

سلسلة خدمة المذهب المالكي 4

عُمْدَةُ الطَّالِبِينَ لِفَهْمِ الْفَاطِطِ الْمُرْشِدِ الْمَعِينِ

مُصَنَّفٌ
الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ
السَّجَّالِي الْأَدَوِزِي
(1164 هـ - 1221 هـ)

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
الدَّكْتُورُ عَبْدِ الْكَرِيمِ تَبُول

لِلدَّكْتُورِ عَبْدِ الْكَرِيمِ تَبُول



سلسلة خدمة المذهب المالكي
④

عُمْدَةُ الطَّالِبِينَ لِفَهْمِ الْفَاطِ الْمُرْشِدِ الْمُعَيَّنِ

تأليف

العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب
المسلاحي الأديبي
(1164 هـ - 1221 هـ)

حَقَّقَهُ وَكَتَمَهُ

الدكتور عبد الكريم قسبول
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
شعبة التعليم الأصيل - براكها الله -

دار النشر: دار الفكر

الطبعة الأولى: 1400 هـ

جميع الحقوق محفوظة للناس

2014 م - 1435 هـ

دار النشر والكتاب

دار النشر والكتاب

94 شارع الدكتور هيجم - ص. ب. 4040 الحار البيضاء

الإدارة : 06.32.27.11 / 05.22.48.27.21 - فاكس : 05.22.27.79.24

المستودع : 05.22.44.42.24 / 27 / 28 - فاكس : 05.22.00.00.04
oussamafileti@hotmail.com najibfileti@hotmail.fr





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على حبيب الحق
ومسيد الخلق وعلى آله وصحبه .

وبعد ؛ فهذا هو الكتاب الرابع من «سلسلة خدمة المذهب المالكي»
التي من الله تعالى علي بإنجازها ، والتي أهدف من خلالها إلى تقريب
المذهب المالكي ؛ مع إخراج شيء من تراثه القيم خصوصاً ما كان من نتاج
المغاربة .

والكتاب الذي أقدمه اليوم لأعزائي طلبة العلم الشرعي عموماً ،
والطلبة المهتمين بفروع المذهب المالكي خصوصاً يشهد لكفاءة عالمين
جليلين من المتأخرين ؛ الأول العلامة ابن عاشر الذي طبقت شهرته الآفاق
من خلال منظومته الشهيرة بـ «المرشد المعين على الضروري من علوم
الدين» ، والثاني العلامة الأدوزي مفتي منطقة سوس وما جاورها بشرحه لهذه
المنظومة المسمى «عمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين» .

ونظهر أهمية هذا الشرح من خلال كونه شرحاً غني بنصوص المذهب
ونسبتها إلى أصحابها بذكر مصارفها ، يسير بالمنهج ذاته من بدايته إلى
نهايته ، وسط في العبارة ، بعيد عن التعقيد والغريب ، اهتبل به الطلبة
ودرسوه وتناقلوه بخط اليد ، وبعد ما قرأته وجدت أنه يستحق أن يصرف فيه
من الجهد والوقت ما يكفي ؛ ليخرج على صورة أظنها تسعد قلب صاحبه لو
قدر له رؤيته عليها .

وأجدني مدیناً بالشكر الجزيل لكل من أعانني نسخته من هذا الشرح
المانع من علماء وطلبة وأخص هنا العلامة عبد الرحمن عليوي ، والدكتور
البحاثة أحمد بن عبد الكريم نجيب ، والدكتور الفقيه عبد الله أبهام ، والفقيه
أحمد بن إبراهيم الحضكي الأخصاصي ، فجزاهم الله بالحسن ووفقههم
لكل خير .

راجياً من الحولى سبحانه وتعالى أن يرفع به نقماً عاماً، وأن يرفقني
ثواب إحيائه وما نويت فيها من تقريب الخير لطلبة العلم، وأسأله جل وعز
أن يحول بيني وبين الشواغل والعوائق والموانع والعوارض لخدمة العلم
وأهله.

واليك أخي في هذه المقدمة ترجمة موجزة لكل من العلامة ابن عاشر
والعلامة الأدوزي، وذكر بعض شروح نظم المرشد المعين، مع بيان للتصحيح
الذي ملكته في التحقيق، فهذه أربعة مباحث، وبالله التوفيق.

كتبه: عبد الكريم قبول: أبو دعاء

بمدينة كلميم - باب الصحراء المغربية -

الخميس 15 شعبان 1433 الموافق 2012 / 07 / 05

Kaboul83@hotmail.fr

ترجمة ابن عاشر⁽¹⁾

هو عمه أبو حمد بن حمد بن علي بن عثمان بن سعيد بن محمد
 الأنصاري نسباً، الأندلسي أصلاً، القاسي مشأً وداراً.
 ولد سنة ثمان مئة وسبعين وسعمائة فنهج: (490هـ)، عوفق
 (ابن عثمان وحمدة وألف بميلاد (1582م).

(ب) نظر رکھنا

الدر الثماني والستون المصنف شرح المرشد الصغرى المصنفه خاتمة القاصي ج 4 ص 4 ع 1

منه لاندہ معارفہ لائبریری سے اُفیر و البیضاء و صفحہ ۱۰۰ لائن جمعہ دہری
ج ۲/ ص ۳۷۱، فرجیہ ۱۹۹۲

تجربہ = ۱۰ سالہ ملازمتی تجربہ ۹

١٠٦ في أعيان النبأ الحادي عشر: محمد الأمين المحيي (ج ٣/ ص ٩٦)

— طبقات الحفصيين، رجب 12/، ص 312، مرجع 667

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و جہاں سے طغیان آئے ، لاکھوں نے عجیب طرح ۸۲۹ ہجری میں م م ق م ۱۳۴۶

- مرجع الإعلام: مكبريم (ج 1) ص 02 - ترجمه 49.

شجرة الدر البرقية مصحوف (مس 299) ترجمه ذ. ١

3.3.3. المرجع: الشريعة الإسلامية، مدونة عالم الجديد، المحمدي، الشيخ طاهر (ص 170).

اليوم العربي، لعب إليه كوك (ج 1 / ص 248)

الفكر السياسي : للحجوي (ج2/ ص317، ترجمة 732)

— تجميع العنصرية (مج 18، ص 160)

١٠٥٤ - مسجد الخويفين ٦٨٦ هـ / ص ٢٩٥

۱۷۵ - یاعلام + یاروگی (ج ۱/۴ ص ۱۷۵)

١٠ - البحرى المكربة (٢٠٠/٢ ص ٣٧٠)

كان لإمام ابن عاشر - رحمه الله - مقعداً في طيب علوم مُجد في
تخصيصه، له توعية مشددة وشعب اهتمامه، فقد قرأ القرآن على إمام
لأستاذ المحقق أبي العباس أحمد بن الفقيه، ولأستاذ عثمان بن ماضي

وأحد قراءة الأئمة السبعة عن لأستاذ المحقق أبي العباس أحمد بن
الكوفي، ثم عن أبا عبد الله المشهور ماضي في خطيب حصرها أبي عبد الله
محمد الشريف المزي وعندهما.

وأحد الحديث عن شيخ العالم لعامل الورع براهمة أبي عبد الله
محمد بن أحمد المشهور بابن عزيز - يفتح العين المهمة وكسر الراء في
والإمام ماضي في خطيب حصرها أبي عبد الله محمد بن قاسم لقصار
القصي وأخيه المحدث المسند - روية لأبي الجراح بي العباس
أحمد بن محمد بن أبي العافية المشهور بابن القاضي.

وأحد السحو وغيره من العلوم عن الإمام سحوي لأستاذ أبي الفضل
قاسم بن أبي العافية المشهور بابن القاضي، ابن عم أبي العباس مذكور
فيه، والإمام العالم بمحقق ماضي الجماعة بعباس أبي الحسن عبي بن
سحر بن، والإمام محمد ماضي في خطيب حصرها أبي عبد الله الهواري،
والإمام العالم محمد بن الحسن بن ماضي الجماعة بعباس وحصل حصرها
ومعني بن الفضل قاسم بن محمد أبي الحسن العباسي - وعندهم من الأئمة
وأحد أيضاً عن المشاركة بما حج رذلك سنة ثمان وألف (1008هـ)
ودخل مصر.

ومن هؤلاء الإمام المحدث بن عمر ماضي ليس أبو عبد الله محمد بن
يحيى المزي - بكسر العين المهمة وكسر الراء مشددة - لشوقي
وقرأ موطأ مالك بن أنس على الفقيه العالم الحسن بن عبد الله محمد
الحسن.

وشمال الترمذي على الإمام العالم المحدث أبي الحسن عبي بن ماضي
كان الإمام ابن عاشر - رحمه الله - يفتي عابداً ورعاً عابداً
محققاً، حج وجامع وعكف وكان يقوم من الليل ما شاء الله، د
معرفة بالثقة ذات توثيقها، والرسم والضبط والتفسير، ولما سحو

- شفاء نفس سحرج بشرح برقة المديح^(١)

في علم التوفيت

علم لي نعم ساربع المُنحْتَب في هاته وثلاثين بيت⁽²⁾

وعند مثل هه حوي أر يكو، ه من متلا مبد من لا بحضور كثره^(٣)
واذكر منهم على سبيل المثالين

- أحمد بن علي السوسني البوسعيد⁽⁴⁾ (1046هـ)

- محمد بن محمد بن عطية السلاوي⁽⁵⁾ (1052هـ).

- محمد بن أحمد ميارة القاسي⁽⁶⁾ (1072هـ).

- عبد الله بن محمد بن أحمد عياشي⁽⁷⁾ (1079هـ).

- محمد بن سعيد المرعشي السوسني⁽⁸⁾ (1089هـ)

- عبد الله بن محمد بن أبي بكر لحياشي⁽⁹⁾ (1090هـ)

- عبد بنادر القاسي⁽¹⁰⁾ (1091هـ)

وعن وفاته يقول تلميذه البار ميارة القاسي: أصيب رحمه الله -

بمرض أدى يسمى على سبيل بعمه بالسلطة صخر يوم سحرج ثلث ذي

الحج سنة أربعين وألف (1040هـ)، وابتعد عنه (أصغر) من سبيل يوم

وفي سبيل وفاته أشرب بالأسين وسمه بحسام جمل من قوت في جملة

بب في نوريج هه حملة مو شو حسا و (إشارة إلى بعض صفاتهم

وعشر المبرور عرو وخججه إمام السني والمسلم ثم قرأهم⁽¹¹⁾

(د) مسج إليه الشيخ سحرج بي ترجم لأعلام (رقم الترجمة 49، البروكي في لأعلام ج4/

ص175)

2. مخطوط بالبحر هه جاعة، رقمه 2055، خربه غلال القاسي بالرباط رقمه 606ع

3. نشر الثاني (ج2/ص126)

4. نشر الثاني (ج2/ص25، بواقيت الشعبية ص33).

5. بنده بنور (ص53).

6. نشر الثاني (ج2/ص133)

7. لأعلام بن حل بمر اكش، قدمت من لأعلام ج5/ص304

8. نشر الثاني (ج2/ص26)

9. نشر الثاني (ج2/ص210)

10. البار (شعر) (ج2/ص5)

و تفتيه محمد بن عبد الله ابن الشيخ الحطايكي

و عنه محمد بن علي القرقاوي الحاحي من أجداد شيخنا
محمد «أوش» مشهور في حقه بحسنية، و عنه وفاته في نحو
260 هـ.

و عنه أحمد بن ياسين الحاحي من عبدة «س تمر» وأب شهره
مسموعة ولا شت أنه ك. قاصباً في نقد الحجة، فكانت سنة رفعه شه
توفي نحو 267 هـ.

و عنه إبراهيم بن محمد بن مبارك المحمدي الكندي لعلامة شهر
في أوئل لقون الحاصي بالتدريس

و بسجته «معلامة» لأدري هو من عنه وفاته وبيع في ثناء
أهم وأحد، وبيع سنة الملاء وبعده في أن توفي رحمه سنة 271 هـ
و دفن في «بئر الطرف»

و به تأليف كشف فيها عن حسن صلاحه و طوره بعده منها

«عرب بعض العرب»

- شرح «موسمه» في نحو

شرح «حجف الحبيب» سيدي برهم الكوشى

«بره» أنجلاس في رحمه بي «خلاص»

- مؤلف في «المعاملة»

- مؤلف في «المضامين الست»

شرح «مرشد معين» المسمى «العصدة القلم من عنهم» ع ظ المرشد
معين

و به طور و تشد اب كسرة في كل كتبه متعددة جداً لو جمعها كانت
أسفاراً.

() في سنة رحمة كماله و كماله . ركلي باسم «نزهة الجلاس» بأخبار بو أنجلاس

المبحث الرابع

المنهج المنبع في التحقيق

تتضمن أهم خطوات منهجية في تحقيق هذا شرح المنبع فيما يلي

- 1 - كنيسة اصل وفق القواعد الإملائية لحدثة
- 2 - تم أثبت من عروق بين السجح لا ما كان ضروريا مما يؤثر في المعنى أو ما شابه ذلك، عند أنه ليس تمت من لفظه في ما يستحق التوقف عنه بسبب غتاء صفة بعدم نكل مسح لمي وقت عبيد
- 3 - تأكيد من أهم بقولات كتاب وأنتهى في الهامش بالجرء والصفحة مع ذكر اسم المصدر كمالاً في سورة الأولى ومختصر عند تكراره

- 4 - عروق لايت الكريمة إلى مواضع في القرآن الكريم
- 5 - حرج لأحدith النبوية الشريعة، مقتصر على ذكر المصدر ورجح الحديث فيه، مع لا عند على قول أهل هذا العلم ليس توضحته في الحديث .
- 6 - أقدم ترجمه مختصرة لأغلب لأعلام .

- 7 - وصفت عروق بين معقوسين ثمر مصمون لمقرات .
- 8 - حوت قدر (مكان لا أثبت الهامش بتعريف ولا أكر لا ما لا بد منه - حسب تقديري - يجب يحرص أي رأي على نقد
- 9 - أدرج أدب المظومة وسط شرح بعد شكها ومفادتها على نسخة الشارح .

أدرج أدب المظومة وسط الشرح بعد شكها ومفادتها على نسخة

الشارح

ولا حول ولا قوة إلا بالله : بحمد الله رب العالمين ، وبصلاة
والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه

لأعمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين^١

بسم الله

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب لسلالي الأديري

ـ المقدمة ـ

و

ـ كتاب العقيدة ـ

من قول الناظم رحمه الله :

- | | | |
|---|-------------------------|-------------------------|
| 1 | يقول صمد الواحد بن حاشر | سبقتُ باسم الإله القادر |
| 2 | لحمدك الذي علمت | من المعلوم ما به كل علم |

إلى قول الناظم رحمه الله

- | | | |
|----|-----------------------------|--------------------------|
| 50 | أقسامُ حكم الشرع خمسة تروا | فرض وتحت وكراهة حرام |
| 51 | ثم إباحت مما كُفِّرَ جرم | فرض وفور الحرم مبدوت ومم |
| 52 | ذو النهي مكروه ومع حتم حرام | مأخوذ ونهييه مباح ذاتمام |
| 53 | والسرخس قسمان كفاية وعرض | ويشمل المندوب سنة بدنس |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد لله رب العالمين، و نصلاةً وسلاماً على سيدنا ومولانا محمد
 خاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين، ورضي الله تعالى عن آله وصحبه أجمعين
 وبعد.

عهد - إن شاء الله - شرح نصف مبحثه بمرجع الشيخ الإمام العالم
 العلامة صاحب لأثر أبي محمد سيد عبد الواحد بن عاشر الأندلسي ثم
 القاضي صاحب رؤية عليه ورحمة الله فصدد فيه حين كان بحاجة من أضافه إلى
 البحر، وقتصرت فيه على ما يفتق عنه من الكتب، فتحير في ذلك بأسعد
 لعمري بعبارة أقومها إلى ربه وشاربه، وخافيه عن طريق بطون حمل
 ولا يحل منحل، وأعرض فيه عن إعراب الين وأتيت بما هو منه في
 نصري معين، وأثرت به بين بني لغة العار واليبس، حرصاً على تقربه
 لأهلهم البتة أمثالاً المقصود، لأني قيدته لنسبي ولتصغير في من
 ولا طهر لا يمدح من لغة من حول رجاء معتمد في

[مصادر الشارح، ورموزه في هذا الكتاب]

- العقائد على رأي شيخ لعرف بربه الإمام صادق في هذا الفن
 أهل زمانه من الأعلام سيدي محمد السوسي الحسني - رحمه الله تعالى
 ورسمي عنه وبقعه به - وأشير به بصورة (ص) في هذا الفن في هذا المرجع
 محاذيه بما في «الصغراء» والمقدمته أبزر، وحيث طيفت عنه نقل وللمراد ما
 وإن فهم أو في اصغري الصغري أو شروحه بها، وإن بقيت عنه ما قل
 في غير ما أبيته إن شاء الله

وفي الفقه على مختصر الشيخ خليل الذي حصر تسليماً في
 سوى وما هو لرحم الأقوى، وهذه التي حذرت به فيه وأشير به
 بصورة (ح)

وعلى شروحه وأشهر الشيخ العلامة خطيب عروضة أبي عبد الله بن
مواق الأنديسي بصورة (ق).

وبشيخ محمد الخطاب بصورة (ج).

ولشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقاني بصورة (ز).

ولشيخ أحمد بن محمد المردي بصورة (د).

وأشهر شيخ علي أبي الحسن علي لرمانة بصورة ع

ولشيخ أبي الحسن أحمد بن عليم البزازي عبيها بصورة (ر).

ولشيخ سيدي بيورك بن عبد الله بن يعقوب السملالي على بعض
تأليف الموسوي بصورة (ك).

وأشهر حين شيخ الإمام أبي عبد الله سيدي محمد بن أحمد مبرة
العماسي بصورة (ش) ؛ شيخ أبي الحسن علي بن عبد الصادق بصورة
(صق).

ولمحرر هذا المنظم لم أظف على اسمه بصورة (م).

رحمهم الله تعالى ورضي عنهم وعن سائر العلماء وعما بهم

... بعد أن ... الأمر ... غير نعم ... حصر من ... لهم ...

شيخ ... نقلت عنه ... شيء ...

و ... (المنظر) ... كلام ... عنه

[فصل ستة الفائدة العلمية إلى صاحبها]

ن (ح) ... ذكر من جماعة الشافعي ... الكبير ...
عن ... (2) ... من ...

... في ... في ... في ... في ...
... في ... في ... في ... في ...
... في ... في ... في ... في ...
... في ... في ... في ... في ...

(2) ... في ... في ... في ... في ...
... في ... في ... في ... في ...

وعمم يا أخي أي قد عترت أبي حيت من أهل عقيدة كس نشبه
لأفضل حميداً

وتشبههم إن لم تكونوا مثلهم **إِنَّ النَّشْأَةَ بِالْكَرَامِ وَبِالْإِيمَانِ**
وإي سم أريد من هو أعمى مني، من لأمثالي معتدس، فبأنه لله
يا أخي في الأعداد وترك الاعتراض، وبأن المؤمن يتمس المعداد لأجبه،
وإن الجود قد يكتو، وبأن قد يبو

ومن قائل الذي ترضى سجاياها كلها **كَمِ الْمَرْءُ بِنَلَا أَنْ تُعَدَّ مَعَالِيهِ**
فإن أبو بكر بن دريد^١ رحمه الله في ذلك

والطرف يحتمل المداد وربما **عَنْ لَمَعْدَاهِ عِشَارٌ فَكَبَا**
من بك بالمهذب النذب الذي **لَا يَحْدُ الْعَيْبُ إِلَيْهِ فُحْتَمَى**
بأن تصفحت أمور الناس بم **لَدَى امْرَأَةٍ حَارَ الْكَمَالُ فَانْتَشَى**

فإن الله تعالى لا يحعل من الأعمى مني لا يصف
بالوفاة، ولا تعقب صاحبها حيرة الموت، ويجمعه خالصاً لوجهه، ومقرن
من رحمه، ويضع به كأضنه لمع الله ثم كل من مرأه وحضه وسعي في
شيء منه ويعدد من شئ من رضي نفسه بغيره بخلاص، وكب قصدي
همه الأعرض وعدد لإصاف، ويجمعه وصية بيت وبيته، ويسبله في
لدي من عذبه وأمه، إنه سميع مجيب رحيم قريب.

فقلت مستعينا بالله الذي لا معين سواه

(١) محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأودي النعماني الشافعي، اشتهر بأنه لقد البصريين
بأنه أسير الجنداء صمم أسنانه، صاحب مقصورة الشهير، أبي هبة وآبائه
بوفي رحمه الله سنة 321هـ [بعية العودة (ج1/ ص76)]

عرف الناظم - رحمه الله ورصي عنه - بمصنفه في مبدأ كتابه
ليكون كتابه أدعى للقبول، إذ التأليف المجهول مؤلفه لا يلتفت إليه
غالباً، فقال:

[شرح مقدمة الناظم]

- 1- يقول عنه الواحد بن حشر مُتَتَبِعاً بِاسْمِ الْإِلَهِ الْقَادِر
 - 2- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا
 - 3- صَلَّيْ وَسَلَّم عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّالِفَتِي
- (يقول) أصبه يقول - النظم - (عبد الواحد) وعنه وهو علم مركب
صافي عن ساطم بن أحمد بن عبي (من عاشر) لأبصار بن سنان لأندلسي
أصلاً، يدعى مشهوراً

كان رحمه الله عبداً عادلاً متتبعاً في علوم سني، له معرفة
بشريعة ونحوها، وبسبحو والتفسير والإعراب ورسيم وضبط، وعلم
بكالام والأصول والفقه، وبتوقيف والتحديث وحجته ومرئضى والمصطفى
والبيان والمعروض والعباء وغير ذلك

وحيح وحده ربحك، وكان يقوم من نيل ما شاء الله فأعنى شيوخ
عندك، وله تليف مقصود منها هذه المنظومة بعزيمة لثبات في الاحتصار
وكثرة الموائد والسحيق، وموافقة المشهور - ومحادثة المختصر الشيخ حبل،
والجمع بين أصول الدين ودواعيه، بحيث لا يسهل فهم مسائله خارج قطعاً
من رحمه التقييد المختلف في يمين صاحبه، وأدى ما أوجب الله تعالى عليه من
العلم الواجب على الأعباد.

أصبت بالداء لسمي عنى من عمة يسقطه صبحى يوم الخميس
ثالث دي لحة الحرم من عام أيعى وألف وصاف عبد لاصفر ر من ديت
ثيرة، أنظر مع بقية تعريفه في (ش)^(١)

(١) الدرر السمين - مصادر المعين شرح البرهان المعين على الصوري من علوم تدوير، طبعه
المكتبة الثقافية (ج ١/ ص ٤ - ٦)

فإن «س عشرة» بالرفع بعد «أعيد»، ويكتب بعمر لقب وصل يوفوه
بمن عظم، لأن كان لعلم به في سنة منون حذف سوية كرسد من عمر

ثم بعد ساطع بضمه بالاسم منه فسد وهو سبي سبي «كن أمر دي
قال لا يبدأ فيه بـ» باسم الله الرحمن الرحيم «هو أبنر» ^(١) «ه ه ه
الحطيب» ^(٢) بعد ساطع وفي رواية «أقطع» وفي أخرى «أجزم»، وهم
من أشبه الجميع في العبد بغير، ومعنى الجميع به ناقص غير تام
وإن سم جساء فانه (ح) ^(٣).

فقد (مشتداً) حال مقدرة، أي مسمنة من دغل الطور، أي من
كوبه من سعة (باسم الإله) «أد الاسم الله الرحمن الرحيم»

و«الاسم» مشتق من سمو عند نصريين وهو عمو، لأنه بعد
بسمي فلامه و و محدودة أو من لسة عند الكوفيين وهي العلامة، فده
و محدودة

و من جري ^(٤) في «تفسيره» وقول كاهين أظهر في معنى، لأن
الاسم علامة على معنى ^(٥) سبي

و حدثت فيه كثرة لاسمعه، و لم تحذف من «أبنر» ^(٦)
عن [وغيره، وطلوت] «عوضاً»

(١) أخرجه أبو داود كتاب الأدب رقم ٨٨٤٩ ورواه عنه كتاب الكح رقم ٨٨٩٤
و«عن من ساء» عن زكري بن أبي ميسرة عن أبي هريرة رضي الله عنه وقرئ هده
من من عند حسن معاذي، قال عنه في التفسير: صدوق له فتاكير و«أبو داود
و«سب» عمن وسبب بن سب حرير عن زكري بن أبي السري سبي مرسلًا هذا
المرسل في سبهم بقدر و«كلمهم بقدر» وهو في الجامع الصغير مع فضل الصغير
(برقم ١١٣).

(٢) أحمد بن حنبل بر كتابه في حطب المعادي حاشية العياض العديدة في عمر
تحدثت وغيره، وفي حقه أنه ٤٥٦ و«عن الشافعي» ص ١٥٦

(٣) مواهب الجليل (ج ١/ص ١١)

(٤) محمد بن حمد بن محمد و«الاسم» من حري تكسر، كد عاكه عن (الشمس) بضم
والقييد، فصيلاً جاعلاً أصولياً، له التفسير حريم سري، وفي حقه أنه ٤٥٦
[الدرر المذهب (ص ٣٨٨)، و«لا يتهج» (ج ٢/ص ٢٥٠)]

(٥) التمهيد معنوم بشريل (ج ١/ص ٨٣)

والله الحلال» عدم على ذاته تعالى، وهو عرف لمعرفه، قبل به
 الاسم لأعظم وبه وقع الإعجاز حيث به سم به أحد، ولا يصح الدخول
 في الإسلام إلا به، وتكرر في القرآن ألفي مرة وخمسة وسبعين مرة، وقبل
 ألفي مرة وثلاثمائة وستين.

وحذف فيه هل هو مشتق أو مرتجل، وعلى الأول فمبين من أنه يؤنه
 كعلم يعلم إذا تحير، لأن القول بتحير في عظمته.

والرحمن الرحيم» قبل حذف سمعه من رحم بكسر بعد نقبه إلى
 فعل بالضم أو سرية مبرلة المصدر ورحمن أجمع من رحيم، لأن زيادة
 الباء تدل على زيادة المعنى هائلاً عند قبل من رحيم تدب، لأنه يعلم
 بكره وأحزم أو رحيم لأحره لأنه يحسن موطن، سهل مختص به
 (ج) ويظهر^(١).

(القادر) على إيجاد كل ممكن وإعاده على وفق إرادته، وهو صفة

إله

ثم هي بجمعه قبله، وكذب به عن رجل واعتدلاً بعد في بعض
 الروايات من قوله عليه الصلاة والسلام «كل أمر ذي بلاء أي حادثة
 حبه إلا ابتدأ به بالحمد لله فهو أحسن»^(٢) أي ناقص نقصاً في حشأ،
 وجمع بين الحديثين الواردين في الآية بسمعه وحمدته بحسن
 حدث سمعه على بلاء كلام بها بحيث لا يسقط أمر من الأمور،
 وحديث الحمد لله على الانتدام بها بعد التسمية، فكان

(الحمد) قال (س) في تفسيره نداء معناه مدح كنه ربه، وحده،

لأن كل قبال قدسم فهو، صه وأكن كلام حدث فهو فعله سهل

ولله عدم على المعبود بحق، وقوله: «الحمد لله» هو من بعده مقبول

لهو

(١) مؤلف نجيب - بصرف - (ج/ص ١٢)

(٢) قوله أم دور في باب ح (٨٨٨) واسم مائة في ح (٨٨٨) ووجه في ح (٨٨٨)

ببند أبي هريه (ح ٨٧٢٠)

(٣) تفسير سورة العنكبوت - مخطوط - (ص ١) (لا أنه ورد فيه اللهم جعدها بين

في حقه)

ولحمد لغة بوصف بالحميل على جهة افضيه وسحبيل سوء أكر
في مقابلة نعمة أم لا

وغنم من قول «لوصف» أنه لا يكون إلا بكلام مبرور، أي
محله خاص ومتعلقه أي السبب السبب عليه عام

والشكر لغة: من سئ عن تعلم نعم سبب نعمه على شاكر أو
غيره، ويكون بسبب واجب والأكر، فشكر باللسان أو بشي على
بمعن، وبقلب أن يعتقد اتصافه بصفات الكمال وأنه ربي النعمة،
وبالجورح أن جهده منه في طاعته لمعنى لشكر خاص ومورده عام،
فيه وسبب حمد عموم وخصوص من وجه انتهى انظر (ج) ^(١)

وقد اختلف في حقيقة العموم والخصوص من وجه مما لا مرر
سبب مشترك في طرف ويمرر كل واحد منهما بطرف لا يشترط فيه
صاحبه كحمد والشكر، فهما مجتمعان في شيء باللسان في عقابه
لإحسان، وعقد الحمد بالشيء باللسان في مهابه كصا، ويعقد الشكر
بالشيء بالقلب وعقد الأكر في مقابلة لإحسان، انتهى ما ينظر

«قائده» حكم «الحمد» وحوث مرة في نعم كحج، وككنمته
لشهادته، وبصلاة على النبي ﷺ انتهى، بقده (ج) ^(٢) عن (س)

ولا بداء به في أول مصنفات مسند: قد كان الماكناني ^(٣)، و
علماء مستحب لبداه بالحمد بكن مصنف ودارس ومدرس، وحصل
وحاض، ومروج ومروج، وبين يدي سائر الأمور

(١) مراجع تجليل (ج ١/ ص ١٤)

(٢) بعد بومر من عسى سريع فكيفي. خذ عن نخطاب وغيره، بوجه في المشرك منه
9٢7 هـ وقد ينفذ على سبيل، وهو من مكنه والحدبة فكان ذلك حر العهد به، منه
الشعشع في أي ادوجه سائر المحاسن من كان بالمرور من مشايخ المراد له شيء
(ص ٢٠٢).

(٣) مؤلف تجليل (ج ١/ ص ١٤)

(٤) عبد بن عبي بن سالم بن صديقه بن حمي لاسكندري. صاحب الدين العراقي. به الحجة
والبحر في شرح رسالة ابن أبي ربه الفيردي، توفي رحمه الله سنة 34 هـ [ج ١ ص ٢٠٤]
الصفحة (ص 286)، وشجرة النور (ص 204)

وعلى سده، ومثلاً لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا﴾^(١) [الأحراب 36] يقال

«صلى» لله عليه (وسلم على) سيده (محمد) «لحمته» خبره «نصاً»
دعائه معني فكأنه قد استهم من بني سيدنا محمد، أي أرحمه حمه
مقرونة باستعظيم وسلمه من كل سوء.

د الصلاة معناه برحمة، وأرحمه هي العمة، والسلام هو الأمان،
ويسمى مصطوب من الله حصول صل أرحمه وأصل الأمان لأهلها
حصول الأمن بوجه فكيف به ﷺ يعني من رحمة، وربما تضمنت
يذهب، نظر «شرح الملاي» على «صعري»^(٢) (س)

والمحمدية علم من سمى هؤلاء المصطفى، ومعناه علم من كثرت
محمدية وهو نوع من محمود لأنه من الثلاثي، نظر (ج)^(٣)

عني به سمى بهم من الله تعالى هذا لأنه يكثر حمد يحيى به لكثرة
حسابه لجمية، كما ورد في السير أنه قيل لعمه عبد المطلب - وقد سمى
في سبع ولادته لموت أبيه قبلها بمحمد - لم سمى سمى سمى محمد وليس
من أسماء بابك ولا قومك؟ قال سمى رحوب أن محمد في السماء
والأرض وبعد حصل لله رحمة كم سمي في عمه، فبه المحي

وسمى رحمة في ذلك هي كات البستان أ. عبد المطلب رضى في
بوجه^(٤) كان منسوبة من قصة حرجت من ظهره وشدت طرف منها إلى السماء
اطرف إلى الأرض وطرف إلى المشارق وطرف إلى المغرب، ثم عاد

(١) محمد بن إبراهيم بن عبد الله الملاي سجد لى في ملاي بالمعرب، كان من
بلاطيد المشركين. وصنف في كتابه «الموسم المدوسية في المناقب النبوية»، وله شرح
صعري السوسي في المعاني، توفي رحمه الله سنة ٨٩٧هـ [الأعلام ١٠٠٠ (ج ٥)
ص 301]

(٢) شرح الملاي على صعري السوسي - مخطوط حاصر - ص 3 و 4

(٣) هوذهب الجليل (ج 1/ ص 21)

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم جلاء الدين صحنى شافعي، أموي ومفسر له
شرح جمع الجوز مع، توفي رحمه الله سنة 864هـ [الأعلام (ج ١٥) ص 317] ينظر العمل في

شرح صحنى علم جمع الجوامع بخاتمة الساني ج ص 16

(٥) نظر هذه قصة في خصائص تكبرى السوسي (ج ١، ص 67)

كتاب شجرة على كل ورقة منها نور، زاد أهل المشرق كتبهم بمقتضى بها،
فقصها وعرب مولود يكون من صفة شجرة أهل المشرق وبمحمده أهل
سما والأرض، فحدثت سماء محمداً، حكمة ابن مروق^(١) في شرح
السردة^(٢) وبعده عنه الشيخ أبو زيد الفاسي^(٣) في «حاشيته للدلائل
الخيرات»^(٤) ويطرأ

ثم إن الصلاة عليه ﷺ لها فضائل لا تحصى كثرة، فمن ذلك ما جاء
في الحديث أن الله تعالى قال «يا محمد أما يرضيك ألا يصلي عليك أحد
من أمته، لا صديك عليه عشر ولا يسلم عليك إلا سلمت عليه عشر»^(٥)
في غير ذلك مما يطرأ في محله.

وإن الشيخ ابن عطاء الله^(٦) في بعض تأليفه من فاته كثرة الصيام والقراءة
فشغل نفسه بتنصيبه على رسول الله ﷺ، فذكر لو وقعت في عمرتك كل طرفة
ثم صلى بك عديت صلاة وحة، رجب تلك صلاة الوحة كل ما عمت في
عمرتك كنه من جميع الصدقات، لأنك تصلي على قدر وسعتك وهو يصلي على

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الوالد الحنفى عالم بعلوم وأصول وبعده به تلميذ
عبدية، توفي رحمه الله سنة ٨٤٢ هـ [كتابه المصنف ج ٢ ص ٣٦]، وشجرة سمر
(ص ٢٥٢)

(٢) اسم الكتاب كاملاً هو «إظهار صدق نبوته في شرح قصيدة بردة» حقه في هذا كتابه
في حدود كتابه عند تنقيح م يطبع بعد - وله شرحان آخر غير هذا

(٣) عبد الرحمن بن محمد أبو زيد الفاسي، من كبار أئمة ربيع، بعثه العباس، الفقيه
المحدث يصفى قال يصفى هو جيب وده - حاشية على الحواشي وحاشية على
الجلالين وهو صاحب نظم العن نغاسي، توفي رحمه الله سنة ١٠٣٦ هـ [أصفه بن سمر
(ص ٨٨)، وشجرة الصور (ص ٢٩٩)]

(٤) اسم الكتاب كاملاً هو «الأخبار المصنوعة في الكلام على دلائل الخيرات»، حقه في هذا
عمل حر، وقد طبع (ص ١٥٠)

(٥) سمي، كتابه فهو (١٢٧٩) هـ، حديث أبي حمزة عن أبي (يوم ١١٩٦٦٧)

(٦) محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله الحنفى (الإسكندري)، صاحب «الحكم
الطالبة» أشهر - شبيب عن بعد بقية، المصنف رحمه الله بالفقه سنة ٧٠٩ هـ، والدراج
محمد (ص ١٠)، وشجرة سمر (ص ٢٠٤) وهو طبر عبد الكريم بن عطاء الله أبو
محمد (الإسكندري)، صاحب «البيان والتفسير في شرح المنهاج»، المصنف رحمه الله
سنة ٢ هـ [البيان المنهاج (ص ٢٦٩)، وصحراء أسو. (ص ٦٧)] وكلاهما ما ينظر

حسب ريوسته، هذا إذا كانت الصلاة واحدة، فكيف إذا صلى عشرين أو أكثر صلاة كما جاء في الحديث^(١) انتهى محل الحاجة منه

(و) علي (آله) أقداره المؤمنين من بني هاشم والمطلب، قال (ش)
«وعد قول ابن القاسم^(١) ومالك وأكثر أصحابه^(٢)»

وفد السيوطي^(٣) في «الخصائص» أنه عليه السلام هم وفد علي وحسين وجعفر والعباس وحمزة، ويطلق عليهم لأشرف، ويوحد شريف، كما مصطاح السلف، وقد حدث تخصيص لأشرف بوفد الحسن والحسين في مصر خاصة من عهد الخلفاء العاطميين^(٤).

وقد عبد الحق^(٥) في «تهذيبه» وعرف لمالك أن «آله» من مع دبه
وهو يقول «مقتصر» متعمم هو المختار في موضع الدعاء، بعبارة في «حلية
الحوهر المكنونة في صلف المرائض المسنونة»^(٦)

(١) عبد الرحمن بن القاسم العنقي الحصري تلميذ الإمام مالك صحبه عشرين سنة، توفي جمعة ثمانية ٩١ هـ في بيت المقدس (رج: ص 244) والشيخ المده (ص 239)

(2) الدر النسيم (ج 1/ص 12)

(3) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال سمرقندي، (إمام الحديث، توفي جمعة ثمانية 9٩ هـ [طبقات النصارى ص 7] ولأعلام ج 3 ص 301)

(4) السيوطي كان في خصائص بزيه، لأور: «أنموذج» نسب في خصائص الحبيب عليه السلام وهو عبيد بن عبد الحميد بن عيسى الجاهلي صفحه نفس «شافي» (تكملة بطالع السبب في خصائص الحبيب عليه السلام المعروف بالخصائص الكبرى وهو في مجلدين، وكلاهما مطبوع بطنز أنموذج النقيب (ص 102)

(5) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب تلميذ الفريسي تلميذ السوفاي ما 4٥6 هـ في السبب ويذكر في خصائص المندوب والمجتهدين ١4٥ حرة م. ب. ص. ج. ك. ش. رقم 499 والحرارة الخمسة مائة هم 26١ ربه أيضاً شرح تكملة غير مدرجة باسم عبيد بن عيسى العباسي، ورواه العرب النسيم في كثير من مدار المندوب والمجتهدين على شرح مجمل وتفسير مسطور، ورواه في كتاب ومقدمته يسر وأور فيه في حرارة الفريسي تكملة هم 357 ونسب السبب رقم 4١ الحرارة تكملة بطنز في سمرقند عطف على سبب الفريسي (بعلامته محمد الجنوبي (ج 1/ص 235 و236)

(6) «الحوهر المكنونة» في صلب غير النسيم تكملة هي منظمه مكنونة من 430 بيت في علم العرب من تأليف أحمد بن محمد بن سفيان بن عوف في ١33 هـ وشرحها الساطع عبيد ومحمد حنية الجواهر، ٩ إلى آخر العنقود (ص 7)

(أو على (صحبته) أي أصحابه المجتمعين معه في حديثه أحسن
معتاداً وأموالاً.

وذكر في قلوب: «المجتمع الأعلى»

و حرج ۱۱۰ بعداً لانبیاء النبیین جمیع یہ کہ انبیا و مرسلین
انظر (ح) (۱)

قال أبو زرعة الرازي⁽²⁾ رضي الله عنه: توفي رسول الله ﷺ عن مائة
ألف وأربعة عشر ألفاً منهم رآه وروى عنه، ذكره ابن قطان في المراتب
الصحابة، وابن الأثير في «جامع الأصول»، عنه الشيخ بروق⁽³⁾

وعطف « صاحب » على « لآله » ثم من بعضهم شتم بصلاته عليهم
وعني المؤمن جفندي « ي » المتم به صلى الله عليه وسلم في سريته

وَجِدَ انْصِلَاةً عَلَى عَرِ الْأَسْبَاءِ سَعًا لِلْأَسْبَاءِ، كَمَا يَعْصِدُ بِهِ يَدْعَاءُ.
لَأَيُّهَا مَعْنَى اسْعَاطِمُ حَاصِلَةُ الْأَسْبَاءِ كَحُصُوصِ الْأَعْرُوحِ وَالْمَعْنَى «لَا يَفُوتُ»
وَالْأَيُّهَا الْمَحْبُوبُ عَرِ وَحْدًا، وَبِهَا كَمَا يَنْتَظِرُ عَرِيرٌ خَلِيلًا

(ش) ^(۴) عن الأبي .
الذكر اسلام هو حص به ﷺ ، فلا يـ أنو كر عبه سلام ا د بعه

(مع صفت تحليل و هدايه معجم : الاكبر ج ١ ص 27)

(٢) عمده انه بن عبد الكريم بن يونس له: روعة الرعي، أحمد، لأخيه الجهم، وس عنه حديث لا جد له ربه ربه يسر به أصل، توفي حمه بآله سنة 2٥4 هـ أنظر الجهم (مطبوعه 253).

٢٦) حبيب بن أحمد بن عيسى القيسي شهر بر ورق - مشاعر علماء المالكية بوقفي رحمة الله
سنة ٨٩٩ هـ - شرح على الأرسانيه وشرح على الإرشاد، [كافية المحتاج (ج ١/ ص ١٢٦)،
وشجرة سر (ص ٢٩٦)]

و يشرح في شرح رزرق على الرسالة، طبعة دار الفكر (ج ١/ ص ٦٧). لكنه قال: المذكور هو
لأثير وابن بطون وغيرهما.

(4) ایدر الشیخ (ج 1 / ص 111)

(5) محمد بن خليفة بن عمر النميري عرف بالأخير، المقرب المظفر المحدث، صاحب إكمال
الكتاب يعني مصنفه توفي رحمه الله سنة 828هـ [كفاية المحدث ج 2/ ص 124]، وكتاب
المرقب في المصنفات والمؤلفين 6 مجلدات - ص 1630

[بيان موضوع المنظومة]

4- وبعد فالعون من الله المحيّد في مصم أبيات ملامني تعيد

5- لي عقد لاشعري وفقه مالت وفي طريقة الحبيب الثالث

بعد، هن في "التصريح" هي طرف من كسر ومكان فيلاً، تقول في برهان جاء بعد عمرو وفي لمكان در يد بعد در عمرو، وهي هاهنا صالحة برهان وعشر لفظ، وسكان وعشر رقم

وف (د) هي هاهنا طرف من مقطوع عن الإصانة لفظ لا معنى، ولذا سبب على مصم، وأور ثالثة عن "أما"، أي مهمم يكن من شيء يعلمنا تقدم

(د) قول (العون سأل من الله) يعني لا من غيره (المجيد)، في عظيم انقدر برفيع شعب يصغر كل شيء عند عظمته

(في) معنى "عنى" معناه دعوى، في على عظم، في ألفت وجمع (ألسات) في بحر بحر سدي هو مكسب من "المستعجب" ذي ورد مجموع سبب م ت (للألمني) سهل حركة الهمره في مكان فيها سبور - معنو بقوة (تعيد) لهي هو بعد لأبيات، في ست مقيدة ملامني، أي الجاهر لمعده لا تشبهها على - يجب عليه معلومه ولا يسعه بركة من العفائب والعهود والتصريف

والعون، قال (ع)، حتى انقدرة على الصاع⁽²⁾.

ور (ش)، العون والاعانة الظهور على الأمر والشكر عليه

والمحيّد صفة لله وهو الذي يهي في حرف ويسان سبب، ساعده إلى عايد لا يمكن سرمد عليه، لا توصفون في شيء منها، سهي¹

(1) انشرح الكبير (ج 1 ص 6).

(2) شرح برهان معنى في بحر بحسب معاني، ص 6، ع 7.

(3) الدر الثمين ج 1 ص 32.

وإنما سأل لعون من الله، لأن الأمر إذا لم يعن لئله عليه فلا قدرة لأحد عليه كما قال لقائل

هَذَا لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِيَمَّا تُرِيدُ وليس بمخلوقٍ إليه مسيرٌ
وإن هو لم يرشدك في كل منبت صممت ولو أن السماء دليلٌ
وقال آخر

إذا لم يكن عونٌ من الله للفتى فأكثر عاب بحمي غيبه اجتهاده
وهو (ش) «والنظم لغة جمع من طمعت انعقد د حمت حو هره
عنى وحه يستحسن و صفلاح كلام أمور و اسى قصه و ربه فربط
بمعنى واديه

ووضع جمع منه في قوله «بانت» موضع جمع بكثره و دلث كسراً^١
بمهي

والأمر في الأصل هو من لا يقرأ ولا يكتب، من سب بضمه
سب سى أمه، به هي صفة، و شأنهم عاب فكس مذهب، فانه في
«المشرق»^(٢)

وعب (صق) أو يظهر أن مراد بالأمر مني بسمع بهذه الآيات
جاءه: وركب بقر وبكس، أن سمع لا يتعبد بالأمر بالتفسير
مذكور^٣

(أي عقد) ق، (ش) «متعلق محدود و جب حذف بعد «الأسباب»
أو حال منها بوصفها بجمه «تفيدة»، انتهى^(٤)

«أي» بمعنى «عنى»، أي أسباب كاشفة عنى علم، أي مذهب (لام)

(١) الدور الثماني ج، عم ١٢٠

(٢) مشارق لأدب عنى صحاح لأثر القاضي عبد من ج ١ ص ٣٨ طبعه المطبعة العسقية تونس -

(٣) «إرشاد المريدين بفهم ألفاظ المرشد المحيي»، بعلامة عني من عبد الصادق المرادي،
بحقبة الدكتور صلاح عني حسين، مطبوعه جامعة بغداد الإسلامية العلمية، تم تبص
(ج ١ ص ٥٦)

(٤) دور الثماني - بتصرف - (ج ١ ص ١٢٠)

أبي بحس (الأشعري في لعقده وهو مسسوب إلى «أشعر» لقب ست من
أند، لأنه ورد وعينه شعراً وهو يو لينة بأبمن منهم أبو موسى الأشعري
قاله هي «القاصوس»^(١)، أيقراً هذا تحقيق يد سبب وسبق حركة بهمة
ببمكن قلبها للدور.

فـ (ش) وعقد مصدر عقد حدد حرم، وأحاديث أبي الأشعري
لأنه وضع علم لعقده، وهو من ذرية أبي موسى الأشعري صاحب رسول
الله ﷺ وسهم تمانية حدة ملكي المذهب وإليه نسب جماعة أهل لشه،
ويلقبون بالأشعره والأشعرية، وكان من قبل ظهوره يلقبون بالحشنة، ثم أتوا
بأشعره بعد ذلك، وقد صنف بحفظ ابن عساكر في مذهب محمد، قيل به
صبي لله عنه ألف كتاب محرم في لتفسير في أعمامة مفر، ويعتد بألقبه
بالأشعرية وتضمن بأليك أو أريد

مزندة منه سمع، وليل سليل ومائين مسنونه، وموفي بيك وثلاثين
وثلاثمائة بعداده انتهى باختصار مفره^(٢)

ورد السبكي^(٣) في «طبقاته» به مثا فعي ورد عني من قد به
مالك، نقله (حق)^(٤)

(٥) علي (لقه) أي: مذهب الإمام (مالك) بن أنس من مالك الأصمعي^(٥)
في لعقده و حذر منه لأنه مام در مجره لسويه تعها و حديث بعد انباين،
ولأنه جمع في نو لأكثر بقو، سوب أنه ﷺ لا يوشك أن يصرب الناس
أكباد (الرس في طب العلم فلا يحدون في الناس أعظم من عالم المدينة)^(٦)

(١) القاصوس المحيط (مادة اشعره ج / ص 585)

(2) اسر الشين (ج 1/ ص 12 - 13)

(3) عيد بوقاب بن عني بر عيد الكافي ج ٤ من سكي م ح س مع مجموع مومي
رحم الله به 77 [سداد مذهب ج 6/ ص 22]، والدر الكامه ج 2/ ص 429]

(4) إرشاد الحرمين (ج 1، ص 57)

(5) ألف في رجه لأمام مالك ك مذهب به المذهب سداد الإمام مالك عبي بن
سعود بروي 743هـ وكتاب مريم بصادف بصادف سيد الإمام مالك لجلال
الدين السيوطي (131 الهاء) وكلاهما بطبع

(6) سري في كتاب العلم، باب جاء في عالم المدينة (ج 2680)، وقد عد حديث حسن
وهو حديث ابن حنبل.

وحد لحد من جمع من العظم سبب عدة انصلافة و سلافة

في ليووي وقد جمعت طرقا عدة على عدة هالك، حلال
وعظم و سلافة، وسجدة بوقيرة، في (دعاء في حفظ و شمس، و سلافة
حديث رسول الله ﷺ، انتهى^(١)

وقد صق) قد أعني تعدية شمس ثلاثة من سبب و سلافة
من سبب سبب، و دخل في سبب سبب عشرة سنة، و لم يدخل
فيها حتى شهد له سبب سبب أنه أهل لذلك و سبب سبب له في
دست غير شرط كما في سبب السبوطي في «الإنقاذ»، سبب في نظر
سبب سبب^(٢).

و حيث سبب سبب سبب، و كتب لأبيه سنة ثلاث و سبب من
سبب، و سبب سبب سبب، كتب في سنة على لشمس يوم الأحد سبب
سبب و سبب من سبب لأول سنة سبب و سبب سبب و سبب سبب،
و سبب مشهور و سبب سبب و سبب سبب

في السحاي^(٣) في سبب القري أو مولى ابن عمر

(وفي) أني على (طريقة) في سبب سبب سبب سبب سبب
سبب، و سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
لشمس، انتهى كذا كتب في «المفرد»^(٤).

في (ش) أو مشهور و سبب سبب، في سبب سبب و سبب
في سبب، في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب^(٥)

(١) تهذيب لأسماء و النعمان ليووي (ج ٢/ ص ٨٩) - حرف اليم -

(٢) سبب المريدين (ج ١/ ص ٥٩)

(٣) محمد بن حمد السحاي في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
[١٩٨١] في لشمس ج ٢ ص ٢٤٥، و سبب سبب [٢٥٩] - سبب سبب سبب
سبب سبب - و سبب على سبب من سبب سبب سبب سبب سبب سبب

(٤) و في في «المفرد» سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

(٥) أبو الحسن سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
في ٢٤

والمحاسب^١ ومحمد بن علي نقضاب^٢

و(السالك) سمى للمجيد (ش) وسلك، أي لي لله تعالى
هو المريد، ويقدمه محدود وهو لمراد، وهذا شاي أعني^٤ كما أني
في انصوف.

ولما حوت عادة بعض أصحاب التصانيف أن يقدموا على المقصود
بعض كلام بسمويه مقدمة الكتاب، جرى الساطم رحمه الله على ذلك، إذ
افتتح عقيدته بعبادئ عدم العقائد، وهي معرفة الحكم العقلي وأقسامه
فقال:

(١) أبو عبد الله الحديث بن سيد المحاسب، له دريه علوم لأصول، راجع تصانيفه في
رحمة الله بيقينه سنة 243 هـ [طبقات شعواني (ج 1/ ص 75)].

(٢) سمى أديب، لا غير علم واحد باسم محمد بن علي النقضاب، لأنه هو لانه من جد في
تذكره اسمه بنده في ج 3/ ص 30، وهذا يعني إلى توابه السيم والاشهاد، وسعه في
ذلك بسوطي في طبقات نقضاب (ص 380)، وهذا سترج بعد عن سريج لأمام نجيد
وانبحث جاز إن كان هناك علم آخر به الاسم نفسه

(3) النور الثمين - انصوف - (ج 1/ ص 14)

(4) النور الثمين (ج 2/ ص 175).

[مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد]

(مقدمه) بكسر الهمزة من قدم بلام بمعنى تقدم، وفتح الهمزة على
عنه من قدم بمعنى، حرر منه مضاف، أي هذه أمور مقدمه،
أي مقدمه أو مقدمه بمعنى أو العبر قدم (كتاب) أي على باب
(الاعتقاد) أي توحيد (معينة) صفة للمقدمة، أي موصوفة بالاعتقاد
(على) فيه (للمراد) أي المقصود من ذلك السبب لارتباط به
و لا يتبع به فيه، وقد أحسن سبحانه عليه الأحكام حيث قدم الكلام
على معنى الحكم العقلي وأقسامه، إذ لا يحكم بوجوب ما يجب ولا
بإستحبابه ما يستحب ولا بحوال ما يحول ولا بعد معرفة الواجب
والمستحب والمباح والمكروه ثم تعريف الحكم العقلي بقوله

[أقسام الحكم العقلي]

- 6 - وحكمنا لمعقبي قصيدة بلا وقف على عادة أو وضع جلا
- 7 - أقسام مقتضاه بالحصر ثمر وهي الوجوب الاستحالة الحرار
- 8 - فواجب لا قبل المهي بحال وما أنى التثبت عقلاً المَحَال
- 9 - وحائرام قابل لأمرين سم للصُرودي والنظري كرقسم

(وحكمنا) وهو إثبات أمر أو نفيه عن أمر (لمعقبي) بمعقبي
بفتح المع والهمزة معناه، أي معقوب إلى لعن لأنه هو الذي
يحكم به، لأن الحكم بالحكم ما يفعل أو يعدة أو اشرع (قصيدة)
أي حكم لأن قصيدته مأخوذة من مقتضاه وهو حكم (بلا وقف)
بفتح الهمزة، أي قصيدته كائنة من غير توقف (على عادة أو وضع)
أي ولا على وضع وضع وهو اشرع (جلا) أي ظهر ما ذكره
تسميم للبيت

وعرفه (س) بأنه إثبات أمر لا مَر كَلَوْ حد مصف لائس، أي فيه، أي

عنه كالثلاثة ليست صفةً لأربعة من غير توقف على تكرار ولا وضع وضع، انتهى^(١)

«إثبات أمر أو نفيه» جنس

و«من غير توقف على تكرار» مخرج معادي به هو متوقف على تكرار والاختصار والحرية

«ولا وضع وضع» مخرج شرعي لا قدره على وضع وضع وهو الشارع، انتهى

و«حظر النظم المعنى من معادي كثير» مستحسن وهو حل وعسل مستحسن لمصنفه والشرعي كالصوت بحسن واجبه

وبما كان به بحكم العقل محصور في ثلاثة عدم به قوة (أنسام مقتضاه) في معنیه، اصحروه بحكم عقلي، في أقسام متعين لحكم عقلي وهو ما يحكم به العقل.

وقال (م) - ومعنى مقتضاه - منصوب به، وصحيره العقل، انتهى^(٢)

وعلى كل المعنى - الأقسام - لي بحكم به لعقل من كل عاقل بحيث لا يحكم بعرفه (بالحصر) متعلق به (نصار) أي تنصير وتبيين وتظهر بأحصر في ثلاثة، (وهي) ي: ثلاث أقسام

أحدها: (الوجوب) يحكم بوجوب شيء، والثوثة كالتعريف صفة الوجوب لله تعالى.

وثانيها: (لاستحالة) يحكم باستحالة شيء، وعدم ثبوته كالشرع لله تعالى.

وثالثها: (الحوار) يحكم بحذر شيء، ومكانه كالمعنى من مدعى وحريته وبين حصره فيما ذكر - كل ما يحكم به لعقل ما أن يقبل من ثبوت لفظ، ولا انقضاء لفظ أو ضم معاً لأول موجب وإشائي مستحسن وثالث الجائز، ولا ربع به حجاج

(١) شرح بسوسي على معقولات المفردة الأولى تصانح لأحكام - (ص ١٦) - حصره وشرح السنوسي على أم اليرغبي (ص ٤٣) - تنصير به

(٢) يجب بهم العرفية صفة بالعلمين متعبر بدار الله - مغلطة جديده (ص ١٠)

و قد رتب معرفة كل من ع وجب و مستحيل و محذور (هـ) حكمة علي
(واجب) ذاتي هو حكمة (لا يفعل في فعل) (الشيء) أي عه وعنده (يحدث)
في أصلاً بحيث لا يدرى عقل عدمه، فله (ش)
وهو ضروري كالواحد نصف الاثنين، وكل عضو من حركته
و نظري كسنة فسه، و واحد نصف سدس لاثني عشر أو هو ربع
عشر الأربعين.

و حبرون بـ "تدعي" عن لزوم انعراضي وهو ما يجب تحقيقه
بـ تعالى به كحديث أبي جهل، فله بالنظر في ذاته حائره يصح في عقل
و حوده وعدمه، وبالنظر في ما أحبره به لصدق مصدوق صدوق
وسلامه عليه من د، بـ تدعي به هو و حب لا يصور في عه
عدمه بـ حوب صدق في حبر بـ تعالى ورسوله، و بـ بقده مظه به (أه
عبد الإطلاق لا يحمل إلا عه ولا يحمل على عرضي، لا بـ قيد به، فله
(س) في الشرح مقلته^(٢)

(وما) حبر مقدم أي وحكم أو استحكم الذي (أبي) أي مع
(اثبوت عقلاً) أي في عقل المحال الذي مبتد مؤخر
وهو صدوري كالواحد نصف أربعة، و هـ حبره عذر عن حركته
وانسكون معاً.

و صرى كسنة وهو كل ما سرى إلى ف بـ، أو و واحد سدس
لاثني عشر، أو هو نصف عشر لأربعين مثلاً.

و، حبرون بـ "تدعي" عن استحليل لعرضي وهو ما استحلال لعنق عدم
أنه بأنه لا يقع كريمة أي يجب فهو من قبيل الجثر، و بـ يقيد، به لا عه
الإجلاء لا يحمل إلا عليه كما تقدم.

(وجائزاً) معنون مقدم "قسم" و (ما) منصوبة بشرع الحدوض بمعنى
الذي، و جمعه (فعل لأمرين) صته، و (مسم) فعل أمر من وسم يسم سمة

(١) الدر الثمين (جـ، ص ١٦)

(٢) شرح السنوسي على أم الأربعين ومعه حاشية المصنف (ص ٤٢)

بأنه يصب في أي أنام عليها (الآيات) جمع آية، وهي: عبادة وبرهان، فإنه ابن حزمي^(١).

ومعناها صاحب «المشرق»^(٢) بالعلامة

والمعروف بها هذا الأدب في شرح عقيدة وحقائقه أو علمها معاً، وبحث في معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق هؤلاء من وغيره وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام كما عرّف به (س)^(٣).

وإحقيقه بمعرفته هي حرم مطلق عن ضروره وبرهان فيه (س)^٤ يخرج به الحزم «على واثبات ولوهم، فإن ليس بمعرفة لا تشاء لحزم فيها».

والاعتقاد «بحتم لم كتب فيه حرم غير مطلق بها في نفس الأمر، كحرم اليهود وبنو إسرائيل من جنود في دار يوم القيامة وبسببه» (عن ضروره أو برهان) حرم حقيقة احصاؤه، فبذلك يمكن معرفته وإن كان حرم مطلقاً ثم في نفس الأمر، ويسمى في الاصطلاح اعتقاداً انتهى. انظر تمامه فيه^(٥).

والقول (ر) وانما انما صحيح على اعتقاد، لكن من به الفكرة على انظر يأثم بتركه، انتهى فانظره^(٦).

وتحصل معرفة الله تعالى بسبب العادي وهو ان ينظر في أثره لأشياء، حيث وهو بحيث يعلم بضرورية ذلك ثم كتب، فبذلك يمكن أن يوجد أو حدث محققاً في معرفة من سائر بحوث، انظر «الكبرى»^(٧).

(١) السهيل معلوم بتبريل (ج ١ ص ٤٥)، وبهذا الآية بها معنى أحسن، علامة وبرهان، ولفظي، يه من المذاهب.

(٢) مشارق الأنوار (ج ١ ص ٣٥).

(٣) شرح السنوسي على أم البراهين (ص ٦٨ - ٦٩).

(٤) شرح السنوسي على أم البراهين (ص ٦٩).

(٥) شرح السنوسي على أم البراهين (ص ٦٩ وما بعدها).

(٦) العواقد بدواني (ج ١ ص ١٤).

(٧) شرح السنوسي على محمد بن أبي سعيد (ص ٤٩ ص ٥٠ ص ٥١) لا سلام، بمصوطة ١٣١٥ هـ.

ثم في عجايب المنكوب في لا صر وحيوانتها وشجرها وسمها،
ثم في عجايب المنكوب في سمها وملائكتها وعمرتها وكبريتها ثم في
حتلاو الليل ونهارها، عبر ديث من عباد محبوبة علي، فكل شيء منها
له به باب على الواحد المنفرد ويوجد جميع كائناته، وفي القرآن عصب
كفايه من وقوه، ولقد أنه يوقى الع. فين ساجي ركه

و صاحب الجوهره^(١) ميسر هو وجوب المعرفة وما يوصل بها
معروفة وفيه خصل منسب
للعالم العلوي ثم الشهي
لكن بها قام دليل المدم^(٢)
وآخره بأن أولاً بما يحب
منظر إلى نيك ثم انقش
تحد بها صنع بديع لحكم
سهي بقه (ر)^(٣)

و حتر. مضم بقوه الكفاية عن غيره من صهي أو محسوب. فلا يحب
عنه معرفة ولا سار سكا بقه كما يأتي له في قوه

وكل تكليف بشرط العقل مع السلوع
وبقوه الممكن من بصر^(٤) العين ثم يستمكن له الطر بمصاحه موت به
عقب سلوع. فلا يحب عنه معرفة، إذ لا يتوصل لها إلا بالصبر، وبقصر
أنه لم يتمكن منه^(٥)، فله (ش)^(٦).

وفيه من قوه انما عنها نصيب لا يلب أن ما لم ينصبت عليه دسلاً
عقب ولا قبل لا تحب عنها معرفة، ولا بواحد به بفضل به تعدي، وهو
كدك، إذ كما أنه تعدي لا يديه بها، كما فله (س)^(٧)

(١) برهانه من حد. الطالبير السهي به. هذا الدس صاحب الجوهره شوحيداً، لا بار هو
عنه "بومي حبه به ٤٨١ هـ. (صفره من مشد اصل 125، بشجره حور ركه
(هر 291))

(٢) حوره الواحد شرح بحقه عربه (ص 18)، لأبياب 4 و 19 و 6. وهي بسبب لاجد
به حد به بدر به في سرمد

(٣) الفواكه الداني (ج 1/ ص 14)

(٤) بدر الثمين - بتصرفه يسير - (ج 1/ ص 19)

(٥) بارج صغيري الصغرى وبها مشه الفواهب الدنية في شرح المهدد به بسوسبه، بمر قسلي
ص 1، طبعة النسخي سنة 1273 هـ

عن الحسن، لأن لم أ، لا تحمل حتى تروا، فيه (ش)^(١)
ولا قبل باعتبار التثنية في لأشئ. عنه (ح)^(٢) عن الشيخ يوسف بن
همر^(٣)

(أو به جروح مني) من ذكر أو أنشئ
(أو يثبت الشعر) الحشر في العدة لا أنزغب لصعيف وهو علامة في
الذكر والأنثى أيضاً.
(أو به) تمام (ثمان عشرة حولاً) أي سنة، وقيل: بالسحول فيها، قل
(د)^(٤).

وقوله (ظهر) ما ذكر تسميه لميت على الأظهر. والسس علامة في
الذكر والأنثى أيضاً
قال البرزلي^(٥) في كتاب الصيم راد القرافي^(٦) في علاه ت س
لأشئ^(٧) ويرى غيره فرق الأربعة من لأشئ، وعصر المغاربة يأتون
حسباً ويثنيه وسره برفقه ويجمع صرفيه في أسبابه في محل ربه منه فله
مع ولا فلا، وهذا هو لم يكن مضموناً فقد رأيت في كتاب لشرح
ؤيده، لأنه يد بلع الإنسان بعد حشره ويحمل صوته فمعنى برفقه
كسك، وحويه كثير من لعوام فصدق له، نقله (ح)^(٨).

(١) من الشيخ بصرف (ح/ص ٢)

(٢) موهب الجليل (ج ٥/ص ٧٠)

(٣) يوسف بن عمر الأنصاري أبو الفرج، توفى رحمه الله سنة ٧٦١ هـ
[في الأندلس (ج ٢/ص ٩٢٦)، وشجرة النور (ص ٢٣٣)]

(٤) شرح الترمذي (ج ٢/ص ١٠٨٠)

(٥) أبو القاسم بن أحمد بن محمد بن أبي الأمام بصير صاحب غرر، توفي رحمه الله
سنة ٥٤٤ هـ [في الأندلس (ج ٢/ص ٢٠٠)، وشجرة النور (ص ٢٤٩)]

(٦) مهذب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي البركات بصير صاحب الغرر
في فروع المالكية وغيره. توفي رحمه الله سنة ٥٨٤ هـ [الديباج المذهب (ص ٢٨)،
شجرة النور لقرية (ص ٨٨)].

(٧) موهب الجليل المسمى فحاح مسائل الأحكام، توفى رحمه الله سنة ٥٦٠ هـ [الديباج
ج ١/ص ٥٦٣]

(٨) موهب الجليل (ج ٥/ص ٧٠ و ٧١)

وقال (خ): وَصَدَقَ إِنْ لَمْ يُرْسَلْ^(١).

نبيه -م يذكر بطلان من شروحه- منسب بسبع دعوى سي ^{بشيء} منوعه
 كل أحد قد ذكره -م شرط من -م يحصل يحصل -عانه (ش)-
 ثم شرع في القاعدة الأولى من قواعد الإسلام الخمس فقال

١- مختصر حبل (ص 206).

(2) الدرر النجيب - بتصرف - (ص 21).

[الصفات الواجبة لله تعالى]

14- يبحث عنه الوجود والقدم كما انبهاء والعنى المطلق عم

15- وحقيقته لا مثا في وحدة الذات ووصف والمعال

(بحب) في شئ ويدوم (الله) ما في معنى لوجود وحقيقته هي
بدي لا معنى له بوجه وهو بدي لا معنى وصف وجودي في
موصوف بوجه، فله تفكيكي في نظر.

وف (س) معناه طهر، وفي عدم وجود صفة على مذهب شيخ
لأشعري قسما مع، لأنه عنده عن الذات ليس برئد مجيبها، و ذات سبب
صفه، ولكن لما كان لوجود موصوف به ذات في لفظ صفه ذات مولانا
حن وعمر موحدة، صح أن يعد صفه على حقه، و ما على مذهب من
جعل الوجود رئا على الذات كإمام الرازي فعبه من لصفات صحيح لا
تب مع فيه، انتهى

فيل: وما قدمه لأن وجود الإله هو المقصود من هذا، وفيل
لأنه موصوف به هو على الوجود على لأصح، غيره صفه وموصوف
أسبق دهنا

و يبحث عنه تعنى هنا (لقديم) وهو سبب لعدم بي ذاته، أو هو
سبب بعده سبب على الوجود، أو عدم لأويه بوجود، و عدم فتح
الوجود، و بعد ذات بمعنى واحد، هذا معنى القديم في حقه تعنى

وأن معناه إذا أصل في حق حادث كقولهم أهد الله هدم
أمر حبيب قديم فهو صفة ذات وجوده وب كل حادث مستوي بالعدم، وهو
بهد معنى على الله تعالى معناه ذات وجوده غير واحد لا بعد زمان ولا
مقدار بخلاف ذلك واحد مهيأ، فلا ريب في عدم مهيأ لأنه هو حادث،
نهي مختصراً من كلام (س) في نظره⁽²⁾

(كما) في كتب بحب لله تعالى ما يقدم بحب به تعنى بعد (لقاء)

(1) شرح السنوسي على أم البراهين (ص 97 وما بعدها)

(2) شرح السنوسي على أم البراهين (ص 100 وما بعدها)

وهو سبب لعدم قيامه لا يزال. وهو سبب لعدم انبلاخه لموجوده، هذه
(س) ^١

و. اد في «شرح المقدمة» وجميعها، أي لعدم وسوء معاً وجود
بوجوده، لأنه عبارة عن عدم قبول لعدم أولاً وأخيراً ^٢

و. كذا يجب به تعالى (لغني) عن المحل والمحضن وهو مراد
بفوقه (المطابق) ولا يقتصر تعالى إلى محل أي ذات مبنية به يوجد
فيهم كما يوجد بصفة في موصوف، لأن ذلك لا يكون إلا بصفات وهو
تعالى ذات موصوف بصفات، وليس حراً وعرف بصفته كما تدعيه بصفته
ومن في معانيهم أهدكهم الله تعالى، ولا يقتصر إلى محضن، أي
فعل بخصيصه بالموجود لا في ذاته ولا في صفه من صفته بوجوده يقدم
وصفة ذاته تعالى وتجميع صفته وسم بخص، أي محضن من نفس
العدم. ومولانا حل وعرف لا يتصور، فعدم صفته، أي محله لزم كونه ذاتاً لا
صفته، وعدم افتقاره إلى محضن بزم أن ذاته تعالى ليست كسائر الدوات
المقصورة على ما فعل، وبكأن لا يقتصر إلى محل، هذه (ش) ^٣ وبحوله
(س) ونظيره ^٤

وقد بي «المقدمة» والموجودات بالنسبة إلى محل والمحضن
أربعة أقسام:

قسم عني عن المحل والمحضن، وهو ذات مولانا حل وعرف

وقسم معتبر إلى المحضن، وهو لأعرص

وقسم معتبر إلى المحضن دون المحل، وهو لأحرم

وقسم موجود في محل ولا يقتصر إلى المحضن، وهو صفات
مولانا حل وعرف ^٥، انتهى

(١) شرح السوسي على أمير المؤمنين ص ١٥٤،

(٢) شرح المقدمات: المقدمة السابعة، مقدمة الصفات الأربعة (ص ٩٨)

(٣) الدر الثمين (ج ١، ص ٢٢ - ٢٣)

(٤) شرح السوسي على أمير المؤمنين (ص ١٢١) وفي بعدها

(٥) شرح المقدمات: المقدمة الجامعة مقدمة الموجودات (ص ٥٣).

و محال بطريق عيني ممكن والدس، و مراد به هنا ما لا يتصور
بصورت لا محال، والمراد بالمتخصص ما عدا ما عدا

وجملة (عم) من فعل وداعه، مستوفيه حايه من نصيب مستوفيه
«مستوفيه»، ومفعول «عم» محدود، أي كذا يعني لمطلوب هو في حد
كبره عداً جمع ما يستحق عنه فهي حد مؤكدة عداها لا، ما بصاحبها،
قوله (م) ^١

و دل (ش) ^٢ هو حد مؤكدة من لعني، وأصده عداً وحده ^٣ عدا
لأولى كما حذف من امر، وأصده امر، وحدها شامة، ووقف عليها
بالكون عني بعدة وبعده، ووقف عليها بحيف لميم دور

(و) كذا يجب به تعالي (حاصله) أي محافته تعالى (الحقيقة) أي
محدوداته، أي يجب به تعالي عداه مصادفه لحوادث (بلا مثال) أي لا
يمثله تعالي شيء مضاف لا في له في الصفات ولا في الأفعال،
قال تعالى ﴿أَيُّ كَيْفٍ لَّيُّ شَيْءٍ هُوَ تَتَجَبَّرُ عَلَيْهِ﴾ [الشورى ٢١]

(و) كذا يجب له تعالي (وحدة) أي الوحدة، أي لا شيء له ولا
مثل له في (الذات) أي في ذاته تعالي بالكون مركبه من جزئين لا كثر
كثرت، و يكون في وجودات أخرى غير مركبة بمثل ذاته تعالي (و) لا
شيء به أبداً في روصف، أي في صفاته تعالي بالكون ثم داب له من
صفات مثل صفاته، أو ينصف تعالي مثلاً بعلمين أو بعقول (و) لا شيء
به في (انفعال) أي في فعله تعالي بالكون ثم موجد ومخرج به سواء
بلا مؤثر سواء تعالي في أثرها

فهذه سبب صفت لأولى بنفسها وهي الأمر حردا، و جملة بعده
سلبية، قوله (س) فانظره ^٣

ثم شرع يكتفه على صفه العمالي وهي صفات الوجوديات بمصادفه
باعتبار نوعية، قوله (س)، وهي سبع قدر:

(١) هراب نظم نيرشد المعين (ص ١٤)

(٢) اندر تشيع (ج ١/ ص ٢٣)

(٣) شرح السوسي على م التبرهيني (ص ٤٢)

وله مخرج نص و شئ و أهله و وجوده لا، رب كنه و بصيب و سحطى،
و بوحه بصاحبه حياء و جهلا ولا كنه انهم، لا لا نص لا صوت
بحلاف غير، انصر (ك) ١٠.

وكذا يحب له تعالى (حياة) قائمه بذاته تعالى لا تعين بشي ١١ وهي
صفة نصح من صلبه لا ذواتا، فله (س) ١٢ في شئ كثر عدا
متبعه بصير دار مريد، ممكن، فله (ك) ١٣

وكذا يحب له تعالى (سمع) فله ١٤ به تعالى متعده بجميع
موجودات، سوء أكن موجود فله فله أو حادث ما صير به فيها وما
خفي في لأرض أو في لسماء، كذا على ظهر لأرض و عاب فيها معنى
سمعه بصح لسموعا، نظر (ك) ١٥

وهو صفة كشم بها كل موجود على ما هو به كشاف يبر ١٦
ضرورة، فله (س) ١٧.

و يكشف به المعنى بصح و يظهر به صفة كل موجود ١٨ فله
ك ١٩ حادث سر أو سر المعنى ما، أي حال "هو"، في موجود به
كشاف، أي صا ح "يدين"، أي بحال "سوء"، في غيره وهو مدي
لو يكن أزليا ضروره، أي ٢٠ الصبر ٢١ نظر شرح (ك) للمقدمة ٢٢

وكذا يحب به تعالى (كلام) قائم بذاته تعالى صديق بها تعين به معن
من حوادث و مسحيلات و حادثات، بمعنى به ٢٣ على ذلك، وهو
معنى القائل به ٢٤ المعبر عنه بالعدا به مسحلتات معن لجن
لحروف و لأصوات لسميرة عن بعض و لكن، واستقديم و لتأخير،

شرح ٢٥ على صدى سوسي مخطوط حرة لأزلية افنديه بعديه ٢٦
بسمكة المريد ٢٧ ص ٣٢ و ٣٣

(٢) شرح السوسي على أم إبراهيم (ص ٤٢).

(٣) شرح بيروت - مخطوط - ص ٣٣.

(٤) شرح بيروت - مخطوط - (ص ٣٣).

(٥) شرح سوسي على أم إبراهيم (ص ٤٤).

(٦) شرح بيروت على أم إبراهيم - ص ٣٦ (مخطوط باخره لا اريد به محمديه حديثه

تريب - الممكة المهرية، ص ٣٦)

والسكوت واللعن والإعراب، وبساتر أنواع لتعيرات المتعلقة بما يتحقق به
علم من المتعلقات، قاله (ص) (١)

وكنهه محجوب عن الحق، لا مثل لا عصياً ولا عصباً ولا حرب
لا موجوداً ولا مقدرأ، ودلت كنهه العلوية وبساتر صغاته، فليس لأحد أن
بحرص في الكنه بعد معرفة ما يحجب لداته تعالى وصفاته، قال (ص)
أيضاً (٢)

وقد قل الحوصي رحمه الله في عقيدته

وكل ما يحصر في الحوص
فربما الله اعظم الماس
تحيرون في وصفه لنقول
نكتل ليس من عليه دلاً

قال (ص) في شرحه: لا يثبت صبط دافع في توحيد الله
بعدمي وسويته على سمات لحوادث، فالنظره،

وكذا يجب له تعالى (بصر) قائم بذاته تعالى متحقق بما تعمق به
سمعه، وهو صفة أرسه دئمة به أنه تعالى زئدة عليها تتحقق بكل موجود،
ومن خصراته، بصر (٣)

ثم عدم أنه يجب له تعالى سبع صفات أخرى فترد على الثلاث عشرة
بساتره سبع عشر من صفات سمعي صفات معنوية، وهي صفات ذات بالية
صفات لمعاني، وهي كونه تعالى قادر ومريد وعالم وحياً وسمعاً وبصر
ومتكبراً، قاله (ص) (٤)

وقوله (دي) في عدم لصفات المصروع منها لأن (واحد) له تعالى
فلا تصور في العلم بعد نظر و تأمل عدمها، كمن لم يسميت، لا حوله
بعدمي مستند من قوله "ولاً" يجب له الوجود وعدمه، الخ

(١) شرح السوسي عن أم إبراهيم (ص ١٤٨).

(٢) شرح السوسي عن أم إبراهيم (ص ٤٩).

(٣) العوائد السوسي (ج ١ ص ٤٧).

(٤) شرح السوسي عن أم إبراهيم (ص ١٤٤ وما بعدها).

وبما خرج من لصدت أو جهة له تعالى شرع في أصددها المستحالات
ورتبها على الأول الوحات فقال:

[الصفات المستحيلة في حق الله تعالى]

17- ويستحيل صد هذه الصفات العدم الحدوث ذاتية ثبات

18- كذا المتنازل لانتقار عدة وأن يماثل وفي الوحدة

(ويستحيل) أي يمتنع في حقه تعالى (صد) أي أصدد (هذه

الصفات) أي حجب به تعالى لمصروح منها الآراء مرده بالصددها الصد

بمعني وهو كل سائق سواء أكان وجودياً أو عدمياً، فكأنه يقول: يستحيل

في حقه تعالى كل ما ينافي صفة من الصفات الأولى، لأن لصدت (أو

بغير رجوع) به تعالى عقلاً وشرعاً، ثم ألا يقبل حق وعبر لأنصف بما

بافي شيئاً منها، قاله (س) فأنظره.

وهو أي بصد (العدم) صد بوجوده و الحدوث) صد بقدومه وهو

بوجود بعد عدم، هـ (د) صد كذا من الحدوث صفة (للحداثيات) جمع

حدث، وهو بموجود بمسوق بالعدم لا صفة بتقديم تدرج وتعالى

(كذا) أي كما يستحيل في حقه تعالى ما ذكر يستحيل فيه أبداً (لها)

بصد ثبته وهو العدم بعد الوجود

(ولانتقار) مـ أي احتياجه تعالى في محله محض بأن يكون

تعالى صفة تقوم بمحل، أي ذات، أو بحد، أي محض، أي فاعر،

وبحمده بطلبه من (عده) خبر، أي حسبها لصددها المستحالات

أيضاً، وهو ضد الحق المحقق

(ر) كذا يستحيل في حقه تعالى (أن يماثل) أي مماثله تعالى

بحدوث، بأن يكون حراً، أي بأحد ذاته بصدده من مخرج أو يكون

معرضاً بغيره بغيره، أو يكون في جهة محرم، أو له هو جهة، أو يتقيد

بممكن أو ممكن، أو يتصف ذاته بصدده بالحدوث، أو يتصف بغيره أو

11 شرح السوسي على أم الخواص (ص 58)

تکبر، أو يتضف به لأخر من في الأقعد و لأحكام. فقه (س) 'أ'، وهو صد
محدثه تعالى لمحوه دث.

(او) کما يستحيل في حقه تعالى (نفي) أي : انتفاء (الوحدة) أي
الحدائية عنه تعالى بأن يكون مركباً في ذاته ، أو يكون له صمد في ذاته أو
صمد ، أو يكون معه في الوجود ماثر في فعل من الأفعال ، فله (س) .
وهو ضد الحدائية في الذات والصفات والأفعال

ولما فرغ من صدد بصفت حسنة شرع في أصداد صفات الحمدي

[لصفات المستحبة في حق الله تعالى]

19 - عَمَرَ كَرَامَتُوحِبُّهُلِ وَمَمَاتٌ وَحَمَمٌ وَبِكُمْ عَمَى صَمَاتٌ

وكذا يستحيل في حقه تعالى (عجز) عن شيء في جوارحه وهو
صمد لا يتأني معها، يحد الممكن ولا عدمه، قاله الحفصي في «شرح
الصغرى»^(٤٣)، وهو صمد لقدره

وَكَيْدًا يَسْتَحِصِلُ فِي حَقِّهِ بَعَالِي (كَرَاهَةً) حَيْثُ لَا يَرَدُّهُ رَهْبِي بِإِحْدَادِ شَيْءٍ مِنْ
الْأَعْمَامِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لِحُودِهِ، أَيْ عَدَمِ بَرَاءَتِهِ بِهِ أَوْ مَعَ لَهْوِهِ بِهِ أَوْ لَعْنَتِهِ أَوْ
بِالتَّعْلِيلِ أَوْ بِالنَّطِيعِ، قَوْلُهُ (مَنْ) ⁽⁴⁾.

(و) کذا يستحيل في حقه تعالى (جهل) معلوم م وهو صد نعمه
ويدخل في الجهل الظن وليس في انهم و يسمن ، النوء وكون نعمه بصرياً
ويحرر ذلك مضافتها انهم كسافة لجهل م ، ظن (م) ٤

(و) كذا بسحيل في حقه تعالى (مما) أي موت صيد الحية

(و) کذا (صمم) أي: عدم الجمع بوجود ما ينافيه، وهو جمع النعم

(1) شرح السنوسي على أم القرآن (ج 16 وما بعده)

(2) شرح النجومى على أم البريقين (حص 175)

(٩) شرح محمد بن محمود بن محمد بن علي صغرى السوسي
الملك سعود . (ص 2)

(4) شرح السوسي على أم البراهيم (عبر L78)

(3) شرح البسملي على أم المير هي (ص 187)

(و) كذا (نكم) أي عدم بكلاء أحد لأب حود وقه يسبح من وجوه
قاله (س) ^(١)، وهو صيد الكلام.

وكذا (عمى) أي عدم بصير بوجوه ما يراه، وهو صيد النص
وكذا (صمات) لغة في صممت يعني هو سكوت، أي كونه صامتا
بحروف وأصوات وسكوت، لأن لمتكلم بالحروف والأصوات يقف بظنه
على صممت وما كبت عن حرف حرا، انظر (ش) ^(٢)، وهو صيد (س) ^(٣)
وهو أنصت من بعد فهم بالوقوف عليه

ثم قال وأصدد لصمات بمعونه، صحة من هذا ^(٤)، أي وهي
كونه يعانى عاجز وكه أو جاهلاً وميت وصم - أعمى أو تكلم،
تدنى منه عن ركب عموماً ^(٥)

ثم قال في شرح التماسي في شرح المعالم ^(٦)، في
المراء عمداً يستحيل في وصفه به والقول الجميل فيه أن كل ما يؤدي إلى
تكلمه أو حده أو قصوره في حده أو قرب مدد عنه، منه لخصي ^(٧)
(٥)

١. ومن ذلك كل ما يخطر في اباطن من الصمد والصور
لأعفاء كوجه ودين وسداد والعين والأفهام فله حده ما عن
جميع ذلك، ثم بعد من وجوب حقيقته بجميع وجوه ذلك، يعني
لنص

وقد نجده في نفس ذلك عم الخوصي ثم حقه ثمة

١. ح التماسي على ما بين القوسين ١٤٦٨

(٢) المراسم (ج) ١/ ص ٢٩

(٣) شرح نسوسي على أم القواعد، ص ١٨٨ وما بعدها

٤. ح نسوسي على أم القواعد، ص ١٨٨ وما بعدها

٥. ح الخوصي على صمد التماسي مخطوط جامعة نيسك مرقوم ١٤٠٤

٦. ح نسوسي على صمد التماسي مخطوط حميد، ص ١٨٨ وما بعدها

٧. ص ٢٩

(٨) ص ١٠٠ على صمد التماسي مخطوط خزانة المدرسة لألفية الجاهلية ص ١٠٠

٩. ص ٢٩

وبما فرع من ذكره محب في حقه تعالى وما مستحسراً ، شرع بهما
يجوز في حقه تعالى فقال

[الصفات الحائزة في حق الله تعالى]

20 يجوز في حقه فعل لممكنات بأمره وتركها في العدميات
(يجوز) أي . يصح ويمكن (في حقه) تعالى (فعل للممكنات أي كـ
ممكن عقلاً ، أي . جازاً ، أي . يجوز في حقه تعالى إصهار كل ممكن من
عدم إلى لوجود أو عدمه بعد الوجود أو كذا) والأل فيه مضموم
والاستعارة في حديث قد بأمرها ، أي . جمعها صلاحاً وفساداً ، وصحبه
لممكنات .

و «أمر» في الأصل المحيط الذي يربط به لأمره ، فقد ذهب لأسره
بأنه أي . يربطه فقد ذهب جمعها ، قاله الجرجاني في حاشيته على
المختصر السعداء ، ونحوه (أم) (١)

«وتركها» أي . للممكنات (في العدميات) جمع ع م . عر د أو تركها
في لغة ، بحيث يكف عن الفعل مستحسراً لا محارصاً ، قوله (كـ)

فكر ممكن يصح وجوده وعدمه لا يجب عليه تعالى فعله ولا
يستحيل عليه تعالى تركه ، بل يفعل منه ما أراد تعالى ويترك ما أراد
سبحانه ، ودنث كمشوب وبعثات وشرق وإمانته والإحباء وبعثه
لأساء عليهم الصلاة والسلام ، وفعل صلاح وأصلح بلحسن ويحو
ذلك ، قوله (ش) (٢)

وقد أتى به لساع وأحسره به من ثوب وعقد ، قوله خائر في
لعن ، يصح وجوده وعدمه قبل محيء بشرع ، وأما بعد محييه فهو واجب
بالشرع لا بالعقل ، قوله اسلالي (٣)

وق ، (ش) وهذا قسم يعني اسخار في حقه تعالى . هو

١ . مراتب نظم الحرمه المعنى (ص 23) بضمه ، المعنى بأمره بكتها وضمه بـ
الاية أو غيرها ، فلا ، ذهب المصنف برباطه بقوله فيه ذهب بأمره ، أي : برباطه

(2) ادو الثمبي . بتصرفه (ج 1/ ص 30) .

(١) شرح السلالي على صغرى السوسى . معطوفه خاص (ص 23) .

مسمى صفات الأفعال التي هي شرعاً و لإرادته كما مر
ولما نزع رحمه الله تعالى من بعدد صفات بوجوه والمسحوبه
والجائزة في حقه تعالى، أحد يذكر به شبه ودلائلها يخرج مكلف بمعرفة من
رقه بتعليق مختلف في إيمان صاحبها، وبدأ به وجود نقى

[الرايين العقلية على وجود الله تعالى]

- 21 - رجولة له دليل قاطع حاجة كل مُحدث للضائع
 - 22 - يؤخذ من نفسه الأكوار لا يتمع الشئ والرجحان
 - 23 - ود حال وحدث العالم من حدث لأخر من مع لازم
- (وجوده) تعالى ثبت (له دليل) أي برهان (قاطع) ككل شبهة وهو
(حاجة) أي: حجاج و مفار (كل محدث) يستحق له أي: موجود بعد
عدمه، فإنه لمحلي^(١) (للصانع) أي: يصنع يصنع به حدث وهم
على المحذور، في محذوف يعرف بحسب كما أن بالمصوغات يعرف
لصانع، هو وجود فعل من غير فعل محال، ووجود لئوب من غير مسج
مخار، وانقلاب انقلب عليه من لا ثم ما مضى ثم قصر مشد من غير
صانع محذور

قال أبو عمران الجوراني قد لا عرفي به عرف مثله فدل المعرفة
تد على سيرة، وإن لا قدم على تفسير، فسماء تد أرح، أرض تد
فحاج، وسحر تد أموح، ألا تد على البسط الحبير، تده لمحلي^(٢)
والشبح زروق، وزد وهو عجيب^(٣)
وقد بي الشرح لكبرى، أم نقار كل حدث، أي محدث، فمعه
من يدعي أنه ضروري لا يستقر في دس، حتى تد لإمام الفخر في

(١) محققو الدر الثمين (ج 33).

(2) شرح محلي على جمع الجوامع بخاتبة الثاني (ج 2/ ص 406)

(3) شرح محلي على جمع الجوامع بخاتبة الثاني (ج 2/ ص 404) وليس فيه عبارة تد بـ

حسب الجوراني.

4 شرح بروي على مقدمة به طيبة، بحقوق أحسن فيقول طبعه دار بن حرم (ص 32).

وليس فيه عبارة «قال أبو عمران الجوراني».

وبصفته بمخصوصة فوق سائر مصنفات، يستلزم أن يصغر قطعاً إلى محدث بمخصوصة ويرجحها من ذكر بدلاً عن مقابله. ذلك أن كل حدث لا يحدوثة من سببه وحدث سببه هو الله. فمجرد وجود كتاب كذا، انظر الشرح الحوضية¹؛ «المقدمة»² والعلالي³ والاش⁴.

وبما أقدم لهذه على وجوده بعاشي محدث لعدم المصطلح قد يدعي قدمه، احتج على ثبات حدوثه فأشركه به في (وحدوث) مبدأ (العالم) مصنف إليه ما نسبته على حد مصنف، ويعلم أن ما سوى الله تعالى، سمي بذلك لأن فيه علامة لغيره عن بوجده، فيكون مأخوذاً من العلامة، أو لأن من نظر فيه نظر صحيح يحصل منه عدم بوجوده في نفسه بعبارة فيكون مأخوذاً من نعم، فإله الحفصي⁵؛ (ك) فطرهم.

(ومن حدث) أي: حدث حيز (والأعراض) وهو من نفس فطر؛ فهو حيز مهمميس، قاله (صيق)⁶ مصنف إليه ما نسبته وهو ما يحيى ريدته ويتعقب على الحرز في ألوان الحركات والساكنات، قاله (ك).
وقد في «القاموس»⁷ هو اسم لما لا يدرك، وهو ما يقوم بعده، بقية (اش)⁸.

(ومع) ما يكون له في «مع» ما فتح معلق ما يتعلق به حيز، قاله (م)⁹.

(1) الحوضية هي حيز في عقيدة المؤلف بقضه أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحوضي، قام بشرحه الإمام السوي حيا، صاحبه بقلبه الحوضي وسماه الشرح وسط السوء.

(2) شرح حدود الحوضي حله من أسائسه مقدمة المصنفات ص ٩٧

(3) شرح علالي على صغرى السوسي - مخطوط ح من ص ٧٨ وما بعدها

(4) المر الثمين ج ١/ ص 32

(٥) شرح الحفصي على صغرى السوي - مخطوط جامعة الزيتونة ص ١١٤

(6) إرطاد المزيدي (ج ١/ ص 7)

(7) القاموس المحقق - ب الصلاة، فعل نفس، باده عوض ج ١ ص 8٦٤ وبه ونسب

بلا لأدم به والي يصب في على عراء وما تقدم بعده في مصلاح المسكين

(8) نيز الثمين ج ١ ص 32

(9) ح ب هم المرشد الصغير (ص 25)، بكة قال «مع ما يكون به في مع» ولم يذكر بقية

ما نقله شارح هذا

و(تلازم) مضاف إليه ما قبله .

وقدرت في حدوث أحرام العالم مستفاداً من مأخوذ من مخرج حدوث
حر من ملازمته لأحرام العالم، فلو حرم العالم يستحيل تركه غير
الأعراض كالحركة والسكون، وهذا لأعراض حادثه من مشاهدته بغيرها
من عدمه، أي وجوده من وجوده، ولو كانت شريعة حرم لا تعدد لأ
ما ثبت قدمه استحباب عدمه، فإذا ثبت حدوثها وملازمها لأحرام حرم
حدوث الأحرام بطلاناً، لأنه يستحيل حصول حرم منها وملازم حدوث
حادث، انتهى من الملازمي (١) و(ش) (٢). وزاد: وأسمط النظم دليل حدوث
الأعراض لوضوحه (٣).

تسهيان:

الأول الحرم أعم من الجواهر والجسم، لأن الحرم هو ما عمر قد
دنه من مخرج مركب كالأول والجواهر ما لم يتركب وهو الذي يقع في
لذقة أي حد لا يصل معه نفسه عقلاً والجسم ما لم يتركب من جوهريين
فأكثر، قاله (ش) (٤) و(ك)، وورد: والذات أعم منها لأطلاقها على تقدم
وإحداث، فنظرة (٥).

الثاني تقرير هذه لترهين على الاصطلاح وهو أن تقول في وجوده
تعدي عن حدث، وكل حدث لا بد له من محدث، يتبع الحرام لأنه
له من محدثه وليس هو إلا الله تعالى بتدبير الوحدانية

ومعروف في دليل حدوث حرام العالم ملازمه بالأعراض
بحدثة، أي ملازمه للأعراض بحدثة حدث، يتبع أحرام العالم بحدثة
وفي دليل حدوث الأعراض بالأعراض شرهه تعبيرها من عدمه، أي

(١) شرح الملازمي على صحيفتي السنوسي - مخطوط خراس - (ص ٦١).

ر. ك. - سبعين ج ١ / ص ٣٢

(٣) المصدر نفسه (ج ١ / ص ٣٢)

٤. الدر الثمين - (ج ١ / ص ٣٢)

٥. شرح ب. ك. على صحيفتي السنوسي - مخطوط خراس - (ج ١ / ص ٣٢) - بقية الحاشية
تريب (ص ٤٨)

وجود ومن وجود إلى عدم، وكل ما كان كدب فهو حادث، يسح
الأعراض حادثة، قاله (ش)⁽¹⁾.

ولما ذكر دليل وجوده تعالى وحديث جميع ما سره، أفاد أنه وحب
الوجود لا جائزه بما ذكره في برهان القدم والبقاء فمن

[ذكر البراهين على صفتي القدم والبقاء]

24 - لو لم يك القدم وصفه لرم حدوثه دور تسلسل ختم
(لو لم يك القدم وصفه) تعالى، أي لو لم يكز تعالى موصوفاً بنفسه
(لزم) عملاً (حدوثه) تعالى عن ذلك، إذ لا واسطة بين القدم وحدث في
حق كل موجود، لأن الشيء إما أن يكون لوجوده أو فهو لحادث أو لا
فهو عديم، وإذا كان حادثاً فتقر قطعاً إلى محدث، لما مر في البرهان منه
من وجوب فتمار كل حادث إلى محدث، وإذا فتقر إلى محدث لزم منه
لدور أو لتسلسل كما قال (دور) وهو يوقف كل واحد من اثنين على
الآخر أو لتسلسل) وهو يوقف الشيء على شيء غير منهية، قاله في «شرح
الشم»⁽²⁾.

فقوله «دور» مبدأ وموحد الأبداء به التقسيم، والتسلسل معطوف
عنه بحذف العاطف وهو «أو» وحذفها قلب.

وجبة (حتم) حيز «دور» وما عطف عليه، وفي الكلام حذف معنق
د به ربط لجملة بما فيها، ولتقدير دور أو تسلسل تحتم عنه، أي على
لحدوث، فكانه يقول لو لم يكن لقدم وصفه لزم حدوثه وسرب على
لحدوث الدور أو التسلسل، قاله (ش)⁽³⁾.

وكلاهما محال ما هي الدور من تقدمه على نفسه وبأخره عنها وحدث
لا يعقل وفي التسلسل من وجود ما لا نهاية به عدداً ولا فراع له فيما
مضي، وذلك لا يعقل إذ ما لا نهاية له من العدد كأعداد أهل الجنة
وأرسلهم وسبعهم مثلاً لا يسعه إلا لتفصل بأن يوجد فيه شيء بعد شيء.

(1) مختصر البراهين (ص 35)

(2) شرح الشم (ص 52) وعبارته «أو تسلسل» وهو يربط أمر على أمر إلى ما لا نهاية له

(3) البراهين (ج 1/ ص 33).

أدب، وآب أب موحّد في بحار وخصاصي فلا يعقل، قوله (ش) ^(١) ومنه في الشرح صغرى الصغرى ^(٢) فانظره ^(٣).

رداً مستحال الحدوث على مولات عر وحل وحب به تقدم وهو المطلوب، قاه (س) ^(٤).

وهل في الشرح الكبير ^(٥) ويظهر برهان بدمه تعالى واستفاء شبهه قد لم يقل أحد من العقلاء بحدوثه تعالى ^(٦).

نمّة برهان وجوب تقدم له تعالى السميعي هو تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد - 3] بلا بداية.

ثم أشار إلى برهان وجوب البقاء له تعالى وهو سمعي وعقلي

[برهان وجوب البقاء له تعالى]

15 - لو أمكن المضاء لأنتهى التقدم لو مائل الحق خلوته أحتتم

فالأول قوله تعالى ﴿وَلَا تَخْرُجْ﴾ [الحديد 3]، أي لا يهانه

والثاني هو قوله (لو أمكن) عقلاً أن يطرأ عليه (المضاء) بدي هو ضد المضاء (لا ينتهى) عنه تعالى (التقدم) لأنه يقرر أن كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه، وببینه أنه لو قدر بحقوق بعدم به يكن وجوده تعالى حائراً بضح في العقر وجوده وعدمه لا واحداً، وإذا كان وجوده تعالى حائراً كعدمه فيقر - أي وجوده - بى موحّد بخرجه بدلاً عن بعدم الجائر عليه ليكون حادثاً، واللام حاصل لما تقدم من وجوب تقدم له تعالى فكذلك المبروم أيضاً. انتهى ملفقاً من (ر) ^(٧) و(ش) ^(٨) فانظره.

(١) الفروع النجيب (ج 1، ص 33)

(٢) شرح صغرى الصغرى وبها منه 1 بواحد البنية في شرح مفردات السمعانية بمرهضي (ص 17) طبع الحلبي سنة 1373 هـ

(٣) شرح السوسى على أم اليراهيم (ص 206).

(٤) شرح الكبير للسوسى المسمى بعمدة أهل الموقف والمسدّد في شرح عمدة أهل النوحه (ص 73) وفيه الأحداث صريح بعدم أن حدوثه تعالى

(٥) العواكف الدواني (ج 1/ ص 4).

(٦) البدر الثمين (ج 1/ ص 34)

ثم أسدحى برهان وجوب محالفة تعالى بالحوادث وهو سمعي وعقلي.

[ذكر البراهين على محالفة له بالحوادث]

25- لو أمكن لماء أن يسمى القدم لو مائل الحلق خلوة أنجم فلاول قوله تعالى ﴿سبحك يارب﴾ [سبحان]

والثاني قوله (لو مائل) يعني (الحلق)، في قوله سبحانه تعالى سبحانه من مخلوقاته بأن يكون حرم أو عرص أي حصة تقوم بالحرم (حدوده) تعالى (الحجم)، أي عزم حدوده تعالى به عزم من وجوب سبده مثلين في كل من يحب ويحور ويستحار، أي حصة من يحب بحدوث حدوثه ويكونه تعالى حادث منها محال بما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبذلك

قد (س) وبالحقيقة هو مائل تعالى شيئاً من الحوادث لو حب له القدم لألوهيته وحدوثه عزم من مماثله لمحدثه، وذلكه جمع بين متاهيين صرودة

ثم أسدحى برهان وجوب المعنى المطلق له تعالى، هو سمعي وعقلي

[برهان وجوب المعنى المطلق له تعالى]

26- بوجه يحب وصف المعنى له الفخر بوجه يمكن لواحد بعد قدر فلاول قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ﴾ وهو ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُفْقَرُونَ﴾ محمد ٦٨ وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ﴾

والثاني قوله (لو لم يحب وصف المعنى به) يعني (لو لم يكن له وصف) الفخر، في الأحكام، في محل أو محصور، وقد محال، لأنه لو حب في محال، أي ذات أخرى يقوم به لزم أن يكون صفه صفه الذات، إذ لا يقوم بالذات، لا صفاتها، ولا لأنها جن وعز يستحيل أن يكون صفه حتى يحتاج إلى محال يقوم به، لو كان صفه لزم أن لا ينصف بصفات

المعاني، وهي المندرة والإرادة، لعدم لى خره ولا باصصات استعويده،
وهي كونه تعالى قادر ومريداً وعدلفاً إلى حده

، مولانا جى وعرفهم سرهه لقطع على وجوب انصافه بهم فيهم
أن يكون ذاتاً عادية مرصوفاً بالصفات العرفية، سر هو صفة لعنه، تعالى
عن ذلك عبواً كبيراً

ولو جـ حـ جـ محض، - أي: فاعل - لكان حادثاً، وذلك محال
لما عرفه بالسرهم لقطع من وجوب قدمه تعالى وبمائه، - أي: بهدس
سرهمين وجوب المعنى بمصنوع لمولانا جى وعرف عن كل ما سواه، وهو
معنى قيامه تعالى بنفسه، قاله (س) ^(١) فانظره،

ثم أشار إلى برهان وجوب الوجدانية به تعالى وهو سمعي وعقلي

[ذكر البراهين على وجوب الوجدانية له تعالى]

26 - لو لم يحب وصف العسى له الفخر - لو لم يكن واحداً لما قدر

بالأول قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [البقرة: 22] وعبر ذلك،
﴿لَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ شَرِكٌ﴾ [الأنبياء: 22] وعبر ذلك،
﴿لَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ شَرِكٌ﴾ [الأنبياء: 22] وعبر ذلك،

والثاني قوله (لو لم يكن) تعالى (واحد) أي واحد في ذاته وصفاته
وأفعاله أن يكون له شريك فيما يفعل مثل فعله (لما) و«ما» بنية (قادر
على إيجاد شيء من الحدود حروم محروم حيث، والمرص أنه تعالى
الموجود له فهو إذاً واحد

وبين ذلك أنه لو قدر بهس هكتر فارد أحدهما جسم
وأراد الآخر إمانته، وأراد تحريك جسم وأراد الآخر تسكيه فمحال أن يفسد
إرادتهما معاً، لأنه جمع بين الصديق أو السيفيين، فيكون الجسم بوجه
حياً متبناً متحركاً ماكباً، وهو محال

ومحال أيضاً عدم عودهما معاً لا متبع وبع مع لصد بين المذكورين
واحتماهما، فمعنى وقوع أحدهما، فيكون الذي بقدر إرادته هو الإله

() شرح بسوسى على أم البراهين ص 2 ، (ب) بعدى) ونظر ص 20 ، ما بعده ص ١

دوب لأحر بعمره، فلا يكون إلا واحد، شد إرادته
وكذا يرمي العجز أيضاً د اتفه لاسمحاله وجود أثر واحد من مؤثرين،
لأن الأثر دسب دا بوحهه، أي لا يقبل الانقسام من عرض و جوهر فرد،
ولا يمكن أن ينفذ فيه إلا بدنة واحدة، فمن ثم تنفذ دية فبس دية، لأنه
يجوز عليه ما جـ. على مماثله من بعمره. وب كـ عبر مماثل فهو كـ له
الحقيقي، انتهى منصف من المحيى^١ والملائي^٢ و ش^٣ و ابن حري^٤
في صوره

فمن وجوب وحدانيته مولد حل وعمر هي ذاته وفي صفاته وفي
فعاله. قد (س)^(٥) فطره

سم تدرك إلى مرها رجب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم
والحياة، وهو سمعي وعقلي

[ذكر البرهن على اتصافه تعالى

بالقدرة والإرادة والعلم والحياة]

27- لو لم يكن حث مريد عالما وفادرا لم رأيت عالما

فمن الأول قوه بعدى ﴿لَهُ أَنْ يَرَىٰ حَقَّ سَخِمْ حُوبٍ وَيَسْخِمْ بِسَخِمْ شَرِّمْ
لَا شَرِّمْ تَقَعُ أَنْ شَه عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ بِدِرْ﴾ [الصدق 2] وقوله ﴿وَمَا قَبْلَهُمْ إِلَّا أَنْ
سَخِمْ لَهُ﴾ [الاحزاب 30] وقوله ﴿يُرِيهِ اللَّهُ بِحُكْمٍ يُنْشِرُ﴾ [الحجرات 185]
وقوله ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ يُدْأِي الضُّكُورِ﴾ [التحسين 4] وقوله ﴿وَلَا تَقْعُ مِنْ حَقِّ﴾
[الحجرات 14] وقوله ﴿وَهُوَ لَدَىٰ فِي السَّمَاءِ عِلْمٌ﴾ [الاحزاب 84] وغير ذلك

وإشافي قوله، لو لم يكن تعالى (حيا) بحبه قانمة بدنه، و(مريدا)
بإرادته قانمة بدنه، و(عالما) بعلمه قانمة بداته (وقادرا) بقدره قانمة بداته (لما)

(1) شرح المحلى على جمع الجوامع (ج 3) ص 405 وما بعدها.

(2) شرح الملائي على مشرى السنوسي - معطوط خاص - (ص 10 و 11).

(3) الدر الثمين (ج 1/ ص 35).

(4) السهل الممرور (ج 3 ص 48) عند معمره بقوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَتْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ لَأَنَّ
لَهُمَا﴾ [الأنبياء 22].

(5) شرح السنوسي على أم البرهين ب نصري - (ص 213).

واما سورة (رأيت) أيها الماهر (عالمًا) - يصح - وهو ما سون الله تعالى،
لأن زيادته في اللغة بالمعنى، وبحقيقته يحسن ما يجوز عليه باللام.
وكشافه وصادحه يرد ويقصد بالحكم وحقبة شرط في انحصار، فهو سلب
لانتفاء الصدق كنه. إذ لا يصح وجود شرطه بدون شرطه
وبين بطلان الثاني وهو قوله «لما رأيت عذبا» واضح، لأن تعدي
وجوده شاهد وإلا بطل بعض المقدم وهو معنى شيء من هذه الصفات على
تعدي، فسح لا ينتهي شيء منها وهو المصنوع، وله (K) فطره
ثم قال.

28 - والال في الست القصايا باطل قطعا فقدم إذا مماثل
(واتان) حذف لاء لمورد متدا، أي جواب «لوا» وهو ما دخل عليه
حرف اللام وسمى أبداً لآدم، (في الست القصايا) جمع قصبة، كصبة
جمع مطية، ويقال فيها، خير ونصية.

ما تسميه خير فيما فيها من فدية الصدق وكذب
وأما تسميتها قصبة فباعتبار الحكم لسي قصبة، لأن القصبة ما حرد
من أعضاء وهو حكمه. وبني هذا شارح صاحب «السلام» رحمه الله
يقول.

ما اتخذ من الصدق لذاته خيرا بينهم قضية وخير
واحد به ما لم يكن المقدم من قوله «لو سمى» بقدم وصف
لم لا يسمى باطلا (خبره (قطعا) أي بلا شبه ولا وهم كذا مقدم
(مقدم سدا) وهو ما دخل عليه «لوا» في سر هو استه ويسمى أبداً ما دام
(إذا مماثل) خبره، أي مماثل متالي في المطلق.

بيانه، أناسي لآدم بدم مر عبه وبصلانه يعني مبرومة وبطلانه، وهو
لمقدم كذا هو ما يعبر به بمرومة، بطل «السلام» وشره
فبني في القصبة لأولى بشر في قوله «لو سمى» كذا مقدم وصفه
إصح هو لروم حدوده تعالى، وهو محار ما بدم عليه من الدور والسيتم.

(K) السلام المورث بشرح القوس في (ص 31)

والمعصوم وهو عدم اتصافه تعالى بهذه مثل الثاني في لطلال

والثاني في القضية الثالثة بتفاء انعدم عنه تعالى وهو بغيره فالمعصوم هو إمكان طرؤ العدم عنه تعالى مثله في لطلال، وهكذا إلى آخرها فبمله
نعمهم

ثم أشار إلى برهان وجوب اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام وأنه
سمعي وعقلي بنونه

[ذكر الرهان

على اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام]

29- والسمع والبصر والكلام بالثقل مع كماله ثم

(والسمع) مبتدأ (والبصر) اسمعير بجمع بموجوبات (والكلام)
بمعنى بواحب والحائر ومسحور والنقل) خبر أي وجهه تعالى
بأساليب اسقفي، ويقف فيه أيضاً شرعي وسمعي، ولديين اسقفي وإليه
أشار بقوله: (مع كماله) تعالى بهذه الصفات

أما لسمعي فكقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُصْبِحُوا وَآذُنَا غَمَامًا مِّنَ السَّمَاءِ وَآذُنَا غَمَامًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [45].
﴿وَقُلْ أَتَسْمَعُونَ أَمْ لَا﴾ [سورة: 1]. ﴿وَقُلْ أَتَسْمَعُونَ أَمْ لَا﴾ [السورة: 63].
﴿وَقُلْ أَتَسْمَعُونَ أَمْ لَا﴾ [الأعراف: 44]

وفي الصحيحين عنه عليه السلام «ادعوا» صبح ساء أي رفقوا «هل
أسعكم فإني لا أسمع أصم ولا أعا ولا أسمع سمعاً بصيراً» وذكر
بقره أنه تعالى لأهل الجنة لا أهل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم
بعده ابتداءً إلى عمر ديت.

ويعقد لإجماع على وجوب تصافه تعالى بهذه

وأم العقلي: ولأنه تعالى لو لم يتصف بهذه الصفات لم يكن عدلاً أن
يتصف بأحد دهر التي هي لصم وسمع والبكم وهي نقائص في الشاهد،
والنقص عنه تعالى بحال بإجماع العقلاء فوجب أن يتصف تعالى بهذه

1 البخاري، موطأ، 7-86 مسلم، تكملة واندلس وسورة 2704

2 صحيح البخاري، 6549 مسلم، الجنة وصفه بها منها 2829

تكمالات، إذ لو اتصف بأصداها كان فصلاً فيجرح إلى من يكمله وهو سبحانه عني عن جميع ما سواه. وأيضاً لو اتصف بثلاث لفتن لرم . يكون بعض مخلوقاته أكمل من حقيقها لسلامة كثير من المخلوقات من تلك لفتن، ويستحسن أن يكون المخلوق أشرف من خالقه، انظر (ك) و(ش)^(٢١).

وقد (س) وقد لدليل العقلي وإن كان لا يسلم من لا عرض فيه فذكره عني سبيل السجدة والسجدة بما هو مستحسن لا يرد عليه شيء، وهذا دليل العقلي حسن وقد لرحمنا إلى ذلك بتأخير في العقيدة

تسميه دليل السمع لا بعيد في إثبات وجوده تعالى وقدمه وبقائه وعينه وحسنه ومرتبه ومرتبه وحياته، وهذا لم يذكر مع الدليل العقلي فيما تقدم ولا يفيد أيضاً في وحدانيته تعالى عني ما حذره (س) في «كبراه»^(٢٢)، وقد ذكر من ما تقدم استثنائاً وبأيده لم أتبه العقل، انظر شرح (ك)^(٢٣) وأخيه سيدي أحمد بن عبد الله و(ش)^(٢٤).

وقوله، (س) أي تفحص معرفتها بدليل العقلي والعقلي، كما في البيت، قاله (صق)^(٢٥).

ثم شرع في برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزاً في حقه تعالى وهو سمعي وعقلي.

(١) شرح بيروت على شعري السوسي - مخطوط حرة المدرسة الأربعة الحامدية عليه تربيت - (ص 79)

(2) الدر الثمين (ج 1/ ص 37)

(3) الكبرى بشرح السوسي المسمى (ص 373)، وبعد (وضح إثبات عدم تعدد وهو الوجودية بالدليل السمعي، ومثنية بعض المحققين، وهو رأي، لأن ثبوت تصحيح لا يحق بدونه، ولا أثر لدليل السمعي في ثبوت تصحيح، فقد ساء به عرف عليه والله أعلم.

(4) شرح بيروت على شعري السوسي - مخطوط حرة المدرسة الأربعة الحامدية عليه تربيت - (ص 80).

(5) الدر الثمين (ج 1/ ص 37 - 38).

(6) إرشاد المريدين (ج 1/ ص 124)

[ذكر برهان كون

فعل الممكنات أو تركها جائزاً في حقه تعالى]

38- لئلا استحال مُمكنٌ أو واجبٌ قلب الحقائق لزوماً أو جبراً

بالأول قوله تعالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [سجدة 68]

والثاني قوله (لو استحال) عليه تعالى عقلاً (ممكناً) على حذف مصدق، أي فعل ممكن أو بركة صلاحية، أو صفة، قوله (ش)⁽¹⁾

والممكّن في صلاح المتكسبين مرادف لجائز، فيكون معناه هو الذي يصح في العقل وجوده وعدمه، قوله (س)⁽²⁾، ادّلت كونه مضاعف ويعتد لرسل وغيرهما

(أو وجباً) عليه تعالى عقلاً لزوم من دلت قسب الحقائق، كما قد (قلب الحقائق) معمول مقدم؛ «أوجب» (ولزوماً) مفعول مضمر مؤكّد لعامة وهو (أوجباً) الذي هو جواب اللوا، أي لا وجب من دلت قسب الحقائق بوجوب لزوم، قوله (م)⁽³⁾، وقيل محال.

وبما دلت أن حقيقة الواجب لا يمكن في العقل بعبء، وحقيقة المستحيل لا يمكن في العمل شوقاً، وحقيقة الجائز ما يمكن في العمل شوقاً بعبء قدر فرص شدة من أحداث كالتوب والعباد وجد أو مستحلاً لا يستحق حقيقته في حقيقته وحب واستحسان، لكن لقب الحقائق محال، لأنه يؤدي إلى الجمع بين المستحيل وهو كبر الشيء يصح وجوده ولا يصح وجوده، قاله (ك)⁽⁴⁾ فأنطره

(1) انظر الفهم من (38)

(2) شرح العقديات لسيدوسي (ص 29)

(3) معرب الظم (ص 34)

(4) شرح بيروني على صمد السند من

محفوظ حرمة المبدئية الأولى بعبء بعبء

بريت (ص 8)

[الإيمان بالرسول وما يتعلق بهم عليهم الصلاة والسلام]

ولما كان الإيمان مركباً من جزأين:

أحدهما: الإيمان بالله تعالى، وهو حديث النفس السبع للمعرفة بما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز،

والثاني: الإيمان بالرسول عليهم الصلاة والسلام، وهو أيضاً حديث نفس السبع للمعرفة بما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز. وكان الجزء الثاني موقوفاً على الجزء الأول، إذ لا يعرف الرسول إلا بعد معرفته من أرسله، قدم الكلام على الأول، ثم شرع الآن في الثاني بأدسه فقال:

[ذكر ما يجب في حق الرسول الكرام]

31- يجب للرسول الكرام الضئيق أسامة تسليمهم بحديث

(يجب) أي ثبت وبدوم (لرسول) يكون السر تحديفاً عن ضم، جمع رسول جمع كثرة، لأن عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر وخمسة عشر ويأتي آخر السظم

والرسول رسال الله للخلق ليلعلمهم ما أوحى إليه، قوله (من)^(١)

فخرج من الإنسان العج، إذ لا يكون الرسول منهم.

قال بن عرفة^(٢) وذكر قوله تعالى ﴿وَمِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 24] وجوده فيهم

(١) شرح صبرى الصبرى وبها مشه الموهب البديع في شرح المعانيات السوسية للرسول (ص 27) يتصرف (طبعة الحلبي سنة 1379هـ)

(2) محمد بن الشيخ الصديق محمد بن عرفة أبو عبد الله الورع بن موسى، المصنف الفقهي، والحدود لمقابلة، وغيرهما توفي رحمه الله سنة 803 هـ [كتاب المعاني (ج 2) ص 127] وصححه الورع (ص 227)

والسلفهم^(١) أشار به إلى المعلّمة العدنانية وليس من تصدّد الصغرى، قلّه
المختص^(٢).

والثاني إسماعيل أوحى إليه بشرع دين لم يؤمر بشيعه، فإن أمر بذلك
فرسول أيضاً، قاله السيوطي^(٣).

فالرسول أحصى وليس أعم، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً
قال (صق) وعطّ الرسول في كلامه لا مفهوم به، بل هو لم يامل
للأنبياء والرسول لاستوائهم في الانصاف بما ذكر كما تقدم^(٤).

(الكرام) بعث به «الرسول» عليهم الصلاة والسلام، جمع «كرّم» وهو
لرفع القدر والتمنّ مأخوذ من قولهم ثوب كرم، أي ربيع، قلّه (ك).
والعرب يسمي شيء لغيره تحبير كريمة، قاله القصار^(٥).

(الصدق) فعدل «ينجب» أي مطبقة كل ما أخبر به من ثواب
وعذاب وأحكام وغيرها لما في نفس الأمر، فلا يقع منهم تكذيب في شيء
من ذلك لا عمداً، حمداً، ولا سهواً عند المحققين، قلّه (س)^(٦).

وسحب لهم (أمانة) أي حفظ ما أمرهم وبويعهم من الوقوع في
محرم أو مكروه، ويسمى صاحبها أميناً بالأس في جهة من لمخالفة ما أخذ
له وأوصى به، قلّه (س)^(٧) أيضاً.

ويجب بهم أيضاً (بليغهم) ليدخلوا كل ما أمرهم انموني صبحه يسبحه
وسم يركوا ميباً منه لا سيداً ولا عمداً، قال (س)^(٨) أيضاً.

(١) شرح المختص على صغرى سوسى - محفوظ جامعة الملك سعود - (ص 29)

(٢) تدرية الراوي للسيوطي - يتصرف (ص 24)

(٣) إرشاد المراديين (ج 1، ص 124)

(٤) بعد محمد به قسم القسمي الشهير بأنني عند الله المقصود، الموفى رحمه الله سنة
1012 هـ.

(٥) شرح صغرى الصغرى وبها مشبه «المواهب اللدنية» في شرح المقدمات السامية، لبرقسطي
(ص 27 - يتصرف يسير -) طبعة الحلبي سنة 1373 هـ.

(٦) شرح صغرى الصغرى وبها مشبه «المواهب اللدنية» في شرح المقدمات السامية، لبرقسطي
(ص 28 - يتصرف يسير -) طبعة الحلبي سنة 1373 هـ.

(٧) شرح صغرى الصغرى وبها مشبه «المواهب اللدنية» في شرح المقدمات السامية، لبرقسطي
(ص 29 - يتصرف يسير -) طبعة الحلبي سنة 1373 هـ.

وقوله: (يحق) أي: يجب لهم ما ذكر تأكيداً، إذ وجوب هذه الصفات لهم عليهم لصلاة والسلام مسعاد من أول السبب.

تسب: قال (س) في «شرح الحوضية»: قد ثبت في الحديث أن نبياً وسيدنا ومولانا محمد ﷺ علوماً أربعة:

- علم لا يسعه إلا عقله خاصة.

- وعدم أمر بكتبه.

- وعلم أدركه في إيدائه فأدى شيئاً منه لأبي بكر وعمر رضي الله

عنه.

- وعلم كلف سبعة لأمة، وهذا القسم هو الذي يجب فيه لتسب العلم^(١).

وفيه أيضاً: واعلم أن هذه الكد لا ثلاثه لا يستعني بعضها عن بعض، لأنها ليست بمرادفة ولا متساوية، فبعدم وخصوص مطلق فيطالع سان ذلك فيه وفي «شرح صغرى الصغرى»^(٢).

ثم أشد إلى ما يستحيل، أي: يمتنع في حقهم عليهم صلاة والسلام بقوله.

[ذكر ما يستحيل في حق المرسل الكرام]

32 - مُحَالُ الْكُذْبِ وَالْمُنْهِي كَقَدَمِ الثَّالِبِ يَأْذُكُحِي (محال)، أي: يستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أصداد هذه الصفات، فواجبة بهم وهي ثلاثة

أولها: (الكذب) ضد الصدق، وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، فهو له لكذب على حذف مصاب، أي: وقوع الكذب، قاله (س)^(٣).

(١) مل هذا الكلام من شرح الحوضية أيضاً بيروني في شرحه على الصغرى - مخطوط - (ص 84)

(٢) شرح صغرى صغرى وبيروني في شرحه على الصغرى - مخطوط - (ص 27 وما بعدها، طبعة النسخي سنة 1376 هـ)

(٣) الدر المنير (ص 39)

(و) الثاني (المهبي) على حذف مصاف وجار ومجرور، أي وعمل المهبي عنه بهي تحريم أو كراهة.

و ثلث صد السمع وإبه أشار آتياً بكف لشبهه لإفادة الحكم وهو لاستحالة مقوله - (ك) استحالة (عدم التبليغ) في حقهم عليهم السلام وهو كتمان شيء مما أمروا بشيعه لخلق، وتتم لبس بقوله - (يا ذكي)، أي - النقص الحاد، فإذكاء حدة القلب.

ثم أشار إلى ما يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام فقال

[ذكر ما يجوز في حق المرسل الكرام]

33- يجوز في حقهم كل عرض ليس مؤدياً لنقص كالمرص (يجوز في حقهم كل عرض) من لأعرض البشرية، ولعرض بصفة الحادثة المجردة، قاله (س)⁽¹⁾ و(ش)⁽²⁾.

ووصفه بقوله (ليس ذلك العرض (مؤدياً)، أي ممصياً إذا تصغر، به (ل) أي: إلى (نقص) في مراتبهم أعم، وذلك (كالمرص) الخفيف الذي لا يهرب أساس منه، والجوع والألم وإدابة الحلق، ولأكل ولشرب والكناح، والبيع والشراء، والنوم لأعينهم ونحوه.

واحتار بالعرض من الصفات بقديمة أسى هي صفات لاله فلا يصح أن يتصف بها غيره حل وعرض وقد كثرت التصاري بمحالفتهم هذا العهد وإعراطهم في حق عيسى عليه السلام، فجعلوا صفة لعدم تقديم قائماً بجسده، وحملوه بذلك إليها على حيط لهم في ذلك شديد، وتحيط عظيم لا يقوه به عاقل، تعالى الله عن قولهم.

ونفيد البشرية كما مثل من اعتقاد الجاهلية أن البشرية ساقية الرسالة.

قل (ش) وأسقط الناظم هذا العهد للعلم به في هذا المقام⁽³⁾.

ويقولونه. ليس مؤدياً لنقص، من اعتقاد اليهود وكثير من جهلة

(1) شرح السوسي على أم البراهين (ص 246)

(2) الدر الثمين (ص 40)

(3) الدر الثمين (ص 40)

المؤرخين والمفسرين اتصال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بثيقة المعصية والمكروه وبحوهم، ويهد بحرف ما أوهم في حقهم أو في حق الملازم عليه الصلاة والسلام نقضا من كتاب ولشبهه وحج بأويله، قدس (س) ونظر تمامه في شرحه للصغرى الصغرى^(١) و«الحوضية»

ولم فرع من ذلك ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل شرع في أدلته فقد.

[ذكر الأدلة على ما يجب]

ويستحيل ويجوز في حق الرسل الكرام]

34 - لو لم يكونوا صادقين لزم أن يكذب الإله في تضليلهم (لو لم يكونوا) أي لرسول عليهم صلاة والسلام (صادقين) ما أحسنوا به (للمزم) كذب في حقهم، إذ لا واسطة بين الصدق والكذب، ويترجم من كذبهم (أن يكذب الإله تعالى عن ذلك (وهي تصديق) تعالى راعهم) عليهم الصلاة والسلام بالمعجرات التي أظهرها على أيديهم، إذ تصديق لكذب كذب، والكذب على الله محال، إذ حصره تعالى على ومن عمنه، والحصر على ومن العدم لا يكون إلا صدق، فحصره تعالى لا يكون، لا صدقاً، قاله (س)⁽²⁾

وأورد في «الكبرى» هنا بحثاً وجوابه فأنظرها.

وأشأ إلى بيان وجه دلالة المعجزة على صدق رسوله عليه الصلاة والسلام بقوله.

[وجه دلالة المعجزة على صدق رسول]

35 - إذ معجزاتهم كقولهم ونزل صدق هذا المعجزة في كل تحيز (إذ معجزاتهم) عليهم الصلاة والسلام لها هراس لتي اندهم الله تعالى بها، جمع معجزة وهي أمر حارق بعادة مقرون بالحدوث مع عدم المعارضة

١. شرح صغرى الصغرى وبها منه، المؤلف اللدنية في شرح المعجزة، السنوية، لفرقسطي (ص 34) طبعة الحبيبي سنة 1373هـ.

(2) شرح المسيحي على أم اليراهين (ص 233)

والتحدي للدعوى، أي لمرساة، قاله في إجماع الحوامع^(١) فسطره
وأحسر عن استنباط الذي هو محجراتهم بنونه، (كقوليه) عر وجل
(وير)، أي صدق، وهو معطوف على مقدر صمته تبريه كما يرى، قاله
(م)^(٢).

و«صدق» وما بعده محكي بالقول، أي كقوليه تعالى صريحاً (صدق
هذا العبد) الذي هو رسولي الحكم (في كل خير) يحرككم به عني، فاعلموا ما
جاء به، واتبعوه في جميع مذهبهم، بحيث لا يجد الموفق طرفاً من تصديق
الله تعالى لرسول بالمعجزات وتصديقهم بكلامه المسموع إلا ترى أن
رجلاً إذا قام لي مجلس مني برأى منه وسمع منه بحضور جماعته ودعى
أهـ رسول هذا البيت إليهم، فعلموه بالحجة فقد هي أن يحالف بملك
عادته ويقوم عن سريره ويقعد ثلاث مر - مثلاً - فعلم، فلا شك أن هذا
يعمل من بملك على سبيل الحاجة لمرسول تصديق له ومصدق لديهم
الضروري مصدقه فلا ريب، نظر (ص)^(٣) فيه رحمه الله في تأنيقه أمثلة
بذلك شافية.

ثمرة: عدم ريب الله ورياء أن معجزات المصطفى عليه الصلاة
والسلام كثيرة، مما يشق له تقيم

وسج الماء من بين أصابعه فشرب العسكر منهم، وموصأوا من قدح
صغير صاق عن مسط يده فيه

وحرث إليه لحدع الذي كان يحلب إليه لما داره بمسير حتى سمع منه
الناس كصوت الإس يصمه إليه وسكنه،
ورويت له الأرض.

وسبحت الحصباء بكفه وانطعم بحصرتة، وكدمه بدراع، وشك إليه
السمير، وسلحت عليه العرالة، وشهد له الدثب بأسواء، وسعت به الأشجار
من معارسها.

(١) إجماع الحوامع (ج ٢/ ص ٤١٧)

(٢) مغرب النظم (ص ٦٥) وليس فيه عبارة «كما ترى»

٣. شرح السوسي على أم البراهين (ص ٢٣٩)

وذكرت (١) عين قتادة ورده فكانت أحسن عينية، ونهل بعين عدي وهو
أرعد فبرئت رسم برمد بعد ومسح راحل عبد الله بن أبي عتيق لما انكسرت
فصنعت

واخبر أنه يقس أبي بن حلف فخدشه يوم أحد خدشاً يسيراً جداً
فصارت .

وعند في بدر مصارع لكفار قبل اوقعه فقتل كل منهم فيما عينه
ور في عشق تصببه بلوى عظيمة فكان ما كان .
وأخبر بقتل الأسود العمسي في صعاء ليلة فته، وأن كسرى قتل
بفارس في يوم فته .

ودعا علي بن هذيل البحر وأسر قلم بحس بهما بعد، ولأن عمار
نايقه في الدس وعلم التأويل فصار حراً، ولأن بكثرة المال والولد وطول
العمر فرزق مائة ولد وعاش مائة وصارت بحه تحمل في العام مرتين
ودعا علي بن عت من أبي بهب فقال «اللهم سلط عليه كلباً من كلاب»
فأكله الأسد

وأضرم ألف في عروة إحدى من أهل من صاع، ورمى بكفر يوم
حين بقبضة من ترب باملاأت أعينهم وانهرموا
وأخبر بأن عماراً قتلته امثلة لبغية فقتله جيش معدية .

وخرج على مائة من مرش يظفروهم ووضع على رؤوسهم ثوباً وهم
يروء، وقال للسر من صاحبه مجتمعين «أحدكم في التارة فماتوا كهم
مسلمين إلا واحداً ارتد .

وأضرم السم عمار بني أكلة معه وعاش هو أربع سنين .

وأمر بأطوائهم من أمته يعرون المحر فوق .

وأخبر بأن فاطمة أول أهله لحق به فكان، وأن أصول مائة
أسرعهم حاداً به فكانت ريب أطولهن يد بالصدقة وأولهن لحاداً به

(١) في نسخة «شرب» وهي نسخة نادرة، لا يوجد من ندر الشيء لندراً مفقود
من جوف شيء؟

ومسيح صرع شاة حامله فدرت .

وجاء الحكم من أبي العاص مستهزئاً فقال «كذلك تكن» فسم يزل يرتعش حتى مات

وحطب امرأة فقال أبوها «بها برص» امتشاحاً من إحداثه ولم يكن بها وقد . «فمتكن كذلك» فبرصت حلاً، انتهى من «الطباقات» الشيخ عبد الرؤوف المناوي^(١) رحمه الله . وقد أتى في «الكبرى»^(٢) وشرحها^(٣) هنا على عادته بكلام نفيس جداً فانظره

ثم أشار إلى برهانه وجوب التبليغ والأمانة في حقهم عليهم الصلاة والسلام بقوله

[ذكر الأدلة على التبليغ والأمانة في حق الرسل الكرام]

36 . يؤاتى التبليغ أو خافوا ختم أو يقلب المصهي طاعة لهم (بواقي) عن الرسل عليهم الصلاة والسلام (التبليغ) أي وصف التبليغ بأن كتبوا شيئاً مما أمروا بتبليغه (أو) انتهى عنهم وصف الأمانة بأن (خافوا) بفعل محرم ومكروه (ل) (ختم) أي . سجنهم ووجبت عقلاً (أن يقلب) أي يصير الشيء (المنهي) عنه بهي تحريم أو كراهة (ش) (ش) وبهي عنه في المسألة لأولى خصوص معصية الكتمان، وفي الشبهة كل محرم أو مكروه^(٤) .

(طاعة لهم) عليهم سلام، فهو من جنس فعل ذلك بوجوب لا إقضاء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا بأمر تعالى بمحرم ولا مكروه، كمنع والكتمان محرم معون فاعله؟ قال تعالى ﴿لَنْ أَلْبِسَ ظُكُورَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾

(١) محمد عبد الرؤوف المناوي صاحب الفيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي . حلاه صاحب البشر بجامعة الحفاظ المجتهدين، توفي رحمه الله سنة (١٠١١) هـ . أشار بمناوي (ج ٦/ ص 75)، ومهرس القهارس (ج ٢/ ص 560) .

(٢) كبرى التمسيمي (ص 20) وما بعدها . قصر . التمسيمي . محمد . محمد .

(٣) شرح الكبرى للشمس المصممي . عمله أهل الترميز والتمديد في شرح عقده . أهل الوحدة (ص 24) وما بعدها .

(٤) الدر الثمين (ص 45)

إلى ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة 159] ومن المعصية منهي عنه أيضاً قال تعالى ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف 28] وإنما اقتصر على الطاعة ولم يقل طاعة ومباحاً إشارة إلى أن أعمالهم عليهم الصلاة والسلام محصورة في الصالحة وهي الواجب والمندوب، لأنهم يفعلون المباح بنية صالحة فيصير قرية، قاله (ش) ^(١)، وانظر (س) ⁽²⁾.

نسيه عن بطلان التالي من به من اجمع بين صافس، وهو كونه الشيء مأموراً به منهي عنه، قاله الحفصي المراكشي فاطره ⁽³⁾ ثم أشار إلى دليل جواز اتصاف الرسل عليهم الصلاة والسلام بالأعراض البشرية بقوله

[دليل جواز اتصاف الرسل الكرام بالأعراض البشرية]

37 - جواز الأعراض عليهم حجة وتوهمها بهم تسئل حكمة (جواز الأعراض) لشبهة التي لا تؤدي إلى منقح كما تقدم (عليهم) متعلق بجواره، قاله (ش) ⁽⁴⁾ أي على رسل، أي على الرسل صواب أنه وسلامه عليهم (حجته)، أي دليل (وقوعها)، أي تلك الأعراض (بهم)، أي فيهم مشاهدة لأهل رصدهم ومن ذلك إليها بالترتيب الذي يفيد العلم، وذلك دليل على جواز اتصافهم بها، إذ الوقوع فرع لجواز وإلا لم يقع، فقد شاهده مرصدهم وجوعهم وإدبة بحسبهم، ولكن حدث ذلك منهم بدون لظهور، أما قلوبهم وعصارها فيهم من المعارف والأبواب فلا يحسن أنصرص وسحوه بقلاصة ظهر منها، انظر (س) ⁽⁵⁾.

نسيه التواتر حصر جمع يجمع، - أي، عادة، - تو طوهم على الكذب عن محسوس، قاله في الجمع الجوامع ⁽⁶⁾ فاطره

(١) الدر المنير (ص 45)

(2) شرح السوسي على أم البراهين (ص 241)

(3) شرح الحفصي على صغرى السوسي - مخطوط جامعة سيدني سمود - (ص 33)

(4) الدر المنير (ص 46)

(5) شرح السوسي على أم البراهين (ص 246)

(6) جمع الجوامع شرح المحامي (ج 2/ ص 20)

وقال السفي^(١) . وهو موجب بدلالة الصروري كالعلم بملوك الحياة في الأمانة الماحية والبلدان الماحية.

(تسلي) خير مقدم (حكيمته) مسدا مؤخر، أي فائدة وقرع هذه الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام تسلي أي انصر للأمة عن الدنيا بحيث تحصل الراحة والله عند عديمها وسببهم بحسنه فسرهم عند الله تعالى، وعدم رصده تعالى بها دار خلود، ولأولئك دعاء أحولهم فيها عليهم الصلاة والسلام، نظر (س)^(٢)

[بيان اشتمال كلمة الشهادة على كل المعاني المقدمة]

لما فرغ من ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وهي حق ربه عليهم الصلاة والسلام، كمل بعائده بيان شرح جميع ذلك تحت كلمتي التوحيد فقال

38 - ونزل لا إله إلا الله محمداً أرسله لآله

39 - يجمع كل هذه المعاني كانت لآله علامة الإيمان

40 - وهي الفصل وحده الذكر فاشغل بها المختصر تفرق بالآخر

(وقول) مسداً، أي وقول المومن (لا إله إلا الله محمد أرسله لآله)

أي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة من آيات آدم صلى الله عليه وسلم الساعة رسول إلى لجن بإجماع وإلى الملائكة على أحد القوسين ورحمة السبكي رد البارزي: وإلى الحيوانات والجمادات والحجر والشجر، وبعث رحمة للعالمين حتى لنكاح بتأخير بعدد رسم يد جل بالعقوبة كسائر الأمم المكدة، قوله البيوطي في (الخصائص)، نحوه (لر)^(٣) فانظر هذا

(بجمع) خير (كل هذه المعاني) بمقدمه لي عقائد التوحيد في حقه تعالى وهي حق ربه عليهم الصلاة والسلام، ودخل ما يجب معرفته في حق

(١) المعتمد السفي في ورثته ص ٤٤٠ موسوعة المسخه من المصنف المبرهه المبرهه - (ص 32).

(٢) شرح المصنف على أم البراهين ص 248، شرح البرهاني على شرح نقدي على مقدمه مختصر الشيخ خليل (ص 29) كتاب مطروح مستل عن شرح البرهاني على المختصر، طبع من طرف مركز التراث المعرفي بتحقيق

لأنه نعانى تحت «لا إله إلا الله»، وما تجب معرفته في حق الرسل تحت
المحمد رسول الله.

فمعنى «لا إله إلا الله» عند المتقدمين لا يعود بحق إلا الله، وعند
أهل العربية لا ألوهية وهي لعباده بحق لا لله، فإله الشيخ سيدي محمد بن
سعيد المرغيني في جواب له فانظره.

وغير (س) معنى الألوهية استعارة لإله عن كل ما سواه، وانقار كل
ما سواه إليه فمعنى «لا إله» لا مستعني عن كل ما سواه، فهو يوجب به
تعالى الوجود وانقار والفاء والمخالفة للحوادث وقيام نفسه والشرع عن
المتنص، إلى آخر كلامه^(١).

ثم قال. وروى محمد رسول الله ﷺ يدين فيه الإيمان سائر
الأنبياء والملائكة عندهم الصلاة والسلام والكعب السماوية واليوم الآخر،
لأنه جاء تصديق جميع ذلك: إني آخر كلامه^(٢) رضي الله عنه فانظره، فقد
بين - رحمه الله - وضع به - ضبط هذه الكلمة وعراها، ومعناها، وحكمها،
وفصلها، وكيفية ذكرها على الوجه الأكمل، ولقوائد التي يحصل بذكرها
على توجه الأكمل بما يعلم بتوقف عليه معنى من الأساس به طوبه.

(كانت) أي الكلمة المشرفة لمتقدمة في قوله «وقول لا إله إلا الله»
يلح ولا مايقول مذكر - (م) أحل هرادا) أي جمعها المعنى المذكورة مع
اختصارها (علامة) وجود (الإيمان) في قلب الساطق بها فعضم بها نفسه وماله
بقوله ﷺ «أمرت أن أقبل الناس حتى يقولوا لا إله إلا لله فإذ قالوها»،
لحديث^(٣) ومن امتنع من انطق بها بلا عذر فذلك دليل على رسوخ الكفر
في قلبه، قال (س) ولم يفس من أحد لإيمان إلا بها^(٤)

(وهي) أي الكلمة المشرفة (أفضل) أي أكثر فصلاً وثواباً من سائر
(وجوه) أي أروع (المذكر) كلها فقد كان رسول الله ﷺ «أفضل ما قلته أنا

١) شرح السنوسي على أم البراهين (ص 28)

٢) شرح السنوسي على أم البراهين (ص 295)

٣) البحاري، الصلاة (رقم 392) - مسلم، الإيمان (رقم 33)

٤) شرح السنوسي على أم البراهين (ص 304)

والتسبيح من قلبي لا إله إلا الله وحده لا شريك له»^(١) رواه مالك في «الموطأ» زاد الترمذي في روايته «له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير».

وروى أبو واليساني أنه عليه السلام قال «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله»^(٢)

وفار عليه السلام «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٣)

وقال عليه السلام «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٤)

فأول فيمس يستطيع الصبر، ولثاني فمن لم يستطع والأحاديث في مصداق كثيرة قد نقل (س)^(٥) فيها جملة كافية فنظره

(ف) سبب ذلك (اشعل) أي انعاش المؤمن بالأصالة بدأ (بها) أي بالكلمة المشرفة (العمر) أي: عمره كنه بحسب الاستطاعة و (إمكان) (نهر) أي تنظر ونعم (بالدخول) سبب المعجزة، فانه (ش) «أي بالذخيرة التي لا يعادلها شيء في الدنيا والآخرة

قال (س) فعلى العاقل أن يكثر من ذكره مستحضرًا لفأخواب عبده من عقائد الإيمان، حتى تبرز مع معرف بلحمه ودمه، فيه يرى لها من الأسرار والعجائب شيء أعده بعينه لا يدخل تحت حصر، وبالله اشرفيت»^(٦)

[بيان معنى الإسلام]

41- أفضل طاعة الخوارج الجميع قولاً وبعلًا فوق الإسلام الزبج

- (1) الموطأ، كتاب القرآن (رقم 32) الترمذي، الدعوات (رقم 3585)
- (2) الترمذي، الدعوات (رقم 3383) السبكي، عمل النور ونسبه، باب أفضل الذكر والدعاء (ص 246)، وابن ماجه، لأدب (رقم 3800)
- (3) أبو داود، الحنابل (رقم 316)
- (4) مسلم، الإيمان (رقم 43) وعبد بجاري بلعظ «من مات وهو لا يدع الله بدأ وحس الجنة» (رقم 4497)
- (5) شرح المستوفي على أم البراهين (ص 302)
- (6) الدر الثمين (ص 36)
- (7) شرح المستوفي على أم البراهين (ص 303)

- 42 - نوعه الإسلام خمس واجبات وفي الشهادتين شرط الباقيين
43 - ثم لصلاة والركاة في القطع والصوم والحج على من استطاع

ثم قـ (فصل) ذكر فيه لإسلام وقواعده وإيمان وإحسان وهو
لعمد الحاجر بين شيس وصلاً قطع بعث ساس عن بحث لآخر
(وظاعة) مستأ (والجوارح) مصف إليه م فقه، و (الجميع) أي
جميعها فإلّا عوض عن النصير توكيد، أي الأعيان والامتنان بجميع
الجوارح، أي الأعضاء السبعة، وهي سماع والبصر والشم والذوق واللمس والسمع
والرحلات والفرح والبصر، وتسمى الكو سبعة لأن بها يكتب الإنسان
الحبر وأشهر (قولاً) أي في قول كسطق بأشهادتين (وفعلاً) أي في فعل
كركة مثلاً

وعمة قوله (هو الإسلام) في عرف الشرع خبر وذكر صميم (هو) مع
أنه وقع على لطة باعتبار الخبر، لأن الصميم به وقع بين لفظين ما ذكر
ومؤث خبر تأثبه باعتدال حد الطرفين وتذكيراً بعمد لآخر، فانه الجري
في حاشيته لـ (مختصر السعد).

(الربيع) نعمت للإسلام، أي الموصوف بترفعه والكمال

وأب للإسلام لعمد مهر مطلق لطبعه ولانتماده، وفيهم منه أن الأعيان
ببعض الجوارح لا يكون سلاماً كاملاً، بل إما إسلاماً ناقصاً أو كمرأ وهو
كسب، لأنه إن ترك النطق مثلاً مع القدرة عليه فهو كافر، وإن نطق به
وصدق نفسه وترد لأعمد نواجبة كاملاً كان إسلامه صحيحاً إلا أنه
ناقص، انتهى بالمعنى من (ر) (و) (أش) (2) فأنظرهما

ثم قال روي أن من عصى الله تعالى بجوارحه من هذه فتح له باب من
أبواب جهنم، ومن أصابه بوحده منها عصى عنه باب، قول أظاعه بجميع
عقبت عنه الأبواب كلها (3)

(قواعد) مستأ (الإسلام) أي أصوره أي سي عليها جمع قاعدة وهي

(١) المراكبي سنن أبي داود (ج ١ ص 93)

(2) إبدو الثمين (ص 37)

(3) الفهر الثمين، ص 57

بعة الأساس ولشأت، قاله (ك). وقال (ش)^(١١)، ومعنى كونها قواعد وأصولاً له أنها أعظم خصائصه وأكدها

(خمس) حبر (وأحبات) بعث له، أي كل واحد من تلك الخمس واجبة، قاله (ش)^(١٢).

وأشار بذلك لقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج بيت الله الحرام» روى ابن عمر والسبي لمسلم^(١٣)، نقله الشيخ زروق^(١٤)

(وهي) أي: الفروع الخمس على التفصيل:

أولها (الشهادتان) أي: الشطرين مع فهم معنيهما وهو على جهة الإجمال واعتقاده، (شرط) صفة للشهادتين، أي الموصوفين بكونهما شرط صحة في الفروع الأربع (النافيات) يريد وشرط صحة في غيرها يصبأ من صفة حصول الإسلام، وهذا بالنسبة إلى كافر أصيلة مع القدرة والإمكان، فإن عجز سقط عنه الوجوب، هذا هو المشهور. وأم المؤمن بالأصالة فيجب أن يذكرها مرة في العمر، ويسوي في تلك المرة بذكرها الوجوب، وإن ترك ذلك فهو عاص وبعده إيمانه صحيح، ثم يسعى به أن يكثر من ذكرها بعد أداء الواجب، نظر (ش)^(١٥) و(س)^(١٦).

(ثم) ثابتهما (الصلاة) المعروفة والمراد بفهمها، وفهمها هي الإتيان بها على أتم وجوبها من شروط الصحة والكمات ظاهرة وباطنة، قال الشيخ زروق^(١٧)

(و) ثالثها (الزكاة) أي: عطاؤها (في القطاع) - بكسر نون - أي في الأموال التي يجب قبضها، وهي العين والحراث والماشية وبعض الثمار،

(١) الدر الثمين (ص 57) - (2) الدر الثمين (ص 57)

(3) مسلم، الإيمان (21) ومحمد البحري، الإيمان (٨٠) (٤) (١٨)

(4) شرح زروق على القرطبية (ص 98)

(5) الدر الثمين (ص 57)

(6) شرح نسوسي على أم البراميين (ص 304)

(7) شرح زروق على الوعديسية - مخطوط خاص - (ص 5)

و«القطاع» جمع «قطيع» بضم على إدغام وعلى النعم الشامل للإبل والبقر والنعم؛ قاله في «القاموس»^(١)، وأطلقه اصطلاحاً على ما هو أعم من ذلك من جميع ما تجب فيه لركاة كذا ذكرنا قبل، قاله (ش)^(٢)

(و) رابعها (الصوم) أي: صوم شهر رمضان.

(و) خامستها (الحج) أي: حج بيت الله الحرام الذي بكه حالة كونه واجباً (على) كل (من) أي: مكلف (استطاع) أي: وجد إليه سبيلاً

وانسبيل الطريق السابلة، والرداء المملع إلى مكة، والقوة على الرضوخ إليها إما ركباً وإما راجلاً مع صحبه البدن، قاله الشيخ ابن أبي زيد في «الرسالة»^(٣).

وقد (ش)^(٤) قوله «على من استطاع» متعلق بـ«الحج» ويحتمل تعلقه بـ«واجبات» فيرجع للقواعد الخمس وهو صحيح في المعنى الأول أسبق للفهم

[بيان معنى الإيمان]

44 - لايمان جزم بالإله والكُتب والرُسُل والأُمَلال مع بقث قُرب

45 - وقذركذا صراطاً مبرزاً حوضُ النسي جنةً وبيزان

(لايمان) بلام مكسورة مجردة من همزة الوصل لاعتمادها بحركة اللام المضمومة من الهمزة وهي لغة، ومظيرة قوله في باب الصحح «الأحرام والسمي»؛ قاله (ش)^(٥).

وأشار بهذا السبب وما بعده إلى حديث الصَّحَّاحِ المشتمل على بيان الإيمان «بأن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره»^(٦) الحديث، أي: الإيمان الكامل لمسيبي من السار (جزم) أي:

(١) القاموس المحفوظ، مادة «قطيع» (ج ٢/ ص 1009 - مصروف -)

(٢) الدر الثمين (ص 58).

(٣) الرسالة مع غرر المفاد (ص 174)

(٤) مختصر الدر الثمين (ص 56)

(٥) معناه في الدر الثمين ص 58، ونقظه في مختصر الدر الثمين، طبعة دار السعديّة، ص ١١

(٦) جزء من حديث مسلم لإيمان (رقم ١)

تصديق القلب (و) وجود (الإله) تعالى وبما يجب له من الصفات التي يوصف بها وما يجوز في حقّه وما يستحيل.

(و) حزم (الكتب)، أي يكتبه تعالى المنزلة على رسده بأن تعتمد أنها كلها قديمة، إذ هي كلام الله، وأن كل ما حوت عليه من أخبار الله حق.

(و) حزم (الرسول)، أي رسده تعالى كنهم بأن يصدق بما يجب لهم وما يحور في حقهم وما يستحيل عليهم، لا يفرق بين أحد من رسده.

(و) حزم (الأملاك)، أي ملائكته تعالى بأن تصديق موجودهم، وأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولا يشربون، وليسوا مذكور ولا بيّات، وإن كانوا يحاطون بحجاب الذكور، ولا يعلم عددهم إلا الله تعالى.

(مع) جرم (بعث)، أي جاء بموسى بأن تصديق بأنه يقع لا محالة، قال (س) في «شرح الحوضيّة» وهو إعادة الله الخلق بأعيانهم بعد إهلاكهم، وقد جمعت الشرائع كلها عنده، وهو من المصنوع من الذين صرورة، انتهى فأنظره.

وجاء به الكتاب ولشدة قلب تعالى ﴿قَالَ مَنْ بُنِيَ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيَتْ قُلُوبُ النَّبِيِّ الَّذِينَ أَتَاهَا زُلْزَمَتْ﴾ (أياس 79) وقد ﴿كَتَبْنَا وَكُنَّا نُسَيِّدُ﴾ (آباء 104) إلى غير ذلك مما مثلاً به القرآن العظيم.

وفي الحديث «إذا صار ربماً ولم يبق إلا عظم الذئب، وهو آخر سلسلة صلته، يأمر الله تعالى بمطر ينزل من تحت العرش كمنى الرجال، يحيي الله الخلائق من ذلك كما كانوا أول مرة، ويجمع الله الأرواح في قرن من نور فيه ثقب على هذه الخلائق، ثم يأمر الله تعالى إسرائيل بالتصريح في الصور، فتخرج الأرواح فتقصد أجسادها ويدهمها تعالى معرفة أجسادها فيحييهم الله تعالى».

قال مالك: يعني أنه إذا كان قبل الساعة نمطر السماء أربعين ليلة ثم تنشق لأرض عن انهم كما تنشق عن الكفاة، والهم رؤوس لسن، فسحق الأرض عنهم فإذا هم قيام يمشون، ويصرون الكافر ﴿يَوْمَئِذٍ نَسْفًا مِنْ تَحْتَانِ تَرْفَعَانِ﴾، ويقول المؤمن ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (أياس 52).

قال سبحانه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فِإِذَا هُمْ خِجَّ لَدَيْنا مُخْضَرُونَ﴾ [البس
53]، نقله القشاني⁽¹⁾ والفاكهاشي

وذكر ابن العربي⁽²⁾ في السراج المريدين⁽³⁾: الذي عند أهل السنة أن
تلك الأحساد الدنيوية تعدد بأعيانها وبأعراضها فلا خلاف بينهم قال
بعضهم: ربأوقاتا فيعد الوقت أيضاً كما يعد الجسم واللون، وذلك جنز
في حكم الله تعالى وقدره وهي عليه جميعه، انظر تمامه في شرح
لكبرى⁽⁴⁾.

ووصفه بقوله (قرب) أي قريب، لأن كل ما هو آت قريب

(و) مع جرم (قدر) بتحريك الدال، وهو التصديق بأن ما قدره الله في
أزله لا يد من وقوعه، وما لم يقدره يستحيل وقوعه، وبأنه تعالى قدر الحير
والشر، قبل خلق الحق، وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وراذته بقوله
عباس: ﴿وَحَقَّقْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان 2]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات 96]
﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ وَقَدَرْنَاهُ﴾ [الفرقان 49]، قال (ش)⁽⁵⁾.

(كذا) أي كما يجب التصديق بما ذكر يجب التصديق بما يأتي وهو
(صراط) وهو التصديق بأنه حق، وهو قنطرة على جهنم يعجوزه العباد على
قدر أعمالهم، فمنهم من يجوز كالريح، ومنهم كاليرق، ومنهم كأجاريد
لحبل، فصح مسلم، ومحدوش مكرؤس، قاله (ش)⁽⁶⁾.

(1) شرح القشاني على الرسالة - مخطوط - (ص 33 و 34)

(2) محمد بن عبد الله بن محمد أبو بكر ابن العربي الصعافري، له: أحكام القرآن، والبس
شرح موصلاً مالك بن أسد، توفي رحمه الله سنة 543هـ [الفيصاح المذهب (ص 376)،
وشجرة النور الزكية (ص 36)].

(3) بجمه اسم الكتاب: السراج المريدين في سبيل المهديين كاستنارة الأسماء والصفات
والمقامات والحالات الدنيوية والتدبيرية بالأدلة العقلية والتشريع القرآني والسنة، توجد منه
نسخة كاملة مصورة في دار الكتب المصرية (رقم 20348 ب) وهي مأخوذة عن نسخة
الحافظ أحمد بن الصديق العماري

(4) شرح بكبرى بلخوسي المسمى: عمدة أهل التوفيق والسديد في شرح عقيدة ابن
لتر حيد (ص 272)

(5) نقله في مختصر بدر الثمين (ص 59)

(6) نقله في مختصر الدر الثمين (ص 59).

وإن المحلي وهو حشر مسدود على ظهر جهنم، أدق من الشعر، وأحد من نسب، يمر عليه جميع الحق، فحوره أهل الجنة، ويرى به أقدام أهل النار^(١)

وقال (س) في «شرح الكسرى» ومن أمست السموات ولأرض أن تور لا قدر أن يسر لبلاد معندين على شيء وعلى غير شيء، فلا معنى لتحلج الشك في ثبوته وتعرض لتأويله على خلاف الظاهر كما سلكته المعترلة^(٢).

وقال (ر) وصور عليه لس بأبعد من المشي على الماء، ولطيران في الهواء، ورفع السماء بغير عمد^(٣).

ثم قال، وفي بعض الأحاديث أن مسيرته ثلاثة آلاف سنة، ألف صعود وألف سنو، وألف هبوط^(٤)

وكذا (میزان) حجب صديق بأنه حق، وأنه ميران حقيقي به ساد وكهين، أحدهما بالحسنة و الأخرى للسيئات، تورن فيه أعمال لعدد، ﴿سَنُفِثُ مَوَازِينَهُ فَأُكَلِّفُكُمْ أَثْقَالَهُمْ وَمَنْ حَقَّتْ مِزْنُكُمْ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ يَكُونُوا يَنَالُونَ يُظْلَمُونَ﴾ [الأعراف ٨، ٩] وهل المبرورون أصحاب أعمال سي آدم أو أجسام يحلوا أنه تعالى أمثلة بها^٥ في دنت تردد

ولا يكون تورن مفصلة بين العبد وربه كما ذهب إليه النجاشي من المعترلة فإن تورن سيئات وما فصل من الخير بلعد دخل به الجنة، وما بقي عليه من السيئات حمد به في النار، وإن ذلك باطل لا يصح ولا فاس به من أهل السنة.

ومذهب أهل السنة أن العدد إذا أتى بطاعات كأمثال الجنات، ثم كانت له مخالفة واحدة فهو في المشقة، فله سبحانه أن يعاقبه عليها بعدله، وله

(١) شرح المحلي على جمع الجوامع (ج ٢/ ص ٤٢٢)

(٢) شرح الكسرى لمحمود المصطفى «عمدة أهل التوفيق» بسيد في شرح عقيدة أهل التوحيد، (ص ٢٧٣)

(٣) البركة الدواني (ج ١/ ص ٩٠)

(٤) البركة الدواني (ج ١/ ص ٩٠)

أن يعرفها بمفصله وكرمه، انظر شرح (ش)^(١) وشرح (س) «الحوضية» وكذا (حوض اسبي) ﷺ فيجب التصديق بأنه حق وهو بهر أعطاه لله تعالى نبت محمد ﷺ، مأواه أشد ياصاً من المس، وألبن من الربد، وأبرد من الشلح، وأحلى من الحسل، وريحه أطيب من المسك، وهو مسيرة شهر، وكبراه عدد نجوم السماء، وقه مراب، يصدل من الجنة، من شرب منه ولا يظلم أبداً، وشرب أهل الجنة وطعمهم إنما هو بلبلند لا لإزالة الجوع والعطش، ويداد عته من بدل وغير.

قال لشح الفلشاني^(٢) ومثله للشح ابن ناخي^(٣) ذكر الشيخ أبو القاسم السهيلي في «الروض الأنف» عن عائشة رضي الله عنها قالت دار لي رسول الله ﷺ «إن الله أعطانى بهراً يقرب به «الكوثر» لا يشاء أحد من أمتي أن يسمح بخبره إلا سمع» فقلت يا رسول الله وكيف؟ قال «أدخلني إصبعيك وشفتي» قالت ففعلت، قال «هَذَا الَّذِي تَسْمَعِينَ هُوَ مِنْ حَبِيرِ الْكَوْثَرِ»^(٤).

وقال (س) في «شرح الكبرى» واحتلف هل الحوض قبل الصراط أو بعده والتحقيق أن له حوضين قبل وبعد^(٥).

وكذا (جنة ونيران) سجد لتصديق بأهمل حواء وأهمل مخوضات الأن معدن لمن أراد الله نعمه وعذابه.

ففي «الرسالة» وأن الله تعالى قد خلق الجنة فأعدها دار حدود لأوليائه، وأكرمهم فيها بالضر إلى وجهه الكريم، وهي التي أهدى منها آدم بيته وحليته إلى أرضه، بما سن بي مسبق علمه، وخلق النار فأعدها دار حدود لمن كفر به وألحد في آياته وكثرت رسله، وجعلهم محجوبين عن رؤيته، انتهى^(٦).

(١) مختصر الدر الثمين (ص 59 - 60)

(٢) شرح الفلشاني على الرسالة - مخطوط - (ص 47)

(٣) شرح ابن ناخي على الرسالة بهمش شرح دروي (ج 1/ ص 59)

(٤) الروض الأنف لسهيلي (ج 2/ ص 180).

(٥) شرح الكبرى للسوسي المسمى «عمدة أهل السوفيين والسديد في شرح عقيدة أهل توحيد» (ص 280).

(٦) الرسالة مع عدد النسخة (ص 78)

قد وصف ﷺ الجنة فقال «لينة من ذهب ولينة من فضة، ترابها المسك، وحصبهاؤها النؤل»

وفي الحديث: أن الله تعالى سما خلق الجنة وقال لها: بكلمي، فقالت «قَدْ أَلَحَّ الْمُؤْمِنُونَ» [المؤمنون: 1]

وفي آخره قال لجبريل: أدخل الجنة واسطر ماذا أعددت فيها لعبادي النصالحين، فلما رآها حمريل عبه لسلام قال: يا رب ما يسمع بهذه أحد من عبائك إلا ويدحيتها فلم حفيها باسمك أنه قال جبريل: من هنا مع العموم، أو كما قال، نقله القلشائي⁽¹⁾

وقد (ر)⁽²⁾ وقع خلاف في محل الجنة واسرارها فعد بعض لا نعم محلها لا من أحاط بكر شيء علماء، ولعل هذا أحسن الأقوال لعدم ورود الأدبيل انقطاع تعيين محلهم. وقد بعض الجنة فوق السموات تسع واسرار تحت لأرض لسانه وفيه جهنم محيطة بالديب وانجته من ورائها فمدلك ضرب انصراف على جهنم طريق إلى الجنة

وفي الحديث أن هرقل كتب إلى النبي ﷺ يدعوهم إلى حبه عرسها لسموات ولأرض فأين لدر؟ فعد عليه الصلاة والسلام «سبحان الله أين الليل إذا جاء للنهار»⁽³⁾

وقال (ش) من كتب طهر انظم بقصبي أن الإيمان لا يطلق إلا على التصديق بجميع ما ذكر وقد اكتفى لفهمه بإصلاح الإيمان على من آمن بالله ورسوله.

فالحجرات أنه لا اختلاف، لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجودهم وبما جاءوا به عن الله، وقد جاء بين ﷺ بذلك كنه بل وبأكثر منه، فدخل في الإيمان به عبادة الصلاة والسلام جميع ما في النظم⁽⁴⁾ نم أشار إلى بيان الإحسان بقوله:

(1) شرح الدلائل على الرسالة - معطوط - (ص 40 و 41)

(2) الفوائد الدورية (ج 1/ ص 83)

(3) حر، من حديث الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

(4) مختصر الدر الثمين (ص 61)

[بيان معنى الإحسان]

46- وَأَنْتَ الْإِحْسَانُ قَوْلُ مَنْ دَرَاهُ أَنْ تَعْبُدَ إِلَهَهُ كَمَا أَنْتَ تَعْبُدُ

47- إِنْ لَمْ تَكُنْ تَعْبُدُ إِلَهَهُ يَرَاهُ وَالَّذِينَ دِي الثَّلَاثُ خُذْ أَقْوَى مَرَالِ

(وأما الإحسان) وهو مصدر أحسن بحسن، ويتعدى بنفسه وبغيره،
تقول أحسنت كذا، إذا أفضت، وأحسنت إلى فلان إذا وصفت إياه أسدياً
والأول هو المراد هنا لأن المقصود بشارع عبادة بالإحسان فيها والاحسود
وفرح السالك حال النفس بها، ومعرفة المعبود سبحانه وتعالي، وقد تلاحظ
المعنى الثاني بأن المحلص في عبادته بحسن أي بنفسه بإحسانه، قال
(ش)^(١) فأنظره.

وفى في «المشروع» هو من أحسن أي عمل واحادته وأن يكون
العمل لله على أحسن وجوهه^(٢)

(فقال، في تفسيره (من) أي الذي (دراه) أي عبده وهو يعني: وهو
كما في الصحيحين (أن تعبد لله كما أنت تراه) حسب أعينه مشاهدة الحق
بهش

وقال الشيخ زروق: معناه تقصد الله بالعبادة من توبه على عبادة
الوجه من المراقبة، وتلازم ذلك أي مراعاتك فيها، وبحسب ذلك ثابت
تحسبها وتأتي بها تمامه صدهراً ويطأ^(٣).

وقال الشارح: وقوله: «كأنك تراه» أي وهو يراك وهذه إحدى حادي
لإحسان وهي أعلاه. وإشارة أن تستحضر أن الحق مطلع عليك بوي كل
ما تعبده^(٤).

وعليها ثمة يثوبه. (فلان لم يكن) أي حال عبادتك (تراه) تعاني (لذا)
اعلم (لأنه يراك) معناه: إن لم تكن مشاهدة محض له الربوبية فكيف من يعلم
أن الربوبية تشهده فل الله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلٌ صَادِقٌ﴾ (الحج ١٧) وفي

(١) الدر النعمان ج ١ / ص 63

(٢) مشرق الأنوار ج ١ ص 212

(٣) شرح روى على نوعيه - محطوط خاص ص 7

(٤) قدر النعمان ج ١ ص 43

عن أبي قاتل: ﴿أَوَلَمْ تُكْتَبَ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (وصف 35)، قاله الشيخ زروق⁽¹⁾.

وقال (ش) وهذا احتمالان تثمرهما معرفة الله وحقيقته⁽²⁾.

وقال الشيخ زروق وفي بعض الآثار أن الله تعالى يقول: «إِن مِّنْ يَّعْمُرُوا أَيْمَانَكُمْ فَالْحَدِيثُ فِي إِيْمَانِكُمْ وَإِن كُنتُمْ يَّعْمُرُونَ أَيْ أَرَاكُم فَمِنْ حَقِّكُمْ أَمْ هُوَ الْبَاطِلُ فِيكُمْ»⁽³⁾.

ثم قال فائدة قال بعض المحققين، من بلغ إلى حقيقة الإسلام لم يقدر أن يصير عن العمل، ومن بلغ إلى حقيقة الإيمان لم يقدر أن يلتصق إلى العمل، ومن بلغ إلى حقيقة الإحسان لم يقدر أن يلتصق إلى أحد سوى الله تعالى⁽⁴⁾.

(والدين) مبتدأ، أي الدين امرئى عبد لله تعالى (ذي) خبر، أي هذه (الثلاث) بالرفع معب أو عطف بيان، أي هذه لثلاثه التي هي لإسلام وإيمان وإحسان.

قال (ش) والأصل فيما ذكرناظم في الإيمان والإسلام والإحسان حديث الصحاحين، أخرجه في مسند وهو أخرجه بعد بين الثلاثة فهذا جبريل يعصمكم دينكم⁽⁵⁾ قال الإمام أبو عبد الله البخاري فحسن ذلك كنه دينا، انتهى⁽⁶⁾.

وهو اندي عبد انظم في قوله «والدين دي الثلاث».

وأشار بقوله. (حد) أيها المكلف (أقوى) اسم تفضل من لقوة ضد الضعف وصافيه إلى (عراك) جمع عروه من إصاعة لصفه للموصوف إلى قوله تعالى: ﴿فَسْ يَكُنْزُ بِالْظُنُونِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَشْرَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا

(1) شرح زروق على الوعظية - مخطوط خاص - (ص 7)

(2) الدر الثمين (ج 1 ص 63).

(3) شرح زروق على الوعظية - مخطوط خاص - (ص 7).

(4) شرح زروق على الوعظية - مخطوط خاص - (ص 8).

(5) حديث البخاري، (رقم 50).

(6) مختصر الدر الثمين (ص 62 - 63).

أَنْصَبَاقَ هَاقَ» [ابن جرير، 256] إلى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [الفمن 22].

والعروة هي لأحرم هي موضع الإمساك وشدة الأيدي، وهي هنا تشبه واستعارة في الإيماء، قاله ابن جرير^(١)

وقال القاضي في «المشارق»: هي شيء يتمسك به ويتوثق وكل ما دس مثل هذا قيل عروة، وأصله من عروه الكلاً وهو كل ما له أصل ثبت في الأرض^(٢)

وقال (م) - هي ما يتمسك به الإنسان ويستعين به عند إرادة الوصول لما يرومه، وأقوى ما يتمسك به لإرادته انجاءه من الوقوع في المهالك الدنيوية والأخروية هو الدين^(٣)

(١) التسهيل معجم التبريل لابن جرير (ج ١/ ص 315)

(٢) مشارق الأنوار (ج 2/ ص 77).

(٣) معرب النظم (ص 30)

[مقدمة من علم الأصول معينة في فروعها على الأصول]

وما أنهى الكلام على عقد لأشعري شرع في هذه مالك، وفتحه
بمقدمة ذكر فيها الحكم الشرعي وأسماءه فقال:

[معنى الحكم الشرعي]

48 - الحكم في الشرع خطأ ربنا المقضي بفعل المكلف أبطلنا

49 - بطلب أو ذن أو بوضع لسبب أو شرط أو ذي منفع

هذه (مقدمة) مأخوذة أو مفهولة (من علم الأصول) أي أصول الفقه
(ومعينة) وصف لنا للمقدمة وأنه يحق المجرورات بعد هذه (ش) (١)،
أي موصوفة بالإعانة (في فروعها) أي لأصول، جمع فرع كذا أن
الأصول جمع أصل، فالأصل ما يبنى عليه غيره كأصل الجدار، أي
أساسه، وأصل لشجره، أي طرفها اثبت في الأرض

والفرع ما يبنى على غيره كمرور أشجاره لأصولها، وفروع الفقه
لأصوله، ونعم هذا ينظر في كتب لأصول ككتاب «الورقات» للشح أبي
المعالي عبد المالك إمام الحرمين وشرحه وغيرهما

أي معينة في فروعها أي يذكرها بعد هذه بترجمة (على الوصول)
أي: لتوصل إلى معرفة حقائق أحكام تلك الفروع الآتية، وهذا خاص فيها
وميل، هذا واجب أو مندوب مثلاً، علم من هذه الترجمة حقيقة الواجب
وللمندوب وكذا غيرهما من بغير الأحكام الخمسة، فانه الخارج (٢)

(الحكم) أي هو ثبت أمر أو نهي (في) عرف (الشرع) ويصح جعل
«في» بمعنى «الباء»، أي، الحكم بالشرع لا بالعقل ولا بالعادة، قاله

(١) بدر ضمن (ج ١/ ص 70)

(٢) يقصد مبدرة في الدرر نشيبي (ج ١/ ص 70)، ومن عبد العبد في (رسالة مريدان) (ج ١،

(ش) ^(١) (خطاب ربنا) أي كلامه المسمى الأربي المسمى في الأول خطاب حقيقته على لأصح، قاله المحلي ^(٢)

(المقتضي) وصف لحصص، أي الطالب (فعل المكلف) وهو البائع العامل وعبدته في «جمع الجوامع» والحكم خطاب الله تعالى المستحق بفعل المكلف من حيث به مكلف، راد المحلي، نعتاً معنوياً قبل وجوده، ومسجوباً بعد وجوده بعد سعة، إذ لا حكم فيها، فطره ^(٣).

وصفة الخطاب إلى الله بذكر ونحوه يخرج خطاب غيره من الملازمة ولاس ونحوه، فلا يسمى خطاب هؤلاء كلهم حكماً شرعياً، وإنما يسمى خطاب لرسول بالتكليف حكماً شرعياً لأبهم معصون عن الله تعالى معصونون في تليعهم من الكذب عمداً أو سهواً

وخرج بقوله: «المعلو بفعل المكلف» إلح خطابه تعالى المتعلق بآله عليه، نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [المصدر 88] والمتعلق بفعله، نحو ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [المر 62] والمتعلق بالجمادات، نحو ﴿وَيَوْمَ تُبْلَى السُّورَاتُ﴾ [الكهف: 47]، والمتعلق بآيات المكلفين، نحو ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [الأعراف 11]

والمراد بفعل المكلف ما يصدر منه يشمل القول واسية، قاله (س) ^(٤) فطره، وانظر المحلي ^(٥) أيضاً.

ثم حرض الطالب على فهم ما تقدم بقوله «افطن» بضم لطاء، وهو فعل أمر من ظن ككتم بمعنى افهما لأنه يدل من عود التوكيد الحقة.

(تطلب) متعلق بقوله «الخطاب» وبه وصف المصدر فليس بصادق إلا أنه مهمل أن المحرور يعمل به العامل الضعيف والقوي، وأبعد أن يصدر هذا من يبي على حقيقته، وإنما المراد به المحاط به، قاله (س) ^(٦).

(١) انظر القسبي (ج ١ ص 71)

(٢) شرح المحلي على جمع الجوامع (ج ١ ص 48)

(٣) شرح المحلي على جمع الجوامع (ج ١ ص 49).

٤ شرح المقدمات لسنوسي - المقدمة الأولى مقدمة لأحكام - (ص ٧).

٥ شرح المحلي على جمع الجوامع (ج ١ ص ٥0 وما بعدها)

٦ شرح مقدمات لسنوسي - المقدمة الأولى مقدمة لأحكام - (ص 18)

ثم قال، ويدخل في **لعيب أربعة** الإيجاب والسلب والتحرير والكراهة، لأن **الطلب** إما **طلب فعل** أو **طلب ترك**، وكل واحد منهما إما **حرام** أو **محرّم**، والمجسّم أربعة من صيغ **ثبوت** هي **ثبوت** (أو) (إذن) أي إباحة وهي التحجير بين **فعل** و **ترك** كالسبع.

(أو موضع) لهذا أي **سلب** أو **الإباحة**، وهو معصوف عني **الطلب**، والمعنى أن تعليق **الحصص** بالأفعال إما بأن يطلب فيها **طلباً** أو بأن يبيحها، أو بأن يضع بهما **سماً** أو **رحمة**.

وتخصيص هذا النوع من الأحكام باسم **الموضع** محض اصطلاح، ولا لأحكام المتعينة بالأفعال استيعابية كلها موضع **بشرع**، لا مجال للمعقول، ولا للعادة في شيء منها، قاله (س) (٢).

ثم قال، وأب **الموضع** فهو عبارة عن نصب **الشارع** مدرة، أي علامة على حكم من بين الأحكام الخمسة، وهي أي **سبب** (أمره) - **سبب** والشرط والمانع (٣).

وبناءً في (السبب) رائد في **مفعول الموضع**، أي **موضع** **بشرع** نصب أو **إباحة** **سبب**، وهو ما يبرم من وجوده أو عدمه **العدم** مدته، كما قال **شتمس** **وجود** **لظهر**، قاله (س) (٤) **فانظر**.

(أو مدحة) بهذا (شرط) أي شرطاً، وهو ما يبرم من عدمه **عدم** ولا يبرم من وجوده **وجود** ولا عدم **لذاته**، كتمام **الحول** **لوجود** **الركب** ناله (س) (٥) **فانظر**.

(أو) **موضع** بهذا **أمر** (ذي) أي صاحب (مع) أي مدعى، وهو ما يبرم من وجوده **العدم** ولا يبرم من عدمه **وجود** ولا عدم **مدته**، كالتحصيل **لوجود** **بصلا**، قاله (س) (٦) **يضاً** **فانظر**.

- ١، شرح المقدمات بسبب - المقدمات الأولى - مقدمة الأحكام - ص ٨،
(٢)، شرح المقدمات بسبب - المقدمات الأولى - مقدمة الأحكام - ص ٨،
(٣)، شرح المقدمات بسبب - المقدمات الأولى - مقدمة الأحكام - ص ١٩،
(٤)، شرح المقدمات بسبب - المقدمات الأولى - مقدمة الأحكام - ص ٢٠،
(٥)، شرح المقدمات بسبب - المقدمات الأولى - مقدمة الأحكام - ص ٢٠،
(٦)، شرح المقدمات بسبب - المقدمات الأولى - مقدمة الأحكام - ص ٢٢.

وقال (ش) دل ابن رشد^(١) سمي خطب وضع، لأن شرح جعفر سبب وان شرط وإجماع علامة موضوعية على الأحكام، فكأنه يقول -
وحد السبب وحد الحكم وإن عدم عدمه وذلك خاصته، وإن عدم الشرع
عدم الحكم وذلك خاصته، وإن وحد لمانع عدم الحكم وذلك خاصته^(٢)

ثم نقل عن العرفي في شرحه الأصول^(٣) ابن السبكي ما نصه وشرح
من خصص لوضع وخطب لتكليف من حيث الحقيقة، أن الحكم في
وضع هو نص الشرع على لوصف يكون سبباً أو شرطاً أو مانعاً، وخطب
بتكليف لغرض أداء ما يقرر بالأسباب والمسروط والموانع، انتهى

ثم قال - وعدم أن خطب التكليف بشرط فيه عدم التكليف وتدرجه
كإصلا، وخطب لوضع لا بشرط فيه ذلك كصحة الصبي والمجنون،
ولذا يقول الفقهاء العمد والحفاظ في أمثال الناس سواء^(٤)، وقد بشرت في
بعض الأسباب بعلم كبريات الرب لرحمة، والتعليل لنصوص، فيظهر بوضوح
فقد ساقى ما رضى الله عنه كلاماً نفسياً^(٥)

وبما كانت الأحكام التكليفية وهي التي يخاص بها المكلفون همه
عند جمهور الأصول إلا حجة، الأربعة الدخيلة في النصيب بينها ما لم
يقوله

[أنسام الحكم الشرعي]

- 50 - أنسام حكم الشرع خمسة تُرم - فرض وذنب وكرامة حرام
 - 51 - ثم لإباحة فمأمور بحرم - فرض وذنب الحرام مبدون فيم
 - 52 - ذو الشهى مكروه ومنع ختم حرم - مأذون وحسنه فباح بالتمام
- (أنسام) مبدأ (حكم الشرع) أي أنسام الحكم الشرعي (خمس)
خير، كل قسم منها له نحر لا تحصر، فإنه لشيخ رورق^(٦)

(١) محمد بن محمد بن محمد بن رشيد الحداد، مظهر المالكية في المغرب، صاحب
النصاب في العباد كديان، ومختصر في المقدمات سمعها، توفي رحمه الله سنة
520هـ الصلة لابن سكرال (ج 2/ ص 450)، والدياج المذهب (ص 373)
(2) اندر الثمين (ج 1، ص 73)
(3) التو الثمين (ج 1/ ص 71)
(4) شرح رورق على الوعلية - مخطوط خاص - (ص 15)

وجمعه (تزام) أي يقصد جهة - «خمسية»، فانه (شي)^(١).
 ألهـ (لرخص)، وهو م يثبت على فعله ويعاقب على تركه
 (و) ثبته (تدب)، وهو م يثبت على فعله ولا يعاقب على تركه
 (و) ثبته (كراهة)، وهي م يثبت على تركه امتثالاً ولا يعاقب على فعله

وربها (احرام)، وهو م يثبت على تركه امتثالاً ويعاقب على فعله
 تسببه بما بدأ بتركه لثواب عملي سرك في المكروه والاحرام
 بالامتنال، لأن المحرمات والمكروهات مخرج الإنسان عن عهدهما بمجرد
 تركهما وإن لم يشعر بهما فصلاً عن المقصد إلى تركهما، لكنه لا يترتب
 الثواب على الترك، لا إذ قصد به الامتنان، فانه (ح) في سرجه «للوقفات»^(٢)
 فانظره.

فرب الأعمال بالنيات، والثواب والعقاب إنما يترتب على المقصد،
 وإلا فساد حد لله ونقص من صورته الفعل سواء لم يفرق بينهما إلا ليه،
 فانه لشيع زروق^(٣)

(ثم) خامسها (إباحة)، وهي م لا يثبت على فعله ولا يعاقب على تركه
 ثم يسر م جمعه أولاً بقوله (فما مور) بمعنى (جزم) أي قصع بالأمر
 به بأن طيب الشروع من المكلف فعله حلاً ح ماً، أي قطعاً بحيث لم
 يحوّل تركه، فهو (فرص) كالإيمان بالله ورسوله، وكلوا من الإسلام الخمس
 قبل في «جمع الجوامع» ولرخص والنواحي مرادهم^(٤)، انتهى
 أحده من فرص الشيء قدره، ووجه شيء وجوئاً ثبت
 حالاً لأبي حنيفة في هي مرادهم، نظر المحلي^(٥)

(١) الدر الثمين (ج ١/ ص ٧٥).
 (٢) قرة العين بشرح دركات إمام الحرمين لأبي عبد الله الخطيب، طبعه دار الرشاد الحديثة (ص ٢٣).
 (٣) شرح زادون على التوغلبي، مخطوط خاص (ص ٦).

(٤) جمع الجوامع بشرح محلي وحاشية الثاني (ج ١/ ص ١٨٩)
 (٥) شرح المحلي على جمع الجوامع بحاشية الهادي (ج ١/ ص ٨٩)

ومن بقائه أيضاً مستحق، ولأرم، ومكتوب، ومحترم، فانه الشبح زروق^(١).

(و) مأمور (دون الحزم) أي المنطع بالأمر به بأن طلب الشارع فعله طلباً غير حازم بحيث جور تركه فهو (مندوب) كصلاة العجر ونحوها، وقد ينتقل إلى الوجوب بغير رخصة، وإلى التحريم بعله انترت به كصلاة النافلة لمن عليه فرض صدق وقته أو حرج، فانه الشبح زروق^(٢).

وللدب لغة: الطيب.

وجمله (وسم) أي عدم من الوسم بمعنى لعلامة صفه «مندوب»، عاله (ش)^(٣).

(دو) أي صاحب (الشيء) أي لسهي عن فعله من غير تحتم بأن ضرب اشارة بكف عن فعله طلباً غير جازم بحيث جور فعله فهو مكروه كاتقراءة في الركوع والسجود

ولمكروه لغة: ضد المندوب

(و) دو لسهي عنه (مع حتم) أي تحقّق وبحث بأن ضرب اشارة بكف عن فعله طلباً جازماً بحيث لم يجوز فعله فهو (حرام) كشراب الخمر والبرص ونحوهما

والحرام ما أوجب الشارع احترامه، أي تحسه وعباده، فانه (ش)^(٤)، ومن ألقابه المحظور والممنوع.

(مأدون) أي ما أدد وأمر الشارع في توجيهه) أي في فعله وتركه معاً من غير ترجيح لأحدهما على الآخر فهو (مباح) كاسع

والصاح الموسع مأخوذ من توسعة وعدم الضيق، ومنه باحة الدار، أي سمعتها ويمان فيه: لجلال، لأنه اتحلّت عنه الشبعت فلا حق فيه بخلو، ولا منع فيه من جاسب الحق، فانه (ش)^(٥).

(١) شرح زروق على التوغيسية - مخطوط حاصر - (ص ٨)

(٢) شرح زروق على التوغيسية - مخطوط حاصر - (ص ١٥)

(٣) اندر الثمين (ج ١ ص ٦٥)

(٤) اندر الثمين (ج ١ ص ٦٥).

(٥) اندر الثمين (ج ١ ص ٦٥)

هـ (دا) القسم الأخير وهو المباح (تمام) أي متمم ومكمل للأقسام الخمسة ومرجعها عند التحقيق إلى ثلاثة: مطلوب بالفعل وهو الأول، ومطلوب بالتارك وهما الآخران، ولا مطلوب بوحدهما وهو الأخير، إنه الشيخ زروق^(١)

ثم قال: ويسفل المباح إلى التحريم ووجوب والندب والتكراه بحسب العوارض واللبس، وهل فيه بين عندهم مباح لأن كل شيء إنما ينعونه له تعالى فهم فيه بين وجوب وندب^(٢)

تنبيهان

الأول: راد الشككي - بضم السين - سعة للإمام الحرمين على الأقسام خمسة سادساً وهو خلاف الأولى، وهو ترك المندوب، فلا لأمر به منه شيء غير تركه، وذلك كالأمر بقيام الدين فيه يفيد معنى عن صفة كونه بين كنه، فيصير على سوم أنه خلاف الأولى ولا يطلع عليه به مكروه، انتهى بمعنى من شرح المحلي^(٣)، (والمس)^(٤) فانظرهما

الثاني: من فعل صاعده على وجه مكروه، كأن يصلي على لغة في المسجد فهو كمن فعل مكروهاً محضاً، فلا يأثم على صلاته، لا يؤخر سببها، ولو ترك الصلاة عليها في المسجد أجزأه لم يترك المكروه هو في تركه ثواب وليس في فعله عقاب، قوله (ش)^(٥).

ثم به على أن كلا من الفرض والمندوب محال ككثافي وعبي بهوه

[أقسام الفرض والمندوب]

٩٣ - والفرض قسمان كفاية وعين ويشمل المندوب سئة بدين (والفرض) الذي هو أحد لأقسام الخمسة المتقدمة (قسمان) أحدهما

(١) شرح زروق على التوغلبي - معصوط خاص - (ص ٥).

(٢) شرح زروق على بوعليسا - معصوط خاص - (ص ٦).

(٣) شرح المحلي على جمع الجوامع بخاتمة البناني (ج ١/ ص ٨٢).

(٤) شرح المقدمات للسروسي - المقدمة الأولى مقدمة لأحكام (ص ١٠) ومنه صراحة فراد

الشككي . . . إلخ

(٥) الدر الثمين (ج ١/ ص ٦٦)

(كفاية) أي فرض كفاية يحمله من قام به إذ فعله المعص سقط عن سابق
كبرياء العريق، وتجهير الميت، وإصمام معلوم الشريعة، وإدراء عن
المسلمين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولحرف المهمة، وغير
ذلك

(و) الآخر (عين) أي فرض عين على كل مكلف لا يحمله أحد عن
أحد كالصلوات الخمس ونحوها

(ويشمل) بفتح الميم (المتدوب) بالمعنى السابق (سنة) مفعول «يشمل»
(ب) هـ (دين) شبه «إذا» اسم يشبه يعود على الكفاية والعين، ويتعدى
بمحدوف صفة «سنة» قد (ش) لا، أي سنة موصوفة بهذا التقسيم
وهذا العين والكفاية، فله العين كالزور ونحوه، وسنة الكفاية كالأدال
وإفامه وسلام واحد من جماعته.

وشموب المتدوب يشبهه من هو عين معنى مرادفهما؟ وهو غوب
الجمهور، فهي تجمع الجوامع^(١) والمتدوب والمستحب والتطوع ولشنة
مترددة، أي أسماء تسمى واحد، وهو كما علم من حد سبب، الفعل
المصدوب طلباً غير جازم، أو هو عين أن المصدوب أعم فيصدق به شنة
وبغيرها؟ وهو المبادر من كلام صاحب وهو قول القاضي لحسين^(٢).

وبغيره بعدم تراخفهما حيث قالوا: هذا الفعل إن واطب عليه نسي ^(٣)
فهو الشنة، وإن لم يوطب عليه بأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب، وإن
لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان بختياره من الأورد فهو تطوع، والمصدوب
يشتملها كلها قد (ش)^(٣) والمحلي^(٤) ينظرهما.

(١) الدر الثمين (ج ١/ ص ٢٢).

(٢) هو القاضي حسين بن محمد بن أحمد العلامة شيخ الشافعية بحراب، أبو عبي
نيزودي كان من أوعية الميم، وقد بلغت بحبر الأمة، له تعليقات الخيري، والمناوي
وغير ذلك توفي رحمه الله سنة 462 هـ بمرور الزود [سير الأعلام الملاء (ج ٨، ص
260)]

(٣) الدر الثمين (ج ١/ ص ٢٢).

(٤) شرح المحلي على جمع الجوامع بحاشه بيناني (ج ١/ ص 90، 91).

أعمال لطالبي لفهم ألفاظ المرشد المعين»

للعلامة

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب السملاني الأندلسي

— كتاب الطهارة —

عن قول الناظم رحمه الله .

54 - فصل في غسل الطهارة من شعير يشيء ليما

إلى قول الناظم رحمه الله

98 - كخائف النفس ورج قنما ورمي ما ولا قد عديما

[كتاب الطهارة]

ثم شرع - رضي الله عنه - فيما يتعلق بأربعة أشياء من قواعد الإسلام: وهي «الصلاة»، بعد أن فرغ مما يتعلق بالأولى وهي الشهادتان، وبدأ من ذلك بـ«الطهارة» الشاملة لـ«الوضوء» و«الغسل» و«المسح» و«التيمم»، فقال:

هذا (كتاب) أي: باب معرفة مسائل (الطهارة):

وهي لغة: لمراهه وإطفائه من الأدناس والأوساخ، ونستعمل محاً في الثوب من العيوب.

واصطلاحاً: إزاله النجاسة أو رفع ما يعيق الصلاة بالماء أو ما في معناه، قاله النمازي وغيره، انظر (ج)⁽¹⁾

وي: ابن عرفة: هي صفة حكمية توجب لموصوفها جوار مساحه للصلاة أو فيه أو له، فالأولان من حيث والأخيرة من حيث⁽²⁾، سبى.

أي: صفة تقديرية توجب، أي: تستلزم للمتصف بها حوار الصلاة به. إن كان محمولاً لمصلي، وفيه إن كان مكناً له، وله إن كان نفس لمصلي ويقابلها بهذا المعنى أمور:

الحاسة، وهي صفة حكمية توجب لموصوفها مع استحالة الصلاة به أو فيه⁽³⁾، قاله ابن عرفة أيضاً.

والثاني الحدث، وهو صفة حكمية توجب لموصوفها مع استحالة الصلاة له وقد يطلق على نفس الجمع المذكور، سواء يتعلق بجميع الأعضاء كالحديث، أو بعضها كحدث الوضوء، ويطلق في محث نقص الوضوء على

(1) مواهب الجليل (ج 1/ ص 44).

(2) محمود لاين عم له شرح مصباح التوسعي، طبعه دار العرب (ج 1/ ص 7).

(3) محمود لاين عم له شرح مصباح التوسعي، طبعه دار العرب (ج 1/ ص 83).

الحارج المعتاد من المخرجين، ولي مبحث فضاء، الحاجة على خروج الخارج، بقه (د)^(١).

ولم كاتب الطهارة بما تكون سماء المطهر إلا إذا فقد، احتيج إلى معرفته وله: هو كلاله لها، قدم الكلام عليه فقال

[فقه المياه]

- 54 - فخص وتحضن الطهارة بما من التعثير بشيء سلف
55 - إذا تعثير سيجس حرجا أو طاهر لعادة قد صلحا
56 - إلا إذا لزم في الغالب كمنزلة فمطلق كالدائب

هذا (فصل) ذكر فيه أقسام المياه وأحكامها

وهو لفظة: الحارج بين الشئين

واصطلاحاً: سم بدئة من مسائل لمن مدرجه عداً تحت باب أو

كتاب كما هو

روخص) أي توحيد (الطهارة) أي طهارة حدث و طهارة الحدث
فطهارة الحدث هي الوضوء والغسل، لأن الحدث ههنا هو
بوصف يحكي لمقدار أيامه بالأعضاء قام الأوصاف بحصة بمخبرها،
أو الجمع المرتب على الأعضاء كلها أو بعضها، كالحدث الأكبر
ولأصغر، قاله (ر)^(٢).

وطهارة الحدث هي إزالة الجاسة عن الثوب والبدن والمكان

(بما) ناقص لضرورة نورد متعلق بـ «فخص» و(من التعثير) متعلق
بـ «ماء» آخر البيت و(بشيء) متعلق بـ «التعثير» و(مسلماً) نعت لـ «ماء»، أي
بماء سديم بونا وطعم وريحاً من لتعثير شيء يفارقه غالباً من طاهر أو
نحس، وهو المسمى عند الفقهاء بالمطلق ولطهور

ودخل في حد المصنق ماء الحطر والسحر والعيون والآبار، وهو آبار
ثمود، وإن كان ينظير لا انتفاع به غير جائز لكونه ماء عذاب لا يسحسه،

(١) السرح الكبير للدردير ومعه تحرير تبييني ومجيبات تبييني (ج ١/ ص ٧)

(٢) شرح الرافعي على مختصر خليل (ج ١/ ص ٥).

وكما يمنع التطهير بمائها يمسح التيمم بأرضه، وهي مسبة حمسة أمية،
 من وقع التطهير به وصلى صحت صلاته، ويدل به التطهير بأمه المعصومة
 ولا يحور ونصح جلاله به، قاله الشيخ علي الأجهوري^(١) ينعظ بسني
 ودخل فيه نصاً الماء الذي بيع من بين أصابعه به، وهو أشرف
 بماء، وماء نثر دمرم جلالاً لأبي شعيبان^(٢) في قوله: إنه طعام يحرم إزاله
 سجاية به وبمسح لميت به ماء على انجاسة. وعنى المشهور من دخوله
 في المعصية بحور استعماله في دفع الحدث وبركة عين أو حكم الحدث،
 انظر (ر)^(٣).

ودخل فيه أيضاً أمياه المكروهة

فهم من قوله «ماء» أن الطهارة الشرعية لا تحصل بغير الماء من
 سائر المائعات هو كذلك

وفي «التنقيين» لا يحور التطهير من حدث ولا يحسن ولا شيء من
 مفسوبات ومقرب بمائع سوى ماء لمطلق^(٤)، منه (ج)^(٥)، ونقل (ق)^(٦)
 عن إجماع^(٧) مشه^(٨).

(١) علي بن رزين العاصمي بن محمد بن النبي أبو الإرشاد لأجهوري، شيخ بمالكة في
 عصره، له ثلاثة شروح على مختصر حسن، كبر وسط وصغير في مجلدين توفي رحمه
 الله سنة ١٠٦٦ هـ [صفحة من أسطر (ص ٢٢٩)، وشجرة النور (ص ٣٠٣)]

(٢) محمد بن النعمان بن شعيبان أبو إسحاق بن القوطي، صاحب كتاب «مختصر ما يسن في
 المختصر» توفي رحمه الله سنة ٣٥٥ هـ [الدباج المذهب (ص ٣٤٥) وفيه قاله طبعاً
 بالباء، وشجرة النور بركة (ص ٨٠)]

يعلم هذا لقول من بن شعيبان ومثله عن الإمام أحمد في حدى البرد يس في الكتابة
 العبد الرائي بوساده بن أبي زيد بغير بني أبي الحسن (ج ١/ ص ١٥٩)

(٣) الفواكه الدواني (ج ١/ ص ٢٣)،

(٤) ينظر التنقيين للمصنف عبد الوهاب وبخشيه تحصل تلج القين لأبي النضر السجلاني
 (ق ٨ هـ) (ص ٢٦)

(٥) مواهب الجليل (ج ١/ ص ٤٦)

(٦) فتح ولا تحيل سمعان بشار مواهب الجليل (ج ١/ ص ٤٤)

(٧) عبد الله بن الحسن أبو القاسم بن الجلال بصري صاحب كتاب «الفرع» توفي
 رحمه الله سنة ٣٧٨ هـ [طبقات الفقهاء (ص ٤٢)، والدباج المذهب (ص ٢٣٧)]

(٨) ينظر الفرع لأبي الجلال (ج ١/ ص ٢٠٤)

ومن قوله: «اسلمنا من التعبير بشيء» أيها لا تحصل بها معبر بكونه
 طعماً أو ريحاً بما يقا له عذبا من صاهر أو بحس وهو كدسه
 وإلى تفصيل حكمه هذا المتيقن أشار بقوله (إذا تغير) لئلا يتحتم
 خط وهم يكن شيئاً لوثاً و طعماً أو ريحاً فلا كان دث ثمة أو كثير
 كانت له مائة أو لم تكن - كما هي (ع)^١

(ب) شيء (بجس) - يكون انجيب مورد - حتى فيه يكون وعنده وحس
 ودم وعسره (طرحاً) دث الماء بحسبه فلا يستعمل في العبادات من
 طهيري حدث وحث ولا في عادات من شرب أو عحر أو سحره، لأن
 حكمه حكم معسره، ومعيره بحس لا يستعمل في عادة ولا عبادة كدس
 هو، نظر (ش)^٢

لئلا لم تغير بحس يقا به منجس

(خ) ويستقع منجس لا بحس في غير مسجود، دمي^٣

وفهم من قوله: «إذا تغير بحس» أنه لا يحول بحس وهم بعده لا
 يطرح، وهو كدس في كثير وهو ما روي على يده غسل، يستعمل في
 العبادات والعباد

فقد قال ابن رشد لا خلاف أن الماء الكثير لا ينجسه ما حل فيه من
 النجاسة، لا أن يجر أحد أوصافه، بقوله (ق)^٤.

وأما اليسير كآفة الموصوء بموضي، والعمل للمعتل، وجمهور أنه
 طهور أيضاً، كنه بكرة استعماله مع وجود عسره بقوة الخلاف فيه، قال م
 يوجد عبره وجب استعماله، انظر (ح)^٥.

وأما إذا تغير بطهر فأشار له بقوله (أو) أي: وإذا تغير بشيء (ظاهر)
 حل فيه مما يضره حالاً كريه وليس وعجيين ورغصون وصيون وعبره
 (العاقبة) منعلق بدونه (قد صرحا) بفتح اللام وضمتها، أي فقد صرح
 دث الماء بعادة كسرت وفتح وعجى وعسر أشاب من الرشح، ولا يصح

(١) كذا به الطالب برسمي برسملة من أبي زيد تغير أي لاني الحس (ج ١ ص 160)

(٢) المثل الثمين (ج ١ ص 82).

(٣) محضر ظن (ص 10)

(٤) سجح رالاكليس (ج ١ ص 77)

(٥) مؤلف بحس (ج ١ ص 77)

لعادة من طهارة حدث وحدث، فإسماء المصغر بالطهر يقال به - ظاهر غير
ظهور.

وذهب من قوله «تعر بطهر» أنه إذا حوّل بطاهر ولم يعبره فهو
ظهور، فمثلاً كان لماء أو كثير، وهو كذلك كما هو (ر).

ثم استثنى من مصغر بطهر م يعبر بما يلازمه ولا يملك عنه غسلاً
معه (إلا إذا لزمه) أي مرم المصغر بطهر لماء الذي تعبر به (في
العالم) أي. عذب وكثير أحوله بأن يعبر به. أي موصوفاً الذي يستغفر
وهو أو يتولد منه أو يتكون من اسماء.

فالأول (كمغفرة) - ميم مفتوحة فعين معجمة ساكنة وقد تفتح - وهي
رب أحمر، قاله (ح) (2).

وكثراب، وملح - وهي مؤنثة في أكثر الكلام وقد ذكر - وسنحه -
بمخات أرض مالحة، حماة طين أسود متين، كبريت، ورزيج - يكسر
لري -، وشب، وخاس، وحديد، وكحل، وغيره من سائر المعادن

الثاني كصُلب بضم الطاء وفتح اللام وصمها حصره بعلو الماء
يقربها أدنى، وحز مياء معجمة فري - وهو ما يست في حوض لجدار
الملاصقة لماء، ورغلات وهو حوض صغير يتولد من اسماء، نصر (ح) (3)

(و) هو ماء (مطلق) أي ظهور يستعمل في لعباد والعباد مع

قال (ح) في شرح نور (ح) «وبقراره كملح» م نصه من
الدهمي (4)، وسواء يعبر الماء بذلك وهو في قراره، أو صبح منه ماء فتعبر
الماء منه، ولم يكره أحد الوصوء من إلقاء الحديد على سرعة تغيير الماء
فيه، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توصاً من ماء صعب، ومعنوم أنه يعبر طعم الماء،

(1) الفوائد الدواني (ج 1/ ص 124)

(2) مواهب الجليل (ج 1/ ص 38) ونصه «والمعبر بضم الميم وسكون العين المعجمة وقد
نصح»

(3) مواهب الجليل (ج 1، ص 37)

(4) علي بن محمد بن أحمد أبو الحسن الربيعي الدهمي، من علماء المالكية به التصرة بومي
وحقه عنه سنة 478 هـ [ترتيب المدارك (ج 8/ ص 99)، وحده، ترجم الفقه المالكية
(ج 2 ص 869)]

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسخن به ماء في إباء من صغره، انظر تمام الكلام فيه^(١).

تمة. قوله «المطلق» قال (ح) المطلق في اللغة ما أزيل منه العيد بحسي والمعنوي، واستعمه الأصوليون في لفظ الذي ثم يفيد، والمعناه في الماء الذي لم يحاطه شيء، يعني عنه عالاً محاراً لعرباً أو عربياً، قال صاحب «الجميع»^(٢).

ثم الماء المطلق ولظهور متردداً عند الساطع تبعاً بقصبي عند الوهاب^(٣) وابن عسكر^(٤) وغيرهما، إذ عرفوا المطلق بأنه الذي لم يتغير أحد أوصافه بما يفت عنه عاباً مما ليس بقراره ولا مولد منه فجعلوا ما تغير مفعلاً أو يتولد منه أو يجاوره داخل في حد المطلق، وكذا فعل (ح) في مختصه^(٥).

وعرف بن شاس^(٦) وابن الجاحظ^(٧) وغيرهما المصنوع بأنه الباقي على أصل خلقه، أي لم يحاطه شيء، وجعلوا ما تغير بقراره أو يتولد منه أو يجاوره ملحقاً بالمصنوع في كونه ظهوراً، فالمطلق عندهم احصى من «ظهور»^(٨).

(١) مرآة الجنين (ج ١/ ص 58).

(٢) مرآة الجنين «بتصرف» - ج ١/ ص 46.

(٣) لم يصي أبو محمد عند توفيق بن علي بن نصر البغدادي، مام ماكنه يعرف، صاحب «المعونة على مدعيه عالم المدينة» و«تسمي»، توفي رحمه الله سنة 422 هـ [ترجمته بعد رك (ج 2/ ص 277)، والديباج المذهب (ص 26)].

(٤) شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، اشتهر بالغة و براه وبغداد، له «المعونة» و«إرشاد السالك إلى أشرف مسائل في فقه الإمام مالك»، توفي رحمه الله سنة 732 هـ [الديباج المذهب (ص 248) شجرة سر تركيه (ص 204)].

(٥) ينظر مختصر خليل (ص 8).

(٦) عبد الله بن حبيب أبو محمد جلال الدين بن شاس، صاحب «عبد الحوامر الثمينة» في مذهب عالم المدينة، توفي رحمه الله سنة 616 هـ [الديباج المذهب (ص 229) شجرة الوراثية (ص 165)].

(٧) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحبيب لأبي عمرو، درس بالمختبرات في حل بغداد، توفي رحمه الله سنة 646 هـ، [الديباج المذهب (ص 289)، وشجرة السور تركية (ص 67)].

(٨) ينظر عقد الجواهر (ج ١/ ص 7 - 8)، وجامع الامهات (ص 30).

و يظهر أعم منه ، وعليه فكل مصنف ظهوره وسر كنهه ، مطلقاً ، انظر (ش)^(١) و (ج)^(٢) .

ثم شبه بما قبله لإفادة لحكم موده (كما) الماء (الدائِب) أي الذي داب، أي تبيع بعد جموده، أي بسبه، فهو مطبوخ أيضاً، وذلك كالشج وهو ما يرل مائناً ثم يحمد على الأرض وليرد وهو ما يرل من السماء حامداً كالصبح والحلب وهو ما يرل متصلاً بعصه ببعض كالحيوط

قال (ش) وسواء داب بموضعه أو بغيره ويدخل في ذلك الملح بعد ثب بعد جموده، لكن بموضعه^(٣) انتهى .

وأما ما داب بغير موضع فيه خلاف، انظر (ج)^(٤)

ولما أنهى الكلام على الماء الذي يكون به الطهارة، شرع في الكلام على طهره الحديث وهي الوضوء والغسل وبذلك وهو التيمم وبدأ بالوضوء لذكره لأنه مضمون لكل صلاة وما وجوباً أو بدأ، فقال

[فرائض الوضوء]

- 57 - يصل فرائض الوضوء وهي ذلك وهو بنية بي بذنه
58 - لينثو رفع حدث أو مضرص أو استباحة للممنوع غرض
59 - وغسل وجهه غسله البيدي ومسح رأسه غسله الرجليين
60 - والعرض عن مخمخ الأذنين وامرؤقتين عن والكفتين
61 - غسل أصابع اليدين وشعر وجهه من تحتة الحلق ظهر

(فصل) ذكر فيه أحكام الوضوء من هرائص ومسح وفصائل، وبدأ بهرائص لأنها أكد فقال:

(فرائض الوضوء) ب قصور بلورن، جمع فريضة بمعنى مبروصه

(1) الدر المنثور - يتصرف - (ج، 1/ ص 82)

(2) مرآة الجنيل (ج، 1/ ص 46) والنظ في هذا المعنى .

(3) الدر المنثور (ج، 1/ ص 80) .

(4) مذهب الجليل (ج، 1/ ص 52) وفيه كذا، أو حكى فيها - أي التيمم - بالصبح وهو داب في غير موضعه ثلاثة أوال، فرق في الثالث بين أن يكون جسوده بصفة فلا يظهر به، أو بلا صفة فيظهر به

و له صوة بصم الواو سم للمعر، ويفتحها سم للماء على المعروف عند أهل اللغة. وهو مشتق من لوضاءة بضم و هي لطيفة واحسن، لأنه يحسن الإنسان ويظفئه، قاله في (المشارك) ^(١).

(سبع) على المشهور، (و) انصر نص سبع (هي) - بكسر الهمزة وسكون الياء لتوون - على لتفصل.

أولاهها. (ذلك) وهو يمرار اليد على عضو وهو بعد صب الماء قبر حمامه، وسدت المقبرة ما دون غسل بمشقه، وانمراد باليد هي ما من كلف على ما استظهر.

وبذلك في فعله إمارة عضو على اعضوا، قاله (د) ^(٢).

وقال ابن العربي محور الوديه على صب الماء على أعضاء لوضوء ولا محور على حركها، ^(٣)، وبطريقه ذلك جدي رحمة بالأحرى ولم يمر عليها يد؛ مذهب من تقاسم أن ذلك يجرئه، نقله (ق) في نظره ^(٤).

(و) الفريضة الثانية (فور) وهو فعله في زمن متصل من غير تفريق كثير، لأن اليسير لا يصير، ويصرفه للمراعاة، ولتعبير به أرسى، لأنها تعد عدم التفريق من الأعضاء خاصة وهو المطلوب، والمصور ربما يفيد فعله أول الوقت، وأيضاً يروى المروعة في فعل، وكلاهما ليس بمراد، قاله (د) ^(٥).

وقال (ش) والمشهور أنه محب مع الذكر والقدرة، وإن فرق وصوره عمداً محضاً بدأ وصوره، وتقدم أن التفريق اليسير لا يصح ^(٦).

قال (ح) ولو كان عمداً، وحكى ابن الماكهاني عن عبد الحق لانقاد عليه ^(٧).

(١) مصادر الأنوار (ج ٢/ ص ٢٨٩) طبعه المكتبة العسقية

(٢) الشرح الكبير لمدردير (ج ١/ ص ٥٧).

(٣) أسطر شامخ من كلام العراقي ما بعده؛ إلا أن كان المتوخى مريضاً لا يقدر عليه (ج ١ ص ٢٣١)

(٤) التاج والإكبريل بهامش مواهب الجليل (ج ١/ ص ٢٣١)

(٥) الشرح الكبير لمدردير (ج ١ ص ٥٧) لكن كلامه فيه كان عن المولا، تبعاً لما عثر به جليل بدل الصور

(٦) الدر الثمين - بصرفه - (ج ١ ص ٩٨)

(٧) مواهب جليل (ج ١/ ص ٢٣٧)

وأما من فرق عاجراً وسياً فأنى في قولنا ظم 'أوعاجز الأمور نبي' ^{اللي}

والمريضة الثالثة. (نية) وحقيقتها هي القصد إلى الشيء والعزيمة عليه،
 فإن المازري محبب المصحب فيسوي بعبادة قدمه من غير نظو بمسائه، وهو
 لأخص. لأن المساء ليس محلاً للنية، وإنما محبب المصحب، انظر (ح) (١٠)
 (في بدنه) متعصب بالنية، أي هي مصدر يورى الشيء يوريه قصده، أي
 في أداء الوضوء فيسوي عند غسل يديه إلى كوعه، واستظهره (ح) في
 «توضيحه» (٢)

وقيل عند أول لفرض وهو غسل بوجه. فإن (ح) وهذا هو
 المشهور (٦)

قال (ح) في «توضيحه» وجمع بعضهم من الأقوال فقال يد بالنية
 أو الفعل ويستصححها إلى أول المفروض (٤) انتهى

وهكذا في السرزلي، ونصه ربي عنه نعم العمل والفتا وعليه
 لما خروا أن يوجب أوله ويستصححها إلى عمل الوجه جمعاً بين القولين،
 عنه (ح) (٥). ثم بحث مع صاحب «التوضيح» فأنظره

وأشار إلى ما سواه بقوله (ولينو) المتوضي، أي يقصد نقله (رفع
 حدث) عن أعصابه، وهو الجمع لموت على الأعصاب، أو الصفة المقصورة
 كما تقدم.

(أو) يور (مفروض) وقف عنه بالسكوب على لعم ربعة وهو على حذف
 مصاف، أي. أداء فرض، أي. فرض الوضوء.

قال (ش) (٦)؛ ويدخل فيه الوضوء لموافاق. لأنه فرض لها كالمرضة

(١) مرآة الخليل (ج ١/ ص 244)

(٢) التوضيح (ج ١/ ص 95)، لكنه شبه فيه أنه عند غسل بوجه

(٣) مرآة الخليل (ج ١/ ص 248)

(٤) التوضيح (ج ١/ ص 95)

(٥) مرآة الخليل ج ١ ص 248، 249. وينظر معه كلام السرزلي في هدايته جامع مسائل

لأحكام (ج ١/ ص 226)

(٦) الدر الثمين (ج ١/ ص 100).

وكأوصوه فين دحو، الوقت، لأنه موصى في انجمه وإن لم يجب في ذلك الوقت بخصوصه

(أر) يرو (استباحة لاشيء) (ممنوع) أي معه أحدث كصلاة وطواف ومن صحب ونحوها

فإن في «الجواهر»^(١) وكيفيتها أن يموي رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو لا يستباح، لا يظهره أو أداه فرض الوضوء، نقله (ح)^(٢) ولو بوى الوضوء لذي أمر الله به لصح وضوءه، قاله (ح)^(٣)

وه «أو» في كلام النظم مدحه خلوة، فيجوز الجمع بين هذه الكيفيات ثلاث، وبصورة يعضها وإحراج العصر لتداني، كأن يقول بويت فرض الوضوء لاستباحة الصلاة، وإذا بوى أحدث فلا إحراج لغيره أجراً، نظر (د)^(٤)

وقوله (عرض) أي معه صفة ممنوع، منه (ش)^(٥) فهو تميم للست، إذ لم يوجد في كلام غيره من المؤلفين.

(ر) الفريضة الرابعة (غسل وجه) وحده طويلاً من مدت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الرأس في ثقي أحدث وإلى آخر اللحية من له لحة

قال ابن الحاجب يدخل موضع النعم ولا يدخل موضع الضع^(٦) (ح) فيحصل الزرة وسائر جهتي وظاهر شقيته^(٧)

وحده عرضاً من الأدب إلى الأدن، ويأتي بالنظم في قوله «والفرص هم مجتمع الأذنين»

وكذا وجوب تحصيل الشعر المحبب في الوجه يأتي في قوله «وشعر وجه البيت

والفريضة الخامسة» (غسله) أي امتوصى (الهدلين) إلى المرفقين

(١) والنص في عقد الجواهر تبعية لاس سمن (ح/ص 29)

(٢) موهب تحصيل (ح ص 248) (٣) موهب التحصيل (ح/ص 248)

(٤) المرح الكبير بسردير (ح/ص 59) (٥) مختصر الدر المنين (ص 73)

(٦) جامع لأمهاق ومعه ذكر الفلاذ بنو شريسي (ص 17)

(٧) مختصر حيل (ص 3)

ابن عرفة^(١) : والمشهور غسل المرفقين، بقية (ق)^(٢)

ويأتي لناظم لتسبيبه على وجوب إدخالهما في غسل يديه
«والمرفقين هم»^(٣)، وعلى غسل أصابع يديه بقوله «أصابع المدين»^(٤)
(و) الفريضة السادسة (مسح رأس) ومبدؤه من مبدئ شعر الرأس
لمعناه إلى ثغرة القفا، ويدخل فيه سباض الذي هو وتدي لأذن ولاي
موق الأذنين، نظر (د)^(٥)

ق (خ) : ومسح ف على الجمجمة بعظم ضبعيه مع المنيحي ولا
يفصل صفة رجل و امرأة وتدخلان بدينهما تحتة التي رد المسح^(٦)، وغشوة
مُخَر

والمريضة لسابعة (مسح) أي بموضي (الرجلين) إلى الكعبين،
ويأتي لناظم لتسبيبه على وجوب إدخالهما في الغسل وعلى سب تخيل
أصابع الرجلين

ف في «الرمانة»^(٧) ويعرث عصبه وعرقبيه وما لا يكاد يداحبه الماء
نصره من حسرة^(٨) أو شقوق فيبائع بامرك والذات مع صب الماء بيده،
فانه جاء لأثر : «ويل للأعقاب من النار»^(٩)

ولم ذكر وجوب غسل الوجه، ليدخل والرجلين ولم يذكر مقدار ما
تجب فيها، شرع الآن بذكره بقوله

(والفرص) المذكور في لوجه (عم) أي شمل (مجمع) . مسح
لميممين - أي م بين (الأدين) أي وتديهما، فهو على حذف مصدق

(١) مختصر ابن عرفة (ص ١٤) ونصه «ولي وجوب غسل المدين إلى المرفقين ثالثها احبها للمشهور»

(٢) الحج (الإكمل) بهامش مواهب الجليل (ص 202)، وفيه «المشهور» وجوب غسل المرفقين

(٣) الترح الكبير بتدوير (ج 1/ ص 55)

(٤) سقط من الأصل رده، من مختصر خليل ينظر المختصر (ص 13).

(٥) رسالة مع عدد عقالة (ص 97)

(٦) الجبوة غلط في الجدل مع مسح من عدد عقالة في شرح عرب الرسالة (ص 107)

(٧) رواه البخاري، (برقم 163). ومسلم، الطهارة (برقم 240)

مخرج شعر اليد عيين وأسباص يدي سه ريس لأذن مما فوق اليد، لا يمين
من الرأس، وأما أسباص يدي من عظم لعمدة عيين والوتر فهو من راحة،
وكذا السباص يدي تحت الوتر وهو من المصحفي فيجب عسبه على الأرجح،
انظر (د) (١١)

(والمرفقين) مقعون مقدم بقوه (عم أي ويصرف المذكر في
اليد من عم المرفقين شبه مرفق - بكسر الجيم وفتح الهاء - وعكسه لعم،
وهو آخر عظم الذراع المتصل بالعصه، سمي بذلك لأن المصكف يرتفق به إذا
أخذ بإحدى رأسه متكئاً على راحته، انظر (ح) (١٢)

(و) الفرص المذكر في رجلي عم (الكعيب) على المشهور
عباص (١٣) كعبان هما العظام سائتان في جفسي الساق، قد هو
المشهور ولأصح لغة ومعنى، نقده (ق) (١٤)

(خلل) أيها الموصى وجوباً (أصابع اللبس) في الجزولي (١٥) وصفه
بحسبه أن يدخل بعضه في فروج بعض من طاهر لا من بظن لأنه أسع،
بجلاف أصابع الأرجل بما يحلها من سمها لأن أمكن ويحل أصابع يده
سمي في غسها وأصابع يده اليسرى في غسها،

وقال صاحب «الجمع» دار مالك لا يكره التشبث إلا في الصلاة،
فلا يعتبر ما في بعض التعاليق أنه بكره في الوضوء، قلت وهذا كنه على
جهة الاستحباب وكيفية حمل أحرأه، ويدخل ذلك من قول الجزولي
يحلها من طاهره لأن ذلك أسع، انظر (ح) (١٦)

(١) شرح الكسر لتدوير ح ص 53 و 54

(١١) مواهب الجليل ج ١/ ص 202

(١٢) عياض بن موسى بن عبيد بن الصافي أبو القاسم النخعي، صاحب ترتيب المدارك
شبهه، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار، توفي رحمه الله سنة ٩44 هـ [البيان
مذهب (ص 351)، وشجرة النور الزكية (ص 140)]

(4) التاج والإكبد بهامس مواهب الجليل ج ١/ ص 224 و 225

(5) عبد الحميد بن عثمان الجوزي أبو يزيد، كان أعلم الناس بذهب مالك، به شرح على
الرسالة، عشر أكثر من 20، سنة توفي رحمه الله سنة ٩44 هـ [سير الأسماء ج ١/ ص 205
شجرة النور (ص 218)]

(6) مواهب الجليل ج ١/ ص 207

تسميه: نقل (ح) (١) عن الشيخ زروق في شرحه «للمسألة» ما نصه (٢).
ذكر بعض العلماء التحفظ على لرحم وهم عهد لأهل من محل
شركي، وعلى سوادهم وهي رورس لأصحاب قائمها يجمعها ثم يحكمها
في ثمة وعلى باطن الكف أبصاء ثم أعدل في ذلك
ونقل بصاً ما نصه (٣) مثل لسيوري (٤) هل يدرم رواه وسج لأطهر
في البرصاء (٥)

وأجاب لا تمنع ذلك من أن أطعمي وسورث الوساوس وسبب ما
عليه جمهور السلف الصالحين قسم،
ثم رد (ح) (٦) وهذا فيما لم يطل منها طويلاً غير معاد فإنه حتى عا
تعلق من بعد وسج، وأن ما رد طوله على المعتاد فإنه لا يعنى عما يعنى
به في أو كثر، وبعد يمينه ما في نظم ابن رشد (٦) أعني قوله
ووسج لأطمار إن مركبة فما عليك خرج أو ركنة
واجتمع رؤوسها بوسط الكف واعسل فإن غسل ذلك يكفي
في برصاء (٧)

ونقل (ق) ما نصه سمع ابن انقاسم لا أرى على أحد أن يحرك حائبه
عد برصاء قيل: أستمحي به وليه ذكر الله، قال: لو تركه كن أحسن،
وما كن من مصي يحفظ هذا لتحقق في مثل هذا ولا يسأل عنه (٨).

- (١) مواهب الجليل (ج، ص 207) (٢) ينظر شرح زروق على الرسالة (ج 1/ ص 2، 1)
(٣) مواهب الجليل (ج، ص 207) (٤) سلة الخطيب عن البرلي في نوا (ج، ص 197)
(٥) عند الحديث من عهد سورت الديلمي السجدي، حاشيته أثناء العرواني، توفي رحمه الله سنة
٤٤٥0 [ترجمة البدر (ج 1/ ص 65) وحاشيته تراجم الفقهاء المالكية (ج 2/ ص 617)]
(٦) مواهب الجليل - نسخة (ج، ص 203) - بك تكفي في الماء ما يبيد لار فقط
(٧) لا تسمى عار. بحدوث ما أن ليس ريد الجدد فقط في العقد بضمين بندك لأبيات، بل
المقصود ما نظمه العلامة عبد الرحمن المصفي (٨٥٩هـ) في شرح الأول من كتاب «المعدات
المعدية» وقد شرحه الإمام الثاني (٩٤٢هـ) وهو مطبوع بهامش الدر الثمين بشرح ميارة
القاسمي (٩٧٢هـ)

(٨) شرح شافعي على نظم برفعي على تعليقات ابن رشد بهامش الدر الثمين بشرح ميارة
القاسمي (ج 1/ ص 32)،

٨ التاج والإكليل بهامس مواهب الجليل (ج 1/ ص 207 و 208)

(و) حين أيضاً (شعر وجه) بكر لا مطلقاً بل بشرط أنه عليه يقول
(إذا) و (من) تحتها، متعدي، «ظهره» و «أص» منه رأسه، و (الجلد) و «عن» بمعنى
معدوم فسرته قوله (ظهر) إذ ظهر الجسد تحت شعره في مجلس
المحاسبة وكرر «شعر» ليعلم شعر بالحية وغيرها كالسارب والعتقة
والحاجب والهدب كما في «التلقيص»^(١)

والمراد بالتحليل إيصال الماء بمشره كما في «التوضيح»^(٢)، لا إدخال
الأصبع في حلقه، فإن لم يصل الماء قلبه فلا يجره، نظر (ح)^(٣)
هـ (ش)^(٤) وهو منه لا يجب تحصيل كشفه؛ وهو ما لا يظهر
الجلد من تحتها، وهو كدب في الوضوء.

وقد الحارثي^(٥) من تكره بحبيبه على ظاهر «المدونة»^(٦)، وجره به
ابن حرفة^(٧) خلافاً لما رجحه بن رشد^(٨).

ثم شرع لي بيان سنن الوضوء وعندها سبعا نقال

[سنن الوضوء]

62 - سننه السبع ابتداء غسل اليدين ورد مسح برأس مسح الأذنين

63 - مضمضة استنشاق استنثار سريش فرضيه ودا المنخار

(سنة) أي الوضوء جمع سنة مسداً، و (السبع) سبع، و (سداً)

(١) التلقيص مع تحصيل نتج البصير (ص 9)

(2) التوضيح (ج ١، ص 0)

(3) موجب التحليل (ج ١، ص 199)

(4) مختصر بن عبد الله أبو عبد الله الحارثي - بكسر حاء - شيخ المالكية في عصره

(5) شرح كبير على مختصر حين راجع صبير، توفي رحمه الله سنة 1002هـ [علماء الحميري
رج 2/ ص 321]، وشجرة النور (ص 1317).

(6) حاء في المدونة ما نصه: «أوقن ما بث» معركه بحية في الوضوء من غير تحليل، وفيها

أيضاً «أوقن ابن ناسم سب من بين يميني ثمة» رج 1/ ص 136 - ظهر ما نصه
نصه من أخرى عن أمة صرحوا بالكراهة كابن عمار وابن سري

(7) مختصر بن حرفة (ص 4) ونصه: «أولي كراهة بحسن نحيه» مستحبه ووجوبه ثلاثاً

سبع ابن ناسم ص ١٠ وابن حبيب - ابن عبد الحكم مع روايتي بن أبي عمير وابن عطاء

(8) الحارثي على خليل (ج 1 ص 240).

بالتسوية مصبوب سرع لمعصر، و«غسل اليدين» خبر مبتدأ، أي. سسه
السع

أولاهما. (غسل اليدين) أي انكوعس في بدهاء الوضوء قبل إدخالهما
في الإناء، كتب هو المصصوص إن كان الماء غير حار وقدر آتية وضوء أو
غسل وأمكن الإفرع منه، ولا أوجبها فيه إن كان يميني أو مسجمنين
وكان لا يحسنه، ولا تحيل على غسلهما خارجاً، ولا تركه وتيمم؛ لأنه
كعدم الماء، وأما الماء الحار مطلقاً وكثير فلا يوقف السعة على غسلهما
خارجاً، قاله (د)^(١)

قد (خ) ومنه غسل يديه أولاً ثلاثاً تبعاً لمطقتي، ونية، ولو
بغير نية، أو أخذت في أثناءه ففترقتين^(٢).

(و) ثابتها: (رد) أيدي في (مسح الرأس) من منتهى مسح إلى
المحل الذي بدأ منه، فإن بدأ من مقدم رأسه كما هو المستحب في ذلك
ردهما من المؤخر إلى المقدم، وإن بدأ بالمسح من مؤخر رأسه وترد
المستحب في ذلك فالشبهة أن يردهما من المقدم إلى المؤخر، كما صرح
بذلك ابن القصار ونسبه النجاشي وعبد الحق، انظر (ح)^(٣)

ابن عرفة^(٤) من سنن الوضوء رد اليدين من منتهى لمسح لمبدله،
منه (ق)^(٥)

وقال (ح)^(٦) يفهم من كلام اللخمي أن الرد إما يطلب إذا بقي في
يد يس، وإلا فلا فائدة فيه.

وثالثها: (مسح الأذنين) ظاهرهما وباطنهما، ابن عباس رضي الله
عنهما بالسنة وظاهرهما بالإبهام، نقله (ق)^(٧).

(١) الشرح الكبير للدردير (ج ١/ ص ٥٥ و ٥٦)

(٢) مختصر حسين (ص ١٩)

(٣) مواهب بحسن (ج ١/ ص ٢٦٤)

(٤) مختصر ابن عرفة (ص ٥٦) رحمه تعالى على فوسسه غسل يديه الطاهرتين قبل إدخالهما

إليه... ورد اليدين من منتهى المسح لبدله

(٥) التاج والإكليل بهمش مواهب الجليل (ج ١/ ص ٢٦٤)

(٦) مواهب الجليل (ج ١/ ص ٢٦٤)

(٧) التاج والإكليل بهمش مواهب الجليل (ج ١/ ص ٢٦٣)

وبقي على البعض تجديد ماء مسحهم وقد ذكرها (ج) ^(١)، وهو مسحها بلا تجديد الماء لها كالآتي سنة المسح فقط وبقي عليه نصف سنة مسح بصباحين، إذ هو سنة مسبقه، وقد قرأ البعض مسح الصباحين سنة، نقه (ق) ^(٢) فالس التي تتعلق بالأذنين ثلاث.

قال ابن حبيب يكره تنوع عصوبهم لأن مضمود الشارع بالمسح انحصار والتعبد به ^(٣)، نقه (ج) ^(٤) عن الشرح ردوقي ^(٥)

ورأيتها (مصمصة) بعير توين لبور، وهي إدخال الماء في فم وحصصته ومجه، أي طرحه، لا إن شربه أو تركه سال من فمه، ولا إن أدخله ومجه من غير تحريك في الفم، ولا إن دخل فمه بلا قصد مصمصة فلا يعتد به انتهى من شرح (د) ^(٦).

قال في المدخل ^(٧) ولا يصوب مسح لماء من المصمصة حين اوضوء فيه بدعة ومكرهه، نقله (ج) ^(٨).

وحامستها: (استنشاق) وهو حذب الماء بنفس إلى داخل أنفه، فإن دخل بلا حذب فلا يكون آتياً باستنائه، ولا بدعيها من السنة وإلا لم يكن آتياً بالسنة انتهى من (د) ^(٩).

(١) موهب الجليل (ج ١/ ص 264)

(٢) الدج و لإكليل بهامش موهب الجليل (ج ١/ ص 263).

(٣) قال بعض الفضلاء،

«المسح مسي على السرفس والغسل يمسح على القدمين»

(٤) موهب الجليل (ج ١/ ص 263).

(٥) شرح زرق على القرطبية (ص 150).

(٦) الشرح الكبير للدردير (ج ١، ص 61)

(٧) كل المسح التي ليس أسبب ورودها من في الدحيقة وبعد نزول إلى الدحيقة ثم أجد فيه العود المصرح به لكن العصباء قد لا قال في المدخل ^(٨) بدل لقول في الدحيقة، وعند الرجوع إلى المدخل وجدت النص في فصل آداب لأكل (ج ١/ ص 221).

(٨) موهب الجليل (ج ١/ ص 260).

(٩) الشرح الكبير للدردير (ج ١/ ص 61)

قوله (أخ) «بائع مُفَطَّرَ بيهما»^(١)، ولعنهما بستُ أَفْضَلُ وَحَدَر، أَوْ
تَحَدَ فَمَا يَعْرِفُ^(٢)

وسادستها، (استنثار) وهو صرح له من أنه بائع وصفاً أصحبه
نسبة والإيهام من اليد السري على أنه عند شربه مسكاً به من أعلاه، لأنه
أُتِمَّ في النظافة، انظر (د)^(٣).

قوله (أخ) «وكرهه مالك دون وضع يده على أنه»، وقوله هو فعل
الرجل^(٤)

وسادستها: (ترتيب قرضه) أي الرضخ أي فرائضه بأن يحصل
وجهه ثم يراعيه ثم يمسح رأسه ثم يغسل وجهه

قوله (أخ) «فبعاد أي مساناً - مَنَكُسٌ وَخَدَهُ إِنْ بَعْدَ بِحَقَائِقٍ وَإِلَّا
مَعَ نَاعَةٍ»^(٥)

واحتقر بقوله «الرضخ» على ترتيب بين لمس في أنفسها، وبينها
بين نفرائض، فإن ذلك مستحب كما يأتي، (واحد) (وا) لعموم الأجير بأن
ترتب منه هو (المحتقر)، أي: المشهور في المذهب

قوله من رشد في «المفطرات» وهو المصنوع من مذهب ابن القاسم
ردوه عن مالك^(٦)، أقبل وأحب مع ذكره، أقبل مسحب فتعصر
في حكمه أربعة أقوال، انظر (ج)^(٧)
ثم شرح بين فوائده فقال

[فضائل الموضوع]

64- واحد عشر المصنف أنبأ بسجية وبشفعة قد ظهرت

(١) «فيه» في من كلام الفردية في الشرح الكبير لا توجد في نسخة المصحف المطبوعة بدار
الكتاب التي عتقناها

(2) الشرح الكبير للفردية (ج 1/ ص 6).

(3) مختصر حبل (ص 13).

(4) مختصر حبل (ص 14).

(5) مناقب الحبل (ج 1 ص 262).

(6) انتهى كلام صاحب المقدمات جهات ج ص 181 «سأفي هو من كلام الخطيب يصر

عزوه في (أحواله للمؤلف)

(7) «ما ذهب إلى حبل» ينصرف معناه خلاف من سبب المهم هذه الأعمار (1- ص 264)

65 - تَفْصِيلُ مَاءٍ وَتِيَامُنُ الْإِنْسَانِ وَالشَّمْعُ وَالْقُنْدِيقُ فِي مَقْشُورِهِ

66 - هَذِهِ الْمَبَاسِنُ مَوَالِكُ وَتُدَبُّ تَوْتِيَتُ مَسْنُونِهِ أَوْ مَعَ مَا يَسْبِ

67 - وَبَدَأَ مَسْحَ الرُّأْسِ مِنْ قُنْدَبِهِ تَحْبِيبُهُ أَصَابِعَهُ بِغُلَامَةٍ

(واحد عشر) يتسكك عييه صغيره مع ما قبله سب اشركي
كل كلمه الواحدة، حان من التضمير المستتر هي «أنت» و ذكر العدد ٢٠ كان
معدوده مؤثراً لحذفه

و(الفضائل) أي + المستحبات جمع فضيله متبدأ

وحميه (أنت) حرره، أي وفصائل الموضوع أنت، أي جاءت ورويت
عن اسلف لصالحين في حان كونه إحدى عشرة قصصه.

أولاهها: (تسمية) بأن يقول عند بدائه «باسم الله»، وفي ردة
«الرحمان الرحيم» قولاً.

بأن في «الشامل»^(١) وشرع في طهارة، وأكل وشرب، ودكة،
وركوب دبه وسقيه، ودخول مسجد ومرب، وجرّوح مهمل، وألس ثوب
ومرعه، وعلل باب وطفء مصباح، ووطء مباح، وصعود خطيب مسراً،
وعميص ميت، ووضع سجده، وابتداء طوف وبلاوه ويوم ول. ولا
تشرع في حج وعمره وأدان وذكر وصلاة ودعاء، وتكره في فعل المنحرم
واستكرهه، بقه (ق)^(٢)

(و) ثابتهها، (بقعة قد ظهرت) أي طاهرة، أي يقاعه في موضع
طاهر. إذ لا تكليف إلا بفعل، فلا تنوصاً في موضع نجس.

قال (ش) - مثلاً يتطأير شيء على ثوبه أو بدنه^(٣).

وزاد لشح رروق؛ ولتبريه الذكر اوراق على الموضوع وهو لتسمية،
لأن ذلك يورث الوسواس لمن اعتاده^(٤)، انتهى.

(١) الشامل بهرام (ج ١ / ص 62).

(٢) النج و الإكليل بهامش مذهب الجليل (ج ١ / ص 282)

(٣) الدر الثمين (ج ١ / ص 107)

(٤) شرح رروق على الرغيبية - مخطوط - (ص 21)

ومن فضائله أيضاً استنقب لقبة، وانعود على موضع مرتفع عن الأرض، ولا ينكمس في وضوءه، ينظر (ح) (1)

وثالثها (تقليل ماء) بلا حد ولا يشترط بظن من العضو، بل الشرط جريانه عليه، انظر (د) (2).

قال ابن الحاجب (3) ولا تحديد فيه يوصى به ويحسب على الأصح ثم قال والراحت الإسراع، أي التعميم، وأبكر مالك التحديد بأن يقطر أو سيل، وقال كان بعض من مضى يوصى بثبث اليد يعني مد هشام، انظر (ح) فقد أطال هـ وأبعد (4)

(و) رابعها (تيا من الإناء) أي جعل الإناء على جهة يمين المتوضئ

ابن يوسف: من فضائل الوضوء أن يضع الإناء عن يمينه، لأنه أمكن نقل الماء إلى الأعضاء.

عياض اخبار أهل العلم أن ما صنف عن إمام أحمد فيه يصح عنه عن يساره، نقله (ق) (5)

(و) خامستها (الشفق والنثايت في مغسولتا) أي لغسسه الثانية والثالثة بعد إحكام الوضوء أو السنة

قال (ش)، يعني أن تكرر لغسل مستحب، وظاهر الظن أن الغسلين معاً فضيلة واحدة وهو الذي شهر في «الوضيح» (6). وقال ابن باجي (7). كل واحدة فضيلة مستقلة (8).

(١) مواهب الجليل (ج ١/ ص 271)

(2) الشرح الكبير لسردير (ج 1/ ص 63)

(3) جامع الأمهات ومع دور القلائد للوشريسي (ص 19)

(4) مواهب الجليل (ج 1/ ص 271)

(5) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل (ج 1/ ص 273)

(6) قال في الوضوح «مشهور أن يغسله الثانية والثالثة فضيلة» (ج. ص 126)

(7) لأن باجي بحث في المسألة في شرحه بمرسلة عند قول ابن أبي عبد «وليس تحديد غسل أعضائه ثلاثاً ثلاثاً» لا يجرى دوره ولكنه أكثر ما يعنى «(ج 1/ ص 118) وفي بعضها»

(8) الدر الثمين - بصرف - (ج 1/ ص 108)

وإن (ج) 'العسلة' ثنية والثالثة فصلتان، وهذا هو المشهور^(١)
 تسمية يفعل في العسلة الثانية والثالثة كما يفعل في لأولى من الأسماء
 والانتهاء ينتفع اسمعان وحدث وغير ذلك، فله الشيخ زروق في شرح
 «الرسالة»^(٢)، بقده (ج)^(٣).

وبال (ر)^٤ ويدخل في هذا المصنوعة والاستثنى للأولى منهم
 ستة والثانية والثالثة فصلتان

وأما الترّجلان فكل منهما (خ)^(٥)؛ وهل الترّجلان كذلك أو المخلوب
 الإنشاء؟ خلاف، وانظر (ج) فقد أصال هنا أيضاً^(٦).

وسادسها، (بدء) ي بدء غسل (المياض) قبل المياض بأن يقدم
 يده أو رجليه، يسمى على اليسرى

فإن القرقي^(٧)، يدب بشرع لتقديم يميني من اليمين ورجلي
 ولحيين في العمل وتوضوء، ولم يدب لتقديم يميني من الأيمن
 وعودين ولحيين والصدغين، انظر (ج)^(٨).

(١) مذهب الجليل (ج/١ ص 275)

(٢) شرح زروق على الرسالة (ج 1 ص 110) (3) مذهب الجليل (ج/١ ص 275)

(4) الرّ قاني (ج/١ ص 70) لكنه ذكر «مستحلاً» بل في «فصلان»

(٥) محتسب حين ص 4 وفيه قيل كلمة «خلاف» فوجه «وهو تكلمه الرابعه أو معص»
 خلاف

(6) مذهب الجليل (ج/١ ص 277)

(7) الأخيرة ومنه استدل بدب الشرع بتقديم اليمين من يمين ورجلين وحيين في
 العمل والتوضوء، ولم يدب بتقديم اليمين من الأيمن أو العودين أو الحدين وصدغين
 وبحو ذلك في الزوق؟

جوابه أن أولئك الأعضاء المقدمة اشجعبت على منافع تقتضي مرفقها، فبها شرع بدب
 يمينه بيد اليمن فيها من الحرارة تعوية ونموه وروبو، لحن والصلاحيه لأعضاءه ليس
 في اليسار، وذلك أن يمين يمين ويضع في اليسار وكذلك انمول في
 اليمين ومن اعترض بدب وحده فبعض الحنفية الأولى ما لم يعارضه عدة فبدء من
 الحق الأصلي

وأما لأذن وبحو عماد، فمستحسن في المنافع ويصعب تصرفه فبم يقدم الشرع يمين شيء من
 بدب على يمينه، فقدم الحنفية لا يمين لأشتماله على الأعضاء شريفة المذكورة (ج، ص 276)

(8) مذهب الجليل (ج/١ ص 273)

وسابعتها (سوك) أي استيت وهو العمل لأنه كما يطلق على الآلة يطلق على العمل ولا تكيف إلا بعمل.

قال (ج) ^(١) وهو في اصطلاح العلماء استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها عنها انتهى.

من عرفة ^(٢) وهو بالميمي أولى، ورواه ابن العربي بهصب الشجر، وأصلها لآراء، وكرهه ابن حبيب معود الرمان والريحان، وسمع ابن القاسم من لم يجد سوكاً فأصبه تحري، انظر (ق) ^(٣)

إد (ج) ^(٤) الأبي هو من يجب واستاذ به فلا يذهبها إلا به خوف إصافة الماء، وهذا يدل على أنه يستاك بالميمي، وكرهه بعضهم، كشال، لأنها مست الأذى.

قال في «الدخيرة» ^(٥) وما كفيته؛ فيروي عنه عنه لصلاة والسلام، «واستاكوا عرضاً وادهنوا طيباً - أي يوماً بعد يوم - واكتحوا وثرأ» ^(٦)، انظر (ج) ^(٧).

وعشرة (د) وندت سوك بالميمي وأبداء بالحناب لايمس عود في الأسنن وطولاً في اللسان، وكره يعود الريحان والرمان لمخربكهما عرق الحناب، ويعود الحناب أو قصب الشجر فإنه يوث الأكمة والبرص، ولا ينبغي أن يريد على شبر ^(٨)

(١) مواهب الجليل (ج ١/ ص 279).

(٢) محقق بن عرفة (ص ١7) مع حذف حكم السواد بما فيه صريح من وسط النص.

(٣) التاج و (كامل بهامش مواهب الجليل (ج ١/ ص 279 و 280).

(٤) مواهب الجليل (ج ١/ ص 280) وفيه: «وراد لأبي».

(٥) الدخيرة (ج ١/ ص 278).

(٦) قال ابن تيمية في البدر المير «الحديث سادس عشر روي أنه قال «استاكوا عرضاً»

هذا الحديث أورده الإمام الرازي تبعاً بصاحب «المهذب» وغيره من الأصحاب وقد في

«المهذب» «واكتحوا طيباً واكتحوا وثرأ» قال الشيخ تقي الدين بن صلاح في كلامه

على «المهذب» «هذا الحديث يثبت عنه فلم أحده أصلاً ولا ذكر في كتب الحديث،

وجماعة عترو بتخريج أحاديث «المهذب» فلم أجدهم ذكره أصلاً»

(٧) مواهب الجليل (ج ١/ ص 281).

(٨) السرح الكبير لندوي (ج ١/ ص 64).

وقد لشرح زروق في شرح «الوغيلسية» وقد صنف الترمذي الحكيم في السوك جزءاً أتى فيه بفرائد وعجائب^(١)، فتنظره.

وثامستها. أشار بها بقوله (ويجب) أي: استحبت (ترتيب مسنونه) أي في الوضوء، أي سببه في أنفسه بأن يقدم اليدين إلى الكوعين على المصمصة وهي على الاستنشاق وهو على مسح الأدين.

وثامستها. أشار لها بقوله (أو) أي: وندب ترتيب مسنونه أيضاً (مع) - مسكوك - (ما) أي: لذي (يجب) أي: بفرص من الوضوء، أي مع فرائضه بأن يمد له ليس الأول على الوجه، والفرائض ثلاث على مسح الأدين، عطف بالأول لأن كلاً مستحب مستقر.

تنبيه: إذ ذكر مصمصة والاستنشاق بعد أن شرع في غسل وجهه، فذكر ابن ماجي^(٢) في شرح «المدونة» عن شيوخه الشيبيني^(٣) أنه يتصادى على وضوءه ويعمل المصمصة والاستنشاق بعد تراخيه، وكذا أتى شيخنا بمسألة البرزلي، نقه (مع)^(٤) فانظر تقدمه فيه.

(و) عاشرتها (بدء) في مسح الرأس من مقدمه) أي لرأس
قال ابن راشد^(٥) قال ابن بشير^(٦) الأيداء بمقدم عن خاص

(١) شرح زروق على الوغيلسية - مخطوط - (ص 22)

(٢) قسم بن عيسى بن ماجي السوحي القيراني، العلامة المنظر به شرح على رساله وشرح على المدونه، توفي رحمه الله سنة 837هـ [كتاب المصباح (ج 2/ ص 12)، وصحاح النور (ص 244)].

(٣) عبد الله بن علي بن الحبيب بن عبد الحافظ الشيبيني البغدادي صفي الدين الفقيه المطلق، له كتاب البصائر في الفقه المالكي، توفي رحمه الله سنة 622هـ. [المصباح المذهب (ص 232)، وشجرة النور (ص 166)].

(٤) مواهب الجليل (ج 1/ ص 278).

(٥) ورد في جميع النسخ المصححة لابن رشد وهو خطأ لأن النص الذي ورد عند بعض النسخاب
في «قال ابن رشد في شرح ابن الحاجب» قال ابن بشير «يظهر مواهب الحبيب (ج 1/ ص 274)

و بن راشد هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري بقمي، صاحب
بصائر، توفي رحمه الله سنة 736هـ [المصباح المذهب (ص 417)، وشجرة النور الركبة (ص 207)].

(٦) أبو هيثم بن عبد الصمد الشيباني أبو القاهر من بشير بن يحيى كان حافظاً ببغداد، له البصائر

الرأس، بل هو عام في سائر الأجزاء، منه (ج) ^(١)
 ابن شعبان: السنة في غسل لأعضاء أن يبدأ من أولها، فإن بدأ من
 أصبعي أجزأه ونس ما صنع، فإن كان عالماً ليتم على ذلك وإن كان جاهلاً
 فليتم، منه (ع) ^(٢).
 وحادية عشرتها، تخليله) أي بمشوى (أصابع) كائنة (د) أي في
 قدمه).

ول في «الدخيرة» ^(٣) قال بعض العلماء: يبدأ بتحسين حصر اليمين؛
 لأنها يمين أصابعها ويحتم بيمينها، ويبدأ بيمينها اليسرى؛ لأنهم يسمون
 أصابعها ويحتم بحصرها، نقله عنه ابن عرفة ^(٤) وغيره
 ويقدم عن الحارثي أنه يخلل أصابع المرحس من أسفل، بخلاف
 أصابع اليمين فإنه يخللها من ظهرها، نقله (ج) فانظره ^(٥)
 ثم قال

[حكم الريادة على ما وقَّته الشرح في الغسل والمسح]

68 - وكثر الرُّبُذ على المرحس لدى مسح وفي الغسل على ما أخذ
 (وكثره) لموصى (الزبد) أي، الريادة (على المرحس) أي، القدر الذي
 ندره انشعر (لدى) أي في (مسح) ولدى قدره في الرأس هو المسح ودره،
 وفي الأدب مسحة مرة واحدة، فامرحس ههنا بمعنى التقدير، قوله (ش) ^(٦).
 وقال في «التلخيص» ولا فصيلة هي تكرار مسح الرأس والأدب ^(٧).
 وقال (ج) ^(٨) ونكره لتكرار الماء جديد كما صرح به ابن الحاجب وغيره

عن ابن مكي الوجيه، توفي رحمه الله سنة بعد 526 هـ [الديباج المذهب ص 142]
 وشجرة الدر (ص 126)

- (1) مؤهب الجليل (ج 1 ص 374)
- (2) كفاية الطالب الرباني (ج 1 ص 186)
- (3) الدخيرة (ج 1 ص 25)
- (4) مختصر ابن عرفة (ص 17)
- (5) المر في مؤهب الجليل من قوله «قال في بدخيرة» أي فانظره (ج 1 ص 227)
- (6) الدر الثمين (ج 1 ص 109)
- (7) تتبع مع تحصيل تلج اليقين (ص 21)
- (8) مؤاهب الجليل (ج 1 ص 264)

فرع. اللخمي: يكره مسح الرقبة، نقله (ق) (١).

(و) كره له أيضاً سريد (في النسل على ما) أي القدر الذي (حذر) أي: حذره الشارع فيه هو اثلاث، وكلام الساطم صريح في كراهة الغسل لرابعة، وسحوه لابن الحاجب (٢).

قال في التوضيح: «سحوه في المقدمات»، وقال عمدة الوهاب والمخمي والمازري بن تمع، ونقل سده اتفاق المذهب على مسح وجه الكراهة أنه من سحيه السرف في الماء، ووجه المسح قوله ﷺ «لأعز بي السبي سأله عن الوضوء عاره ثلاثاً» هكذا الوضوء فمن زاد تعدى وظلم (٣) رده النسائي وأبو داود نحوه.

ووثق هل غسل اثنين أو ثلاثاً فقولان مشيوع، قيل يأتي بأخرى قياساً على الصلاة، قل لا، حوذاً من الوقوع في المحذور (٤).
وقال في المختصره (٥): «وإن شئت في ثبوتها كراهتها» وذهب (٦) قولان، قال كشك في الصوم (٧) يوم عرفه هل هو لعبد؟

قال ابن بشير في شرحه على الحلاب، قيل: - أي - للمازري - من تحسار من لقوبين؟ فقال: الصوم، فمیں - له بناء على استصحاب الحال؟ فقال: نعم، نقله (ح) (٨).

[حكم العاجز عن المور في الوضوء]

69 - وعاجز المور يسهل ما لم يطل - يئس الاغصاء (٩) برمان مفسد وما قدم ان ظم أن المور من فرائض الوضوء، يريد مع الذكر

(١) النج والكليل بهامتي مواهب الجليل (ج ١/ص 282)

(٢) جامع الأمهات مع درر القلائد لبوشريسي (ص ١٩٠، نصه: «ثلاثاً أفضل وذكره الريادة»

(٣) أخرجه أبو داود، مطهرة (برقم ١١٥) والنسائي، لطهرة (برقم 140) وابن عساح، انطهرة، (برقم 422)

(٤) التوضيح (ج ١/ص 126 و 127).

(٥) مختصر حبل (ص 14)

(٦) رياده من المحم (ص 14)

(٧) رياده من المختصر (ص 14)

(٨) مواهب الجليل (ج ١/ص 282)

(٩) وفي بعض النسخ «الاعصاء» بوساط انهم.

وانقلبه، شرع فيه إذا عجز عنه ففان (و متوضي: (عاجز) عن (القفور)
أي المولاة بأن أعد من لواء ما بطن أنه يكفيه، أو ما پشت في كفايته فم
يكفه فيهما وقام لظنه

(بني) بغير جديد به بحصوله حقيقة أو حكماً (ما لم يطل) الفصل،
وكذا لو روى عمداً محترماً، أي عن غير سنة رفض فيسي ما به بطل على
الحقيق، وخلافه لا يستتبع إليه، فإن حال بدأ وصوءه بعد انمولاة

وأما لو عد من لواء ما يجرم أنه يكفيه فليس خلافه أو رافه شخص أو
غصه أو أرمق بغير حتمه أو أكره على التفرق، فإنه مدح في هذه
الحكمة بالناسي على المعتمد فيسي مضمناً، وكذا لو قام به مانع لم يندر معه
على كمال وصوئه ثم رال، قد حصل كلامهم بطر (د) (ج) (2)

(بني) متعلق باليطل، أي و بطر ما مفسر بس، أي جفاف
(لاعضاً) المعتد به من الحرارة والبرودة (ب أي في (زمان معتدل) بين بحر
والشاة

شار شيخ علي لأجهوري المعسر الجفاف من غسله الأخير في
عصو الأخير، انتهى

م ذكر، ما طلب هو مذهب المدونة⁽³⁾ وقيل انطوى محدود
باعترف، حكاه القايسي⁽⁴⁾ وعبدص، انظر (ج) (5).

قال (ش)⁽⁶⁾ وعلم من هو به أو عجزاً أن الناسي ليس حكمه كذلك،
فقد فعل بعض الوصوء وسي باقية ثم يذكر فيه يسي على ما فعل ويكمل
ب بقي ويجدد له سنة، سواء تذكر في اقرب أو بعد طول
قال (خ) وسي سنة بالناسي مخلق⁽⁷⁾

(1) السرح الكبير للشيخ ج ص 98

(2) مؤلف ج. (ج) ص 240 (3) المدونة (ج) ص 34

(4) علي بن محمد بن حمد بن الحسن القايسي، نفعه المحدث لاصولي الجامع للفتايات

المعتمد، توفي رحمه الله سنة 403هـ آثار تيب المندرة (ج 7/ ص 92)، وجمهرة تراجم الفقهاء

بالتكبة (ج 2/ ص 863)

(5) مؤلف الجليل (ج 1/ ص 240) (6) مختصر النبر الثمين (ص 82)

(7) مختصر خدين (ص 113)

[حكم من نسي شيئاً في الوضوء]

70 - ذاكر فرضه بطول بفعله فقط وفي القرب المولي يُعمل

71 - إن كان صلى بطلت ومن ذكره بطلت بفعلها إما حصر

ثم شرح في حكم من نسي من فرائض وضوئه شيئاً فقال (ذاكر) شيء من (فرضه) أي: من فرائض وضوئه بعد أن نسيه حال وضوئه تحقيقاً أو صائداً كشك لغير مستكح ولا لم يعمل به سواء أكان العرض الذي تركه عملاً أو مسحاً، كلاً أو بعضاً، (ب) أي: مع (طول) فإن لم يتذكر إلا بعد جفاف العضو المغسول أحر (يفعله) أي: العرض الذي نسيه بعد تذكره فوراً وإلا بطل وضوؤه بشيء إكتمان وضوئه (فقط) - يسكون الطاء - أي: فيكفي أو بحسب، لا بعدد نسيه من حيث هو من المصلحة بخلاف حالة نسيه

(و) ذاكره (في القرب) من وضوئه بطلت أعصاؤه المعندة في الركن المعدل، والمعبر أحر لأعضاء عملاً بعدد أيضاً ثلاثاً إن كان عملاً ويكمن (الموالي) به سبب لأجل لرتب وهو سنة بين الفرائض فيعمله مرة إن عسده أو ثلاثاً، و«الموالي» معمول بفعل محذوف فسر به قوله (يكمله) ولم يظهر نصبه في الياء لتضرورة.

(إن كان) لذاكر في اقرب أو بطون (صلى) نسي الوضوء نسي منه فرضه (بطلت) صلاته في الوحيين فيعيدها أبداً، لأنه صلاه بلا رصوء وعلم من نسيه لذاكر، أن من ترك شيئاً من فرائض وضوئه عمداً واختياراً وطال حين وضوئه بطل لإخلاله بالموا لاة عمدت وهو كذلك كما في الرسالة.

وأما إن نسي ترك ذلك رسم بطل فبده يعيده وما بعده من أجل الترتيب، والعمد والنسي لا فرق بينهما في الفرض ويفترقان في الطول كما في (ع)^(١).

ثم أشار إلى حكم من نسي شيئاً من سنن وضوئه بموه (ومن) أي: الذي (ذكر سنته) بعد أن نسيه حال وضوئه تحميه أو طمأ، كشك لغير مستكح فإنه (يفعلها) استناداً دون ما بعدها طال لترك أو لا لندب ترتيب

() كناية لطالب الرياني إياها جمع في صلاة (ج / ص 343)

المس في أنفسها أو مع أمراض (العا) أي لبي (حصر) أي، يحصر في المسقبل عن الصلوات مثل أن يذكرها بعدم صنتي الظهر، فإنه يفعلها بعصر إن بقي على وضوئه.

قال (د) ولا يعيد ما صنتي إن كان ترك سهر^١ تعذراً، وكذا إن كان عمداً على قوب، والمعتمد بدب الإعادة^(١)

تنبيه: قوله «ومن ذكر سنة» مقيد بما قبل (ح) عن ابن بشير وبصه^٢ قد أنشأ بشر وحقيقة ما يعاد من سنن المبركة في الوضوء وما لا يعاد، أن كل سنة متى تركت ولم يؤت لي محلها عوض فيها تعد، وهذا كانمحصصة والاستثنى ومسح داخل لأدين والترتيب، وكل سنة عوضت في محلها كعسل اليدين قبل إدخالهما في الإباء ومسح الرأس عدتها من المؤخر إلى المقدم فلا تعاد، لأن محلها قد حصل به غسل ومسح، فانصره^(٣)

[نواقض الوضوء]

- 73 - بطلَ بواقضة سنة عشر^(٣) بول وريح سلس إذا سدر
73 - وغائط يوم تقبل مذي
74 - لمس وتلعة وذا إن وجدت
75 - إنطاف مزاة كذا من الذكر
لذة عادة كذا إن قصدت
والشك في الحدث كفر من كمر

ثم قال هذا (فصل) ذكر فيه بواقض الوضوء، وأحرم منه لأنها طرئة عليه، ولطري على شيء متأخر عنه، وذكر فيه أيضاً لاستبراء والاستجمار، وبدأ بواقض الوضوء فقال

(نواقضه) أي: لوضوء جمع باقض.

قال صاحب «التوضيح»^(٤) و(ح)^(٥) - وواقض شيء ويقصه ما لا

يمكن اجتماعه معه

(1) التمهيد (ج 1/ ص 63).

(2) مواهب الجليل (ج 1/ ص 267).

(3) ورد هذا نص في نسخة سي اعلمه الشيخ بكافي في شرحه «المورد نصي» هكذا
«فإن قهر الوضوء بقة عشر»

(4) التوضيح (ج 1/ ص 44)

(5) مواهب الجليل (ج 1/ ص 308)

(سنة عشر) نصف وهي ثلاثة أقسام. أحداث وأسباب وغيرهما وغير
الردة والنت.

فالأحداث جمع حدث، وهو ما ينقص لوضوحه بنفسه.

ولأسباب جمع سبب، وهو في اللغة الحبل، ومنه قوله تعالى
﴿فَلْيَصْطَرِّصْ بِكُلِّ كَلِمَةٍ﴾ [سج ٥٨] أي بحبل وفي عرف الفقهاء ما
يؤدى إلى خروج الحدث كأنه المؤدى إلى خروج الريح والشمس والنس
المؤدى إلى خروج المدي، انظر (ج) (١).

وقد حفظ ماظم الأحداث ولأسباب على حسب ما سمع به الصم.

فأولها (بول) وهو من نفس فهد وثلاثة بعده من الأحداث

(و) ثانیها (ريح) سواء خرج بصوب أو بعيره، والمراد به الخارج من
الدير دون الخارج من الذكر أو من المرأة فإنه لا ينقص، انظر (ج) (٢)

وثالثها (شمس) وبكره يحتمل سمس المول والرياح والشمس
والاستحاضة، يعطى على ما قبله من عطش عام على خاص، انظر
(ش) (٣)

لكن استغنى بالشمس مفيد بدونه (إذا بدو) بالعدل المهمة، أي في
دعوى إيداعه بأن لا دم جمع لزمان أو أكثره أو نصفه فلا ينقص لكن يندب في
المسمنين الأخيرين إن لم يشف برده وبحره وإلا فلا

قال (ش) وهذا التفصيل بما هو في سمس لم يفد على رده أما
قدو على رده منه أو أو تسر أو كاخ في سمس مثلاً فإنه سمس مطلق
على المشهور، انتهى (٤)

وقال ابن عبد السلام (٥): ويشغني أن يكون في زمن الكاخ وشره

(١) مواهب الجليل (ج ١/ ص 208)

(٢) كعابة الطالب الرياني - مع تقديم وتأخير - (ج ١/ ص 130)

(٣) المواعين - بتصرف - (ج ١/ ص 2)

(٤) ندر الثمين (ج ١/ ص 112)

(٥) محمد بن عبد السلام الهزازي المقيم المالكي الحافظ - عمده عليه - شيخ جليل كثير أمي
ابن أبيه، به شرح على مختصر ابن الحاجب توفي رحمه الله سنة 749 هـ (الشيخ
المدهب (ص 205)، وشجرة النور (210)

النسبة معلومة، بقوله صاحب التوضيح^(١) و (ح)^(٢)

(و) راعها (غائط) و غائط في الأصل اسم يمكن استحصص من لأرض، وهو هـ كديه عن الحدث الخارج من البر وهو العذرة.

وخامسها، ثوم ثقبل) فهذا من الأساس، والثوم استقبل، في (ع) هو ثدي بحائط ثقبل ويذهب العن ولا يشعر صاحبه بما فعل، وهو إما صوب فينقص اتفاقاً أو قصير فينقص على المشهور^(٣).

وفد (ش) وعلامته^(٤) أن تحل حيوته، أو يسيل لعابه، أو تسقط سبحة من يده، أو يتكلم من قرب ثم لا يتعطر شيء من ذلك، انتهى^(٥)

ومفهوم ثقبل أن الحفيف الذي يشعر صاحبه بأذى سب لا ينقص وهو كديث مصفً قصير كان و صوباً لما في مسهم كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون^(٦) كما حصل عياض الحديث على الحفيف، لكن يستحب من الطويل الوصول، قوله (ع)^(٧)

وسادسها، (مذي) - يدان معجزة ساكنة ماء مفعلة فهو من لأحداث

قد في «الرسالة» وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند البلادة بالإنعاط عند لملاحة أو التذكير^(٨)

وروي عليّ بعسل كذا ذكر من لمدي، وعنده اقتصر في «الرسالة»^(٩)

(1) التوضيح (ج 1/ ص 48).

(2) مواهب الجليل (ج 1/ ص 310).

(3) كفاية الطالب الرباني (ج 1/ ص 37).

(4) جمع بعض الفضلاء - رحمه الله - في قوله

علامة أنشده فليس أن يبذل

شروط مالم يأت أو تكلف

(5) الدر الثمين (ج 1/ ص 112).

(6) كفاية الطالب الرباني (ج 1/ ص 137).

(7) رسالة مع غرر المعال (ص 82).

(8) وصيدا - أو لما يخرج من الذكر من مذي مع عسل الذكر كنه منه، الرسالة مع غرر

المقالة (ص 82).

اباجي^(١) الصحيح عدي أنه يقتصر إلى نية، لأنها طهارة تنعدي غسل
موجبها خلاف لأبي محمد في بؤره الإبياسي^(٢) من اقتصر على غسل
محل الأذى خاصة وصلى أعاد أبدأ. يحيى من عمر: لا إعادة، منه
(ق)^(٣)

وسانها. (سكر) هـ. وبيان بعد من لأسباب
قال (ع)؛ صهره سواء سكر بحلال أو حرام وهو كذلك^(٤).
(و) ثامها: (إغماء) هو مرض يصيب العقل فيدهيه
قد مالئ ومن أعني عنه فعه لوضوء، بقه (ع)^(٥).
وتاسمها (جنون) وسواء أكان مصرع أم لا، وإنما يتقصص الوضوء
فيه ثلاثة لأي أشد من النوم، وقد لم يفرق فيها بين طويته وقصيره،
ولا بين ثبوتها وحصولها. لأن هذه يروى معها التكليف بخلاف النوم
فصاحبه مخاطب وإن وقع عنه الإثم، قلته (و)^(٦).

وقال (ع) ما معه والمشهور أن رواه العقل لا يرجح العمل^(٧)
وعاشرها. (رودي) يقال مهمله سكة بياة محفلة من الأحداث
قال في «الرسالة» وهو ماء أبيض خائر يجرح يأثر اللون^(٨).
وحادي عشرها. (لمس) بئيد أو غيرها من جميع الحسن، قاله
الناظم^(٩)

(١) سليمان بن حبيب السمين نقاصي أبو الوليد اباجي، من أعلام سمرقند ومطهره، له
المستقى في شرح الموطأ، وغيره توفي رحمه الله سنة (٤٧٤هـ) [الدرر المذهب
(ص ١٩٧)، وشجرة الدر (ص ٢٠)]

(٢) هو أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق بنونسي عمو [أربعة، فريد
عصره، توفي رحمه الله سنة ٣٥٢هـ] ترتيب المذكر (ج ٦/ص ١٠) والديباج المذهب
(ص ٢٢٠) وجمهرة من جم الفقهاء المالكية (ج ٢/ص ٦٩٠)

(٣) الفلاح والإكاليين بياض مواقف العبد (ج ١/ص ٣٠٢).

(٤) كفاية الطالب الرياني (ج ١/ص ٣٨).

(٥) كفاية الطالب الرياني (ج ١/ص ١٣٨) له دولة مالك فقط

(٦) الفواكه النونية ج ١/ص ١١٤

(٧) كفاية الطالب الرياني (ج ١/ص ٣٨) وفيه قال: «و» بدل «المس»

(٨) الرسالة مع غرر المعاني (ص ٨٣)

(٩) هكذا وردت في كل النسخ

فهذا وثلاثة بعد من الأسباب.

قال (ش) : اعلم أن لبدء لحسمية يسمى مبدءاً، وإن كان بالحسد
يسمى مُباشرةً، وبسبب سمي مُتأخراً، وبأنهم على وجه مخصوص سمي
بِقَبْلَةٍ^(١)

(و) ثاني عشرها، قَبْلَةُ أي تقبل (و) هـ (ذا) أي مَصْرُ الوصف به
سبب على إطلاقه بل بشرط به عليه بقوله (إن وجدت بذة عادة) أي
عادة الناس لا عده احلته وحده وسواء قصدت أم لا

قال (ر)، والبدء اسميل إلى الشيء ويشاره على غيره، وتكون للرجل
والمرأة، وهي لها أكثر، انتهى^(٢)

وخرج بعد «عادة» لصعيرة التي لا تشبه، وغير الأمر ممن طابت
بجنته، وحسد الدواب، فلا يفصل في الكل ولو قصد وجود
ودخل في كلام الأمر ومن ثبت عا رده به بسببه عادة، انظر
(د)^(٣)

(ك) يقضي بوصف به (إن قصدت) أسددة وهو لم يوحد ومن باب
أولى إذ قصدت ووحدت.

قال (ش) : وفهم منه أن اللامس إذ لم يقصد لده ولا وحدها ولا
يقص، وهو كسب^(٤).

وقال (خ) لا انتصبا، إلا القسمة معم مُطعماً وبين كره واستعمال، لا
لودج أو رخصة، ولا لذة بطريق كونه بل ولذة بمَحْرَمٍ على الأصح^(٥)
ثم استعمل أن وجود لذة باحترام يقص قصد أو لا، بخلاف مجرد
للقصد فلا يقص ما سم يكن فاسداً، بل ك، فاسقاً بقضه بوضاً، انظر
(د)^(٦)

وأما ملموس والمقبول - بفتح - فإن وجد أسددة فمقص وإلا فلا

(٢) شرح الرزقي (ج ١ ص ٨٧)

٤ اندر السمين (ج ١ ص ١١٦)

(٦) الشرح الكبير لسردير (ج ١ ص ٧٧)

(١) اندر السمين (ج ١ ص ١١٤)،

(٣) الشرح الكبير لسردير (ج ١ ص ٧٦)

(٥) مختصر خليل (ص ٦٠)،

قد في «التهذيب»^(١) والملموس إن أحد هذه توصياً ولا فلا
قالوا ما لم يقصدها فيكون لامباً، نقله (ش)^(٢) من «التوضيح»^(٣)
وثالث عشرها: (إطاف) أي إرحم (مرأة) أي امرأة شئت من بدني
في رجاء، وهم منه أن منها مخرجها دون بطاف لا يقصص، وهو قدس
عني راية ابن أبي أويين، ثم المذهب عدم إقصص بمشيتها لمخرجها أظن أن
لا، نظر (ز)^(٤) وكرر في نقل (ق) عن ابن يونس ما يفيد أن المذهب
قاله المذهب فأنظره^(٥)

وربع عشرها: شار له بقره (كلا) أي سقصه أيضاً (مس الذكر)
مبدأ وحبر في المجزور قبله، أي من ذكر نفسه بمنص، وسواء منه
عمد أو سهواً من الكمرة أو غيرها، سد أم لا، والمشهور أنه لا ينقص إلا
إذا منه بطل الكف أو بطل الأصابع أو بعضها ولو قصعاً رتبه مساوية
للأصابع في التصرف والإحساس، وسعى عن نفسه بسك بما يأتي به في
العسل، وظاهره أن من لدبر ولا شين لا ينقص وهو كذاست عني
المشهور، انظر (ع)^(٦).

فرد ومن ذكر العير مجري على حكم اللبس فلو عشت أمة أو ذكر
روحها تلبدت وجبت عليها الوضوء، وعبر شهوة من مرضى ومحوه فلا
ينقص، وكذاست الملموس ذكره، إن التبد فعله الوضوء ولا فلا، وبذا حال

(١) إن قصد التهذيب في إحصاء ما فيه بدني فليس به فيه محبته، بلها
أو بمفعول به ذلك، إن البدن بوصف، ولا فلا وضوء عنه (ج ١/ص ٨١) وعبر الدرج
ما هي صيانه مبد، في كسره نبي يقمها بدور من التوضيح، وقد دس عنو ر كلا
الشارح لم يطلع على التهذيب وإن الشرح قد سعى فيه، وصيانه مع خلص في
التوضيح

(٢) الدر الثمين (ج ١/ص ١١٥)

(٣) والنص في التوضيح (ج ١/ص ٥٥)، بحرفه وهو ما نقل ميادة في الدر الثمين

(٤) شرح البروقني (ج ١/ص ٩٢)، ودر عليه التيسر في «الفتح الرباني» فيما دخل منه الر. ثاني
نص ابن يونس عن المواق

(٥) نص كلام ابن يونس ندي يقمها سواي هو، إن قبضت عليه أو أظففت بعض اتفاقاً الشاح
ولإكثيل به مثل مواهب الجنين (ج ١/ص ٦٢١)

(٦) كفاية الطالب الرباني - ينصرف - (ج ١/ص ١٤٠)

القراشي: لا يتقصص وضوء لحارس بمن ذكر بمحذور^(١)، بقية (ش)^(٢)
 (و) خامس عشرها (الشك في) طرزة (الحديث) عليه بعد ظهر صم
 بقي الرسالة^(٣) ومن أيقن بالوضوء ثم شك في الحدث أصدا
 بالوضوء.

بال (ر)^(٤) وأمر د بالحدث هنا التقصص ولو سبباً سوى الردة فشمس
 الشاك في يومه أو بعده أو من ذكره أو غير ذلك من التوفيق.
 ثم قاب. وسماء بالشك لتردد على حد سوء، فلا يرم الوضوء بتوهم
 الحدث مع طه الطهارة، وإنما يجب على من ظن الحدث أو تردد فيه وفي
 عدمه على السوء، وكذا لا يجب بالثبوت في الردة لعدم حصولها بالشك^(٥)
 مثبته هذا إما سم بكن اشك مستكح، وأما إن كان مستكحاً فلا
 وضوء عليه بالثبوت بقول ابن يونس ومن نص بالوضوء ثم شك فلم يدر
 أحدث بعد الوضوء أم لا؟ فليعد وضوءاً، إلا أن يكون مستكحاً، فلا يلزمه
 إعادة شيء من وضوء ولا صلاة، بقية (ق) وأحد هنا فطره^(٦)

وقاب (ح) والمستكح هو من شك في كل وضوء أو صلاة أو يطر
 به ذلك في أسوم مره أو مرس، وأما إن سم يطره إلا بعد يوم أو يومين
 فليس بمستكح^(٦).

وسادس عشرها (كفر من) ي الذي (كفر) بالله تعالى بعد وضوءه -
 يعود بسببه من ذلك - ثم قاب وراجع للإسلام لعل يقصص وضوءه فقد سمع
 موسى بن القاسم من أريد عن الإسلام ثم راجع الإسلام من أن يقصص
 وضوءه أحب إلي أن يتوضأ وهذا يحيى بن عمر بل واجب عليه أن
 يتوضأ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَ لِيْ خَصٌّ عَمَّاكَ﴾ [النمل 65]، ابن دشتي هذا
 قول ابن القاسم وروايه لي «المدونة»، يطر (ق)^(٧)

(١) السيرة (ج ١ ص ٨٢) (٢) السيرة (ج ١ ص ٦١)

(٣) الرسالة مع فروع الصالحه (ص ١٣٣).

(٤) التواضع سواني (ج ١ ص ٢٣٦ و ٢٣٧)

(٥) تاج والإكليل بهامش مواهب الجليل (ج ١ ص ٣١٩)

(٦) مواهب الجليل - تنصرف يسير - (ج ١ ص ٣٢٨)

(٧) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل (ج ١ ص ٣١٩)

وأما النسيب فلا يحط به الردة، قاله ابن جماعة^(١)، وصحح ابن العربي^(٢) بطلانه به، نظر (ج)^(٣)

[معنى الاستبراء وكيفيته]

76 - ويحب استبراء الأنثى من سلت ونشبر وكبر والسؤدغ ثم قال (ويحب) على قاضي حاجة الإنسان (استبراء) أي استخراج (الأنثيين) - بناء مشقة وبقل حركة الهيرة لتساكن فيها لمودن - وهم لبرن والعائط.

والاستبراء لغة: طلب الردة، كاستشفاء طلب لسقي، والاستبراء صيب منهم، فرب الاستفعال أصله الطلب واصطلاحاً هو طلب الردة من الحدث وذلك يستخرج من المحرجين من الأحشيين وهو واجب، انظر (ج)^(٤).

وفى (ش) ومعنى أنه يحب على قاضي حاجة ألا يبادر بالاستبراء بالماء والاستجمار بالبحيرة، بل يتروص حتى ينقطع مادة الخارج من المخرجين ويخرج من ذلك ما قلده على إخراجها، ويُدرئ انقطاع ذلك بالإحساس^(٥)

راد (ر) وذلك بأن يحس من نفسه أنه لم يبق شيء في المخرجين مما هو مصدب الخروج ومحتاج إليه، وهذا الإحساس كاف في محل العائط لعصر محله^(٦)

راد (ش)^(٧) وفي بول المرأة، وأما بول الرجل فلا يكفي لأن بوله لطول مجراه يبقى منه بقية فلهذا أمر بستره وسره كما قال (مغ) - يسكر - (سلت) ذكر أمر حبه بأن يأخذ ذكره بمسراه ويجعله بين سببته وإبهامه

(١) ومن كلام ابن جماعة في كتاب المسمى بأمراض العين: أو الردة وهي أن يكفر ثم يرجع إلى الإسلام فإنه يندئ الرصد، فرب العين انتهى نقلاً عن مواهب الجليل ج ١ ص ٣٩٠.
(٢) عارضه الأخواني بشرح جامع الترمذي كتاب السفر باب غسل الرجل بعده يسمى (ج) ١ ص ٦٤.

(٤) مواهب الجليل (ج ١ ص 298)

(٦) شرح الرقابي ج ١ ص ٨٠

(٣) مواهب الجليل ج ١ ص 319

(٥) مختصر الدر الثمين (ص 39)

(٧) مختصر الدر الثمين (ص 39)

وبعضهما من أصبه إلى آخره (و) مع (تر ذكر) - مثناة فوفيه ساكنة - ، أي -
جلديه ، فبه (ح) ^(١) وغير واحد.

وقاء (ز) : أي بقصه لشرح ما يبقى فيه ^(٢) ، يعني منك رشة حبيبين
كما قال (والشد) مفعول بقوة (دغ) أي ترك الشد ، أي : شد الأصابع
على الذكر حين السلب واستر لأن الشد يؤذيها ، ولذا عدل إلى أضعف
الأصابع من المحصر والمصر ، - انتهى كما وجد وعراه كانه لحظ الماظم
بأمته - ^(٣)

وراد (ز) . ولأن قوة السلب والستر يوجب استرخاء بعروق وبصر
بالمثناة ، أي مسقر البول وربما أضر الإنعاظ أو أضعفه وهو من حق
الزوجة ، نظر تمامه فيه ^(٤) ، وانظر (ح) و(ق) فقد أطلت من واحد من يعلم
بالوقوف عندهم ^(٥) .

تسبه : قول المضم «سلب» يقرأ بكسرة واحدة لأنه مصروف في التقدير
مثل ما أصيب له «نثر» على حد قولهم : قطع لله يد رجل من قاليه ، وبين
درعي وجهه الأسد ، وقد ارتكب المظم مثل هذا التركيب في غير موضع .
ثم قال :

[معنى الاستحمار وكيفية]

77 - وجاز الاستحمار من تول ذكر كفايظ لا ما كثر انفسز
(وجاز) بمعنى بحرئ و كفي عن الاستحماء بالماء (الاستحمار) أي -
الاستحماء بالحجارة قاله الزبيدي وقد في «المشاور» هو التمسح
بالأحجار عند الحاجة ما جود من الحمار التي يتمسح بها وهم الحجارة
الصغيرة ^(٦)

(1) هو حب الجليل (ج 1 ص 299) (2) شرح الرافعي (ج 1 ص 80)

(3) هكذا وردت هذه العبارة في كل النسخ التي طبعت عليها ولم يسن في المقصود منها

(4) شرح الرافعي (ج 1 ص 80)

(5) هو حب الجليل (ج 1 ص 299) ، ما بعده (الج) و (كليل) بهامش هو حب الجليل (ج 1 ص 298) وما بعده

(6) مشدود لأن - (ج 1 ص 52) .

(من) متعلق بالحداد وهي بمعنى «في» كما يفهم من (شر) أي هي (بول ذكر) أي (عائط) وصفت في محل البول أن يجعل الحجر من هذه البصم ويسح ذكره هذه ليسوى وهكذا حتى يجب ذكره، وصفت بثلاثة هي محل العائط أن يسح بالأولى ناحية الواحدة والثانية بعدة شبيه وبالثالثة جمع المخرج، انظر (ع) (٢)

في «الرسالة» ومن اسحمر بثلاثة أحجار يخرج آخر من بيت أجراء و بناء أصير وأصير وأصير أي علماء (٣)

وفي «مختصر» (ح) وتب جفف ماء وحفر ثم ماء (٤)
(لا) يجري لاستحمار في (ما) أي حدث بول وعائط (كثيراً) معبر بحبه (انتشر) الذي هو صفة أو صفة بالماء، أي لا يجري فيما نشر على لمخرج انتشاراً كثيراً بل لا بد فيه حسد من الاستحمار بالماء،
وانكسر ما رد على ما جرت عادة بلوثة كأن يسهي إلى لالة أو يعم جميع الحشف أو جنبها، قوله (د) (٥)

وفهم من قوله «ذكر» أن بول المرأة لا يكفي فيه لاستحمار بل لا بد منه من ماء أصماً وهو كدك، فقد قال القرافي (٦)
لا يجري المرأة الاستحمار من البول لبعديه مخبه بحبه الممعدة وكذلك لحصى، شبه (ق) (٧)

وقال (ح) ونحس (٨) في مي، وحنصر، وبفس، وبول مرأه، ومسر عن مخرج كبر، ومدني مشمل ذكره كله، فهي لسه وتطلال ضلله تدركه وترب كنه قولان (٩)

(١) مختصر من الثمين (ص ٩٠)

(٢) كتاب الطالب المصين - تقديم وناسير - (ج ١/ ص ٦٦)

(٣) الرسالة مع حوزة المسألة (ص ٩٢)

(٤) مختصر خليل (ص ١٤)

(٥) الشرح الكبير بعد تدوير (ج ١/ ص ٦٠)

(٦) الخبيرة (ج ١، ص ٢٠١) ونظرة: المرأة لا يجرئها المسح بالحجر من البول، الحج

(٧) الحج ولا كلل به من مواهب الجليل (ج ١/ ص ٣٠)

(٨) يريد التحين البناء

(٩) مختصر خليل (ص ١٤)

موي عند إزالة الأذى فلا يحتج إلى. عادة دنت المحل، لأمره لا يستر
لينة، ونكفيه غسلة واحدة لإزالته الأذى ورفع الحدث خلافاً لأبي مسعود
وبن جلاب ومن دنت مويهما، صحيح، لاستحباب وينوي الجسدة في هذا
الاستحباب^(١).

وثانيها: (نور) وهو إمالة بحيث يفعل الغسل كمنه دفعه واحدة
عصراً بعد غصو إلى أن يبرح، والتفريق السير معتبر، انظر (ش)^(٢)
وقب الشيخ زروق، وأمرها كالوصوء في جميع أحكامه^(٣).

وثالثها: (عموم ذلك) بجميع البدن وتدلث هذا إمرار العصو على
العصو بدليل إجراء بمسحيل وجوه كما يأتي، وهو واجب لنفسه لا لإبصار
ماء للبشرة، ولا يشترط مقارنته بماء من جري ولو بعد صب الماء
وافصاله ما لم يجف الجسد، انظر (و)^(٤).

وقال الشيخ زروق: ليس من شرطه إزالته بومح، لا أن يكون حلاً
دون وصول الماء إلى البشرة لكافته^(٥).

ورابعها: (تخلس الشعر) دنت (ش) 'وطه هرد سواء أكان كشفاً أو
حقيقاً، كان شعر رحيه أو رأس أو غيرهما، كب مصوراً أم لا، وهو كدب
ما لم يكن صمغ مشدود بحيث لا يدخله الماء فلا بد من حله وإرجائه^(٦)
وقال (خ) وتخلس شعر وخصت مضفوره لا تحده^(٧).

فرع قد تربي في الشعر الذي في الإبط في رأس المحدث شيء من
بومح في سائر الأربعة ولا سيما في بلاد الحارة في أيام الصيف ويلتصق
بالشعر، بحيث لا يروى بالحك، ويكثر دنت وشق ولم أر فيه بقاء.

(١) ندر شميين - شعوب - (ج ١، ص 125 و 26)، وقد نقل هو أيضاً الخصوص من مقدمته من
بن عرفة وساجي كما عند المولى وليس كما في عدد أصحاحها في مصادرها من تصوف

(٢) مختصر ندر الشميين (ص 92)

(٣) شرح بروي على الموطوعة (ص 159)

(٤) شرح الكبير للدردير ج ١/ ص 86

(٥) شرح زروق على الوقيعية - مخطوط - (ص 32).

(٦) مختصر ندر الشميين (ص 92)

(٧) في مختصر من 137 وفيه لا يفضيه بدل ولا حله.

والظاهر أنه مما يرمى عنه لمصلحة؛ إذ لم يترك الشعر مدة طويلة تريد على
المدة المشروعة، وذلك السجل ولم يحرج منه، قاله (ح) ^(١) في شرح قول
(ح) ونقص عبزة ^(٢)

[ما يتم به كمال الدلك]

79 - فتابع الخمي مثل الركبتين والإبط والرفع وبين الأليتين

80 - وجعل بما عثر بالمتبدل ونحوه كالجبل وأنشؤكيس

فأنسب وجوب الدف لجميع بدن (تابع) بها المعتدل بالماء
وأنه كالموضع (البحري) من حسدك الذي لا يسرع ماء إليه في حال كونه
(مثل) طي (الركبتين و) مثل ما تحت الإبط (و) مثل (الرفع) - سرء
مصومة وقد تفتح ماء ساكنة فعب معجزة

در في المشارق^(٣) نصن لفحين ومجمعه من أسفل الض^(٤)

وفى (ع) نحن لفحين، وقبل ما بين النبر والذكر^(٥)

(و) مثل ما (بين الأليتين) أي جمعيتين قال (ش) وهو لشق

لدي بين لفحين من خلف، والماء على هذه المواضع بخصوص قرب
دحت في وجوب غسل جميع البدن كونهما معن يسوعف لماء، فقه
يعمل عنها، فاعتنى بذكرها بيدهم عليه^(٦)

وقال في الرسالة «وإن شك أن يكون لماء أحده من جسده عارده
بماء وذلك بيده حتى يوعف جميع جسده، ويتابع غسل سريره وما تحت
حشيه، ويحلل شعر رجليه، ويحب حذيه، ويبس أسنیه ورجليه وما تحت
رجليه، وأساس رجليه»^(٦)

وقال الشيخ رزوق في شرح «الفرطية»^(٧) ويتحقق في غسل حبه ولا

(١) مواجب الجدين (ج ١ / ص 213)

(٢) مختصر طين (ص 13) ورد ذلك في فرائض الرضوء

(٣) مشارق الأنوار (ج ١ / ص 296)

(٤) كعبه نظام الردي ح ١ / ص 7 2 وفيه «الفجدة بدن» العجدة

(٥) الدر الثمين (ج 1 / ص 126)

(٦) انشطة مع هرد المقالة (ص 99 و 100)

يسمع لوسواس لا في الماء ولا في يدك، ففي الخبر^(١) إن الموسوسين
 شيطانياً يسخر بهم يقال له. ألوهان ماتوا وسواس الماء^(٢)، وأكثر ما تقع
 الوسوسة من الدجدة ثم أصليها حوساً أو خيالاً في العقل، وما لم
 يندرك صغبرها بالدمع وصل إلى كبرها فهدت، ولا دواء لها غير التهاون
 والجماعي عهد، انتهى^(٣)

وقد راع رحمه الله في الحصر على تركه في تأليفه دسرها
 ثم قال (وصل) بها بطاب الماء أي لمسه الذي (عسر) أي
 صعب وشق عليك ذلك يدك أو بعض من أعضائك،
 قال السنهوري^(٤) ولا يشترط في اتصاك بيد من مثله ذلك بعض
 لأعضاء بعض

(بالصديق) متعلق بالصل لا بتمسك طرفه بيدك لعمري وطرفه الآخر
 بيدك اليسرى ويدك بوسطه فإنه يكفي.

قال (د) وهو مع الفلحة على اليد على اعتماد واما في اليد
 على يدك أو أدخلت يدك في كيس فذلك به فيه من معنى الدلت يد ولا
 يعني فيه خلاف^(٥)، وبحوه (ز)^(٦)

(و) أي: أو (بحوه) أي: المندبل ودلت (كالجبل) أو الخرقعة أو العود
 أو الحجر أو غير ذلك.

قال الشيخ دروي ولا يجوز بحائه الجبس لأنه يهدمه ويؤذيه، ولا يحاط
 احكام لأنه لا ينفى، وقال بعض الناس إنه يورث البرص والعياء بالله^(٦)

(١) حرجه من مائة الصبارة (ترجم ٤٢) والبرص في نظاره (ترجم ٥٦) وقال البرص في

حديث أبي بن كعب حديث غريم، وسنن ابنه بالقوي عند أهل الحديث، لا، لا نعم

أحداً أسفه غير حرجه، وخلاجه ليس بالقوي عند أصحابه، وصحبه ابن مبارك

(٢) شرح دروي عن القاطية (ص ١٦٣)

(٣) علي بن عبد الله بن زيد بن أبي العسر سنهوري، الحافظ السجدة شرح مالكه في عهد

هـ شرح عن المحضر ومطين عن السجدة، توفي رحمه الله سنة ٥٨٩ هـ [كعبه

المحتاج (ج ١/ص ٣٥٩)، وفجره البر (ص ٢٥٨)]

(٤) للشرح الكبير للدرهم (ج ١/ص ٨٧)

(٥) الورطاني (ج ١/ص ١٠٢)

(٦) شرح دروي عن القرطبة (ص ١٦٥)

(و) أي أوصفه أيضاً (التوكيد) حذر، أو توكل غيرك على الحدث
مع وجود له ما شئت كدروجة ولسرية على أي موضع عجزت عنه، دون
كأن المعجزة عنه لي غير ما بس اسرة رابكة جبر أن توكل على ذلك
أحب هذا هو المشهور وهو قول مسحون، بظن (ش)^(١)

قال (ح): **وَلَوْ تَعَذَّرَ سَقَطَ**^(٢)

وقال ابن عرفة^(٣) ما عجز عنه ساقط، فإن أمكنه بزيادة أو خرقه
فمسحون يجب، ولأن حبيب لا يحب، ابن رشد الصواب قول ابن حبيب
مراجعة بخلاف، ولأنه أشبه بيسر لديني فيوالي صب اسماء خاصة ويجزئه،
فيه (ق)^(٤)

وقال (د) **وَأَمْسَمَ مَا لَا بِنَ حَبِيبٌ دُونَ مَا لِمَسْحُونٍ**، وبظن^(٥)

و (ر)^(٦) وقد جرى خلاف فمن اسما مع لدرته بيده هي (ع)
لا يحجز متداء ويجزئ، وفي الطخيلحي^(٧) لمشهور عدم لاجزاء، وهو
الموافق لسنن مذهب «معدة» ابن رشد^(٨)

والثلث لا يصح بالتوكيد **لَأَبْلَى ثَلَاثَةُ أَوْ حَلِيلٍ**

[سنن العسل]

81 - **مَنْهُ مَضْمُوعَةٌ غُثِلَ الْبَدَنُ** بدء ولا شئ شاق ثقب الأديم

(١) غير المبين (ج ص ٦٦)

(٢) معتمد حبيب (ص ١٦)

(٣) ابن عرفة (ص ٦٦)، وبعضه ما عجز عنه مائة، من أمكنه بزيادة أو خرقه ثلثي إن كثر
بما جازي من مسحون، ويرى من مسحون، ٥٥، بصرى الموقوف هو شرح الكلام بين
عزلة، فبعضي أن يتامل بينهم

(٤) الحاج، الإكثير بهامش مواهب الجليل (ج ١ ص 334)

(٥) شرح بكر بن عبد ربه، بصرى (ج ١ ص 87)

(٦) شرح الزرعي (ج ١ ص ١02)

(٧) موسى الصحاحي من أعيان المالكية معبر به حاشه على محضر جلس توفي، جمه بأنه

سنة 947هـ [كتاب المحتاج (ج 2/ ص 244)]

(٨) شرح سياسي على نظم الرقعي على معمدات ابن رشد، هامش النسخ الثمين بلشيخ ميادة

حاشي (ج ١ ص 25)

ثم شرع يتكلم على سبب هذا (سنة) أي العسل أربع جمع سنة
أولاهها: (مصنفة) مرة واحدة

وثانيتهما: (غسل اليدين) ثلاثاً إلى الكوعين (بدءاً) أي: قبل إدخالهما
في الإبرء أو قبل إزالة الأذى.

ابن بشر^(١) من سن الطهارة الكسرى عن اليدين قبل إدخالهما في
الإبرء، نقله (ق)^(٢)

وقال (ر) فلا بد، هذا حلفي وفي قوله «معدويه البدء بعسسه لأبي
إصافي»^(٣).

واعلم أن الحكم بالمسبة متروك على الأوبية وإن كان غسلهم بعد
ذلك واجباً وجوب تكميل لجسد بالماء، ويعسبهما ثلاثاً بعداً بمصنوع وبه
كما في ابن مروي والشيخ سالم، انظر تمامه فيه.

(و) ثالثتها (الاستشاق) مرة واحدة، (ج) وبني الاستشاق هو
سنة مصنفة^(٤)

ورابعتها (ثقب)، وهو على حذف مصنف، أي: مسح ثقب (الأذنين)
وهو الصماح.

(ز) وأما جسده الأذنين فلا خلاف في وجوب عسبهما^(٥)

وقد السوداني^(٦) ولا يصب الماء فيهما لأنه يُصمّم، بل يصب الماء
في الكف ويضع حبه الأذن

(١) السبب على مبادئ التوجيه لابن بشر (ج ١ ص 301)

(٢) للتاج والأكبيل بهامش مواهب المجالس (ج ١ ص 334)

(٣) حجب صبح العلامة الأدوري هنا، لأنه اقتبس كلام الرزقاني بكامله عن ابن لانه يصب
على كلام ابن عاتر هنا، وبص الرزقاني في شرحه عن حجب (ج ١ ص 102) «أولاهها» من
حقيقي، وفي قوله «فويلد يدم» هذه الة الأسن (إصافي) وهو بقصد كلام حنبل، بهذا كلام
الأدوري يقصده به شرط البيت الأمي في الحدودات، فتأمله ترى ذلك الرزقاني رحمه الله

(٤) مؤلف الجليل (ج ١ ص ١٠٠) لعم الناظم سقط منه «الاستشاق» لاحتضانه عن حنبل في عدم
به الماء، لكن الأدوري في الكبير لم يسم بسقطها لأنه قال: «وفي بعض النسخ «الاستشاق»
ينظر السرح الكبير للأدوري (ج ١ ص 87)

(٥) مختصر الدر الثمين (ص 94) وفيه: «غسبها» بدل «غسلها»

(٦) النص في الشرح الكبير للأدوري (ج ١ ص 87)، وفي شرح الرزقاني (ج ١ ص 103) «مأ»

راد (د) ^(١)؛ ثم يدلكنهما، وبحوهما ر (ز) ^(٢)

[مندوبات الغسل]

- 82 - مندوبه الماء بغسله الأذى نسمة ثلث رأسه كل
83 - تقديم أغصاء الوضوء قبل ما ماء بأعلى ويسمين خالهما
ثم شرع في مندوباته بقوله (مندوبه) أي العمل أي مستحبته
سبعة -

أولها - (البدء) بعد غسل يديه ولا لكوعيه (بغسه) أي مر به العمل
(لأذى) أي الحجاسة ب كس في جسده بحجاسة يفرح أو غيره مباحاً أو غيره
البحمي فإن نوى الحجاسة في حين إراة الحجاسة وغسل صلاً واحداً
آخر من أبي يحيى - وهذا على مذنب «العدونة» انظر (ق) ^(٣)
وثانيها - (نسية) كما تقدم في فضائل الوضوء.

ثالثها - (ثلث) غسل (رأسه) أي المعتسل ثلاث عرفات يعم
جميعه بكل عرفة من ناحي وبه الفتوى، قاله الثاني
وقد (ش) وهذا بعد أن يحل شعر رأسه ببل أصابعه كما هي
«الرسالة» ^(٤) وغيرها ولم يذكره الناظم، انتهى ^(٥)

ابن يونس من فضائل العمل أن يعمس يديه في ماء بعد أن ينوفاً
فيحس بأصابعه أصول شعر رأسه، ثم يصب على رأسه ثلاث عرفات من ماء
بيديه، عباض - يعرفه الأولى لشق رأسه الأسس وكسفة بالأسر والثالث
لوسط، نقله (ق) ^(٦)

= للردبر عن بعضهم ١٥ - نسمة
والسوداني؛ لعله أحمد باب التبركي الصنهاجي جمع بين العلم كده، صاحب كتب
الراجح المشهور «مثل الأسراج بطريق الديباج» ولا كونه بمصاح يعرفه من ليس في
الديباج وشرح على مختصر جليل، سنو سنة 1036 هـ [جمعة من أسير (ص 4)]
ونجدة البر (ص 398)

(١) الشرح لكبير الردبر (ج ١/ ص 87) (2) شرح البرقي (ج 1/ ص 103)

(3) ج ١/ ص 339 (4) الجليل مواهب الجليل (ج ١/ ص 339)

(5) مختصر أسير النعمان (ص 95) (6) الرسالة مع غرد المنقاة (ص 99)

(16) الدج و لإكس بهاس هو عب الدبس ج ١/ ص 337

(١)

رد (ج) وفيل، الكل للكل ولكن حائر

وذلك (ج) ابن حبيب لا أحب أن ينقص عن ثلاث وهو عم براسه
 راد الشبهة والثالثة، إذ كدبت فعل عليه الصلاة والسلام، ولو اجترأ بالواحدة
 أجرأه وإن لم يكف الثلاث رد إلى الكفدية (٢)

وربعت قوته (كلنا ثقلهم أعضاء الوصو) بحدب الهمة للورس،
 أي أعضاء وصوته بعد رله لأرى فمضمض ويستشق ويستشر، ويعمل
 وجهه وذراعيه، ويمسح رأسه وأذنيه، ويمسح رجليه، وله تأخيرهما إلى آخر
 غسله، وعليه ففي المسح رويد ذكره ابن الجاحظ (٣)، ويسمي بوضوئه
 رفع جبهه هذه الأعضاء، وبما قدمت تشرباً لها، ولا يتسمع غسلها ولا
 بثث، فبه الشيخ زروق (٤)

وقد ابن بشير (٥)، من فضائل الغسل الاستداء بالوضوء قبله،
 المحمي (٦) ويسوي به الجملة، وإن سوي الوضوء أجراً، تنهي ردود
 علي يتم وضوءه في أول غسله وليس العمل على تأخير الرحيل عياض
 لم يأت في وضوء الجنب بكرة، نقله (ق) (٧)

وقد في «الموسم» (٨) وليس شيء يندب فيه التكرار غير الرأس

وخامسها - (قلة ما) ي. تغيب ما، بلا حد يصاع بل الممدار على
 الإحكام وهو يختلف باختلاف الأحكام، وفي السرراني عن النووي الإجماع
 على أنه لا يجوز الإسراف في النظافة؛ وهو كذا على صفة النهار
 وهو معنى ما في «الرسالة»: «والسرف منه غلو وبدعة» (٩).

١. مراد بجبر (ج ١ ص ٦٦) ومنع بحدب يومئذ من كلام عياض استقدم

(٢) مراد بحدب (ج ١ ص ٣٧).

(٣) جامع لأحكام مع نور القلائد للوشري (ج ٢ ص ٢٤)

(٤) معنى هذا الكلام واد في شرح زروق عن الرسالة (ج ١ ص ١٢٣)

(٥) التبي على مبدئ بدو (ج ١ ص ٣٠٢)

(٦) «المحمي» ملاحظة من الشيخ المعتمد، أنها من الفج والإكبر، لأنه بدوئها بحدب الكلام
 لابن بشير

(٧) ناسخ و (كس) بحدب مواهب الجليل (ج ١ ص ٣٣٦).

(٨) «الموسم» (ج ١ ص ١٧٨).

(٩) «الرسالة» مع غرر حقائق (ص ٨٣).

وكل هذا في حق غير ذي عوamus، وما اموسوس فهو شبه بمن لا عقل به فيعتمر في حقه للإبتلاء به، بقده (ح) في نظره^(٢).

وسامسها (بئله) بعد وعصوئه (ب) عسل (أعلى) يديه قبل أسفله،
ويجي لأعلى إس لركشيس، فسد بأعلى يى ركتيه يداً ثم يركبه إلى أسفل
الأيمن، ثم بأعلى اليسار كسك ثم أسفله، ثم يبي اليسار لطهر ثم لطن
والصدر، قلله زروق^(٣) هله (ز)^(٤).

(و) مبعه، يسم (يحين)^(٤) لمر بسده، ابن بشير^(٥) من فصائل العسل
أن يعسل الأعلى والأعلى والأيسر فالأيسر، شبه (ق)^(٦).

وقد (د) «صفتها الكاملة» أن يبدأ بعسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً قليلاً
فانضم الله يسوي به أشبه، فعسل الأذى يرحه وأشييه ودره باره رفع
الحدث الأكبر.

فسمصص يستثيق به سده، فيعسل وجهه، فيديه إلى آخره،
فيمسح رأسه، فصمخ أدبه، فيعسل وجهه مرة مرة، بارياً بهذا الوصوه
الحديث، لأنه فصمه من لعسل في صورة حوصوه^(٧)، ويحلل أصابع وجهه
وحوياً هذا

ثم يحلل أصوب شعر رأسه بلا ماء يداً يسده مسام الرأس، ثم يفيض
الماء عليه ثلاثاً بعنه بكل غرفة فيعسل أدبه على ما تقدم عرفه
ثم يفيض الماء على شقه لأيسر يخلص عضفه إلى مرفقه، ويعهد إبعه
إلى أن ينتهي إلى لكعب لا تركبه كما قيل به^(٨)، ثم يعسل الحجاب الأسر

(١) مذهب حنبل (ج ١ ص 337) (٢) شرح درون على الروا (ج ١ ص 24).

(٣) شرح الزرقاني (ج ١ ص 101 و 104) (٤) في بعض نسخ «ويحين»

(٥) أشبه على منادى أنوحه (ج ١ ص 30) وصف ومن معاصر عسل لأشبه به يداه النبي (وهو أن يعسل ...)

(٦) التاج والإكمال بهما على مذهب الحنبل (ج ١ ص 337)

(٧) ورد عند بدردير هب ما بعنه لاقدت أعضاء الوصوه بشره على غيرها، وقد تجوزها الشرح على حصار

(٨) تأمل قوله «إلى أن ينتهي إلى لكعب لا تركبه كما قيل به» مع ما تقدم عن زروق
و زرقاني، فلهذه يحتاج إلى شيخ مطلع

كذلك. وإذا غسل كل جانب بعينه بطاً وظهراً حتى لا يحتاج إلى غسل
الظهر والبطن، فإن شك في ذلك غسل ظهره وبطنه
ولا يجب غسل موضع شك فيه، لا يد له لم يكن مستكحاً ولا ومن
امتركه.

وإذا مر على عصبه بعصوه أو بحرقه حصل الدنس بواجب، ولا يسمى
تكراره والعود عليه مرة أخرى ولا شدة ذلك لأنه من العلو في الدين^(١)
فانظره.

ثم يصح ثبوت قوته (خدهما) أي: حد أيها المعتسل مستحباً المداوة
بالأعني واليمين معاً.

[كيفية الغسل]

٨٤ - تبدأ في الغسل بمرح ثم تكف عن منه بطن أو جنب لأكف

٨٥ - أو إضبع ثم إذا مسسته أعد من الوضوء ما قلته

(تبدأ) بها المعتسل بدب (في الغسل) أي: في غسبك (بفرج) أي: -
بغسل م فرجك من لأدى وتكرره وتقدم في قول المصنوع أنه يغسله
الأدى ليرتب عليه قوله (ثم بعد غسل م فرجك م الأدى) كف) أيها
المعتسل، ي أصبك وحدث، وأصل تكف المص، هله في «المشارك»^(٢)،
(عن ميه) ي فرجك واسماد بالمرح هذا الذكر خاصة كما عر به في
«الرسالة»^(٣) (بطن) متعلق ب«ميه»، أي بطن لأكف (أو يجب الأكف أو)
بطن (إصبع) أو جنبها، يعني أن رأسه، بكتبت الغسل عن الوضوء

(ثم إذا) وقع وتزل و (مسسته) أي: فرجك بشيء مما ذكرنا في أثناء
وضوئك أو أثناء غسلك أو بعد كماله (أعد) أيها المعتسل (من الوضوء ما
قلته) أي: فأعد الذي جعلته من وضوئك بطلاله بالمس.

قال (ع) هذا إذا أردت لصلاة بهذا لغسل ولا فلا تفرط إعادة
حتى يرد الصلاة^(٤).

(١) الشرح الكبير للدردير (ج ١ ص ٨٨)

(٢) مشهور لأنوار (ج ١ ص ٣٤٦)

(٣) الرسالة مع غرر العقالة (ص ٥٥٠) ونصه: «المحذر أن يغسل ذكره في تلكه بيضاء كعه»

(٤) كناية الصائب الرضائي (ج ١ ص ٢١٨)

رفان (ش) ولا خصوصية في هذا للمعنى للمس، بل جميع انواقص كذلك وربما حصه لكون الغاب^(١).

وهي «الرسالة» ويحذر أن يمس ذكره في تدبكه بباطن كفه، فإن فعل ذلك وقد أوعب ظهره أعاد الوضوء، وقد عساه في ابتداء عساه بعد أن عمل موضع الوضوء منه فليمر بعد ذلك بيده على موضع الوضوء بأجاء على ما يسمى من ذلك ويسريه⁽²⁾

ثم شرع في بيان الأسباب التي توجب الغسل وهي أربعة فقال

[الأسباب الموجبة للغسل]

86 - مُوجِبُهُ حَيْضٌ يُقَاسُ إِنْزَالٌ مَغِيْبٌ كَمِرَةٌ بَصْرَجٌ إِسْحَاقُ (موجبته) أي لغسل وهو اسم فاعل من أوجب مبتدأ و(حيض) و(عاس) خبر وهما على حذف مصدق، أي نقض عهده، قد به (ش)⁽³⁾ وقال ابن عرفة⁽⁴⁾ يصفح دم الحيض و(عاس) موجب لغسل، بقية (ق)⁽⁵⁾

وقال (ز)⁽⁶⁾ والخرشي⁽⁷⁾ - الحيض و(عاس) مر موحيات غسل، أم استطاع رويها فهو شرط في صحته وقال (ح) لِحَيْضٍ دَمٌ كَصُفْرَةٍ وَكَثْرَةٍ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ فَرْجٍ مِنْ بَحِيلٍ عِدَّةٌ وَإِنْ دَفَعَتْ⁽⁸⁾

وقال ابن الحاجب - والساء مبتدئة ومعتدة وحامل⁽⁹⁾ قال (خ): وَأَكْثَرُهُ لِلْمُبْتَدِئَةِ يَصِفُ شَهْرٌ كَأَقْلِ الطُّهْرِ، وَلِمُعْتَدَةٍ ثَلَاثَةٌ

(2) الرسالة مع غرر سمائه (ص 100).

(١) الدر الثمين (ج ١/ ص 130)

(3) مختصر بدر النعمان (ص 97)

(4) ابن عرفة (ص 24) وبه عاظنا على مخرج الغسل أو القطع دم الحيض و(عاس) لا لا يصفحه

(5) الحج والإكليل بهامش مواهب الجليل (ج 1/ ص 334)

(6) الزرناني (ج 1/ ص 98)

(7) شرح الخرشي على مختصر خليل (ج 1/ ص 325)

(9) جامع لأهـب مع درر العلانـه (ص 29)

(8) محضر خليل (ص 21)

استطهر عني أكثر عدتها ما نية تحارزه ثم هي صاهرة، وخامس بعد ثلاثة أشهر ينصف ويخوة، وهي بيثة وأكثر عشرون يوماً وسخوها، وهل ما قبل ثلاثة كما بعده؟ أو كالمعددة؟ فوالا وإن نقص ظهر لمقت أيام لدم فقط عني بمصيبها ثم هي مستحصة، وتغسل كمن ينقطع عنها وتصوم وتصلي وتوطأ^(١)

ثم قال والنفس دم خرج لثلاثة ولأربع توأمين وأكثره يتوب يوماً فإن تحببها عفاها، ونقطته ومنعاً كالحيض^(٢)

وموجه أيضاً (إبرال) وهو خروج من مدة معدة، في يوم أو بقية، بجماع وغيره، فإن أمسى بعد مدة أو بعد غير معدة كمر حث بحرب ولدعت عقرت أو صرت فأمسى فلا غسل عليه قال (ح): ويتوضأ كمن جامع في غسل ثم أمسى ولا يحسد الصلاة، انتهى^(٣)

وإن تعدى لا جماع بأن نظر أو تذكر أو بشر فخرج أسبي مفا بها أو بعد دهرها وسكون بعاطفه فعليه الخس وقال (ح) وإن شك أمثلي ومبي غسل أعاد من أجر يومه كحقيقته^(٤)

وقد امن الحاجب، ومبي الرجل أبيض تحب كرائحه الطلح والعجين، ومبي المرأة أصغر رفيق^(٥)

فرع ومن رأى من ماله كأنه يجمع ولم يخرج منه شيء فلا شيء عليه، قاله لأخضري^(٦) و(صق)^(٧)

وموجه أيضاً، مغييب كمرقة من دلع، وهي أس الذكر ولو لم ينشر أوسم يرب، ويجب على المعيب فيه أيضاً إن كان دكراً أو أنثى ولو لم عليها خرقه جميعاً لا كمنعة تمنع الدد، ولا إن عيب بعضها ولو تشبه، قاله (د)^(٨)

(١) مختصر خليل (ص 2)

(٢) مختصر خليل (ص 22)

(٣) مختصر خليل (ص 17)

(٤) مختصر خليل (ص 17)

(٥) جامع لأمهاج مع فرد القلائد (ص 23)

(٦) مختصر الأخضري (ص 15)

(٧) إرشاد المروءين ج 1/ ص 262

(٨) الشرح الكبير للمروءة (ج 1/ ص 82)

وقال (ح) وضع صبيحة صلاه وضوم ودخونهم، وطلافاً، ونداء عدي،
ووهده هرج أو تخب إرر ووز بعد نداء وتيسم، وزقع حدثها ولو خدية،
ودخون مسجد بلا تفكك ولا تطوف، ومن مصحف لا قرءة^(١)

(والأجران) - بمد لهمة وكسر الحاء - من غير ياء بعدها وبالمثل
لدورده وهب الإبر ومعيب الكمرة يمدح (قرآناً) أي قراءته، يريد إلى
عسل ألباً، فهو من باب الحذف في الأواخر لدلالة الأوائ.

من مالك، لا يقرأ الحبيب الفرب لا آية ولايتن عبد أحد مصححه،
أو شعور لأرباع أو خوف، بقله (ق) ونظرة^(٢).

وقال (ح)، وتمنع لجنابة مواع الأصر ولهزة إلا دابة شعور ودخوه^(٣).

وجمعة (حلاً) صفة «قرآناً» موصوف بالحلاوة

ولهم من كلامه أن الحيض والنفس لا يمدح الفرة وهو كذلك على
لمشهور، قاله (ش)^(٤)، وتقدم من كلام (خ).

(والكل) من حيض والنفس والإبر ومعيب الكمرة يمدح (مسجد)
أي: دخونه، يريد إلى غير ألباً

امن شاس: يمدح دم الحيض والنفس من دخول المسجد وانطوف
باليين والاهتكاف^(٥).

امن عرفة، يمدح الجنبه دخول المسجد وهو عابر سبل^(٦)

«المدونة»^(٧) ولا بأس أن يمر الجنب في المسجد عابر

(١) مختصر حبل (ص 22)

(٢) النج والإكيل يهملش مواهب الجلب (ج 1/ ص 338)

(٣) مختصر حبل (ص 17)

(٤) مختصر الدر النعين (ص 99)

(٥) لا يوجد هذا النص في عقد الجوهرة النقية لأن شاس وعديبه فيه طويده ومعدنه تمام
(ج 1/ ص 71)، لكن بالرجوع إلى الموائ وجدته نسبة إلى ابن رشد (ج 1/ ص 404)

(٦) مختصر من عرفة (ص 22) ومنه عاصفاً على «يتمنع بجنبه كالحدث» أو دخول مسجد
وهو عابر.

(٧) المدونة (ج 1 ص 152) ونصب وقال وهذا مالك قال يريد من أسسم لا بأس أن يمر
الجنب في المسجد عابر سبل قال. وكان يريد يتأول هذه الآية في باب «ولا جنب» لا
عابري سبل» (المسألة 23) وكان يوضح في ذلك

سبيل، بقية (ق) (١) فاضره

ونكره ليعلم مسجد بيته كما لمالك في الواضحة! وقال به ابن رشد
الأبي (٢) وكان الشيخ (٣) يقول: ليس له حرمة بمسجد، قاله (ر) (٤)
في نظره

وقال ابن الحاجب: ولحقب أن جامع، يأكل وشوب (٥)

[السهو في الطهارة الكبرى]

88 - والكل منحد، وسهوا الاغتسال مثل وضوئك ولم تعد موال
(وسهر الاغتسال) أي وحكم السهو في غسلك (مثل) حكم السهو
في (وضوئك) المتقدم في قوله «ذاكر ذمه يصون بعده غلط» السبس
قراجه ثمة، لا في صورة وحدة طرفه موه (و) لكن (لم تعد) أي لا
تعيد هذا (موال) أي: موب ممسي، ووب مع لغرب، بخلاف الوضوء كما
تقدم

في المسح عبد الرحمن (٦) الأخصري: ومن سبي ثمة أو غصوا من

«... لا ينجس أن يدخل الجنب في المسجد ما لم يمسح ولا يمسح، ولا يرى
بأس، لا يمر عليه من كان على غير وجهه ويعد فيه»

فما يخرج من الإمام ثابت، فانه لا يجوز له من أمم، أما ما لا ينجس، مثلاً
ويجوز مرور غير المتوضي، ولا يمكن توسعة قوله «غير المتوضي» لتشمل الجنب لا
يضم مع عبارة منه، بأحد الدليل

(١) الساج والإكليل مباشر من عبد الرحمن (ج ١ ص 339) وفيه نظر ابن عرفة، ما من ابن
شاس بهو في (ج ١ ص 404) لكنه سبه إلى ابن رشد

(٢) محمد بن حنف بن عبد الأبي كان من أعلام أصحاب ابن عرفة ومحققهم، له كمال
الكتاب، في شرح مسلم وغيره، توفي رحمه الله سنة 827 هـ [ابن أبيه (بهاج ج 1 ص 157)
وسجرة النور (ص 244)]

(٣) طلاق الشيخ ما هو مستعمل على غير عادة، ولكنه، رد الشيخ، بطعن عمر بن أبي
زيد النير، أما هنا فالشيخ هو شيخ «الأبي» وهو الإمام ابن عرفة

(٤) البرقاني (ج 1 ص 105) ويقصد الأبي بالشيخ شيخه ابن عرفة

(٥) جامع الأمهات ومع ذر الفوائد، تلويثي (ص 24)

(٦) عبد الرحمن ابن الشيخ محمد الصغير لأخصري، علامه فقيه مسلم، له التسمي في
المعظم، وله مختصر الشمل على بهارة وبغلة، وهو فيها، توفي رحمه الله سنة
983 هـ [شجرة النور تركه (ص 285)]

عسله بادر به حين يذكره ، ولو بعد شهر وأعاد ، حتى قسه ، وإن أجزه
بعد ذكره بطن عسه ، وقد كان في أعصه نوصوه وصادف عسل الوصوه
أجرأه^(١)

و قد (ش) واشتعدا بضم التاء وكسر العين مصدر أعاد ، والأقول
مفعوله أصله مؤنثاً يحذف الأنثى على لغة ربيعة ثم الباء تحذفاً وبنون السلام
ثم وقف عليه بالكون ولو قرئ «يعد» مانبء مع ثنائه للثابت والموال^(٢) بانه
لكان أسهل^(٣) .

ولم أنهي لكلام عمرو لظهوره لأصله وهي لمائة بضمها ، اسفل
سكنه على بدلها وهو النيصم ، فقد عدا هذا فصل في اسم
وهو لغة القصد ، وشرعاً؛ صبرة تربية تشمل على مسح توجه
والدين سنة ولعمري بالرب حسن لأص فيضمن أنجح وغيره مما يأتي ،
وبه (٣)^(٣)

١، مختصر ، لأحصي (ص ٤)

٢، مختصر بحر الثمين ص ١٠٠

٣، شرح الكبير بدردير (ج ١/ ص ٩٥)

[كتاب التيمم]

89 - مضى لحيوب ضرر عدم ما عوض من الظهارة التيمم

90 - وصل مرضاً واحداً ولم يصل جهارة ومثله به بحل

91 - وحار لمصل الله ويستحب الفرض لا التيمم حاضر صحيح

(د) حر (حرف صر) أي صرر بسحنت استعمال الماء بأن يحاف حدوث مرض مرة أو حتى أو غيرهما أو زيادته أو تأخره

قـ (ح) ومقدم لـ لحرف يما يعتبر إذا استند إلى سبب، كان يندبه في تحفة في نفسه وفي غيره مما يندبه في المصباح، أو لحرف عـ في

3. وفي ابن نافع لم يسم در الماء يحاف لعطش، حرف الموت أو حذر الصارفي ونظر كالعصم ابن رطل حوفه على غيره من لعطش كحرفه على نفسه سواء، نقده (ق) فأنظره⁽²⁾.

وعـ (ح) في عطش مخبرم معه أو يظله بلف مـ في خروج أفق كعده ماء، و أـ، حل في حاف قوله بالتيمم³ خلاف⁴

(أو) لا حل عدم ما أي مـ مباح كف بأن لم تجد ماء أصلاً أو وجدت ماء غير كف، أو غير مباح كمستل بشرب مقصد ومملوك للغير، قاله (د)⁴.

وـ (ح) بالعصف على ما مرره وقول هـ ماء لا تمس أو فرضه وأخذه شيء عند لم يحتج به، و نـ بدنته وطئته لكل صلاة، وإما توهمه لا

(1) مواجب الجليل (ج 1/ ص 256)

(2) التاج ولا قبل نهاس مواجب جليل ج، ص 257، ومن قوله أو، وفي ابن نافع

(3) مختصر جليل (ص 19)

(4) الشرح الكبير بدردير (ج 1/ ص 96) حـ الكلام على نسخة صاحب، وهو في نسخة بصبغة جمع العائيل،

تَحَقُّقُ عَدَمِهِ، طَلَبَ لَا شَكَّ بِهِ كَرَفَعَةِ قَبِيلَةٍ أَوْ حَوْلَهُ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنَّ حَبْلَ نُحَيْلٍ بِهِ^(١)

(عوضي) أيها المكلف وجوباً وبه يتحقق المجزوء فيه والذي في قوله (من انطهارة) أي: هو من (التبعض) أي جعله عوضاً وبدلاً من الطهارة بجائية وخضراء أو غسلاً لأجل خوف صر أو لأجل عدم ماء كما تقدم.

عن الشيخ زروق: ولا يترك من التيمم وغيره عند تعينه إلا حاشاً يحشى عليه سوء انجائمه^(٢).

(ووصل) أيها التيمم تيممك (فرضاً واحداً) وهو التيمم له من «المدونة»^(٣). لا يصلي مكويين بتيمم واحد وفي سماع أبي زيد. ولو مرضاً لا يقدر على من الماء، نقله (ق)^(٤).

وقال (خ). لا فَرْصَ آخَرُ وَإِنْ قُبِدَ، وَتَطْلُ الثَّيْبِ وَلَوْ فُشْرَكَةً^(٥) (وإن تصل) أيها التيمم (جنازة) معيبة أم لا بناء على أنها سنة، فإن^(٦) (د)^(٦).

(وسنة) كزبر وعبد وأولى نافلة (به) أي: بفرص التيمم له ولو كنت حاضراً صحيحاً (يحل) أي: يجرى فيؤخذ منه شرطان: اتصال إحدى الصلاتين بالأخرى، وتقدم الفرض.

من «المدونة»^(٧): من تيمم لعريضة فقص قبيل أو صلي ركعتي العجر أعاد التيمم لعريضة، قال ولا بأس أن يتصل بعد العريضة بتيمم العريضة المونسي. ما لم يطل ابن حبيب: وله أن يوتر بتيمم العشاء: يصلي من العمل ما شاء الباجي: وإن صلى نوازل متصلة بتيمم واحد أحراه، بقه (ق) فاطرة^(٨).

(٢) شرح زروق على الفوطية (ص 167).

(١) مختصر خليل (ص 39)

(٣) المدونة (ج / ص 68).

(٤) نتائج والإكليل بهامش مواهب الجليل (ج 1 / ص 364)

(٥) مختصر خليل (ص 19).

(٦) الشرح الكبير للدردير (ج 1 / ص 97) وفيه «متعينة» بدل «معيبة»

(٧) المدونة (ج 1 / ص 168)

(٨) نتائج والإكليل بهامش مواهب الجليل (ج 1 / ص 362)

وبسير المصل محصر، قاله الشيخ سالم، ومنه أنه لكرسي
والمعقات، قاله (ز) ونظر^(٢).

تنبيه: لا يشترط في صحة إسالة يدها عند التيمم قاله (ح)^(٣) ورد
على من قال بضرورة غسل يديه (ز) فانظره^(٤).

روجاؤ أي يحور للمصائر والمريض التيمم (المفعل) وهو ما عد
مريض (ابتداء) أي استقلالاً فيتم كل نوتر ويحصر ويصلاه لصحي مثلاً
و حتره بقوله «ابتداء» من يقع التيمم لمريض تبعاً به، فقد تقدم
في تيمم قبل هذا، قاله (ش)^(٥).

(ويستحب) بالسهم (الفرض) فقط معمول «يستحب» (لا الجمعة) -
سكون مهم - أي كر فرض من الفرض الخمس غير الجمعة (حاضر
صحيح) ثم يجد ماء يستحب وأما الجمعة فلا يتيمم لها، وإن فعل ثم تجزئه
على المشهور، ماء على أي يدي عن لهما - ولو أحب عليه أن يصلي الظهر
بالتيمم، قاله (د)^(٦).

وأن لا يتيمم بغير إسالة ولا جارة إلا إذا تعيب عليه

نفسه: هذا ظاهر في نصحيح الحاضر أي عدم الماء، وأما إذا كان
يحب استعماله الضرر حتى يفسد عليه فالحاضر أنه يكرهه لمريض يتيمم للسهم،
قاله (ح) ونظره^(٦).

[فرائض التيمم]

92 - فُروضة مسحك وحفا والدين للكون والتبئة أروى الضرمين

93 - ثم التمر الآفة صبيحة طهرا ووصلها به وثقت حضر

ثم نزع في فريضة فقال (فروضة) أي التيمم جمع فرض ثمانية

أربها (مسحك وجهاً)

(2) مواهب الجليل (ج 1 ص 368)

(4) محصر الدر الثمين (ص 109)

(١) شرح الدر فاني (ج 1 ص 17).

(٢) شرح الرضا (ج 1 ص 7).

(3) الشرح الكبير للزبير (ج 1 ص 95).

(6) مواهب الجليل (ج 1 ص 354)

ابن عرفة: يمسح الوجه مسحاً من شعده ولا يتبع غصونه^(١)، يمسح
(ق)^(٢)

ابن دقيق العيد^(٣): قال الأصحاب ويرعى سوترة راد في
الإرشاد^(٤). وسجح العيس وموضع الحنيفة من سم يمسح عنه شعره. قال في
الطرار ويعد وجهه وحيته بالمسح كالوضوء، بقية الثاني ونظره
وقر (ح) ولو مسح وجهه بعد واحدة أخرى، من قال مستد لو مسح
بوصبع راحله أجزاءه^(٥)

(و) ثابته. مسح (اليدين للركوع) إلى الكوعين

ابن يونس عن غير واحد: ألوجب عند مالك التيمم إلى الكوعين من
شعبين وعليه تحليل أصابعه أبو محمد. من رأيت هذا لغيره. ابن عبد
الحكم: ويرى خاتمه، بقية (ق)^(٥)

(ر) ثالثها: (البسة) أي: بسة استباحة الصلاة.

قال ابن عبد السلام: فإذا نوى استباحة الصلاة فلا بد أن يتعرض مع
ذلك إلى الحدث الأصغر أو الأكبر، فإن نسي وهو جنب أن يتعرض لذلك
لم يجزه خلافاً لاس وحب، انتهى وبضمهم منه أنه إذا نسي أن يتعرض بذلك
وهو غير جنب أحرأه تبصمه، وصرح بذلك البساطي، نقله (ح) فانظره^(٦)

وقر (ش) ومحمداً عبد الصمد لا من ولم يعينه الظم لظهوره اد
شأن البسة أن يكون أول العمل الموي^(٨).

(١) مختصر ابن عرفة (ص 26)

(٢) التاج والإكمل بهامش مواهب الجليل (ج، ١/ص 373)

(٣) محمد بن علي بن رجب أبو الفتح، السهرنقي، من ابن دقيق العيد، علامة النظار،

شيخ المذهب المالكي والشافعي، له أحكام لأحكام شرح عمدة الأحكام، توفي رحمه
الله سنة 702 هـ [مجموعات الشافعية للإسوي ص 30]، والدرر الكامنة (ج 4/ص 1210)

(٤) إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك لابن عسكرو ص 21

(٥) مواهب الجليل (ج 1/ص 374)

(٦) التاج والإكمل بهامش مواهب الجليل (ج 1/ص 373)

(٧) مواهب الجليل (ج 1/ص 371)

(٨) الدرر الكامنة - بتصرفه - (ج 1/ص 145)

ورأيتها (أولى الضرتين) أي الصربة الأولى

ولا يشترط عمود شيء يكفيه على ما تقرر من جوار اسم بالصحر
وانحجر الذي لا يعلق به شيء، قاله (ج) ^(١).

و المراد بالصربة وضع اليدين على لصعيد لا الصرب على يده،
واختار «أولى» من الصربة لثبته فيها سنة وسأني، قاله (ش) ^(٢)

(ثم) خامسها: (الموالة) وهي المور.

من «المدة» ^(٣) من فرق بينهما وكان أمراً قريباً أحراً، وإن تباعد
تد اسم كالموضوء، قال رسكيس التيمم كالوضوء، بعده (ق) ^(٤)
و(ش) ^(٥)

وسادسها: (صعيد) أي: استعماله.

قال في «الرسالة» وهو ما ظهر على وجه الأرض منها من راب أو
ومن أو حجره أو مسحه ^(٦)

وقصد بقوله (ظهراً) تفسير لطيف من قوله تعالى ﴿فَيَتِيمُوا صَعِيداً
طَيْباً﴾ [سند 6]

قال (ج) وضعه ظهر كبر، وهو لأفضل ولو نفس، وتنج،
وحضه ص، وفيه حثف يديه - روي بحميم وحاء -، وأجهر لم يطلع،
ومعدي غير تد وحزير ومثوب كشث ومنج، وليريس حائ لب أو حجر
لا يحصر وحش ^(٧)

(و) سابعها (وصله) أي اسم (به) أي ما فعل به فرباً كان أو

تعالى

(١) كذا في النسخة قرباني (ج ١ ص 229) وفيه «على الصخرة» بدل «بالصحر»

(٢) مختصر الدر الثمين ص 106

(٣) المدونة ص ١٠٤ من ص ١٠٤

(٤) التاج والإكليل بهامش مؤلف مختصر (ج ١ ص 68)

(٥) مختصر الدر الثمين (ص 106)

(٦) الرسالة مع شرح المقاتلة (ص 102)

(٧) مختصر خليل (ص 9 و 2١)

قال (ج). وصرح بذلك غير واحد^(١).

قال ابن الجلاب ومن شرط التيمم أن يكون متصلاً بالصلاة^(٢)

وفى السبيل سالم ولا يطل يمين من شئت في الإحرام فقطع ويسد
السرير ما لم يطل ولا يصركونه قبل الإفاضة من هو مضروب، فإن قيل
المحدث مكروهة، فله (ز)^(٣) ونحوه (ح)^(٤).

(و) ثامنها (والت) ووصفه بقوله (حضر) أي حاصر بأحد يديه
فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل يمين فرائعه من التيمم
ابن عرفة. شرط التيمم للعرض دخول وقته^(٥)

قال (ز) ووفى بحصره معلوم، ولغائه تذكراها، والجزء بعد
الكهين^(٦)

وفى (د) ما جاء بكلام رخ (و) لوم لفعلة في الوقت لا قبله ولو
بصل ولو بصل كحجر^(٧).

ولم قدم أن التيمم لا يصح إلا بعد دخول الوقت، وكان التيمم
محتسباً منهم من يقيم في أول الوقت، ومنهم من يقيم في وسطه، ومنهم
من يقيم في آخره، بينهم بقوله:

[أحوال التيممين باعتبار الوقت]

94- الجزء للسراج أبس فقط أوله والمنتزعة الوسط

(آخره)، أي لوقت المحصر متداً وحصره قوله (الراجعي) وهو من
يقبض أو عتب على ظنه وجود الماء أو يحرقه في الوقت، قاله (ر)^(٨)

والمعنى أن الرخي يؤثر الصلاة بدلاً إلى آخر الوقت بمحتار، فإن

(١) مواهب الجليل (ج ١ ص 367) (2) الترمذ لابن الجلاب ج ١ ص 203

(3) شرح الرزقاني (ج ١ ص 118). (4) مواهب الجليل (ج ١ ص 368)

(5) مختصر ابن عرفة (ص 24) ونصه: «فول شرط العرض دخول وقته»

(6) شرح الرزقاني (ج ١ ص ١)

(7) شرح الكبير بدردير (ج ١ ص 101)

(8) شرح الرزقاني (ج ١ ص 23) «وميد» وجوده بدل من وجود الماء.

جاء أي يرحوه بذلك إلا تتم ح. ه. بحث يبقى منه قدر فعله وما يسمع
بصلاته أبو عمر من ر. ح. جاء من مساقير لم تتم عند مالك إلا في
آخر الوقت استحباً، لقينه (ق) (١).

(يس) من وجود الماء أو لحونه أو رول المذبح قبل خروج
سوف يتيمم بدن (فقط أوله) أي في أول الوقت المختار يدرك
نصيبه الوقت

وفي «الحدود» (٢) في الحائض إن وجد الماء في الوقت لم يعد، نقله
(ق) (٣)

وخرج بقوله «فقط» - أي بحسب أو فكيفي - إراجي والمبردد،
قوله رش (٤)

(والمشردد) أي الشدة في حقوقه مع علمه بوجوده أمامه، أو في
وجوده يتيمم بدياً (الوسط) أي في وسط المختار.

د. في الطراز: يلحق بهذا القسم الحذف من لصوص أو مبيع،
وغيره من شيء لا يجد من بنائه، ورد بعضهم معناه المسحول، بقده
(ح) فسطره (٥)

[سنن التيمم]

95 - سه مسحهما للمرفق وصورة اليدين ترتيباً بقي

ثم شرح في سه فقال (سننه) أي التيمم جمع سه ثلاث.

أولاه (مسحهما) أي اليدين من الكوعين (للمرفق) أي يدي
حرفتيين. وأب مسحهما أي الكوعين فهو فرض كب تقدم

(و) ثاميتها (خبرة يدين) أي تجديد الصورة أشبه ليديه

(١) التاج والأقصى بهامش مواهب الجليل (ج ١/ ص 381)

(2) الحدود - يسمي - (ج ١/ ص 184 و 65).

(3) التاج ولاكلين بهامش مواهب الجليل (ج ١/ ص 38).

(4) محضر البدو الثمين (ص 08).

(5) مواهب الجليل (ج ١/ ص 382).

وناليتها. (ترويض) فيقدم مسح لوحه على السدس فإن مكس وصن
أحرأه، قاله (ش)^(١).

ومن عليه سنة ربه وهي فعل ما تعلق بهما من العمل، فإن مسح بهما
على شيء قبل أن يمسح بهما على وجهه وسديه صحح بيحه على لأظهر.
قاله في «التوضيح» منه (ح)^(٢)
وقوله (بقي) تميم ليست

ثم شرح بي مسائله

[متنويات التيمم]

96 - متنوية تسمية وضف حميد بالضة مثل الوضوء وتريد

(متنوية) أي: التيمم (تسمية) بأن يقول: «يا ضم الله»

عياض: من فضائل التيمم التسمية أول تيممه^(٣).

راد في «المدخل» في لفصائل السواك والصمت، وذكر أنه يعني،
قاله (ح)^(٤).

ومتنوية أيضاً روضف حميد أي انصفه المسححة في مسح اليدين،
وهي أن يمسح ظاهر يده اليمنى بساكن أصابع يده اليسرى وقد حذف عنه
حتى يندح المرفوع، ثم يجعل كفه على رطل ذراعه من طي مرفقه قبض عليه
إلى آخر الأصابع، ثم يمسح اليسرى باليمن كذلك وفي «الرسالة»^(٥) بعض
المخالفة لهذه الوجه، قد (ش)^(٦).

(١) مختصر الدر الثمين (ص 109).

(٢) مواهب الجليل (ج 1/ ص 382) ومنه أيضاً عبارة: «منه في التوضيح»

(٣) ورد كلام عياض في التاج والإكليل (ج 1/ ص 382)

(٤) ليس كذلك في مواهب الجليل (ج 1/ ص 382) ومنه أيضاً في «المدخل» في فرائض المراك
والصمت ذكر الله تعالى والله تعالى اعلم. ونعله دخل في طبعه دار الفكر ومنه في
المدخل «رمضان» سنة سمة السواك والصمت وذكر الله تعالى (ج 2/ ص 67) ورد
في: «فصل في تعليم الزوج أحكام العسل وما يحتاج إليه فيه»

(٥) الرسالة مع غرر المغالاة (ص 102 و 103).

(٦) مختصر بدر الثمين (ص 109).

«فإن في الرسالة» ولو مسح ايمنه بالسرى وابسرى بايسرى كيف شاء وأوعب المسح لأجزأه^(١).

ثم شرع في نواقضه فقال

[نواقض التيمم]

96 - مَنْتُونُهُ تَسْمِيَةً وَضُفٌ حَمِيدٌ نَاقِضُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ وَيَزِيدُ

97 - وَحُجُودُ مَاءٍ قَلَّ أَنْ صَلَّى وَإِنْ بَعْدَهُ يَجْزِيهِ بِمَعْنَى بَوَلَّتْ إِنْ يَكُنْ

98 - كَحَمَاشَةِ النَّصْرِ وَرَاحٍ قَدْ ثَمَا وَرَمَنَ مَسَاوِلَ قَدْ عَدَمَ

(ناقضه) أي التيمم مثل الوضوء (الوضوء) السجود في موضع من حدث أو غيره، (ويزيد) تيمم على الوضوء بنفسه بمرح لا ينقص الوضوء وهو (وجود ماء قل أن صلى) أي قبل الدخول في الصلاة

فإن في «التوضيح»⁽²⁾ يزيد إذا كان وقت متسعاً، وإن كان متسعاً إن توضع فيه لم يدرك الصلاة لم يجب استعماله على الصحيح من تعديده به النحوي، بقوله (ح)⁽³⁾

وقال في «المتلقين»⁽⁴⁾ من سبم موجد الماء قل أن صلى بمرمه مسعماً الماء وبطل عليه تيممه، إلا أن يكون له وقت من الوضوء بحيث يخشى منه قواب الصلاة أن تشغل به، بقوله (ق)⁽⁵⁾ (ش)⁽⁶⁾

ولهم من قوله «أقبل أن صلى» أنه إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فإن ذلك لا ينقص تيممه وهو كذلك، ولو كان الوقت متسعاً كما صرح به النحوي وغير واحد

فإن في «التوضيح»⁽⁷⁾ ويحرم عليه قطع الصلاة؛ فإنه ابن العربي

(١) الرسالة مع فروع المقالة (ص 103)

(٢) التوضيح (ج 1/ ص 96)

(٣) مذهب النجاشي (ج 1/ ص 383)

(٤) النجاشي مع تحصيل تلخيص يفتي - يتصرف - (ص 30)

(٥) التاج والإكليل بهامش مذهب النجاشي (ج 1/ ص 383)

(٦) مختصر بدو النجاشي (ص 110)

(٧) التوضيح (ج 1/ ص 97) ونصه «ابن العربي» ويحرم عليه قطع الصلاة

وقال في «الشامل» لا يبي على المصوص إلا إذا ذكره في رده
حتى المشهور واتسع الوقت^(١)، عنه (ج) ينظر^(٢)
وأما إذا وجد الماء بعد فرغ منها فأشهر إليه بقوله (وإن بعد)
ظرف مبني على الصم قطعاً عن الإصالة متعلق بقوله (يجد) أي من
يجد المتيسم اسماء بعد فرغ من الصلاة (نحو) ما بدأ (وقت) لا بعده.
فإن لم بعد في الوقت فصلااته صحبته، إذا إعادته في الوقت تشبه
الصحة، (إن يكن) شرط في إعادته في الوقت إن يكن مقصراً في طلب
اسماء ودست (كحائض اللص) أو السبع فتيسم فيعيد في الوقت لتقصيره
بأربعة قنود:

أ) يسبب عدم ما حافه بأن ظهر أنه شجر مثلاً، وأن يتحقق الماء
بموضع ماء، وأن يكون حوافه حرماً أو طناً، وأن يجد الماء بعده.
ب) إن يسبب ما حافه ولم يسبب شيء، أو لم يتحقق الماء ووجد غير
الماء لمحوف فلا إعادته، وإن كان حوافه شكاً أو وهماً فلا إعادته أيضاً.
قاله (ر)^(٣) و(د)^(٤) ينظرهما.

قال في «التوضيح» قد شيعنا، وراحته الحاف مشككة؛ إذا لا يجوز
أن يعذر بنفسه^(٥)

قال (ر) وسحاب بأنه لما تبين عدم ما حافه فكان حوافه كلاً حرك
فعليه تقصير في عدم نشته^(٦).

(و) ك (راج قلها) نائمة على آخر الوقت ثم وجد الماء الذي كان
يرجوه فعيد في الوقت لتقصيره إلا إن وجد غيره فلا إعادته، قاله (د)^(٧).

(ي) ك (زمن) أي متعمد فادر على استعمال الماء (مناولاً) مفعول مقدم
بقوله (قد عدما) أي، عدم مناولاً فتيسم وصني، ثم وجد المناول فيعيده
في الوقت حيث لا يتكرر عليه الداحلون لتقصيره في تحصيله، فإن كان

(١) الشامل ليهرام (ج ١، ص ٧٦).

(٢) مواهب الجليل (ج ١/ ص ٣٨٤)

(٣) الواكع النووي - تصرف - (ج ١/ ص ١٥٣)

(٤) الشرح الكبير للسردير (ج ١/ ص ١٠٤)

(٥) التوضيح (ج ١/ ص ١٩٩)

(٦) شرح الراداعي (ج ١/ ص ١٢٥)

(٧) الشرح الكبير للسردير (ج ١/ ص ١٠٤)

بكره عليه الساجدون، وحق أنه لم يدخل عليه أحد فتيمم وصلى ولا أعاده عليه لعدم تقصيره، قاله (و) ^(١)

وقال (ش) ودخل تحت الكوف من قومه الكهاتف من واحد الماء بعد أن صلى بقرنه، ومن ضم ماءه في راحته فحشي خروج سوفت فتيمم وصلى ثم واحد وسترده في لحيون الماء ونسي الماء في راحته ولم يذكر إلا بعد أن صلى، فيعيد كل هؤلاء في سوفت أيضاً صلى المشهور، وسواء بالوقت، إذ أصل في هذا باب الوقت مستند، فانظره ^(٢).

^(١) السراج بغير سدر غير ج حسن ٥٩

^(٢) الد النعمان (ج ١ ص ١٩٦)



«عمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد الممين»

بالمعتمدة

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي الأذوي

- كتاب الصلاة -

من قول الناظم رحمه الله -

99 - قَرَأْتُمْ الصَّلَاةَ بِثَ عَشْرَةٍ فَرُوعُهَا أَرْبَعَةٌ مُشْتَفِرَةٌ

إِلَى قَوْلِ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ

181 - تَقْبَلُهُمْ مَوْثِقٌ يُخَيِّمُ بِهِمْ بِإِنْ أَبَاهُ انْفَرَدُوا أَوْ غَدُّوا



كتاب الصلاة

ولما أنهى الكلام على انظاهرة؛ انتقل يتكلم على المقصود الأعظم بعد الإيمان؛ وهو: الصلاة، فقال.

(كتاب) أي باب في فرائض (الصلاة) وشروطها، وسببها، ومندوباتها، ومكروهاتها، ومسئلاتها، وما يتعلق بذلك.

والصلاة منوعة من الدعاء الذي تشتمل عليه، وفيه منقولة من أصله وهي ما يربط بين الشيئين؛ لأنها صلة بين العبد وربّه، والله (ش)⁽¹⁾ فانظره.

فهذه لغة: الدعاء.

وشرعاً. قال ابن عرفة: قرينة فعلية ذات إجماع وسلام أو سجود فقط⁽²⁾ فتدخل سجدة التلاوة وصلاة الجنازة⁽³⁾.

وقرئ في ليلة الإسراء في السماء وذلك بمكة قبل الهجرة بسنة، بخلاف ما ذكره الشرائع فيها فرفضت بالأرض.

وعرضها عليه - ﷺ - رعى أمه زهر في لسماء قليل على مرتبة على غيرها من الفرائض.

وختلف هل فرضت ركعتين ثم ريد، أو أربعاً ثم قصر؟ قولان. وكان الموضع قبل ذلك ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي، قاله ابن⁽⁴⁾ فانظره.

(1) مختصر الدر الثمين (ص 21) رمثه في الدر الثمين (ج 1/ ص 54).

(2) شرح جوده ابن عرفة لبرهان القوسي (ج 2/ ص 107).

(3) هذه سجدة ردها لمرري في (نواكس الدرسي) عندما نقل تعريف ابن عرفة (ج 1/ ص 164).

(4) الفرق البدواني (ج 1/ ص 164) وصارته فيها زيادة وهو المشهور: رخصت أو خفف من فرضت ركعتين ثم ريد، أو أربعاً وهو المشهور ثم قصر؟ قولان.

[ما تتوقف عليه الصلاة]

99 - فَرَائِضُ الصَّلَاةِ بَيِّنَاتٌ فَشَرْعٌ شُرُوطُهَا لَزِيْمَةٌ تُشْتَبِهُهَا
(فرائض الصلاة) أي : أركانها ، أجزؤها لمتروكة هي بينها (ست عشرة)
فريضة .

قال ابن بشير في «تحريره»^(١) : أئوال الصلاة كلها ليست فرضاً إلا
ثلاثة : تكبيرة الإحرام ، والمداخلة ، والسلام . وأفعالها كلها فرائض إلا ثلاثة .
رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، والجلوس الوسطي ، والتيامن عند السلام .
زاد في «المقدمات»^(٢) . ولا تعدل فريضة يختلف فيه ، بقية (ر)^(٣) ونحوه في
«التوضيح»^(٤) .

تبيه . أتى المصنف بـ «عشرة» مفتوحة الشين على لغة بعض بني تميم ،
ويمكن أن يقال : أتى بها مكسورة الشين على لغة أكثرهم ، وإلا فالعشرة د .
كانت في عدد المؤنث تسكن شينها على لغة الحجازيين كما قال ابن هشام
في «توضيحه»^(٥) .

(شروطها) أي : شروط صحة الصلاة جمع شرط مبتدأ ، قد في
«التوضيح» الفرق بين الشرط والعرض ، أن الشرط خارج عن الماهية
والعرض داخل فيها^(٦) .

(أربعة) خبر ، (مفتقرة)^(٧) نعت للأربعة ، أي : أربعة فرائض

(١) نسب كتاب «التحرير» لابن بشير صاحب «الديباج بعدد» ، وشجرة السور الزكية
وغيرهما ، وعمله هو ، الموجود بـ مكتبة العائورية تحت رقم (١ - 190) وسعده
أيضاً في دار الكتب المصرية تحت رقم (2 / 17 مجديع) ، وقد بُعث أن الدكتور أبي
الأجناد هبل على تحقيقه ولا أعلم من أنه أم لا ؟

(٢) المقدمات الممهدة (ج : ١ / ص 161) فقد ذكره في الفرائض المحقق المصنف في
المذهب وفصل الحديث فيه في (ج : ١ / ص 163)

(٣) القواكه الدواني (ج : ١ / ص 76)

(٤) التوضيح (ج : ١ / ص 327)

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (ج : 4 / ص 286)

(٦) التوضيح (ج : ١ / ص 300)

(٧) تبيه . ورد في نسخة من المرحم المصنف «مفتقرة» ، وقد جاءت في «الدر المنثور» لمبارك
ومن العجب أنه ورد في شرح ما نصبت «مفتقرة» ، أي : مُقْتَرَعَة ، وهذا لا يستقيم ، لأنه إذا

ثم اعلم أن شروط الصلاة على ثلاثة أقسام: شروط وجوب، وشروط صحة، وشروط وجوب وصحة معاً

وشروط الصحة فقط تأتي في قوله «شرطها الاستقبال» است.
والقبول الأحرار ثابت في قوله «شرط وجوبها التقا من الدم»
اليتبين.

ثم سرد الشظم الفرائض بقوله:

[فرائض الصلاة]

- | | |
|----------------------------------|---------------------------|
| 100 - تكبيرة الإحرام والقبول | لها ونسبة بها إتمام |
| 101 - فاتحة مع القيام والركوع | والرفع مع السجود بالخضوع |
| 102 - والرفع مرة والسلام والجلوس | لأ وترتيب أداء في الأسبوع |
| 103 - والاعتدال مضممت بالترام | تبع مأموماً بإحرام سلام |
| 104 - منشة الفناء كذا لإمام في | خوف وجمع جمعة مستحلب |

أولها: (تكبيرة الإحرام)

على كل مصل، فرضاً أو نفلًا، وهو مأموماً، ولا يحمله عنه إمامه

= كان المعنى «منشأة» كما خبر ميمنة عنه، لأنه يروي عنه وابن عبد الصنادق في إيراد
المربعين فيسبحي أن تكون منشأة، بتقديم القاف على الجاء، من قعر لأثر وانفرد
وبعده، أي أقامه وبعده، فكان المعنى شرطه أربعة منبهة للمركب من حيث
تحصيل ما هي الصلاة، لا معتبرة من الافتقار بتقديم الفاء على القاف، ويصح أن يفسر
على معناه اسم المفعول «منشأة»، أي مشعة من بدن المكلف

وردد في نسخة «فتح المعين» في شرح المرشد المبين، جود عدات المورثاني «معتبرة»،
أي متبعة (ص 7 د)، ولم يتبين في وجه شرحه لأعداد السبع، ولما انفرد، فلا عبر له
أربعة معان حررت العلامة الهلالي في السور البهية ثلاثاً أو لأربعين بأربع الأربعة معان
أحد لأعداد باسني، وثانيها الاعتدال ومثله البهية في حديث المعين، وثالثها
لاخير، وأنها الإشارة، ويؤيد «المعتبر»، أي مسطرة، فكان له وجه وجيه، والله
اعلم، فأهل شققت لا يجارون في مثل هذا فقد يكون وقع على ما تم ألف عليه

وبعد أن كتبت هذا، وقعت على كلام جند للعلامة محمد بن يوسف المعروف بالكوفي في
كتابه السور المبين على المرشد المعين (ص 50) سنة 1922م على نسخة المؤلف، قال
فيه «معتبرة بالفاء والقاف بمعنى معتبرة اتصالاً في صحتها إليها، أو معتبرة بالمعنى ونياً»،
أي معتبر وجودها لصحة الصلاة، قلت وهذا كلام متضمن محذور

كالماتحة، لأن الأصل في الفرائض عدم الحمل، جاءت السُّنة بحمل الماتحة وبقي ما عدها على الأصل.

وصدقة «تكبيرة» له الإحرام من إضافة الحزء للكل إن قلنا، إن الإحرام عبارة عن لبة وتكبير، أو من إضافته الشيء إلى مصاحبه إن قلنا، إنه اللفظ فقط.

وأصل الإحرام لدخول في حرمة الصلاة بحيث يحرم عليه كل ما ينافيها، ناله (د) ⁽¹⁾.

وقال في الرسالة: «الإحرام في الصلاة أن تكون الله أكبر لا يجوز» غير هذه الكلمة ⁽²⁾.

ثم إن عجز عن النطق بها باللفظ العربي إم بحرس و لعجمة يستطاع طلبه بها وسحق في الصلاة ناسية، قاله الشيخ علي الأحهوري ⁽³⁾.

وبستحب للإمام تأخير الإحرام قليلاً بعد الإقامة بقدر تسوية الصفوف، وهي إحدى مسائل نتي يعرف بها عقده لإمام والثانية: حنطة الإحرام والسلام، أي سرعه بهم لئلا يشركه المأموم فيهما أو في أحدهما، والثالثة: تقصير لجلسة لوسطى ⁽⁴⁾، قاله الشيخ أبو عبد الله الخرخشي ⁽⁵⁾.

(و) ثانيها: (القيام بها)

أي لتكبير الإحرام في لفرص للعاد عده غير لمسوق، فلا يجوز أيضاً عنها جالس أو منكب، وأما لمسوق وهو من سبقه الإمام بالركوع فهي وجوب القيام عليه وعدمه تأويلان.

من المدونة، قد مالك: إن كثر المأموم بالركوع وسوى بها تكبيرة الإحرام أجزأه ابن يونس: بما يصح هذا: كثر بالركوع في حال قيام.

(1) الشرح الكبير (ج 1/ ص 56).

(2) الرسالة مع غرد المقالك (ص 114).

(3) عند قرون شيخ خليل، وإن عجز سقط.

(4) قلت: ومالك رابعه: وهي ألا يصح بالدخول كثيراً في المصالح، للاختلاف الحاصل فيه هل هو من المسجد أم لا؟

(5) شرح الخرخشي على مختصر خليل (ج 1/ ص 46).

وفيل بحرته وإن كبر وهو ركع بن بشر. وهذا مذهب «المدونة» لأن
يقيم يجب للقرء ولما موم لا تحب بقراءة في حقه، بقوله (ق) ^(١).

(و) ثالثها: (نية)

ثم وصفها بصفة كاشفة. إذ النية هي ان قصد إلى الشيء. ولعريضة عنه
فقال (بها ترام) ربه تعلق المحرور قبله، أي تقصد انصلافة لمعنه بها بأن
يقصد بعبده أداء فرض لظهور مثلاً، وتعيين إمام يجب في الفرض والسنن
والشجر دون غيرهما من السواقل فلا يشترط لتعيين، فكيف ية السواقل
بمطلعه وبصرف للصحي إن كان قبل الروال، وارتب انظهر إن كان قبل
صلاته أو بعده، ولتحية المسجد إن كان حين بدخول فيه، وللتهجد إن كان
في الليل، ولأشفع إن كان قبل الوتر، بقوله (د) ^(٢).

والنية محلها القلب، (خ) وسطه وسخ وإن تحذف عنقه، وأرفض
مطل.

ثم قال بالعطف على ما لا تبطل به الصلاة، أو عرفت أو لم يبر
الركع أو الأداء أو تضده ^(٣).

ثم قال وطلبت بسمها، إن كثر ولا اختلاف ^(٤).

ورابعها: (فاتحة)

أي هراءها بعد التكبير على إمام وقد لا موم، وسيأتي أنها مستحبة
في حقه فيما أسره الإمام.

قال (ش) وهذا الحكم في المريضة، وأم قراءتها في سافلة فسة
على المشهور، قاله البرزلي ^(٥).

وقال (خ): فيحب تعلمهما إن مكس، وإلا ائتم، فإن لم يمكن
لاستحذار سقوطهما ^(٦) وثبت بصل بين بكبيره ودكوعه وهل تجب لفاتحة
في كل ركعة أو في الجهر؟ خلاف، وإن ترك آية منها سجدة ^(٧).

(٢) انشرح لكبير رج ١/ ص ١٥٧

(٤) مختصر حديث (ص ٢٩)

(٥) الصغير حادد سافلة والقيام بها

(١) التاج والإكس (ج ١/ ص ٩٥٨)

(٣) مختصر خليل، ص ٢٨

(٥) بدعي الشيخ (ج ١/ ص ١٥٨).

(٧) مختصر خليل ص ٢٩

وخاصتها: أقيام لها

كما قرر (مع القيام) بصلحة في صلاة الفرض للقادر عليه
ابن بولس القيم للإمام والده قدر أم القرآن من لفروض المتفص
عليها، بقده (ق)^(١).

وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها إلا من جهة مخالفة الإمام عند
من يقول. به واجب بها، قاله في «التوضيح»^(٢).

وأما من يقول إن الصام فرض مستقل، فيجب على من يجب عليه
قراءة العاتحة وعني من لا يجب هذه قراءتها وهو المأموم، انتهى بخصصار
من (ش) فطره^(٣).

(و) سادستها: (الركوع)

وهو لغة انحساء الظهر، وشرعاً انحساء الظهر مع وضع يده على
آخر عنقه بحيث تقرب يده كفيه من ركبتيه

ابن الحاجب: ويستحب أن ينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ويجافي
مرفقيه ويسوي ظهره وعقه ولا يكسر رأسه إلى الأرض^(٤) يعني ولا
يرفعه

(و) سابعها: (الرفع منه)

أي: من الركوع فقبض بيمين يده

(و) ثامنها: (السجود)

ابن الحاجب: وهو تمكين الجبهة والأنف من الأرض^(٥)

ابن عبد السلام: المستحب أن يضع جبهته وأنبه بالأرض على أربع
يمكنه، وأما الواحد فيكفي فيه وضع أبسر ما يمكن من الجبهة^(٦).

وقال (ع) وإذا وضع جبهة بالأرض فلا يشدها بالأرض جداً حتى

(١) التاج والأكليد (ج ١/ ص 558) بصرف.

(٢) التوضيح (ج ١/ ص 328)

(٣) مدار الطالبين (ج ١/ ص 159)

(٤) جامع الأمهات مع درر نقلا (ص 4)

(٥) جامع الأمهات مع درر النقلا (ص 4)

(٦) أخذ الشارح كلام ابن الحاجب وشرح ابن عبد السلام عليه من مواهب الجليل (ج ١/ ص 366).

يؤثر ذلك فيها فإنه مكروه من فعل الجُهال وضعفة النساء، انتهى⁽¹⁾.

ابن القاسم: فإن سجد على أربع دون لحيته أعدل ألبتة، وإن سجد على أنبته دون الأربع، عيب الوهاب: ويعيد في الوقت استنجاباً، بعله (ق)⁽²⁾.

وقال الشيخ علي الأجهوري: والرحح أن السجود على الأربع مستحب، والإعادة مراعاة لمن يقول بوجوبه، إذ لمسحبه لا تترتب لإعادة بتركه كما يفيد كلامهم

وقال (د)، وبشرط استقرار الجبهة على ما يسجد عليه، فلا يصح على من أو قطن، لا إذا بدت لا أرماع العجوة على الرأس من بدت⁽³⁾.

(بالحضور) حال من السجود، وبؤء بمعنى مع، أي، حال كونه مصحوباً بدباً بالخصوع، والخصوع والتدلل والخشوع متقاربة المعنى، وهو وقوع لحوف في القلب.

وخلف في حكم طلب الخشوع في الصلاة، فقل البدب: وهو المشهور عند الفقهاء: بدليل صحة صلاة من تفكر بدسه، إذ لم يقولوا سلطانها مع ضبطه أفعالها وإنما ارتكب مكروهاً، وقيل إنه من فرائض الصلاة كما عده بعض من وقول بن رشد، إنه من فرائضها التي لا تقطن بتركه، قاله (ر) فانظره⁽⁴⁾.

وقال بعض من اختصر «الأحياء» والإجماع على أن حضور القلب في الصلاة واجب، والإجماع على أنه لا يجب في كنهها بل في حرمة منها، ويبغي أن يكون عند تكبيرة الإحرام، نقله الشيخ زروق⁽⁵⁾.

ومن أراد أن يصرف الله عنه انحرط لردينة فليضع يده على قلبه وليقل سبحان المحدث الخلاق المفضل سبع مرات، ثم يقول ﴿إِنْ يَشَأْ

(2) النج والإكس (ج 1/ ص 366)

(4) الفرائد السواني (ج 1/ ص 180)

(1) كفاية طالب الرباني (ج 1/ ص 268)

(3) الشرح الكبير (ج 1/ ص 16)

(5) شرح زروق على الرسالة (ج 1/ ص 59).

يَدَيْهِكُمْ وَيَأْتِي بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۖ وَمَا ذَلِكُ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾ [إبراهيم: 20]، نقله (ر)^(١) عن الشيخ زروق

(و) ثامنتها: (الرفع منه)؛

أي: من السجود.

«التلقين» انقصر بين السجدين من أركان الصلاة، قال بعض أصحاب مذهب من لا يرفع يديه من السجود لا يجزئه، وحذف ذلك بعضهم، نقله (ق)^(٢)،

وقال (د) والمعمد صحة صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض حال السجود بين السجدين حيث عندك^(٣)

(و) عاشرتها: (السلام)؛

ابن الحاجب: «يتعين (السلام عليكم)»^(٤).

«التلقين»، لا يجزئه غيره، ابن الماحشون: بدم تجديد أدية الخروج ابن العربي المعروف من المذهب خلاف هذا، نقله (ق)^(٥).

(و) حادية عشرتها: (الجلوس له)؛

أي: لأجل السلام.

ابن عرفة من مذهب الصلاة جلوس قدر السليم، نقله (ق)^(٦)

(و) ثمانية عشرتها: (ترتيب أداء)؛

أي المؤدى من فرائضها، ففي الأسوس) أي هي الأصول بأمر يقدم التبة على التكبير، ثم هو على انقراءة، ثم هي على تركوع، ثم هو على السجود، ثم هو على الجلوس إلى آخر الصلاة.

القباب: ولو عكس أحد صلواته فبدأ بالجلوس قبل القيام أو بالسجود قبل الركوع وما أشبه ذلك لم تجزه صلواته بإجماع، نقله (ق)^(٧)

(١) الفوعة الدواني (ج ١/ ص ٨٠)، بلغد أسبجان المحدث الفدوس الحلاق المغنا، برياد ١٥٠٠ ص

(٢) نتائج ولاكليل (ج ١/ ص ٥٦٧)،

(٣) جامع الأمهات مع فروع الصلاة (ص ٤٣)

(٤) نتائج ولاكليل (ج ١/ ص ٥٦٨)

(٥) الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٦٢)

(٦) التاج لاكليل (ج ١/ ص ٥٦٩) بتصرف

(٧) التاج لاكليل (ج ١/ ص ٥٦٩)

وقال (ز) : والمراد ترتيب الفرائض في أنفسها، وأما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب، إذ لو قدم السجدة على العاتكة لا تبطل صلاته، غاية أنه مكروه^(١).

(و) ثلاثة عشرتها : (الاعتدال) :

بعد الرفع من الركوع أو السجود بأن لا يكون متحنياً، بل أن تركه ولو سهواً بطلت على الأصح، انظر (د)^(٢).

ابن عرفة : الاعتدال إثر الرفع من الركوع مطلوب ابن القاسم : وإن رفع رأسه من الركوع فلم يعدل قائماً حتى سجد أحرأته صلاته واستعصر الله. ابن يونس : وقال أشهب : لا تحرته صلاته، قال أبو إسحاق. وهذا أصح القياس : وهو الصحيح، انتهى ملففاً من (و)^(٣).

وقال (ش) : الاعتدال هو نصب القامة^(٤)

ورابعة عشرتها : الظمانية :

في جميع الأركان قال الأجهوري وهو استمرار لعضو رسماً ما ربه : على ما يحصل به الواجب من اعتدال أو احاء

وقال (ز) : وقول التتائي : «هي رجوع الأعضاء لحاها قل» لا شمس الظمانية في الركوع والسجود^(٥)

والى الظمانية أشار الناظم بقوله (مطمئناً) حال من انمعدل المدلول عليه بالاعتدال فهي حال غير لازمة، إذ قد يعتدل ولا يطمئن، ولما خاف أن يتوهم أن ذلك الاطمئنان على طريق الأولى فقط رد بعده ما يرفع هذا الوهم وبين كونه من الفرائض فقال : (بالترام) فهو متعلق بمحذوف حال من الاطمئنان المدلول عليه بـ «مطمئناً»، قاله (ش)^(٦) و(م)^(٧) فانظرهم

(١) شرح الزرقاني على مختصر خليل بحاشية البياني (مع ١/ ج ١/ ص 202)

(٢) الشرح الكبير ج ١/ ص 163 وهو له : «على الأصح» هو من كلام خليل

(٣) التاج والإكيل (ج ١/ ص 570)

(٤) الدر المنثور (ج ١/ ص 160)

(٥) شرح الزرقاني (مع ١/ ج ١/ ص 202)

(٦) الدر المنثور (ج ١/ ص 160) لا أنه ورد فيه «هو متعلق بمحذوف حال من الاعتدال»

(٧) صبر السرخسي المحض (ص 90).

وخامسة عشرتها: (تبع) بفتح الاء، أي: متابعة (المأموم) لإمامه (ب) أي: في (إحرام سلام)؛

بأن يفعل كلاهما بعد فراغ الإمام منه، فإن سبقه ولو بحرف أو ساواه في البدء بطلت سواء حتم معه أو قبله أو بعده بهذه ست، فإن سبق الإمام ولو بحرف صححت، إذ حتم معه أو بعده لا قبله فتتأمل في سجع وتصحح في اثنتين، وسواء فعل ذلك عمداً أو سهواً ليهما؛ إلا من سلم سهواً قبل إمامه فإنه يسلم بعده ولا شيء عليه، فإن لم يسلم ثانياً بعده ولو سهواً وطال بطلت، قاله (ز)^(١) و(د)^(٢) فانظرهما.

هذا كله في الإحرام والسلام، وأما السبق في غيرهما عمداً فحرام ولا تنظر به الصلاة، وأم المساواة فمكروهة.

فان (خ) ومتابعة في إحرام وسلام، فالمساواة وإن شكك في المأمونية مبطلية لا المساواة كغيرهما، لكن سبقه ممنوع، وإلا كره^(٣).

وسادسة عشرتها: (تبعه) أي المأموم (أقداً) أي: بإمامه.

ابن عرفة: شرط صحة صلاة المأموم مطلقاً بنية اتبعه إمامه بحلال الإمام، نقله (ق)^(٤).

فإن لم يبر الأقتداء به وتبعه متابعة المأموم بأن ترك الماتحة مثلاً بطلت، قاله (د)^(٥).

وهذا (ح) ما معناه. ويكفي في نية الاقتداء ما يدل عليها التزاماً وهو أنه لو قيل له: ما تنتظر بالإحرام؟ يقال: أنتظر الإمام^(٦)، وسجده للتكائي فانظرهما.

(كذا الإمام) يلزمه أن يسوي الإمامة (في خوف) أدبت الصلاة فيه على هيئتها بطائفتين، قاله عبد الوهاب، إذ لا يصح ذلك إلا بجماعة، فإن لم ينوها بطلت صلاة الطائفتين والإمام، قاله (ز)^(٧).

(١) شرح الرزقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢٤)

(٣) مختصر خليل (ص ٤١)

(٥) الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٥٩)

(٧) شرح الرزقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢).

(٢) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٢٣٤)

(٤) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ١٤٤).

(٦) مواهب الجليل (ج ٢/ ص ١٤٤)

(و) في (جمع) ليلة المطر؛ لأنه الذي تشترط فيه الجماعة، فلا بد فيه من نية الإمام في الصلاتين على المشهور، وقيل: في الثانية فقط، ولا بد فيه من نية الجمع أيضاً، وتكون عند الأولى فقط على الأصح، ولا تبطل بتركها، أي نية الجمع، إذ هي واجب غير شرط، بخلاف ترك نية الإمام فيهما فإنه يبطلهما، وإن تركها في الثانية بطلت فقط، قاله (د)^(١) و(ز)^(٢).

وفي (جمعة) - سكون الميم للوزن - لأن الجماعة شرط صحة فيها فيلزم أن يسوي الإمامة فيها وإلا بطلت عليه وعليهم.

وفي (مستحلف) أي استخلاف «التلقين» لا يلزم الإمام أن يسوي لإمامة، لا في الجمعة وصلاة الخوف وفي الاستخلاف فقط، نقله (ق)^(٣) فيلزم المستخلف أن يسوي الإمامة ليميز من نية مسؤولية والإمامة، قاله في (التوضيح)^(٤).

فإن لم يسوي فصلاته صحيحة، غاية أنه متفرد ما لم ينو أنه حيفة مع كونه مأموماً فتبطل صلاته تلاعبه، وأم الجماعة فإن اقتدوا به بطلت في الحالين وإلا فلا، قاله (د)^(٥) والخراشي^(٦).

فروع لا يحصل للإمام فضل الجماعة إلا إذا سوي أنه إمام، فإن لم يسوي حصل الفضل للمأموم دونه. وقال اللخمي يحصل للإمام أيضاً وإن لم ينو أنه إمام، قاله (ش)^(٧).

ونال (ح): كمصل الجماعة، واختار في الأخير خلاف الأكثر^(٨).
ونال (ق): وانظر قولهم: إن المرء لا يثاب على ترك العصيان إلا إذا قصد بالتروك طاعة بديان، وكذا لا يثاب على المييم بعرض الكفدية إلا إذا سوي بقيامه الفرية، انتهى^(٩) فهذا يرشح مختار الأكثر

(٢) شرح الرزائي (مع ١/ ح ٢/ ص ٢١)

(٤) التوضيح (ج ١/ ص ٤٧٢)

(٦) شرح الخراشي (ج ١/ ص ١٨٢).

(٨) مختصر حبل (ص ٤١).

(٩) نال (ج ٢/ ص ٤٦) وظاهر سياقه أنه من كلام ابن علاوة

(١) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٢٣٣)

(٣) الناح والإكبل (ج ٢/ ص ٤٥)

(٥) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٢٣٣)

(٧) الدر الثمين (ج ١/ ص ١٦١).

ثم شرع في بيان شروط صحة الصلاة فقال :

[شروط صحة الصلاة]

105 - شرطها الاستقبال طهر الحث وشتر غورة وظهر السجدة

(شرطها) عبر بلفظ لمفرد لأن المرد الجنس، قاله (ش)^(١). أي شروط صحة الصلاة ولو بطلاً أو جرة أو سحود تلاوة أربعة كما تقدم أولها. (الاستقبال) أي استقبال القبلة وهو شرط ابتداء ودواماً. مع الذكر والقدرة دون المحر والسب، كما يأتي لتقييد بدست أول البيت الثاني.

فمن صلى لغير لقله عمداً فادراً على استقبالها : فصلاته باطل، لإحلاله بشروط من شروط الصحة خبيراً.

ثم عدم أنه يجب تعلم أدلة القصة على من سألني منه ذلك، ولقد قال لا يجوز للإنسان أن يسهر إلا مع معرفة لقصة أو مع من يعرفها وقد احتج في أدلتها فقال ابن القاسم : دليل القصة بالهجر أن تستقر ظلت عند وفولك قل لأحد في الريادة فسك قبلك قال بعض العلماء ربما قاله ابن القاسم لا يجري في كل زمان.

ومن علامتها أيضاً دليل أن تستقر بوجهك انقصب ثم نجعله على يسارك فما استقبلت فهو ناحية لقله.

قلت : وإذا جعل المغرب حجب ظهره في أي زمان كان، وجعل المشرق أمام وجهه في أي زمان كان : صحت صلاته عمداً، لأن هذا حيث سم يصادف القيلة المنحرف يسيراً وهو لا يضر عندنا، قاله الأجهوري^(٢) وبعضه بالمعنى فانظرها.

وخرج بقيد الذكر والقدرة الدسي والعاجر : كالمريض الذي لا يمكنه التحويل ولا التحول، والمربوط، ومن تحت لهم، فلا يشترط في حقهم

(١) الدر المنين (ج ١/ ص ٦٤).

(٢) النص بطونه في معراكة الدواني (ج ١/ ص ٢٣٠)، وفوه : قلت : لا يستلزم إل سبها المرزي للأجهوري

الاستئذان، لكن يعيد الساسي في الوقت دون العاجز على ما يأتي في قوله (تدبياً بعيدان بوقت)، البيت.

وفي «الرسالة»، وللمسافر أن يتنفل على دابته في سفره، حيث ما توجهت به إن كان سفره تنصراً ليه الصلاة، وليوتر على دابته إن شاء^(١)، انتهى وفروع هذه الشروط كثيرة فلتنظر في محلها.

وثانيها: (طهر) أي. طهارة (الحيث) أي. التَّجَسُّس، اشتداء ودواماً، بجسده وثوبه ومكانه؛ مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان. كما يأتي لتفصيل ذلك أيضاً.

فمن صلى بنجاسة بثوبه أو بدنه أو مكانه؛ ذاكراً قادراً على إزالتها فصلاته باطلة، فيعيدها أبداً على أن القول بوجوب إزالة النجاسة، وأما على القول بالسُّنَّة فيعيدها في الوقت معلقاً، قاله (ع)^(٢).

وخرج بقيد الذكر والقدرة: الساسي والعاجز؛ فلا بشرط في حقهما إزالة النجاسة، لكن بعيدان في الوقت على ما يأتي في قوله: «تدبياً بعيدان بوقت» البيت.

(ر) ثالثها: (سُتْر) - بفتح السين إذا هو مصدر - (عورة)، وهو أيضاً شرط مع لذكر والقدرة، ساقط مع العجز والنسيان.

فمن صلى مكشوف العورة ذاكراً قادراً على سترها؛ فصلاته باطلة فيعيدها أبداً، بناءً على أن القول بالشرطية، وأما على القول بنفيها فيعيد في الوقت، لكن يائمه مع القدرة والعلم دون العجز والنسيان.

والخلاف في العورة المعلظة وهي من الرجل السوأتان، وهما من المقدم الذكر والأنثيان، ومن المؤخر ما بين اليتيه، ومن الأمة الألبتان ونفج وما والام، ومن الحرة ما عدا صدرها وأطرافها، وليس منها الساق؛ بل من المخففة، قاله (ه)^(٣).

(١) الرسالة مع غرر المقالة (ص 135)

(٢) كعدة العبد الرباني (ج 1/ ص 164) - بتصرف -

(٣) في بعض النسخ (ر) وفي بعضها (ز) والمصحح «أنت لآسي وحدث عباراته في الشرح

الكبير (ج 1/ ص 142).

قال (ر) والمعلظة يعيد لكشفها عمداً أو جهلاً أبداً على الشرطية، والمخفف يعيد لكشفها في الوقت فقط، ولو عمداً بالاتفاق على عدم شرطية سره، وكشف بعض كل منهما ككشف كل، انتهى^(١).

الباجي. حمهورن عورة الرجل ما من سره وركبته، السوأتان مثقلها، وإلى سره وركبته محققها وصحح عياض هذا وصرح بخروج السرة والركبة ابن القطان. وهذا هو الأظهر لقول مالك: يجوز أن يتزر الرجل تحت سره وفي الرسالة: الفخذ عورة وليس كالعورة نفسها، بقى (ق)^(٢).

وسياضي أنه يجب على لحره في الصلاة أن يسر جميع بدنها ما عد وجهها وكفها

وخرج يعيد الذكر والقدرة ناسي والمعجز فلا يشترط في حقهما سر العورة، لكن يعيد ناسي في الوقت دون المعجز على ما يأتي في قوله: فلذا يعيدان بوقت است

(و) رابعها: (طهر) أي طهارة (الحدث) الأكبر أو الأصغر ابتداء ودواماً، ذكر وقدر أو لا، فهو صلتى محدثاً أو طراً عليه الحدث فيها ولو سهرأ نصت.

[تقييد الشروط بالذكر والقدرة إلا في طهارة الحدث]

106- بالذكر والقدرة في غير الأجر - تفريخ ناسيها ومعجزاً محجز

107- ثانياً يمينان بوقت كالمعطأ - في قبلة لا عجزها أو القبطا

والى التقييد بالذكر والقدرة في الجميع ما عدا الأخير أشار بقوله. (بالذكر) لا مع المسبب فهو متعلق بشرطها، وبإزاء للمصاحفة، وقال (م) حال منه أو من لاستقبال وما عطف عليه^(٣).

(و) مع (القدرة) لا مع العجز - كما أشرنا إليه مرجأ - (في غير)

(١) المراه الدواني (ج ١/ ص ١٢٩).

(٢) النج والإكبل (ج ١/ ص ٤٣٩).

(٣) معرب المرحشد المعين (ص ٩٤).

الشرط (الأخير) الذي هو طهارة الحدث، فإنه شرط مع القدرة ومع النسيان والعجز.

وفروع ناسيها والعجز عنها كثيرة كما قال (تفريع) أي: تفصيل فروع (ناسيها) أي: الشروط الثلاثة الأول الحميدة بالذكر والقدرة، (و) تفريع (عاجز) عنها (كثير) بين ذلك بقوله:

(ثلباً) أي: استحباباً فهو معمول لقوله: (يعبدان) أي: يعبد الناسي لأحد الشروط الثلاثة الأول والعاجز عن إزالة النجاسة فقط بدءاً (بوقت) أي: في لوقت الضروري وهو في الطهرين إلى الاصفرار، وفي العشائين الليل كله، وفي الصباح إلى طلوع الشمس إلا ناسي الاستقبال فقد قال به (خ): وهل يعبد الناسي أبداً؟ خلاف^(١).

قال الشيخ علي لأجهوري: ند جري في النسيان قولان: أحدهما: الإعادة أبداً وشهره ابن الحاجب^(٢)، لكنه انفرد بشهره ولذا لم يخرج - أي: يطلع - ابن عرفة عن ذكر شهره.

الثاني: الإعادة في الوقت وشهره ابن رشد وذكره ابن عرفة، انتهى المراد منه. انظر «الموضح»^(٣).

وأما ناسي إزالة النجاسة أو العاجز عنها فنقل فيها (ق) ما نصه من «المعدونة»: من صلى بثوب نجس أو في حمله نجاسة وهو لا يعلم أعداد في الوقت، ورونته في لظهر ولعصر صهرار الشمس، وفي المغرب والعشاء الليل كله، ثم قال: ومن «المعدونة»: من لم يكن معه غير ثوب نجس صلى به فوجد غيره أو ماء بعسله به أعداد في الوقت، انتهى^(٤).

وأما ناسي ستر العورة فقال فيه (ش). لم أوف، لأن على حكمه^(٥).

(١) مختصر خليل (ص 28).

(٢) جميع الأسماء مع دور القلائد (ص 37) ونصه «ويعبد الناسي في الوقت، والجاهل أبداً عن المشهور فيهما»، وقد في الموضح شارحاً بهذا التقطع «قال ابن يونس الروية في الناسي أنه يعبد أبداً، وعليه يعبد الجاهل أبداً من باب أولى» (ج 1/ ص 323).

(٣) الموضح (ج 1/ ص 325).

(٤) التاج والإكلیل (ج 1/ ص 343).

(٥) الدر الثمين (ج 1/ ص 163).

وظاهر عموم قول المأظم «ندماً بعيداً نوقت» أنه يعيد في الوقت (كالحظ في قبلة) مشيه في الإعادة في الوقت، والمعنى أن من اجتهد في طس جهة القبلة فأداه اجتهدته إلى جهة قصوى إليها ثم تبس له أنه أخطأ وصلى بغير القبلة فإنه يعيد في الوقت، فانه (ش)^(١).

ابن الحاجب ومن اجتهد وأخطأ أعاد في الوقت^(٢)

(ق). ومن «المدة» إن علم بعد الصلاة به استدر القبلة أو شرق أو غرب أعاد في الوقت، ووقته في لظهرين اصفرار لشمس، وفي لعشائين طلوع الصجر، وفي انصبح طرع الشمس^(٣). لا إعادة عليه في الوقت ولا بعده إذا صلى بغير القبلة في حال عجزه عنها، وضميره لقبلة

الدهمي ويسقط استقبال القبلة عن المكثوف، والمربوط، وصاحب الهدم، والمساييف للمدور ولحائف من اللصوص والسباع إذا كان يحشى متى وقف أدركه لعدو أو بلصوص أو السباع، ثقله (ق)^(٤)

(ل) إعادة عنه أيضاً إذا صلى عرباً في حال (عجزه) عن (العطا)^(٥)، أي سر العورة فهو معطوف على الهاء في «عجزها» من غير إعادة الحاضر.

الباجي: من لم يكن عنده ما يستتر به عورته سقط عنه مرضه وصلى قائماً وأجرأه. مالك، ويركع ويسجد، ولا يومئ ولا يصلي قاعداً من القاسم: ولا بعيد إن وجد ثوباً في الوقت، ولم بحث ابن رشد غير هذا وقال المنزوي: لمذهب بعيد في الوقت، ثقله (ق)^(٦)

وقال الأجهوري المذهب في هذه أنه يعد في الوقت خلافاً لما درج عليه المؤلف^(٧)، وفي ابن خنزي ما يعيد بجميع هذا أيضاً

(١) الدر الثمين (ج ١/ ص 166)

(٢) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 37)

(٣) لمتاج والإكليل (ج ١/ ص 554)

(٤) التاج والإكليل (ج ١/ ص 557)

(٥) ورد في النور المبين على المرشد المعين ما يبي (ولا يعيد في الوقت من عجز عن القبلة أو عن سر العورة بسهل قوله) «لا عجزه»، أي لا يعيد العجز عنها، أي عن الاستقبال، فالمضمير للقبلة، أو العطا، أي لا يعيد في الوقت من صلى عاجراً ما يستتر به عورته. وهذا أوضح مما عده الشارح هنا.

(٦) التاج والإكليل (ج ١/ ص 43 و 44)

(٧) يقصد الشيخ حليل في مختصره.

[عورة المرأة في الصلاة]

108 - وما عدا وجه وكف المرأة يجب ستره كما في العورة

109 - لكن لدى كشف صدر أو شعر أو طرف ثميذ في الوقت المقرر

ثم بين عورة الحرة الشملة المعلظة والمخففة بالنسبة للصلاة فقل:
(وما) أي، والذي (عدا) أي جاوز (وجه) لحرمة (وكف الحرة) من سائر
بدنها (يجب) عليها (ستره) في صلاة (كما) أي وجوباً مثل الوجوب الذي
تقدم (في) ستر (العورة) يعني في تقييده بالذكر ولقدرة

«الرسالة» وأقل ما يجرى المرأة من اللباس في الصلاة الدرع
الخصيف السابع الذي يستر ظهور قدميها وحمال تنقع به، انتهى^(١)

هذا في الحرة، وأما الأمة فقال ابن رشد: لأنه حكمها فيما يجرى لها
أن تنصبي فيه حكم الرجل، لا في وجوب ستر فحذيق، إذ لا خلاف أن
الفخذ من المرأة عورة

ابن عرفة: وكل دت رق كالأمة، لا أم لولد، نقله (ق)^(٢)

(لكن لدى) بمعنى «في»، أي سبب (كشف لصدر) في الصلاة (أو)
شعر (أو) كشف (طرف) من عنق ورأس وذراع وظهر قدم كلاً أو بعضاً.

قل (د) ومثل الصدر ما حاذاه من الظهر فيما يصهر^(٣)

(تعيد) وبه يتعلق الذي قبله، أي لكن تعيد لحرمة سبب كشفها في
الصلاة ما ذكر ندأ، لأنه من لعورة المحصنة، (في الوقت) لضروري
(المقرر) أي: المقرر المبين عند أهل هذا الفن، وهو في انظهيرين إلى
الاصفرار، وفي نعتين، اللين كله على مذهب «المدينة»، قاله (ش)^(٤)

من «المدينة»: قال مالك: إذا صلب المرأة بادية الشعر أو الصدر أو
ظهور اقدمين أعادت لصلاة في الوقت. من ابن يونس: سواء أكانت جاهدة
أو عاهدة أو ساهية، نقله (ق)^(٥).

(١) الرسالة مع غير المقارنة (ص 129)

(٢) الناح والإكبل (ج 1 ص 539)

(٣) الدر الثمين (ج 1 ص 171)

(٤) الشرح الكبير (ج 1 ص 143)

(٥) الناح والإكبل (ج 1 ص 341).

وقال (د) تعيد فيما عدا ذلك أدنى، وأما يطون القدمين فلا إعادة
تكشفهما، وإن كان من العودة كصحن لرحل، ومثل الحرة أم الولد^(١).
تنبيه قوله - «وجه» بقرآن بكسرة و حده لإضافته في التقدير إلى مثل ما
أضيف له «كف» على حد قول الشافعي.

ذراعي وجبهته الأسد

قوله (ش)^(٢) وقال (م) بفتح بصبه وجوه، انتهى^(٣)

ولأظهر عدي أن «عد» فعل ماضٍ، والجملة صلة «ما»، و«وجه»
مفعول به منصوب لا غير متناهي.

ثم شرع في شروط وجوبها وصحتها معاً فقال.

[شروط وجوب الصلاة]

110 - شرط وجوبها الثقب من الدم بقصة أو الخفوف فاعلم

111 - فلا قضاة ثم حول وقت نكحها به حتماً أثول

(شروط) صحتها (وجوبها) أي الصلاة معاً والمراد بشرط لصحة ما
يتوقف الصحة عليه، وبشرط لوجوب ما يتوقف الوجوب عليه.

(الثقب) أي: لظهر (من الدم) أي دم لحصن ونعاس وهذا الشرط
خاص بالنساء، ويحصر ثقباً لمدكور (بقصة) - بفتح القاف - وهي ما أبيض
كالقصة، وهو الجبر، قاله ابن الحاجب^(٤) وغيره.

(لو الخفوف) مصدر حب الشيء، يجب، ابن الحاجب. وهو خروج
الحرقه جافة^(٥) ولا يصير بلدها يعبر لدم من رطوبة لفرج.

(خ): وهي - أي: القصة - أبلغ معتادتها فتتطرحها لآخر اختيار، وفي
المتن أن ترد، ويسر عليها بطر ظهرها قبل أن يجزئ عن أسوم و يصح^(٦).

ثم نصح بسبب بقوله، (فاعلم) أي الطالب ما ذكرته بك بسبب كون
الثقب شرطاً في الوجوب.

(1) نشرح الكبير (ج 1/ ص 143)

(2) اندر الشيب (ج 1/ ص 171)

(3) معرب المرشد المعين (ص 97)

(4) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 30)

(5) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 30)

(6) مختصر حبل أس (ص 22)

(فلا قضاء) على لحائض والنفساء (أي) في أيام الدم .
 ابن عرفة . يمسح الحائض الصلاة والصوم ، ونقصي الصوم ولا ينقصي الصلاة ، نقله (ق) فائظره^(١) .

(ثم) شرط وجوبها أيضاً (دخول وقت) .

(ب) وإن شك في دخول الوقت لم تُجر ولو وقعت فيه^(٢)

ثم أعلم أن معرفة أوقات الصلاة فرض معين على كل مسلم ، سواء أكان في الحاضرة أو البادية ، رأيت هاتمة الأدب اجتماع الناس للصلاة ، وتسيه السائم والغافل ، وبذكير النسي ، وهذا هو الحزن وغيره باطل يلحوا به من لا علم عنده ، قاله الشيخ المرعشي في شرح «المقنع» فانظره^(٣) .

فالوقت المحتار للظهر من زوال الشمس إلى آخر القيامه بغير ظل الزوال وهو أول وقت العصر بلا صفرار .

(ج) «واشتركاً بقدر إحداها» وقيل في آخر القائمة ، الأولى أو أول الثانية ؟ خلافاً انتهى^(٤) .

وضروريهما إلى المغرب .

والمختار للمغرب إثر غروب شمس قدر ما تصلى فيه بعد شروطها .
 ولعمري من مخيب الشفق إلى ثلث ليل . وضروريهما إلى طلوع الفجر
 والمحتار للصبح من انبجاس الصادق إلى انبجاس الأعلى ، وضروريه
 إلى طلوع الشمس .

والقضاء في الجميع م وراء ذلك ، وبقي فروع هذا الباب يطر في محله^(٥) .

ثم ذكر : فأبون لك . (فأفها) أي . الصلاة (به) أي في الوقت المحتار (حسباً) أي : وجوباً ، فمن آخر صلاة حتى خرج وقتها من غير عذر فهو

(١) التاج والإكليل (ج ١/ ص 402) . (2) مختصر خليل (ص 23)

(3) المسح في شرح المنهج لأبي عبد الله محمد بن سعيد السوسي المرعشي (ص 71) الطبعة الأولى نادر الرشيد 2009 م .

(4) مختصر خليل (ص 22) .

(5) مختصر خليل (ص 23) يتصرف لشرح كلام المختصر .

عاصي لله، وكده من آخرها إلى وقت الصلوة من غير عذر.

(خ): وأثم لا لعذر بكسر وإن برقة وصيا وإعماء وحنون ونوم وعلة كحصى، لا سكر وانحدوز غير كافر يُقَدَّرُ له الظاهر⁽¹⁾

ثم قال: وأسقط عذر حصل غير نوم وسبب المذكور⁽²⁾

وقوله: (أقول) مر مدحول بقاء من قوله: «وأدھا» كما قررنا.

تتمة بقي من شروط الصحة والوجوب معاً بلوغ الدعوى، ووجو الظهور، وعدم الزم والعلة، وأما شروط الوجوب فقط فاثبات البلوغ وعدم الإكراه، كد قبل؛ وفيه نظر، إذ الإكراه لا يمنع من أدائها لأنه يجب أن يؤديها ولو ناسية بأن يجبره على مله، انظر (د)⁽³⁾.

فتحصل أن شروطها ثلاثة أقسام: شروط وجوب فقط، كتصلي لئاصم عر ذكرها هنا بقوله: أو كل تكليف يشترط العقل مع البلوغ.

وشروط صحة فقط ذكرها الناظم بقوله: «شرطها لاستقبال البيت وشروط وجوبها وصحتها معاً ذكرها الناظم بقوله: لشرط وجوبها الك من الدم الستين، فمدبر.

ثم شرع في السنن فقال:

[سنن الصلاة المؤكدة، أي: التي يسجد لها سجود السهو]

- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| 112 - سننها السورة بعد التواضع | مع القيام أولاً والثاني |
| 113 - جهراً ومراً بمحل لهما | تكبيراً إلا الذي سئل |
| 114 - كل تشهد جالس أو قائم | والثاني لا ما يسلم به |
| 115 - وسبغ اليدين بماء | لبي الرفيع من ركوعه أو رقة |
| 116 - الفذ والإمام هذا التكملة | والباقى كالمستحب في الحكم بها |

(سننها) أي: الصلاة المفروضة وكذا ساقطة إلا السورة والقيام بها والجهز والسر والأذن والإقامة والنصر، ذكر منها الناظم اثنين وعشرين.

(1) مختصر حبل (ص 23)

(2) مختصر حبل (ص 23)

(3) الشرح الكبير (ج 1/ ص 34).

أولاهـا : (السورة) أي قراءتها (بعد) قراءة (الواقية)^(١) أي الفاتحة في الركعة الأولى والثانية، والمراد قراءة ما زاد على أم القرآن ولو آية أو بعض آية له ما في كل ركعة بإمرارها على الأظهر، وكراهة الاقتصار على بعض السورة كقراءة سورتين في ركعة في الفرض، فلو قدمها على الفاتحة لم تحصل السنة، وإيضا تسر السورة في العرص الوقتي المتسع وقته لا في نفل أو حيازة أو إذا صاق الوقت بحيث يخشى خروجه بقراءتها وإلا وجب تركها.

وثانيها : أشار إليها بقوله : (مع القيام) أي للسورة لأن حكم الظرف حكم المظروف فصيح إن استند حال قراءتها؛ بحيث لو أريد ما استند إليه لسقط لا إن جلس، انظر (د)^(٢) و(ز)^(٣).

(أولاً) أي : في الركعة الأولى (و) في (الثانية) من سائر الصلوات رباعية كانت أو ثلاثية أو ثنائية.

وثالثها : (جهر) لرجل.

(خ). أفله أن يسمع نفسه ومن يلبه^(٤)، أي إذا أصت له وجه امرأة إسماع نفسها فقط، ومثلها رجل يرم على حبه انتحليط على من يقره، انظر (د)^(٥) و(ز)^(٦).

(و) رابعها (سر) أقنه حركة لسان وأعلاه إسماع نفسه فقط، (بمحل) يعني لجهر وسر، أي جهر وسر كإسان في محل (لهما) أي للجهر والسر، ومحل الجهر الصبح والجمعة وأولئك المغرب والعشاء، ومحل السر ما عدا ذلك.

وخامسها : (تكبيره) أي المصلي والمراد كل فرد من أفراد التكبير ستة.

قال (ش) : والمشهور أن كل تكبيره ستة، وفيه : مجموعه ستة واحدة، انتهى^(٧).

(٢) الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٦٤)

(٤) مختصر حبل (ص ٢٩)

(٥) شرح الزرقاني (مج ١/ ج ١/ ص ٢٠٤)

(١) وفي نسخة فالواقية بالصاء

(٣) شرح الزرقاني (مج ١/ ج ١/ ص ٢٠٤)

(٥) الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٦٤)

(٧) الدر الثمين (ج ١/ ص ١٨١)

ابن عرفة تكبير كل ركن يعني سنة، وسمعه عيسى، وسمع أبو زيد
محمود التكبير سنة، نقله (ق) (١).

(لا) يتكسر (الذي بقسما) وهو الإحرام فإنه فرض كما تقدم في
أمر نض، وألفه للإطلاق.

وسادستها وسابقتها - ركن تشهد أي التشهد الأول والثاني، ويعني
بأي مصدر كان، وأما تعيين لفظ «التحيات لله» فسنة أخرى تأتي في قوله
«كلم تشهد» قاله (ش) (٢).

أي - كل فرد من تشهد سنة مستقلة ولو في الصلاة التي تحميم فيها
ثلاث أو أربع من تشهد كما في لساء والقضاء، ولا تحصل السنة إلا
بجميعه وآخروه: «ورسوله» انظر الأجهوري (د) (٣).

وثامتها - (جلوس أول) للتشهد والمراد بالأول ما عدا جلوس السلام
(و) تاسعتها - الجلوس (الثاني) والمراد الثاني جلوس السلام إلى أهله
ورسوله، وأب بقدر ندعاء فمدوب، وهي مدية بصلاة على النبي وسنته
خلاف، انظر (د) (٤) و(ز) (٥).

وأب السلام بمرض كما قال (لا ما) أي المبر لدي (للسلام) متعلق
بقوله - (يحصن) منه فإنه فرض، لأن القاعدة أن الصرف حكمه حكم ما
يعمل به، قاله في التوضيح (٦).

ابن يونس لو حب من الجنوس قدر ما يسلم فيه، وأما ما توقع فيه
لشهاد مسرون، نقله (ق) (٧).

وعاشرتها - (سمع الله لس حمدته) أي، كل واحدة سنة على أشهر
(في) حال (الرفع) أي رفع المصلي (من ركوعه) وحملته (أورده) أي
التسليم، أي جاء به.

(العذ) فاعل «أورده» أي المنفرد المصلي وحده، ويزيد استحباً

(١) التاج والأكيل (ج ١/ ص ٥٧٢).

(٢) الدر النمين (ج ١/ ص ١٨٣).

(٣) شرح الكبير (ج ١/ ص ١٦٤).

(٤) الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٦٤).

(٥) شرح لؤرقاني (مع ١/ ص ٢٠٦).

(٦) التوضيح (ج ١/ ص ٣٢٩).

(٧) التاج والأكيل (ج ١/ ص ١٧٢).

«ربنا ولك الحمد» - كما يأتي -، (و) أورده أيضاً (الإمام) ويقتصر عليه دون المأموم فلا يقوله وإنما يقول بدأً، «ربنا ولك الحمد» كما يأتي جملةً حاليةً من «سمع الله لمن حمده»، قيل معناه: أجاب الله دعاء من حمده، انظر «المشارق»^(١).

(هذا) المذكور من السنن (أكده) فيسجد القبلي ثرك ستين منها وأكثر، وأما السنة الواحدة فلا سجود بها، لا تترك جهر بفرضه، كما يأتي من الأخضر في فصل السهو.

[السنن غير المؤكدة، أي .

التي لا يترتب على نسيانها سجود سهو]

- | | |
|-------------------------------------|--|
| 116 - القَدْ والإمام هذا أكده | والباق كالمندوب في الحكم بدأ |
| 117 - إقامة سجوده على التذنين | وطرف الرُجُيْن مثل الرُجُيْن |
| 118 - إنصات مُقْتَدٍ بجهر ثم رد | على الإمام واليسار وأخذ |
| 119 - به وإرائد سُكُونٍ لِلْحُضُورِ | سُتْرَةٌ غير مُقْتَدٍ خاف السُّرُورِ |
| 120 - جهز السلام كلم الشَّهيد | صلاً كما يهد على مُحَمِّد ⁽²⁾ |

(والباقي) من السنن يحدف الياء للمورن هو (كالمندوب في الحكم) وهو عدم السجود، فمن سجد بشيء من ذلك قبل السلام بطلت صلاته لإدخاله في الصلاة ما ليس منها.

(خ) عاطفاً على ما تبطل الصلاة به، وسجوده لمضلة أو تكبيرة⁽³⁾

وقوله (هذا) أي. ظهر ما ذكر. تميم لبيت ثم بين ذلك اساقى بقوله

(إقامة) إلح. ابن عرفة: الإقامة لكل فرض سنة

(خ) ' وإن قصاء، وصحب ولو تُرُكَّت عمداء، وإن أقامت المرأة سرّاً

فحسب⁽⁴⁾

(١) مشارق الأنوار للقاضي عياض (ج 2/ص 221).

(٢) ورد في بعض النسخ أو أن يحيى على محمداً بدأ أصلاً في على محمداً، اخترك هـ

ما ارتضاه الساج

(٣) مختصر خليل (ص 24).

(٤) مختصر خليل (ص 34).

مالك. ينظر لإمام بعد تمام الإقامة ثوبه الصوف. وهذه هي السنة الحادية عشرة.

وثانية عشرتها: (سجوده) أي المصلي رجلاً كان أو امرأة (على البدين) أي: الكفين.

«الرسالة»: ونباشير بكعبك لأرض سائطاً بديك مستويين لعميلة تجعلهما حذر أدنيك أو دون ذلك، وكل ذلك واسع، خبر أمك لا تفتش ذراعيك في الأرض، ولا تصم عضدك إلى جنبك، ولكن تجنح بهما تجنيحاً وسطاً^(١).

(و) على (طرف) أي: أطراف (الرجلين) أي: انقدمس بان يجمع ظهرهما على الأرض رافداً عفيه.

«الرسالة»: وتكون رجلاك في سجودك قائمتين ويطون إبهاميهما إلى الأرض^(٢).

(مثل) أي: في حال كون سجوده على ما ذكر مثل السجود على الركبتين في السنة.

(خ): وسن على أطراف قدميه وركبتيه كدته على الأصح^(٣).

وثالثة عشرتها: (إنصات) أي: سكوت (مقتد) أي: مأموم لقراءة إمام (بجهر) أي: صلاة جهر بفاتحة وسورة سمع قراءة إمامه أم لا، وتكونه قراءة ويوئم يسمعه، انظر (ز)^(٤).

عياض. من وطائف المأموم ألا يقرأ وراء الإمام فيما جهر به، ويقرأ سراً فيما أسر به، نقله (ق)^(٥).

(ثم) رابعة عشرتها: (رد) مأموم أدرك مع الإمام ركعة السلام (على الإمام) مشيراً به بقلبه لا برأسه ولو كان أمامه، رسمي «رداً» لأن الإمام يقصد سلامه الخروج من الصلاة ويحصل سلامه بسلامه على من مع وعلى الملائكة تبعاً، وبذلك يجب الرد على المأموم لعدم نصده استقلالاً بالسلام، قاله (ز)^(٦).

(١) الرسالة مع غرر المقلدة، ص ١١٧.

(٢) الرسالة مع غرر المقلدة، ص ١١٨.

(٣) محصر حليل (ص ١٥).

(٤) شرح الررقي (مع ١/ ج ١/ ص ٢٥٩).

(٥) التاج والإكليل (ج ١/ ص ١٨٣).

(٦) شرح الررقي (مع ١/ ج ١/ ص ٢٥٩).

(و) خامسة عشرتها رد المأموم أيضاً على (اليسار) أي يساره، (و) لو ولدحان (أحد) من المأمومين أدرك ركعته مع إمامه ولو صلياً كائن (به) أي في اليسار، فإن لم يكن فيه أحد فلا يرد.

«الرسالة» فإن لم يكن ستم عميه أحد ثم يرد عن يساره شيئاً، اللخمي: وأن لمسوق فإد قصي صلاه؛ فإن كان أي عن يساره والإمام لم ينصرف رد عندهما وإلا فقولان لمالك، والأحسن الرد لأن السلام يتضمن دعاء، نقله (ق) (١).

وسادسة عشرتها راند سكون) أي مكث، أي وسكون زائد على قدر العنانية، وأما هي فمريضة كمت تعمد، وعلى سينته بقوله (ل) أجل (الحضور) أي حضور القلب في الصلاة، بد العجة فيها مدحبة لذلك، قال (ش). ولم أر من علمه بذلك (٢).

وسابعة عشرتها (سترة) أي بصبها أمامه خوف المرور بين يديه للإمام وفد، (غير مقتد) أي مأموم، وأما هو فلا يؤمر بها؛ لأن إمامه سرته له، أو لأن سترة الإمام سترة له.

ولكن إنما كانت سنة لإمام أو فذ إن (خاف) كل منهما (المرور) لشيء ولو هرة بين أيديهما ولو بشك لا يلب لم يحاف، وما ذكره النظم من أن السرة سنة في حق من ذكر هو صهر «المدوية» عبد الماروي، ولمعتمد أنها مستحبة، فله الشيخ علي الأجهوري.

ابن عرفة: سترة المصلي غير مأموم حيث توقع ماراً قال عياض: مستحبة. الباجي: مدوية، وقبل سنة. وعياض: لا يصلي حيث يتوقع مروراً إلا لها فإن أمس صلى دونها، نقله (ق) (٣) و(ش) (٤) والأجهوري.

وما به لسرة أشار له (خ) بهونه بطهر، ثابت، غير مشعر، في عنط رمح، وطول ذراع. لا دائية وحجر واحد وخط وأجسية، وفي المحرم فولان، وأتم ماراً له مندوحة ومصل تغرض (٥)، فله (د) (٦).

(١) التاج والإكليل (ج ١/ ص 573).

(٢) الدر الثمين (ج ١/ ص 184).

(٣) التاج والإكليل (ج ١/ ص 579).

(٤) اللدر الثمين (ج ١/ ص 184).

(٥) مختصر خليل (ص 29).

(٦) الشرح الكبير (ج ١/ ص 166).

ثم الأرجح ما لابن العربي من أن المصلي سواء صلى لسترة أو لا، يستحق زيادة على مقدار ما يحتاجه لقبه وركوعه وسجوده.

وثامنة عشرتها. (جهر) لرجل من إمام ومأموم كعد فيما يظهر (السلام) الذي يحرج به من الصلاة فقط دون تسليم الرد فيندب للمأموم لسرفه، وكذلك يندب المرفي كل تكبيرات لصلاة لعد ومأموم لا إمام يندب جهره به وبـ«سمع لله لمن حمده» ليفتدي به من خلفه في الركوع والسجود كما للمخفي، كما يندب جهر تكبيرة الإحرام لكل مصل كما لروى عن (الشرطية)^(١)، انظر (ز)^(٢)

وتاسعة عشرها (كتم) أي ألقاظ (الشهادة) الذي علمه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لندس على امير بحضرة جمع من الصحابة ومن التحيت لله الزكيات لله إلى آخره، وقيل، باستحبابه وهو طهر (المدونة).

محمد بن الحور تشهد الصلاة سنة ومن «المدونة» استحب مالك التحيت لله الزكيات لله إلى «ورسونه»، انظر (في)^(٣) ابن عرفة يستحب الدعاء عقب التشهد الأخير.

وعشرونها (صلواتنا) مذكر بمصلين (فيه) أي في التشهد الأخير (على) نبيك (محمد) ﷺ، يعني بعد الفراغ منه وقبل الدعاء بأي لفظ كان، والأفضل فيها ما في آخره وهو «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد».

ابن العربي لا تكون بغير لفظ مروي عنه ﷺ، قدنه (ز)^(٤).

وقيل؛ باستحبابها أيضاً كلفظ الشاهد.

(خ) وهو لفظ استشهد والصلاة على نبيه ﷺ سنة أو فضيلة؟ خلاف^(٥)

(٢) شرح الرقائني (مج ١/ ج ١/ ص ٢٠٧)

(٤) شرح الرقائني (مج ١/ ج ١/ ص ٢١٦)

(١) شرح العرصيه (ص ٢٠٩).

(٣) التاج والاكمل (ج ١/ ص ٥٩٢)

(٥) مختصر خليل (ص ٣٠)

[سنة الأذان]

121- سُرُّ الأَذَانِ لِجَمَاعَةٍ أَتَتْ فَرَضًا بِوَقْتِهِ رَغَيْرَ أَطْلَبَتْ
الْحَادِيَةِ وَالْعَشْرُونَ: الأَذَانُ وَبِهِ أَشَارٌ بِقَوْلِهِ (صُنْ) سِتَّةً مُؤَكَّدَةً
(الأَذَانُ) وَهُوَ لُغَةٌ الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِالْقَاطِعِ مُشْرُوعَةٌ .
ابن شاس: الأَذَانُ سِتَّةً مُؤَكَّدَةً فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ وَحَيْثُ يَقْصَدُ
الدَّعَاءُ لِلصَّلَاةِ ابْنُ عَرَفَةَ . يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْمَصْرِ كَقَوْلِهِ يَمُوتُونَ لَتَرْكِهِ ، نَقَلَهُ
(ق) (١) .

وذكر الناظم لسيته شروطاً:

أولها: أن يكون لجماعة، وإليه أشار بقوله (لجماعة) فلا يسر بمفرد
إلا إذا سافر وكان بملة من الأرض فيستحب أدبه
ابن الحاجب واستحبته المتأخرون للمسافر وإن انفرد بحديث أبي
سعيد وحديث ابن المسيب (٢) .

(خ) عاطفاً على ما يندب: وأذان قد إن صافر (٣)

وثانيها: أن يكون في فرض، وبه أشار بقوله (أتت) أي جاءت
ثلث لجماعة (فرضاً) عسياً (خ) . وهو جمعة (٤)

ولا يؤذن لستة ولا لفرض كفاية، أي يكره فيهما .

وثالثها: أن يكون الفرض وقتاً وقت أداء، وإليه أشار بقوله (بوقته)
أي في وقته المختار فهو متعلق بـ"أتت" فلا يسر لعائنة، أي يكره، وكذا
في الضروري

ابن عرفة: لا أذان لعبر فرض وقتي . الشيخ عن أشهب: ولا لوقتي
يُفْتَى ، نَقَلَهُ (ق) (٥) والتتالي .

(١) التاج والإكليل (ج ١/ ص 456) وفيه تقديم نص ابن عرفة ثم بعد كلام يوجد نص ابن شاس

(٢) جامع لأحكام مع درر القلائد (ص 39) إلا أن فيه أواسجها يد أواسججها

(٣) مختصر خليل (ص 24) في مندرجات الأذان .

(٤) مختصر خليل (ص 24) .

(٥) التاج والإكليل (ج ١/ ص 458) وفيه نص ابن عرفة فقط .

ورابعها. أن تطلب تلك الجماعة غيرها للصلاة معها، وإليه أشار بقوله (وغيراً) معمول معدم بقوله (طلبت) أي (طلبت تلك الجماعة غيرها للصلاة معها في حصر أو سفر، وشمل كلامه المساجد والحدائق وغرفه ومردلعه ومضى وسائر المراضع التي جرت العادة باجتماع الناس فيها، انظر الأجهوري. فلا يسأل الجماعة ثم تطلب غيرها

(خ)؛ لجماعة لم تطلب غيرها على المختار^(١)

قال الأجهوري: هذا إذا كنت حاضرة، وأم إذا كانت مسفرة، فإن يستحب لها الأذان كما استحب للهد، فانظره.

وبقي من شروطه أن يكون بعد دخول الوقت، وفي الرسالة «ولا يؤذن لصلاة من وقتها إلا أصبح فلا بأس أن يؤذن لها في السدس لأخير من الليل^(٢)».

ابن الحاجب: وصفته - أي: الأذان - معروفة^(٣).

[القصر في الصلاة]

122 - وقصر من سافر أربع يرد ظهر أعشأ عضراً إلى حين يعود

123 - بمأ ورا السككى إليه إن قبله فميم أربعة أيام يثم

الثانية والعشرون: قصر الصلاة الرباعية وإليه أشار بقوله. (و) من سنة مؤكدة (قصر) أي أن يقصر (س) أي الذي (سافر) أي قصد سفر رجلاً كان أو امرأة في البر أو في البحر وجأ كان كسفر الحجج الراجب، أو مدوماً كسفر الحج التطوع، أو مباحاً كسفر لتجارة.

ابن الحاجب ولا يترخص للمعاصي بسفره كالآبق ونعان بالسفر مسم يتب^(٤)

ثم قال. وكذا المكروه كصيد للأنه^(٥)

(1) مختصر خليل (ص 24)

(2) الرسالة مع غور المقالة (ص 12).

(3) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 35).

(4) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 57).

(5) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 57).

فإن قصر في المكروه لقال في «التوضيح»: قال ابن شعبان. لم يعد للاختلاف فيه ولو قصر في سفر المحصية^(١).

قال (ج): قال ابن ناجي والصواب ألا يعيد، وبخاصة فيه قول مالك بجواز القصر فيه^(٢).

(أربع) مفعول «سفرة» على حذف مضى، أي: مسافة أربع (برد) فأكثر، جمع برید، كل برید أربعة فراسخ، كل فرسخ ثلاثة أميال، فهي ثمانية وأربعون ميلاً. والمشهور أن السيل ألف ذراع، والصحيح أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة وهي باعتبار الزمان مرحلتان، أي: يسير يومين متتاليين، أو يوم وليلة سير الإبل المثقلة بالأحمال على المعتاد، قوله (د)^(٣).

ثم يشترط في المسافة المذكورة أن تكون مقصودة دفعة واحدة، فإن لم تقصد أصلاً كهائثم وطلب رعي، أو قصدت لا دفعة بل سوي إقامة في أمثاله تقطع حكم السفر به بقصر، وأن تكون هي الذهاب فقط فلا يفتقر الرجوع مع الذهاب، بل يعبر الرجوع سفر على حدة.

(ظهر) مفعول «عصر» به هو مصدر مضى لدفعه لأكمل بمفعوله، أي: من أن يعصر رباعية ظهراً و(عشاً) و(عصرأ) بحصيتها ركعتين.

قال (ج) يقرأ في كل ركعة بمائة وسورة كما صرح بذلك في «التوضيح»، ونص عليه البساطي وابن القرات، انتهى^(٤).

ولا يقصر مقرباً ولا صحياً

بن شاس. محل القصر كل صلاة رباعية مؤداة في السفر أو محصية لقواتها فيه. ومن «المملوكة». قال مالك: من نسي صلاة سفر فذكرها بعد دهاب وقتها في قصر صلاتها ركعتين كما كان وحيت عليه. نقده (ق) فانظره^(٥).

(إلى) متعلق بالقصر أو حال منه، أي: ولا يزال يقصر إلى (حين)

(١) التوضيح (ج/٢ ص 25)، ونصه «وكذلك قال ابن شعبان وإن قصر به بعد الاختلاف فيه».

(٢) مواهب الجليل (ج/٢ ص 165) ينصرف في كلام ابن ناجي.

(٣) الشرح الكبير (ج/١ ص 250).

(٤) مواهب الجليل (ج/٢ ص 71). (٥) التاج والإكمل (ج/٢ ص 17).

يعود) أي يرجع من سفره. (مما) متعلق بـ «قصر» أو حال منه فـ «س»
لاستدعاء المدينة يعني أنه يشتد انمصر مم، أي. من لموضع الذي كان (وراً)
أي خلف موضع (السكنى) بأن يبرد عن بيوت القرية

«الرسالة» ولا يقصر حتى يحذر بيوت انمصر وتصير حاله وليس بين
يديه ولا يحدائقه منها شيء^(١).

ومن المدونة قل مالك. ومن أراد سراً فليتم الصلاة حتى يبرد عن
بيوت القرية حتى لا يحدقيه أو يواجهه منها شيء وكذا في البحر لم
يقصر، نقله (ق) فطره^(٢)

ثم بين نهاية لقصر بقوله (إليه) حال ثانية من قصر وصميره بما وراء
السكنى و«إلى» لاستدعاء المدينة، أي سن للمساير فصر الوعد به على ما مر
في حاله كون قصر مستنداً مما وراء السكنى وفي حال كونه مسهياً إليه، (إن
قدم) أي. المسافر من سفره، يعني أن المسافر إذا رجع إلى وطنه لا يزل
يقصر إلى أن يأتي المكان الذي بدأ منه انمصر حين خروجه، فإذا أتاه أنم
حيث.

ابن حرفة القاضي ورواية الأخوين^(٣) بدأ انمصر متجه، وعلى هذا
اقتصر ابن بشير وابن رشد في «مقدماته»، نقله (ق)^(٤) ولم ينقل غيره
في «المجموعة» يقصر حتى يدخل منزله، حكاه ابن الحاجب^(٥)
وفي «الرسالة» ثم لا يتم حتى يرجع إليها. أي إلى البيوت أو
شاربها بأقل من الميل^(٦).

قيل: وهو المشهور

ثم إن القصر بشرطه بقطعة بية قامة أربعة أيام صحاح وأكثر، وبه

(١) الرسالة مع غرر الحقائق (ص 139)

(٢) انماج والإكبل (ج 2/ ص 170)

(٣) بقصد الأخوين، حماد معروف بن عبد الله أبو مصعب، توفي رحمه الله سنة 220هـ
وعبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله المعروف بابن الماجنون، توفي رحمه الله سنة
212هـ

(٤) انماج والإكبل (ج 1/ ص 172)

(٥) جامع الأمهات مع غرر الحقائق (ص 37)

(٦) الرسالة مع غرر الحقائق (ص 39)

أشار بقوله: (عليهم أربعة أيام) صحاح صحيح وإن لم يكن رطباً له كمن نوى السفر إلى مراكش وسافر إلى «تيسوت» هوى فيها إقامة أربعة أيام صحاح فلا يفتي يوم الدخول إلا أن يدخل قبل العجر.

(بشم) صلاته إلى أن يرتحل من ذلك الموضع، وظاهره أن الإقامة المذكورة تقطع القصر ولو تجردت عن النية، وليس بمرد؛ وإنما المراد بـ «بشم».

(خ) وبية إقامة أربعة أيام صحاح ولم يحلّ له، إلا العسكرو بدار الحرب أو العلم بها عادة، لا الإقامة وإن تأخر سفره⁽¹⁾.

ثم غرغ هذا الباب كثرة فتطر في محبتها، ولما فرغ من ذكر السن أعلقها بالمندوبات فقال:

[مندوبات الصلاة]

- | | |
|---|---|
| 124 - غُثْلُونَهَا قِيَامُنْ مَعَ السَّلَامِ | تَأْمِينُ مَنْ صَلَّى عِنْدَ جَهْزِ الْإِمَامِ |
| 125 - وَقَوْلُ رِئَسَا لِكَ الْحَمْدُ عِنْدَا | مِنْ أَمِّ الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ بِدَا |
| 126 - رِدْأُ وَتَشْبِيْعُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ | سَلُّ بِدْ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشُّرُوعِ |
| 127 - وَبَعْدُ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَشْطَاةٍ | وَعَقْدَةُ الثَّلَاثِ مِنْ ثَمَنَاءِ |
| 128 - لَدَى التَّشَهُّدِ وَبَسْطُ مَا خَلَاةٍ | تَحْرِيكُ سَيِّبَتِهَا حِينَ نَلَاةٍ |
| 129 - وَالْبَطْنِ مَنْ لَحْظِ رَجَالٍ يُبْعَدُونَ | وَمَرْفَعُ مَنْ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونَ |
| 130 - وَصَلَةُ الْجُلُوسِ تَمَكِينُ الْيَدِ | مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَرَدِ |
| 131 - نَضْبَتُهُمَا قِرَاءَةُ الْحَامِدِ فِي | سَرِيَّةٍ وَضَعُ الْيَدَيْنِ بَأَقْتَمِي |
| 132 - لَدَى السُّجُودِ حَلُّوْ أَدْنِ وَتَحْدَا | رُفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ حُفْدَا |
| 133 - تَطْوِيلُهُ ضَبْحاً وَظَهْرُ سَوْرَتَيْنِ | تَوْشِيْطُ الْعِشَاءِ وَقُضْرُ الْبَاقِيَيْنِ |
| 134 - كَالشُّورَةِ الْأُخْرَى كَذَا الْوَشْطَى اسْتَحَبَّ | سَبْقُ بَدْ وَضْعُهُمَا فِي الرُّفْعِ الرُّكْبِ |

(مندوبها) أي: الصلاة ثلاثة وعشرون على ما ذكرنا الساطم.

أولها: (قيام) أي: إشارة لمصلي برأسه لجهة اليمين (مع السلام)

(1) مختصر خليل (ص 44).

«الرسالة» وتتيامن برأسه قديلاً^(١)، أي: بقدر ما تثرى صفته وجهته.

قال أبو محمد صالح ويكون التيامن عند لئطق يد الكاهن من «عليكم»، حاله (ش)^(٢)، وفان (د) وهذا في الإمام ولقد، وأما المأموم فيثب من جميعه على المعتمد^(٣)

وثانيها (تأمين) كس (من صلى) أي: كل مصلي وهو أن يقول: «آمين»

أبو صر: قل معاه اللهم استجب يا، فيؤم العبد والمأموم مطلقاً، والإمام في الصلاة السرية دون الجهرية، وهي استشفاء الإمام هي لجهرية أشد بقوله (هذا) أي سوى (جهر الإمام) أي سوى الإمام فلا يقول في الجهر.

«الرسالة» وقد ورد ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ فقل «آمين» إن كنت وحداً أو خلف إمام وتخصيها، ويقولها الإمام فيما أسر فيه ولا يقولها فيما جهر فيه^(٤)

بشارة: قال ﷺ «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ بِأَمْنَوَا، فَبَيْنَ الْمَلَائِكَةِ تَوْضُّعٌ، نَسْرٌ وَاتَّقِ تَأْمِينَهُ بِأَمِينِ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»^(٥)، بقية (ش)^(٦).

وثالثها - (قول ربك لك الحمد) في لرفع من انركزع للمأموم ونهـ

(١) الرسالة مع غرر المقالة (ص 122)

(٢) الدر الثمين (ج 2/ ص 3) وفيه (ويكون التيامن عند لئطق يد الكاهن) والجميع من «عليكم».

(٣) انشرح الكبير (ج 1/ ص 170)

(٤) رسالة مع غرر المقالة (ص 5)، وفيه تقديم وتأخير ومصدر «ولا يقولها الإمام فيما جهر فيه ويقولها فيما أسر فيه» والسبب في هذا أنه نقل بواسطة مياره في الدر الثمين (ج 2/ ص 3) فهي عبارة.

(٥) البحاري كتاب الأذان، (ح 780) مسلم كتاب الصلاة، (ح 409)

(٦) الدر الثمين (ج 2/ ص 4).

دون الإمام وإلى استثناء الإمام أشد بقول. (هذا) أي: سوى (من) أي: لدي (أم) أي: سوى الإمام فلا يقولها، وإنما يقول: اسمع الله لمن حمده.

وإثبات الرواية في ذلك رواية ابن القاسم، وفي ريدده «اللهم» طريمان، نقله (ق) (١).

فلنخص من كلامه سابقاً ولاحقاً أن الإمام يفتصر على «سمع الله لمن حمده»، والمأموم على «ربنا ولك الحمد» وإن ألفه يجمع بينهما.

(و) رابعها: (القنوت) والمراد به هنا ادعاء بحير (في) صلاة (الصبح).

عباض: من فصائل الصلاة ومستحباتها القنوت في الصبح. قال في «المدينة» واسع القنوت قبل الركوع وبعده والذي أحدث به في بصري قبل الركوع في «المدينة» قال مالك: ليس في لقنوت دعاء مؤقت ولا ورف مؤقت، وروى ابن وهب عن النبي ﷺ «اللهم إنا نستعينك» إلى آخره زد في التلقين: «اللهم اهدها» إلى آخره، نقله (ق) (٢).

ونوله: (هذا) أي: ظهر ما ذكر، تميم لئلا

وخاسها (رد) بكن مصر.

ابن رشد وعباض: اتحاد لرداء عند لصلاة مستحب، نقله (ق) (٣).

ولا فرق في ذلك بين الإمام وغيره.

قال (د). وهو ما يلقي على عاتقه رين كتفيه فوق ثوبه، وعونه ستة أذرع وعرضه ثلاثة، وتأكد لأئمة المساجد، معدها، وأئمة غيرها (٤)، ونحوه (٥) فأنظره.

(و) سادسها: (تسبيح) بأي معك كان في (السجود) (و) في (الركوع)

وفي «الرسالة»: نقول في الركوع «سبحان ربّي العظيم وبحمده».

(٢) (البحر والأكبر) (ج ١/ ص 587 و 588)

(٤) (الشرح الكبير ج ١/ ص 60)

(١) (البحر والأكبر) (ج ١/ ص 586)

(٣) (البحر والأكبر) (ج ١/ ص 589)

(٥) (شرح الرقائبي) (مج ١/ ج ١/ ص 214)

وفي السجود «سجّدت ربّي ضمنت نفسي وعملت سوءاً واعتريها
وغير ذلك إذ شئت»^(١).

وسابحها (سدا) أي إرسال (يدا) أي يديه إلى جنبه وكره «قبض

معرض».

(ج) وهل يجوز انقبض في سفل؟ أو إن طوّل؟ وهل كرّته في
المعرض للاعتقاد؟ أو حيلة اعتقاد وجوبه؟ أو إظهار خشوع؟ تأويلات^(٢)

وثامنها. (تكبيره) أي تمصلي مطلقاً (مع الشروع) في الركن لبعمره
به وكذا السميع (و) تكبيره أيضاً (بعد أن يقوم) أي بعد قيامه مستقلاً من
النس وهو المراد بقوله (من وسطه) ولا يقوم الإمامون لثالته لإمام إلا بعد
استقلال الإمام قائماً كما في «الرسالة»^(٣) وغيرها

من «الحدوتة» قال مالك: ويكر في حال سخطه ركوع أو سجود،
ويقول: «سمع الله لمن حمده» في حال رفع رأسه، ويكر في حال رفعه من
السجود، وإذا قام من الجلسة الأولى فلا يكر حتى يستوي قائماً، نقله
(ق)^(٤)

(خ) وتكبيره في الشروع، إلا في قيامه من اثنتين للاستتالة^(٥)

(و) قاسمها (عقله) أي: المصلي لأصبع (الثلاث) انحصار والبصر
والوسطى وأطرافها على النخمة التي تمي الإبهام على صورة تسعة (من
يمناه) أي: من يده اليمنى (لدى) متعلق بـ«عقله»، أي. في (التشهد) أي
تشهد السلام وغيره (وبسطاً) الساسة والإبهام وهما المراد بقوله (ما) أي
الذي (خلا) أي. حاور ما ذكر من الأصابع من اليد اليمنى

قال (ش): يدخل في ذلك اليسرى فيسقطها ولا يحركها^(٦)

ابن شعبان: يصع يديه من سجديته على فخذه مبسوطين ابن شخير
وأما في جلوسه لتشهد فيسقط يده اليسرى ويقبض اليمنى، وصفة ما يعمل

(١) الرسالة مع غرر المقالة (ص 7، 18، ينصرف).

(٢) الرسالة مع غرر المقالة (ص 123)

(٣) مختصر حبل (ص 30)

(٤) مختصر حبل (ص 30)

(٥) التاج و لاكيب (ج 1 / ص 188)

(٦) إسنار الثمين (ج 2 / ص 4)

أن يقبض ثلاث أصابع وهي الوسطى والخنصر وما بينهما، ويوسط المصيبة ويجعل جانبها مما يلي السماء ويسد الإبهام على الوسطى وهو كالعائد ثلاثاً وعشرين. ابن الحاجب تسعة وعشرين^(١)، وأصروي ثلاثة وخمسين، نقله (ق)^(٢) والأجهوري فانظرهما.

وعاشرها: (تحريك سبابتها) أي اليمنى يمينا وشمالاً ناصباً حرفها إلى وجهه كالمدينة، قاله (ز)^(٣) والخرشي^(٤).

(حين ثلثة) أي غراء، أي: الشهيد، وهل يحركها إلى آخر لتشهد وهو «عده ورسوله» أو إلى السلام؟ احتمالان ذكرهما الأجهوري، فانظره.

ثم قال: وإنما احتضت الياء بالإشارة دون غيرها لأن عرونها متصلة بساط القلب، فإذا حركت انزعج القلب بسببه لذلك

وحادي عشرها: أشار إليه بقوله: (والنظر) مفعول مقدم «يسجدون» (من فخذ) - يكون الحاء للورن - متعلق به أيضاً (رجال) لا ساء، ميندا وسرع الابتداء به ما فيه من معنى الحصر وحملة (يسجدون) بصم الماء - مضارع «أبعد» خبر (ومرفقاً) عصاً على البطن (من ركعة) معطوف على «فخذ» فمه العطوف بالواو وعلى معمولين لعامس واحد، وذلك جائز بالإجماع كما قال الأزهري. وتعتبر البيت: ورجال سجدون البطن من فخذ ويسجدون أيضاً مرفقاً من ركعة (إد) متعلق «يسجدون» أيضاً، أي: حس (يسجدون).

مباشر: من مسائل الصلاة ومستحانها أن يجافي في ركوعه وسجوده نصيبه عن حبه ولا يصمهما ولا يفرش ذراعه. قال في «المدونة»: يرفع يده عن فخذيه في سجوده ويجافي نصيبه بفريجاً ممدداً واستحب ابن شامس أن يفرق بين ركبة، فقه (ق)^(٥) و(ش)^(٦).

وفهم من قوله: «رجال» أن المرأة يمدد كونه منصمة سرورية في

(١) جامع الأمهات مع فرد القلائد (ص ٤٣)

(٢) التاج والإكمال (ج ١/ ص ٥٩٠)

(٣) شرح الخرشي (ج ١/ ص ٥٦٤)

(٤) شرح الرقائي (مج ١/ ج ١/ ص ٢١٥)

(٥) اندر الثمين (ج ٢/ ص ٥)

(٦) التاج والإكمال (ج ١/ ص ٥٨٨)

يجلسها وسجودها ونائها كنه، وهو كذلك كما في «الرسالة»^(١).

(و) ثاني عشرها: (صفة الجلوس) المعلوم للثلاثين بين السجدين ولا جلوس عليها، لا في هذين الموضوعين، وذلك بأن يقضي باليمنى اليسرى إلى الأرض ويصعب اليمين عليها، وباطن إبهام اليمين أو جنبها إلى الأرض، فتصير رجلاه معاً من الجانب الأيمن مخرجاً فخذه.

ابن الحاجب: ويستحب في جميع الجلوس جعل الورك الأيسر على الأرض، ورجلاه من الأيمن ماصباً قدمه اليمين وباطن إبهامها على الأرض، وكفه مخرجاً عن فخذه، انتهى^(٢).

فمن جلوس بين السجدين واجب، وللشهادة سنة، وكونه على الصفة المذكورة مستحب.

وثالث عشرها: (تمكين اليد) أي اليدين، وأفردها لفصل الجس والبراد بها واحتاها (من ركبيه) أي بمصلي مرقاً أصبعه (في الركوع) متعلقان بـ «تمكين».

رابع عشرها: أشار بقوله (وزد) أي الطلوع من «مستحب» (نصيهما) أي ركبيه في الركوع أيضاً بأن يقيمهما معتدلتين فلا يبرهما كذا قال ابن فرحون انظر (ز)^(٣) والثاني.

ابن الحاجب: ويستحب أن يصب ركبيه ويضع كفيه عليهما^(٤).

وخامس عشرها: (لراءة المأموم) لسانحة، سورة في صلاة (سوية) وناد أن يسمع بصره خروجاً من قول الشافعي لا يكتفي بحركة اللسان، انظر (ز)^(٥).

«الرسالة»، ويقراً مع الإمام فيما يسره ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه^(٦).

(١) الرسالة مع غرر المقالة (ص ١٢٤)، رحمه الله. وتكون متضمنة منزوية في جلوسها وسجودها وأمرها كله.

(٢) جامع الأمهات مع غرر المقالة (ص ٤٣) (٣) شرح الزرقاني (مجلد ١/ ص ١/ ص ٢٥٥)

(٤) جامع الأمهات مع غرر المقالة (ص ٤٣) (٥) شرح الزرقاني (مجلد ١/ ص ١/ ص ٢٥٥)

(٦) الرسالة مع غرر المقالة (ص ٢٧).

وسادس عشرها: (وضع اليدين) وجسدة (فاقتضي) أي: تبع أيها لطالب ما قاله غيرك معترضة بين وضع ومعموبه وهو قوله: (لدي) أي: وضع اليدين في (السجود حذر) أي مقبل (أذن) أي: أذنيه، ويتوجه بهما إلى القبلة

من «المدونة»: قال مالك: يتوجه بيديه إلى لحيته وسم يحد أين يضعهما^(١).
«الرسالة»: وتجعل يديك حذر أذنيك أو درن دلت^(٢).

والى سابع عشرها أشار بقوله: (وكذا) أي: وكما يستحب ما ذكر يستحب أيضاً (رفع اليدين) حذر منكبه ظهورهما إلى السماء ويطونهما للأرض (هند) الشروع في تكبيرة (الإحرام) لا قلب كما يصعبه أكثر العوام، ونسب كشعهما وإرسالهما بوقار فلا بدفع بهما أمامه، قاله (د)^(٣) وسجوه (ز)^(٤).
وقوله (خدا) أي: حد أي طلب ما ذكرته ثم تميم لبيت، وأنه ملئ من بون التوكيد الحميفة.

وثامن عشرها: (تطويله) أي المصلي فتطويله مصدر مضاف لماعده ومفعوله قوله: (صباحاً وظهراً) وهما على حذف مضاف، أي قراءة صبح وقراءة ظهر (سورتين) أي قراءتهما بدت شمال من صباحاً وظهراً، وكذا يدب تطويل المصلي سورتن وهما لأولى ولثانية من صلاتي الصبح والظهر بأن يقرأ فيهما من حوال المفصل إلا بصرورة سفر أو خروج وقت وسجوه، وأوله من الحجرات إلى عيس.

من «المدونة»: قال مالك: أطول الصلاة قراءة الصبح والظهر قال يحيى: أصبح أطول. أشبه الظهر نحو الصبح، «الرسالة»: يقرأ في الصبح من حوال المفصل، انظر (ق)^(٥).

قال الشيخ زروق: ويسعي أن يكون الركوع والسجود مناسبين للقراءة؛ فقد كانت صلاة رسول الله ﷺ كلها متقاربة^(٦).

(١) الرسالة مع غرر المقالة (ص ١٧، يتصرف).

(٢) شرح الررمانى (سج / ج ١ / ص 210)

(٣) المدونة (ج. ١ / ص 96).

(٤) شرح الكبير (ج ١ / ص 167).

(٥) التاج والإكليل (ج. ١ / ص 584)

(٦) شرح زروق على الررمانى - معطوط - (ص 47)

وتاسع عشرها: (توسط) سورة (العشا) فهو على حذف مضاف، قاله (ش)^(١) بأن يقر فيها من وسط المنفصل وأوله من عس إلى والصحي (و) عشروها (قصر) أي نقصر قراءة (الباقيين) وهما العصر و المعرب بأن يقرأ فيهما من قصر، منفصل وأوله الصحي إلى الحسم تنبيه هذا التفصيل الذي ذكره المصنف في حق العدد، وأم الإمام فالمطلوب منه القصير إلا أن تطب لحاجة منه التطويل أو يفهم منهم ذلك، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم للناس - أي يماماً - فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء»^(٢) وفيهما أيضاً: «إن منكم ضعفين: فأبكم صلى بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة»^(٣). انظر الأجهوري و(ز)^(٤).

والسبعة عشرينها أشد بقوله: (ك) سبب تقصير (السورة الأخرى) أي الثانية عن الأولى من كل الصلوات، وتكره المبالغة في التقصير ولاسيما بالربع حدود، وكون لثنيه أطول والمساواة خلاف الأولى كما يظهر، قاله (د)^(٥).

وقد (ز)^(٦) وله أن يطول الثانية في السجدة إذا وجد سجدة^(٦).

(كذا) الجلسة (الوسطى) سبب تقصيرها عن خمسة، سلام وديك بأن لا يزيد على «ورسوله». ابن رشد: ينقص الجلسة الأولى فصيلة^(٧)؛ وهذا هو الثاني والعشرون

والثالث عشرينها أشد بقوله (استحب) أيضاً (سبق) أي تقديم (يد) أي يديه قبل ركبتيه (وضعا) أي بالتوضيع في سجوده، (و) بأحرهما (في الرفع) منه، ويقدم (الركب) جمع ركة، أي ركبتيه والركب معطوف على «بدأ» أي واستحب سبق الركب في الرفع

(١) الدر المنثور (ج ٢/ ص ٥)

(٢) البحاري: كتاب الأذان، (ج ١٠٣)، مسلم - كتاب الصلاة، (ج ٤٦٦)

(٣) البحاري: كتاب الأذان، (ج ١٠٣)، مسلم - كتاب الصلاة، (ج ٤٦٦)

(٤) شرح الزرقاني (مج ١، ج ١، ص ٢١)

(٥) شرح الزرقاني (مج ١، ج ١، ص ٢١)

(٦) الشرح الكبير (ج ١، ص ١٥٦)

(٧) الدر المنثور (ج ٢/ ص ٥)

وبلي على الناضج استحباب الذكر عقب الصلوات فانظره في الرسالة^(١) وغيرها

والقشاني من قرأ آية انكسرت في كل صلاة مكتوبة لم يسمع من دخول لجنة إلا لموت، ولا يواطى عليها إلا صديق أو عبد، نقله عنه (ش) فانظره^(٢).

ثم شرع في المكروهات فقال:

[مكروهات الصلاة]

- 135 - وكسر هو بسملة تمؤدا
 - 136 - كوز حمامة وبعض كُفّه
 - 137 - قراءة لدى الشجود والرُكوع
 - 138 - وعيبُ والآسمات والذُخا
 - 139 - تشييد أو تمزجة الأصابع
- بي انصرص والشجود في الثوب كذا
وخمل شيء فيه أو بي فيه
تمكّر القلب بماناسي الخسوخ
أثنا قراءة كذا إن ركعها
تخضر تغميض عين تابع
(وكرهوا) أي حماد المالكية رضي الله عنهم لمصلي (بسملة) بأن
يقول «بسم الله الرحمن الرحيم» في صلاة الفرض، وكرهوا له أيضاً
(تعوداً) بأن يقول «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» (في) صلاة (الفرض) لا
في النفل وهو راجع لهما.

من «المدونة» قال مالك، لا يسمن في نحره لا سراً ولا جهراً
مام أو غيره، وأم في السخنة فواسع وإن شاء ترك، ولا يتعود في المكتوبة
قبل الصرعة، ويتعود في أيام رمضان إذا قرأ، ومن قرأ في غير صلاة تعود
قبل القراءة إن شاء، ناله (ق) فنبهه^(٣).

ابن الحاجب: وله أن يتعود أو يسمن في الناحية ولم يزل يقرؤه
يعودون في قيام رمضان^(٤).

وإن الفرق في من مالكية ولغزالي من لشافعية وغيرهم سورع

(١) الرسالة مع عمود المقدم (ص 122) وما بعدها

(٢) 3 - ناه والإكليل ج 1/ ص 596

(٣) البر شمس (ج 2/ ص 6)

(٤) جامع الأمهات مع ذكر الفوائد (ص 38)

لسلسلة أول انفاحة خروجاً من الخلاف، قاله (د) ^(١) وانظر الأجهوري و(ر) ^(٢)
 (و) كرهوا له أيضاً بالسجود في أي: على (الثوب)، وهذا إنما يكره
 في الوجه وبكمبر، وأما غيرهما من الأعضاء فيجوز أن يصعه على كل
 ظاهر، قاله في التوضيح ^(٣).

من «المدونة» قال مالك يكره أن يسجد على الطنافس وسط الشعر
 والأدم وثياب الفطر والكتان وأحلاس الدواب، ولا يضع كفيه عليها، ولا
 شيء على من صلى على ذلك. ابن حبيب، ولا بأس أن يقوم ويقعد على ما
 ذكر إذا وضع وجهه وكفيه على الأرض، نقله (ق) ^(٤).

ثم قال، والأذم - بفتح الهمزة ولدال - جمع أديم وهو الجلد
 المدبوع وأحلاس - بفتح الهمزة - جمع حلس وهو ما يلي ظهور الدواب،
 نقله (ق) ^(٥) فأنظره.

(خ) - وكره سجد على ثوب لا حصير وتري أحسن ^(٦).

(كذا كور عمامة) أي - يكره السجود عليه.

من «المدونة» قال مالك: من صلى وعليه عمامة فأحب إلي أن يرفع
 عن بعض جبهته حتى تلمس الأرض جبهته، فإن سجد على كور لعمامة
 كرهته ولا بعيد ابن حبيب هذا إن كان قدر الطائفتين، وإن كان كثيراً
 أعدد. التتوسي فون ابن حبيب تفسير، نقله (ق) ^(٧).

(وبعض) أي وكذا يكره السجود على طرف (كمه) أو غيره من
 ملوثة إلا لصورة حر أو برد، قاله في التوضيح ^(٨).

ابن مسلمة - لا يسمى أن يسجد على ثوب جسده ولا على بدنه في
 كمينه. المازري كشفهما مستحب، منه (ق) ^(٩).

(١) الشرح الكبير (ج ١/ ص 110)

(٢) التوضيح (ج ١/ ص 360)

(٣) التاج والإكليل (ج ١/ ص 393)

(٤) التاج والإكليل (ج ١/ ص 397)

(٥) التوضيح (ج ١/ ص 360) ونصه

الأرض أو بردها.

(٦) التاج والإكليل (ج ١/ ص 397).

(2) شرح الررداني (مج ١/ ح ١/ ص 26).

(4) التاج والإكليل (ج ١/ ص 595)

(6) مختصر حلس (ص 30)

وإن حكمه ابتداء فالكرهة إلا لصورة كائنه حر

(و) كذا (حمل شيء فيه) أي . في كفه (أو في فمه) ما لم يمنعه من إخراج الحروف .

من «المندونة» كره مالك أن يصلي وفي فمه درهم أو دينار أو شيء من لأشياء . بن القاسم . فإن فعل فلا إعادة عليه . وكره مالك أن يصلي وكفه محشو بحبر أو غيره . ابن يونس : إنما كره مالك ذلك كره لاشتغاله عن الصلاة ، نقله (ق) (١) و (ش) (٢) .

وكذا (قراءة) للقرآن (لدى) أي في (السجود) في (الركوع) . في الصحيح أنهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً (٣)

عياض إلى أنه يقرأ في الركوع والسجود ذهب فقهاء الأمصار ، وأباح ذلك بعض السبعة ، نقله (ق) (٤) .

كذا (تفكر القلب بما) أي . في الأمر الديني (لدى) (بالمف) أي . حتى رأيت (المختلوع) في الصلاة .

عياض . من مكرره حدث اتصال تحدث النفس بأمر الدنيا وقد بسط الثبات هذا بسطاً شافياً ، فبطله نقله (ق) (٥)

ولا تبطل الصلاة بذلك ولو طال تفكره ، وفهم به أن لتفكر في أمور آخرة غير مكرره ، نقله (ش) (٦)

وقال الغزالي في «الإحياء» (٧) «ومن مكث لشيطان أن يشعلك في صلاة يفكر لأخرة وتدير فعل الحيرت لسمع عن فهم ما تقرأه ، وعدم أن كل ما شعلت عن معاني قرأتك فهو وسواس ، فإن حركة اللسان غير مقصودة ، بل المقصود معانيها ، نقله عنه في «الحواهر الحسان» عند قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِعُونَ ﴿[المؤمنون ١] فبطله

(و) كذا (هبت) أي لعب بمصلي بلحيته أو غيرها كالحانم

(١) التاج و لإكمال (ج ١/ ص 599) عند شرحه لفون خيل «أومرعتها»

(٢) الدر الثمين (ج ٢/ ص ٤)

(٣) جزء من حديث صحيح بسند «الصلاة» (برقم 497)

(٤) التاج و لإكمال (ج ١/ ص 601)

(٥) التاج و لإكمال (ج ١/ ص 597)

(٦) الإحياء (ج ١/ ص 218)

(٧) الدر الثمين (ج ٢/ ص 8)

صياض من مكروهات الصلاة انبث بأصابه أو بلحيته . وسمع ابن القاسم : لا بأس أن يحول حاتمه في أصابعه للركوع في سهو . ابن رشد هذا نحو ما له في الذي يخصى لأي بيده في صلاته ، فإنه أجاز ذلك وإن كان اشعل البشير في الصلاة مكروهاً ، لأنه إنما قصد بذلك إصلاح صلاته ، بعد (ق) (١) .

(و) كذا يكره لمصلي (الالتفات) في صلاته ولو بجميع جسده حيث بقيت رجلاه للقبلة بلا ضرورة ، وإلا فلا كراهة .

من «المدونة» لا يلتفت المصلي ، فإن فعل ثم يقطع ذلك صلاته وإن كان بجميع جسده . دل الحسن . إلا أن يستندبر القبلة ، نقله (ق) (٢) والأجهوري فانظرهما .

(و) كذا يكره له (الدعا أثنا) أي . وسط (قراءة) لفاتحة أو سورة ، لأن الفاتحة ركن ولا يقطع بعبرها ، ولأنها دعاء وثناء ودعائها أولى ، ولأن السورة سئل وندعه نس بسنة ، كذا قال في «التوضيح» (٣) .

(كذا) يكره له لدعه (إن) حرف شرط (وكعاً) يعني في ركوعه ، لأنه إنما شرع فيه التسبيح .

ويكره أيضاً بعد سورة الفاتحة ، وقل السورة ، وبعد الجلوس وقبل التشهد ، وبعد سلام الإمام وقبل سلام المأموم ، وبعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة . وفي التشهد الأول ، ذكر هذه المواضع في «التوضيح» (٤) فانظره ثم قال وما عد هذه المواضع فيجوز الدعاء فيه اتفاقاً كاستحود وبعد

انقرأة وقبل الركوع والرفع منه والتشهد الأخير (٥) .

(خ) - ودعاء بما أحب وإن لم يبارك وسئى من أحب ولو قال «يا فلان فعل الله بك كذا» ، لم تبطل (٦) .

وكذا يكره له (تشبيث) لأصابع في الصلاة فقط

(١) التاج والإكليل (ج ١/ ص ٥٠٢) وهي غير صحيحة من الجزء الأول من طبعه دار الفكر
(٢) التاج والإكليل (ج ١/ ص ٥٩٨ و ٥٩٩)

(٣) التوضيح (ج ١/ ص ٣٦٢)

(٤) التوضيح (ج ١/ ص ٣٦٢) باختصار شديد .

(٥) التوضيح (ج ١/ ص ٣٦٣)

(٦) مختصر خليل (ص ٣٠) .

سمع ابن القاسم: لا يأمن بتشبيك الأصابع بالمسجد في غير صلاة، وإنما يكره في الصلاة، نقله (ق) (١).

(أو) أي. وكذا يكره به (فرقة الأصابع) في الصلاة لا في غيرها ولو في المسجد على الأرجح، قاله (د) (٢) ولا تشبك مصاف وفي التهذيب مثل ما أصيب به «فرقة» هذا يقرأ بضمة وجردة

وكذا يكره به (تخصر) بأن يصح يديه على الحاصرة في القيام عياض: من مكروهات الصلاة الاحتصار وهو وضع اليد على الحاصرة في القيام وهو من فعل اليهود (٣).

وكذا يكره له (تغميض عين) أي. عييه في الصلاة مثلاً يتوهم أنه مطلوب، فإن كان شوش بفتح عييه وتغميض حسن؛ قاله البرزلي، نقله عنه (ش) (٤).

ومن «المبوءة» قال مالك، ويصح بصره في الصلاة أمام قلبه، نقله (ق) (٥).

(تابع) أي. تغمض عينه صوف يكونه تبعاً لما تقدم في ذكره، فهو صفة به.

[أقسام الصلوات باعتبار حكمها]

140 - فصل وخمس صلوات فرض غير وفي كتابه لم يثبت دون من عند (فصل) في ذكر أقسام الصلاة وأحكامها.

عياض: الصلاة على ستة أقسام فرض على الأعيان، وفرض على الكفاية، ومسنة، ورعية، وفصيلة، وتطوع، والتطوع هو كل صلاة تسئل فيها في الأوقات التي أبيحت الصلاة فيها، نقله (ق) (٦).

(١) التاج والإكليل (ج ١/ ص 599)

(٢) الشرح الكبير (ج ١/ ص 172).

(٣) كلام ميانس مأخوذ من الدر الثمين (ج 2/ ص 18).

(٤) الدر الثمين (ج 2/ ص 8) وفيه أيضاً مذهب من المدونة بلدي سبه الشارح (ق).

(٥) التاج والإكليل (ج ١/ ص 600)

(٦) التاج والإكليل (ج 2/ ص 79)

ودكرها لماظم هناك، فقد (وخمسة صلوات فرض عين) على كل مكلف فمن جحد وجوبها استتيب قبل لم يتب قتل كفراً
(ح) وسجد كافر^(١)، ومن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها أحر سقاء
ركعة يسجدنيها من الصلوة وري فإن لم يفعل قتل حد.
(خ) وبوقب أيا أفع، وصلّى عنه غير فاضل، ولا يطمس قبره،
لا لائتة على الأصح^(٢).

[صلاة الجنائز]

140 - فضل وخمس صلوات فرض عين وهي كفاية لمثبت دون مزيل
(وهي) الصلاة (كفاية) أي فرض كفاية (لمثبت) - يسكوب الياء - له
في «ميت» بتشديد، أي حتى ميت مسلم ولو حكماً، تقدم به استقرار
حياة، وليس يشهد معتزلاً - وإنما لم يصل على الشهيد بما قيل لمالك
وصي الله عنه - أبعدت أن السي ﷺ صلى على حمزة فكثر صيحه تكسرة؟
قد. لا، ولا أنه صلى على أحد من الشهداء^(٣)، - ووجد جله،
مخرج كافر، وسقط لم يستهل، وشهد، ودون الحن،
ودخل كافر حكم بسلامة الإسلام ما يده، انظر (ز)^(٤) و(د)^(٥)
عياض الصلاة على سجدات من فروص الكفاية، وقيل سنة، انظر
(ق)^(٦).

(دون) وجود (مين) أي كذب في ذلك فهو متعق بالكفاية

[فرائض صلاة الجنائز]

141 - فروعها التخيير أربعاً دعاً وسبب سلام سبباً

- (١) قدم العلامة لأدري هنا عبارة «والجحد كافر» عكس مع الشيخ حنن وسفه ان نأحو أي
بعد عبارة «عن الأصح» في آخر الفقرة، المختصر (ص 24).
- (2) مختصر حنين (ص 14)
- (3) لم ألق عليه، لا في كفاية العتال العربي (ج 1/ ص 418)
- (4) شرح الرذقاني (مج 1/ ج 2/ ص 84) وفيه «فدخل المجوسي»
- (5) الشرح الكبير (ج 1/ ص 291)
- (6) التاج والإكليل (ج 2/ ص 248)

142- وكالصلاة الفضل دُفِرَ وَكُفِّرَ وَتُرْ كُتِبَ عِيْدُ اسْتَحْسَنًا سَلَّمَ

(فروضها) أي الصلاة على الميت جمع فرض أربعة على ما ذكر أولها: (التكبير) في حال كونها (أربعاً).

عباض من فروعها وشروط صحتها أيضاً تكبيرة الإحرام وثلاث تكبيرات بعدها، نقله (ق) (١).

وكل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة، فدوحيء بجذوة بعد أن كبر على أخرى فلا يشركها معها، انظر (د) (٢) و(ز) (٣).

(خ): وإن زاد لم ينظر (٤).

وثانيها: (دعا) يلعب بعد كل تكبيرة حتى من للمأموم.

قال المازري: لدعاء للميت هو المقصد بهذه الصلاة، انظر (ق) (٥).

ابن الحاجب: ولا يستحب دعاء معين اتفاقاً (٦).

عباض، أفيد بعد كل تكبيرة. «اللهم غفر له» أو ما في معناه، وكان أبو هريرة ينع الجنازة من محل أهلها، فإذا وضعت كبر وحمد الله وصلى على بيته ثم قال: «اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً فزد من إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده، واغفر لنا وله» (٧).

مالك: هذا أحسن ما سمعت من ادعاء على الجنازة، ذكره في (الموطأ)، قاله (ق) (٨).

الأبني: استحب في «المدونة»، انتهى.
وظاهره بعد كل تكبيرة، انظر (ز) (٩).

- | | |
|---|--|
| (1) التاج والإكبل (ج/2 ص 252) | (2) الشرح الكبير (ج/1 ص 294) |
| (3) شرح الرقابي (مج/1 ج/2 ص 87) | (4) مختصر خليل (ص 51). |
| (5) التاج والإكبل (ج/2 ص 253 و 254). | (6) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 68) |
| (7) أخرجه مالك في الموطأ (ج/17) من كتاب الجنائز باب ما يقول المصلي على الجنازة. | |
| (8) التاج والإكبل (ج/2 ص 256). | |
| (9) شرح الرقابي (مج/1 ج/2 ص 90). | |

(خ): ودعا بعد ابراعة على المختار^(١).

وخير ابن أبي زيد^(٢).

(و) ثالثها، (نية) بأن يقصد الصلاة على هذا الميت، ولا يصر عدم استحصال كونها فرض كفاية، ولا اعتقاد أنها ذكر فتبين أنها أنشئ، ولا عكسه، إذ المقصود بالدعاء هذا الميت، ولا عدم معرفة كونه ذكراً أو أنثى، ودعا حيث يشاء من شاء بالذكور وإن شاء بالأنثى، قاله (د)^(٣) ونحوه (ر)^(٤) ونظر.

ورابعها، (سلام سر) فمس لسلام فرض، وكونه سر مبدوء

(ح): وسمع الإمام من يليه^(٥).

سمع ابن القاسم: سلم الإمام واحدة وسمع من يمينه، ومن وراءه يسلمون واحدة في أنفسهم، وإن أسمعوا من يليهم لم أر بذلك بأساً، نظر (ف)^(٦).

والمشهور وهو مذهب «المندونة» أن تعاموم لا يرد على الإمام كفي للشافعي، خلافاً بقول «الواضحة» يندب رد نية عميه، وقول ابن رشد، «هو تفسير سائر الروايات» طريقة ضعيفة، انظر (ر)^(٧) و(ش)^(٨).

(تبعاً) أي سلام موصوف بكونه تابعاً لما قبله في الوجوه، فهو صفة له، ألفه للإطلاق.

تنبيه. يعني على تناظم فرض خمس وهو انقباض كما عند سيد وعاصم إلا لعذر، انظر (ز)^(٩).

وبمعني عليه أيضاً حكم الإمامة، قال ابن رشد من شروط صحة الصلاة على المنارة الإمامة، لأن صلي عليها بغير إمام أعيدت الصلاة، قاله (ش)^(١٠).

(١) مختصر خليل (ص ٥١)

(٢) الرسالة مع غرد المقالة (ص ٥٤)، وبمف. دوان شاء دعا في الرابعة ثم يُقسم، وإن شاء سلم بعد الرابعة مكانه.

(٣) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٢٩٤).

(٤) مختصر خليل (ص ٥١)

(٥) شرح الرذائي (مج ١/ ج ٢/ ص ٩٢).

(٦) شرح الرذائي (مج ١/ ج ٢/ ص ٩٩)

(٧) التاج والإكمل (ج ٢/ ص ٢٥٧)

(٨) الدر الثمين (ج ٢/ ص ١٠)

(٩) الدر الثمين (ج ٢/ ص ١٠)

(١٠) شرح الرذائي (مج ١/ ج ٢/ ص ٩٢ و ٩٣)

واقصر على ما لابن رشد صاحب المدخل^(١)

وقال النخعي الجماعة فيها سنة ليست بشروط، والله في المعونة^(٢)

نصر (خ)^(٣) أوائل الجنائز.

قائلة من رأى حادثة وكثير ثلاث وقال: «هذا ما وحدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم ردنا إيماناً وتسديماً»، كتب الله له بها عشر حسنات من يوم قانها إلى يوم القيامة، ذكره (ر)^(٤) وغيره.

(و) كالصلاة) حصر من قومه (الغسل) أي وغسل الميت مثل الصلاة عليه في كونه فرض كفاية

ابن عرفة غسل الميت باسم غير الشهيد قال الشيخ مع الأكثر أنه وقال القاضي مع الخداديين فرض كفاية، نقله (ق)^(٥)

و يقول بدو جوب في الغسل وفي الصلاة أرحح من يقول بالنسبة بينهما فكان ينبغي الإقتصار عليه، قدمه الأجهوري فصره، ولما اقتصر الناظم عليه فيها.

(خ) * وغسله كالجباية^(٦).

ومثلها أيضاً في كونهما فرض كفاية فلا خلاف فيه (حش) - يسكون المقام - إذ هو مصدر، أي: موارثته في التراب

قال بن يونس - وأما دفعه فمصرص على الكفاية^(٧)

«الرسالة» ويجعل الميت في قبره على شقه الأيمن وتنصب عليه اليمن ونقول حينئذ اللهم إني صاحب قد نزل بك، إلى آخره فنظرها^(٨).

(١) المدخل لابن الحاج (ج ٢/ ص ١٨٩ و ١٩٠).

(٢) لا يوجد هذا النص في المعونة، وأصله بالحرف في مواهب الجليل (ج ٢/ ص ٢٥٤).

(٣) مختصر جليل (ص ٩٥ ر ٥) (٤) شرح الرقاني (مع ١/ ج ٢/ ص ١٠٨)

(٥) لنج والإكليل (ج ٢/ ص ٢٤٦).

(٦) مختصر خليل (ص ٥٠) وبعبارة: «و غسله كله تعبداً بلاثية»

(٧) لنج والإكليل (ج ٢/ ص ٢٤٨).

(٨) الرسالة مع غرر المقالة (ص ١٥١)

(او) مثله أيضاً فيذكر (كفن) - بالفتح - وهو الثوب، والمراد به هنا تكفينه إذا التكىف إنما يتعلق به فعل -

من المأزري، التكفين عندما واجب، انظر (ق) ^(١)

ابن رشد: عرض من انكس ساتر العورة والرائد لستر غيره سنة. ابن بشير، أقله ثوب يستر كله ^(٢)

(ج) وكفن سلبوسه لجمعه، وقدم كمؤونة الدفن على دين غير المرتبه ^(٣)

ثم قال: وهو على الصنف بقراءة أو رق لا روحية، والمقير من بيت المال، ولا فعلى المسمين ^(٤)

ثم قال عطف على ما يندب: وورء، والانب على الواحد، والثلاثة على الأربعة، وتضمينه، وتعميمه، وعذة فيها، وأزرة، ونفاد، والسبع للمرأة، وحوط دحل كل صافه، وعلى قطن يصبق بماءه ركافور فيه وفي مساجله وحوائه ومراقه، انتهى ^(٥)

وباقى مروع هذا الباب ينصر فيه أو في غيره، وإنما مرادنا في هذا التمهيد الاختصار عذبا على ما اقتصر عليه الماعظم.

ثم شرع في السنن المؤكدة فقال:

[من الصلوات المؤكدة: صلاة الوتر]

142 - وكالصلاة الغسل دفن وكفن وفرك كسوف عيد استسقا سنن (وتر) - بمنح الورد ركسرها وتاء مشاة فوق - وهو الركعة الواحدة مبتدا.

ابن يونس، شة مؤكدة لا يسع لأحد تركها، سحنون، يجرح تاركه، وقال أصبغ: يزبد، انظر (ق) ^(٦)

(١) التاج والإكليل (ج ٢/ ص 248)

(٢) مختصر خليل (ص 31)

(٣) مختصر خليل (ص 52)

(٤) التاج والإكليل (ج ٢/ ص 89) ينصرف

(٢) المفاح والإكليل (ج ٢/ ص 258).

(٤) مختصر خليل (ص 151).

«الرسالة» بقراءتها - أي في ركعة النوتر - بأم القرآن وقد هو الله
أحد المعوذتين^(١)

(خ) : ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق لبفجر، وضروريه للصبح،
ونائب قطعهما له لعد لا مؤتم وفي الإمام ردايان^(٢)، إلى آخره
ونائب يقاعه بعد شفع منفصل عنه بسلام، ويكره وصله إلا لاقتضاء
بوصل^(٣).

[من اصلوات المؤكدة: صلاة الكسوف]

(وكسوف) وهو دهاب ضوء الشمس كلاً أو بعضاً ما لم يزل جدياً.
«التلقين» صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة. ومن «المدونة» قال
مالك: «هو سنة لا تترك، انظر (ق)»^(٤).
ابن الحاجب: ويؤمر بها كل مصل حاضر ومسافر وغيرهما، وتصلها
المرأة في بيتها، ورويتها وقت العيدين^(٥) ابن عرفة: هي ركعتان في كل
ركعة ركوعان وقيامان. وأم صلاة خسوف القمر نقان الجلاب واللمخي:
سنة ابن شير «التلقين» فصيلة، انظر (ق)^(٦) والأجهوري
قال (ح) : «وختصر في التوضيح»^(٧) على القول بأنها فضيلة، قال
الشارح، وصححه غير واحد، وصدر به في اشاعله فقال: «صلاة خسوف
لقمر فضيلة، وقبل: سنة»^(٨)، انتهى فأنظر^(٩).
فتنصي أقدام ركعتين ركعتين حتى يتجلى.

(١) الرسالة مع غرر العقائد (ص ١٣٥).

(٢) مختصر خليل (ص ٣٨)، وفيه: «وذهب قطعها لعدا».

(٣) مختصر خليل (ص ٣٨) عبارة الشارح هنا مخالفة لبيان «المختصر».

(٤) التاج والإكليل (ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٣٧).

(٥) جامع الأمهات مع دور الفلاح (ص ٦٢).

(٦) التاج والإكليل (ج ٢ ص ٢٣٧) يقتصر.

(٧) التوضيح (ج ١ ص ٩٤) ونصه: «وصلاة خسوف القمر فضيلة، وليست بهذا».

(٨) الشامل (ج ١ ص ١٤٦) ونصه: «وصلاة خسوف القمر فضيلة، وقبل سنة، ونسها».

فأصل

(٩) مواهب الجليل (ج ٢ ص ٢٣٨).

ابن الحاجب: وصلاة الخسوف ركعتان كالسوافل ولا يجتمع بها على المشهور^(١).

[من الصلوات المؤكدة: صلاة العيدين]

و(عيد) نظر وأضحى وهمد في ربة وحدة. «التلقين». صلاة العيد سنة مؤكدة، أنظر (ق)^(٢).

ابن الحاجب ويؤمر بها من ثلثه الجمعة^(٣).

ثم قال. وهي ركعتان بغير أذان ولا إقامة يكبر في الأولى سبعاً بالإحرام، وفي الثانية خمساً غير تكبيرة القيام

ثم قال. ووقتها من حل الساعة إلى لزوال ولا تفصى عنه^(٤)، وباقى الكلام ينظر فيه أوقاي غيره.

[من الصلوات المؤكدة. صلاة الاستسقاء]

(استسقاء) أي: صلاتها.

«التلقين». وصلاة الاستسقاء سنة تفعل عند تأخير مطر والحاجة إليه^(٥).

ابن شاس: ولا بأس بتكررها إذا تأخرت الإجابة^(٦).

ابن الحاجب: وقال أصح: استسقي بمصر للسن خمسة وعشرين يوماً موابيات وحصره ابن القاسم وابن وهب وغيرهما^(٧).

ثم قال. وتصلى ركعتين كالسوافل جهراً، ثم يحصب كالعيدين، ويعمل بدن التكبير الاستعصر، ويصالح في الدعاء في آخر الثانية، ويستقل لعلها حينئذ فيها، ويحول رداءه تعافلاً، ما بقي ظهره إلى السماء وما على اليمين على اليسار، ولا ينكسه، وكذلك ابن س قعوداً^(٨).

- (١) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 62)
- (٢) كح والإكسر (ج 2/ ص 224)
- (٣) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 61)
- (٤) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 61)
- (٥) التلقين ومعاً لتحصيل للبحر البقيع (ص 54)
- (٦) علق الجواهر الثمينة لابن شاس (ج 1/ ص 178)
- (٧) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 62)
- (٨) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 62).

وقوله : (سنة) مؤكداً جمع سنة ، هو حذر عن قوله «وتر» وما عطفه عليه بحذف العاطف .

(خ) : «وتر سنة أكد ثم عود ثم كسوف ثم سقاة»^(١)
ثم شرع في الرغبة فقال .

[رغبة الفجر]

143 - مَجْرُوعِيَّةٌ وَتَقْضَى لِرُؤَااٍ وَافْزُضْ يَفْضَى أَبْدَأُ وَالشَّوَالِ
(فجر) أي . صلاته (رغبة) أي رتبته دون السنة وموتى الصلاة قال
عليه الصلاة والسلام «ركعتا الصبح خير من الدنيا وما فيها»^(٢) بقه (ش)^(٣)
وغير واحد

أصح ركعت الصبح من الرغائب . أشبهب : هي سنة . ووجه ابن يونس
كلا القولين ، نقله (ق)^(٤) .

(ح) - وهي رغبة تعقر سنة تحصنها ، لا تحريها ، بل تبين تقدم حرامها
للمعجر ولو سحر ، ودمد لانصار على العاجلة ، ويكدها بمسجد ، وباب
عن لحنه ، وإن فعلها بيته لم يركع
ثم قال - وإن أقيمت لصبح تركها ، وحارجه ركعها إن لم يحف بموت
ركعة^(٥) .

(وتقضى) صلاة الصبح دون غيرها من سوافل من حل النافل (للروال)
أي : إليه .

(خ) : ولا يقضى غير فرض إلا هي قبل الروال^(٦)

(د) ومن نام حتى طلعت الشمس قدم الصبح على المعتمد^(٧)

(و) أم (الفرض) فإنه (يقضى) وجوباً على العود سواء ترك بعمداً أو
سهواً في بلاد لإسلام أو الحرب .

(١) مختصر خليل (ص 38)

(٢) صحيح مسلم ، صلاة المسافرين وقصرها (برقم 725)

(٣) النج والإكيل (ج 2/ ص 93) .

(٤) مختصر الدر الثمبي (ص 143)

(٥) مختصر خليل (ص 39)

(٦) مختصر خليل (ص 39)

(٧) للشرح الكبير (ج 1/ ص 1)

(خ) وجب قضاء فاتئة مطلقاً^(١)

(أهذا) أي في جميع لأزمة المستقلة من ليل أو نهار، وعند طلوع الشمس وعند غروبها، كما في «الرسالة»^(٢).

ابن عرفة: قضاء الموات واجب. ابن رشد: لا ينبغي أن يشعل مقام رمضان ويترك قضاء فوائده، فإن فعل لحقه الحرج من ناحية تأخير قضاء الموات مع القدرة عليه، إلا من ناحية قيامه لأنه مأجور على قيامه، ويصلي وتر يومه وشفعاً قبله ولحق يومه أيضاً. قال في «المدونة»: ويصلي فوائده على قدر طاقتهم. ابن أبي يحيى: قال أبو محمد صالح: أقل ما يسمى به مفرداً أن يقضي يومين في اليوم الواحد ابن العربي: توبة من شرط في صلاته أن يقضيها ولا يحسن مع كل صلاة صلاة، ولا يقطع التناول لأجلها وإنما يشعل بها ليلاً ونهاراً، ويقدمها على فصول معاشه وأحوار دينه، ولا يقدم عليها إلا ضرورة المعاش، ولا يشغل بأمره الرائدة على حاجته حتى إذا جاء وقت الصلاة أقبل على انقضاء الموات وترك الشواغل فهذا مأثور، فعله (ق)^(٣).

والحاصل: ابن العربي قائل بحواز التمهّل لمن عليه فوائت، وابن رشد يعدمه. لا ما استثنى عنه أولاً، انظر (ش)^(٤).

ويقضي رجوباً غير شرط مع الذكر (بالتوالي) أي. بالترتيب.

ابن رشد: يجب على مذهب مالك ترتيب الفوائت في القضاء الأول فالأول، فإن ترك الترتيب بأسبب فلا شيء عليه، وإن تركه عمداً أو جاهلاً بالصواب مثل أن يكون سبي الظهر وانحصر فيذكر ذلك بعد أيام فيصلي العصر وهو ذاكر للظهر فالإني على قول ابن القاسم أنه لا إعادة عليه، لأن إذا صلاها فقد خرج وقتها وكأنه وضعها في موضعها، انظر (ق)^(٥).

(خ) عاطفاً على ما فعل وجب. ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطاً، والموات في أنفسها، ويسيرها مع حاصره وإن خرج وقتها، وهل أربع أو

(١) منحصر خليل (ص 32).

(٢) الرسالة مع عود المقابلة (ص 131).

(٣) التاج والإكيل (ج 2/ ص 9 و 10).

(٤) الدر الثمين (ج 2/ ص 21).

(٥) التاج والإكيل (ج 2/ ص 11).

خمس؟ خلاف، فإن خالف ولو عمداً أعاد سوتت الصلوة، وفي إعادة مأموه خلاف^(١)

«الرسالة» وإن كثرت - أي الموائت - بدأ بها يخاف موت وثته^(٢)
(ع) مذهب ابن القاسم في «المندوبة» يبدأ بالحاصرة صاق الوقت أو اتسع^(٣)، ويحويه (لحق) في نظره^(٤)
ثم شرع في النوافل فقال:

[النوافل المندوبة والمؤكدة]

144 - تُدب ثَمْلٌ مَطْلَقاً وَأَتَمَّتْ نَحْبَةً ضَمَحِي تَرَاوِيحُ ثَلَاثُ

145 - مَا ثَمْلٌ وَثَرٍ مِثْلَ ظَهْرِ عَصْرِ وَيُعَدُّ مَشْرِبٌ وَيُعَدُّ ظَهْرُ (تُدب) أَي سَتَحِب (ثَمْلٌ) وَهُوَ مَا دُونَ الرُّغْبَةِ، قَالَ (ز)^(٥)

أَي تَدب تَمَعُ بِالصَّلَاةِ بِمَا أَحَدٌ بِكُلِّ وَقْتٍ يَحِلُّ بِقَاعِهِ فِيهِ وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْنِهِ (مَطْلَقاً) أَي ثَمْلٌ مَوْصُوفٌ بِكُونِهِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِكَثْرَةٍ وَلَا بِقَلَّةٍ وَلَا بِرَمَاهُ، مَا سَمَّيْتُ بِهِ عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ يَمَعُ لِمَا ثَمْلٌ

وَقَالَ (م) هُوَ حَالٌ مِنَ «ثَمْلٍ»، أَي وَإِلَّا كَدَ نَكْرَةً^(٦)

أَمَّا سَتَحَابُ التَّمَعِ فَلَمَّا صَحَّ مِنْ قَوْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، دَوَّلَا بِزَالِ عِبْدِي بِمَشْرِبٍ إِلَى مَا ثَمْلٌ حَتَّى أَحْبَبَهُ^(٧). الْحَدِيثُ بِقَبْلِهِ (ش)^(٨) وَقَالَ عَالِي ﴿وَأَتَمُّوْا الْحَزَرَ لِمَا كُمْ تَمَحُّوْا﴾ [المعج 77].

تَنْبِيْهِ: يَمَعُ (خ) الْوَقْتُ لَدِي مَعِ أَوْ كَرِهَ فِيهِ ثَمْلٌ يَقُولُ: وَمَعِ ثَمْلٌ وَقْتُ: طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعُرُوبِهِ، وَحَصْبَةِ حَمْعَةٍ وَكَرِهَ بَعْدَ فَجْرِ، رُبْعَهُ مَرَضٍ عَصْرَهُ إِلَى أَنْ تَرْتَمِعَ قِيْدُ رَمَحٍ، وَتَصِلَ الْمَغْرِبُ إِلَّا رَكْعَتِي الْعَجْرَ، وَالْوُزْدَ قَبْلَ لَمَرَضٍ لِمَا مَعِهِ، وَجَارَةً، وَسَمْعُ ثَلَاثَةِ

(١) مختصر خليل (ص 32). (٢) الرسالة مع غرر البقالة (ص 132)

(٣) كفاية الطالب برياني (ج 1/ ص 329) ثم قال بعده «التي تكون الرسالة بخلاف مذهب ابن القاسم في المندوبة».

(٤) شرح البرهاني (معج 1/ ج 2/ ص 279)

(٥) البخاري، الرقاق (برقم 6502)

(٦) النجاشي والإكمال (ج 2/ ص 12)

(٧) معرب سمرشد المعين (ص 17)

(٨) الدر المنثور (ج 2/ ص 25)

قبل إسماعيل وأصغراره، وقصع محرم بوقت يهي^(١).

[من النوافل المؤكدة: تحية المسجد]

(وأكدت تحية) أي تحية المسجد بركعتين، أي لدخول متوصي يريد جلوساً به في وقت حوار، فيه في «التوضيح»^(٢)، وإن كثر دخوله كماه ركوعه لأول، قاله ابن حبيب، وبحوه في الجلاب^(٣).

والمراد بالكثرة الريادة على الواحد كما يفيد كلام الجلاب وابن ناجي^(٤).

وكرر جلوسه قبله حيث طست ولا تسقط به، انظر الأجهوري

عياض نسخة لمسجد فضيلة قد مالك، ويست تراجة أبو عمر.

على هذا جماعة أئمة، وكان ابن القاسم بدخل لمسجد فيجلس ولا يصلي، وقد فعل ذلك ابن عمر ومسلم إبه، انظر (ق)^(٥).

ونعمي عب «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» أربع مرات، نقله الشيخ ردوق^(٦) عن الغزالي^(٧) وغيره النووي يعني استعماله في أوقات النهي، نظر الأجهوري والخرخشي^(٨).

(خ)، وحاز تركه مرة وتآذت بفرض^(٩).

[من النوافل المؤكدة: صلاة الضحى]

وأكد (ضحى) أي. صلاته بأقلها ركعتين، وأكثرها ثمان، وأوسطها ست، وما زاد على ذلك فيكره إن صلاه ستة الضحى، ووفتها من حل التأفة للروال، انظر الأجهوري.

(١) مختصر خليل (ص 23) وليس فيه كلمة فوبعد من فوبه فوبعد فرض عصر.

(٢) التوضيح (ج 2/ ص 99) ونصه: «ولا يحاطب بالركوع لا يريد الجلوس».

(٣) التوضيح (ج 1/ ص 263) ونصه: «وإن رجع عند أول دخوله ثم تكرر الدخول منه فلا شيء عليه».

(٤) شرح ابن ناجي على الرسالة بهامش شرح ردوق (ج 1/ ص 189).

(٥) اللج والإكليل (ج 2/ ص 82).

(٦) لم ألق على هذا العرف في شيء من كتب الشيخ ردوق الفقهية المطبوعة.

(٧) حبيب علوم الدين للغزالي (ج 1/ ص 263).

(٨) الخرخشي (ج 2/ ص 117) وكل ما نقل «شرح» من مصر من هي منه.

(٩) مختصر خليل (ص 38).

ابن عرفة: بسم «التقيين» و«الرسالة» أن صلاة الضحى نافلة، أبو عمر: فصيلة، وهي ثمان ركعات وقد عدت أبصاً في السن، بقله (ق)^(١)
 قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة الضحى ركعتين إيماناً واحتساباً كتب الله له مائتي حسنة ومحام عنه مائتي سيئة ورفع له مائتي درجة وغفر ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر (إلا القصاص)^(٢)»
 وقال رسول الله ﷺ: «من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زيد البحر»^(٣).

الحطاب: وشفعة الضحى - بسم الشين المعجمة وقد يفتح - ركعتا الضحى، انظر (ش)^(٤).
 وجاء في الحديث أيضاً: «ركعتان من الضحى يعدلان عند الله بحجة وعمره متصلتين»^(٥).

وقال الشيخ الشعراوي في «العهد المحمدي» من واطب على صلاة الضحى لم يقاربه جن إلا احترق، بنظر الأجهوري و(ر)^(٦).
 وفي الخبر: سألت ربي خمساً فأعطانيها في خمس سنة الرزق في صلاة الضحى، ورضى الله في إطعام الطعام، وشفاء القلب في الصيام، والنجاة في الصمت، وخير الدنوب والآخرة في قيام الليل^(٧)، قال الشيخ زروق في شرحه للنوغليسية^(٨).

[من النوافل المؤكدة: صلاة التراويح]

وأكدت (تراويح) وهي قيام دمصد، ووقتها كالم نر، فإن فعلت بعد

(١) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٣٥).

(٢) قال محمد طاهر بن علي الهندي القسي ٩٣٥هـ في مذكره الموضوعات قال ابن حجر هذا كذب مبتلق وإسناده مظلم مجهول (ص ٤٩).

(٣) الترمذي، الصلاة (برقم ٤٧٦) ابن ماجه، الصلاة (برقم ١٣٨٢)

(٤) الدر الثمين (ج ٢/ ص ٢٦)

(٥) بنظر كتز العمال للمصنف الهندي (برقم ٢١٤٩١)

(٦) شرح الزرقاني (مجم، ج ١/ ص ٢٨١)

(٧) ذكره زروق في شرح الوغليسية، ولم أتف عليه في شيء من كتب الحديث ولا التحريج

(٨) شرح زروق على الوغليسية - معطوط - (ص ٥٥).

معرب لم تسقط وكانت مائة لا تراويح، انظر (ز)^(١)
 ابن حبيب: يوم رمضان فضيلة أبو عمر سنة، انظر (ق)^(٢)
 وفي الصحيح عنه ﷺ «ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً لله غفر له ما
 تقدم من ذنبه»^(٣).

ابن الحاجب والجماعة هي التراويح مستحبة للعمل، والمفرد لطلب
 السلامة أفضل على المشهور إلا أن تعطل، وهي ثلاث وعشرون بالوتر ثم
 جعلت تسعاً وثلاثين. وعن عائشة رضي الله عنها: «لما رآه رسول الله ﷺ
 على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر»^(٤)، وليس لحتم بسنة فيه، أي في
 أيام رمضان وسورة تجزئ^(٥).

(خ) عاطفاً على فعل ندب وانفراد فيها لأن لم تعطل المساجد،
 والحتم فيها، وسورة تجزئ^(٦)
 وقوله. (قلت) أي. تراويح موصوفة بكونها نابعة لما قبلها هي التأكيد،
 صفة لـ «تراويح» فهو تنميم للبيت.

[من السوافل المؤكدة: الشفع الذي قبل الوتر]

وأكد على ظاهر النص (ما)، أي الشفع الذي كان (قبل وتر)
 من «المدونة» لا بد من شفع قبل الوتر، يستلم منه في حضور أو سفر،
 ومن صلى حذف من لم يفصل بينهما بسلام به، نقله (ق) في سفره^(٧).
 واختلف هل يشترط في ركعتي الشفع تخصيصهما باليه أو يكتفي بأي
 ركعتين كانا^(٨) وهو الظاهر، منه النخعي وغيره، انظر «التوضيح»^(٩)

(١) شرح الرقائني (مج ١/ ج ١ ص 283)

(٢) التاج والإكبي (ج ٢ ص 83)

(٣) البخاري، حلا: التراويح (برقم 2009) مسلم، صلاة المسافرين وقصرها (برقم 759)

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ منسباً عائشة رضي الله عنها، وأصده في البخاري، التهجد (برقم 1140).

(٥) جامع الأمهات مع ذوق القلائد (ص 63)

(٦) مختصر خليل (ص 38) وفيه: «انفراد بها» بدل «وانفراد فيها»

(٧) التاج والإكبي (ج ٢ ص 87).

(٨) التوضيح (ج ٢ ص 106).

«الرسالة»: وأقل الشفع ركعتان، ويستحب أن يقرأ في الأولى بأم القرآن ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الثانية بأم القرآن ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ ويشهد ويسلم.

وفيها أيضاً: ويستحب في نوافل الليل لإجهاار، وفي نوافل النهار الإسراع.

وفيها أيضاً. وأفضل الليل آخره في القيم^(١)

(خ) عاطفاً على نائب فعل أكرهه ووتر بواحدة^(٢)

(مثل) بالنصب نعت لمصدر محذوف، أي: أكد ما ذكر تأكيداً مثل تأكيد ما قبل (ظهر) كذا نور (م)^(٣).

يعني أن النفل يؤكد قبل صلاة الظهر بلا حد، فإذا صلى قبل الظهر ركعتين أو ستاً حصل المطلوب المذكور، ولا يحصى أن ما كثر من لطاعة يريد ثوابه على ما دونه، والأعداد الواردة في الأحاديث ليست للتحديد، قاله الأجهوري.

هذا كله إن اتسع الوقت والأمن، وأخذاً بالهيجي وسد وابن العربي أنصلياً ابتداءً بالفريضة مع اتساعه أيضاً، وعلى احتياط هؤلاء الجماعة فإنما تطلب الرواتب قبلية ممن ينتظر الجماعة لا من المد ولا ممن لا ينتظرها، قاله الأجهوري أيضاً و(ر)^(٤) فانظرهما.

وقال (د) بي شرحه لقور (خ): «ولأفضل بعد تقديمها مطلقاً»^(٥). أي: تقديماً نسبياً، فلا ينافي تقليص العمل الوارد في الأحاديث كأربع قبل الظهر وقبل العصر وغير هذا لا بلغت إليه، انتهى باختصار فانظره^(٦). وأكد النفل أيضاً قبل صلاة (عصر) لقوله ﷺ: «رحم الله امرئ صلى قبل العصر أربعاً»^(٧) ودعاؤه عليه الصلاة والسلام مستجاب، قال الخرخشي^(٨)

(١) الرسالة مع غرر العقالة (ص 125)

(٢) مختصر خليل (ص 38)

(٣) معرب المرشد العميد (ص 71).

(٤) شرح الزرقاني (مع 1/ ج 1/ ص 280).

(٥) مختصر خليل (ص 23)

(٦) فشرح الكبير (ج 1/ ص 118)

(٧) الترمذي، كتاب الصلاة (برقم 430)، وقال: هذا حديث غريب حسن

(٨) شرح الخرخشي (ج 2/ ص 113).

- (و) أكد أيضاً (بعد) صلاة (مغرب) وبعد الذكر الوارد عقبها.
- الجلاب: الركعتان بعد المغرب مسحاً كركعتي الفجر. وهي «الرسالة» وإن تعدت ست ركعات وخمس، «نظر (ق)»^(١)
- يعني الترمذي والنسائي. كان عليه لأصلاة والسلام يصلي ركعتين بعد المغرب^(٢).
- وقال ﷺ «من صلى ست ركعات بعد المغرب ولم يتكلم بينهما بسوء عدل به عبادة ثنتي عشرة سنة»^(٣). «نظر القلشاني»^(٤).
- (و) أكد أيضاً (بعد) صلاة (ظهر) لقوله ﷺ «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعدها حرم الله عظامه على النار» خرجه أبو داود^(٥).
- نقمة حياض وركعتان بعد الوضوء فضيلة، «نظر (ق)»^(٦) و«نظر (ش)»^(٧) فانظرهما.

[باب السهو]

- 146 - يصل لقص سنة سهواً يسر قبل السلام سجدة أو شئ
147 - إن أتحدث ومن يزه سهواً سجد بقصد كذا والقص غلب إن ورد
148 - واستدرك القبلي مع قرب السلام واستدرك المدي ولو من بعد عام
149 - من نسي أن يحمل هذين الإمام وبطلت بعند نفي أو كلام

هذا (فصل) ذكر فيه بعض مسائل السهو ومبطلات الصلاة

والسهو الذهول عن الشيء بحيث يوشى بأدنى نسيه

- (١) الفتح والإكليل (ج 2/ ص 80) مع تقديم نص رساله عن نص الجلاب
(2) البحري، الجمعة (برقم 937) سمرقاني، ابواب الصلاة (برقم 604) والسببي، للإمامة (برقم 869)
(3) الترمذي، ابواب الصلاة (برقم 435) ابن حنبل، الصلاة (برقم 1164)
(4) شرح القسائي على الرسالة - معطوط (ص 64)
(5) أبو داود، الصلاة (برقم 1269) الترمذي (برقم 428) وقد ورد حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه
(6) الفتح والإكليل (ج 2/ ص 80)
(7) الدر الثمين (ج 2/ ص 27).

والسيان: هو انه هزل عن الشيء لكن لا ينسب له بأدى تشبه، فانه (د)^(١).

وقال في «الذخيرة»: التقرب إلى الله تعالى بالصلاة المرقعة المجبورة إذا عرّض فيها الشك، أولى من الإعراض عن تركيبتها والشروع في غيرها، ولاقتصار عليها أيضاً بعد الترفيع أولى من إعادتها، لأنها منهاجها ﷺ ومنهاج أصحابه واسلف الصالحين بعدهم، والخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع^(٢)، نقله الأجهوري والتائي^(٣).

ولابن أبي جمرة^(٤) إن المُرْقعة تعدل سبعين صلاة ليس فيها سجود سهر، لأن فيها ترغيم الشيطان، وكل ما فيه ترغيمه ففيه رضى الرحمن، فانه الأجهوري و(ز)^(٥) فانظرهما.

(ل) أحل (نقص سنة) وحدة مؤكده، داحلة في الصلاة كترك جهري مرضي في حال كون النقص (سهواً) وشمل النقص المحقق والمشكوك في حصوله لقولهم: الشك في النقص كحتمه والمردد بينه وبين الريادة مخرج بالنقص الريادة بآني حكمها في البيت بعد هذا وبالسبب المرضي فلا يد من الإتيان به كما يأتي في قوله: «استدرك الركن» إلخ.

وبالمؤكدة الخمسة كنكسة وتسمبة، والمضيه فلا سجود لهما، وقد نص (خ) على بطلان صلاة من سجد لهما^(٦).

وبالداحل في الصلاة ما هو خارجها كالأذان والإقامة.

وبالسهو ما إذا كان البرك عامداً فلا سجود لشيء من ذلك.

(خ) - وهل - أي وهل نطّل - بعمد ترك سنة أو لا؟ ولا سجود، خلاص^(٧).

(٢) الذخيرة (ج ٢/ ص ١٢٥)

(١) الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٨٥)

(٣) شرح خطط بغداد والرشيد للثاني بهامش الدر الثمين (ج ١/ ص ١٧١)

(٤) هو الولي العارف عبد الله بن أبي جمره (٦٩٩ هـ) صاحب مختصر البحاري وشرح المانع «بهجة التنوير»

(٦) مختصر حليل (ص ٣٤)

(٣) شرح الزرقاني (مجل ١/ ج ١/ ص ٢٣٤)

(٧) مختصر حليل (ص ٣٥)

(يسن) من إمام وقد ولو حكماً كالفاصي بعد سلام إمامه، وبه تعلق
لمجرور قبله، (قل السلام) نعت سجدتان في الأصل قدم عليه فيكون حالاً
منه

(سجدتان) نائب فاعل «يسن».

وتقدير الميت. سن سجدتان في حال كونهما كائنتين قل السلام؛
لأجل نقص سنة مؤكدة؛ حال كون النقص سهواً

«الرسالة» وكل سهو ينقص فليسجد له قبل السلام. إذا أتم تشهده ثم
يتشهد ويسلم^(١)،^(٢)

ابن حبيب: ولا يقول تشهد سجدتي السهو ولا يدعو^(٣)، نقله (ق)^(٤).

وقال أيضاً سجدتا نقص السنة؛ أحد المأذوي إيهما واحبتان من
بطلان الصلاة بتركهما، وفي ابن عبد الحكم سنة^(٥)

(أو) أي ويسن سجدتان يضاف قبل السلام لنقص (سنن) متعددة جمع
سنة كترك سورة بمرص أو تكبيرتين أو سمع الله لمن حمده مرتين.

قال الأخصري ولا يكون السجود القلبي إلا لترك ستين وأكثر، وأما
السنة الواحدة فلا سجود لها إلا السر والجهر، فمن أسر في الجهر سجد
قبل سلام، ومن جهر في السر سجد بعد لسلام^(٦).

وقوله (إن أكرهت) أي السنة الواحدة لمتروكة سهواً كترك جهر
بمرص كما تقدم شرط في ترك^(٧) السجود لنقص سنة واحدة فقط، وأما
ترك^(٨) لنقص سنن متعددة أو لنقص سنة مع الريادة فلا يشترط إيهما
التأكيد، قاله (ش)^(٩) فتأمل.

(١) نرسن مع عدد المقالة (ص 120) وعبره بمرساة مخافة لغاها وبصح. . . إذا تم
يتشهد ويسلم، وقيل لا يعيد يتشهد.

(٢) الناج ولا إكليل (ج 2/ ص 22)

(٣) ورد المصنف التالي في هامش إحدى النسخ «ويقول في سجود السهو «سبحان من لا
يحيى ولا يموت» ثلاث مرات من ثم فيصلي ركعتين الله تعالى عليه وعليته به آمين»

(٤) الناج ولا إكليل (ج 2/ ص 21)

(٥) الناج والأكليل (ج 2/ ص 17).

(٦) مختصر لأخصري (ص 26)

(٧) في بعض نسخ «مربية»

(٨) في بعض النسخ «لثريبه»

(٩) الدر الثمين (ج 2/ ص 28) بتصرف

هذا، والسنن المؤكدة التي يسجد بتركها نفدت في قول الناظم.
«سبها السورة بعد لواقية» إلى قوله «هذا أكدا»، ويقف في «التوضيح»^(١)
عن «المقدمات»^(٢).

وأما سواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينها وبين «لاستحباب إلا في تأكيد فصائلها، قاله في «التوضيح»^(٣). وتقدم أيضاً في قول الناظم «والذي كالمندوب في الحكم بها».

(ومن يرد) في صلاته بحقيقاً أو شكاً رياده يسيره، سواء أكن من غير جنس الصلاة كالكلم ساهياً، أو كانت من جنسها كركع أو سجود، ويأتي في كلام الناظم أن الريادة الكثيرة تبطل به لصلاة - (سهواً) معقول من أحله أو حال من معقول «يزد» المحذوف.

وقال (م). حال فعل «يرد»^(٤)، أي - ومن يرد في حال كونه ساهياً لا عامداً.

(سجد) استند سجدتين بعد أي بعد السلام الوحد والسنة
فشمل تسليم الود على الإمام وعلى أسأموه، بقه (و)^(٥)

(كذا) أي - كالسجود بقبي في الحكم وهو السنية وهي عدد السجدتين
الطارري. سجدا سهوا لريادة سنة «انطراز» واحدا «الرسالة»^(٦)
وكل سهر في الصلاة بزيادة فليسجد به سجدتين بعد أن سلام يشهد لهما
ويسلم بهما ابن المواز. وذلك ترعيم الشيطن فله مائل وأصحبته، بقله
(ق)^(٧).

(والنقص) معقول مقدم بقوه. (غلب) أي. رعت به المعصلي
انقص، أي نقص سنة - ولو غير مؤكدة - على الريادة (إن ورد)، أي -
انقص مع الريادة فسجد لهما قبل السلام، مثل أن ترك السورة من المريضة
وتقوم للحاجة.

(2) المندوبات العمومات (ج 1/ ص 104)

(4) معرب الم فشد المعين (ص 121)

(6) الرسالة مع حرر الرسالة (ص 120)

(1) التوضيح ج 1/ ص 329

(3) التوضيح ج 1/ ص 330

(5) المواز يد في (مج 1/ ج 1/ ص 236)

(7) التاج والإكليل (ج 2/ ص 7)، ينصرف +

«الرسالة» ومن نقص وراد سجدة قبل السلام^(١)، وسجده في «المدونة»^(٢) وسواء أكان النقص رابطة محققين أو مشكوكين، أو أحدهما مجتمعاً والثاني مشكوك، فهذه أربع، وتقدم ثلاث في لنقص وحده، ففي الصور السجدة قبل السلام وإن تحققت الزيادة أو شك فيها فعد، كما تقدم، فالصور تسع، فانه (ز)^(٣) وغيره.

(واستدرك) أي بمصلي السجود (لغبي) بدي سبته حتى سلب بأن تسجده إذا تذكرته (مع قرب السلام).

إن عرفة إن سها عن سجود قلبي سجدة بالقرب، فإن طال فللحامي عن «المدونة» بصحت ابن كثير هذا على لمشهور ابن رشد لا تطل إلا إن كان عن ثلاث منسأة نقله (ق)^(٤).

وبأي في المصطلحات قول لأصم «وهو علي ثلاث سن» البيت.

(واستدرك) أي لمصلي السجود (العدي) الذي سبته بأن تسجده متى ما ذكرته (ولو من بعد هام) أو أكثر لأنه ترعيم شيطاني.

ومن «المدونة»: قال مالك: من سبي سجود السهو بعد السلام فليسجده متى ذكر ولو بعد شهر، ولو انتقص وصوؤه توصياً وفصاحماً قال ومن ذكر سجود السهو بعد السلام من صلاة قد مضت وهو في فريضة أو نافلة لم يفسد راحته منهم قال ابن القاسم فإذا فرغ من هو فيه سجدهما، نقله (ق)^(٥) ونظرو.

ويكون ليعدي به حرام وقشهر وسلام جهراً، نقله (ح) ثم قال وصح إن قُسم أو أخر^(٦).

(عن مقتل) أي، مأموم (يحمل) وبه تعدق المجرور قبله (هدين) السهوين وهم سهو انتقص ولزيادة، وصور هدين لسجودين وهما انقضي والعدي معمول (يحمل) وقاعه (الإمام)

(١) الرسالة مع غير الرسالة (ص 129)، (٢) المدونة (ج 1/ ص 265)

(٣) شرح الزرقاني (مج 1/ ج 1/ ص 234) بتصرف.

(٤) التاج والإكليل (ج 2/ ص 50)

(٥) التاج والإكليل (ج 2/ ص 23)

(٦) مختصر خليل (ص 33)

والنقلير: يحمل الإمام هذين عن مقعد به حال قدرته به .
 «الرسالة» وكل سهو سهاء المأموم يحمله عنه^(١)، إلى آخره
 (لخ): ولا سهو على مؤتمن حالة القدوة^(٢)، أي ولو بوى الإمام أنه لا
 يحمله عنه لأنه عليه بطريق الأصالة، وظاهره وهو تركه عن سن كثيرة، قاله
 الأجهري .

ولا يحمل عنه دكت ولو تركه حال لقدوة كما هي «الرسالة»^(٣) .
 وهذا بحال القدوة احتروا عما إذا كان مسبقاً وسها في قصته،
 فإن الإمام لا يحمله عنه لأن القدوة قد تقصعت، فحكمه الآن حكم
 المصرد .

ويأتي هذا القيد في قولنا: هو السهو إذا احتمل .
 ثم شرع في مبطلات الصلاة فقال:

[مبطلات الصلاة]

- 149 - عَنْ مُقْتَدِرٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَامَ وَيَبْطُلُ بِمَعْنَدٍ مَفْجٍ أَوْ كَلَامٍ
 150 - لِمُعِينٍ بِإِصْلَاحٍ وَيَأْمُرُ بِجَلِّ عَنْ
 151 - وَتَحْدِثٍ وَسَهْوٍ رِيْدِ الْيُسْرِ
 152 - وَسَجْدَةٍ ثَمَّ وَتَكْرٍ مَرَضٍ
 153 - وَفَوْتٍ قَبْلِي لَلاتِ مُنْثَنٍ
 (وبطلت) الصلاة (بمعنى) أي بعمد (مفج) بعم وإن لم يظهر منه
 حرف، لا تأني، ما سم يكثر، أو يقصد عناءً لما يظهر، قاله (د)^(٤) .
 من «المدونة»: قال مالك: لمح في الصلاة كالكلام ابن القاسم:
 فهو لمح عمداً أو جاهلاً أعمداً، وإن كان جاهلاً سجد لسهو، فقه (ق)^(٥)
 (أو) أي: وبطلت أيضاً بعمد (كلام) وإن قل أو وحسب لإنقاذ أهمي
 وشبهه، قاله ابن الحاجب^(٦) .

(١) الرسالة مع تجزئ المبدأ (ص 128)،
 (٢) الرسالة مع دور المبدأ (ص 128)،
 (٣) التاج والأكبر ج 2/ ص 43،
 (٤) مختصر خليل (ص 34)،
 (٥) شرح الكبير (ج 1/ ص 195)،
 (٦) جامع الأمهات مع دور المبدأ (ص 47) .

«الرسالة»: ومن تكلم ساهياً سجد بعد السلام^(١).

(المعبر إصلاح) بها فهو متعلق بمحذوف صفة لـ «كلام»، وأم
الإصلاحها حيث لا سكر السجح فلا تبص إلا بكثيره، وكذا بكثيره سهواً،
وكذا كل فعل كثير وهو سهواً، قوله (د)^(٢) و(ز)^(٣).

(و) بطلت (بالمشغل) أي تمنع من حق أو قرقرة أو غشيان (عن)
الإتيان (لرخص) من فروعها كركوع أو سجود، و«المشغل» اسم فاعل من
«أشغل» لغة رديئة والعصيح «شاعل»، قوله الأجهوري

وصدر في «القاموس»^(٤) بأن الأولى جيدة فقد. شعله كمسحه شعلاً
ويصم، وأشعله لغة جيدة أو قبيحة أو رديئة، نقله (ز)^(٥).

(وفي الوقت أعد) وبه يتعق المحرور قبله، أي وأعد أبها المصلي
نبدأ في الوقت الذي أنت فيه مما يظهر، قاله الأجهوري و(ز)^(٦).

(إذا يس) المشغور عنه سنة مؤكدة وهذا في الفرض، والظاهر أن
الفعل الذي له وقت معين كذلك، وأما ما لا وقت له معس فلا تأتي فيه
هنا، قاله الأجهوري و(ز)^(٧).

ابن بشير. قال الأشباح هي مصصية وهو بدفع خروج الحدث إن
سعه الحدث إتمام فرض أو أعاد أبدأ، وإن سعه إتمام تسس أعاد في الوقت
ولا يعد بعده، وإن سعه من إتمام لعصائل فلا إعادة عليه وهي «الملونة»
ما حفت من حق أو قرقرة صلى به الباجي وإن صم بين وركيه قطع، قاله
بعض الأصحاب، نقله (ق)^(٨).

(و) بطلت أيضاً بحصول (حدث) أي ناقض أو تدكرو فيها

«التلفيق» يصعد الصلاة طرؤ الحدث على أي وجه كان من شهر
وعمد وغلة، بقه (ق)^(٩).

(٢) للشرح تكبير (ج ١/ ص 95)

(١) الرسالة مع هرد المقدمة (ص 13).

(٣) شرح الرزقاني (مع ١/ ج ١/ ص 252)

(٤) القاموس ج 2/ ص 346 (فصل بشير باب السلام)

(٥) شرح الرزقاني (مع ١/ ج ١/ ص 250).

(٥) شرح الرزقاني (مع ١/ ج ١/ ص 250)

(٦) الأشباح والإكليل (ج 2/ ص 43).

(٧) شرح الرزقاني (مع ١/ ج ١/ ص 251)

(٩) المتاجر والإكليل (ج 2/ ص 42).

ولا يبري لظلال للمأموم بحدث الإمام إلا بتعمده لا بالعلية والسيان
كما يأتي في قولنا نظم (ويطلب لمقتد بسطل، يبتس
(و) نطمت أيضاً (سهو زفيل) أي زيادة (المثل)، أي ويصت زيادة
مثلها سهواً تحقيقاً لا شكاً، فمن صلى رباعية ثمانياً أو ثلثية أربعاً سهواً
نطمت صلاته.

ابن بشير إن رد في الرباعية مثله ولمشهور المعروف من المذهب
بظلال الصلاة، نقده (ق) ⁽¹⁾ ونظره.

وختلف في الثلاثية فميل كلثانيه بسجل زيادة ركعتين، وقيل،
كالرباعية فلا تبطل، لا بزيادة أربع، وهو ظاهر كلام (خ)؛ إذ كان عاجزاً على
ب بسطل به الصلاة، وزيادة أربع كركعتين في الثلاثية ⁽²⁾ قال (د)؛ وبطل
نوب زيادة ركعتين لا وحدة ⁽³⁾.

ويطلب أيضاً (قهقهة) أي: صحت بصوت عذراً وسهواً وعينه
من «العدونة»: قال مالك، إن قهقهة لمصلي قطع وابتدأ الصلاة وإن كان
مأموراً تداوى مع الإمام، فإذا فرغ الإمام أعدد الصلاة بقله (ق) ونظره ⁽⁴⁾.
(خ) ويطلب بقهقهة وتماذى المأموم إن سم يصدر على ترك ⁽⁵⁾، أي
ويقطع العد والإمام ولا يستحلف مطلقاً، قوله (د) ⁽⁶⁾.
الرسالة: ولا شيء عليه في التسميم ⁽⁷⁾.

(و) بطلت أيضاً (حمد) أي بتعمد (شرب) أو (أكل) ووبأنف،
وأن سهواً فيمسجد بعد

ابن رشد من أكل في صلاته دسيسة وشرب ولم يطل فليل يسجد،
وقيل تبطل صلاته، بعبه (ق) ونظره ⁽⁸⁾. ومن ابتلع حبة بين أعضائه فلا
شيء عليه، نقده أيضاً عن «العلونة» ⁽⁹⁾.

(2) مختصر حنين (ص 34)

(4) التاج والإكليل (ج 2/ ص 42)

(6) الشرح الكبير ج 1/ ص 93

(8) التاج والإكليل (ج 2/ ص 43)

(1) التاج والإكليل (ج 2/ ص 43)

(3) الشرح الكبير (ج 1/ ص 94)

(5) مختصر خليل ص 34

(7) الرسالة مع غره بمقالة (ص 132)

(9) التاج والإكليل (ج 2/ ص 38)

(و) بطلت أيضاً بتعمد زيادة (سجدة) وسجوها من كل ركع فعلي، فهو عطف على شرب مدخول بالعمد على حذف مضاف كما ترى
 من حرفة يسير بعد من نوحها - وهو سجدة - مطلق وسهوه مسجور،
 نقله (ق) ^(١) و(ش) ^(٢).

وأما اتركس القولي كتكر، المتاحة فلا تبطل الصلاة بزيادته عمداً على المعتمد ويسجد لزيادة ما ذكر سهواً، قاله الأحهوي و(ر) ^(٣) فنظرهما.
 وبطلت أيضاً بتعمد إخراج (تيمم) أو فلس
 (ج) ومن دعه أي عليه شيء أو نفس - لم تبطل صلاته ^(٤). وهو مفهوم ما هنا

(و) بطلت أيضاً بـ (ذكر فرض) أي بذكر نوائت فيها سيرة خمس غافل وليه أشار بقوله (أقل) اسم تمضيي بعد بالعرض (من ست) من ذكر نوائت بسيرة أصلاً أو بقاء في وقتية فسدت هذه عليه، وهذا بالنسبة للإمام وإنما دون لمأموم.

(خ) وإن ذكر البسير في صلاة ولو جمعه قطع قد وشعع بركع، وإمام، ومأموم، لا ملزم بعمد في الوقت ولو جمعه، وكفى بذلك - أي وإمام - بعد شعع من المغرب كنائت من غيرها ^(٥)

(ك) بطلانها أيضاً بـ (ذكر بعض) فيها من صلاة قبلها تركوع أو سجود أو ركعة مرده أن الثانية تنظر على تعصين في ذلك، وخاصته أن الأوجه هي أربعة: لأن الأولى إما فرض أو نفل ولثانية كذلك؛

فإن ترك لبعض من فرض وذكره في فرض أو نفل بطلت صلاته الأولى إن أعدل القراءة في الثانية بأن فرع من فاتحتها أو ركع بالانحاء من

(١) الكج والإكس (ج ٢/ ص ٤٣)

(٢) الدر الثمين (ج ٢/ ص ٣١)

(٣) درج الرقائي (ج ١/ ج ١/ ص ٢٥١)

(٤) مختصر خليل (ص ٣٣) وبطلت الصلاة على من لا يؤمر بسجود السهر - أي ناء غيبة أو نساء.

(٥) مختصر خليل (ص ٣٢)

غير قراءة فاتحة كما سور أو أمي وأما الثانية التي هو فيها فإن كانت نافلة أتمها وإن كانت فريضة قطعها، إلا أن سقط منها ركعة فيشتملها استحساناً، ثم يصلي الأولى ثم الثانية.

وإن لم يطل القراءة في الثانية ولم يركع رجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية، وإذا أصلح لأولى سجد بعد السلام ولا إشكال في ذلك.

وإن ترك البعض من فعل وذكره في فرض؛ فإنه يتمادي على المرض مطلقاً بعد ركعة أم لا، لحكمة المرض على العمل، ثم لا قصء عليه لذلك لنفس؛ لأنه لم يتعمد إبطاءه.

وإن تركه من فعل أيضاً وذكره في فعل آخر؛ فإنه يتمادي أيضاً إن أطل القراءة أو ركع، ولا رجع لإصلاح الأولى بلا سلام ويتشهد ويسلم، وسجد بعد السلام، ولا يجب عليه قضاء الثانية إن لم يتعمد إبطائها، هذا حاصل كلام (خ) في المسألة.

(و) بطلت أيضاً بـ (فوت) أي، بموت سجود (قبلي) مرتب عن (ثلاث سنن، فأكثر ثلاث تكبيرات أو السورة أو الجلسة الوسطى (بفصل) متعين بالفوت، أي، بحروج من (مسجد) عند أشهر (كقوات) أيضاً بـ (طول الزمن) بالعرف، خرج من المسجد أم لا عند ابن القاسم

قال في «التوضيح» والطول معبر عند ابن القاسم بالعرف، وقال أشهر، بالحروج من المسجد، قبله ولو كان في صحراء؟ قال يسجد ما لم يجاوز من الصفوف قدر ما لم يسمع أن يصلي بصلاتهم، قال وهو استحسان، والقياس يسجد ما لم يتقص وضوءه، انتهى⁽²⁾

هذا كله إن تركه سهواً، وأما عمداً فتصل وإن لم يطل قصفاً، قاله (ر)⁽³⁾ بنظره.

[الحكم في المنسي]

134 - واستترك الركن فلن حال دكوف نألي ذات الشهور والينا بطوغ

(2) التوضيح (ج 1/ ص 386)

(3) مختصر خبير ص 35 وما بعده

(1) شرح الورداني (مج 1/ ج 1/ ص 266)

- 155 - كَفَعَلٍ مِنْ سَلَمٍ لَكُنْ يُخَرِّمُ لِنَبَاقِ وَالطُّوَلِ الْفَسَادِ مُلْهِمُ
 156 - مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَلَيْسَ يُجَدُّوا الْبُغْدِيُّ لَكُنْ قَدْ يَسِي
 157 - لَأَنْ يَتَوَّأَمِي فَعْبِهِمُ وَالْقَوْلُ لَقُصَصُ بِمَوْتِ سُورَةِ فَالْقَبْلِي
 158 - كَذَابُكَ الرُّشْطَى وَالْأَيْدِي نَدِ رَفَعُ وَرَكْعَةً لَا قُنْصِلَ ذَا الْبُكْرِ رَجَعُ
 (واستدرك) أي: المصلي (الركن) أي: يفرص الذي يسيته ثم تذكرته
 كفاتحة أو ركوع أو سجود بأن تأتي به فقط من غير استئناف ركعة
 أنن الحاجب فالركن لا يسجد ولا يركع إلا المية وكبيرة
 الإحرام^(١).

ثم قال: فإن أحل رُكْمُ رَجْعٍ قَائِمٌ وَيَسْحَبُ أَنْ يَهْرَأَ، وَيَسْجُدُ
 يَحْسُ، وَيَسْجُدَتِي لَا يَجْلِسُ^(٢)، وَيَحْوَهُ لِلْحِ^(٣)

وهو ما لم تعقد ركوعاً نور عقبت فات استدرك، وإليه أشد بقوه.
 (فإن حال) من الحيوة بمعنى مع (ركوع) من ركعة أصلية هي ركعة الفص
 التدارك بأن رفعت رأسه (فألق) أي: المصلي الركعة (ذات) أي: صاحبه
 (السهو) وترجع مثلاً أَوْسِي بِبَطْلَانِهَا عَدَّ أَوْ يَمَامَ، (والينا) عليها (يطوع) من
 الطوع، أي: بتدليك ويحصل ويكون

من «المندوبة» قال مالك من صلى ركعة وسجد سجودها وذكر ذلك
 وهو قد سمع في النابه قل أن يركع فبسجد سجدتين، يريد أنه يحتر سجدتين
 ولا يحس ثم يسجد،

قال ثم يقوم فيسجد مرة لركعة الشاه، ولو سجد سجده من
 الأولى مذكروا قل أن يركع ثانية أو بعد أن رجع ولم يرفع رأسه منها
 فيرجع ويسجد بسجدة، بني بقيت عليه، يريد أنه يحس ثم يسجد
 لأن عليه أن يعصر بين لسجدتين محسوس بخلاف الذي بني
 بسجدتين.

(١) جامع لأحكام مع درر الفلاح (ص 48)

(٢) جامع لأحكام مع درر الفلاح (ص 48) بتصرف

(٣) مختصر خليل (ص 35)

سلامه ولم يخرج من المسجد، فإن طال بالعرف أو بالحروح منه سقطت صلاته واستأنفها.

واليه أشار بقوله: (والطول) المقدم في قوله: «بمصل مسجد كطول الزمن»، فدلّ على العهد فهو مبتدأ (الفساد) مفعول مقدم بقوله (ملزم) الذي هو حير المبتدأ، أي: والطول ملزم فساد الصلاة واستأنفها.

(الرسالة): ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها، فليرجع إن كان بقرب ذلك، فكبر تكبيرة يحرم بها، ثم يصلي ما بقي عليه، وإن تأخر ذلك أو خرج من المسجد، بدأ صلاته^(١).

(من شك في ركن) أي في فرض من فروض الصلاة هل أدى أم لا؟ (يبي على اليقين) المحقق عنه ويأتي بما شك فيه، فإذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فإنه يبي على الأقل ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام كما يأتي.

والمراد بالشك هنا مطلق انزدد فيشمل الوهم فإنه محترق في الصرائع دون السس، فإذا ظن أنه صلى ثلاثاً وتوهم أنه صلى ركعتين عمل على هذا الوهم، وإذا توهم أنه ترك تكبيرة نسي مثلاً فلا سجود عليه، قاله (ر)^(٢) و(د)^(٣) فانظرهما.

«التلقين»: ومن ثم يذكر كم صلى على بقبه، وسجد بعد السلام، إلا أن يكون محس لا يقين له لاستكاح الشكوة له وعنتها عليه فلا يلزمه إلا غالب النص، ويستحب له السجود بعد السلام^(٤).

«الرسالة»: ومن استكحه الشك في السهو قبله عنه ولا إصلاح عليه، ولكن عليه أن يسجد بعد السلام^(٥).

ويبين القاضي عبد الوهاب الاستكاح بأن يطأ عليه في كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرتين، فإن لم يطأ إلا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس

(٢) شرح الرافعي (مج ١/ ج ١/ ص ٢٣٦)

(١) الرسالة مع غرر المقالة (ص ١٣١)

(٣) السراج الكبير (ج ١/ ص ١٨٦)

(٤) التلقين وبها مشتمل لتج اليقين (ص ٤٨)

(٥) الرسالة مع غرر المقالة (ص ١٣١)

بمستنكح، نقله عنه ابن عمر، انظر لأجهوري (ز) (١).

وأما قوله (وليسجدوا) (٢) استنبأ السجود (البعدى) لشمس الريادة
عندهم يقيناً أو شكاً كما في مسألة من شئت هل أتى بركن أم لا؟ مهر راجع
بقوله: «لاستدرك الركن» إلى هنا، بل جمع الصير من قوله: «وليسجدوا»
وتقدم بمانه هناك.

ثم استدرك من قوله: «وليسجدوا البعدى» فهو، أي لا استدراك راجع
لنونه «فإن حال ركوع» إلى هنا، - كما هو ظاهر كلام (خ) إذا قال: «وب
شك في سجدة لم يدر محلها سجدها» (٣) إلخ - بقوله (لكن قد بين) أي
يظهر بقص لمن انقلب ركعاتهم (ب) أجل (أن بنوا) أي - لأجل بدئهم على
ما صح لهم من صلاتهم (في فعلهم والقول نقص) هو فصل «بين» (ب) سبب
(قوب) متعلق بنقص، أي: عرت قراءه (سورة) هي محلها فهو على حذف
مضاف كما يرى، وإذا كان الأمر كذلك (ف) ليسجدوا، استنبأ لسجود
(القبلي) لاجتماع الريادة والنقصان عندهم.

فمن نسي سجدة مثلاً من الركعة الأولى فسم تذكرها حتى رفع رأسه
من الثالثة، فإن الأولى تسفل بموات تذكرها بعقد سبعة، وترجع لثبته أولى
بطلانها، والثالثة ثاية، ثم يتشهد، وأتى بركعتين بأمر بقرآن فقط ويسجد قبل
السلام لاجتماع الريادة وهي الركعة الممثلة والجسوس في غير محله
والنقصان وهو ترك السورة من الثانية

ثم شبه في قوله «والقبلي» فقل: (كذاكر) لجلسة (الوسطى) (و)
الحال أنه (الأيدي) جمع يد وهو معمول مقدم بقوله، (قد رفع)، أي:
والحال أنه قد رفع يديه (وركياً) جمع ركبة، أي: وركبته عن الأرض فبه
بتمادي على قيامه ولا يرجع، لئلا يرجع من فرض لستة، ويسجد قبل
السلام بقصر الجلسة الوسطى (لا) سجود عليه إذا ذكرها (قبل) (ذا) أي:
رفع يديه وركبته عن الأرض بأن أبى بالأرض ولو بدأ أو ركعة، وحكمه
حينئذ انرجوع لها، وإليه أشد بقوله، (لكن رجع) أي يرجع إليها

(٢) في بعض النسخ «وليسجد»

(١) شرح الرافعي (مج ١/ ج ١/ ص 237)

(٣) مختصر خليل (ص 36)

«الرسالة»: ومن قام من أشتب رجوعه لم يصادق الأرض بيديه
وركبتيه، فإذا فارقها تمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام^(١)
(خ) ولا تنظر إلى رجوع ولو استقل، وتبعه مأثومته، وسجد بعده^(٢).

[صلاة الجمعة]

- 159- فضل بموطن القرى قد قرئت صلاة حنيفة بخطبة ثلث
160- بجامع على مقيم ما أعدت عز
161- وأجرات غير أنتم قد تدب عند النداء الشقي إليها يجب
ثم قال رحمه الله ونعم به هذا (فصل) ذكر فيه صلاة الجمعة،
والجماعة، وشروط الإمام، وما يتعمق بذلك والجمعة - بصم الميم
واسكانها وفتحها وحكي كسرُها - وسميت بذلك لاجتماع الناس فيها
للصلاة، انظر (ج)⁽³⁾ و«المشارك»⁽⁴⁾

وفي الحديث الصحيح: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة؛
فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في
يوم الجمعة، وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يأل الله شيئاً إلا
أعطاه إياه»⁽⁵⁾ صح من كتاب الأنوار لابن جزوي

(بموطن) الموطن المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى ﴿لَقَدْ
نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [النوبة 23]، قد في «مختصر الصحاح»⁽⁶⁾
وقد في «المشارك». الموطن محل الإسكان ومسكنه، والموطن كل
مقام أقام به الإنسان لأمر، ووطئت بالمكان وأوطئت، والرباعي أكثر⁽⁷⁾،
انتهى.

أي: في موضع (القرى) المتصلة بالنيابات الجماعة، جمع قرية،

(1) الرسالة مع حرد المقالة (ص 13) (2) مختصر حليل (ص 33)

(3) مرآة الجليل (ج 2/ ص 188)

(4) مشارق الأنوار (مادة فتح م خ ج 1/ ص 153) وقد سب عبد القوي لابن حريه

(5) مسلم، الجمعة (برقم 854)

(6) مختصر الصحاح (مادة و ط ن، ص 341).

(7) مشارق الأنوار (مادة و ط ن ج 2/ ص 283) ولا أنه ورد في «الرباعي» انتهى

والمصر أخرى بوجوبها فيه، والقرية لصديقتها وكل مدينة قرية، سميت بذلك لاجتماع الناس فيها من قرية لماء في الحوض، أي: جمعته، فله في «المشارك»^(١).

وقال في «الحوض المورود شرح أرجوزة ابن رشد»: القرى الدشور والمواضع الضغار.

وقال (ر): «المصر هو البلد الكبير الذي به من يقيم الأحكام والحدود»^(٢).

وقال بعضهم في الفرق بين مصر وللمدينة والقرية ما نصه: «المصر ما كثرت دياره واتصلت سوء أكان عليه سور أم لا، فإن كانت متفرقة كانت مدينة إن بنى أربع مائة بيت، وإن لم يكن ذلك كانت قرية، وقد تطلق القرية على الأولين، انتهى».

وللجزولي في لغوي بينهما كلام بعله الفلشاني^(٣) و(ش)^(٤) بانظره فيهما

(قد فرضت) فرض عيس وبه تعلق المحرور نفسه (صلاة الجمعة) - بإسكان الحيم - وتقدير البيت قد فرضت صلاة الجمعة في موضع القرى. «الرسالة» الجمعة تجب بالمصر^(٥)، أي وبالقرى المتصلة بالبيان ونحوها كما قال (ع)^(٦).

ولا يشترط في القرى أن تكون مسية بانطوب ولا أحجار بل ولو كانت من أخصاص مصنوعة من حشب أو بوص، ولذا قال (خ): شرط الجمعة ونوع كلب بالحصاة وقت الظهر لاغروب، إلى أن قال: باستيطان بلد وأخصاص لا خيم^(٧).

ولها شروط أداء، أي: صحة، وشروط وجوب والمراد بشرط الأداء

(١) مشارق الأنوار (مادة في ز ي) ج ٢/ ص ١٨.

(٢) لغوكة الدواني (ج ١/ ص ٢٥٩).

(٣) شرح الفلشاني على الرسالة - محطوط - (ص ٢١٤) باب صلاة الجمعة.

(٤) الرسالة مع تقرير المقادير (ص ١٤١).

(٥) الدر النسيم (ج ٢/ ص ٤١).

(٦) محضر خليل (ص ٤٥).

(٧) كفاية الطالب الرباني (ج ١/ ص ٣٧٢).

ما تتوقف عليه الصحة، وبشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه.

وقال ابن عبد السلام: كل ما يطلب من المكلف كالحظية والجمعة يسمى شرط أداء، وما لا يطلب منه لكونه ليس في طوقه كالتذكورية والحريه يسمى شرط وجوب،
فشرط أدائها خمسة:

أولها - الاستيعان وهو العزم على الإقامة به شهراً مثلاً

ابن هشير من شروط أداء الجمعة موضع استيطان، والمشهور أنه لا يشترط أن يكون مصرأ، بل يجمع في القرى إذا أمكن فيها مداومة الشواء، واستمعوا عن غيرهم، وحصلت جماعتهم إقامة أبهى (إسلام، بهه (ق) ⁽¹⁾ فطره والشواء بالمثلث والمد الإقامة، وهو المراد هـ وأما بالمشهد والمصر فهو الهلال، قاله (ش) ⁽²⁾

وعلى هذا اشترط حمل أول تقريره دون النظم المموطى القرى قد فرصت إلح.

إذ قال، أي فرصت لجمعه بسبب استصدار القرى، فالباء سسة وأطلق السب على الشرط توسعاً، ونحتمل المعية، وموطن بمعنى استيطان.

ثم قال: ويحصل أن تكون مصروفية مموطن دون على معية، أي فرصت الجمعة في موضع القرى ومشهد، وحصل القرى يكون المصر أخرى، انتهى باختصار فانظره ⁽³⁾.

واحسانه الأول مرافق كلام (خ)، والتاسي الرسالة، وهو أسبق للذهن، ولذا تردد عليه أولاً في التقرير فتدبره.

والثاني: الحظية قبل الصلاة، وإليه أشار بقوله (الحظية تلت) مجملة «تلت» بمعنى تبع، صفة لصلاة أو حان منها، و«الحظية» معمول مقدم «تلت»، وريدت فيه اللام لصعف العامل فيه بالأخير، أي صلاة جمعة موصوفة بكونها تلت حظية.

«الرسالة»: والحظية فيها، - أي، في الجمعة - واجبة قبل الصلاة،

(1) التاج والإكليل (ج 2/ ص 189)

(2) الدر الثمين (ج 2/ ص 41)

(3) الدر الثمين (ج 2/ ص 41) بتصريف،

ويشكُّ أنَّ على عصب، ويجلس في أولها وفي وسطها، وتقام الصلاة عند ورعها، ويصلي الإمام ركعتين يمجهر فيهما بالقراءة، يقرأ في الأولى بالجمعة ونحوها، وفي الثانية بـ ﴿هَٰذَا أَنَا أَنَا مَبِيتٌ تَشِيْرٌ﴾ ونحوها^(١).

ثم قال: «وَنَصَّحْتُ لِلْإِمَامِ فِي حَصَّتِهِ، وَاسْتَصْلَحَ النَّاسَ»^(٢)

والثالث: الجامع، ولله أشار بمولاه (بجامع) متعلق بالارصتاء، وبدره للطرفية.

ابن شبيب: «جامع من شروط الأداء ابن رشد لا يصح أن تقام الجمعة في غير مسجد، نقله (ق) فانظره»^(٣).

ولا بد ألا يكون خارجاً عن بناء المسجد، قاله (ح) فانظره»^(٤).

الرابع: الإمام

ابن رشد: «من شروط سي لا تجب الجمعة، لا بها ولا تصح دورها الإمام، نقله (ق)»^(٥)

ولا بد أن يكون مقبلاً ببيته إقامه يقطع حكم السفر، ولو لم يكن من أهل البلد فيصح أن يؤمهم مسافر سوى إقامه أربعة أيام، لغير قصد لحصة، ولو سافر بعد الصلاة، وكذا خرج عن قريته بكفر مع لوجوبها عنه، وإن لم تعتد به، بخلاف لخارج عن كـ «لرسخ»، قاله (د)^(٦) ونحوه، (ز)^(٧) فانظرهما.

ويأتي في شروط الإمام قول الناصب «في جمعة حر مقبلاً عنه»

الخامس: الجمعة

«التلقين» ولا حد لهذه الجمعة إلا أن يكون عدداً تنقضي بهم قرب^(٨)، أي: بأن يمكنهم لشراء، أي لإقامة صيفاً وشتاء وانقطع على أنفسهم هي لغالب، انظر (ز)^(٩) و(د)^(١٠).

(١) نرسنه مع غور بمقاله (ص. 4، و 42). ينصرف في بعض النسخ

(3) نجاج و لاكبل (ج 2/ ص 189)

(2) انرسنه مع غور العقال (ص 142)

(5) النجاج و لاكبل (ج 2/ ص 94)

(4) مرادب الجبل (ج 2/ ص 89)

(7) شرح نوراني (ج 1/ ص 57)

(6) السرح الكبير (ج 1/ ص 265)

(9) شرح الرافعي (ج 1/ ص 96)

(8) تلقين معه بحصيل تلج تلقين (ص 52)

(10) نشرح الكبر (ج 1/ ص 265).

وقال (خ) عاطفاً على ما نصح به الجماعة؛ وجماعة تنقري بهم قرية
 ولاً بلا حد، وإلا فتجوز باثني عشر باقين لسلامها^(١).
 ويأتي قريباً قول النظم: «جماعة جماعة قد وجبت»،
 ثم شرع في شروط وجوبها وهي خمسة أيضاً فقال: «على مقيم»
 يلدها عتلق بالمرض^(٢)؛ فلا تجب على مسافر.
 قال في «التوضيح»^(٣): «ويجب على المسافر إذا بوى إقامة أربعة أيام،
 قاله في «المدونة».

(خ): لا بالإقامة إلا تبعاً^(٤).

وعلم مما تقدم هذا أن لتوطن شرط في صحته ووجوبها معاً، لأنه
 تقدم أن الاستيطان شرط في الصحة، وذكره في شرط الوجوب، انظر
 (د)^(٥).

(ما) بنية (المعذر) فعل ماض وصميته المستتر عند على مقيم،
 والجملة في محل جر صفة بالمقيم ولا تجب على معذور

(خ) وعذر تركه ولجماعه شدة وحل ومصر، أو خدام ومرضى
 وبمرضى وإشراف قريب ومحوه، وخوف على مال أو حسن أو ضرب
 ولاظهر والأصح أو حسن معسر وعري ورحا عمو حود، وأكل نوم، كريح
 عاصفة بليز. لا عجزس، أو عسى، أو شهود عيد، وإن أدب الإمام^(٦)

(حر) ولا تجب على عبد عن المعروف من قول مالك. فله اللخمي،
 انظر بهرام^(٦) و«التوضيح»^(٧).

قوله: «حر» صفة للمقيم أيضاً.

وكذا قوله (قريب) من بلده (بكفر مسح) وهو ثلاثة أميال، ويعتبر
 الفرسح من المزار الذي في طرف البلد مما يليه إن حار تعدد المزار، ولا

(١) مختصر خليل ص 46

(٢) التوضيح (ج 2/ ص 146)

(٣) مختصر خليل ص 46

(٤) الشرح الكبير (ج 1/ ص 267)

(٥) مختصر خليل (ص 47)، وفي أوائل كلوم يكاف التشبه.

(٦) التمهيد لبهرام (ج 1/ ص 134) بتصرف

(٧) التوضيح (ج 2/ ص 46)

فالعبرة بالعتيق، وأدحلت الكاف ثلث الميل لا أكثر، قاله (د)^(١).

وهذا كله فبحسب توطن بمحل خارج عن بلدها، وأما من توطن سبلدها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال.

«الملتقين»: يجب على من كان خارج المصر المجيء إليها من ثلاثة أميال وما قاربها، وفي رواية علي: يشترط هذا المقدار من المنار ابن تونس ولا يراعى هذا في المصر الواحد بل يجب على أهل المصر السعي وإن كانوا على خمسة أميال أو أكثر، نقله (ق)^(٢).

(ذكر) صفة لـ «مقيم» أيضاً، ولا تحب على امرأة.

(وأجزاء) صلاة الجمعة عن الظهر (غيراً) أي: غير من يجب عليه كالسافر والمعلور والعبد والعبء من كفرسخ والأنثى والصبي.

قال في «التوضيح»: وكل من حصرها بمن لم يجب عليه نابت له عن ظهره، ولا نعلم في ذلك خلافاً، إلا المسافر للابن الماجنون في «الشماتة» لا نجزيه ولو كان مأموراً. قال ولو كانت صلاته ركعتين لأنه صلاتها بنية لجمعة^(٣).

(نعم) حرف إعلام، فهو جواب عن سؤال مقدر، فكأنه قيل له: فهل تدب صلاة لجمعة لمن لم يجب عليهم؟ فقال: نعم (قد) حرف تحقيق (تدب) لهم، أي: نعم يستحب لهم حضورها.

من «المعدونة»، قال مالك: لا جمعة على مسافر وعبد وامرأة وصبي وعن شهدائها منهم فلا يدع صلاتها ويشتل إن أتاها، نقله (ق)^(٤). قال (خ) عاطف على نائب ناعل تدب: وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدير أذن سيدهما^(٥).

وقال (ش): ولم أقف الآن من يستحب حضورها لمن كان على أكثر من ثلاثة أميال، وللمعدور إن أمكنه ذلك أم لا؟ فانظر إطلاق الناظم ولعله نظر للأكثر^(٦).

(٢) الناج والإكليل (ج ٢/ ص ١٩٩)

(٤) الناج والإكليل (ج ٢/ ص ٢٠١)

(٥) المنار (ج ٢/ ص ٤١)

(١) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٢٦٦)

(٣) التوضيح (ج ٢/ ص ٤٧)

(٦) مختصر خليل (ص ٤٦).

وقال (ر) وأما المرأة فلا سدد لها حصورها وإن متجالة، وحكم حصورها الحرمة في الشبهة الساعية، والكراهة في حق الشبهة التي لا تعميل فيها النفوس خالفاً، والحوار في حق المتجالة فلا أقسم ثلاثة^(١)

وأما المسافر فهدد له الحضور حيث لا مشقة عليه، وأما أصحاب الأعداء فحضورهم جائز، وإن حصورها وحيث عليهم بخلاف غيرهم ممن لم تجب عليه، فانظر تمام كلامه وانظر (و)^(٢) أيضاً.

(عند المدا) أي الأذان الثاني (السعي) أي. الذهاب والمشي (إليها) أي إلى صلاة الجمعة والسعي متداً، وحملة (يجب) خبره، و«عند النداء» متعلق به. «الرسالة». والسعي إلى الجمعة فريضة، ودلت عند حضور الإمام على المنبر، وأخذ المؤذنون في الأذان

ثم قال: ويحرم جسد لبيع، وكل ما يشغل عن السعي^(٣)

وما ذكره الساطع من وجوب السعي بها إذا كان مما هو في حق من فرمت داره جداً بحيث يصل لساعي لها قبل فراع الأذان، وأما من بعد دبره فيجب السعي من الزمان الذي إذا سعى فيه يدرك أول الجمعة، إن لم يكن ثم من تعتقد به سواء، انظر (ر)^(٤) و(ش)^(٥) في كبيره

ثم شرع في السنن فقال:

[سنن صلاة الجمعة]

162- وسُنُّ غَسْلٍ بِالرَّوْاحِ اتِّصَالاً نَدْبٌ نَهْجِيٌّ وَحَالٌ جَمَلًا

(روس) لمريد صلاة الجمعة ولو لم نر منه (غسل) صغته كغسل لحانة (بالرواح) أي الذهاب إلى الجامع ولو قبل الرواح والتحقق بعة أن الرواح الذهاب مطلقاً، لا بقيد كونه بعد الرواح، خلافاً للجمع، قاله (د)^(٦) وسجوه ل (ش)^(٧) فانظره

(2) شرح الترقائي (مج 1/ ج 2/ ص)

(4) الفواكه الدواني (ج 1/ ص 258)

(6) السرح الكبير (ج 1/ ص 270)

() الدواكه الدواني (ج 1/ ص 263)

(3) الرسالة مع خرد المقالة (ص 141)

(5) الدر الثمين (ج 2/ ص 48)

(7) الدر الثمين (ج 2/ ص 49).

وجملة (الصلاة) في محل رفع صفة لـ «اغسل» والفه لإطلاق القافية،
وبه تنق لمجرور قلبه، رلاً يضمر يسير «مفصل».

ابن عرفة: يغسل لها مصلوب، وصفته وعذره كحجبة، والمعروف أنه
سنة لأبيه ولو سم تلمذه، والمشهور شرط رصه بروحه ويسير لفصل عفو،
وروى ابن حبيب: أحب لأبيه من ثدي أمه، عادة غسها ولا يحور قبل
الفجر. قال أبو عمر: ولا أعلم أحداً أوجب غسل الجمعة فرضاً إلا أهل
انظار، نقه (ق) فطره^(١).

وقال اللخمي: الغسل بمن لا رخصة له حسن، ولمن له رخصة
كالقصاب والحوات واجب. ابن أبي يحيى: ولا خلاف أنه ليس شرطاً في
الإجراء. قال ابن حبيب: ولا يائم تركه، نقه (ق)^(٢) أيضاً.

(خ): وأعاد إن تغدى أو ذم اختياراً لا لأكل حف^(٣)

ثم شرح في المتدريات فقال.

[متدريات صلاة الجمعة]

162 - وَغُسْلُ بِالزَّوْاحِ أَصْلًا لَدَتْ تَهَجِيرُ وَحَالٌ جُمْلًا

(ندب) نريد صلاة الجمعة (تهجير) أي، ذهب لها هي بهجرة،
أي شدة الحر، ويكره لتكثير خشية لربه، وامرأ الذهب هي الساعة
الطامة وهي التي يليها لزوال، قلته (د)^(٤)

(و) دبت له أيضاً (حال)، ولحار، أهيه: (جملاً) أي حسن، أي

يستحب له تحسن هيته.

عياض من مستحبات الجمعة استعمار حصل المطرة من: قص

الشارب، ونف الإبط، والاستعداد، وتقليم الأصفار. ابن حبيب:

والسواك. ابن عرفة: ويسحب لربة للجمعة ولنعيب، نقه (ق)^(٥).

وقال (خ): وندب تحسين هيته وجميل ثياب وطيب^(٦).

(2) لتاج والإكيب (ج 2/ ص 207)

(4) الشرح الكبير ج 1/ ص 268

(6) مختصر خليل (ص 46).

(1) التاج والإكيب (ج 2/ ص 206)

(3) مختصر خليل (ص 47)

(5) التاج والإكيب (ج 2/ ص 200).

[حكم صلاة الجماعة]

163- هي جماعة جماعة تذا وجبت سُئِلَتْ بِفَرَضٍ بِمَرْكُمَةٍ رَسَتْ

164- وتُؤَدِّثُ إِعَادَةَ الْفَذِّ هَا لَا مَفْرِيًا كَذَا عَشَا مُوَلَّرُفَا

(في) ^(١) أي هي صلاة (جمعة) تكون الميم (جماعة) مبتدأ وجملة (قد وجبت) خبره وبه تعلق المحرور قبله، والتقدير جماعة قد وجبت في صلاة جمعة، بمعنى أن فعل صلاة الجمعة جماعة، أي بإمام ومأموم عرض.

(سنت) الجماعة سنة مؤكدة (ب) أي: هي (فرص) غير جمعة

(خ) - الجماعة بفرص غير جمعة سنة ^(٢)

ابن عرفة صلاة الخمس جماعة أكثر اشيوخ سنة مؤكدة ابن رشد: فرص في الجمعة، سنة في كل مسجد، ومستحبة للرجل في خاصة نفسه. ابن العربي الصلاة في الجماعة معنى الدين وشعار الإسلام لو تركها أهل مصر قوتلوا وأهل حارة جبروا عليها وأكرموا، بقه (ق) فبطره ^(٣).

وأما غير الفرص، فممنه ما الجماعة فيه مستحبة كعبد وكسوف واستسقاء وتراويح، ومنه ما نكره فيه كجمع كثير في فعل أو قليل بمكان مشتهر ولا جازت، وشعر قوله «بفرص» الجارة، وقيل سبها فيها، انظر (د) ^(٤) و(ز) ^(٥).

هذا، وأركان صلاة الجماعة أربعة: إمام يؤم فيها، ومأموم أكثر من اثنين، ومؤذن يدعو إليها، ومسجد يسي من بيت المال، فإن عذر فعلى الجماعة بدؤه من أموالهم، ويجبرون على ذلك، كما أن عليهم اجرة إمام ومؤذن إن لم يوجد متسع، انظر (ح) ^(٦) و(ز) ^(٧).

وقال صاحب «المدخل» والإمامة فرص كفايه. ثم قال: ويسفي له

(2) مختصر حليل (س) 39

(4) الشرح الكبير (ج) 1/ ص 219

(6) مواهب الجليل ج 2/ ص 98.

(1) ورد في بعض النسخ أيا بدل أي

(3) التاج والإكسار ج 2/ ص 97 و 98

(5) شرح الزرقاني (مج 1/ ج 2/ ص 3)

(7) شرح الزرقاني (مج 1/ ج 2/ ص 2)

ألا يتسارع إليها، ولا يتركها رغبة عنها، وقد ورد أن جماعة تراءفوا الإمام بينهم فخصم بهم، بقه (ج) (١).

(وب) إدراك (ركعة) كاملة بأن يمكن يديه من ركسته أو مفترقهما قبل رفع الإمام وإن لم يصمثن إلا بعد رفعه، (رست) الجماعة، أي ثبتت وحصلت، وبه تعلق المجزور قبله.

والنقد: رست الجماعة، أي: فصلها وأجرها بإدراك ركعة فأكثر مع الإمام.

(خ). وإنما يحصل فصلها بركعة (٢).

ابن يونس وابن رشد. يدرك فصل الجماعة بمجرد قبل سلام الإمام ابن عرفة: ولا يثبت حكمها بأقل من إدراك ركعة قال مالك: وحدها مكان يديه بركبتيه قبل رفع يديه. واستحب مالك عدم إخرمه حين الشك في إدراكها فور نيل سماع أذهب بقضيتها وصحت صلاته. قال ابن رشد: ويسجد بعد سلامه. وقال ابن القاسم: يسلم مع الإمام ويميد، بقه (ق) (٣).

وفي الحديث الصحيح: «صلاة الجماعة أفصل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» (٤).

ومن صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله (٥). صحح من كتاب الأنوار الأمن جزئي فنظر تمامه فيه.

(ونذهت) أي: استحببت (إعادة نقد) أي: المفرد والمصلي وحده (بها) أي: في الجماعة أو معها.

ابن الحاجب. وتستحب إعادة المفرد مع اثنين فصاعداً، لا مع واحد.

(١) مواهب الجليل (ج ٢/ ص ٩٨) ونظر المحلل لابي الحاج القاسي (ج ٢/ ص ١٩٥)

(٢) مختصر خليل (ص ٣٩)

(٣) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٩٨ و ٩٩)

(٤) البخاري، الأذان (برقم ٦٤٤). ومسلم، المساجد ومواضع الصلاة (برقم ٦٥٥)

(٥) مسلم، المساجد ومواضع الصلاة (برقم ٦٥٦).

على الأصح، لا إماماً راتياً في مسجد، فإنه كالجماعه ولذلك لا يعيد، انتهى^(١). وبعد نية التفويض إلى الله تعالى.

ابن الماكهاشي. ولا بد مع التفويض من نية المرض، نقله عنه (ع)^(٢) و(ح)^(٣).

وقال ابن مرقون في شرح ابن الحاجب، وحقيقة التفويض أن بسوي دثنائية المرض ويمرض إلى الله في القول، وقد ونع لمالك في «الميسوط» ما يشير إلى هذا، نقله (ح) فانظره^(٤).

وبعد مأموماً لا إماماً، و«إعادة» مصدر مصروف لفاعله ومفعوله محذوف تقديره كل صلاة وعطف على هذا المحذوف قوله، (لا) بعد (منزلاً) في جمعة، أي بحرم عاداتها لأنها تصير مع الأخرى شفعاً وما يلزم من التعليل بثلاث لا يظهر له في الشرح

من «المدونة». قال مالك: تعد جميع الأصوات إلا المغرب لأنها وتر صلاة النهار، نقله (ق)^(٥).

(كذا عشاً) لا يعيدها (موثراً) فهو فعل بفعل محذوف كما ترى، ومعنى أن من صلى العشاء وأوتر بعده فإنه لا يعيدها في جماعه كالمعرب

سمع ابن لقاسم لا بعد في جمعة من صلى العشاء وحده وأوتر، نقله (ق) فانظره^(٦).

ومفهوم موثري إعادتها قبل الوتر وهو كحدث اتفاق

ثم شرع في بيان شروط الإمامة فقال:

[شروط الإمام]

165 - شرط الإمام ذكرٌ مكلفٌ آتٍ سالزكان وخُكفٌ يفرق

166 - وفيز دي بسني ولحنٍ وأقنلا في جُمعةٍ حُرٍّ مُقيمٍ عُدَّة

(شرط الإمام) مبتدأ (ذكر) خبره، وفيه الإخبار بالجنس عن المعنى

(1) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 50) (2) كفاية الطالب الرباني (ج 1، ص 304)

(3) مواهب الجليل (ج 2/ ص 102) (4) مواهب الجليل (ج 2/ ص 103)

(5) تنج والإكسب (ج 2/ ص 104) (6) الشرح والإتمين (ج 2/ ص 104)

وهو لا يصح إلا بتجوز، فلا رلى أن يقرب لذكوره وانتكف به، انظر
(ش) ⁽¹⁾ والنوصيح ⁽²⁾

وعدة ابن الحاحب كعبارة النظم

«الرسالة» ولا تؤم امرأة بي مريضة ولا نائمة لا رجلاً ولا
نساء ⁽³⁾.

المارري لا تصح إمامه امرأة صدي وليعد صلاته من صلى وراءها
وإن خرج لوقت، قاله ابن حبيب، نقله (ق) ⁽⁴⁾.

ابن الحاحب وروى ابن أبين تؤم النساء ⁽⁵⁾. «النوصيح»: ولم يأخذ
به أكثر العلماء ⁽⁶⁾.

وشروطه أيضاً (مكلف) وهو البالغ العاقل فلا يؤم لصبي، وقيل: يؤم
في النقلة، قاله ابن الحاحب ⁽⁷⁾.

ابن عرفة: وشروط الإمام بلوغه، وقال ابن حبيب من صلى خلف
امراه أو صبي أعد أبداً، وقال مالك: في «العدوية» لا يؤم لصبي بي الله
الرجل ولا النساء، وروى عنه أنه قد يؤم لصبي بي لاهلة، نقله (ق) ⁽⁸⁾
وبهram ⁽⁹⁾ فانظرهما

ولا يؤم المحنون مطبهاً أو يفريق أحياناً وأم حال حيوة، وأب نوأم
حال إفاقته بصحبة على التحقيق، ويس في ابن عرفة ما يحاميه كم
بهم، قاله (د) ⁽¹⁰⁾.

مالك: ولا بأس بإمامته في حال إفاقته، نقله بهram ⁽¹¹⁾.

وشروطه أيضاً (أت) أي قادر على الإناء (بالأركان) أي بفرض
الصلاة فلا يؤم لعاهر عن ركن كالتقيم أو الفاتحة والركوع أو السجود

(2) النوصيح (ج 1/ ص 413)

(4) التاج والإكمال (ج 2/ ص 100)

(6) النوصيح (ج 1/ ص 436)

(8) التاج والإكمال (ج 2/ ص 107)

(10) الشرح تكبير (ج 1/ ص 223)

(11) (30/ ب)

(1) الدر الثمين (ج 2/ ص 53).

(3) الرسالة مع شرح العقالة (ص 127)

(5) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 51)

(7) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 51)

(9) تشمل بهram (ج 1/ ص 22)

(11) شرح بهram توسط على مختصر خليل - مطبوع (30/ ب)

(خ): إلا كقاعده بمثله فجائز^(١).

ثم قال وفي مريض قتدي بمثله فصيح قولان^(٢).

أي قيل - يلزمه انتدعه لكن من قيام، وقيل: يلزمه الانتقال عنه ويتمها
هذا كما موم طراً على إمامه عنده.

(و) شرحه أيضاً (حكماً) معقول مقدم بقوله (يعرف) وهو معطوف
على «أت»، إذ يصح عطف فعل على اسم شبه فعل كما في الألفية، أي
وعارف حكماً

وقال (م): ويحتمل أن تكون الواو لمحال والجمله خالية من التصدير
المستتر في «أت»، والتقدير: أت بالأركان والحالة أنه يعرف حكماً،
انتهى^(٣).

فعلى هذا الاحتمال لا بد من تقدير المستند بعد الواو كما في الألفية
والمراد أنه يشترط أن يكون الإمام عارفاً بحكم الصلاة، بأن يعرف
وعدم كفية الوضوء والغسل والصلاة، ولا يشترط معرفة أحكام السهو، لأن
صلاة من جهل أحكام سهو صحيحة إذا سلمت مما يفسدها، ولا يعين
الواجبات من السنن والمضائل.

ولابن أبي يحيى: من لم يعرف تمييز لفرائض من غيرها إلا أنه يوصي
بالصلاة - كما ذكر أبو محمد - فقال الشيخ: صلاته صحيحة، لأن جبريل
صلّى بالسيّد ﷺ الصلاة كاملة بجميع فرائضها وفصلاتها، نص عليه ابن رشد
في الأجوبة. وقال رسول الله ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»^(٤) فلم
يأمرهم سوى بفعل ما رأوا، فعليه (ق) عطفه^(٥).

(و) شرطه أيضاً (غير ذي) أي: صاحب (فسق) بالجوارح.

«التقين»: ولا تحوز إمامة العباسي^(٦)

(١) مختصر خليل (ص 40).

(٢) مختصر خليل (ص 41).

(٣) معرب المرشد المصين (ص 35).

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري، الأذان (رقم 531).

(٥) التاج والإكليل (ج 2/ ص 115).

(٦) التلخيص ومعه تحصيل تلخيص اليعقوبي (ص 48).

ابن بريدة. المشهور إعادة من صلى حلف صاحب كبيرة أبدأ. قال الأبهري هذا إذا كان فسقه مجتمعا عنه كمن ترك تطهارة عامداً أو رثى، وإن كان يتأول أحاد في الوقت، انظر (التوضيح) (١) وبهرام (٢).

ثم إن المحتمل صحة إمامة العاسق بأسجرحه، ما لم يتعلق فسقه بالصلاة، كأن يقصد بتقديمه الكبير، أو يحل بركن أو شرط أو سنة، على أحد القولين في بطلان صلاة تركها عمداً، بناء على أن عدم الإخلال بما ذكر شرط في صحة الصلاة مطلقاً، قوله (د) فانظره (٣).

وقال القياب: أعدل المذاهب أنه لا يعدم العاسق لشناعة والإمامه، ومن صلى حلمه لا إعادة عليه إن كان يتحفظ على أمور الصلاة، قال وهذا هو مرتضى التونسي والبخمي وابن بوس، نقله (ق) (٤).

ابن العربي ولو لم يتقدم اليوم لا الإمام الأعاد تهدت صوامع وبيع وصدوت ومساجد يذكر فيها اسم الله كثير، نظر (ق) (٥) فقد أطلنا هنا ما يعلم بالوقوف عليهما.

(خ): وأعاد هونت في كحروري (٦)

(و) شرطه أيضاً عبر دي (الحسن) فتسطل لصلاة بالافتداء باللاحق مطلقاً، بهاتحة أو غيره، عبر اسمي أم لا، هذا أحد أقوال ستة فيها وقيل إنما تطل بالافتداء باللاحق في لهاتحة دون غيرها ثالثها، لبطلان بغير المعنى كضم تاء «أعمت» لا بـ ثم يعبره كضم لام «لله» في «الحمد لله» رابعها، أن ذلك مكروه واختاره ابن رشد. خامسها، وهو أصحها الجواز ابتداء وأرجح أنسة الصحة مطلقاً لانفاق ابن رشد والبخمي عليها وإن اختلف في الحكم ابتداء كعدم، انظر (ز) (٧) و(ح) (٨) و(ق) (٩).

(و) شرطه أيضاً عبر ذي (افتدا) بعيره، أي غير مأموم.

(١) التوضيح (ج/د) ص 468

(٢) شرح بهرام الوسط على مختصر خليل - معصوط - (30/ب)

(٣) الشرح الكبير (ج/١ ص 223) (٤) التاج والإكيل (ج/2 ص 11)

(٥) التاج والإكيل (ج/2 ص 11 و 112) (٦) مختصر خليل (ص 40)

(٧) شرح الررقاني (مجلد 1 ج/2 ص 11) (٨) مواهب الجليل (ج/2 ص 117)

(٩) التاج والإكيل (ج/2 ص 117 وما بعدها)

محمد وابن حبيب: من ائتم بمأموم بطلت صلاته، كمن قام يقضي ركعة دنته مع الإمام وتتم به آخر فاتته تبت الركعة فيبطل صلاة هذا المأموم وقال ابن عبد الحكم: من لزمه أن يقضي فداً ففُضي بإمام بطلت صلاته، نقله (ق) فانظره^(١).

وهذه الشروط لسبعة المتقدمة شرط لصحة الإمامة في كل صلاة، ويزاد لصحتها في الجمعة شرطان آخران أشار إليهما بقوله:

(في) صلاه (جُمعة) يسكون الميم حر مقدم، قاله (م)^(٢)، (حر) متداً مؤخر. يعني أن الحرية شرط في إمامة صلاة الجمعة، فتبطل صلاة من اعتدى بالعبد فيها.

من «الحدوث» قال مالك، لا يؤم العبد في حضر في مساجد القضاة، ولا في جمعة أو عيد. قال ابن القاسم، فإن أهمهم في جمعة أو عيد أحادوا، إذ لا جمعة عنده ولا عيد. قال مالك: ولا بأس أن يؤم العبد في قيام رمضان ويؤم في المرنس في سهر إذا كان أقربهم من غير أن يتحد رتباً، نقله (ق)^(٣).

وقال (ز) - الانتداء بالعبد في عيد صحيح على المعتمد، مع كراهة إمامته فيه، وإن لم يكن رتبة^(٤).

(مقيم) لعب لـ «حر»، قاله (م)^(٥) أيضاً.

قال ابن القاسم: لا يؤم لمسافر في الجمعة انشاء ولا مستحباً قال أشهب وسحنون: يؤم في الحالين، نقله (ق)^(٦).

وتقدم في الجمعة أنه يصح أن يؤم فيها مسافر نوي إقامة أربعة أيام فأكثر فراجعها هـ، ورواه، (حدداً) تتمم للبيت قال (ش)^(٧).

ثم شرع في المكروهات فقال:

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| (١) التاج والإكيل (ج ٢/ ص ١١٢) | (٢) معرب لمرشد المعين (ص ١٣٦) |
| (٣) التاج والإكيل (ج ٢/ ص ١١٧) | (٤) شرح الرقاني (مج ١، ج ٢/ ص ١١) |
| (٥) معرب لمرشد المعين (ص ١٣٦) | (٦) التاج والإكيل (ج ٢/ ص ١٩٤). |
| (٧) اندر لشمس (ج ٢/ ص ٥٦). | |

[ما يكره في الإمام مطلقاً]

167 - ويكره السُّبُسُ والقُروُحُ مع بِأَدْلَتَيْهِمْ وَمِنْ يُكْرَهُ ذَغ

168 - وَكَأَلَّشَلْ وَإِمَامَةً بَلَا رَفَا بِمَسْجِدِ ضَلَاةً تُجْبَلَى

(ويكره) كراهة تريبه (السُّبُسُ والقُروُحُ) السائبة المعصومة عنها، أي: تكره إمامة صاحب السُّبُسِ ومن فيه قروح لغيرهم من الأصحاء، وهذا بناء على عدم تعدد المعصوم عن دي لسبس والقروح لغيرهم، ولا خصوصية لسبس والقروح بذلك، بل سائر المعصومات كذلك، فمن نلس شيء مما يعنى عنه يكره له أن يؤم غيره ممن هو سالم من ذلك، قاله الأجهوري فانظره

(مع) كراهة إمامه (ناد) أي: يدوي بغيره من المحصرين ولم يسه

من «المندوبة» قال مالك: لا يؤم الأعرابي في حصر ولا سهر وإن كان أقرأهم ابن حبيب لجهله لسس غرّه. سقص فرض الجمعة وفضل الجماعة انشع، إن أم أحرأهم كمتيم سقوصى كرهه مالك وسم يكرهه ابن مسلمة، نقله (ق) (١).

عياض والأعرابي - بفتح الهمزة - هو البدوي كان عربياً أو عجمياً، نقله في «التوضيح» (١٣).

والصبر في قوله (لغيرهم) أي: يعود على دي السبس والقروح والبادي لغيرهم، وأما مثلهم فلا كراهة.

(ومن) أي: اندي (يكره) «من» معمول مقدم بقونه. (دع) على حذف مضاف، أي: وتروك مبدأ إمامة من يكره، أي: يكرهه أقل اقوم غير دوي الفصل منهم، لأنها مكروهة، وأما إذا كرهه كل القوم أو جلهم و دوو الفصل منهم وإن قلوا، فيحرم، وهذا هو الصحيح، قاله (د) (٣).

عياض. من لصفات المكروهة في الإمام أن يأخذ على الصلاة أجراً،

(١) الناج والإكبل (ج ٢/ ص ١٢٢)

(٢) توضيح (ج ١/ ص ٤٦١)

(٣) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٢٢٦).

أو قد كرمته جماعته، أو من يلتفت إليه منهم^(١) ابن رشد: من علم تسليم من حضر أحقية إمامته لم يستأذنها، وإن خاف كراهه بعضهم استأذنها، وإن كرهه أكثر الجماعة وأفضلهم وجب تأخره، وألهم استحب، وحال من ورد على جماعة لغو، نقله (ق) فانصره^(٢).

(و) يكره (كالأش) واشتل يس في اليد أو ذهبها، نظر «القاموس»^(٣).

وفي «المشارق»^(٤): هو يس اليد.

وأدخل بالكاف أقصع اليد أو الرجز، أي يكره الأشل والأفطع، أي إمامتهما ولو مثلهما حيث لا يصعد العصو على الأرض، والمعتمد عدم الكراهة مطلقاً، فإنه (ر)^(٥) و(د)^(٦) فانظرهما

المازري والباجي جمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك أنه لا بأس بإمامه الأنطع والأشل ولو عي لحسنه والأعياد المازري لأنه عضو لا يمنع من فروع الصلاة فجزئت الإمامة بهذا^(٧) كالعمى ومن قول مالك: إن العيوب في الأديان لا هي الأيدى، ابن رشد يكره ابن وهب إمامة الأنطع والأشل، نقله (ق)^(٨) قائلاً «اختصار خليل على قول ابن وهب مشكل»^(٩).

(و) يكره أيضاً (إمامة بلا ردا) يلقبه على كتفيه بمسجد) أي فيه مهر متعلق بإمامة.

من «المدونة». قال مالك: أكره لأئمة المساجد صلاة بغير رداء، لا مائاً في السر أو في داره أو موضع يجتمع فيه، وأحب لي أن يجعل على

(١) في أسواقهم بذلك اسمهم (٢) النج والإكيل (ج ٢/ص ١٢٣ و ١٢٤).

(٣) القاموس المحيط رباب قلام، فصل الشين، ج ٢/ص ١٣٤٧.

(٤) مشارق الأنوار (مادة اش ل ن) ج ٢/ص ٢٥٣.

(٥) شرح الزرقاني (مج ١/ج ٢/ص ١٣) (٦) الشرح الكبير (ج ١/ص ٢٢٦).

(٧) في الموق «معه» بدل «به».

(٨) «ناج والإكيل (ج ٢/ص ١٢٢).

(٩) في الموق «معه» «انظر اختصار خليل على قول ابن وهب وهو مشكل» - بالعين - وعبرة الشارح من أسد

عائنه عمامة إد. كان مسافراً أو في داره، بقده (ق) ^(١) وتقدم بذكره عند قوله: «رداً» فراجع به.

ثم استورد الناظم ثلاث مسائل مكروهة وليست من مسائل الإمامة فقال

[ثلاث حالات نكره الصلاة في المسجد بسببها]

169 - بين الأساطين وُقُودَ الإمام جماعةً بعد صلاة ذي التزام

يكره للجماعة (صلاة تجتلي) أي تظهر وترقع بلا ضرورة (بين الأساطين) أي السواري جمع أسطوانة وهي لساربه

من «المدونة» قال مالك: لا بأس بالصوف بين الأساطين إذا صاف المسجد. ابن حرة مفهوم «المدونة» إن كان المسجد متسعاً كرهت الصلاة بين الأساطين وفاء في «المبسوط» لا تكره، نقله (ق) فطره ^(٢) وأما الواحد فلا بأس به، قاله (ح) فطره ^(٣).

(و) يكره أيضاً صلاة (قدام) أي أمام (الإمام) بلا ضرورة، وكذا نكره محادثة: قاله عياض في «قواعده»، نقله (ح) ^(٤).

وفي «التهذيب» ومن صلى في دور محجورة بين يدي الإمام بصلاة الإمام وهم يسمعون تكبير الإمام في غير الجمعة أحرأهم، ويكره لهم ذلك ^(٥).

وفي «التاج والإكليل» ما نصه من «المدونة» قال مالك لا بأس بالصلاة في دور محجورة بصلاة الإمام في غير الجمعة إد. رأى عمل الإمام والناس من كوى لها أو مقاصير أو سمعو تكبير المكبرين يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده فذلك جائز، وقد صلى أرواح النبي ﷺ في محجورهم بصلاة الإمام. قال مالك. ولو كانت الدور بين يدي الإمام كرهت ذلك فإن صلوا فصلاتهم تامة، انتهى مع شك في بعض ألفاظه ^(٦).

1) تاج والإكليل (ج/2 ص 127) (2) التاج والإكليل (ج/2 ص 125).

(3) مراتب الجنين (ج/2 ص 25)، وظهر سابقاً أن الكلام لأبي العريبي

4) مذهب بتحليل (ج/2 ص 123) (5) التهذيب (ج/1 ص 249).

6) التاج والإكليل (ج/2 ص 125) بالعبارة نفسها ولم يتبين لي لم قال «انتهى مع شك في بعض ألفاظه».

ولشاهد منه قوله: «ولو كانت الدور بين يدي لإمام» إلخ مع ما فيه من سان جورز الاقتداء بركة

وفي «التوضيح»^(١) وأما إن صلى بين يديه لضرورة ضيق المسجد فلا بأس بذلك: قاله الحلبي^(٢).

ويكره أيضاً (جماعة) أي صلاة جماعة بإمام (بعد صلاة) إمام راتب (في) أي صاحب (التزام) للمسجد، وكذا قبله.

«الرسالة» ويكره في كل مسجد به إمام راتب أن يجمع فيه الصلاة مريين^(٣)

من «المدونة» قال مالك لا يجمع الصلاة في مسجد مرتين، إلا أن يكون مسجد ليس به إمام راتب، عن كل من جاء، أن يجمع فيه، به (ق) فيطره^(٤)

وأما معه فحرم كصلاة العدة معه.

(خ) وإن أقامت بمسجد على محض الفصل وهو به خرج ولم يصحب ولا غيرها، إلا برهه كمن لم يصحبها^(٥)

وقد عساه لصلاه والسلام «إذا أثبت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(٦)

وأما صلاة العدة بمسجد قبل رتبته أو بعده فلا نكره، ما لم يعلم تعمده سبحانه لإمام يتقدم أو تأخر فجمع، انظر (ز)^(٧)

وقال (ر) نائب أرائك حكمه حكم أرائك في كل ما ذكرنا على ما يظهر، خلافاً لمن تازع في ذلك^(٨)

(١) التوضيح (ج ١/ ص 491)، رينظر التبريع لابن الحلبي (ج ١/ ص 224).

(2) الرسالة مع عور الحقة (ص 28)، (3) التاج والأكثيل (ج 2/ ص 28، و 129)

(4) مختصر حسن (ص 39)

(5) جمعه السيد ي رحمه الله في كتاب الأذان برقم 663 مسمى، صلاة المسافرين وقصرها (برقم 710)

(6) شرح الزرقاني (مج 1/ ج 2/ ص 5،)

(7) الموكمة المواني (ج 1/ ص 212،)

ولما ذكر من تكراه إمامته مطلقاً ذكر من تكراه إن كان راتباً فقال:

[متى تكراه إمامة الراتب؟]

170 - راتبٌ مجهولٌ أو من أبٍ وأُضيفَ عندَ خصيٍّ ابنٌ رُتِبَ

(و) يكره أيضاً (راتب مجهول) حله، أي: لا يعلم من هو عدل أو فاسد، أي: ويكره أن يكون المجهول إماماً راتباً، وما ذكره المصنف نحوه (خ) (1)، والفعل أن كراهته إذا لم يكن راتباً لا إن كان راتباً فلا يكره، انظر (د) (2).

قال ابن حبيب: ينبغي بلزوم لا يأثم إلا بمن يعرفه إلا أن يكون إماماً راتباً، نقله ابن فرحون في «شرح له لابن الحاجب». وقال ابن عرفة «الزاهي» لا يؤثم بمجهول وقال قبله ابن حبيب: عن الأخوين وأصغر وابن عبد الحكم لا يسعي أن يؤثم بمجهول إلا راتباً بمسجد

قال ابن عرفة قلت: إن كنت توليه أئمة المسجد لذي هو لا يقوم فيها بموجب المرجح الشرعي لم يؤثم براتب فيها إلا بعد الكشف عنه، وكذا كان يفعل من أدركه عائلاً ديناً، انتهى كلام ابن عرفة، نقله (ج) (3)، ونقل عنه (ق) نحوه فانظره (4).

(أو) أي: ويكره أيضاً (من) أي: الذي (أبناً) المأمون، أي: يكره ترتيبه في الإمامة، والمراد بالمأمون من يتكسر في كلامه كاستاء، أو من يشتهي أن يفعل به الفاحشة ولم يفعل به، أو من كان يفعل به ثم تاب وصارت الألسن تتكلم فيه، فلا ينافي ما تقدمه المصنف من أن الماسق بجوارحه لا تصح إمامته وإن كان ضعيفاً، انظر (د) (5).

وليس المراد به لذي يُفعل به كما فهم ابن عرفة واعتراض بقوله: «ونقل ابن بشير كراهة إمامة المأمون لا أعرفه وهو أردل الماسقين» بل المراد ما ذكرنا من تفسيره ابن شلس. قيل: تجوز إمامة المأمون راتباً إذا كان صالح الحال في نفسه، نقله (ق) (6).

(1) مختصر خليل (ص 40).

(2) مواهب الجليل (ج 2/ ص 124).

(3) الشرح الكبير (ج 1/ ص 226).

(2) الشرح الكبير (ج 1/ ص 227).

(4) التاج والإكليل (ج 2/ ص 124).

(6) التاج والإكليل (ج 2/ ص 124).

(و) يكره (أغلف) أي يكره ترتبه أيضاً في الإمامة، وهو من لم يحتسب وما ذكره الناظم نحوه لابن الحاجب^(١) و(خ)^(٢).

والذي في سماع ابن القاسم وأمره ابن رشد كراهة إمامته مطلقاً، أي: رتبة أم لا، ولا يعيد من صلي خفيه، قاله الأجهوري ونحوه ل(ح) مسطره^(٣).

(ق): سمع ابن القاسم: لا يؤم أغلف. مسنون. ولا بعد مأومه^(٤) ويكره (عب) قن أو يه شائبة حرية، أي: يكره ترتبه أيضاً في الإمامة، وتقدم النص عليه عند قول الناظم في جمعه «حر مقيم عدداً» فراجعها هــ.

ويكره (خصي) يقرأ بغير تموين بلوزن، أي: يكره ترتبه أيضاً في الإمامة فلم يجوب أخرى وهو المقطوع ذكره وأنثياه، ولخصي هو المقطوع أحدهما.

وهي «المشاري» والحصاء بآمد من الأشين وإحراجهما^(٥)

المشاري بقص انحلفة إن كان لا يعلق له بالصلاء، فإن كان معرباً من لأنرثة كالحصاء فذكر مالك إمامته في الفرائض إمامة رتبة، نقه (ق)^(٦). ويكره (ابن زنا) أي: ويكره ترتبه أيضاً.

من «المدونة» قال مالك أكره أن يتحد ولد الزنا إماماً رتبة. أبو عمر: هذا حرف أن يعرض نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رعدة ركبان يافس ويحسد عليها، نقه (ق)^(٧).

وما ذكره الناظم من الكراهة في المسائل الست، بما هو في الفرائض والستن كعبه، انظر (ز)^(٨) و(د)^(٩).

ابن الحاجب ويكره أن يكون العبد، والخصي، وولد الزنى،

(١) جامع الأمهات مع درر الفوائد (ص 52) (٢) مختصر خليل (ص 40)

(٣) مواهب الجليل (ج 2/ ص 24)،

(٤) التاج والإكليل (ج 2/ ص 124)،

(٥) مشارق الأنوار، مادة «ح» ص 1 ج 1/ ص 243

(٦) التاج والإكليل (ج 2/ ص 124)

(٧) التاج والإكليل (ج 2/ ص 124)

(٨) شرح الرقاعي (ص 1/ ج 2/ ص 14)

(٩) الشرح الكبير (ج 1/ ص 227)

والمأبوت، والأغلف؛ إماماً راتباً في الفرائض والعباد، بخلاف السعر وقبام رمضان^(١).

«التوضيح». لأن الإمامة درجة شريفة لا يسعى أن يكون إلا لمن لا يطمع فيه، وهؤلاء الخمسة تسرع إليهم الألسنة، وربما تعدى إلى من ائتم بهم، فلذلك كرهت إمامتهم في المشهور^(٢).

ولما أنهى الكلام على من تكره إمامتهم شرع فهمن تحوز فقال:

[من تحوز إمامته؟]

171 - وجار عيسى وأعمى الكرى مجتنب مخف وهذا المُمَكِّن (وجار عيسى) أي، وجار الاقتداء بهام عيسى، وهو من لا ينتشر ذكره أو من له ذكر صغير لا يأتى به جماع عيسى وابن الماحشون - لا بأس بإمامة العيسى، نقله (ق)^(٣).

(و) حار معرج حبه إمام (أعمى) أي لاقتداء، بد إمامة البصير المسوي في الفضل بالأعمى أخص على انه مدح، قاله القرطبي في «شرح الجلاب»، انظر (ز)^(٤) و(د)^(٥).

من «المدونة» قال مالك: لا بأس باستخاد الأعمى إماماً راتباً، نقله (ق)^(٦).

وجار هم (الكن) أي حاز الاقتداء به وظاهره من غير كراهة، والذي في كلام ابن رشد أن إمامته مكروهة، قاله (ح)^(٧) وكذا (ق)^(٨) نقل عنه الكراهة فانظرهما.

وقال الثنائي. وحكى ابن عرفة كراهة إمامته مع وجود غيره، فانظره ولاكن هو من لا يستطيع إحراج بعض الحروف من مخارجها بعجمة أو غيرها، سواء أكان لا يطق بالحرف الشدة، أو يطق به معيراً كأن يجعل

(١) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص 52).

(٢) التوضيح (ج 1/ ص 468) (٣) التاج والإكليل (ج 2/ ص 134).

(٤) شرح الرزقي (مج 1/ ح 2/ ص 16) وبه رويت نسبة شرح الجلاب للترابي

(٥) الشرح الكبير (ج 1، ص 228) (٦) التاج والإكليل (ج 2/ ص 133)

(٧) مواهب الجليل (ج 2/ ص 134) (٨) التاج والإكليل (ج 2/ ص 134).

اللام ثمة مثلثة أو ثناء مشاة، أو يجمع الراء لأمأ أو غير ذلك، انظر (د)^(١) و (ز)^(٢) و «التوضيح»^(٣).

وجاز إمام (مخدم خف) بأن لا يؤدي غيره، أي جاز الاقتداء به، والجدام ذاء معروف يأكل اللحم - أعدد الله مته - .

ابن رشد، إمامة المجدوم جائزة بلا خلاف، إلا أن يتفحص جدامه وعلم من جيرانه أنهم يتأذون به هي محابطة لهم فينبغي أن يتأخر عن الإمامة، نقله (ق)^(٤).

فإن أسي أجبر، نص عليه ابن رشد في أسئلته، ويسمعي أن يدحى به الأرض، قاله السائي.

قال النظم: (وهذا) الذي ذكرت من أحكام صلاة الجمعة وشروط الإمام هو لفذر (الممكن) اللائق بش هذا الكتاب الموصوع للمبتدئ، ومن أراد أكثر منه فيصلح المطولات.

واعلم أن النظم ذكر من فرائض الصلاة مسبعة مأموم لإمامه في الإحرام واللام بقوله: «تبع مأموم بإحرام سلام»، وأما مشاعته في غيرها فأشار إليه بقوله:

[متى لا يتبع المأموم الإمام]

172 - والمتفتدي الإمام بنفخ خلا زيادة قد حُفقت عنها اخذلا

(والمفتدي) أي المأموم متدا (الإمام) معصوم مقدم بقوله. (يشع)

والتقدير. والمتفتدي يتبع إمامه في جميع أفعال الصلاة، بحيث لا يفعل شيئاً منها إلا بعد فعله، لما في حديث أنس: «صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم فلما قضى ألقين علينا بوجهه فقال: «أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقبض ولا بالانصراف فإني أراكم من أمامي ومن خلفي»^(٥). انظر (ر)^(٦) و (ج)^(٧).

(١) الشرح الكبير (ج / ص 229)

(٣) التوضيح (ج ١٠، ص 463)

(٥) مسلم، الصلاة (برقم 426)

(٧) كفاية الطالب الرباني (ج ١ / ص 309)

(٢) شرح نور فاني (مجل ١ / ج 2 / ص 16)

(٤) الحج والإكبال (ج 2 / ص 134).

(٦) الفرائض النووي (ج ١ / ص 212).

«الرسالة» ولا يرفع أحد رأسه قبل رفع الإمام، ولا يفعل إلا بعد فعله، إلى آخر كلامها^(١).

فلا يجوز له سبق إمامه ولا مصاحبته في فعل دكن من الأركان، وحكم السبق الحرمة، والمصاحبة الكراهة.

(خ): لكن سبقاً ممتنعاً، ولا كراهة^(٢).

وأما التأخير عنه حتى يستقل إلى دكن آخر فحرام، قاله (ر)^(٣) و(ز)^(٤) قانظرهما.

ثم استثنى من متعلق يتبع المحدثوف وهو في جميع أفعال الصلاة فقال: (حلا زيادة) - بالنصب والجر - من الإمام بأن قام سهواً لخامسة في رباعية مثلاً.

وجسدة (قد حقت) صفة زيادة، أي: محققة بأن جرم الإماموم بعدم موجهها، وعلم أنها محض زيادة فلا يتبعه فيها بل يجلس وجرباً، وإليه أشار بقوله (هنا) متعلق بقوله (اعداً) ألقه بدل من يوب للتوكيد الحفيضة لأجل الوقف، وفيه الالتفات من العيبة إلى الخطأ، أي: من أيها الإماموم عن تلك الزيادة وحالته ولا تتبعه فيها وصحت صلاتك إن سحبت له ولم تغير نفسك، فإن لم تسح له بطئت عليك، وإن لم يهم بالتسبيح كمنته، وأما إن تبعت قيامه لموجب، أي: نقص أو طئت أو بوهمت أو شككت فيه فبك تتبعه وجوباً في الأربع، وهو مفهرم قوله: «قد حقت».

(ح): وإن قام إماماً لخامسة فمتيقن انتهاء موجهها يجلس وإلا أتبعه، فإن خالف عمداً بطلت فبهم؛ لا سهواً، فيأتي الجالس بركعه ويعيد^(٥) المتابع، وإن قال: قمت لموجب، صحت ليس لزمه اتباعه وتبعه، وبمقابله إن سبّح كمتبع تأول وجوبه على المختار، لا لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع^(٦).

(١) الرسالة مع غرر المعاني (ص 128)

(٢) مختصر خليل (ص 141).

(٣) المواكك الدرر (ج 1/ ص 23).

(٤) شرح المزرقي (مج 1/ ح 2/ ص 24)

(٥) في المختصر ويعيد (ص 36)

(٦) مختصر خليل (ص 36).

ثم ذكر بعض ما يتعلق بالمسبوق فقال :

[الأحكام المتعلقة بالمسبوق]

- 173 - وأحرم المسبوق قُوزاً ودخلاً
174 - مُكْبِراً إن ساجداً أو راكعاً
175 - إن سلم الإمام قام قاصياً
176 - كَبِيراً إن حصل شفعاً أو أقل
177 - وسُجُدة المسبوق قُبِيْ الإمام
178 - أدرك ذاك السَّهْوِ أو لا قُبُذراً
- مع لإمام كيفما كان الممن
العبادة لا في جلسة وثابتاً
أثراً في باقي الفعاليات
من ركعة والسَّهْوِ إذ ذاك اختل
معه وتعدّيها نصي بعد السلام
من لم يحصل ركعة لا يسجد
(وأحرم) أي : يكبر تكبيرة الإحرام (المسبوق) أي الذي سبقه الإمام
ببعض صلاته (قوزاً) أي : لا تأخير. (ودخل) المسبوق (مع الإمام كيفما)
حرم مقدم وما رائده (كان العمل) أي : كيفما وُحِدَ قائماً أو راكعاً أو ساجداً
أو جالساً

ابن رشد : لا يؤخر إحراره من دخل المسجد وإن أدرك ما لا يعد به ،
نقله (ق) (١٣)

أي : ولا يؤخر حتى يرفع الإمام ، أي يحرم لتأخير في الركوع ويكره
في السجود إلا أن يشك في إدراك الركعة فيبدأ الأخير ، بطر الأجهوري
(و) (١٤) و (ز) (١٥) .

وقال (ق) . إن خاف ألا يدركه راكعاً استحب مالك أن يؤخر إحراره
حتى يرفع الإمام رأسه ، فإن أحرم وركع وشك في إدراك الركعة ؛ فقال
مالك : يقضي ركعة وسمت صلاته . وقد ابن القاسم : يسم مع الإمام وبعد
الصلوة (١٦)

(ح) : وإن شك في الإدراك ألبها (١٧) .

(ق) : ولقدّم أن المستحب بعد ألا يركع ، فكان ينبغي تحليل أن ينص
على هذا (١٨)

(2) الفواكه البدوية (ج 1/ ص 207)

(4) نتائج والإكثير (ج 2/ ص 153)

(6) ساج والإكثير (ج 2/ ص 155)

() لكح والإكثير (ج 2/ ص 153) .

(3) شرح الرقاني (مج 1/ ج 2/ ص 28)

١٩. مختصر حليل (ص 42)

(مكبراً) حان من ضمير دحر، أي: في حال كونه مكبراً تكبيرة أخرى
للسجود أو التركوع إن وجد إمامه ساجداً أو ركعاً وإليه أشار بقوله (إن
ساجداً أو ركعاً) و«ساجداً» مفعول ثانٍ بقوله (ألقاه) أي: وجهه.

تقديره: إن ألقاه، أي: وجد مائة ركعاً أو ساجداً

ابن عرفة، يكبر المسبوق بما يدرأه من سجود لا للجلوس.
الطليطلي لو أن رجلاً جاء إلى المسجد فوجد الإمام ركعاً وجب عليه أن
يكبر تكبیرتين تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع، فإن كبر واحدة ونوى بها
لإحرام مصلاته تامه، وإن نوى بها الركوع مضى مع الإمام، ثم ابتدئ
الصلاة بإقامة، بقه (ق) ^(١) و(ش) ^(٢).

(لا) يكبر تكبيرة أخرى إن وجد الإمام (في جلسة) أي: جنوس أول
رثان، بل يكبر للإحرام من قديم ويجلس بلا تكبير، وتقدم بعض ابن عرفة
بهذا

(وقامعاً) المسبوق إمامه فمما دخل معه فيه، كان ذلك مما يعتد به هذا
المسبوق كالتركوع، أم لا؟ لسجود، فهو معطوف على أحرم، قاله (ش) ^(٣)
وآله للإطلاق

(إن سلم لإمام) بعد كمال صلاته (قام) لمسبوق لأنني ما بقي من
صلاته في حال كونه (قاصياً أقواله) أي: نرائته على نحو ما فاتته،
«التلقين» ومن فاته بعض الصلاة فصى أولها كما فعل الإمام ^(٤)

(ولي الأفعال) جمع فعل متعلق بفعله، (بأنياً)، أي: وهي حان كونه
بانياً في لأفعال وهي ما عدا بقراءة، بأن يفعل غيرها كما يفعل النبي المصلي
وحده: كما في الرسالة ^(٥).

قال في «التوضيح»: والقضاء أن يجعل ما أدركه مع الإمام آخر
صلاته، والساء أن يجعل ما أدركه مع الإمام أول صلاته، انتهى ^(٦).

(1) التاج والإكليل (ج 2/ص 153)

(2) الدر الثمين (ج 2/ص 63)

(3) الدر الثمين (ج 2/ص 63).

(4) التفسير ومعه بتحصيل مع اليقين (ص 49)

(5) الرسالة مع غرر المفاتيح (ص 127).

(6) التوضيح (ج 1، ص 487) وقد عدم فيه تعريض البدء صلى الله عليه وسلم.

فمن أدرك الأخيرة من بعثاء قام بعد سلام الإمام فأبى بركعة بأم القرآن ومسورة جهراً لأنه يقصّي لأقوال، وبركعة الأولى كذلك فائته، ويتشهد عقبها لأنه يبني على العمل وقد أدرك واحدة وهذه ثانية ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهراً لأنه يقصّي لأقوال، وكذلك فائته الثانية، ولا يجلس بالنسبة للأفعال ثم بركعة بأم القرآن فقط لأنه كذلك فائته الثالثة، ويتشهد ويسلم.

ومن أدرك ثانية لصبح قمت هي ركعة القضاء بين «سمع الله لمن حمده» وأربا وثك الحمد، قاله الحزولي ويوسف بن عمر كل منهما في شرح «لرسالة»، انظر الأجهوري و(ر)^(١) و(د)^(٢).

(كبر) هذا المسروق بعد سلام إمامه بقصاه ما فاتته (إن حصل) أي - أدرك مع الإمام (شعها) أي، ركعتين: بأن أدرك معه الركعتين من رابعة أو ثلاثية، ومفهوم لشرط أنه إن أدرك معه وترّ ثلاثاً أو واحدة فإنه يقوم بغير تكبير وهو كذلك.

اس يونس: كل من أدرك ركعتين قدم بتكبير، وكل ما سوى ذلك يقوم بغير تكبير، فقه (ق)^(٣).

وحيث قلنا: يكبر، فلا يكبر حتى يستوي قائماً، قاله المغربي والبخمي ولمعه ومن أدرك من صلاة الإمام ركعتين كبر إذا استوى قائماً، بعله (ح) قاطره^(٤).

(أو) أي وكبر أيضاً إن أدرك معه (أقل من ركعة) كأن يدركه بعدما رفع رأسه من ركوع الركعة الأخيرة. قد مالك في «المندونة» - يقوم مدرك التشهد بتكبير، فإن قدم بغير تكبير «جراه»، بعله (ش)^(٥) و(ق)^(٦).

(واسهوا إذاك احتمال) واحتمل بمعنى حمل، وقاعله يعود على الإمام، ومفعوله «السهوة»، والإشارة تعود على لانتداء المفهوم من السياق.

- (١) الفرائد الدواني (ج ١، ص 208) وفيه سبب القبول إلى ابن عمر وجرولي
(٢) الشرح لتكبير (ج ١، ص 239)،
(٣) التاج والإكليل (ج 2، ص 153)
(٤) موبج بجليل (ج 2، ص 153) بتصرف
(٥) الدر المنثور (ج 2، ص 64)
(٦) التاج والإكليل (ج 2، ص 154).

والتقدير . وحمل الإمام عن المأموم السهو الحاصل له إذ ذاك ، أي . حين اقتدائه بإمامه .

(خ) : ولا سهو على مؤتمن حال القدوة^(١) .

وفهم من قوله «إذ ذاك» أن المسبوق إذا سها بعد سلام الإمام ، فإن الإمام لا يحمل ذلك عنه ، بل هو إذ ذاك كاسد ؛ وهو كذلك .

ولعن هذا المفهوم هو مقصود الناظم هنا ، إذ مسألة المسبوق تقدمت أول السهو حيث قال «من مقند بحمل هذين الإمام» ، قاله (ن) ^(٢) .

قال الأخصري : «إذ سها المسبوق بعد سلام الإمام نهر كالمصلي وحده» ^(٣)

(ويسجد المسبوق) المدرك مع الإمام ركعة فأكثر (قبلي) أي السجود القبلي المرتب على (الإمام معه) يسكون العير ، أي مع الإمام قبل قضاء ما عليه عند ابن القاسم ، فإن أحرقه لتمام صلاة نفسه عمداً أو جهلاً بطلت لمخالفته ، الإمام في الأفعال لا سهواً فتبطل ، انظر (ز) ^(٤)

(وبعدياً) مفعول مقدم بقوله (فرضي) أي وقضى المسبوق المدرك ركعة فأكثر سجوداً بعدياً (بعد) إتيانه بما عليه و (السلام) أي وسلامه من صلاته ، فإن سجده مع الإمام عامداً ، أي أو جاهلاً بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً سجد بعد السلام ، قاله الأخصري ^(٥) .

وقال أيضاً وإذا ترتب على المسبوق بعدي من جهة إمامه قبلي من جهة نفسه أجزاءه المني ^(٦) .

قال (د) ما معناه والأولى ألا يقوم المسبوق لتمام صلاته حتى يسلم الإمام من سجوده ، انتهى ^(٧) .

قال في «المدينة» : فإذا جلس فلا يشهد وليدع ، وفيل . يقوم بنفس سلام الإمام من صلاته .

(١) مختصر خليل (ص 34) .

(٢) مختصر الأخصري (ص 11)

(٣) مختصر الأخصري (ص 31) .

(٤) الشرح الكبير (ج 1/ ص 238)

(٥) الدر الثمين (ج 2/ ص 63) .

(٦) شرح الزرقاني (ج 1/ ص 253)

(٧) مختصر الأخصري (ص 3)

ابن الحاجب: وهو المختار^(١).

«الموضح» وهو مذهب «المدرنة»، فإذا قام بقراً ولا يسكت، وهذا الخلاف في لأزلى لا في الرجوع، انظر «التوضيح»^(٢) و(ق)^(٣).

وهذه التفصيل المتقدم في نظم سوء (أدرك) المسوق (ذاك السهو) الذي ترتب على إمامه (أو لا) يدركه بأن كان الإمام سهواً قبل دخوله معه (قعدوا) أي علماؤنا هذه بمسألة بقولهم (من لم يحصل) أي يدرك مع الإمام (ركعة) كاملة بسجديها (لا يسجد) مع الإمام قديماً ولا بعداً ومهما سجد بطلت صلاته.

(خ) عاطفاً على ما تنص به الصلاة وسجود المسوق مع الإمام بعداً أو قليلاً إن لم يدرك ركعة، ولا سجد، ولو ترك إمامه أو لم يدرك موحداً، وأخر البعدي^(٤).

[ما يبطل على المقتدي صلاته]

179 - وبطلت بمقتدي بمسبطل على الإمام غير فرع منجلي

180 - من ذكر الحدث أو به غلب إن ساد الخروج منها وتبطل

181 - تقديم مؤتمم يتم به من إن أبه نفردها أو قتلوا

(وبطلت) الصلاة (المقتدي) أي على مأموم (باسب) حضور أمر (منجلي)

لصلاة (على الإمام) يعني أنها د بطلت صلاة الإمام سري الصلاة لصلاة

المأموم فتبطل أيضاً لارتباط صلاته بصلاة إمامه، (غير) بالصب على الاستثناء،

أي - إلا (فرع منجلي) أي ظاهر كظهور الحراسة المحذرة على مصتها

والمرع المذكور هو (من ذكر الحدث) سوجه بعد دخوله في الصلاة

(أو به) أي: بالحدث (غلب) بأن خرج منه عليه فيها فتبطل فيه على الإمام

دون مأمومه، وهذا في الحقيقة فرعان والحط سبيل

وأشار بهذا إلى قول الفقهاء. كما بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة

المأموم إلا في ذكر لحدث أو غبه

(١) جامع الأمهات مع نور الفلاحة (ص 49) (٢) الترميز (ج 1/ ص 432).

(٣) التاج والإكليل (ج 2/ ص 48) (٤) مختصر حبل (ص 34).

قال (ح): ويضاف لذلك مسألة الإمام بخلاف تلف نفس أو مال، ومسألة سجود المأموم للسجود عن ثلاث سنن، وعدم سجود الإمام، فانظره^(١).

وهذا جميع (ش)^(٢) مما استثنى من القاعدة المذكورة أحد عشر فرعاً، ومثله (ز)^(٣) في فصل السهو فانظرهما.

وتصح صلاة المأموم في الفرعين المذكورين بشرط أشد له بقوله: (إن يادر) أي: عجل الإمام (الحروج منها) أي: من الصلاة بعد ذكر الحدث أو غلبته بحيث لم يعمل شيئاً من الصلاة بعد ذلك، وأما إن لم يبادر الخروج منها فتبطل عني المأموم أيضاً لاقتدائه بحدث معبد، (وتندب) للإمام عند ذكر الحدث أو علمته وإن رجب عليه، لقطع (تقديم) أي استحلاف (مؤتم) أي: مأموم من مأمومه (يتم) الصلاة (بهم).

من «المدونة»: قال مالك: إذا رعب الإمام، أو أحدث، أو ذكر أنه جنب، أو على غير وضوء، استحلف قبل أن يخرج، بقوله (ق)^(٤).

(خ) ندب الإمام حضي تلف مال أو نفس، أو منع الإمامة لعجز، أو الصلاة برعب، أو سبق حديث، أو ذكره، استحلاف، وإن بركع أو سجود ولا يبطل إن زفعا برنعه^(٥).

قال (ح): أعلم أنه إنما يستحب لاستحلاف إذا كان خلف الإمام أكثر من واحد، وأما الواحد فإنه يقطع ويبتدئ الصلاة لنفسه، عراً (ح) هذا القول لأصبح، فانظره^(٦).

وقال ابن القاسم: يتم وحده. قال (ز): وظاهر الشيخ مبني أنه الراجح، فانظره^(٧).

(فإن أباه) أي: أبي الإمام الاستحلاف عليهم (انفردوا) أي: المأمومون بأن يصلوا أفدأداً، (أو قسموا) أي: واستخلصوا من يتم بهم.

(١) مواهب الجليل ج ٢/ ص ١٦١.

(٢) ينظر الدر الثمين ج ٢/ ص ٦٩ فنبأ أبوع في ذلك نعماً وثراً

(٣) شرح الررقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢٣٣ وما بعدها)

(٤) مختصر خليل (ص ٤٢)

(٥) التاج والإكمل ج ٢/ ص ١٥٩.

(٦) شرح الررقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٣٢)

(٧) مواهب الجليل ج ٢/ ص ١٣٩ أو ١٦٠

امن الحلفاء، يسحب له، أي للإمام أن يستخلف عليهم من يتم بهم
صلاتهم، فإن لم يفعل قنعوا وحلاً منهم يتم بهم، نقله في «الموسم»^(١)
من «الملونة»؛ قال مالك. وإن خرج الإمام ولم يستخلف بهم أيسر
بهم أحدهم؟ فإن ابن القاسم فإن صلوأ وحداً فلا يحسني ذلك وصلاتهم
تامة، إلا هي الجمعة فلا تحرثهم، نقله (ق) فانظره^(٢)
(خ) وإن نقض غيرُه صحَّت كن استخلف محبوا ولم يفتدوا به، أو
أتموا وحداً أو بعضهم، أو يومين، إلا الجمعة، وقرأ من انتهاء الأول،
وابتداً بسريته إن لم يعلم، إلى آخر كلامه فانظره^(٣)
وظهر كلام الساطع أنهم بذلك محسرون بين الاستخلاف والإتمام
أعداداً، وعليه قرره (ش)^(٤)
و يدي في (خ) مدب لاسنحلاف لهم ولمطه؛ ونهم إن لم يستخلف
ولو أشار لهم بالانتظار^(٥)
والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على أعظم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله وهو
الصلاة، شرع فيما يليه رتبة وهو الركاة، ولم يوصل بينهما بفصل، لأنهما
لم يقعا في كتاب الله إلا هكذا، فقال:

(١) الموسم (ج ١/ ص 492).

(٢) النج والأكليل (ج 2/ ص 161).

(٣) مختصر حليل (ص 43).

(٤) مختصر الدر الثمين (ص 181).

(٥) مختصر ظليل (ص 42).

أعمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين

للملحة

محمّد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي الأوزي

- كتاب الزكاة -

من قول الناظم رحمه الله

182 - فرصت الزكاة فيما يترسّم حبس وحب ونمار ونعم

إلى قول الناظم رحمه الله :

210 - من تسلّم بجلّ ميس القوم بعثت حراً ألبت في اليوم

[كتاب الزكاة]

الركبة في اللعة: النمو والبركة وزيادة الخير، يقال: ركا الورع إذا نما، والبعثه إذا بورك فيها، وفلان زاك، أي: كثير سخير، نظر (ح) (1).

وسميت صدقة المال زكاة لأنها تعود بالبركة في المال الذي أخرجت منه وتسميه.

وقيل: لأن انقذار المحرغ يركو عبد لله ويمو كما في الحديث: «ما تصدق صدقة من كسب طيب، ولا يقل الله إلا الطيب، إلا كان كأنما يصفها في كسب الرخمن فيربها له كما برئ أحدكم فلو أو فصيلة حتى تكون كالجل» (2).

وقيل: لأن صاحبها يركو بأدائها كما قال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَقْوَامٍ صَدَقَاتٍ تَطْهَرُ عَنْ رُسُلِهِمْ﴾ [التوبة: 103]

وقيل: لأنها تطهر الأموال من أوساخ فيها تؤدي إلى الفساد والتلف إن لم تخرج منها، نظر شرح القلشاني على «الرسالة» (3).

وفي الشرع إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص ببيع بصباً لمستحق إن تم الحدث وحول غير معدن وحرث، وتطلق على العجرة انمذكور أيضاً، قاله (د) (4).

[شروط وجوب الزكاة]

182 - فرضت الزكاة فيما يزرع - عَيْنٌ وَحَبٌّ وَنَمَارٌ وَنَعْمٌ (فرضت الزكاة) مَرْحُوسٌ عَيْنٌ (فيما) أي: لَدَيَّ (يُزْرَعُ) أي: يَرْسَمُ ويكتب، و«اتعمل» بمعنى «افعل» والمراد فيما يذكر بعد.

(1) موهب الجليل (ج 1/ ص 302).

(2) البحاري، الزكاة (رقم 1410) - مسند، تركاء، (رقم 1014 - 015).

(3) القلشاني على الرسالة - معطوط - (ص 298).

(4) الشرح الكبير للدردير (ج 1/ ص 309).

ولفظ الزكاة في النظم يحتمل المعنى المصدري وهو الإخراج، ويحتمل المعنى الاسمي وهو المال المخرج، ولكن خُلفه على المعنى المصدري أولى، لأن الفرص من الأحكام التكليفية، ولا تكليف إلا بفعل اختياري.

ابن عرفة. وعلم وجوبها لغير حديث للإسلام ضروري. ابن رشد: جاحدا كما قرأ قلت: يريد غير الحديث وأصل قول ابن حبيب: «تاركها كافراً»، نفيه (ج) فانظره^(١).

ولوجوبها شروط ستة: الإسلام؛ بناء على عدم خطاب الكفار، وإيمانك، التمسك، والنصاب، ومرور لحول في غير المعدن، ومجيء الساعي في لماشية، وعدم اليأس في العي.

والمشهور خطاب الكفار بفروع الشريعة، فيكون الإسلام شرطاً في صحته الزكاة. بخلاف خطابهم بالإيمان فلاه معق عليه. قاله (ر)^(٢)

(عين) بالجبر يدك من «ما»، أي فرحت في عين، أي ذهب وفضة، ويصح رفعه على أنه خبر مستأ محذوف تهذيبه وهو، أي ما يوتسم عين إلح، ودخل في العين لمعدن وعروض التجارة.

(و) في (حب) دخل فيه ثمانية عشر صنفاً القطاني السبعة وهي حمص، وفول، ونوبيأ، وعدس، وترمس، وجلسان، وبسيلة. ويقمع، وشعير، ولسلت، والعدس، والأرد، والدخن، والدرقة ودوات الربوت لأربعة: السمسم، والريون، وحب الفجل والقرطم، قاله (ز)^(٣) وغيره.

(وتنار) بمثناه موقية، وألحق بها الربيب فهذه عشرون صنفاً.

قال في «التلخيص» والشجر ثلاث: التمر، والربيب، والريون، انتهى^(٤).

وعليه فيقرأ في النظم بمثلثة، ويأتي لهذا مزيد بيان.

(١) جواهر الجليل (ج ٢/ ص ٣٠٢)

(٢) الفواكه الدواني (ج ١/ ص ٣٢٦)

(٣) شرح الزرقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ١٣١).

(٤) السقيى ومعه تحصيل تلج يقين (ص ٦٦)

ولا تجب في عين وقصب وفاكهة وكتان وغير ذلك، قاله ابن
الحاجب^(١).

ويأتي للناظم التصريح بعدم وجوبها في عين وفاكهة وحضر قذلاً،
«إذ هي في المقتات مما يدخر».

(و) في (نعم) أي: إيل ويقر وخم.

«التلقين»^(٢) الركة من فروض الدين وأركانه ابن شاس^(٣): وهي
بالإضافة إلى متعلقاتها ستة أنواع: زكاة العم والتفدين والتجارة والمعشرات
والمعادن والعطر، نقله عنه (ق)^(٤) و(ش)^(٥).

[شرط الحول في العين وشرط الحب الفرك]

183 - في العين والأنعام حُثَّتْ كُلُّ عامٍ يكْمُلُ والحب بالإفراك يُرَامُ
(في العين) أي الذهب والفضة (و) في (الأنعام) أي الإبل والبقر
والعم (حُثَّتْ) وبه يعلق المحرر قلبه، والتفدين حقت الركة، أي وجبت
في العين والأنعام (كل) أي في كل (عام يكمل) أي كامل، عالجمة صفة
للعام، كما ترى.

ابن الحاجب^(٦) - والحول شرط إلا في المعادن والمعشرات نقله
(ش)^(٧).

ابن يونس شرط وجوب الزكاة تعام الحول، وهو في العين مصي
عام. «التلقين» الحول يخص ما سوى المعدن^(٨) من جميع أنواع الذهب
والفضة. ابن يونس. التثنية أنه لا زكاة على من عبده بصباب ماشية إلا بعد
حول من يوم ملكها شراء أو ميراث أو غيره مع مجيء الساعي «التلقين»

(١) جامع الأمهات مع درر المقالة (ج ١/ ص 81) رخصه «ولا تجب في القصب والقول ولا في
الفواكه كالزمان وكذلك النين على الأشهر فيهما»

(٢) التلقين ومنه تحصيل تلج البقي (ص 58)

(٣) عقد سجوة شيب (ج ١/ ص 198)

(٤) التاج ر لإكليل (ج 2/ ص 302)

(٥) جامع الأمهات مع درر المقالة (ص 171)

(٦) الدر الثمين (ج 2/ ص 75)

(٧) الدر الثمين (ج 2/ ص 76).

(٨) التلقين ومنه تحصيل تلج البقي (ص 59)

تجب ركعة المشية بثلاثة شروط وهي الحول، والنصاب، ومحرم الساعي^(١)، فقه (ق)^(٢).

وإن لم يكمل العم فلا تجب، وأما حوار إحراقها فله شهر فرخصة. (ج) أو قدمت بكشهر في عين وماشية^(٣).

(و) حقت في (الحب بالإفراك) أي: بإفراكه لا يسفه، خلاف تمر يقول «المعتمد يسه» لمخالفته إسفل، والمراد بإفراكه طسه و استعدوه عن الماء وإن بقي في الأرض لتمام طسه، قاله (د)^(٤) قوله (يرام) تنبيه كذا مرر ابن عبد الصديق^(٥).

وقال (ش)^(٦) والحب مستداً، وحملة «يرام»، أي يطلب خمره، و«بالإفراك» متعلق به، وضمير «يرام» عائذ على الحب على حذف مصاف، أي: تلط زكاته بالإفراك

[شرط الطيب في الثمر والزبيب]

184 - والثَّمَرُ والرَّيْبُ بالطَّيْبِ وفي ذي الرِّبَنِ من رينته والحبُّ بقي (و) حقت في (التمر) بمنته يدحل فيه الرسول، (و) في (الرَّيْبِ بالطيب) تخرهو تمر الحل وهو حلاوة الكرم

النجسي. الركعة تجب عند مالك بالطيب، وهذا أرهق الحل، وهذا لكرم، وحل بيعه، أو أفرك الزرع واستعنى عن الماء، أو اسود الرسول أو هارب الأسوداد، وجبت فيه الركعة، نقله (ق)^(٧).

ابن يونس قال مالك، ويحبس على الرجل كل ما أهدي أو علف أو تصدق به أو وهبه من زرعه بعد ما أفرك إلا شيء انتاعه اليسير، ولا يحسب ما كان من ذلك قبل أن يفرك.

(1) التلقين منه تمصيل تلج اليقين (ص 62).

(2) إنتاج والإكليل - بتصرف - (ج 2/ ص 303)

(3) مختصر خليل (ص 65).

(4) الشرح الكبير (ج 1/ ص 323) وفيه مخالفة الحل والعادة

(5) برشد المرعدين (ج 2/ ص 414)

(6) الدر الثمين (ج 2/ ص 339 و 340)

(7) الدر الثمين (ج 2/ ص 76)

قال ابن القاسم: وأما ما أكتت الدواب بأفواهها عند الدرس فلا يحسب.
وقال في «المدونة»: ويحسب على رب الحائط ما أكل أو علف أو
تصدق بعد طيبه، انتهى. وقال أبو الحسن: قوله في «المدونة»: «بعد طيبه»
مفهومه لو كان قبل طيبه فلا يحسب وهو صحيح، نقله (ح)^(١) وانظر.
(ح): ونحسب قشر الأرض ولعلس وما تصدق به واستأجر قنًا، لا أكل
دابة في ذرسها^(٢).

(و) حقت (في) الحب (في) أي صاحب (الريت) من ريتون وحسب
فجل أو قرطم رسمسم (من رينه والحب، أو أو للحال (يعني) بالنصاب،
فإذا بيع الحب خمسة أو سق أحرجت من رينه وإن أقل، ولا يجرئ
الإخراج من حبه ولا من ثمنه على مذهب «المدونة» وهو المشهور، قاله
(ز)^(٣) فانظر.

ابن عرفة: وفي كون المعتبر في الريتون كينه يوم جرده أو بعد تسهي
جفاه، قولان، الأول نص اللحمي عن المذهب، وثاني تصدلي عن
«السليمانية»^(٤)، نقله الثاني^(٥)

وإن لم يكن له ريت كريون مصر فمن ثمنه^(٦) ومنه ما لا يجف
كرطب مصر وعسا.

(خ). كريت ماؤه ريت، ونص غير دي لزيت، وما لا يحف، وفول
أحضر^(٧).

(١) مواهب الجليل - يتصرف - (ج ٢/ ص 338)

(٢) مختصر خليل (ص 59).

(٣) هناك ثبت في المظنون عنه من هو (ر) أم (ر)، وعلى أي فكلما نقل ثمنه أحد الكلام

ينظر شرح الرافعي على خليل (مج ١/ ج ٢/ ص 132) والمواكب الدراني (ج ١/ ص 329)

(٤) ورد في كل النسخ التي وقعت فيها «ابن عرفة» وفي كون المعتبر في ريتون كينه يوم

جدا، أو بعد تسهي جفاه، نص اللحمي عن المذهب والتصلي عن السليمانية نقله

الثاني والنص كما أثبتته بلفظه في اندر الثمين (ج ١/ ص 83).

(٥) تصوير المقدمة في حق العطاء الرسالة (ج 3/ ص 263) ونصه «وهي السليمانية» بما تعتبر

العمسة بعد الجفاف.

(٦) مثل هذه العبارة في الشايج ولاكليل (ج ٢/ ص 333)، ومواهب الجليل (ج ٢/ ص 333)

(٧) مختصر خليل (ص 58 و 59).

ثم شرع في بيان القدر المخرج من الركاة في الثمار والحبوب والنقدين
وبيان النصاب في ذلك فقال :

[المقدار الواجب إخراج في الثمار والحبوب]

185 وهي في الثمار والحبوب العشر أو سقته إن آلة السقي يجر

186 - خمسة أو سق نصاب فيهما في سقته قل مائتين جزءاً

(وهي) مبتدأ وصميره بركاه بالمعنى الرسمي وهو القدر المخرج من
الركاة (في الثمار و) في (الحب) حر قوله : (العشر) وهو جزء من العشرة
(أو نصفه) بالرفع عطف على عشرة أي أو نصف العشر والنصف جزء
من الاثنين (إن) يجر (آلة السقي) ما ذكر من الثمار والحبوب، هذه آلة بالرفع
فاعل فعل محذوف يفسره قوله (يجر) ومعناه محذوف كما ترى في
التقدير، ومعنى جر لآلة ذلك أنها سبب فيه يوحد عددها لا بها، قاله
(ش)^(١) فانظره

قال مالك فيما سقته اسماء أو شرب سقاً أو فعلاً عشر، وفيما
سقته السواقي عشر أو دله أو غيره نصف عشر، بقه (ق)^(٢)

وقال ابن الحاجب : والمحرج العشر فيما سقي غير مشقة كالسيح ومنه
السماء ومروقه، ونصف العشر فيما سقي بمشقة كالذوليب والدلاء
وغيرهما^(٣) انتهى

فالسيح ما يشرب بالعيون والبعض ما يشرب بمروقه من غير سقي
سماء ولا غيره واسماء البحر الذي يسقي عليها، والغرب يسكون
الراء - الدلو الكبير والدالية أن تمضي لدانة فيرمع الدول فيصرع ثم
يرجع فيزل، والدواليب هي السواقي، والدلاء جمع دلو وهو الدلو الكبير
الذي يسقى به الحوائط، انتهى ملخصاً من (ج)^(٤) و(ق)^(٥) وبعض شراح ابن
الحاجب.

(١) الدر النعمين (ج ٢/ ص ٨٢)

(٢) التاج والإكبر (ج ٢/ ص ٣٣٢).

(٣) جامع لأحكام ومعه فرد الفوائد (ص ٨٢)

(٤) مواهب الجليل (ج ٢/ ص ٣٣٤)

(٥) تاج والإكبر (ج ٢/ ص ٣٣٢).

(خمسَة أَوْسُق) مبتدأ جمع وُسُق - بفتح الراء على الأصح - ومعناه لغة: لجمع. وشرعاً سترٌ صاعاً صاع السبي سَبِيٌّ. والصاع. أربعة أمداد بملء فيه السلام.

قال (ر) والمد مرء البدين المتوسطين لا مفوضين ولا مبسوطين^(١).

(نصاب) خبره (ليهما) أي في ثمر والحب، بالخمسَة الأوسُق بالكيل ثلاثمائة صاع، وهو ألف مد ومائتا مد «التعليق» - ولا صدقة في حب ولا ثمر حتى يُجَدُّ أو يُلْعَ كيله خمسَة أوسُق^(٢).

ابن الحاجب وما راد في حسابه^(٣) ابن رشد. نحب زكاة الدرع حباً مصفى.

(ح) مسمى مفسر بجفاف وإن سم يجهت. ثم قال. ونحسب قشر الأرز والعلس^(٤).

ابن الحاجب ولا زكاة على شريك حتى يلع حصته بصباً في عين أو حرث أو ماشية^(٥).

نُصَبه: نقل (ق) وعدهم سابقه أنه عن ابن رشد ما نصه: والنصب من المال هو أقل ما يجب فيه الزكاة، سمي بصباً لأنه انبعاث التي ليس فيما دونها زكاة، والعلم المنصوب لوجوب الزكاة، واحد المحدود لذلك قال سبحانه: ﴿إِلَى نَفْسٍ يَوْمُد﴾ [المعارج 43] أي إلى عاية أو علم منصوب لهم يسرعون، أو يكون مأخوذاً من نصيب لأن المساكين لا يستحقون في المال نصيباً فيما دون ذلك^(٦).

وقال (ح) - وسمي نصاباً لأنه كالعلم المنصوب لوجوب الزكاة، أو

(١) شرح الرزقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ١٣١)

(٢) تهذيب البراءعي (ج ١/ ص ٤٧٣)، وفيه «حتى يجد أو يجمع ويجمع كيه»

(٣) جامع الأمهات مع حوزة القلائد (ص ٨١)

(٤) مختصر خليل (ص ٣٨).

(٥) جامع الأمهات مع حوزة القلائد (ص ٨١)

(٦) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٣٠٩)

لأن المال إذا بلغه نصاب إليه بيعت الساعي من النصاب بالتحريك بمعنى
لنصف، أو بمعنى لنصيب لأن مما يكتسب فيه نصيباً حينئذ^(١)

[المقدار الواجب إخراج في العين: الذهب والفضة]

186 - خمسة أوشق نصاب فيهما في فضة قل مائتي درهم

187 - عشرون ديناراً نصاب في الذهب ورُبع العشر فيهما رجب

(في فضة قل) أي قل أيها الطالب النصاب في فضة (مائتين درهما)
شرعياً فحق المائة و الألف أو يضاف إلى معدود، نحو مائة جلده وألف سنة
قل ابن هشام⁽²⁾ . وقد تميز لمادة معدود مصوب بقوله

إذا عاش الفس مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاة
وقل (عشرون ديناراً) شرعياً (نصاب في الذهب).

قال ابن حرفة ونصاب الفضة خمس أواق ومائت درهم ودره حصون
حبه شعيراً وخمسان والذهب عشرون ديناراً ودره اثنا وسبعون حبة، بقله
(ج)⁽³⁾ فانظر*

(وربع العشر فيهما) أي هي مائتي درهم شرعي وعشرين ديناراً شرعية
(وجب) وهو خمسة دراهم من الفضة ونصف دينار من الذهب

قال في التهذيب⁽⁴⁾ ما راد على ذلك قل أو كثر أخرج منه ربع عشر⁽⁴⁾

ثم قال وتجب الزكاة على الصبيان والمستأمن والمجانين في العين
والحرث والماشية ولهما يدور لتجارة⁽⁵⁾.

ثم شرح الناظم رحمه الله في زكاة عروض التجارة والدين فقال:

[زكاة عروض التجارة والدين]

188 - والعرض ذو التحري دين من أدا

189 - زكسى لشخص من ثو دين

(1) مؤلف الجليل (ج 2/ ص 302).

(2) أخرج لمالك لابن هشام (ج 4/ ص 255).

(3) مؤلف الجليل (ج 2/ ص 344).

(4) التهذيب (ج 1/ ص 395).

(5) التهذيب (ج 1/ ص 403) وفيه أو لهما يدورون للتجارة.

(والعرض) المدار متداً أول.

«التلفين»^(١). والعرض هو ما لا ركة في عنه من الأمتعة والعنار والمأكول والحيوان وغير ذلك^(٢).

(ثو) صفة للعرض، أي: صاحب (التجر) بأن ملك بمعرضة بيعة تجر فقط أو مع ثبة غلة أو قنية.

(ودين) بالرفع معطوف على لعرص (من) مضاف إليه «دين» أي: الذي (أخار) أي. المدير وهو الذي يسع عرضه بالسعر الحاضر ويحلقة بعيره بأرباب الحوائث.

قال في «المقدمات» المدير هو الذي لا يكاد يجتمع ماله كله عيئاً كالحناط والبرار والذي يجهر الأمتعة بليدات، نقله (ح)^(٣) فنظره

(قيامها)^(٤) جمع قيمة مبدأ ثان وصميره للعرض المفهومة من العرض، ولنديون المفهومة من دين (كابعين) حبر المبتدأ الثاني، والثاني مع خيره خير عن لأول، أي. قيمها مثل العين لتي يبله في وجوب تزكيتها إذا بلغت النصاب

يعني أن المدير يقوم كل عام عروضه التي لسجده، كل حسن بما ساع به غالباً في ذلك الوقت قيمة عدل على السبع المعروف دون سع الضرورة، وكذا يقوم ديونه التي له على غيره عروضاً كانت أو بقوده مؤجلة، لكن العرض يقوم بنقد والتقد بعرض ثم بعد فيركي ذلك مع ما معه من عين.

(خ): والأ - أي: أن كان مديراً رزى عينه ودينه النقد الحال المرجو ولا قومه ولو طعام سلم، كسلعه ولز يارث، لأن لم يرجه أو كان قرصاً، وبذلك أيضاً بتعويم القرض، وهل حوله للأصل أو وسط منه ومن الإدارة^(٥) تأويل^(٦)، إلى آخر كلامه.

والشاهد فيه ما اشتمل عليه من قيود وفوائد قوله: «ولا زكى عنه» وقوله: «ولا قومه». وقوله: «كسلعه».

(١) التلفين ومنه يحصل تلج اليقين (ص 60).

(٢) مواهب الجليل (ج 2/ ص 381) وبه «وهي المدونة والمدير الذي لا يكاد».

(٣) رد في نسخة «قيمتها» بالمراد (٤) مختصر على (ص 62)

نفسه. إما يقوم المدير إذا نض له من أثمان العروص المداورة شيء ما ولو درهماً، ولا فرق بين أن ينض في أول الحول أو في آخره، أما إذا لم ينض به شيء أو نض بعد الحول بشهر مثلاً، فإنه يقوم حينئذ ويقل حوله إلى ذلك الشهر ويلقي الرائد على الحول، انظر (ج) (١) و(ش) (٢).

(ثم فو) متد، أي صاحب (احتكار) أي المحتكر وهو الذي يرصد بسدعه الأسواق، فلا يبيع إلا بالربح الكبير، وحبر المبتدأ قوله: (زكى) هو، أي المحتكر لسنة واحدة (نقيض) أي: عند نقص (ثمن) لعرض تجارة باعة. (أو) عند قبض (دين) أصله عين بيده بأن أقرضه، أو عرض تجارة باعه. لا نل ذلك، حال كون المقصود من ثمن العرض أو من الدين (عياً) نصاً كمثل بيده أو مائدة: جمعها ملك وحول أو بمعد (٣) كما قال (خ). لا إن قبضه غرضاً حتى يبعه.

(بشرط) متعلق بـ (زكى)، أي. زكى بشرط مرور (الحول للأصلين) أي لأصل العرض والدين بأن يمضي حول من يوم ملك أصلهما أو بركته إن كان ركة.

«التهديب» ومن اشترى نوعاً من البجارة مثل البعطة في وقتها، ينتظر بها الأسواق؛ وليس بمدير؛ فبانت عليه وأقامت أحوالاً، فلا ركة عليه فيها حتى يبيع فيركي زكاة واحدة. علي عن مالك: وكذا من له دين تجب فيه بركة فضبه بعد سنين وليس عليه فيه إلا زكاة واحدة (٤)، انتهى.

[شروط زكاة عرض الاحتكار]

ثم اعلم أن لزكية عرض الاحتكار شروطاً ستة بينها (ج) بقوله: وإنما يركي عرض لا ركة في عينه ملك بمعاوضة، سبه تخر أو مع بية عله أو بية على المحتكر والمرجح، لا بلا نية أو بية قنية أو غنية أو هما، وكان كأصله أو عياً - بيده - (٥) وإن قل، وبيع بعين وإن لاستهلاكه كالتدين (٦).

(١) كماله الطائفة الرباني - يتصرف - (ج ١/ ص 484).

(٢) الدر المنين (ج 2/ ص 86).

(٣) مختصر خليل (ص 63).

(٤) التهديب (ج ١ ص 403 و 404).

(٥) أي بيه، لم ترد في المختصر.

(٦) مختصر خليل (ص 62 و 63).

أي وإذا حصلت هذه الشروط فيزكى كدين. أي لسنة من أصله مع نقص ثمنه عيناً، بصاراً كمثل نفسه أو بعائدة جمعها منك أو حول أو بمعدن إن تم النصاب، ولو تلف المئتم، وحول المئتم من تمام^(١).

وأشار لأولها بقوله لا ركاء في عينه. ولثانيها بقوله: ملك بمعاوضة ولثالثها بقوله: شبة نجر ولرابعها بقوله: ركان كأصله ولخامسها وسادسها بقوله: وبيع بعين.

وأما دين المحتكر أيضاً فلزكاته شروط أربعة بينها (خ) بقوله وإنما يزكى دين إن كان أصله عيناً بيده، أو عرض تجارة، وقُض عساً ولو بهمة أو إحالة، كمثل بيعه ولو تلف المئتم، أو بعائدة جمعها منك وحول أو بمعدن على القول، أي^(٢): لسنة من أصله^(٣).

وأشار لأولها بقوله. إن كان أصله عساً سده إبح ولثانيها بقوله: وقض ولثالثها بقوله عساً ولرابعها بقوله. كمثل نفسه إبح.

قال (د). ومحل تركيه لعام فقط إن لم يؤخر قصه مراراً من الزكاة، وإلا ركاه لكل عام مضى عند ابن القاسم^(٤).

ثم قال (خ) وحول المئتم من تمام ثم ركى المعبوض وإن قل^(٥)، انتهى.

ويبين ما احتزر عنه بكل شرط وأصح من شروحه فانظره تعد.

وفهم من قوله: أو المعروض ذو النحر أن من مدت عرصاً سبه قبية لا زكاة له ويستقبل بثمنه حولاً.

ابن الحاجب. ويستقبل بانموانه بعد قصه، وهي: ما يتجدد لا من مال مَرَكَّى كالعطايا والميراث وثنى سلع القبية^(٦).

ثم شرع الناظم رحمه الله بذكر زكاة المعمل، وبدأ بزكاة الإبل فتداء بالحدث فقال:

(١) هذا كلام الدردير في الشرح الكبير (ج ١/ ص ١٣٤٢)

(٢) أي: لم تزد في المختصر.

(٣) مختصر خليل (ص ٦١)

(٤) مختصر خليل (ص ٦١)

(٥) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٣٣٨).

(٦) جامع لأحكام مع نرد القلائد (ص ٧).

[زكاة النعم]

[1 - الإبل]

- 190 - في كُلِّ خَمْسَةِ جِمَالٍ جَدْعَةٌ
 191 - في الخُصْرِ والعِشْرَيْنِ وَابْنَةُ اللَّبُونِ
 192 - بِنْتًا وَأَرْبَعِينَ جَفَّةً كُفَّتْ
 193 - بِنْتًا لَبُونٍ بِنْتَةً وَسَبْعِينَ
 194 - وَمَعَ ثَلَاثِينَ ثَلَاثُ أَيِّ بَنَاتٍ
 195 - إِذَا ثَلَاثِينَ لَأَنَّهَا الْمَائَةُ
 196 - وَمِ كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ
- مِنْ غَنَمٍ بَنَتْ مَخَاضٍ مُفْتَسِدَةٍ
 فِي بِنْتَةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ تَكُونُ
 جَدْعَةٌ إِخْدَى وَبِشْبَرٍ وَأَنْتِ
 وَحَقْنَانٍ وَاحِدًا وَتَسْمِيَةٍ
 لَبُونٍ أَوْ خَذَ حَقْنَيْنِ بِأَفْبِيَانِ
 فِي كُلِّ خَمْسِينَ كَمَا لَا حَقَّه
 وَهَكَذَا مَا زَادَتْ أَرْبَعُ يَهُونُ⁽¹⁾

(في كل خمسة) من (جمال) - بكسر الجيم، جمع حمل - شاة (جدعة) أو شيء وهب أو عى ستة ودخل هي الثانية، قاله (ع)⁽²⁾
 (من غنم) أي من كل صم أهل ذلك البلد من صاان أو معز، كما في «الرسالة»⁽³⁾

ولا يشترط في الشاة المأخوذة أن تكون أنثى على المشهور، فإنه (ع)⁽⁴⁾
 تناوذا لبوحلة فتشمل الذكر والأنثى والجدعة متدا مؤخر حره في
 المجزور قبله، و«من غنم» صيغة لـ «جدعة»

«التلقين» لا ركاء في الإبل حتى تبلغ خمس ذؤود فعيها شاة، وإذا
 بلغت عشر فعيها شاتان، وإذا كانت خمس عشرة فعيها ثلاث شياه⁽⁵⁾، وإذا
 بلغت عشرين فعيها أربع شياه، والغنم المأخوذة فيها من عائب أعوام السد،
 ثم يرول فرض العنم ويؤخذ منها من جسيها فعي خمس وعشرين ست
 مخاض⁽⁶⁾.

(1) كناية الطالب الرباني (ج 1/ ص 499)

(2) ورد في نسخة: «وهكذا ما زاد أمره يهون»

(3) المعبر عنه.

(4) كناية الطالب الرباني (ج 1/ ص 499)

(5) ما بين المعقوفين لا يوجد في نسخ النسخ المطبوعة، لكن الشارح نقله عن الكج والإكيل
 لموافق عن النقي

(6) التلقين مع تحصيل ثلج البقي (ص 62).

ومن «المدونة». قال مالك يؤخذ من عيب أعدم العبد من ضمان أو سر، وانق ما في منك ربه أو حانده، وبكف أن يأتي به يلزمه من ذلك، لا أن يطوَّع ربه يدفع انصنف الألفصل فذلك به. قال عبد المنعم^(١): وكذا هو أخرج عن لسان بغيراً يعني بغيرتها فإنه يجزله وصحح هذا ابن عبد السلام، نقله (ق)^(٢) فانظره.

(خ): والأصح إجراء بغير^(٣).

والى وجوب بست مخصص في الخمس والعشرين أشد بقوله: (بست مخصص) مبتدأ، وهي ما أوت سنة ودخلت في الثانية، وسميت بذلك لأن الإبل سنة تحمل وسنة تربي فأما مخصص، أي. حامل. ويقال لها بست مخصص وإن لم تحمل أمه بل وإن كانت لأجل العدة، منه (ر)^(٤) ويشترط فيها أن تكون سليمة من العيوب التي تمنع الإجزاء في لصحية

(مقبعة) خبره، أي. كافية.

(في الخمس والعشرين) بعبراً، والعبير يطبق على الذكر والأنثى. نقله (ح)^(٥) عن القرطبي، وكذا قال في «المشارك»^(٦).

من «المدونة». إن لم يجد الساعي فيها بست مخصص فليس ليون، فإن لم يجد أجر ربه أن يأتيه بابتة مخصص قال ابن القاسم: فلو أتاه بابتة ليون فذلك إلى الساعي إن أراد أخذه ورأى ذلك نظراً ولا لزمه بست مخصص أحت أو كرهه نقله (ق)^(٧).

(وابنة المليون) مبتدأ، وهي ما أوت ستين ودخلت في الثالثة وسميت

(١) نقله عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الفرس من أهل غرناطة نقله بالحديث والأصحيح، وله [إجازة من ابن العربي المصنف]، توفي رحمه الله سنة 599هـ [الديلمج مذهب (ص312) وشجرة النور الزكية (ص50)].

(٢) الناج والإكليل (ج2/ص305 و306).

(٣) مختصر خليل (ص56).

(٤) مواهب الجبل (ج2/ص306).

(٥) مدارق الأنوار من صحاح الآثار (ج1/ص97).

(٦) الناج والإكليل (ج2/ص306).

بذلك لأن أمها ذات لسن (في ستة مع الثلاثين) بعيراً وخير المبتدأ قوله (تكون) أي . توجد وتجب فهي تامة ، وبها تعلق المجرور قبله .

«التلقين» : فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بست لبون^(١) .

(ستاً) منصوب بـ «سرح» لحافض ، أي : في ست (وأربعين) بعيراً

قال (م) ، «ستاً» مفعول مقدم بـ «كفت»^(٢) .

(حققة) مسداً ، وهي ما أوعت ثلاث سبين ودخلت في الرابعة ، سميت

بذلك لأنها استحققت الحمل وأب يحسن على ظهرها

وخسره قوله . (كفت) أي أحرات ، ونفديره : حققة كفت في ست

وأربعين بعيراً ولا يجري عنها حق .

«التلقين» : فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حققة^(٣) .

(جدعة) مسداً ، وهي ما أربعت أربع سبين ودخلت في الخامسة ،

وسميت بذلك لأنها تُخذع أسنانها ، أي : تسقطها ، «إحدى» منصوب بـ «سرح

الحافض ، أي في (إحدى وستين) بعيراً ، أو حمر المبتدأ قوله (وقت)

هي ، أي : الجدعة .

وتفديره جدعة وقت ، أي حصل وفاء الوجبت بها في إحدى

ومتين ، كذا قرر (ش)^(٤)

وظاهر حل ابن عبد الصادق أن حمر المبتدأ هو «إحدى وستين» ، إذ

قال . «وقت» تميم كألدي فيه^(٥)

«التلقين» : فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جدعة [وهي بست خمس

سبين إلى تمامها]^(٦) ، وهي آخر سن تجب فيه^(٧) الزكاة

وعبرة (ر) وهي أخيرة لأسان لتي تؤخذ هي ركاة من الإبل^(٨)

(١) التلقين مع تحصيل ثلج اليقين (ص 62)

(٢) إهراب نظم المرشد المصين (ص 152)

(٣) التلقين مع تحصيل ثلج اليقين (ص 63)

(٤) محضر الدر الثمين (ص 193)

(٥) إرشاد المراد (ج 2/ ص 499)

(٦) وهي بست خمس سبين إلى تمامها زدتها من التلقين مع تحصيل ثلج اليقين (ص 63)

(٧) في التلقين «هي» بدل «فيه» ، التلقين مع تحصيل ثلج اليقين (ص 63)

(٨) الفواكه الدواني (ج 1/ ص 342)

(بنتاً لبون) على لفظ التشبيه (سنة) منصوب متزع لحافض، أي في سنة (وسبعين) بغيراً.

«التلقيش» ١: إذا بلغت سنة وسبعين ففيها ابتناً لبون إلى سبعين^(١)

(وحقتان واحداً) أي في واحد (وتسعين) بغيراً.

«التلقيش» ٢: إذا بلغت إحدى وسبعين ففيها حقان إلى مائة وعشرين^(٢).

(ر) الواجب في واحد وتسعين بغيراً (مع) . يسكون الحين - (ثلاثين) الجملة إحدى وعشرون ومائة (ثلاث أي) حرف تفسير فكأنه قل . ومعناها (بسات لبون) أي ولواجب في واحد وعشرين ومائة إلى تسعة وعشرين ومائة ثلاث بسات لبون .

(أو خذ) أيها الساعي (حقتين بافتيات) أي: يتعد شرعي منك على ربها فالخيار لك إن رجداً أو فقداً

قال مالك في «المدة» من راد الأبل على عشرين ومائة واحدة كان الساعي بالخيار في أحد حصين أو ثلاث بسات لبون . فله (ق)^(٣) (خ) . لحيز الساعي ، وتعين أحدهم منفرداً^(٤)

(إذا) تب المدة (الثلاثين) بأن بلغت مائة وثلاثين «الثلاثين» مفعول بمن محذوف من باب الاشتباع ويمسره قوله (قلتها) ، أي نسعتها (المائة) ، المراد . إذا بلغت لابس مائة وثلاثين فالواجب (في كل خمسين) في حال كونها (كمالاً) أي كاملة (حقه) وفي كل أربعين بسات لبون

ومن «المدة» قال مالك إذا بلغت لابس ثلاثين ومائة ففيها حقة وأبتاً لبون ولا خلاف في ذلك^(٥)

(وهكذا ما زعمت) أي وب راد من لابس على مائة وثلاثين وهكذا ، أي: وفي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بسات لبون (أمرها) أي شأنها بعد ذلك (يهون) أي: يسهل .

(١) التلقيش مع تحصيل ثلج اليفين (ص 63)

(٢) التلقيش مع تحصيل ثلج اليفين (ص 63)

(٣) التذ والإكليل (ج 2/ص 307) (٤) مختصر حبل (ص 56)

(٥) نفس المدة في التذ والإكليل (ج 2/ص 308) .

«التهديب»: فما زاد فهي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون^(١)

(خ): ثم في كل عشر يتمير الواجب^(٢)، انتهى.

فهي مائة وأربعين، حقت بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق. وفي مائة وستين، أربع بنت لبون، وفي مائة وسبعين، ثلاث بنت لبون وحقة. وفي مائة وثمانين، بنت لبون وحقان. وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبنت لبون. وفي مائتين خير الساعي في أربع حقائق أو خمس بنت لبون، وفي مائتين وعشرة حقة وأربع بنت لبون.

قال ابن عرفة: ومعرفة الواجب في مائة وثلاثين فصاعداً قسم عقودها فإن انقسمت على خمسين فعدد الخارج حقائقاً، وعلى أربعين بنت لبون، وعليهما معاً فيجب الخلاف، وانكسرها على خمسين ينحى قسمها، وعلى أربعين الواجب عدد صحيح خارج بنت لبون، ويسبى لكل ربع من كسره حقة من صحيح خارج^(٣)، انتهى.

ومعنى كلامه أن طريق معرفة الواجب في ذلك من مائة وثلاثين فصاعداً أن تقسم العقود على الخمسين والأربعين، فإن انقسمت على الخمسين فقط دون كسر فالواجب عدد صحيح حقائقاً، وعلى الأربعين فقط دون الكسر بعدد الخارج بنت لبون، وعليهما معاً دون كسر فالواجب عدد خارج أحدهما. رأيي الخلاف في مائتي الإبر وإن انكسرت عليهما ما قسمها على الأربعين وحده بعدد الصحيح الخارج بنت لبون، ثم نظر الكسراً فإن كان ربعاً، أي ربع المقسوم عليه فأبدل واحدة من بنت اللبون بحقة، وإن كان أربعين فأبدل الستين، وإن كان ثلاثة أرباع فأبدل ثلاثاً، قوله (خ)^(٤) فأنظره، ونقول على كلامه ما قدمته من الأعداد بأن تقسمه على ما قال به ذلك معاً.

(١) التهديب (ج ١/ ص ٤٥٢).

(٢) مختصر حبل (ص ٥٦).

(٣) كلام ابن عرفة في مواهب الجليل (ج ٢/ ص ٣٠٨).

٤. مواهب الجليل (ج ٢/ ص ٣٠٨).

ثم شرع في زكاة البقر فقال:

[2 - زكاة البقر]

197 - عجلُ تبيعُ في ثلاثين بقر - فستة في أربعين فستطر

198 - وهكذا ما ارتفعت ثم الغنم - ثمانية أربعين مع أخرى فستطر

(عجل تبيع) ذكر وهو ما أوفى ستين ودخل في الثالثة يجب (في ثلاثين بقر) وأقرأ تمييز «ثلاثين»، ووقف عليه بالسكون على لغة ربعة، رسمي بذلك لأنه تبع أمه في الأربع، وقيل لأن قرنيه حروحتا وتشمعان أذنيه.

«التهديب» وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع ذكر، إلى أن تبلغ أربعين^(١).

(ج) ولرب المال أن يدفع عن التبيع الأثنى لمصلها عليه، وليس لمساوي أن يعتنق منها، ولا أن يحجر ربه عليها^(٢).

بقرة (مستنة) وهي ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة يجب (في أربعين) بقرة وجمعة (فستطر) أي يكتب خمسة مائة، وهو المسموع بلا بداء به، قاله (ش)^(٣).

«التهديب» فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مستنة، ولا يكون إلا أثنى^(٤).
(وهكذا ما ارتفعت) أي وما زاد على الأربعين مرة وهكذا، أي ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستنة.

«التهديب»: إذا بلغت ستين ففيها ثمان، وفي سبعين تبيع وجمعة، وفي ثمانين مستان ثم على نحو هذا^(٥).

ثم شرع في زكاة الغنم فقال:

(١) التهديب (ج ١/ ص 453 و 454)

(٢) مواهب الجليل - بنصره - (ج 2/ ص 308)

(٣) مختصر فقير الشيب (ص 195)، وبه - آخر منه -

(٤) التهديب (ج ١/ ص 454).

(٥) التهديب (ج ١/ ص 454)

[3 - زكاة الغنم]

- 198 - وَخَتَمْنَا أَرْبَعِينَ ثَمَّ الْغَنَمِ شاةً لأربعين مع أخرى تضم
199 - فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ يَتَلَوُ وَمِائَةً وَمِخْ ثَمَانِينَ ثَلَاثَ مِخْرَئَةٍ
200 - وَأَرْبَعًا خَلْدًا مِائَتِينَ أَرْبَعِ شاةً لِكُلِّ مِائَةٍ إِنْ تَرَفَعِ
(ثم الغنم) وهي الصَّار والمعر تجب فيها (شاة) جعدة وهي ما أولت
سة ودخلت في الثانية.

قال (ر) وشاء يطلق على الذكر والأنثى والصَّار (المعر)
(ل) أي: في (أربعين) شاة.

«التهديب». وليس في الغنم صدق حتى سبع أربعين، فإذا بلغت
أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة⁽²⁾

(مع) شاة (أخرى) «مع» متعلق بقوله (تضم) أي تضم أشياء مع
شاة أخرى (في واحد) يسمو (عشرين ومائة) بأن بلغت إحدى وعشرين ومائة،
«عشرين» معمول مقدم بقوله (يتلو) أي يتبع، وجملة «يندر» صفة
لـ «واحدة» (ومائة) معطوف على عشرين.

«الرسالة» - فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاة إلى مائتي
شاة⁽³⁾.

(و) في إحدى وعشرين ومائة (مع ثمانين) شاة بأن بلغت مائتين وشاة
(ثلاث) أي ثلاث شياه (مجرة) أي. كاهة في ذلك لمراد وجبة.

(خ) : وفي مائتين وشاة ثلاث⁽⁴⁾، يعني. إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين.
(وأربعاً) معمول مقدم بقوله (خالد) أي خلد أيها الساعي أربع شياه
(من مائتين أربع) أي: من أربعمائة
(خ) : وفي أربعمائة أربع⁽⁵⁾.

(شاة) ذكراً أو أنثى، فتأوها للوحدة. تجب (لكل مائة أن ترفع) هي،

(2) التهديب (ج 1/ ص 454)

(4) مختصر حبل (ص 56)

(1) لقواكه الدرر ج 1/ ص 343

(3) الرسالة مع حرر المعادلة (ص 170)

(5) مختصر حبل (ص 56)

أي: العنم على العدد المذكور، فكأنه قال: إن ترد على أربعمائة فلكن مائة شاة، فهي خمسمائة خمس شياه، وهي ستمائة ست شياه، وهكذا.

(خ) ولرم الوسط، ولو امره لحيار، أو لشراز إلا أن يرى استحي أخذ المعية لا لصغيرة^(١).

ولم كانت العين لا تركى كبيرها إلا بعد مصي عم، وكان حول الريح والتناج حول أصله. قال:

[زكاة المال النامي]

201 - وحول الأرباح ونسل كالأصول والطار لا علف يركى لأن يحول

(وحول الأرباح) جمع ربح مبدأ والربح ما زاد من ثمن سلع التجارة على ثمنها الأول فها أو مضة، قلده (ح)^(٢)

«الرسالة» - وحول ربح الماء حول أصله^(٣)

من «الملونة» قال ابن القاسم من كانت عنده عشرة دنانير فتجر بها فصارت بربحها عشرين ديناراً قبل الحول بيوم فليركها لتمام الحول، لأن ربح المال منه حوله حول أصله كان الأصل نصاباً أم لا كولاية ماشية، بغله (ق)^(٤)

(و) حول (نسل) والنسل الولد (كالأصول) خسر المبتدأ، أي وحول ربح المال حول أصله، وكذلك حول نسل الأنعام حول لأمهات كما في «الرسالة»، فيركى النسل لدوران الحول حتى لأمهات مطلقاً، كانت الأمهات نصاباً أم لا.

«التعليق». ومن كانت له ثلاثون من النعم فتوالدت قبل قدوم السبعين بيوم فتحت أربعين زكاتها عليها^(٥)

(والطار) أي: وما بطراً من ماشية بشراء أو إرث أو هبة أو صدقة (لا) هبة أي: على قدر الذي (يزكى) منها لكونه أقل من النصاب يشترط له

(١) مختصر خليل (ج ٥٦).

(٢) الرسالة مع غرر المقالة (ص ١٥٧)

(٣) التعليق (ج ١/ص ٤٥٦)

(٤) مواهب الجليل (ج ٢/ص ٢٥٧).

(٥) التاج والإكليل (ج ٢/ص ٣٣٦)

(أن يحول) عليه الحول، وأن لا يطرأ عليها ذكر على ما يركى منها لكونه نصيباً، فإن الجميع يركى حول الأول

من المدونة: إن مالك: من أدد عبداً إلى عمة، أو بقراً إلى بقر، أو إبلاً إلى إبل، هرب أو هبة أو شراء يركى الجميع حول الأولى إذا كانت الأولى نصيباً تجب فيه الزكاة، وسواء ملك لثانية قبل تمام حول الأولى بيوم بعد حلولها قبل قدوم التسعي، وإن كانت الأولى أقل من نصيب استقبل بالجميع حولاً من يوم ياداه الأخيرة، بقية (ق) (١)

والشاهد فيه بمطوونه قوله: «ورب كانت لأولى» إلخ، وما قيل لمجهول.

(خ) - أو ضمت الفائدة له، وإن قبل حوله يوم، لا أقل (٢).

[حكم الوقص: وهو ما بين المرضيين]

202 - ولا يركى وقص من الثمن كذا ما دون النصاب ونجس (ولا يركى وقص) - تمتع القف - «التقنين» - «الوقص ما بين الصديقين» (٣)
(من) كل (السم) «الرسالة» ولا زكاة في الأوقاص وهو ما بين المرضيين من كل الأنعام (٤)

قال (ش) ولا يتصور الوقص إلا في زكاة السم، وأما زكاة النعير والحرث فلا، بل كل ما راد على النصاب ولو قل يحرج منه ما يوبه (٥).

(كذلك) أي كما لا يركى الوقص كذلك لا يركى (ما دون النصاب).

(وليهم) هذا الحكم في كل ما يركى من صين وحرث وماشية، ولا يخص بشيء من ذلك دون شيء.

[هل من زكاة في العسل والفاكهة والحضر؟]

203 - وعسل فاكهة مع الحضر إذ هي من الثمرات بما يذخر (و) لا يركى (عسل) ولا (فاكهة) كرمان وتفتح وخوخ ومشمش

(١) التاج والإكس (ج ٢/ ص 304)

(٢) محصر خليل (ص 56)

(٣) للتدليس مع تصحيح تلج السمين (ص 64)

(٤) الرسالة مع غرر المفاتيح (ص 170)

(٥) الدر الثمين (ج ٢/ ص 95)

وسمرجن وغير ذلك. (مع الخضر) كقصر وبطيخ وباذنجان وخيار وغير ذلك

«الرسالة» ولا ركة في العواكه والخضر^(١).

(د) حرف تعبير (هي) الركاة كثرة (في المفتات).

قال (ر): ومعنى الاقتات قيام نية الأدمي به^(٢)

(مما) حال من المفتات، وللقدير يد هي كاليه في المفتات حال كونه كائناً مما (يدخر) للعيش غالباً، تتأمله.

ونسحة (ش). «فيما» قللاً به بدل من «لمفتات» بدل معصر من كل، أي: فيما يدخر منه^(٣)

قال (ر): ومعنى الأدحر عدم فسده بالتأخير المعروف فيه^(٤).

والمعنى أن الركاه إما تجب فيما يقتت ويدخر للعيش غالباً، والعواكه والخضر ليس كذلك.

واعلم أن الأجاس التي تتعلق بها الركاة ثلاثة كما ذكره ابن عرفة

لأول: حب لا ريت فيه والثاني حب له ريت والثالث ثمر الشجر

وأشار الماظم إلى الأولين بقوله «وحب» من قوله (فوصت لركاة فيما يرتسم عين وحب) ومن صرح بأن الربوب يطلق عنه أنه حب ابن يونس في أول كتاب الحبوب

وأشار إلى الثالث بقوله «هاء» «وثمار» وهو بالمشقة - كما تقدم -

وأدرج الربيب فيه لأهم متعلق عنيهما، ولا ركاه في غيرهما من الثمار، وأطلس هناك هي الحب وشرطه كما قدر في «الشماس»^(٥) وكما صار أن يكون مفتاتاً مدحراً للعيش غالباً، «طر (ح)^(٦) و(ق)^(٧) والوصيح»^(٨).

(١) الرسالة مع شرح المقالة (ص 166)

(٢) العواكه لدواني (ج 2/ ص 79) ورد في باب السبع

(٣) معاصر السير القيس (ص 64) وبعبارة (وأنما يدخره بدل من أي المفتات) يدل بعض من كل، أي: فيما يدخر منه

(٤) أفواكه الدواني (ج 1/ ص 79) يظهر في باب السبع

(٥) الشماس (ج 1/ ص 83)

(٦) التاج والإكس (ج 2/ ص 332)

(٧) التوضيح (ج 2/ ص 39)

(٨) التوضيح (ج 2/ ص 39)

وقد تقدمت العشرون نوعاً التي تجب فيها الزكاة فر جمعها هناك .
ثم شرع الناظم رحمه الله يبين الأصناف التي تضم في الزكاة فقال
[بيان للأصناف التي تضم إلى بعضها البعض في الزكاة]

- 204 - ويغضل النصاب من صنفين كذهب زينة من غير
205 - والضأن للمنز ويحث للعراة وينقر إلى الجواميس اصطحاب
206 - الشمع للشمير والسلب يضار كذا القطاني والزبيب والشمار

(ويحصل النصاب من صنفين) إذ لا يشترط كونه من صنف واحد
وذلك (كذهب وقصة من عين) فذا من عين صفة بالذهب وقصة، وذا من
للبيان، إذ الذهب والقصة هما نفس العين، ينظر (م) (١).

الرسالة ويجمع لذهب وقصة في الزكاة، فمن له مائة درهم
وعشرة دنانير فليخرج من كل مائة درهم عشرة (٢).

(التهذيب: ١٠ وصوف دينار الزكاة عشرة دراهم مديار (٣))

(والضأن) وهي دواب تصوف متدة، وحيوان محدودف بغيره، تضم
(للحمر) وهي دواب لشعر

(ويخت) قال الشيخ زروق (٤) واستخت إبل صحبة مائده إلى المصير
لها مائة من أحدهما حب الأحر، ثاني من ناحية العراق، وقد رأيناها بمصر
والبحار مع الأروام هي حجهم، فسمكان الخلاق عظيم، بقه (ح) (٥)
تضم (العراة) بوزن جراب، ولعراة إبل طويلة الأعناق، وهي إبل
بالادب

(وبقر) معروية في بلادنا تضم (إلى الجواميس) جمع جاموس
قال الشيخ زروق (٦) . الجواميس بقر (٧) صدام، صغيرة لأعين، صويبة

(١) إعراب نظم المرشد المعين (ص 148).

(٢) الرسالة مع حرر المقالة (ص 66).

(٣) التهذيب (ج ١/ ص 396)

(٤) شرح زروق على الرسالة (ج ١/ ص 338)

(٥) مواهب الجليل (ج 2/ ص 13)

(٦) شرح زروق على الرسالة (ج 1/ ص 338)

(٧) في مواهب الجليل (ج 2/ ص 311) وشرح زروق على رسالة (ج 1/ ص 311)، وقد يقر
سود ضحام

الحرطوم، مدقون^(١) الرأس إلى قدام، بعثة الحركة، قوة جداً، لا تكاد تهاون الماء بل ترند فيه غالب أوفاتها، يشار: إذا فترقت الماء يوماً فأكتر هرب، رأياها بمصر وأعمالها، نقه (ح)^(٢).

وقال بعض شراح ابن الحاجب: وهي بقر مصر له أسمة، ومن خصائصه أن الدباب لا يقع على لسه، وليس لها أعناق

(اصطحاب) أي: وإنما ضم ما ذكر بعضه إلى بعض لأجل الاصطحاب الذي بينهما، وهو كونهما معاً نوعين لجنس واحد، فهو مفعول من أجله، وقف عليه بحذف تنوينه على لغة ربيعة، قانه (ش)^(٣) فإذا اجتمع نصاب عن نوعي كل جنس منها رُكِّي.

من المدونة قال مالك: تضم اسحت إلى العراب في الزكاة، والجواميس إلى البقر، والضأن إلى المعز. بعض السعديين^(٤): لأن الاسم والجنس يجمع ذلك كله، نقله (ق)^(٥).

والقمح) مبدأ (للشعير والسلت) بصم أسين صرب من لشعير ليس له قشر كانه حطة وحمر لمبدأ قومه (يصار) أي: بصم وبه تعق لمجرور قبله.

من المدونة قال مالك: القمح والشعير والسلت صنف واحد بصم بعضها إلى بعض في الزكاة، ولا بصم معها غيرها، فمن رفع من جميعها خمسة أوسق فليرك، ويخرج من كل صنف بقدره، نقله (ق)^(٦).

(١) في مواهب الجليل (ج ٢/ ص ٣١) وشرح رورق عيسى نرسالة ج ١/ ص ٣١، ورد

المرحمة

(٢) مرآة الجليل (ج ٢/ ص ٣١١)

(٣) الدر الثمين (ج ٢/ ص ٩٨).

(٤) يقصد بهم علماء العراقي المالكية، قال العلامة الحديم

لقد بينهم على العراقيين

قد انشعب

فألمعي إسماعيل مع أبي العرج

وإذا سألت نبي لم ولا حرج

مع النبي المصير والجلاب

والأنهري ومحمد الوهاب

(٥) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٣١١).

(٦) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٣١٥).

(كذا القطاسي) تجمع كلها في لركاة - جمع قطبية - وهي كل ما له خلاف، وتقدم أول لباب أنها سعة.

«التهذيب» - تجمع لقصدي كلها في الركاة كصنف واحد، ولا تجمع مع غيرها، فمن دفع من جمعها خمسة أوسق، أخرج من كل صنف منها بقدره^(١).

(و) كد (الزيت) أحمره وأسوده، (و) كذا (النمار) كالصبيحي لانه يصم لثري ولعمرة.

«التهذيب» - ويجمع لتمر كنه بعصه إلى بعض في الركاة، وكذلك انصب، ود كانت كرومه متفرقة في بندان شتى جمع بعصه إلى بعض^(٢).

قال (ش)^(٣) ما معه فالتمر جمع بشر - بمثابة فوقيه وميم ساكنة - أو جمع تمر - بمثابة ميم مفتوحة وبهاء - فيشمل كالريثون فيصم ما له ريث بما لا ريث له.

ثم شرع في بيان من تدفع له الزكاة فقال:

[مصرف الزكاة]

207 - مَصْرُفُهَا الْمَقْبِيزُ وَالْمُسْكِينُ غَيْرُ وَحْدَتِ عَامِلٍ مُدِيرٍ

208 مَوْلَى الْقَلْبِ وَمُخْتَجٌ غَرِيبٌ أَعْرَاضُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يُفْسَلْ مُرِيبٌ

(مصرفها) أي - محل صرفها، أي - من تصرف وتدفع له الزكاة.

- (الفقير). - من صرفه مصرفها الثمانية في آية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾

(استوى: 60).

ابن شاس اعقير هو الذي يملك الشيء اليسير الذي لا يكفيه دينه^(٤).

- (و) مصرفها (المسكين).

«التلخيص»: وهو الذي لا شيء له جملة^(٥).

(١) التهذيب (ج ١/ ص 480).

(٢) التهذيب (ج ١/ ص 476).

(٣) الدر الثمين (ج 2/ ص 98) بتصرف، وقوله «أو جمع تمر» ذاك لأنه لا احتساب.

(٤) عقب البحر الثمين (ج ١/ ص 243).

(٥) التلخيص مع تحصيل شرح التلخيص (ص 67).

ابن عرفة: شرط الفقير والمسكين: الإسلام والحرية.
 (ج) 'إن أسلم، أي كل منهما - ونحرز وعيم كناية بليلى أو إنفاق
 أو صنعه، وعدم بؤة لهاشم لا المطسب^(١)
 ابن أبي زيد: والمصلي أولى من غيره، ويعطى غير المصلي إذا كان
 ذا حاجة بيّنة، لراجع (ق)^(٢).
 - ومصرفها (غار).

ابن الحاجب: فتصرف في المجاهدين وكه الحرب، وإن كانوا أغنياء
 على الأصح^(٣).
 «التوضيح»: لا يعطى الغري، لا في حاله تلبسه بالعرف، فإن أعطى له
 يرسم العزو ولم يعر اسردب مه، نص عليه النحوي وغيره^(٤).
 - (و) مصرفها (عتق).

«التحقيق»: وفي الرقاب هو أن يبتاع الإمام من مال لصدقات رقاباً
 يعتقهم عن المسلمين، ويكون ولاؤهم للمسلمين^(٥).
 (ج) عطاء على من تصرف له: ورقيق مؤمن ووجع، يعتق منها
 ولاؤة بمسلمين، وإن استرطه له أو فك أسيراً لم يخره^(٦).
 - ومصرفها (خامل) عليها.

ابن الحاجب: ويعاملون عبيها جباؤها ومصرفوها وإن كانوا أغنياء،
 ويأخذ الفقير بالجهتين^(٧).
 ويشترط في العامل على ما في «المختصر» أن يكون حراً عدلاً عالماً
 بحكمها، عزيز لهاشم ركز، وبدئ به، ولا يعطى حارس المطرة منها^(٨).
 - ومصرفها (مدين) أي من عليه الدين وهو المراد بالعدم في الآية.
 ابن يونس: العدم من به مال فأدول فيه، وإلا فهو غارم فقير يعطى

(٢) التاج والإكس (ج ٢/ ص 406)

(١) مختصر خليل (ص 64)

(٤) التوضيح (ج ٢/ ص 312)

(٣) جامع الأمهات منه دور القلائد (ص 84)

(٥) مختصر خليل (ص 64)

(٦) التلقين مع تحصيل ثبوت نفي (ص 68)

(٨) مختصر خليل (ص 64)

(٧) جامع الأمهات مع دور القلائد (ص 83).

بالموشرين. وقد ابن عرفة: من ثمانية التي تصرف له الزكاة العام وهو مدين أدان^(١) لا هي فساد. القاصي ولا صفه، فإن أدان لفساد ولم يتب منع. اللغوي: اتفاقاً، فإن تب فقولان (ح) إلا أن يتوب على الأحسب إن أعطى م ييده من عيب وفصل غيرها^(٢)، راجع (ق)^(٣).

- ومصرفها (مؤلف القلب) وهو كافر يعطى منها لئسليم، وقيل مسلم حديث عهد بالإسلام لينتكر إسلامه، ربه صرح ابن عرفة، ومقتضى عروء أنه أرحح، وقيل: مسلم متمكر الإسلام له أتباع كفار يعطى لئتألف أتباعه على الإسلام

(خ)^(٤) وحكمه بق، أي لم يسح، راجع (ق)^(٥) و(ز)^(٦)

- (و) مصرفها (محتاج غريب) أي مساك، أي ومصرفها أيضاً غريب محتاح لما يوصله لبلده ولو غيباً فيه، بعزب في غير معصيه، ولم يجد مسلماً وهو ملي ببلده.

(ح) وضيق وإن جس نرعت منه كعار، وفي عارم يستعني تردد^(٧)

(أحرار) يفتح الهمزة جمع حر، وهو عبد يخر ومن بعده حر عير، فاستعيد منه اشتراط الحرية منهم، وهو كذلك، وتشتراط أبيض في الصبيس كما تقدم هناك، وأما اشتراطها فيمن يعتق منها فلا يعقل رد لحرص أنه رقيق.

(إسلام) مضاف إليه م قبله، قاله (م)^(٨). وهو على حذف مضاف تقديره. أحرار أهل أو ذوي إسلام، كذا يفيلده (ش)^(٩). ويحتمل أن يُقرأ

(١) ورد في نسخ والإكمال، وفي نسخة من هذا الشرح: «أدمي» بضم «أد» ولجميع يقد

مدين أدان لآدمي،

(٢) مختصر حليل (ص 64)

(٣) النج والإكمال (ج 2/ص 413)

(٤) مختصر حليل (ص 64)

(٥) النج والإكمال (ج 2/ص 414)

(٦) شرح الررقاني (مج 1/ج 2/ص 177)، ورد «وحكمه ياق سم يستخ» خلافاً لأبي حنيفة إذ احتج له كما في ابن الحاجب، ونظر من مراد بالحاج له دخوله في الإسلام لإتقانه من تكفر أو إعانته به، فعلى الثاني لا يعطون الآب، وعلى الأول يعطون إن علم من حال المستعني التأليف للإسلام بالإعطاء. ثم إذا أعطى ولم يسلم مرع منه

(٧) مختصر حليل (ص 64)

(٨) معرب النظم (ص 161)

(٩) مختصر الدر الفقيه (ص 202).

بالرفع فيكون نعتاً ثانياً لمن ذكر. أي مسلمون، قال ابن مالك في «الغنية»^(١).

وتسئفوا بمضنن كثيراً فالفرشوا الإفراد والمضجيراً
وعلى كل الاحتمالين استبعاد منه ومما تقدم اشتراط الإسلام، فيمن
عدا مؤلف القلبي، على أن المراد به كافر يعطى منها ليعلم، قال (ش).
والتعليل بعد عدم اشتراط الحرية فيه أيضاً^(٢).

«الثلقين»: ولا يجوز صرفها إلا إلى أحرار المسلمين ولا في غير
الأصناف المذكورة^(٣).

ابن الحاجب - ولا تصرف في كفن ميت ولا بناء مسجد ولا لعب ولا
للكافر^(٤).

قال ابن فرحون في شرحه - به على ذلك لثلاث شواهد أن صرفها في هذه
الوجوه جائز، لأن الميت لا يوصف بالفقر ولا بالعس، ولا تصرف نقاض ولا
لإمام مسجد ولا لفقير ولا لقارئ، لأن أركانهم من بيت المال، فعلى هذا
التعليل إذا انقطع ذلك عنهم من بيت المال يجوز صرفها لهم، فقه (ح)^(٥)
وهو مقيد بأن يكونوا فقراء، قاله البهائي فانظره^(٦).

ومن ادعى انقراض أو المسكة صدق إلا لرية وإليه أشار بقوله

(وسم يقبل مريب) أي: من قامت به ريبه تكديبه بأن يكون طاهر.
بخلاف دعواه فلا يصدق إلا ببيته، قال في «الشامل»: «وَصَدَقَ مِنْ دَعَاهُمَا،
- أي الفقير والمسكة - إلا لرية وبين ذهب مال عرف به، وإن ادعى
عيالاً لياخذ بهم وهو من أهل المكان كشف عنه إن أمكن، وإن ادعى ذنباً
بيته مع حجره عنه، انتهى ما ذكره في «الشامل»^(٧)، أصله للنخعي، وقيل في
«التوضيح» وابن حرقلة، قال (ح)^(٨) فانظره.

(١) البيت رقم 113 من ألفية ابن مالك، الباب 40 باب المصنف

(٢) مختصر الدر الثمين ص 202 (٣) الثلقين مع تحصيل نفع الغير (ص 68).

4. جامع الأمهات مع دور القلائد (ص 84) (٥) مواهب الجليل (ج 2/ ص 415)

(٦) الفتح الرباني فيما ذهل عنه الرقاني (مع 1/ ج 2/ ص 174) - بتصرف -

(٧) الشامل (ج 1/ ص 187). (٨) مواهب الجليل (ج 2/ ص 405 و 406)

وما بقي من فروع هذا الباب ينظر في محله .
وما أنهى رحمه الله الكلام على زكاة الأموال أتبعه بالكلام على زكاة
الأبدان وهي زكاة الفطر؛ فقال :

[زكاة الفطر]

209 - فضّل زكاة الفطر صاعاً ونحوه عن تسليم ومن برزقه طلب

210 - من تسليم بجل عيش القوم لثمن خراً مسلماً في اليوم

(فصل) في (زكاة الفطر) وسبب ذلك بوجوبها بسبب الفطر؛ وليس
لأنها من الفطرة بمعنى الحقة؛ أي زكاة الحقة

زكاة الفطر قدرها (صاع) صاع السبي وهو أربعة أمداد بمد، كما في «الرسالة»⁽¹⁾

وقال في «لقاموس» : اصراع أربعة مداد كل مد رطل وثلاث. قال
الداودي⁽²⁾ معياره، - أي معيار المد له لا يحدف أربع حمات بكف
الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا يصغرهما، إذ ليس كل مكف يوحد فيه
صاع النبي ﷺ، انتهى، وحررت ذلك فوجدته صحيحاً، انتهى كلام
«القاموس»⁽³⁾، نقه (ح)، ونقل أيضاً مثله عن الرجراجي⁽⁴⁾ فطره⁽⁵⁾

ابن حبيب مد السبي حصة باليدين جميعاً من رجل وسط، والصاع
أربع حمات كذلك بكف الرجل الذي ليس بعظيم الكفين، نقله (ق)⁽⁶⁾
فاطره .

(1) الرسالة مع حرد المقالة (ص 72).

(2) أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر الأسدي، أحد أئمة المذهب الصائفي بالمغرب، له تلميذ
في شرح المصنف، والمصنف في شرح البخاري وغيرهما، توفي . رحمه الله سنة 402 هـ
[التهذيب (ص 94) شجرة البور (ص 198)]

(3) القاموس المحقق، باب العين فصل الصاع، رج 1/ ص 992

(4) لعنه عمر بن محمد أبو علي الرجراجي القاسمي عليه علامة اشتهر بالصالح أكثر من شهرته
بالمعلم، توفي رحمه الله سنة 810 هـ [سبل الأمتهاج (ج 1/ ص 339)، وشجرة البور
(ص 210)].

(5) مواهب الجليل (ج 2/ ص 433)

(6) الناج والإكمال (ج 2/ ص 432)

(وتجب) ركاة العطر (عن) أي: على كل (مسلم) كبيراً كان أو صغيراً
ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً، كما في «الرسالة»^(١).

(خ). يجب بالستة صاع أو جرّة عت، فقبل عن فوته وموت عياله،
وإن سأل، وهل بأول ليلة العيد أو بمجرؤ؟ خلاف^(٢)
ثم قال: ولا تسقط بمضي رميها^(٣).

ثم عطف على محذوف تقديره وتجب على كل مسلم عن نفسه قوله
(و) عن (من) أي الذي (برزقه) أي نفقته متعلق بقوله: (طلب) أي: وعن
الذي طلب المسلم برزقه، أي نفقته في حال كونه كائناً (من مسلم)
فامر، بيان لامن من قوله: «ومن برزقه طلب» وهذا التقرير موافق لأبي
الحاجب^(٤)، وصدر به (ش)^(٥).

واحترز بالمسلم عن الكافر فوته لا يخرج عنه شيئاً
«الرسالة» ويخرج الفرجل ركاة العطر عن كل مسلم تلزمه نفقته، وعن
مكاتبه وإن كان لا ينفق عليه لأنه عند له بعد^(٦).

(خ): وعن كل مسلم بخوثة - أي تلزمه نفقته بهيمة أو زوجية وإن
لأب وحائنها أو رفق وبو مكانياً وأتقاً زوجي^(٧)، إلى آخر كلامه.

(بجمل) أي وتخرج من حل، أي عالت (عيش القوم) أي دين وجت
عليهم، أي من عالت عيش أهل ذلك البلد كما في «الرسالة»^(٨)، وللباء
للتبويض بمعنى «مرا» كهي في قوله تعالى ﴿عَتَا شَرِبُوا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: 6]
أي: منها، قاله (ش)^(٩).

ابن رشد قول ابن القاسم وروايه عن مالك أنها تخرج من عالت
عش ابهم من تسعة أشياء، وهي: القمح والشعير والسلب والأرز والذرة

(١) الرسالة مع غرر المعاني (ص 172)

(٢) مختصر خليل (ص 66)

(٣) مختصر خليل (ص 65)

(٤) يفصّل قول ابن الحاجب: «وتجب عليه وعن من تلزمه نفقته من مسكين» جامع

الأمهات مع غرر المعاني (ص 85)

(٥) الرسالة مع غرر المعاني (ص 72).

(٦) الدر الثمين (ج 2/ ص 04)

(٧) الرسالة مع غرر المعاني (ص 72)

(٨) مختصر خليل (ص 65)

(٩) الدر الثمين (ج 2/ ص 04).

ولدخول وانثمر والزبيب والأنط، فإن كان عيشه وعشيره من هذا الأصناف من غير النصف الذي هو عيش البلد، أخرج من الذي هو غالب عيش البلد، كان النصف الذي خص به نفسه آدمي أو أرفع، إلا أن معجر عن إخراج النصف ما يتقوت، ولا يلزمه غير هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في «المدة»^(١).

وقال ابن الحاجب^(٢) ولو قُتِبَ غيرُه كالقطن والنبق والتين والحم واللس فالمشهور بحرئ، وفي الدقيق برعه^(٣) قولان، نقله (ق)^(٤) فطره

وظاهر النص من أنه متى اقتب غير لينة خرج مما اقتب ولو وحد أو بعضها، فلا يعول على ما في (ح)^(٥) ومن تبعه، وانصبوب أنه يخرج صاعاً بالكيل من لينة والقطامي والورق من نحو اللحم، وأنه (د)^(٦) فانظره

ثم به على حكمه وجوبها ومن تدبّع له فقال (التفصّل) بحذف يائه للصورة، ولأنه لام «كي» وهي متعلّقة كما يجوز قبلها «تجب»، أي

(١) التاج والإكبل (ج ٢/ ص ٤٣٥)

(٢) جامع الأمهات مع درر القلائد (ص ٨٥)

(٣) ورد في كل النسخ التي وقب عنها من هذا الشرح برعه، ويوجد في نسخة جامع الأمهات مطبوعة مع التوضيح (ج ٢/ ص ٣٧) والنسخة المنعقدة مع درر بدلائد (ص ٨٥) بركانه بدل برعه. وقد يرجع إلى أن إعلانه الشرح الأدري رحمه الله تبع من ظلت صاحب التاج والإكبل، فأنس

وعلى كل، فإن كانت العبارة برعه فهو من قولهم اربّع اديقاً، أي نصبه من كس الشرا، كما في المصباح بسير (ج ١/ ص ٢٤٨) وإن كانت العبارة بركانه، بعد ما الشخ حلل في التوضيح (ج ٢/ ص ٣٧) في شرحه لها ما نصه «ما حرواً ما يرد أخرجه مع بركانه فلا يجرى اتفاقاً»

(٤) التاج والإكبل (ج ٢/ ص ٤٣٧)

(٥) وهي كلام الخطاب الذي أسار التمدد في أنه لا يعول عليه هو أو الذي يظهر من كلام أهل المذهب خلاف هذا، وأنه مؤدى من أغلب القوت من هذه الأصناف التي هي الدخخ والمغيز والسلت والبئر والزبيب والأنط والدخخ والذرة والأزر فإن كان غالب القوت في بلد خلاف هذه الأصناف السبعة من حمس أو قطن أو غير ذلك وشيء من هذه الأصناف موجودة لم يخرج إلا من الأصناف التسعة، وإن كان أهل بلد ليس عندهم شيء من الأصناف السبعة، وإنما يكتفون غيرها فيخرجون أو تؤدى حيث من عندهم، وإن كان من غير الأصناف التسعة مواهب المعين (ج ٢/ ص ٤٣٦)

(٦) المرح الكبير للفردي (ج ١/ ص ٣٦٩)،

وتجب لكي تعينَ عن السؤال (حرّاً مسلماً في اليوم) أي في يوم العدة.
قال (ج). وحكمة مشروعيها الرفق بالفقراء في دعائهم عن السؤال
يوم المطر^(١)

وراد (ج). وتكون طهارة مصائم من الدعاء ورث^(٢)
قال (ر) قال ابن الأعرابي. الصوم موقوف على ركة لفطر. فلو
أخرج زكاة الفطر قبل صومه^(٣) انتهى.
واستبعد من كلام المصنف أنها لا تدفع عني ولا يمر فيه شائبة رقي ولا
كافر

(خ): وإنما تدفع لحرّ مسلم فقير^(٤)
ابن عرفة. وفي كونه مصرفاً فقير الركة أو عدم قوت يومه نقل
اللخمي وقول أبي مصعب، نقله (ق)^(٥).

وقال (ج): ولدي تحصل من كلامهم أن الفطر الذي يصرف له، فطرة
هو فقير الركة على المشهور، على ما قاله الجماعة، ويقيد على^(٦) ما قاله
اللخمي بأن لا يكون مالكا لمص^(٧) انتهى بنظره

وقال في «التوضيح» وأكثر عاداتهم أنه يعطى للفقراء والمساكين^(٨)
(خ) وبدأ إخراجها بعد الفجر قبل الصلاة، ومن قوته الأحسن،
وعربته لقمح لأ لغلث، ودفعها لروول فطر ورق يومه، والإمام العدل،
وعدم ريد^(٩) ... إلى آخر كلامه.

ولما أنهى الكلام على القاعدة النافذة وهي الركة، شرع في الكلام على
الرابعة وهي الصوم فقال.

(١) كتابه الطالب الرباني (ج/١ ص 311)

(١) مواهب الجليل (ج/٢ ص 432)

(٢) مختصر خليل (ص 66)

(٣) الفواكه الدواني (ج / ص 347)

(٤) النجاشي (ج/٢ ص 446).

(٥) على ما ليست في مواهب الجليل (ج/٢ ص 446)

(٦) مواهب الجليل (ج/٢ ص 446)

(٨) التوضيح (ج/٢ ص 371) نفسه ماخوذ من مواهب الجليل، أما من التوضيح فهو الأكثر

كلامهم يعطى بفطره (والمساكين)

(٩) مختصر خليل (ص 66)

أعمال الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين

للملأمة

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي الأدوزي

- كتاب الصوم -

من قول الناظم رحمه الله .

218 - صيام شهر رمضان وجبا في رجب شفيان صومٌ نديا

إلى قول الناظم رحمه الله :

228 - وفضلوا إطعام ستين فقيرا هذا لمحكبين من العيش الكثير

[كتاب الصيام]

ومو لعة: الإمساك. وشرعاً: الإمساك من شهوتي البطن وانفراج في جميع النهار بيته، قاه (د) (١).

وحكمة مشروعية الصوم مخالفة الهوى، لأنه يدعو إلى شهوتي البطن والفرج، وكسر النفس، وتصفة مرآة العقل، والأصاف بصفات الملائكة، رئيسه على موساة الجائع، قاله (ح) (٢) وسوره في التوضيح (٣).

وفي الصحيح عنه عليه السلام أنه قال: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين» (٤).

ثم بين حكمه فقال:

[حكم الصيام]

211 - صيام شهر رمضان واجب في رجب لمن كان مؤمناً ندياً

212 - تحبس جملة وأخرى الأخرى كل المعسر وأخرى المعسر

(صيام شهر رمضان واجب) على كل مكيف، أحمت الأمة على وجوبه، فمن ححد وجوبه فهو مرد، ومن أضع من صومه مع الإقرار بوجوبه قتل حداً على المشهور من مذهب مالك.

قال ابن عرفة: صوم رمضان واجب وحده وتركه كالصلاة وقال في مرض العين وانمتنع من صومه يقتل، وكذلك المحتنع من الصلاة والوضوء وعس الحماة، ولا يقتله إلا السلطان، بقله (ح) (٥) فأنظره.

(في رجب) وفي (شعبان) (صوم ندياً) وبه تعلق المجرور نفسه، والتقدير: صوم ندي في رجب وفي شعبان

(2) مواهب الجليل ج 2/ ص 448.

(1) الشرح الكبير ج 1/ ص 373

(3) التوضيح ج 2/ ص 373

(4) البحاري، الصوم (برقم 1899) مسلم، الصيام (1079)

(5) مواهب الجليل ج 2/ ص 447.

أما نذب الصوم في رجب فتبع به لناظم (خ) ^(١) والرسالة ^(٢) ،
والذي ذكر القاضي عياض ^(٣) وابن الحاجب ^(٤) وغيرهما إنما هو استحباب
صيام الأشهر الحرم لا رجب بخصوصه ، انظر (ش) ^(٥)

قال (ح) ، وقد ذكر جماعة أحاديث في فضل صومه وفي النهي عن
صومه ، وتكتم العلماء في ذلك وأطالوا ، وقد جمع في ذلك الحفاظ ابن
حجر جزء ^(٦) فرأيت أن أذكر مخصصه هن ، ثم أطل فجله فانظر ^(٧) .

ولمي «التاج والإكليل» (ل) (ق) ما نصه ^(٨) نقل ابن يونس ، خص الله
الأشهر الحرم وفصلها ، وهي ، المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة .
قال : وقد رغب في صيام شعب ، ونيل فيه ثرفع الأعمال ، ورغب في
صيام يوم نضمه ، وقيام تلك الليلة . قال : ورغب أيضاً في صيام يوم سبعة
وعشرين من رجب فيه بعث النبي ﷺ ، ويوم خمسة وعشرين من ذي القعدة
أرلت الكعبة ومعها الرحمة ، انتهى من ابن يونس ، وانظر «التوضيح» ^(٩) .

(ك) نذب صوم (تسع) أي : سبعة أيام أولى من ذي (حجة) بكسر
الحاء وروي فتحها ، وسمي بهذا لأنهم كانوا يحجون فيه ، فله ابن عبد
السلام في غريبه على «مختصر» ابن الحاجب ^(١٠) .

(١) مختصر خليل (ص 67)

(٢) الرسالة مع غرر المفاكه (ص 26) باب جمعه من الفرائض و سس الوجبه والبرغائب

(٣) الإعلام بحدود بواعد لإسلام (ص 03)

(٤) جامع لأحكام مع درر نقلا (ص 92) .

(٥) الدر الثمين (ج 2/ ص 107)

(٦) سمي ابن حجر رسالته تلك ، كتبت تعجب بها ورد في فصل رجب

(٧) مواهب الجليل (ج 2/ ص 479) (٨) تاج والإكليل (ج 2/ ص 478) وما بعدها

(٩) عبارة التوضيح في ذلك ، أن يونس وروي أنه عليه الصلاة والسلام صام لأشهر الحرم
رهي رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، قال خليل بعده : أولم أراه في شيء من
كتب الحديث ، بل يعترضه ما رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقول لا يفطر ، ويصوم حتى
يقول لا يصوم ، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط لا رمضان ، وما رأيته
في شهر أكثر صيام منه في شعبان وهذا نمط الموعظة ، ثم أورد بعض الأحاديث في فضل
الأشهر الحرم . (ج 2/ ص 458) .

(١٠) تبيين فطالب لهم ابن الحاجب (ج 1/ ص 259)

(وأخرى) خبر مقدم (الآخر) مبتدأ مؤخر، أي واليوم الآخر منها وهو يوم عرفة أخرى، أي. أوبى وأكد من الشك فيه. ابن حبيب. ورد الترغيب في صيام العشر يوم التروية ويوم عرفة، وإن صيام يوم من العشر كصيام شهرين من غيره، وصيام يوم التروية كسنة، وصيام عرفة كسنتين. أشهب وابن وهب وابن حبيب: وفطره أفضل للحاج لمقاي على الدعاء، نقله (ق)^(١)، وانظر «التوضيح»^(٢) و(ح)^(٣).

وقول ابن حبيب «صيام العشر» هو من باب التعميم ومراده التسع، لأن العاشر يوم لعيد ومصرمه محرم، و«يوم التروية» هو ثامن ذي الحجة فكأنه يقول: ورد الترغيب في صوم التسع وخصوصاً ثامنها وتاسعها، فانه (ش)^(٤).

(كذا المحرم) يبدد صومه (وأخرى العاشر) أي واليوم العاشر منه هو يوم عاشوراء أخرى، أي: أوبى وأكد من باقيه.

أما المحرم ففي صحيح مسلم عنه عليه الصلاة والسلام: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم»^(٥) نقله في «التوضيح»^(٦).

وأما يوم عاشوراء فمن ابن يونس م نصه: «وصيام يوم عاشوراء مرغّب فيه وليس بآلزام، وفيه تكسب الكعبة كل عام، وقد خُصّ بشيء أن من لم يستصومه حتى أصبح أن له أن يصومه أو باقيه إن أكل، وروي ذلك عن رسول الله ﷺ وعن غير واحد من السلف، وجاء الترغيب في النعقة به على العيال، وقد روي أن رسول الله ﷺ قال «من وضع على أهله في يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة»^(٧)، وإن أهل مكة والمدينة يحجرون ذلك حتى كأنه يوم عيد، انتهى. وقال ابن العربي: أما النعقة في يوم عاشوراء والتوسعة لمحتوفة باتفاق، وأنه يحذف الله بالدرهم عشرة أمثاله، نقله (ق)^(٨) فطره

(١) التاج والإكليل (ج ٢/ص ٤٧٤) (٢) التوضيح (ج ٢/ص ٤٥٨)

(٣) مذهب الجليل (ج ٢/ص ٤٧٣ وما بعده) (٤) الدر الثمين (ج ٢/ص ١٠١).

(٥) جزء من حديث لمسلم، الصيام (برقم ١١٦٣).

(٦) التوضيح (ج ٢/ص ٤٥٨)

(٧) الطبراني في الكبير (برقم ٩٨٦٤) وفي الأوسط (برقم ١١٣٥٨) تنظر السلسلة الصحيحة (ج ٤/ص ٣٦٥).

(٨) التاج والإكليل (ج ٢/ص ٤٧٤ وما بعده)

دخل يوم عاشوراء هو التاسع كما روي عن ابن عباس وجماعة ومن احتاط صامهما معاً، قاله الشيخ المزي^(١)ني
و نظر (ح) فقد أطارها. ابن عرفة الرواية يوم عاشوراء هو عاشر محرم^(٢)

ابن عباس. ويستحب صوم تاسع وعاشر محرم^(٣) ابن يونس كان ابن عباس يوالي صوم يومين خوف أن يموت صوم عاشوراء وكان يصومه في السفر، وثقه ابن شهاب^(٤)، وثقه (ق)^(٥)

[بما يثبت دخول شهر رمضان]

213 - ويثبت الشهر برؤية الهلال أو بثلاثين قبلاً في كمال (ويثبت الشهر) أي شهر رمضان «ان» بله الأكري، ويحتمل أن تكون جسيه، أي كل شهر بأحد أمرين إما (برؤية الهلال) من عديين أو من جماعة مستفيضة، أي كثيرة، بحيث يستحيل نفيهم على الكذب عادة، ولو كان فيهم لعيب والصيب، ولا فرق في ذلك بين من انصهر والميم، ولا بين انصير، الكبير أو الصغير.

ابن عرفة. يثبت رمضان وغيره بشهادة عدلين حريين في مصر صغير مصدقاً، وكبير في غيم. وفي «المدة» قال مالك لا يصام ولا يقصر ولا يقام الموسم إلا بشهادة رجلين حريين مسلمين عديين على رؤية الهلال، ولا يجوز فيه شهادة جماعة النساء والعبد والمكاتبين، ولا شهادة رجل واحد وإن كان عدلاً. قال سحنون، ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز ما صام ولا أظرت بشهادته ابن يونس قال ابن عبد الحكم. قد يأتي من رؤية الهلال ما يشتهر حتى لا يحتاج فيه إلى الشهادة والتعديل، مثل أن تكون

(١) الممتع في شرح المفتي لأبي عبد الله محمد بن سعيد السوسي المرعي (ص 20) الطبعة الأولى لدار الرشيد 2009م

(٢) مؤلف الجليل (ج 2/ص 477)

(٣) عقد السراهر الشبهة (ج 1/ص 250)، وبطله ما تصرف فيه وهو للمراي

(٤) ورد في كل النسخ التي بين يدي فاعله ابن شهاب، ويوجد في النج والإكس نقله في الشهاب، (ج 2/ص 478).

(٥) النج والإكس (ج 2/ص 478).

القرية كبيرة فيراه فيها الرجال والنساء والعبيد، ممن لا يمكن فيهم التواطؤ على ليل، فيدرم الناس الصوم بذلك من باب استحصائه الأحرار لا من باب لشهادة، نكح (ق)^(١) فأنظره وأنظر (ح)^(٢).

(ح) عاطفاً على ما ثبت به أو برؤيته عدلين، ولو بصحو بمصر، فلو لم يَزْ بعد ثلاثين صحواً كذباً أو مُستقبِصَةً. وَعَمَّ إن ثَقُلَ بهما عنهما، لا بمصر إلا كاهيد، ومن لا عتاء لهن به^(٣)، وعلى عدلي أو مزجوا رفع رؤيته، وسمحتار وغيرهما، وإن أفطروا، فالصائم والكفارة إلا بتأويل تأريلا، لا بمَنَجْم يبي آخر كلامه^(٤)، راجع شروحه تستفيد.

(أو) أي: وإم (ب) تمام (ثلاثين) يوماً من حرة أول الشهر الذي (قُبِلَا)^(٥) بالتصغير للتقريب، أي: قل رمضان وهو شعبان، (في كمال) أي: تمام فهو حان من ثلاثين، قلّه (م)^(٦).

ولو توالى تغيم بمي شهور متعددة فها مائك: يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه استعاً للحديث، ويقصون بين لهم خلاف ما هم عليه، قاله (ح)^(٧) فأنظره.

[فرائض الصيام]

- 214 - فرض الصيام بنية بليسته وترك وطء وشربه وأكله
215 - والقنيء مع إصالح شيء للمعد من أذن أو عين أو لب قد برد
216 - وثبت طلع فحره إلى الغروب والمقل في أوله شرط الوجوب

(فرض) أي: فرض (الصيام) فرضاً أو بفلاً حمسة

أولها. (نية) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات» رواه الشيخان^(٨).

(2) مواهب الجليل ج 2/ ص 448 وم بعده.

(4) مختصر خليل (ص 66)

1. التاج والإكبي (ج 2/ ص 451)

(3) في المختصر «يلزمه بدل فيه»

(5) وردت في بعض نسخ هذا الشرح. «قيل»

(6) معرب نظم المرشد المعين (ص 166)

(7) مواهب الجليل (ج 2/ ص 448)

(8) أخرجه مالك في الموطأ برواه محمد بن الحسن الشيباني، باب الوافر (ج 983) والبحاري، *

(بليده) والباء للخرقة بمعنى «في»، وإليه عائدة على الصوم أو على الصائم، فلا تصح نهراً لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»^(١) رواه أصحاب السنن لأربعة، انظر «التوضيح»^(٢) و(ج)^(٣).

«التلقين» وأي وقت نوى من الليل حراً، ولا يضره إن نام بعدها أو أكل أو جامع ذاكرة لها أو ساهب عهد، فإن طلع فجر ولم ينو لم يصح من ذلك اليوم بنية يوقعها بعد فجره^(٤) ابن الحاجب والمشهور أن يوم عاشوراء كغيره^(٥). ونحوه لابن عرفة وتقدم لابن يونس في عاشوراء خلاف هذا وما ذكر غيره، فله (ق)^(٦).

وقال في «التوضيح»: ولا يجوز تقديم اليه قبل الليل، وهو قول الكفا لحديث التميمي لم تقدم^(٧).

نبيه. قال الشيخ زروق في شرح «الفرطية» أما لية فإذا عرف الشهر وعزم على صومه فقد حصت. قال الحارثي ذكرت لية في الصوم وحكمها فقال شيخ كبير ب سيدي هند سبعين سنة أصرم ولا أنويه؟ قال كنت تعرف أن الشهر دخل وتعلم على صومه؟ قال نعم قلت هذه لية. وعجيب من كونه يعتقد أن الية تنقصر إلى لية.

قلت. وهذا شأن أكثر الناس في الية حتى ذكرت يعتقدون أنها أمر رتد على القصد وهو جهل عظيم^(٨).

(ر) ثانياً: (ترك وطء)؛

= كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، إلى رسول الله ﷺ (ج) ومستم كتاب الإمامة، باب كونه رسول الله ﷺ (إنما لأعمال بالنيات) (ج 1907)

(١) حديث

(٢) التوضيح (ج 2/ ص 396 و 397)

(٣) مواهب العجيل (ج 2/ ص 491)

(٤) التلقين ومعه تحصيل ثلج اليقين (ص 7).

(٥) جامع الأمهات ومعه درر الفوائد (ص 88)

(٦) الناج والإكمال (ج 2/ ص 490)

(٧) التوضيح (ج 2/ ص 398).

(٨) شرح زروق عن الفرطية (ص 244)

قد في «الشامل»^(١)، وركنه إمساك من طلوع لمجر الصادق ليعروب
عن إيلاج حشمة أو مشبهها من مقطوعها ولو بدر أو فرج مينة أو بهيمة،
وأخراج مبي، ولا أثر للمستنكح منه ومن المدي، نقله (ج)^(٢)
وقال ابن بشير^(٣)، لا خلاف أن الجماع وما في معناه من استعداده
المني محرم في الصوم.

وقال اللخمي: يجب الإمساك عن الجماع وإن لم يكن إنزال، وعني
الإنزال وإن لم يكن جماع، كدني يستمتع خارج الفرج ولا يفسد بالإنزال
عن الاحتلام وإن كان ذلك مما يوجب لعن، نقله (ق)^(٤)
وثالثها، ترك (شربه وأكله) والصميران عانداً على الصائم.

ابن عرفة، يُنظرُ الصوم وصولُ عداءٍ يدخلُ ومعدة من معد واسع،
نقله (ق)^(٥).

«التهذيب» يحرم الأكل بطلوع لمجر لمعرض في الأفق لا بانبياص
الظاهر قبله، فكما لا يمح انبياص الباقي بعد الشفق من صلاة العشاء،
فكذلك لا يمح ذلك الخاص من الأكل^(٦)، انتهى، ويأتي هذا مزيد بيان

ابن الحاجب: وشرطه الإمساك في جميع زمانه عن بيضاء طعام أو
سراب إلى الحلق والمعدة من معد واسع كالصم والأذن يمكن الاحتراز
منه^(٧).

«التوضيح». وقوله «يمكن لاحتراز منه» صفة لطعام أو شراب،
احتراز به من ترب الطريق وسحوه على ما يأتي، وقد تسامح في إطلاقه
الشرط على الركن، إذ لا معنى للصوم إلا الإمساك، والشرط خارج عن
المادة^(٨)، انتهى، ويأتي له مزيد بيان أيضاً.

(و) رابعها: ترك إخراج (القيء).

- (١) الشامل (ج ١/ص ١٩٦) (٢) مواهب الجبل (ج ٢/ص ٤٩٥)
(٣) الفقيه على مبادئ التوجيه (ج ٢/ص ٧١٦) (٤) الحاج والأكليل (ج ٢/ص ٤٩٦ وما بعدها).
(٥) التاج والأكليل (ج ٢/ص ٤٩٧) (٦) التهذيب (ج ١/ص ٣٤٩)
(٧) جامع لأحكام ومع دبر الفوائد (ص ٨٩)، وفيه «كالصم والأنف والأذن». (٨)
(٩) التوضيح (ج ٢/ص ٤٠٢)، وفيه «احتراز به من غبار الطريق».

بشيء المستدعي القصاص، إلا أن يرجع بالكفارة، ولا قضاء في خروج
عاليه - كما يأتي - إلا أن يرجع منه شيء بالقصاص، انظر (ز)^(١).

وخاصتها: أشار إليه بقوله (مع) ترك (إيصال شيء).

منع ك: طعام أو شراب أو دم، أو حمة ك: درهم وحصاة، وسائر
الجمادات التي لا تنقطع ولا تنحط كما في «التلقين»^(٢).

والمراد بالإيصال الوصول ولو لم يعتمد ذلك، وهذا في غير ما بين
الأسنان من طعام، وأما هو فلا يصر ولو أسلعه عمداً، انظر (ز)^(٣) و(د)^(٤).

(للمعد) جمع معدة متعلق بإيصال، والمعدة من آدمي بمصلة الحوصلة
لنظيره، وانكرش للبهيمة، قوله (د)^(٥).

(من أذن) متعلق بالإيصال أيضاً (أو) من (عين).

قال في «المدونة»: ولا يكتحل، ولا يصيب في أذن دهنًا، إلا أن يعلم
أن لا يصل إلى حنفيه، فإن اكتحل بإحدى أو صبر و غيره، أو صب في أذنه
دهنًا لوسج به أو غيره فوصل ذلك إلى حنفيه، عتبتاد في صومه ولا يفطر
بقية يومه، وعينه القصاص ولا يكفر إن كان في رمضان، فإن لم يصل إلى
حنفه فلا شيء عليه، وإن أشهب، نقله (ح)^(٦) فطره.

والاكتحال جائز لمن يعلم من عادته أنه لا يصل إلى حنفيه، فإن علم
من عادته أنه يصل مع على فرب من أوقع به افطر، وقد روى أشهب عن
مالك فيه الجواز، وقد ما كان الناس يشد فؤاد في هذه الأشياء هكذا،
وعلى هذا يجري الجواب قسم يفطر في الأذن، فيجوز إذا كان لا يصل
ويختلف إذا كان يصل، نقله (ق)^(٧). وظهر سياقها أنه عن المخيم^(٨).

(أو) من (أنف) كاستغوط (قد يرد)^(٩) ترك ما تقدم، فهو تميم ولم

(١) شرح برزقاني (مج ١، ج ٢/ ص ٢٠٣)

(٢) شرح برزقاني (مج ١، ج ٢/ ص ٢٠٣)

(٣) الشرح الكبير للدردير (ج ١/ ص ٣٨٥)

(٤) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٤٩٨ وما بعدها).

(٥) قلت بل سيأتي بدل على أنه من المدونة، كما صرح به المعرف.

(٦) وفي بعض النسخ «قد يرد» بدل «قد يرد»

(٧) التلقين ومعه تحصيل تلج اليقين (ص ٦٩)

(٨) الشرح الكبير للدردير (ج ١/ ص ٣٨٥)

(٩) مذهب الجليل (ج ٢/ ص ٤٩٨)

يكتف الدهن عن تركه لإيصال بالمعدة ترك الأكل والشرب لتدخل الحفنة،
انظر (ش) (١).

تنبيه: قال سيد بعد ذكره هذه الأشياء من الكحل والصب في الأذن والأسعاط والحفنة: فرع إذا ثبت هذا فالسمع من جميع ذلك إنما هو لمن فعله بهراً، وأما من فعله ليلاً فلا شيء عنده ولا يصرفه فبوطه بهراً، لأنه إذا عاص في أعناق الناس ليلاً لم يصرفه حركته بهراً، ويكون سنانة ما يسحدر من الرأس إلى اليد من غير طريق الصم، انتهى وقد البرزلي (٢) عن مسائل ابن قدام: مسأله من عمل في أسه الحذاء وهو صائم فأن استطعمها في حلقه فضى ولا فلا، وكذا من الكحل، فقد (ح) فصره (٣).

ومن دهن رأسه بهراً فوجد طعم ذلك بحلقه فالمعروف وجوب القضاء عليه، ذكره (ز) (٤).

قال: وأما من حك رجله فوجد طعمه في فيه، أو قصص بيده على الثلج فوجد بره دته في جوفه فلا شيء عنده (٥).

(وقت طلوع فحره) متعلق بتركه فهو راجع للمرائض الأربع قبله، والهاء عائدة على لصائم، أي وفرض الصيام ترك وطء ومعه من وقت طلوع المجر الصدق (إلى الغروب) أي غروب الشمس وحترز به على اللبس وهو من الغروب إلى طلوع الفجر، فلا يحرم فيه الرطء ولا الأكل والشرب وهو واضح، قال تعالى ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الْفَجْرِ الرَّهْتُ إِلَى نَسَائِكُمْ﴾ [سجده 186] وقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسِيرَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة 187].

وقال ابن يونس قوله ﴿حَتَّى يَبْيُتِّيَ﴾ يريد حتى ينقارب بين الخيط كما

(١) الدر المنين (ج ٢/ ص 114).

(٢) فتاوى البرزلي (ج ١/ ص 533).

(٣) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 499) فيه نص هذا النسب يكامده.

(٤) شرح الررداس (مج ١/ ص 204)، وبصحة فمن دهن رأسه بهراً فوجد طعم ذلك بحلقه، فلا قضاء عليه، والمعروف وجوب القضاء، ومثله من جعل الحناء برأسه بهراً استطعمها بحلقه فالتضاء كذب ذكره المحطاب وابن غاري.

(٥) شرح الزرقاني (مج ١/ ج 2/ ص 204).

قال ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُ﴾ يريد قارس، ولا فرق بين أول نسل وآخره فكيف لا يعجز أن يضطر حتى يدخل جرة من المين، فكذلك لا يأكل إلى دخول جرة من النهار، نقله (ق)^(١).

وقد في قلب الأزهري في شرح الأنوار^(٢) - عبد حديث: «لا يعرفكم نداء بلال من السحور ولا يبيض الأفق المستطيل حتى يبدو الفجر»^(٣) رصه: هذا حد لأول وقت الصيام ومنه يترتب حكم الصوم، ومذهب مالك رضي الله عنه أنه يحد بجرء من الليل، لأن شأن في الناس عدم القدرة على تحقيق ذلك، ولو فتح لهم هذا الباب لأدى بهم إلى أن يأكلوا بعد المغرب.

[شروط وجوب الصوم]

216 - وثبت طسوم بخر، إلى المزوب والعقل في أول شرط الوجوب

217 - وليقضى فاقبله والحيض منغ صوباً وتفصي المرص إن به ارتفع

(والعقل في أوله) أي الصيام عند خلوع الصجر (شرط) في (الوجوب أي وجوبه فلا يجب على محسوب، ولا على معني عليه، ولا يصح مهم، فالعقل شرط فيهما إن رشد من شروط وجوب الصيام وصحة فعه العقل، نقله (ق)^(٤).

(وليقص فاقبله) أي العقل عند المجر ولو رجع إليه عمله بالقرب

«التهليب» ومن أعني عليه هل بخر في رمضان فأفاق بعد انفجر بقليل أو كثير لم بخره ذلك ليوم، ولو كان نائم أجراه، وإن نام بهره كنه^(٥)

(خ) وإن جر ولو سين كثيرة أو أغني يوماً أو جلة أو أقله ولم ينسلم أوله فالقضاء، لا إن سلم ولو نصفه^(٦).

(1) التاج والإكليل (ج2/ص502)

(2) باب الأزهري في شرح الأنوار هو لعلي بن محمد بن علي القنصاري الأندلسي المالكي المتوفى رحمه الله سنة 89هـ.

(3) مسلم، الصيام (رقم1094)

(4) التاج والإكليل (ج2/ص495)

(5) التهليب (ج1/ص359)

(6) مختصر خليل (ص68)

تثنيه: ذكر الصوم من شروط وجوبه العقل، ولم يذكر منها هـ البلوغ لقوله قبل «وكل تكليف بشرط العقل مع البلوغ»، وأعداد هـ العقل ليرتب عليه قوله، «وليفض ما قلناه».

ولم يذكر منها أيضاً الصحة والإقامة بقوله لآبي: «ويباح لضرب أو سفر قصر أي مباح».

ولم يذكر منها أيضاً النقاء من دم الحيض والنفاس لذكره أن الحيض مانع، وفق المانع شرط، قاله (ش)^(١).

ولم يذكر من شروط صحته الإسلام لقوله هل «وهي لشهادتان شرط لبيانه».

قال ابن الحاجب: «وشرط صحته الإسلام».

ثم قال: «وشرط وجوبه البلوغ والعقل والنقاء من الحيض والنفاس جميع النهار»^(٢).

راد القلشاني^(٣) و(ش) من شروط وجوبه الصحة والإقامة^(٤).

(والحيض مع صوما)، أي: صحته برض كد أو فعلاً ووجوبه أيضاً كما في (خ)^(٥).

(و) لكن (تفضي) الحائض الصوم (الفرض) دون (إن به) متعلق بقوله: «ارتفع» أي: ارتفع وبطل وفسد ذلك الفرض به، أي: بسبب الحيض ويحتمل أن ارتفع وجوبه عنها بسبب الحيض، ولأحتمالان ذكرهما (ش)^(٦).

وقال (م): «والباء هي «به» بمعنى «عن» كما في قوله تعالى ﴿سُئِلَ بِهِ خَبِيرًا﴾ [المرآن 58]، أو ضميره عائد على الشخص الحائض، وفي نسخة

(١) مختصر الدر المنثور (ص 210).

(٢) جامع لأحكام مع شرح القلاندي (ص 37).

(٣) القلشاني على الرسالة (ص 270) مصورة من مخطوط خاص وبعبارة «وشرط وجوبه الإسلام والبلوغ والعقل والصحة والإقامة والنقاء من دم الحيض والنفاس جميع النهار».

(٤) مختصر الدر المنثور (ص 210).

(٥) الدر المنثور، ج 2/ ص 117.

(٦) مختصر من غير (ص 67).

«عنها» دلالتاً، أي: وتقضي لحرص إن ارتفع الحيض عنها^(١)، انتهى
فتأمل.

وقد الأجهوري حين قلت فلم تقضي الصوم؟ قلنا: هذا يأمر من
إشراع جديد، وهو خلاف ما لعبد الوهاب من أن الحيض والنفس هما
بمعتد صحة الصوم دون وجوبه^(٢)، وعبد القضاة بالأمر الأول لا يأمر
جديد.

[مكروهات الصوم]

218 - وتكره النفس ويكره سلماً ذأباً من النذري والأحرماً

219 - وتكرهوا ذوق كبري وهذر غالب في ذأب مثنى

220 - فبار ضائع وطرق وسولة يابس إضاح جانة كذاك

(ويكره) للصائم (اللمس) باليد (وفكر) أي، تفكر (سلماً) أي: سم
صاحبها (ذأباً) أي عادة (من) أمي و (لمدي)، وغير النمى والفكر من
سائر مقدمات الجماع بينهم

(خ) عاطفاً على ما يكره. ومقدمة جماع كقصة ومكر إن عذب
السلامة، والأحرمة⁽³⁾

(والا) أي وإن لم يستم عادة مما ذكر بأن عدم عدم السلامة أو شك
فيها (حرماً) أي حرم عليه النمى والفكر، وكذا غيرهم من سائر
المقدمات على ما مر، وإن توهم عدم سلامة فلا، انصر (ر)⁽⁴⁾

«الرسالة» ومن التذ في شهر رمضان بمباشرة أو قبلة فأمدى لذلك
فعليه القصاء، وإن تعد ذلك حتى أمي عليه الكمارة⁽⁵⁾.

قال (ع): مفهوم قولها «لاأمدى لذلك» أنه إذا لم يُنبذ لا قصاء عليه،
وإن أعط، وهو قول ابن وهب وأشهب. وقد ابن القاسم: إذا حرك ذلك
به لذة وأنعط كان عليه القصاء⁽⁶⁾.

(١) معرب نظم المرشد المعين (ص 166)

(٢) نص عليه القاسمي عبد الوهاب في المعونة باب الدعاء (ج 1/ ص 68)

(٣) مختصر خليل (ص 67).

(٤) شرح الررقاني (مج 1/ ج 2/ ص 200)

(٥) كفاية الطالب الرباني (ج 1/ ص 459)

(٦) الرسالة مع غرد المقالة (ص 162).

(وكرهوا) أي: أهل المذهب للصائم (دوق) أي احتبِر (كقنر) من الملح ثم بمجّه، وكذا: دوق غسل وخل وبحوهماء، ولذا أتى بالكاف وهي اسمية بمعنى مثل

من «المدونة»: كره مالك للصائم دوق لغسل والملح وشبهه، وإن لم يدخل جوفه، وكره مصح العنك أو مصغ الطعام نصبي، أو يداوي الخنز لي فمه ويمسح الدراء، وكره للذي يعمل أوتار العقب أن يمر ذلك في فيه يعضه أو يلمسه فيه الباحي: فمن فعل شيئاً من ذلك فمجه فقد سلم. ابن حبيب: لا شيء عليه وإن دخل جوفه شيء منه فعليه انقصاء، قاله مالك البربري^(١) وغرول لمرأة الكبد لمصري حائر مطبقاً بخلاف الدمشقي فيحوز لها ذلك إن كانت ضعيمة وإلا فيكره، نقله (ق)^(٢)

قال في «الصحيح» والعقب بالتحريك لعصب الذي يعمل منه الأوتار، الواحدة عقبة^(٣).

وقد بعصهم وانفرك بين العقب ولعصب: أن العصب يضرب إلى الصفرة والعقب يضرب إلى البياض، نقله (ح)^(٤) ناظره

(و) كرهوا له أيضاً (هذر) في تكلام السماح وهو كثرته لغير منفعة. ول (ح) وأما كتب النساء عن أبيه والميمية والكلام لما حث فراجع في غير الصوم ربتاً كذا وجوبه في الصوم، ولكنه لا يبطل به الصوم^(٥)، انتهى

الرسالة: ويبيح للصائم أن يحفظ سنده وجوارحه، ويُعظم من شهر رمضان ما عظم الله سبحانه وتعالى^(٦).

لأن ابن تاجي وغيره «يبغي» هذا بوجوبه، قد وإنما خص رمضان ورب كان غيره كذلك لأن المعصية تعلق بحسب الزمان والتمكيد^(٧)، انتهى.

(٢) لجاج والإكثير (ج ٢/ ص 487)

(١) لتأوي ببربري (ج ١ ص 532)

(٣) الصحيح: باب الياء فصل العين (ج ٢/ ص 195)

(٥) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 467)

(٤) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 487)

(٦) الرسالة مع هذر معادلة (ص 162).

(٧) شرح ابن تاجي على الرسالة (ج ١/ ص 300)

وأما ما ذكره الشيخ يوسف بن عمر عن بعض الشيوخ من حمل
«يتنفي» على الدب فغير صاهر، قاله (ح) ^(١) فانظر.

وقول الماطم «هذر» معطوف على «ذوق» ووقف عليه بالسكون على
لغة ربيعة.

(غالب قيه) مبتدأ فهو من إصافة الصفة للموصوف، وكذا ما
بعده.

«الرسالة» من درعه القيه في رمص فلا قضاء عليه ^(٢)

قال في التلقيب «ولا يفسد الصوم درع قيه» ولا حجة ورد ^(٣)
كرهت خوف التغير ^(٤).

ثم قال. ولا ركوب مأثم لا يخرج على اعتقاد رجوب، ومصيه على
بینه وإمساكه كالغبية ولفظ ^(٥).

(و) غالب (ذباب) قال في الجلاب «أو يعوض» ^(٦)، قوله (ح) ^(٧)
(مغضر) أي: لا قضاء فيهما فهو خير المستدأ.

من «المدونة» قال مالك في الصائم يدخل حله الدب أو يكون بين
أسنانه حلقة احية ويحوها فبلعها مع ريقه فلا شيء عليه، ولو كان في صلاة
لم يقطع ذلك صلاته، نقه (ق) ^(٨).

(غبار صانع) مبتدأ خبره كذلك الآتي

من «الدخيرة». الأظهر في عبار الدقيق لصانعه لعوه وهو قول ابن
الماجشون ^(٩).

(١) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 467)

(٢) الرسالة مع غرر الحطالة (ص 160).

(٣) في النسخة المطبوعة للتلقيب «رائد» بدل «راند».

(٤) التلقيب مع تحصيل تلج اليقين (ص 73).

(٥) التلقيب مع تحصيل تلج اليقين (ص 74).

(٦) الضريع (ح ١/ ص 308)

(٧) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 517)

(٨) التاج والإكمل (ج ٢/ ص 517)

(٩) الدخيرة (ج ٢/ ص 129)، ونصه: أو خفف في غبار الدقيق لأهل صنعة، فاعتبره لشبه
والماجشون، وهو الأظهر.

الجلاب^(١) : من دخل في حلقه عيار الدقيق أو عيار الطريق فلا شيء عليه، نفيه (ش)^(٢) و(ق)^(٣) فانظر هذا.

«التوضيح» : قال الشيخ أبو محمد يعني الأ شيء عليه في عيار كيل القمح ولا بد للناس من هذا^(٤)، انتهى.

ابن عروة التونسي : في عيار الدقيق والجبس والمهاغ لصانعه نظر لضرورة الصناعة وإمكان غيرها، نقله الثاني و(ق)^(٥)

وقال البرزلي : مسألة : الحكم في عيار الكتان وعيار القمح وعيار خرن الشعير والقمح كالحكم في عيار الجباس.

قال . وعلى هذا يقع السؤال في زمانا إذا وقع الصيام في زمن الصيف فهل يجوز للأجير المحروح بالمحصاد مع ضرورة الفطر أم لا؟ وكانت الفتيا عندنا إن كان محتاجاً لصنعة لمعاشه ما له عنها بد لله ذلك وإلا كره، وأما مالك المروع فلا خلاف في جواز جميعه زرعه وإن أدى إلى فطره، ولا وقع في النهي عن إضاعة المال.

وكذا غزل النساء الكتان وترييق الخيط بأبوابهن، وإن كان الكتان مصرياً فجائز مطلقاً، وإن كان دميماً له طعم يتحلل بهي كدوي الصاعحات، إن كانت ضعيفة ساع لها ذلك، وإن كانت خيرة محتاجة كره لها ذلك في شهر رمضان، وأفتى ابن قدام : إذا عزلت الكتان المعروف فوجدت طعم ملوحيته في حلقه بطل صومها، وهو نحو ما قلناه^(٦).

ومن ابتلع خطاً من غرن أو حرير فعليه القضاء إن لم تكن صنعة فهو كابتلاع لشوة، وإن كانت صنعة ففيها نظر كعيار الدقيق لدوي الصناعة^(٧)، ضد (ح)^(٨).

(٢) الدر النسيم (ج ٢/ ص ١١٨)

(١) الصريح (ج ٢/ ص ٣٠٨)

(٤) التوضيح (ج ٢/ ص ٤٠٥).

(٣) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٥١٧).

(٥) السح والإكليل (ج ٢/ ص ٥١٧) وليس في عبارة ابن عرفة

(٦) قوله : «وهو نحو ما تقدم» وإن كانت من كلام الخطاب إلا أن فتوى البرزلي من ابن قدام تقدمت عند قوله النظم : «وكرهوا دوق كلفوا»

(٧) فتاوى البرزلي (ج ١/ ص ٥٣٢).

(٨) مواهب الجليل - تصرف يسير في أوله - (ج ٢/ ص ٣١٨).

(و) غدر (طرق) يسكون وراء جمع طريق، كذلك وإن لم يكن العبر،
قاله (ز) (١).

قال ابن الماجشون: في العبر يكثر في حق الصائم حتى يتجاوز إلى
جموعه فلا قصاء فيه في فريضة ولا بديلة لأنه أمر غالب قال في
«المجموعة». ولا أعلم أحداً أوجب فيه شيئاً، بقوله (ق) (٢).

وقال (ز) (٣). وأما دخول عبار غير الطريق لخدمه عليه والقضاء فيها
يظهر، و يظهر إذا كثر غير الطريق أمكن التحرر منه بوضع حائل عسى فيه.
هل يلزم بوضعه أم لا؟ وهو ظاهر كلام غير واحد.

(وسواك) أي استيائك وهو فعلة إذ لا تكليف إلا بعمل يعود (يذهب) لا
يتحليل عنه شيء كذلك.

من «المدونة» قال مالك. لا بأس بالسواك أول النهار وآخره يعود
باس، وإن نلته بالسماء، وأكرهه بالعود الرطب خوف تحللّه. ابن حبيب. لا
لعالم، بقوله (ق) (٤) مع شك في بعض ألفاظه (٥).

(إصباح) - (جناية) ولو مع العلم بها وهو خلاف الأولى، قاله
(ز) (٦). (كذلك) أي معتبر أيضاً كاعتبار القبيء ونداب العالين، فهو حر
المتداً وما عطف عليه

«الرسالة». ولا بأس أن يصبح جيباً من النوط (٧).

(١) شرح الرزقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢١٢) - (٢) الناج والإكليل (ج ٢/ ص ٥١٧)

(٣) شرح الرزقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢٠٢) - (٤) الناج والإكليل (ج ٢/ ص)

(٥) قوله: «مع شك في بعض ألفاظه» هو من كلام «إشراح العلامة الأديري، قلت: وفي العاظم
«سراق داتها» أما عبارة المدونة فهي

«قلت. ما قول مالك في السواك أول النهار وفي آخره؟ قال: قال مالك لا بأس به في أول
النهار وفي آخره قلت: أرايت الرجل يساكن بالسواك للرطب أو غير الرطب بيده بالسماء؟ فقال
قال مالك: أكرهه للرطب، فأما غير الرطب فلا بأس به وإن يله بالسماء، قال: قال مالك لا أرى
بأساً به أن يساكن الصائم في أي ساعة شاء من سداك النهار. لا أنه لا يساكن بالسواك إلا أحضر»
المدونة (ج ١/ ص ٣٢٦ ر ٣٢٧)

(٦) شرح للرزقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢١٣).

(٧) الرسالة مع غرر المقادير (ص ١٦٢).

[نية الصوم]

221- وإن نية تكفي لتمامه **يحب إلا إن نية ما نية** (ونية) واحدة (تكفي) أي - تجزئ (لما) ي، بصوم الذي (تتابعه) (يحب) كرمضان وكعبته، وكعبة قس أو طهار، وكعبه تدننه، فتكفي في ذلك كله نية واحدة هي أو نية منه وأشعر قوله «تكفي» أن المطلوب البيت كل ليلة، وهو كذلك

وقد صرح القاضي عياض في «قواعده»^(١) والشيباني وغيرهما بأن يستحب تجديد النية لكل يوم من رمضان، قاله (ح)^(٢)

الذي: أما ما يجب متابعته كرمضان، وشهري لظهور، وقتل نفس، ومن بدر شهراً بعينه، ومن بدر متابعة ما ليس بعينه، فانية في أوله جميعه تحرره ابن رشد، وأما ما كان من الصيام بجوار مفرقه كقضاء رمضان، وصيامه في السفر، وكعبة اليمين، وعدية الأدي، فلا يظهر من الخلاف إذا بوى متابعة ذلك أن تجزئه نية واحدة يكون حكمها باق وبه رال عينا ما لم يقطعها نية انصر عاصداً وأما ما لم يقطعها من ذلك فلا خلاف أن عليه تجديد النية لكل يوم قال ابن الجهم، والذي يقتضي رمضان عليه التبييت كل ليلة، نظر ابن يونس فإنه رشح هذا بنقل نحوه عن أبي محمد، نقله (ق)^(٣) فانصره.

ثم سئى مما فيه فعد، (إلا إن نية) أي وجوب المتابع (مانعه) أي مانع وجوب لسامع كمرض أو سفر أو حيض أو نكاح أو حن أو غيره، فلا تكفي النية الأولى ولو استمر صائماً في الأولى، بل لا بد من التبييت كل ليلة، انظر (ز)^(٤) و(د)^(٥)

(١) الإلهام بحدود قواعد الإسلام بعباد (ص ٥٦)، طبعة وزارة الأوقاف - المغرب

(٢) مواهب تجليل (ج ٢/ ص ٤٦٩)، وأعادها في نسخة أخرى (ج ٢/ ص ٤٩٢)

(٣) التاج والإكليل (ج ٢/ ص ٤٩٢)، ويوجد عند المؤلف قبل قوله «قال ابن الجهم» ما نصه: «وقد ابن القاسم عن مالك لا يجوز الصيام في السفر إلا بتبييت في كل ليلة». خلافه

الشارح العلامة الأوزي

(٤) شرح الرذائي (مج ١، ج ٢/ ص ٢١٣).

(٥) الشرح الكبير للدردير (ج ١/ ص ٣٨٣).

ابن القاسم: قال مالك: لا يجرى لصيام في السفر في رمضان إلا بنية في كل ليلة.

ابن رشد: يريد رسواً بوى أن سابع الصيام في شهر، أم لا
ابن يونس: لجوار الفطر له. انظر هذا مع ما للبخمي عند قوله «لونية
تكفي» إلح.

وقال أبو محمد: ينبغي لي أن من سافر في رمضان ثم قدم أن عليه أن
يستأنف التست، وكذا امرأة تحيض ثم تطهر، والرجل يمرض ثم يبرئ،
نقله (ق) (1) في فطر.

[ما يتنب للمصائم]

212 - ثبت في صحيح البخاري في فطر زعمه - كذلك تأخير شحور نسبه
(نائب) أي استح للمصائم (تعميل لفطر) بعد تحقق الغروب وعدم
الثبوت فيه، لأنه إذا ثبت في لغروب حرم عليه الفطر اتفاقاً.

وفي «السواد» (2). قدس ابن تيمية عن مالك: وإذا عشتهم الظلمة فلا
يمطروا حتى يوقروا بالغروب، نقله (ج) (3) و(ق) (4) فانظرهما

وهي «سن» أبي داود عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يفطر قبل أن
يصلي على رطبات، فإن لم يجد رطبات فتمرات، فإن لم يجد تمرات حسى
حسوات من ماء (5)

وفي «سن» أبي داود أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول: «اللهم
لك صمت وعلى رزقك أفطرت» وأنه يقول: «ذهب الطمأ وابتلت العروق
وثبت الأجر إن شاء الله» (6).

(1) التاج والإكليل (ج 2/ ص 493 و 494) (2) السواد والزيادات (ج 2/ ص 17)

(3) مواهب الجليل (ج 2/ ص 468) وهو به يلزمه

(4) التاج والإكليل (ج 2/ ص 470 و 471)، لكنه لم ينسبه إلى سواد - وفيه بهذا الغروب -
«المغرب»

(5) أبو داود، الصوم (برقم 2356) الترمذي، الصوم (696) وقدس هذا حديث حسن غريب

(6) أبو داود، الصوم (برقم 2357 و 2358) السنائي، عمل يوم والليمة (برقم 48 و 1013)،
وبه مقلد.

وقال الشيخ زروق في شرح «الفرطبية»^(١)، ويقول عند الفطر: «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، أو غير ذلك. فإن للصائم دعوة مستجابة، قيل: بين رفع اللقمة ووضعها في فيه، والله أعلم. انظر (ح)^(٢) فقد أطلال هنا.

وحملة (رفعه) أي: الصوم صحت لأفطره، أي: بدت تحجبل لفطر رفعه هو الصوم.

(كذلك) يدل له أيضاً (تأخير سحور) مع عدم الشك في الفجر، قاله (ز)^(٣) و(ح)^(٤) و(ق)^(٥). وكذا يمسح أصل السحور، قال السحور - بفتح السين - اسم لما يتسحر به وبالصوم اسم للعمل، انظر (ح)^(٦). وهو من بالصوم قاله (ش)^(٧).

ابن بوس. كان رسول الله ﷺ يسحر ويصوم لصلاة الغداة، قال أنس: كان بين ذلك قدر حصين أية أشهب يسحب تأخير السحور ما لم يدخل إلى الشك في الفجر، نقله (ق)^(٨).

والأصل في ذلك ما ورد في «الصحيحين» أن رسول الله ﷺ قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر^(٩).

وفي سنن الترمذي قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى «أحب عبادي إني أعجلهم فطراً»^(١٠).

وروى مالك في «الموطأ» «من عمل النوبة تعجيل الفطر والاستيناء بالسحور»^(١١).

(١) لم أفت على هذه النفل في شرح زروق لفرطية رغم أنني قرأت محله مراراً ولا في شرحه من الروايات. فقد يكرر الخطأ تصرف فيه فنقله بالمعنى.

(٢) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 469) (٣) شرح برهماني (مع ١/ ج ٢/ ص 97).

(٤) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 468) (٥) التاج والإكليل (ج ٢/ ص 470).

(٦) نقله الخطيب في مواهب الجليل عن الأبي (ج ٢/ ص 1468).

(٧) مختصر الدر الثمين (ص 24) (٨) التاج والإكليل (ج ٢/ ص 469).

(٩) البخاري، الصوم (برقم 1957)، مسلم، الصيام (برقم 1098).

(١٠) الترمذي، الصوم (برقم 700) وقال هذا حديث حسن شريف وقال محققه مؤيد عهد

السامي: لم يخرج من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي

(١١) الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر (برقم 46)

وفي «صحيح البخاري ومسلم» أنه كان بين فراغه من سجود
ودخوله في صلاة الصبح قدر قراءه خمسين آية^(١).

وروى الإمام أحمد بسنده من حديث أبي ذر: أن النبي ﷺ قال: «لا
تعال أنتي بحير ما عجّلوا المطر وأخروا السحور»^(٢) نقله (ج) ^(٣) فأنظره
بجملة (تبعه)، أي: الصبر مع السحور، أي: كذلك سب تأخير
سحور موصوف بكونه تبع للصوم.

[حكم من أفطر في رمضان]

223- مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَصَ أَصَاً وَلَبِزَ كَفَّارَةٌ فِي رَمَضَانَ إِنْ عَمِدَ

224- لَا تَأْكُلْ أَوْ شَرِبْ قِمً أَوْ لَمْ يَسِ وَلَوْ بِمَكْرٍ أَوْ لِفَرْصٍ مَا سِ

225- بَلَا تَأْوُلُ قَرِيبٍ وَيُصَاحُ بِالْمَصْرَ أَوْ مَصْرٍ قَضَرِ أَيْ مُبَاحٍ

(من أفطر الفرض) أي: الصوم لفرض عمد أو سهواً أو عليه أو
إكرهاً، وسواء أكان حراماً أو جائزاً أو واحداً، كمن أفطر خوف هلال
وسواء وجبت الكفارة أم لا، كان لفرض أصلياً أو نذرأ، قصاء) أي: الفرض
وجوباً

(ج): وقضى في الفرض مضمناً، وإن نصت في حلقه دئماً، كمن معه
نائمة، وكأكله شاكاً في الصجر أو طراً استت، ومن لم يطرز دليلاً افتدى
بالمستدل وإلا احتاط، إلا المعين فرض أو حيض أو سيان^(٤).

وقال ابن عرفة المشهور أن من أفطر سياناً في صوم بدر معين أنه
يقضي.

وقال (ق) والحاصل أنه لا يقضي المعين ن أفطره لمريض أو حيض،
ويقضيه إن أفطره سياناً أو لسمر أو عمد، هذا راجح لأقوال^(٥) انتهى

(١) البخاري، الصوم (نرقم 1921)، مسلم، نصيام (نرقم 097).

(٢) الإمام أحمد من طريق سهل بن سعيد (نرقم 21739).

(٣) مؤلف الجليل ج 2/ ص 468.

(٤) مختصر حبل (ص 68).

(٥) للتاج والإكيل (ج 2/ ص 504)، وب «وحد رابع الأقوال» بدن مؤلف راجح الأقوال.

ولما ثبت أن القضاء واجب في المرض مصداً، بين أن الكفارة قد تجب في بعضه بقوله (وليزد) وجوباً على القضاء، وفاعله ضمير يعود على الممطر في المرض ومفعوله قوله ' (كفارة) كبرى ويأتي تفسيرها بعد (في رمضان) فقط لا في قضائه، ولا في كفارة أو غيرها.

ابن الحاجب ولا تجب الكفارة في غير رمضان^(٢). الكافي: وكل صوم واجب غير رمضان لا كفارة على الممطر فيه عامداً^(٣)، نقله عنه (ق)^(٤).

مسألة: من تعمد المطر في يوم اشلاثين ثم تسب أنه يوم العيد فلا كفارة عنه ولا قضاء، وكذلك الحائض تعطر متعمدة ثم تعلم أنها حاضت قبل طهرها.

وعن حمديس وجماعة من الطائفة عليها الكفارة، نقله البرزلي^(٥) ونقل أبو الحسن في «الكبير» في ذلك قولين، نقله (ح)^(٦) فأنظره وجرم (ق)^(٦) بعدم وجوبها على لأول منهما

(إن عمد) أي قصد فيه محترماً، فلا كفارة على من ولا على مكره، (لاكل) فم، أي إليه نهر غير موصول لإضافته في التقدير لي فم، أي إلى تعمد فيه أكلاً لمتحصل أو غيره مما يقع به الإفساد ولو حصاة أو درهماً أو طبقاً طعم تلغظ من الأرض، قاله (ر)^(٧)

(أ) عمد فيه (لا شرب فم) فقط ووصل لجوفه، لا هو حقيقة فلا كفارة في أكل أو شرب بعمده كالماء أو أذن أو عس، لأنها معللة بالانتهاك، ولأن هذه الأشياء لا تشوف بها الأنفاس، قاله (ر)^(٨)

ابن عرفة تجب الكفارة في فساد صوم رمضان انتهاكاً به مما يصل إلى الجوف أو المعدة من الدم، ابن بشير^(٩): لا خلاف في سقوط الكفارة

(١) جامع الأنبياء مع ذكر الفوائد (ص 91) (٢) بدلي (ص 124).

(٣) الناجح والإكس (ج 2 ص 508) (٤) فتاوى البرزلي (ج 2 ص 527)

(٥) مواهب الجليل (ج 2 ص 306) (٦) الشيخ رالإكليل (ج 2 ص 508).

(٧) شرح البرزلي (ج 2 ص 207) (٨) شرح برزلي (ج 1 ص 207)

(٩) النبيه على مبادئ التوحيد - بنصرته يسير من المواقف - (ج 2 ص 723 و 724)

في الواصل إلى المعنة أو إلى الحلق من غير العم، خلافاً لأبي مصعب ثم
أن الشريعة علمت الكفارة بوصول شيء إلى السعة مع القصد والعمد، نقله
(ق) (١).

(أو) عمد فيه (ل) حرج (المني) بجماع أو مقدّمه كقبلة أو مباشرة أو
لمس (ولو) كان إخراجاً حاصلًا (ب) إدانة (فكر) أو نظر
(خ): لا أن يُحايّف عدته على المحتار، وإن أمني بتعمّد نظره
فتأويلان (٢).

ابن عرفة. ويجب الكفارة في إفساد صوم رمضان تنهاكاً له بموجب
الغسل وطأ أو إنزالاً، نقله (ق) (٣).

وقال عبد الوهاب ومن احتسب في نهار رمضان لم يفسد صومه ولا
قصء عليه (٤)، منه (ح) (٥)، تقدم ذلك عن البخمي

(أو) عمد فيه (لوفض) أي ربع (ما) أي: لذي (بني) عليه صوم
وهو آتية ليلاً ونهاراً

من «المدونة» قال مالك. من أصبح في نهار رمضان وبه الإفطار ولم
يأكل ولم يشرب فليقض ولكفر، ولو نوى لصوم قبل طلوع الشمس لم
يفسده ذلك. يريد لأنه نيت المطر. قال من القاسم: «و لو نوى بعضه
أصبح نهاره كله إلا أنه لم يأكل ولم يشرب، فقد قال مالك في ذلك شيئاً،
ولا أدري أقار (٦)، القطف والكفارة، أو القصء ملا كفارة؟ وأحب إلي أن
يكفر.

ومن «النكت» من رخص صلاته أو رخص صومه كب رخص، بخلاف
من رخص إحرامه أو رخص وضوءه بعد إكماله في حلاله، نقله (ق) (٧)
فانظره.

(١) التاج والإكيل (ج ٢/ص 509).

(٢) مختصر خليل (ص 68).

(٣) التاج والإكيل (ج ٢/ص 509).

(٤) معناه في الصلوة (ج ١/ص 291).

(٥) لم أفت على هذا النص في نسخة مرامب لجبل المطبوعة بدار الفكر لأنه سقط منها
حوالي النص.

(٦) في نسخة الموقى مطبوعة القبة بدل وأقار.

(٧) التاج والإكيل (ج ٢/ص 508).

وهذا كله إن رخص روضاً مطلقاً أو مطلقاً على أكل أو شرب وحصل بهراً، وأما إن علق الفطر على شيء ولم يحصل كـ، إن وجد طعاماً أكذب، فسم يجهد، أو وجد ولم يفطر، ولا كفارة عليه ولا قضاء، انظر (ز)^(١) و(د)^(٢).

(بلا) متعلق بـ«عند»، أي: إن عمدت ذكر بعير استند إلى (تأويل قريب)، أي: بسبب موجود كما في «التوضيح» وظهر حل (ش) أنه حل، إذ قل في حل كون عمدته حائياً عن تأويل قريب، يريده أو عز جهل. وأما من استند في فطره إلى تأويل قريب، أي: أمر موجود فلا كفارة عليه^(٣).

ابن بشير: فإن أفطر متأولاً فإثر قرب تأويله وسند إلى أمر موجود فلا كفارة عليه، وهذا كما مثله في الكتاب فيمن أفطر نسياناً طر بطلان صومه فأفطر متعمداً، والمرأة ترى أن الظهر لبلاً في رمضان فلا تعمس فظن أن من لم يغسل ليلاً فلا صوم به فتأكل، والرجل يدخن من سمره ليلاً فيظن أنه لا صوم به إلا أن يدخل نهراً فيفطر، والعبد يحرق راعياً على مسيرة ثلاثة أميال فيظن أنه سمر يسخ الفطر، فإنه لا كفارة على جميع هؤلاء^(٤).

قد اللحامي ومعرفة المذهب أن حكم الجاهل كذي تأويل قريب، فلو جامع حديث إسلام لظنه قصر الصوم على مع العداء لغز، هذه (ق)^(٥) فانظره.

وأما من استند إلى تأويل بعد، أي: أمر معدوم فعليه الكفارة (خ): ثرواً ولم يقبل، أو [أفطر]^(٦) ليخني ثم حتم، أو لهيصر ثم حصل، أو حجامه، أو غيبة^(٧)، ونظر شروحه.

(وباح) أي: يجوز الفطر (د) أجل (صر) أي: صرر يسحقه بسبب الصيام من شدة جوع أو عطش أو خوف مرض أو زبذته، ولا يستحب له

(٢) الشرح الكبير بسويد (ج ١/ ص 388)

(٤) التبيين على مبادئ الفرجة (ج ٢/ ص 738)

(١) شرح بردقاني (مج ١/ ج ٢/ ص 207)

(٣) التبيين (ج ٢/ ص 23)

(٥) التاج والإكليل (ج ٢/ ص 508)

(٦) زيادة من المختصر أسقطها شارح، ولعله خطأ نسخ

(٧) مختصر خليل (ص 69).

لإمساك بفيه اليوم بعد رواه عنده على ما في «المختصر» (خ) (١)

قال ابن يونس قال في «المجموعة» عن أشهب في مريض: ولو
كف الصوم لقدر عليه أو الصلاة حاجاً لعذر، لا أنه بمشقة وتعبد، لم يعط
ويصل حاسداً، ودين الله سر قال مالك: «بت ربعة أفطر في مرض به لو
كان غيره سمعت يعقوب عن الصوم، إنما ذلك بقدر حاقة أساس، نقله (ح) (٢)
(و) (٣) فانظرهما.

وقال (ح) عاطفاً على ما يباح به الفطر ويحرم من حواف زيادته أو
تمديه. ووجب إن خاف هلاكاً أو شديداً أدنى، كحامل ومريض لم يمكن
استئجار ولا غيره حاجتنا على رديهما والأجرة في مال بولد، ثم هن
[في] (٤) مال لأب أو مالها؟ تأويل (٥).

(أو) أي ويصح الفطر أبصاً لأجل (سفر قصر) وهو أربعة برد فكثر
كما تقدم في قوله «وقصر من سافر أربعة برد» فرجعه هناك.

(أي) حرف تفسير (مباح) لا يسفر معصية

«لرسالة» ومن سافر سمر تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر، وإن لم تسه
ضرورة، وعنده القضاء، والصوم أحب إلينا (٦).

(خ) عاطفاً على فاعل أحازا. وفطر بسفر قصر شرع فيه قبل فطر
ولم يوه فيه، وإلا قصي - ولو بصوعاً - ولا كفارة إلا أن يتوبه سفر كفطره
بعد دخوله (٧).

وصرح ابن رشد بأن الفطر في السفر مكروه لقول الله عز وجل: ﴿وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾. سورة ١٨٤، انظر (ح) (٨).

نبيه. قوله. «مباح» تنميم للبيت، إذ السفر الذي تقصر فيه لصلاة لا
يكون إلا مباحاً

(١) مختصر خليل (ص ٦٩).

(٣) التاج والإكليل (ج ٢/ص ٥٢٤)

(٥) مختصر خليل (ص ٦٩)

(٧) مختصر خليل (ص ٦٩)

(٢) مواهب الجليل (ج ٢/ص ٥٢٤)

(٤) «في» زيادة من المختصر

(٦) الرسالة مع قرر المقادير (ص ٦١).

(٨) مواهب الجليل (ج ٢/ص ٥٢٠).

قال (م)؛ هو ثعت لاسفرا^(١).

قلت: هذا وإن كان ظاهراً مخالفاً لقول الصمريين ما بعد، أي: لا يكون إلا عصف بيان بالأجلى على الأخفى، فيوافق متروعه في التعريف أو التكثير كما قد مر المرادي^(٢) وغيره فتدبر.

[حكم من أفطر في صيام النافذة]

226- وَضَمُّهُ فِي الْفُلِ دُونَ ضَرْ مُحَرَّمٌ وَلَيْقُضَ لِأَبِي الْخَيْبِ (وهمداه) أي الفطر متداً (في) صوم (الفل دون صوم) أي: ضرر يلحق الصائم من شدة جوع أو عطش أو خوف مرض أو ريادته أو حيض أو نفاس، (محرم) خبر المبتدأ (و) إن وقع ورس (وليقتض) وجوباً (لا) يقتضي (في العبر) أي غير ما ذكر وهو السبب ولعمد ضرورة، ولا يحرم لفطر بذلك «الرسالة» ومن أفطر في تطوعه همداء، أو سافر فيه فأفطر سفره فعليه القضاء، وإن أفطر ساهياً فلا قضاء عليه^(٣).

(خ): وفي النص - أي: وقضى في النص - بالعمد الحرام ولو بطلاق بث لا لوجه، كوالد وشيخ وإن سم يحلف^(٤).

ولما فرغ من بيان موجب الكفارة شرع في بيانها فقال

[كفارة الإفطار]

227- وَتَكْفُرُ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا أَوْ عِشْقَ مَمْلُوكٍ بِإِسْلَامٍ خِلَا (وكفرون) يا من لزمته الكفارة بما تقدم (يا) أحد أمور ثلاثة على التحبير.

إم باصوم شهرين ولا) بكسر الراء وموالتش، أي متتابعين بنية لتدفع ر الكفارة.

(١) محراب نظم المرقدة المحسن (ص 72)،

(٢) توضيح المعاصد والمساكن شرح ألعية بن ماسك لنداء الدين الحسن بن قاسم المرادي - 7495هـ - ، (ج 2/ ص 88) طبعة الأولى، المكتبة العصرية 1426هـ/ 2005م.

(٣) الرسالة مع فروع النقالة (ص 150)، ولغة النص: اختلاف المصنف.

(٤) مختصر خليل (ص 68).

(أو) أي: وإما (يعتق مملوك) أي رقيق (بإسلام) متعلق بقوله: (حلاً) أي تحلى وترى واتصف بالإسلام لا كاهن، ويشترط في هذا الرقيق أيضاً كمانه، وتحريمه للكهار، وسلامته من عيوب لا يجزئ معها كما في الطهار

في «الموطأ»^(١) أمر رسول الله ﷺ رجلاً أظفر في رمضان أن يكثر بعق رقبة أو بصيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكياً، نقله (ق)^(٢). وإما بالإطعام وهو الأفضل كما قال

[الأفضل في الكفارة إذا وجبت الإطعام]

228 - وفضّلوا إطعام سنينٍ فقيرٍ مُداً بالمسكين من الغنيس الكثير (وفضّلوا) أي: عماؤنا المسكية على لعنق والصيام ولو للتحفة (إطعام) ي: تمليك (ستين فقيراً) حذف تربيته ووقف عليه بهسكون على لغة ربيعة، أي: محتاجاً يشمل السكين والمقبر ابن يونس استحب مالك الإطعام على لعنق والصيام لأنه أعم نفعاً، نقله (ق)^(٣) فاظره

ولو أطعم مسكياً واحداً ستين يوم لم يجزه، فإن قيل المصنود سد سين حنة وهو حاصل فلم يجزى؟ قيل: المصنود سد حنة ستين لأنه أبلغ في لأجر ولتوقع أن يكون ثلهم ولي مقبول الدعاء بقوله القرأني^(٤)، نظر (ح)^(٥).

(مدا) مفعول ثان للإطعام (ل) كـ (مسكين) منهم سد سي ﷺ كما في «الرسالة»، وتقدم قدره، ولا يجزئه أن يطعم ثلاثين مسكياً مدين مدين، قال ابن الحاجب وغيره: وتعدد بتعدد الأيام، ولا تعدد في اليوم الواحد، قبل التكفير^(٦) اتفاقاً، ولا بعده على الأصح المعروف

() الموطأ: كتاب الصيام، باب كفارة من أظفر في رمضان، ح/١ ص 246 وهو في الصحيحين أيضاً.

- (2) الحج وإكليس (ح/2 ص 511) (3) نتاج وإكليس (ح/2 ص 510)
(4) الدخيرة (ح/2 ص 347) (5) مذهب الجليل (ح/2 ص 509).
(6) هنا تنهى كلام ابن الحاجب في «جامع الأسانيد» (ص 91)

من المذهب، وقال لي «التوضيح»^(١)، نظر (ج)^(٢).
 (من العيش الكثير) متعلق بـ«إطعام» أي: من غالب عيش أهل ذلك
 البلد الذي هو فيه وفروع الباب كثيرة فلننظر في بعضها.
 ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بأركان الإسلام لأربعة شرع فيما
 يتعلق بالركن الخامس فقال:

(١) التوضيح (ج ٢/ ص 442)
 (٢) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 528).

«عمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين»

بإضافة

محمد بن أحمد بن محمد بن هبة الله بن يعقوب السملالي لادوي

— كتاب الحج —

من قول الناظم رحمه الله:

229 - الحجُّ فرضٌ مرةً في العمر أركانُهُ إذا تركتَ لم تُخسر

إلى قول الناظم رحمه الله:

290 - وإذا نَحَى مَحْيًى وَاصْبَحَ هَيْبَةُ الشُّرُورِ إلى أَلْقَابٍ وَمِنْ مَكَ يَنْدُورِ



[كتاب الحج]

هذا (كتاب) في ذكر حكم (الحج) تمتع الحاء ركضه، والعمرة وصفتها وما يتعلق بهما

والحج لغة: الفصد، وقيل: بقيد انكسار، أقصر (ح) (١).
 وشرعاً وقوف بعرفة ليده عشر دي لحجة، وطواف بالبيت سبعاً،
 وسعي بين الصفا والمروة كذلك، على وجه مخصوص بإحرام، تاله (د) (٢).
 وفي الصحيحين عنه ﷺ قال: «من حج هذا البيت علم يرفث ولم
 يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» (٣).
 والرفث: الجماع، والفسوق: المعاصي.

وفيها أيضاً أنه ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج
 المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» (٤).

والمبرور الذي لا يحالطه مأثم، رقبى مقبول، نقله (ش) (٥) وغيره.
 وقال عليه الصلاة والسلام: «من أراد دنيا وآخره فليؤم هذا
 البيت، ما أتاه عبد يسأل الله دنيا إلا أعطاه منها، ولا آخره إلا
 أخر له منها» (٦) انظر رحلة الشيخ القطب ابن ناصر (٧) رضي الله

(٢) السرح الكبير (ج ١/ ص ١ 4)

(١) مواهب الجليل (ج ٢/ ص 550)

(٣) البحاري، الحج (برقم 1521) مسند، الحج (برقم 1350)

(٤) البحاري، الحج (برقم 1773) مسند، الحج (برقم 1349)

(٥) الدر الثمين (ج ٢/ ص 135).

(٦) قريب من هذا يفظ أخرجه عبد الرزاق في المصنف عن ابن عيينة عن محمد بن سنان
 قال سمعت سعيد بن جبير يقول: «من أتم هذا البيت يريد دنيا أو آخره أعطته»
 (برقم 8834)

(٧) محمد بن محمد الناصري الموحي، العلامة العربي، شرح العلامة البيهقي، كانت له رحلة
 بقي فيها أهلام زمانه، توفي رحمه الله سنة 1085 هـ [طبقات الحنفية (ج ٢/ ص 9، 3)،
 ونشر المثاني (ج ٢/ ص 16)]

عنه، والأحاديث في فصله كثيرة فستظهر في محلها

[حكم الحج وذكر أركانه]

219 - الحج فرض مرة في العمر أركائه إن تركت لم تخبر

230 - الأحرار والسني وثوب عرفة ليلة الأضحي والطواف ردفه

(الحج فرض) عني على مستطيعه (مرة) واحده (في العمر)

ابن يونس - الحج فرض على مستطيعه من الأحرار المكففين مرة واحدة في العمر، بقده (ق)^(١) ونحوه في «التلخيص»^(٢).

دل على فرضيته الكتب والسنة والإجماع، فمن حجد وجوبه أو شك فيه فهو كافر يستتاب قبل، ومن أنكر وجوبه وامتنع من فعله ترك كما قال في «الرسالة» ومن ترك الحج فله حسبه^(٣)، انظر (ع)^(٤) و(ح)^(٥).

ابن عرفة يجب بالاستطاعة، والمشهور أنها قدره الوصو.

(خ) ووجب باستطاعة، بإمكان الوصول بلا مشقة عظيمة، وأما على نفس ومال؛ إلا لأحد حاله ما هل لا يكتفى على الأظهر، ولو لا راد وراءه لذي صفة تقوم به وقدر على المشي - كأعمى بقائد - ولا يمر المعجوز عنه سهماً، وإن يمشي وإن ربي، أو ما يُع على الممس، أو ما افتقاره أو ترك ولله لصدقة إن سم يحشر هلاكاً. لا يدين أو عصية أو سؤال مطلقاً واعتبر ما يُرث به إن حشي صبيحاً والبحر كالبو لا أن بعلب عطيه أو يُصنع ركز صلاة لكمة. وامرأة كالوحد، لا في بعيد مشي، وركوب بحر، إلا أن تحضر بمكان، وريادة محرم أو زوج لها، كرفة أمث، ومرص، وفي الاكتفاء بساء أو رجاء أو باسم مجموع تردد وصح بالأحرام رخص^(٦)، انتهى انظر مشروحه.

(1) التاج والإكليل (ج 2/ ص 46).

(2) سنن أبي داود ومعه بعض نكح المقيمين (ص 78).

(3) الرسالة مع شرح المفاتيح (ص 240)، باب أحكام النساء والحدود.

(4) كفاية الطالب الرباني (ج 1/ ص 5، 8).

(5) ذواهب الجنيل (ج 2/ ص 547).

(6) مختصر حليل (ص 72) قوله: «نكيد أي؛» «لكنه وحده».

تنبيه : فقوله : «مرة» مفعول مطلق مبين للمعدد، عاملة للحج، ولا يصح أن يكون العامل فيه «نمرة»، لأنه حينئذ يفيد أن الفرض وقع من الشارع مرة ولا يفيد المعنى المراد، لأن المفعول المطلق قيد في عاملة، انظر (ج) ^(١) ثم (ق) ^(٢).

للحج واجبات أركان، وواجبات ليست بأركان، ومن، كما قال ابن الحاحب ^(٣).

فإن أركانه فأشار إليها الماعظم بقوله (أركانه) أي : الحج، أي. مناضه وأجزاءه التي تتركب من بعضها جميع ركز، والركن والجزم والفرض بمعنى واحد.

والفرق بين الشرط والفرض، أن الشرط خارج عن الماهية، والفرض داخل فيها، كما تقدم أوائل كتاب الصلاة، قال الشيخ ميارة في «بستانه» ^(٤) :
والشرط من ماضيه قد خرجا والركن جزمها بها قد ولجها
وقال في «شرح» : «وذلك أن هذا البيت بقوله» ^(٥).

والشرط ما عن الحقيقة خرج والركن وهو الفرض قد بها ولج
(إن تركت) كتب أو واحد منها (لم نجبر) أي لم تصلح بالهدي، إذ لا يجبر به إلا لواحيات غير الأركان كما يأتي
فالجبر في اللغة هو الإصلاح، يقال : جبر العظم المكسور جبراً إذا أصلحه، انتهى.

وأركان أربعة : أولها : (الإحرام).

ابن خرفة : للحج أركان الأول الإحرام، بقله (ق) ^(٦).

(١) مراتب الجليل (ج ٢/ ص 546) بالمعنى

(٢) التاج والإكليل (ج ٢/ ص 348) بالمعنى

(٣) جامع لأحكام رمعه والقصد لأوجب بلوشنسي، وكتبه الطالب لأبن عبد السلام (ج ١/

ص 256) - بتصريف

(٤) بستان بكر المنهج في تكميل المنهج (الطبعة رقم 20).

(٥) الركن المنهج بشرح بستان بكر المنهج في تكميل المنهج (ص 74)

(٦) التاج والإكليل (ج 3/ ص 9 وما بعدها)

فالإحرام مصدر أحرم يقال: أحرم الوخل إذا دخل في حرمة الحج أو العمرة أو الصلاة، نظر (ح) ^(١) و(ق) ^(٢).

«التلقين» والإحرام هو اعتقاد دخوله في الحج، ويدلث بصر محرماً ^(٣).

ويأتي بيان حقيقته عند قوله العاطم:

«فإن ركبت أو مشيت أحرم»
بأكثر مما هنا.

تشبيه قوله: «لأحرام» بكسر اللام كما تقدم بطوره في قول: «لا إيمان جزم بالله والكتب»

(و) ثانيها: (السمي) بين الصفا والمروة.

عباس السعي بين الصفا والمروة من أركان الحج، بدله (ق) ^(٤).

وثالثها: (وقوف) - (حرفه ليلة) عيد (الأضحى) ويدخل بالمعروب، وأم الوقوف نهاراً فواجب ينحصر بالدم، ويدخل وقته بالزول ويكتفي أي حرماً منه، نظر (د) ^(٥) و(ر) ^(٦).

عباس من أركان الحج الوقوف بعرفة ^(٧).

ابن الحاجب: والواجب من الوقوف أن يركب أدنى حضور في جزء من الليل، وجزء من عرفة حيث شاء سوى بطن عرفة ^(٨).

(و) رابعها: (الطواف) أي طوف لإفصه الذي (ودوه)، أي نزع الوقوف بعرفة، وأم طواف القدوم هو جب ينحصر بالدم كما يأتي، وطواف الوداع مستحب لا شيء على من تركه.

(١) مواهب الجليل (ج ٣/ص ٦٤) بتصرف يسير

(٢) التاج والإكليل (ج ٣/ص ٢)، وظاهر سيده أنه مقلد بتصرف - عن الإمام العراقي في المحبرة (ج ٣/ص ٤٧)

(٣) التلقين ومعناه تحصيل للحق اليقين (ص ٨١)

(٤) تاج والإكليل (ج ٣/ص ٨٩) (٥) الشرح الكبير (ج ١/ص ٤٣٩)

(٦) شرح الزواهي (مع ١/ج ٢/ص ٢٦٩)

(٧) بقية الموقوف في التاج والإكليل (ج ٣/ص ٩٧)

(٨) جامع لأحكام ومعناه «القصده الواجب للوقوف» رتبته يطالب لابن عبد السلام (ج ١/ص ٢٧٥)

ثم أشار إلى الواجبات التي يستلزمها الأركان بقوله

[الواجبات المنجبرة بالدم]

- 231 - والواجبات غير الأركان بثم قد جُزئت بها طواف من قيم
232 - ووضأه بالسَّغِي مشيًّ ليهما وركعتا الطَّواف إن تحثَّما
233 - ثمَّ وُلَّ مُزْدَلِفَ لِي رَجُوصاً بيث ليلان ثلاث مئتي
234 - إحرامٌ ميقانٍ قَدَّرَ الحَنَبِيَّةُ بطيبٍ لثامٍ ومضِر الخُخْفَةُ
235 - قرْنٌ لثَغِيذٍ ثَلَاثُ حِرْقٍ لِلْعِرَاقِ بِلَمَلَمِ السَّيْمِ آتِيهِ وَغَاقِ
236 - ثَجِرَةٌ مِنَ الْمَخِيضِ قَلْبِيَّةُ والحلقُ مَخِ رَفِي الْجَمَادِ تَوَابِيَّةُ

(ر) لأعمال (لواجبات) في الحج (غير الأركان) المذكورة (بدم) متعلق بقوله (قد جُزئت)، أي أصبحت بدم، أي مالهدي، فمن ترك واحداً منها فعليه الهدي.

قال (ز)^(١) الواجب ر لفرض مرادون، ويستويان في سائر الأحكام إلا في الحج، فإن الواجب فيه أحق من المرفض من حيث انجبار الواجب بالدم دون المرفض، وإن توجب الإثم على تركه كل^(٢).

وقال الشيخ حلولوه في شرح «جمع الجوامع» «المرفض والواجب مترادفان». قال ووفق بينهما بعض أصحاب في كتاب الحج^(٣)، بقوله (ح)^(٤).

واعلم أن بعض العلماء يعبر عن هذه الأفعال التي تجبر بالدم بالوجوب، وبعضهم بالسس، وبعضهم بالسس المؤكدة.

قال (ح) والظاهر أنها واحدة لصديق حقيقة الواجب عليها، وهو ما يثبت على وجهه ويعتد على تركه، فيكون كالأربعة المتقدمة لا بد من

(١) في نسخة لاهال (ز)، لا أني لم أقف في المركة الدواني على هذا القول أو كلام قريب منه لم رجعت أن يكون كما في بعض النسخ قال (ز).

(٢) شرح الزرقاني (مع، ج 2/ ص 250)

(٣) الضياء التامع شرح جمع الجوامع (ج 1، ص 92)، بالسس، ونحوه فورد بعض أصحابنا وبعض الشافعية التفريق بينهما في أحكام الحج.

(٤) مواهب الجليل (ج 3/ ص 12)

الإتيان بها، فكيف تجبر بدم دون الأربعة المنقلبة، راجعه^(١) والتوضيح^(٢) و(ش)^(٣).

ثم ذكر الناطم منها أحد عشر فعلاً يقال: (مها) أي: من بعض لأصحاب التي تجبر بالدم حبر مقدم، طواف من، أي: الذي (قدم)، أي: دخل مكة مسلماً مؤخراً، أي: طواف القدوم وهو واجب على كل من أحرم من لحل، سواء أكان من أهل مكة أو غيرها إذا كان غير مراهق، وأما إذا أحرم من لحرم، فإنه لا قدوم عليه لكونه غير قادم، وكذا المراهق، وهو من ضاق وقته، فإنه يخرج لعمره ولا دم عليه.

(خ) ووجب - أي: طواف القدوم - كالتسغي قبل عرفة إن أحرم من لحل ولم يرهق ولم يُردف بحرم^(٤) ومن «مناسك»^(٥) خيل رحمه الله أعلم أن أهوال الحج تنقسم ثلاثة أقسام^(٦):

الأول: واجبات أرى

القسم الثاني: واجبات ليست بأركان، ومن أصحابنا من يعتبر عيب بالنسب، وبعضهم يقول سناً مركبة، ويبرم على الأوب التأثيم، لكن قال

(١) مواهب الخليل (ج ١/ ص ١٢) - تنصوب ..

(٢) التوضيح (ج ٢/ ص ٥١٢)، (٣) الدر الثمين (ج ٢/ ص ١٣٩)

(٤) مختصر خليل (ص ٧٧)

(٥) مناسك الحج للشيخ خليل (ص ٢٢) بصرف، تحقيق الدكتور الدجاني لمين، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وحياء التراث - الرباط المحمدية للعلماء - الرباط، المغرب

(٦) ذكر أن أقسام الحج ثلاثة، أفصح عن اثنين وصكت من الثالث وأنا لي به للعائدة ومنع القسم الثالث مسؤولات مستحبات وهذا القسم لا يأنم بشركه ولا يجب فيه الدم كالعمل بدخول مكة وترك الرمل الطواف، أو يهطن السيل بين السيلين في السعي، أو يهطن محصر، واستلام الركن، وترك الصلاة قبل الوقوف بعرفة، وترك الحلاق بمن يرم المحصر، وترك طواف الوداع، وترك مبيت من ليلة عرفة، أو العيت بمردعة، وترك الدبع منها، وترك الوقوف مع الإمام بها بالمحضر الحرام، وترك القيام عند الجمرتين بلحده^(٧) انتهى من مناسك الحج للشيخ خليل (ص ٢٢٣)

في الطواف من ابواب المسجدة بالدم كما نقله (ح) ^(١) عن ابن راشد فإن طاف ركياً أو محمولاً بعد أجرأه، وإن لم يكن عدد أعاد الطواف، إلا أن يكون رجوع لبدنه عليهرق دماً فيها.

لاين القاسم: من طاف محمولاً من غير عذر أجزاءه. قال ابن القاسم: وأنا أرى أن يعيد من رجع إلى بدنه رأيت أن يهرق دماً. مسنون. قوله: «محمولاً»، أي. على أعناق الرجال لأن اندراب لا تدخل المسجد. ابن يونس: والحكم فيهما سواء لا فرق بين ركوبه على دابته أو رجل إنما يباح الركوب لغيره، نقله (ق) ^(٢).

وق. (ح): وحكم الركوب في اسمي حكم الركوب في الطواف، نقله في «الملوثة»، ونقله ابن عرفة ورضه وفيها: لا يسمى ركياً لغير عذر، انتهى ^(٣) وقاله في «التوضيح» ^(٤) وغيره.

(و) منها: (ركعتا الطواف إن تحتمل) ألفه بالإطلاق، أي: إن وجب الطواف، فدخل فيه طواف القدوم وطواف الإفاضة دون طواف التطوع قال (ح) والراجح لمشهور من المذهب وجوب ركعتي الطواف الواجب، وعديه اقتصر ابن بشير في «السبية». وقد سنفد لا خلاف بين أرباب المذهب أنهما ليست ركياً، والمذهب أنهما واجبتان يجبران بالدم وقال ابن هبكر في «المعدة»: والمشهور أن حكمهما حكم الصوف وفان في شرحها: ذهب ابن رشد إلى أن حكمهما في الوجوب والدم حكم الطواف. وقال الباجي: لأظهر وجوبهما في طواف الواجب ويجبران بأشروع في غيره ^(٥).

ومنها: (نزول) ب(مؤدلف) بحذف التاء للزول لينة البحر بقدر خط الرجل سواء خطب بالفعل أم لا، (لي رجوعنا) معشر احتجاج من عرف

(١) مواهب الجليل (ج/٣ ص ١١٤).

(٢) فتاوى ولاكليل (ج/٣ ص ١١٤ وما بعدها).

(٣) مواهب الجليل (ج/٣ ص ١١٤)، وفيه أيضاً عبارة: «وقد سنفد» في التوضيح وغيره.

(٤) عبارة أوقاده في التوضيح وغيره، ليست من كلام الشارح الأذوني وإنما هي من كلام الخطاب، لذلك فأنصر مرجوح في التوضيح (ج/٢ ص ٥٧٩) بالمعنى سط.

(٥) انتهى كلام الخطاب بتصرف يسير مؤيد الجليل (ج/٣ ص ١١٨).

قال سنده: السروال الواجب يحصى بحط الرجال والاستمكان من لبث^(١).

وقال الشيخ خليل في «مناسكه»: «ولظاهره أنه لا يكفي لبث السروال وإنه اسعير فقط بل لا بد من حط الرجال^(٢)»

وقال (ج) وهذا ظاهر إذا لم يحصى لبث، أما إذا حصص لبث ولم يحط الرجال فالظاهر أن ذلك كاف كما يفعله كثير من أهل مكة وغيرهم، فبهم يبرون ويصرون ويتعشون وينقطون للجمر ويصرون ساعة وشقاداتهم على ظهور الجمر، نعم لا يجوز ذلك لما فيه من تعذيب الحيوان^(٣).

ثم قال: فنحصل أن من ترك السروال بها من غير عذر حتى طلع الصبح لزمه الدم عند ابن القاسم، ومن تركه بعد فلا شيء عليه ولو جاء بعد الشمس^(٤).

ومنها: (مبيت ليلات) جمع لينة (ثلاث) بعت بيلات يرمي للجمر إن لم يتعجل أو لبيتين إن تعجل (بمنى) أي فيها متعلق بمبيت.

«الكافي»: إذا طاف طواف الإحادة عاد إلى منى فببيت بها ليالي منى كلها^(٥)، نقله (ق)^(٦).

(خ): «وعاد للمبيت بمنى فوق الغنفة ثلاثاً فإن تراه قبل ليلته قدم أو تلتين إن تعجز^(٧)»

ومنها (إحرام) من (ميقات) معروف لملته الذي قدم منه ويأتي بيانه فإن أحرم بعد مجاوزته فعليه الدم.

ابن عرفة: إن أحرم بعده فعليه دم ولو رجع إليه محرماً، نقله (ق) فانظره^(٨).

(١) نقله الخطاب في مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٢٨).

(٢) نقله الخطاب في مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٢٨) مناسك الحج للشيخ خليل (ص ٢٠).

(٣) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ٢٨). (٤) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٢٩).

(٥) الكافي (ص ١٤٥) - تنصيف عن المصنف.

(٦) التاج والإكمل (ج ٣/ ص ١٤١). (٧) مختصر خليل (ص ٧٩).

(٨) التاج والإكمل (ج ٣/ ص ٤٦).

المنلقين. ولحج ميقتان ميهات زمان، وميقات مكان فميقات الزمان شهر الحج، وهي شوال ودو القعدة ودو الحجة، قيل: جميعه، وقيل: العشر الأول منه ودودة المرق يعتق الدم بتأخير طواف الإفاضة عن شهر الحج، ويكره الإحرام به قبل أشهره، ويصح إن وقع (١).
(ج) ووثقة - أي - الإحرام - ينحج شوال لأجر الحجة، وكره ثلثة، كمنكابه، وفي ربيع تردّد وصحّ لعمرة أساً (٢).

تنبيه الوقت والميقات بمسمى واحد قال (ج) - ومثله لي (التوضيح) (٣) - لميقات إن كان مأخوذاً من لوقت الذي هو الزمان بإطلاقه على المكان إما هو بالحقيقة الشرعية، لأنه قال في الحديث: «وَقُتُّ لأهل المدينة ذا الحليفة» الحديث وإن كان مأخوذاً من لوقت والتأقيت اللذين هما بمسمى التحديد فكل منهما حقيقة دعوية باقية على أصلها، انتهى (٤).

وأما ميقاته المكاني فأنسب إلى الأفاقي فأشار له بساطم بقوله (فلو الحليفة) ميقات (ل) أهل أطيب) بحدف الاء لمورن، أي: المدينة بمشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ومن وراءهم، وهو بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسقف تصغير حقه، وهو ماء لسي جشم مسجيم والنسب المعجزة، وهو أحد الموقيت من مكة بينهم عشر مرحل أو تسع، ربيعه وبين المدينة أربعة أميال أو ستة أو سبعة.

قال ابن جماعة ومسجده يسمى مسجد الشجرة وقد حارب وبها الشر انتي يسميها العوام «بئر علي» يسمى بها لعلي رضي الله عنه ويرسمون أنه قاتل الجن بها، ونسبها إليه غير معروفه عند أهل العلم، ولا يرمى بها حجر ولا غيره كما يفعله بعض الجهلاء، انظر (ج) (٥).

والأصل في هذا ما ورد في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ وقّت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم، وقال ابن وهب ولمن

(١) التلميز ومعه تحصيل تلج التلبي (ص ٨٠)

(٢) مختصر خليل (ص ٧٤).

(٣) التوضيح (ج ٢/ ص ٥١٨).

(٤) مواهب الجليل (ج ١/ ص ٥).

(٥) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ٣٢).

أتى عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج أو العمرة، ومن كان دون ذلك
من حيث أنشاء حتى أهل مكة من مكة^(١)

وفي رواية البخاري: «ومن كان درهن فمعه من أهله حتى أهل مكة
يهنود من مكة»^(٢) نقله (ج)^(٣) وصاحب التوضيح^(٤)

وميقات (ل) أهل (الشام و) لأهل (مصر) وأهل لمغرب. قال ابن
الحاج: ومن وراءهم من أهل لاندلس، انتهى وكذا أهل الروم وبلاد
التكرور، قاله (ج)^(٥)، (الجحفة) مبتدأ مؤخر خبره في السجور، وهي نسم
الجيم وسكون الحاء المهملة والفاء، قرية حوت من مكة واسمها على
بحر حمير موصل من مكة ونحوها من المدينة سميت بذلك لأن السيل
أنحطت بها، انظر (ج)^(٦).

(قرن) صفت (ل) أهل (نجد) أي: نجد اليمن ونجد الحجاز، وأهل
نجد يفتح النون وسكون الجيم ما ارتفع من لأرض، وقرن يفتح القاف
وسكون الراء، ويقال له قرن السمار وقرن الثعالب، وهو جبل في جهة
المشرق وبه من مكة موصلان.

قال في «التوضيح»: وهو أقرب بمواقف إلى مكة، منه لتووي في
«شرح مسلم»^(٧).

ثم قال في «التوضيح»: وبه وبين مكة أربعون ميلاً^(٨)

وقال في «الإكمال»: وأصل القرن الحبل لصغر المستطيل المنقطع
عن لجبل الكبير، انظر (ج)^(٩) و«التوضيح»^(١٠).

(ذات عرق) بكسر الهمزة وسكون الراء المهملة ميقات (ل) أهل

(١) البخاري، الحج (برقم ١٥٢٤) مسلم، الجمع (برقم ١٨١)

(٢) البخاري، الحج (برقم ١٥٢٦). (٣) مرادب الحديث (ج/٣ ص ٣٢)

(٤) التوضيح (ج/٢ ص ٥٢٤) - بتصرف -

(٥) مرادب الحديث (ج/٣ ص ٣٢) وفي كلام ابن الحاج

(٦) مرادب الحديث (ج/٣ ص ٣٢) - بتصرف -

(٧) التوضيح (ج/٢ ص ٥٢٤).

(٨) التوضيح (ج/٢ ص ٥٢٤)

(٩) التوضيح (ج/٢ ص ٥٢٤)

(١٠) مرادب الحديث (ج/٣ ص ٣٣)

(العراق) ودارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم وهي قرية حربت عن مرحلتين من مكة

وقال بن حزم . وبينهما اثنا وأربعون ميلاً، ويمال إن يذهب بحر، إلى جهة مكة فيبحر في القرب القديمة . ويذكر عن الشافعي أن من علاماتها المقاسر القديمة^(١)

من صاحب «الطراز» هذه لموايب معتد بأنها لا أسمائها، من كان لمقاتل قرية فحرت وانتقلت عمارتها واسمها إلى موضع آخر من الأعمار بالأول، لأن الحكم يعلق به نفعه (ح) فسطره^(٢)

ابن الحاجب . ووقت عمر رضي الله عنه للعراق ذات عرق^(٣)

«التوضيح» احلف فيمن وقت ذات عرق، ففي البخاري من يومئذ صدر . وروى مسلم وأبو داود والنسائي أنه عليه الصلاة والسلام وقت لأهل العراق ذات عرق .

القرطبي . وهو الصحيح، انظر تمامه فيه^(٤)

(ح) (يلملم) مقيت لأهل (البحر) والهند وبما بينهما، وهو يقع اسمه التحتية واللام الأولى والثانية وبينهما ميم ساكنة وآخره ميم، ويقال أَلَمِلِمَ بهمرة مفتوحة في موضع الياء^(٥)

قال ابن عبد السلام وابن جماعة الشافعي . وهو الأصل والياء من الهمزة، ويقال برمرم برامس بدل اللامس هو حمل من جنان تهمة عن مرحلتين من مكة^(٦) .

(أتيها) أي . المواضع المذكورة . فهو مبتدأ وخبره محذوف، (وقد)

(١) نقل الشرح الأذوري كلام ابن حزم من مواهب الجليل (ج ٣/ ص ٣٣)

(٢) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ٣٣) .

(٣) جامع الأمهات ومنه المقصد الوحب للونشريسي . واتي به الطالب لابن عبد السلام (ج ١/ ص ٢٦١)

(٤) التوضيح (ج ٢/ ص ٥٢٥)

(٥) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ٣٢) تأمل صبح المشارح الأذوري هـ فقد شرح النظم بكلام الخطاب

(٦) نقله الخطاب في مواهب الجليل (ج ٣/ ص ٣٣)

معمول من أجله، ووقف عنه يسكنون على بعة ربيعة، أي: الأنبياء على هذه المواضع والمنازل بها يحرم وفقاً لأهلها، قوله (ش)^(١)

من الحاجب: ومن مر من جميعهم بميقات أحرم منه، خلا الشامي والمصري ومن وراءهم يمر بني الحليفة؛ فله تحريمه إلى الحجفة، والأصل حرامه منه، ولو مر أمراقى ونحوه بالمدينة تعيب ذكره لحيفه^(٢).

ثم قال وميقات المعادي ما يحفره منها بالتحري^(٣)

نسبه قوله ﷺ أهل بئر كذا في أكثر الروايات، ووقع عند بعض رواة مسلم «أهل بئر» وكذا رواية أبي داود وهو بوجه، لأن ضمير «لهم» لأهل هذه المواضع، ووجه الرواية المشهورة أن الضمير لأهل مكة والموضع والأطراف المذكورة، وهي المدينة والشام واليمن وسجدة، أي: منه جوقب لهدم الأضرحة، والمراد لأهلها بحذف المضاف وأقيم بمضاف إليه مقامه، انظر (ج)^(٤) والتوضيح^(٥).

(وتحرد) معطوف على عطف من دم، أي: ومنها أيضاً تحرد (من المحيط) أي: من محيط الثياب، وكذا من محيطها كالتقميص والجنب والبروس والممسوة، فإن لسهة تعبر عنده فعليه الدم، وهذه في حق من جل، وأما المرأة فيحور لها لسهة كما يأتي للرجل حيث قال «وسع المحيط بالعصاة لآيات الثلاثة»

قال (ش) وعادتهم ذكر هذه المسألة هناك، لكن ذكرها الظمها لأنه في مضمع تعداد الواححات؛ والتحرد وجب، بنظره^(٦).

وكذا عده في «الطلقين» من الواححات، ونسبه وأما وجباته فإنه يحرم

(١) الدر الثمين (ج ٢/ص ١٣٩)

(٢) جامع الأهداب ومنه «القصص الواجب من بشرى» ونسبه لطالب لأن عبد السلام (ج ١/ص ٢٦١)

(٣) جامع الأهداب ومنه «القصص الواجب من بشرى» ونسبه لطالب لأن عبد السلام (ج ١/ص ٢٦١).

(٤) التوضيح (ج ٢/ص ٣٢٤)

(٥) مواهب الجليل (ج ٣/ص ٣٥)

(٦) الدر الثمين (ج ٢/ص ٣٨)

عن البيهقي، وأن يتجرد من محيط شيا ب وقت إرادة الإحرام، ومن كل ي
يضع في الإحرام^(١)، مما سذكر،

ومها (تلبية) لمن يركب جمه بعينه لسه «الثقلين» فإن لم يركب
بها جمه فعليه ادم^(٢)

(ح) وإن تركت أوله - أي الإحرام - قدم إن طأ^(٣)

(ق): ويكفي منها مرة واحدة وما رد على ذلك فمسح^(٤)

(و) منها (الحلق) من أخره حتى خرجت أدم مني وصال لرمه لدم

من مالك لحلاق يوم لبحر أحب إلي، وإن حر الحلاق حتى حج
إلى بلده جاهلاً أو ساساً حق أو بصر وأهدى، بعله (ق)^(٥)، وبحره لأين
الحاجب^(٦)

وقال (ز) وبثل تأخير لبلده تأخير طويلاً بأن يحلق بعد أدم مني
الثلاثة كما يقبله «العدوثة»^(٧).

(مع رمي الجمار) مطلقاً، أي سرء أكاب جمره بعقة أو غيرها،
فم ترك الجمر كلف أو واحدة منها أو حصه من حمرة منها إلى الين فعله
ده

ابن الحاجب وفي ترك الجميع أو جمرة أو حصه هدي، ونجى دم
مع القصاء على المشهور^(٨)

وقال (ح) مشبهاً في وجوب الدم: كتأخير الحنق لبلده، أو الإلصاق

(١) ما انتهى كلام صاحب السليم (ص ٨٢) وموه «مما سذكر» هو من كلام الخارج
الأخوي، ويوجد بدلها في الثقلين، «مما يسهل يد، طراً عليه».

(٢) الثقلين ومعه شخص تلج اليقين (ص ٨٢)

(٣) مختصر خليل (ص ٦٦) (٤) الناح والإكليل (ج ٣/ ص ١٣).

(٥) الناح والإكليل (ج ٣/ ص ٤٠).

(٦) جامع الأميات ومعه القصد الوجب للوشري، واتبه عطالك لأين عبد السلام (ج ١/ ص ٢٨)

(٧) شرح الزرقاني (مج ١/ ج ٢/ ص ٢٨).

(٨) جامع الأميات ومعه القصد الوجب للوشري، واتبه عطالك لأين عبد السلام (ج ١/ ص ٢٨)

محرم، ورمي كل حصاة أو جميع لبنين، وب لصغير لا يحسن الرمي أو
عاجر وينسب ببحري وقت رمي ويكثر^(١)

ثم أشد النظم إلى رمي حصار هو آخر لواحيات التي تحجر بالدم
بيان (توفيه) وشوكة وسمام والكعب معيه مقدوبة، فإنه الزموري على
الشقاء - أي ورمي الحصار مكمل وتمام لدو حباب بني تحجر بالدم على
ما ذكر

وعيم من قوله «صها» حيث أسي بالهم «المعوضية أنه سم بسوف
جميعها، من ذكر بعضه فقط، مما لا بد من معرفته، وترك غيره اختصاراً،
وقد كتب، فقد ذكر (ح)^(٢) صها في «مناسكه» ثلاثة وأربعين فعلاً ونقده
عنه (ش) فانصره^(٣).

ثم شرع في بيان صفة الحج على الترتيب المشتملة على فرائضه وسه
وفوائله فقال

[بيان صفة الحج]

[الاعتل والتنظف للإحرام مراع، وصفة ثوب الإحرام،
وصلاة ركعتين، ولنية المصاحبة كالمشي أو التلبية]

- | | |
|---|-------------------------|
| ٢٣٧ - وإن تردت ترتيب حجك أسما | بيان والتأمن منك أسحبها |
| ٢٣٨ - إن جئت رعباً نظف وأهتسل | كواحب وبالشعر يتصل |
| ٢٣٩ - وألمس رداً وأرزة عسبين | واستنضح ألهذي وركعتين |
| ٢٤٠ - بالكافرون مع الإخلاص هم | هين ركبت أو مشيت أخرنا |
| ٢٤١ - سبية نضح قولاً أو قملاً | كمشي أو نسبية مثاً أقصر |
| (وإن سرد) أيها الضال (مرتبط) أفع (حجك) على نوسه المعصوب | |

(١) مختصر جليل (ص ٦٤)

مستند محمد بن محمد الحفص صاحب موشف بحمل (١٩٩٤هـ) العيني وهذا
سالك المصاح يعني هذا فعله بعد والحدج (ص ١٢) وما بعده مخطوط خاص به
والشاهد فقد شرح هذا الكتاب به يحيى الحفص وسماه الزماد استند المصاح

(٣) المر العيني (ج ٢/ص ١٣٩ وما بعدها)

و(اسمها) آله بدل من نور، التوكيد، الجحفة، أي فاسم من يده العذب (بيان)، أي بيان مرتبه، (ولله منك) بقضه و يحفظ، قوله الجوهري، فهو مفعول مقدم بقوله (استجفها) آله بدل من نور التوكيد لجحفة أيضاً، أي واجمع من أيها الصائب دهنك وأحصره بتكول على بصيرة فيما ذكره وهو

(ب جث)، أي وصلت يا من أمر بالإحرام من الجحفة (رابعاً) وهي قرية معروفة قبل الجحفة ببسر، (تطف) بس الإحرام منه بقص اشرب وسف الإبط، وحق لعانة، و لأفصل تراء شعر الرأس موقراً، نظر (ج) ^(٥) و«الترخيص» ^(٢)

ولطف لعة النفوة، وقد طف الشيء - بالصم - فهو صيف، وطفه أب مطف، أي نفسه، والسطف تكلف السطفة كذا، في «مختصر الصحاح» ^(٣).

(واغتسل) فيه للإحرام استند عملاً (ك) غسل، واجب، فندبت وبرين توسع وعدم أعضاء الموصوء بنية وصوء الموصى وأمر بالعسل نسبه. ابن عرفة غسل الإحرام وبه بعمرة نسبه، ولو بصبي أو لحائض أو نساء، ولا دم إن ترك، محزون: وقد أبدء (ق) ^(٤).

(وبالشروع) مبعث بقوله (يتصل) ي ويتصل هذا العسل بالشروع في الإحرام كعسل الجمعة في اتصاله بالروح وهو من تمام السنة، ولو اغتسل قدوة وأحرم وقت لظهر لم يحزه، ولا يصر الفصل بشد رحاه وإصلاحه جهرة، انظر (د) ^(٥) و(ر) ^(٦).

(والبس) بعد الفروع من عسلك استنداً (ردا) على كتفك (وأررة) في وسطك و(مليس).

محزون: إذا اغتسل ولو بالمدينة بس ثوبي إحرامه ابن حبيب

(١) مؤلف نجيل ج ٣/ ص 108 (٢) التوضيح (ج ٢/ ص 551).

(٣) مختار الصحاح للرازي (مادة ط ذ هـ، ص 613) بتصرف يسير -

(٤) التاج والإكليل (ج ٣/ ص 107) (٥) التشرح الكبير (ج ١/ ص 44)

(٦) شرح الرقابي (مج ١/ ج ٢/ ص 270).

ويستحب ثوبان يرتدي بأحدهما ويسر بالأخر، رد الفرائض بعين، بقية
(ق) (١)

واحد من عقد طرفي لأررة من تحديدهما وتلعبهما على بطنك،
ونسبه هذه الهيئة الاجتماعية، فلا ينبغي أن تتحرد وحب بأنك تتركه عبر
غيره، فهو لحف مردء أو كساء أجراً وحافاً لشنة، نظر (ح) (٢) و(د) (٣)
(واستصحب) منك اسناب (الهدى) ونسبه إن كان مما بقية، وأشعره
إن كان مما يشعر.

ق (ح) في «مناسكه» وسابقة الهدى سنة لمن حج وقد عمل الناس
عليه في هذا الزمان، بقية (ح) فانظر (٤).

وفيها من زاد الإجماع ومعه هدي فيصيده ثم شعره ثم يحسنه وقد
أبو حنيفة الأشعر بدعة، بقية (ق) (٥).

و وصل للإجماع ستم (ركعتين) فأكثر من غير الفريضة، كما هو
(ح) في مناسكه (٦).

فيها من أتى لميقات فيحرم أي وقت شاء، ولا يحرم لا يؤثر صلاة
بأنه أو يؤثر فريضة كان بعد ذلك لا. وأحب إلي أن يحرم يؤثر الفريضة،
بقية (ق) (٧). وزاد (ح) ولا أحد سنده (٨).

وقد (ح) في المحلات ومن أحرم في غير وقت الصلاة فليؤخره
حتى يدخل وقت صلاة، إلا أن يحذف عوته فيحرم بعد صلاة، ومن أحرم
بعد صلاة من غير ضرورة فلا شيء عليه (٩).

(بالكافرون) بالواو على لحكمته خبر مقدم (مع لإخلاصهما) أي
«الركعتان» مستنداً مؤخر، أي قراءتهما كائنة بحد سورة الكافرون بعد
سابعة هي الأولى، وبالمتحة مع سورة لإخلاص هي الثانية، كما تستحب

(١) الحاج وإكليل (ج/٣ ص ١١) وبه «وعين» بزيادة الواو

(٢) انشرح الكيب (ج/١ ص ٤٤)

(٣) مراتب الجبل (ج/٣ ص ١١)

(٤) اسناب وإكليل (ج/٣ ص ١١)

(٥) مراتب الجبل (ج/٣ ص ١١)

(٦) اسناب وإكليل (ج/٣ ص ١٢)

(٧) مناسك الحج بشيخ حبيب (ص ٥٧)

(٨) كفاية الطالب الرباني ج ١ ص ٥٢٤

(٩) مراتب الجبل (ج/٣ ص ١٢)

المروءة في ركعتي الطواف بهاتين السورتين، نص على ذلك كله (خ) هي
«مختصر»^(١)

وقد اشيع أبو عبد الله الخراساني^(٢) ويصحب تستحب «مروءة بهاتين
السورتين لاسمائهما على التوحيد والعملي والعلمي» فإن السورة الأولى
اعتقد عملياً فإن معنى قوله «لا أعبد» لا أفعل كذا، وإحلاله اعتماد
علمي^(٣).

ثم بين أنوف الذي يحرم فيه بدلاً بعد وقوعه ما يقدم بقوله

(بأن) أي (بدلاً) (ركعت) دأبتك رسويت على ظهرها (أر) إذا (مشيت)
أي شرعت في مشي مستقلاً إلى مكة وست ويسمى حينئذ خمس مراحل
(وأحرماً) - بعد من دون ثوبك حجة - أي فأحر من صحيح مفرداً،
ويؤنه انصرص بر كس ضرورية، والأدب التطوع مع فرض الكفائية هي
إحباء النكمة يحصل لك أحر إحياء لبيب، فانه سيدي أبو عبد الله من
يحيى النبي في «ناسك»

وف - (أر) وانظر أن هذا على جهة الأولوية وأنه مؤخره الترك
في أن يسوي ولماشي قبل مشيه كفاه ذلك^(٤).

ففيه في ابن الحاجب وأول الميقات أفصل، - أي فلا يحرم ويكره
بقديمه ويترم^(٥)

وقال في «التوضيح» حكى شيخنا رحمه الله عن بعض مشوحيه أن
الإحرام من ربع من لإحرام أول انميقات، وأنه من أعمال الحجة متصل
بها قال ودفعه اتفاق الناس على ذلك وقال سيدي أبو عبد الله ابن
الحاجب «إنه مكروه»^(٦) قبل نجده^(٧)

(١) مختصر خليل (ص 78)

(٢) شرح الخراساني على مختصر خليل (ج ١/ ص 88)

(٣) شرح الرافعي (ج ١/ ص 272)

(٤) جامع لأحكام ديننا - بعد ما وجدته في «الطائفة» لابن عبد السلام (ج ١، ص 251)

(٥) وما بين العارضين هو من كلام الشارح الآدوي.

(٦) التوضيح (ج 2/ ص 527)

وقال في «مختصره» وذكره قبله كملكه وفي راسع تردد^(١) راجع
(ج) (٢)

وتقدم أن الإحرام من أركان الحج

(بينة) متعلق به أحراماً بأن تقول بملك أو بملكك اللهم إني مويت
بحج مقراً فأعني عليه وتقسيمه مني بملكك. ثم يلي ويكفي فيه في
الإحرام، ولا يصل بركن سقط به.

ثم (خ) مشبه في الأوزية كآخره قوله - أي المسقام - وإليه
شعبه، وترك سقط به^(٣)

وقال شيخ عبد الرحمن الشاذلي قبل السقط به أرسى لسجود من
الحلال، من أبا حيفة يقرب به إن لم يحل لم يعقد إحرامه، انظر (ز)^(٤)
ح

جمعه (تصحب) من أي اسمه (قولاً) في محر حر صفة لائيه
(وعمل)^(٥) معطوف على اقولاً، ووافق عليه بالكون على لغة صفة

وذلك (كشي) مثلاً بعمل (أو، كدلية) مثلاً بغيره، ثم وبشر غير
مرب، (مما) صفة لاقولاً، وعمل، أي، قولاً وصلاً كائين مما، أي
من أي، اتصل) أي تعلق بالإحرام

قال في «التوضيح» الإحرام هو له حوب بالية في أحد السكين مع
حوب متعلق به كائنة أو فعل متعلق به كسوجه عن بطريق^(٦)

وقال في «مختصره» وإنما يعقد سبة لأن حديثه بعه، ولا دم ولا
بجماع مع حوب أو فعل تعقته^(٧)

قال (ج) وتقول المتعلق به كائنه وليسبح والتهيل والتكبير

(2) مواهب الجليل (ج/3 ص 9).

(4) شرح الرافعي (مج/1 ج/2 ص 253)

(5) مراد الجليل (ج/3 ص 42) إلا أن سقط ما حرف اسم من طبعه دار الفكر في قوله اللهم
بعقده

(7) بوضيح (ج/2 ص 515)

(1) مختصر خليل (ص 74)

(3) مختصر خليل (ص 75)

(6) من بعض نسخ العمل

(8) مختصر خليل (ص 75)

قال في «مناسك» التذلي: «وان اشهب» ولو كثر أو هلل أو سجع يريد
سلك الإحرام كان محرماً، والعين لمتعلق به كاستوحه على طريق والتقدير
والإشعاع: قل المصنف في «مناسكه»^(١)، وهذا هو المشهور في
المذهب^(٢)

قال في «الوصي» وقال صاحب «التلحين» وصاحب «القبس» ومرد
الاية وحدها كفية، أي: في انعاده^(٣)،
قال (ز): هو ظاهر «الملاوية»^(٤)،
قال الصواق: إنه نصها^(٥)،

وقال (د) الرجوع أن لإحرام هو الية فقط، وما مشى عليه مصنف
ضعيف، انتهى^(٦)،

وبقدم ان التولية من الوحدت لسي تعبر بالدم وكذا قال ابن
الحاجب^(٧)، وأما تعيها بالإحرام فنة

(خ) - وإن تركت أزل - أي - الإحرام - قدم إن ط^(٨)

قال مالك: ولاقتصر على نسبة رسول الله ﷺ أفصل

وفي الاستدكار عن مالك كراهة الزيادة

من لحاجب ونسبته ﷺ «ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك
ليك: إن أحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك»^(٩)

(١) مناسك الحج شيخ خليل (ص ٥٣)

(٢) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٤٨) - بتصرف يسير -

(٣) الوصي (ج ٢/ ص ٣١٣) -

(٤) شرح نوراني (مج ٢/ ص ٢٥٥ و ٢٥٦) -

(٥) الفاج والإكس (ج ٣/ ص ٤٧) - بتصرف -

(٦) الشرح الكبير (ج ١/ ص ٤٣)

(٧) جامع لأهيات ومعها المقصد الواجب لشمس رسي ونسبته الطالب لأن عبد السلام (ج ١/ ص ٢٥٧)

(٨) مختصر حبيب (ص ٧٧)

(٩) جامع لأهيات ومعها المقصد الواجب لشمس رسي ونسبته الطالب لأن عبد السلام (ج ١/ ص ٢٥٨)

[بيان صفة الحج]

[تجديد التلبية، ولاعتسال لدخول مكة بلدي طوي،

والوقوف عن التلبية بمجرد الوصول إلى بيوت مكة]

242 - وَجَدْتُهَا كُتِبَ تَحْدَثُ حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتُ ثُمَّ رَدْتُ

243 - مَكَّةَ فَاغْتَسَلَ بِلِي طَوًى بِلَا ذَلِكَ وَمَنْ كَسَا الثَّيْبَةَ انصَلَا

244 - إِنْ وَصَلْتُ لِمَسْجِدِ بَيْتِ النَّبِيِّ وَأَتَرَكْتُ نَسَبِيَّةً وَكُلَّ شَيْءٍ وَأَسْلَمْتُ

(وجديها) أي: وجدت أيها المحرم التلبية بدأً بأ، تكرر (كلها) أي

في كل وقت (تحدثت) أي: حدثت فيه (حال) وهي نسجه على ما قل (م)

تغيرت من تجددت كقيام (عود وعود وعود) وهو تركوب وعلاؤه رفاق من

(وإن صليت) ولو تلبية

(خ) زَجَدْتُ لِمَسْجِدِ بَيْتِ النَّبِيِّ وَحَلَفْتُ صَلَاةً^(١)

اس الحاجب: ومحدث لتب عند كل صعود وهبوط، وحلف

لصلوات، وملافة الرقاق، وسمع من⁽²⁾

(خ) ي - يدب - تَسَطُّ فِي غُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا⁽³⁾

ابن الحاجب ولا يلح ولا يسكت⁽⁴⁾، حتى نفوت الصغيرة

(ثم) بمضي على حرمان (إل) أي: فود (دست) أي: قوت من

(مكة) شرفها الله (فاغسل) بدت في حوز مكة بلدي طوي) مثل الطاء، ي

فيه، وهو واد بمكة، قاله في المثاروق⁽⁵⁾

() مختصر خليل (ص 77)

(1) مع لأهات ومعد: القصد هو حب بنو شريس، وأبيه الطالب لأبن عبد السلام (ج 1/

ص 266)، إلا أن كل النسخ المطبوعة جامع لأهات على اختلاف وعددها أربع (دار

البيعة، دار الكتب العلمية، مركز بحوثية بسج الموضح، مركز بحوثية بشرح تـ

المالك، وهي كل بين يدي ليس فيها قوله: أو ملأه رفاق كذا لأنه العلامة الدوري على

(3) مختصر خليل (ص 77)

(4) جامع لأهات ومعد: القصد هو حب بنو شريس، وأبيه الطالب لأبن عبد السلام (ج 1/

ص 267) قوله: فحتى نفوت الصغيرة ليس من كلام ابن الحاجب.

(5) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي جياض، طبعه المكتبة العتيقة - تونس -

(ج 1/ ص 275) - بتصريف -

وقال (ر) من أودى مكة لا يقصر المسافر منها حتى يحاوره^١
 و(ح) هو موضع من الشيعة التي يهبط منها إلى معرة مكة لسموها
 بالعمارة والشيعة الأخرى التي إلى جهة أرهاق، وتسمى عند أهل مكة ببر
 المحجوبين^٢، وسخوه ل(ر)^٣ وظرفه^٤
 «الرسالة»^٥ والعسل لدخول مكة مسح^٦

(بلا) أي بغير (ذلك)، و(أبو إسحاق بن موسى وعسل مكة وروى
 عنه مسح، ولا يتحدث فيه، ولكن نصب على لغة الماء صب وقال
 فيه، والعسل للإحرام بتذلل فيه، فله (ح)^٧

ولا مسح بعسل لاحتضار ولا للماء^٨ لأن العسل في الحقيقة
 هو سحابة، وثابت لو دخل من غير عسل أمر بالعسل بعد دخوله ويصب
 فيه، أي في العسل لدخول مكة أن يكون مصلاً بالدخول، غير غسل ثم
 باب خارج مكة لم يكتف بذلك، انظر (ح)^٩

(ر) كذا الشيعة بفتح الكاف و(هـ) أن ادال وبسمه وقصره المأمور
 بدور (اصلاً)^{١٠} لغة بدن من يوب يؤكد محققه و(هـ) على المحجور فيه،
 أي وادخل أيها المحرم بدءاً مكة من كذا^{١١} سنة أي بأعلى مكة

«الشمس»^{١٢} ومسح بمن دخل مكة محرم من يدخل من كذا السنة
 بني بأعلى مكة^{١٣}، وسخوه في «الرسالة»^{١٤}

(١) المواقف الدواني (ج ١/ ص ٣٥٥) وليس فيه عبارة «مسح»

(٢) مؤلف الجليل (ج ٣/ ص ٦٠) وفيه «المحجوبين» بالفتح بدن سوب وهو حرف مطعني
 والمصوب أنها يالوب

(٣) شرح الزهري (مع ١/ ج ٢/ ص ٢٦٠)

(٤) الرسالة مع غرر المعال (ص ١٧٥) - بتصرف -

(٥) مؤلف الجليل (ج ٣/ ص ١٠) (٦) مؤلف الجليل (ج ٣/ ص ١١٠)

(٧) حكى في جميع النسخ التي اطلعت عليها، وعليها نسخة الشارح

(٨) كذا بالفتح و(هـ) هم اللغة الذي في محل عن المحصب، وهو الموضع الذي ترك
 فيه ناقة بني قحطان يوم الفصح و(ك) بالهمز وقصر فهي طريق سحر ومسح
 يحتاج أن يدخل إلى مكة من كذا وكذا ويخرج من كذا

(٩) التلخيص مع جليل تلح البقي (ص ٨٦)

(١٠) الرسالة مع غرر المعال (ص ١٧٥)

ومن «مناسك» خليل ويستحب أن يدخل مكة من ثمة كداء موضع بأعلى مكة، يفتح الكاف والهمزة غير منصرفين لأنه علم.⁽¹⁾

و«بن الماكهاني» أي سم أسمعه (إلا موقاً، عمله (ق)⁽²⁾

ثم قال: ولثنية الطريق الصعبة بين (الجيبين)⁽³⁾

و«بن السهيلي» و«بن اسحق بن رسول» لم يأتى مكة من يدخل من كداء، لأنه الموضع الذي دعا فيه إبراهيم به بأن يجعل ثمة من الناس يهوي إليه، فعين به ﴿وَأَيُّهَا نَسِيسَ بِالْحَجِّ نَأْتُونَ بِكَ لَا﴾ الآية [الحج 27]، ألا بره قال «يأتون» ولم يقل: «يأتوني»، نقه (ح) فأنظره⁽⁴⁾.

ويستحب دخول مكة بهراً

ابن الحاجب: وشهر أخص⁽⁵⁾

«التوضيح» لما رواه البخاري من حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «يأتي طوى حتى أصبح ثم يدخل مكة»⁽⁶⁾.

(إذا وصلت) أيها المحرم (للبيوت، أي سوب مكة (فانركا، أشفه بدر من يوم لتوكيد لجمعية أي فتوكل ساء (تعية)

«رسالة» في دخول مكة أمسب عن الغنية حتى يطوف ويسعى⁽⁷⁾

وهو ظاهر كلام الناظم رحمه الله

«الرسالة» أن يقطع التنية بمجرد دخول مكة⁽⁸⁾ وهو ما شهره ابن بشير

قال في «التوضيح» وما ذهب إليه خلافه شهره في قوله فيها ولا يقطع تنبيهه حتى يستدئ الطوف⁽⁹⁾ وفي هذين أشار في «مختصره»
نوه وهن لمكة أو للعوائف؟ خلاف⁽¹⁰⁾

(1) حديث الحج لشيخ خليل (ص 16) وفيه نص لماكهاني الذي بعده

(3) الناح و لاكبل (ج 2/ ص 2)

(2) الناح و لاكبل (ج 3/ ص 2)

(4) مواهب الحليل (ج 3/ ص 12)

(5) جامع لأهيات رجمة القصد أبو حنيفة بنو سريسي «ولهية الطائفة لأبي عبد السلام» (ج 1/ ص 268)

(7) الرسالة مع عدد المعال (ص 75)

(8) التوضيح (ج 2/ ص 559)

(9) التوضيح (ج 2/ ص 556)

(10) الرسالة مع عدد المعال (ص 173)

(10) مختصر خليل (ص 77)

[بيان صفة الحج]

[دخول البيت، وإسلام الحجر، والطواف، وصلاة
ركعتي الطواف خلف المقام، والنداء لدى المنبر]

- 245 - لَنُبَيِّتَ مِنْ بَابِ الْإِسْلَامِ وَاسْتَلِمَ
246 - نَبِيْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسُرُ
247 - فَتَى نَحَاذِيهِ كَذَا الْيَمَانِي
248 - إِنْ لَمْ تَصِلْ بِالْحَجَرِ الثَّمَنِ بَالِيهِ
249 - وَأَزْمَلُ ثَلَاثًا وَأَشْرُ بَعْدَ ثَلَاثَا
250 - وَادْعُ بِمَا ثَلُثْتَ لَدَى الْمُخْتَرَمِ
- الحجر الأسود وكبير وأسم
وكثرت قبل ذلك الحجر
لكن ذاب ليد خذ نياني
ومع على الصم وكبير نقتد
خلف المقام وكثرت أوقما
والخمر الأسود بعد استلم

(و) أترك أيضا (كل شغل، واقصد المسجد الحرام لطواف غدوم بعد
كجال بأهيك وحظ رحيت (واسلكا، أنه كيدي قلبه، من سلوث الطريق، لا
من «سنت» بمعنى «الدخل»، انظر «المفسر» بن جزى^(١) و«مختصر الصحيح»^(٢)
ينصح لك ان يرقى بيها، أي وذهب فيه بدنا (للبيت) الشريف، أي
الكمة المشرفة إدهي في وسط المسجد الحرام (من باب) بني نسه ويعرف
الآن باب (السلام).

ومن «متاسك» خليل، ويسحب ب بدخل من باب بني شينة، ويقدم رجله
اليسرى عند الدخول، ويقول «أعوذ بالله من شيطان الرجيم اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد اللهم اعز ديني» افتح بي أبواب رحمتك»، وهذا مستحب لكل
من دخل المسجد الحرام وغيره من المساجد^(٣).

وقال بعد ذلك، ثم يطوف طواف القدوم، والطواف تحية المسجد، ويسمى
بعده، ويستحب أن يستحضر عند رؤيته السب ما أمكنه من الحشرع والتدلل.
وحكي أن امرأة حدثت بقول «أيس رب ربي؟ حتى أري لها»،
فألصقت حبسها وما رفعت إلا ميتة

(١) السهول بطرم سربل (ج ١ ص 303) سورة صدر عند قوله تعالى «وما سلكتكم في سقر»
[الأنبياء ١٧].

(٢) مختار الصحاح للبرقي (مادة «سربل» ص 152).

(٣) مسند الحج شيخ حسن (ص 164).

وعن الثُّبُنِيِّ^(١) أنه عَثِيَ عليه عند رؤية الكعبة وأبش.

فَدِهَ دَارَهُمْ وَأَتَتْ فَحْبٌ مَا يَقْبَأُ النُّفُوعَ فِي الْأَمَاقِ

وَدَا حَرَجَتْ مِنْ لِمَسْجِدٍ فَتَعْلَمُ رَحِمَتُ الْيَسْرِى وَتَعْوَى «بِأَسْمِ اللَّهِ
بِهِمْ فَفَحَّ لِي أَنْوَابُ فَصَدَّتْ»^(٢) نَقْلُهُ (ق)^(٣).

وَيَقْدُمُ ابْنُ طَوَافٍ لِقُدُومِ مَنْ يَوَاحِدُ ابْنَ لَتِي مَجَرَّ دَلْدَمٍ، وَكَدَّ، قَالَ ابْنُ
الْحَاحِبِ^(٤)، وَأَمَّا بِعَيْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ أَوَّلَ سَنَةِ وَإِلَى تَقْبِيلِهِ فِي أَوَّلِهِ أَشَارَ
بِعَرْلِهِ (وَسَلَّمَ) بَعْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ اسْتِمْدَا، نِي قَبْلَ بَعِثَ ابْنُ قَدْرَبِ
(بِحَجَرِ الْأَسْوَدِ) يَسْكُونُ دَلْدَمٍ عَطْفُهُ لِلْوَصْلِ حَكْمُ يَوْفَى لِبَدْرٍ، قَاهِ
(ش)^(٥)

(وَكَبِير) عَمْدَ ذَلِكَ

«الْمُهَذِّبُ»: قِيمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَلَيْهِ أَنْ سَدَى بِسَلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
بِعِيهِ ابْنُ قَدْرَبِ، وَإِلَّا لَمَسَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ وَصَعَهَا عَلَى يَدِهِ مِنْ عَيْرِ تَقْبِيلٍ، فَبَدَأَ بِمِ
يَصْلُحُ كَثْرَ إِدَاةٍ حَادَاةٍ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَعْصِي، نَطَوَى وَلَا يَقْبُضُ^(٦).

وَيَأْتِي لِسَاطِمُ إِنْ لَمْ تَصِلْ لِلْحَجَرِ الْمَنِ يَلْدُهُ اسْت

(وَأَتَمَّ) بَعْدَ سَلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (سَعَةِ أَشْوَاطِ بِهِ) أَيْ بِالسَّابِ
سَدَتْ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

الْقُرْفِيُّ: مِنْ شُرُوطِ النُّطَافِ بِكَمَالِ الْعَدَدِ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ صَرُورَةٍ
لَدِينٍ، نَقْلُهُ (ق)^(٧).

وَبَدَأَ النُّطَافِ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ رَحْبَةً مَجَرَّ دَلْدَمٍ، عَرْلَ تَوَاهٍ مِنْ

١، أَبُو بَكْرٍ دَعْبُ بْنُ جَعْفَرِ الثُّبُنِيِّ، شَيْخُ الصَّمَّةِ وَرِثَامُ أَمْرِ عِلْمِ الْبَصَرِ، وَاحِدٌ مُتَصَرِّفٍ
فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ، شَدَّ بَعْدَادَ عَالِمًا بِمَدَهَبِ الْوَدَاعِ عَائِلَةً، وَصَحْبَهُ الْحَمْدُ، تَوَفَّى رَحِمَهُ
اللَّهُ سَنَةَ ٣٣٤ هـ [الدِّيَاغِ الْمَدَهَبِ (ص ١٨٧)].

(٢) مَسْكُ الْحَجِّ لِلشَّيْخِ خَدِيلٍ (ص ١٦٥)

(٣) الْتَجَ وَ لَا كَبِير (ج ٣/ص ٢٢)

(٤) يَنْظُرُ جَمِيعَ الْأَمْعِيَةِ وَمَعَهَا نَعْمَةُ الْوَدَاعِ بَدَوِيَّةً وَتَسْبِيحَ الطَّالِبِ لِأَمْرِ عَيْدِ السَّلَامَةِ

(ج ١ ص ٢٥٧)

(٥) الْهَيْبَةُ (ج ١/ص ٥٩)

(٦) أَدْوَى الثَّمِينِ (ج ٢/ص ٤٦)

(٧) الْتَجَ وَ لَا كَبِير (ج ٦/ص ٦٨)

لركن يميني أم أبيه وعنه ١ م، وإن سده من بين الباب والحجر الأسود
بالشيء يسير أم و حرة ولا دم إن لم يعتمد ذلك؛ ولا أجرأ أصلاً وعنه
دم، انظر (ر) ١ و (ح) ٢

(و) الحال أنه (قد يسر) أي جعل عن يمينه عد ابن شاس من
شروط الطواف الشريف وهو أن يجعل اليمين عن يساره ولو جعله عن يمينه
لم يصح، قوله (ق) ٣.

وفى (ر) ولا مد أن يمشي مستقيماً فلو مشى القهقري لم
يصح ٤.

وول (ح) وحكمة جعل لطائف بيت عن يساره ليكون فيه إلى
جهة نيت ٥.

قال في ندحيرة: فلو جعله عن يمينه لم يصح ولزمته لإعادة،
نظرة

(وكبرن) أي بطائف في حال كونك (متملاً) مداً هي كل سوط بعد
لأول (ذلك الحجر) لأسود (متى تحاقبه) أي: تقبله

والأصل في قبيله في الصحيحين أن عمر رضي الله عنه قبله وقال
إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ
يقبلك ما قبلتك ٦، بقوله (ح) ٧.

وفى (ر) والحجر لأسود من الجنة، وكل أشد بياضاً من السج
سودته حباً بي دم الكمار لا تمسح به في الدور السائرة، في باب
حجر الإسلام ولأعمام أخرج ابن خزيمة عن ابن عباس قال قال رسول
الله ﷺ: والحجر لأسود ياقوتة بيضاء من يوافقت لحنه وإنما سودته خطاه

(١) شرح الررداني (مع ١ ج ٢ ص 262)

(٢) مواهب المحلل (ح 3 ص 69)

٣ جناح ولا كبرن ح 3 ص ٢٦٤ وفي معنى باب امرء في قوله اعبر بصره و عن يساره

٤ شرح الررداني مع ٢ ج 2 ص 203

٥ مواهب المحلل (ح ١ ص 74)

٦ بيحا في صحيح أبيه 6 ص ٢٦٤ المعجم (٢ ص 270)

(7) كعابة الطالب الرياني (ج ١ ص ٩29)

المشركين، يُعصب يوم النقيصة مثل أحد بشهد من أسلمه وقتله من أهل
الدين،^(١) انتهى^(٢)

وعن ابن عباس أيضاً كما في الشيخ سالم^(٣) «يُحشر الحجر الأسود يوم
النقيصة له عثمان ولسان يشهد لمن أسلمه»^(٤)

(كذا) حجر مقدم الركن (اليماني) عند مؤخر، أي ركن يمني مثل
حجر الأسود في سببه خمسة أول الطواف وبه بعد الأول

(لكن د) أي لركن اليماني خمسة (بالبد) فقط لا بالعم ثم يصعد
على حيث من غير مصيب على مشهور كما قال ابن الحاجب^(٥)، فإن لم تقدر
على سلامته سدد فكبر فقط، والتمس بالحد حاص بالحجر، ينظر (ز)^(٦)

قد في «التهذيب» أثره تقدم هذه وكما مر به - أي بالحجر -
فإنه ب شيء مسلم أو ترك، ولا يدخل فيه الركن اليماني ولكن خمسة منه
ثم يصعد على فيه من غير فصل، فإن لم يستطع نرحم الله من كثرة رخصي
وكذا مر به في طواف واج. أو تطوع هو سمع ب شيء مسلم أو ترك، ولا
يؤثر تكبير كما حادهم في صواب وجب أو تطوع

ولا يستلم بركنين لئلا يسب الحجر منه ولا يشلها ولا يكر إدا
حدهما وأكبر ما ث فوف له من إدا حادو لركن الأسود فيبدأ وتصديق
بكتك، و أي أنه ليس عليه العمل، وقال لا يريد على أنكبير شيئ
وأكبر وضع الحديد بالحجر على الحجر الأسود، وإن هله مدعه
ونير حه على سبلاد يحجر ما لم يكن أدى ولا بأس بسلامته لعدم
طائف^٧

١ صحيح ابن حزيمة (برقم ٢٩٢٧) الترغيب والترهيب، كتاب الحج (برقم ١٧٨٠).

٢ شرح ابن قانر، مج ١ ج ١ ص ٢٦٦.

٣ فريب من مدد استفظر، العيماني في الأوسط، روافد شعاب (لا أن يولد من عند
مجهول، ينظر الترغيب والترهيب، كتاب الحج (برقم ٢٧٧).

٤ نقله عن الشيخ سالم الإمام الروقي (مج ١ ج ٢ ص ٢٧٣).

٥ جامع لأهbab ومعه القصد بوجوب لغوسرسي، واسميه القاصد لابن عبد السلام (ج ١
ص ٢٧١).

٦ شرح الروقي، مج ١ ج ٢ ص ٢٧٣.

٧ التهذيب (ج ١ ص ٣١٩، ٣٢٠).

وفي «الرسالة» وبسليم لركن، - أي الحجر الأسود - كما مر به
كما ذكرنا ويكرر، ولا يسم بعامي غيره، ولكن بيده ثم وضعها على فيه
من غير نفس^(١)

ثم تسم اساطم بيت قوه (حد) أيها الضارب (بياني) أي م بيده
بك (إن سم تصل) أيها الضارب (الحجر) الأسود لك تقدر على تعبته
بعيك و (لمس باليد وضع) اليد (على انهم) من غير نفس (وكرر) عند ذلك،
فإن سم تقدر على وضع يده عليه فامسه بعود ثم ضعه على نيك من غير
تقبل، فإن لم تقدر على شيء مما ذكر فكر فقط، وهذا الترتيب لا بد منه
ولا يمكن وضع يد مع إمكان نفس ولا يعود مع إمكان اليد.

(ج) - وليرخصه لشئ بيد ثم عود ووضعه على فيه ثم كبر، انتهى^(٢)

و يعتمد ذلك تجمع بين تكبير و الاستلام كما قال اساطم وإذا جمعت
سبها فظاهر «المسوية» أو صريحه أو التكبير بعد الاستلام، وظاهر أن
لرحون أنه قل الاستلام، انظر (ج)^(٣) و(ز)^(٤).

(نقطة) أي سبع أشبه في سكك، منه (ش)^(٥) فهو مجرور على أنه
جواب لشروط مقدمه وبالأمر قبله، أي إن فعلت نقته

(ورحل) أيها الطالب استبدأ (ثلاثاً) أي، في الأشروط الثلاثة الأولى
فقط من طواف الصوم.

قال الجوهري: الرمل بفتحين الهرولة^(٦)

وقب في «المشارك» الرمل وثب في المشي ليس بشديد مع هرة
المكبي^(٧)

(ومش) بلا رمل (بعد) أي بعد الثلاثة الأولى (أربعاً) أي في الأربعة
الباقية

(١) رساله مع م المئله (ص ١٧٦)

(٢) مختصر خليل (ص ٧٨)

(٣) مواهب الحسن ج ٢ ص ٦٤،

(٤) شرح البرهاني (مع ج ٢ ص ٢٧٣)

(٥) الدر النسيم (ج ٢ ص ١٤٧)

(٦) اصطلاح علماء الفقه (ج ١ ص ٢٨٤) ونه الرمل من تعريب الهرولة

(٧) مشارق الأنوار على صحيح الآثار (ج ١ ص ٢٩١)

ابن الحاجب . أربعة ، - أي من سبب الطواف - ، رمي ولا دم على
 لأشهر : من حال لا يلبس ، هي ثلاثة لأول في طواف القدوم^(١) .
 (ج) . وزمّل رجل في ثلاثة لأول ولو مريضاً وحياً حملاً ، وزمّخة
 الطواف^(٢) .

ثم قال عاطفاً على باب فاعل ندب : وزمّل مخبر من كان شيع
 وبالإضافة لمّز متى لا تطوع ووداع^(٣) .
 (خفف المقام) أي مقدم إبراهيم (ركعتين) فحذف متعدي به (أوقعا)
 وركعتين مفعول به ، أي : ثم إذا خرجت من طوافك فأوقع ندب ركعتين
 حلف بمقدم ، وتقدم أن ركعتي طواف من أبو جندب لي بحجر سدم ، وكذا
 من ابن الحاجب^(٤) .

وأم يشاعهما حذف المقام فمسحبت كما في «المختصر»
 «الكافي» رد ، فرج من طواف صلي حلف بمقدم ، ثم مكنت ركعتين ولا
 فحيث يسر له^(٥) ، نقله (ق)^(٦) .
 «تقرأ بهما ندباً» «لكفرون» و«الإخلاص» كما تقدم

والمقدم هو الحجر الذي يزل لأبرهيم الحبل من الجنة كما صحح به
 الحديث بيقود عليه عند بناء الكعبة إذ طال البناء ؛ فكان يدعو به ، يس أن
 يضع الحجر في محله ؛ ثم يقصر به ، يس أن يتدور الحجر من اسماعيل ،
 وفي أثر قديم بكرميتين ، وحدث الأثر باقي إلى اليوم قال ويقوده ، أي
 المقام من غير أن يتعرض له أحد في الجاهلية مع كثرة نسوة التي كانت
 تدخل لحرم وخرج ما هو أكثر منه من يات أسله الباهرة ، نظر شرح ابن
 حجر الهيتمي على «التهذيب» ، و«التفسير» من جري

(١) جامع لأحكام ومعه «المصدر» أبو جندب أبو شريسي «وليسه الخطاب لابن عبد السلام» (ج) /
 ص 272

(٢) مختصر حبيب (ص 78)

(٣) مختصر حبيب (ص 78)

(٤) جامع الأمانات ومعه «المصدر» أبو جندب أبو شريسي «وليسه الخطاب لابن عبد السلام» (ج) /

ص 257 .

(٥) التاج والإكبر (ج 3/ ص 19) .

(٦) الكافي (ص 130)

(وإذاع) بعد الصواف وركعتين سدا (بما شئت) من لأدعية (الدي) أي،
عبد (المشترم) وهو ما بين لحجر الأسود وباب الكعبة لأن الدعاء فيه
مسحاج

أنو عمر قال سور الله ﷻ: «من دعا الله عبده من ذي حاجة أو ذي
كرية أو ذي هم فرحه الله عبده» وكـ ﷻ يبصق صدره ووجهه بمشترم، فيه
(١) ^١

- وهذه صورة لكعبة على ما قيل - ⁽²⁾

(ولحجر الأسود بعد) هم معمولا بـ قوله استلم) أي رقت ثياب
سبح الحجر الأسود مبتدأ بعده ركعتي الطواف.

قال في «المندوة» في فرع من طوافه أول ما دخل مكة وصلى
الركعتين فلا يخرج إلى نصف المروة حتى يسلم حجر، فإن لم يفعل فلا
شيء عليه، بقله (ق) فاصره ⁽³⁾

ومن «المندوة» لا يحري لسعي إلا بعد طواف يسوي مرصه،
ينهي ⁽⁴⁾

راجع ما تقدم. وقد تقدم من كلام النظم أن السعي من أركان الحج،
وأن وصية بطواف بواحد من لو جناب النبي بغير سعة، وكذا قال ابن
لحاجب ⁽⁵⁾

وأما غسل لحجر أوبه فسه على ما في «المختصر»، وقال في
«ماسكه» إنه مسح، ووصفه فلا فرع من طواف فيستحب أن يتم
بحجر، وإن لم يفعل فلا شيء عليه ⁽⁶⁾ ولا يستتم سمانه، ويستحب به

(1) الناج والأكبر (ج 3/ص 20).

(2) ورد أشدح في رحمه الله بعض الخطوط غير أنها كعبه وهي مشه في بعض النسخ
ومحدودة في البعض الآخر وقد اعترض من إيردها لا كعبه صارت معلومة بالجمع
في عصرنا هذا بصورف مختلف ولله الحمد والمنة

(3) الناج والأكبر (ج 3/ص 18) (4) الناج والأكبر (ج 3/ص 50).

(5) جامع لأهلب ومعه «نصه» أنو حب عوشوسي «سنة الصاب لأن عبد السلام» (ج
ص 257)

(6) مثلك الحج لتشيخ حبل (ص 181)

بعد سلام تحجر أن يمر برمز فشرط منه . عنه (ع) (١)

[بيان صفة الحج]

[الحج إلى الصفا، والسعي سعيًا، والحب في بطن المسيل،

والاجتهاد في الدعاء أثناء السعي]

- 251 - والمخرج إلى الصفا مقف مُسْفِلًا عليه ثم كنز وهلا
252 - وانع لمروءة فقف مثل الصفا ونح في بطن المسيل ذ اقتفا
253 - أربع وثلاث بكُل منهما تقف والأشواط سبع تنما
254 - وادع بما شئت بسعي وطواف وللصفا ومروءة مع اعتزال
(وخرج) بعد ذلك (إلى الصفا) ذ ول في المدونة) وم يجد مالك

من أي باب يخرج

صلى والنس بسحبون الحروح من باب الصفا بكونه أقرب، فيه في
«الوصيح» (٢)

والصفا حل صغير بمكة وهو ف أ سعي

(قف) أي نوح في حال كونه (مستقبلاً) الكعبة (عليه) أي على
صفا وهو متعلق «ف»

وحكم الوهف عنه السببه لأن التركن إنما هو السعي بين الصفا
والمروءة، فإنه (ر) (٣)

(ثم كنز) بأن تقف «لله أكبر» ثلاث (وهلا) بأن تقف ثلاثاً نصاً
«لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير»

فيها إذا فرغ من طوافه خرج إلى صفا ومروءة من مالك وأحب
إلى أن يصعد من الصفا والمروءة أعلاه حتى يرى كعبه مبهمة فكرر
ويهل ويدعو، ولا يعحصي أن يدعو دعاء لا من عتق، منه (ق) (٤)

(١) كتابه الطائر الربيعي ج ١ ص 534 (2) الوصيح (ج 2) ص 587

3 انتهى الدرسي ج ١ ص 359 وحده فحكم بوقوفه والدعاء اليه ... الحج

4 الحج والكنز ج 3 ص 8 والمقصود «ففيها» المدونة

وقار في «الموضح»^(١) «وثبت أنه ﷺ رقى على الصفا حتى رأى
بيت و مستقبل الكعبة وقار» لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله أنجز وعده ونصر عبده وهزم
الأحزاب وحده» ثم دعا بين دنت، قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم رمل إلى
المروة حتى تصب قدماه في بطن المرادي وسعى حتى المروة ففعل كما فعل
على الصفا رواه مسلم، غيره^(٢).

(واسع) بعد دنت وحوياً (المروة) وهي جبه صغير بمكة

جاء (ع) هي حجارة بضاء راقعة هي اشمس وهي منتهى لسعي^(٣)

(فقف) استند عليه وقوفاً (مثل) وقوف على (الصفا) بأن تستقبل
وتكبر ويهلل وتدعو كما تقدم (وخب) أي لسانعي امتسان أي أسرع فوق
الرمل في الصواف (هي بطن المسيل) أي لذي يسيل منه الماء

وبطن المسيل هو ما بين الميلين الأخضرين، قاله ابن الحاجب^(٤)

وهما من حاد من حاد أحصر كانت هالك وبهذا قد هم بعض في «الطرا»
كده في «مدرج الرغب لإبصاح ابن الحاجب»^(٥)

ابن شاس ثم يمشي إلى المروة يسرع الرحاح دون النساء في المشي
في بطن المسيل وهو ما بين الميلين الأخضرين قال الشيخ أبو إسحاق
وتم من حصر مصق بركن المسجد فرد انتهى إلى سعي سعي هو أشد
من الرمل حول البيت حتى يخرج من بطن المسيل من حصر هالك ثم
يعود إلى الهويمة، نقله (ق)^(٦).

(دا) أي وحب في بطن المسيل في حال كونك صاحب (اقتضا) أي
بإع للشه.

(١) التوضيح (ج ٢/ ص 588)

٢. مسلم، الحج، باب حجه النبي ﷺ (رقم 812)

(٣) كنية بطالب الروابي (ج ١/ ص 35) وقد صرح أبو الحسن بقية عن ابن العربي

(٤) جامع الأنساب ومعناه قصد بواجب لموسريسي وأنس العذاب لأن عبد السلام (ج ١/ ص 274)

(٥) «مدرج الرغب لإبصاح ابن الحاجب»

(٦) الحج والإكيب (ج 3/ ص 118).

ورد جمع (ج) من السعي حيث قال: «وَسَعَى نَفْسُ الْحَجَّاجِ، وَرُقِيَتْ عَنْهُمَا كَأَمْرَةٍ بِنَحْلٍ، وَاشْرَخَ بَيْنَ الْأَحْصَرَيْنِ نَوَى الدَّهْلِ وَذُعْدَةٌ»^(١)

(أربع وقفات) يسكون انقاف دور (يكل) أي على كل منهما) أي من نصف والمروة بأربع ويكل معمولان لقوله. (تقف) أي يقف أي الساعي على كل صفة أربع وقفات

(والأشواط سبعة) جمع شرط وهو لمشي يسهم

من الربيعي الشوط جري مرة إلى العدة والجمع أسوط، ونحوه في «المشارك»^(٢)

ورد (ج) حيث ذكر الطواف قال سدد. «صَلَّى الْأَطْوَافَ مُحْتَمِعاً عَلَيْهِ وَحَدَرَ هَالِكُ الْأَشْوَاطِ، وَكَرِهَ الشَّافِعِيُّ الْأَشْرَاطَ وَالْأَدْوَارَ وَقَدْ وَرَدَ، أَيْ بِطَلْقِ الْأَشْوَاطِ فِي حَدَثِ الدَّهْلِ»

من صاحب «الطرار» لا فرق بين قولك صاف به ودار به، فافظه^(٣).
والأشواط «لأشوط» معصون لقوله (سما) «^(٤)»، أي تضمن أيها الساعي لأشوط بينهما في حال كونه سبعة

أبو عمر إذا فرغ من ركعتي الطواف عد إلى الركن الأسود فاستلمه، ثم يخرج إلى نصفه من باب نصف عرفى عليها حتى يبدو له البيت، ثم يمشي إلى المروة بصنع عليه من م صنع على نصف ويتعدى ذلك شوطاً، ثم يسعى إلى النصف.

قال في «الرمالة»^(٥): يفعل ذلك سبع مرات، هفت بـالك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة، ثقبه (ق)^(٦).

وبد ذكر مشروعته لعدة في المنبرم ذكر هـ مشروعته في ربه موضع حر فدان (وادع، ستان) بها شئت من الأدعية ومن اسم بلا حد (بسمي) أي: فيه (وطواف).

(١) مختصر خليل (ص 74)

٢ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج 2 ص 260 وفيه «قال الخليل»

(٣) الدر النعمان (ج 2 ص 48)

(٤) مذهب الخليل ج 1 ص 72

(٥) التاج والإكيل (ج 3 ص 9 وما بعده)

(٦) الرمالة مع غرر العقيدة (ص 177)

قال في شرح «العملة» ويستحب أن يطوف بابقيت الصالحات وهي
«سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله
العظيم» أو بعير ذلك من الأذكار، ولا يقرأ ويبك لقرآن المجيد
أفضل لذكره، لأنه لم يرد أنه ^(١) يقرأ في الطواف، فلو فعل فليسر السوء
ثلاثاً يشعل غيره عن الذكر، بقوله (ح) ^(٢)

وقد عد (خ) من حسن الطواف الدعاء ونصه: والدعاء بلا حد ^(٣).

بهرام قوله «بلا حد» هو قول من شمس ليس بمحدود خلاف لأن حسب
(و) دعه يصعد أصواتاً بما شئت (بالصفا ومروءة) أي عبيهما كما تقدم

حد في التهليل» ولم يحد حد في الدعاء على الصفا والمروة
حد، ولا لطول القيام وقتاً، وسحب حكت عليهم في الدعاء، ولا يرفع
يديه عبيهما وهي وحرف عرفة عرفة حصاً، ويرتفع في كل شيء حب
إلى ما يك إلا في ابتداء الصلاة فإنه يرفع، ولا يرفع يديه في الممايل حد
الجمرتين انتهى ^(٣) ونحوه في «التوضيح» ^(٤)

(مع) أي رده في الموضع المذكور في حال كونه دعاء مصاحب
راعترا (أي أقر راتبه وبقصير وبعحر، وليرى من حول ولتوا،
وبحضر من الحضور والتدلس ما أمكن

[بيان صفة الحج]

[ذكر شروط الطواف، ثم تجديد التلبية والاستمرار عليها

إلى غروب شمس يوم عرفة، ثم حضور خطبة السابع، ثم الخروج
إلى منى يوم الثامن والمبيت بها، ثم الذهاب إلى عرفة يوم التاسع، والاعتساف
بوقوفه، ثم حضور خطبتي عرفة، ثم الجمع والقصر للطهريين به، ثم صعود
الجبل، والمواظبة على الدعاء والذكر والصلاة على المحتر إلى ما بعد

العروب للجمع بين الواجب والركن]

255 - ويحس الظهور ويستمر على من طاف بذئبه بسعي اجتناس

(١) تهذيب (ج ١، ص ٩٦٤ و ٩٦٥)

(٢) التوضيح (ج ٢، ص 587)

(٣) مؤلف الحس (ج 3، ص 16)

(٤) مختصر خليل (ص 78)

- 256- وعقد فلت لمصنعي عرفه وحطبة الساج تأتي بمصنعه
257- وثامن الشهر اخرج من لمبي معرفات باسمه سولما
258- واعتجلت لرب الزوال وانظروا الحطيسين وجمعين وقصيرا
259- فظهرت ثم الحبل اصعد راكبا على وصوره ثم كن فواظبا
260- على الدعا بهلا منهلا مصنعا على السي مستملا

(ريحت الظهران) أي صهرة الحدث بعده وداوام صهرة حدث،
والسمر) سموره (على من) أي الذي (طاف) سبب لشربته، أي على
نصفه فهو متعلق فيجاءه لألف، بلاد في الظهران ولا يسمي بها
وغيره من ما عدم في الصلاة فيه (ح)

وخرج من الظهران كان أحمر، لأنه كثرة في لسان الفقهاء السبعين
الخير في حدث لأصغر والأكثر فيصير حدث مسكوتا عنه، وكثير
في سبعة سبعة الظهران في حدث وحدث، لأنه (ر) بظرة
من شمس من شروط انطواف صهرة الحدث، وظهره لحدث، وستر
عنده. أنه يباح فيه الكلام، بقده (ق)⁽³⁾
من شمس، طه يصب كمال سمعه أشوط، وحمل ليست عن يسار
الضام، كما بقده

في شروحه أشوط (ح) بقده ثم انطواف يصب سمعه بالضحيرين
والستر، وطلق بحدث ساء، وحمل ليست عن يساره وخروج ثل ساء عن
نصفه وان وسعه ذراع من الأحمر، وصب المفضل فمعه رجل يمسحده
والله⁽⁴⁾

(بديها أي لأمر الثلاثة) وهي الظهران وستر العورة فهو مسدود

⁽¹⁾ وهو يحصل (ج 3 ص 72)

⁽²⁾ شرح البرقاني (مج 2 ص 262)، تحقيق البرقاني هو إنما هو عن الشيخ خليل في
مختصره، ويصدق أيضا على ابن عثيمين في مرشده لأنه يحصل الفاء بغيره بعد

استعمله الشارح لأدوري في هذا المحل.

⁽³⁾ النسخ والإقبال (ج 3 ص 71)

⁽⁴⁾ مختصر خليل ص 76

(سعي) أي رمية، وحمله (اجتلي) أي ظهر خبره؛ يعني أنه يستحب
تسعي عهارة الحدث وظهره الحبث وسر العورة
أي المحاسب ويستحب فيه شروط الصلاة^(٢)

(ح) ويسعي شروط الصلاة أي للمحكمة وهي ثلاثة المتقدمة.

ول في التوضيح؛ وأما متعين القيلة فغير ممكن ويستحب مالك
ليس يتعين وضوءه أن يتروأ ويسعي، لأن لم يتروأ ولا شيء عليه؛ وكذا إن
أصابه حتى فيه يتروأ ويسعي، انتهى^(٤)
ومعنى منه من كلام (ح).

وما شروط صحته ثلاثة يكمل صفة شروط، وأسدده بالصدق،
ونقدم ظروف صحبه عدة، قاله (ش)^(٥)

قال (خ) وصحته بثلثم طوي وروي فرضينه وإلا قدم^(٦) سعي
رجع، تقدم

وعدا بعد شعاع من سعيه أمر من عاد يعود، رجح (فلب لمصلي)
ب أي أن يصلي يصلي (عرفة) بعد لروا عدا وصمه قبل التروا هل
أيه

الرسالة بعد دخل مكة أمسك عن سعيه حتى يطوف ويسعي، ثم
يعود، حتى تروا شمس من يوم عرفة ويروح، أي فصلاها^(٧) وفيها
كرهها مالك من أول طوافه حتى يتم سعيه، نقده (ق)^(٨).

وقال (ح) وعدا بعد سعي وروا بالتسجد بروا فصلاها^(٩)

(وخطبة ليوم (السابع) من ذي الحجة ويسمي يوم لريئة

(١) في بعض نسخ النظم «سعي»

(٢) جامع الأمهات ومع القصد للوجه سوريسي؛ وتليه الطالب لأن عبد السلام، رج/١
ص ٢٧٤

(٣) مختصر خليل (ص ٧٤)

(٤) التوضيح (ح ٣ ص ٧).

(٥) الدر النص، ج ٢، ص ٥٠

(٦) مختصر خليل (ص ٩٧)

(٧) الرسالة مع عمر بنده (ص ١٥).

(٨) التاج والإكليل ج ٣ ص ١٣

(٩) مختصر خليل (ص ٧٨) وفيه أروح يصلي عرفة بعد أروح فصلاها.

قار (ش) وحصة معمول مقدم بقوله (تأني) وهو بمعنى تحصى
وسمى به لطلب أي وتحضر متبداً بحصة بالمسجد بحرم بعد
صلاة اليوم صباح (ل) بعد (الصفة) أي صفة السجدة التي يصعد إلى
بحصة ثابته في عرفه، فهو متعلق بـ"التأني" على حذف مضاف، كما
يرى، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف صفة حصة على حذف مضاف أيضاً،
في المشروعة لتعظيم الصفة، وبهذا صدر (ش) (2).

روى محمد خطيب لجمع ثلاث الأولى بعد صلاة الظهر صباح دي
بحجة بالمسجد الحرام يعلم لباس فيها صلبهم ولا يجلس في هذه
بحصة، نقله (ق) (3).

وعند (ج) هذه الحصة من المستحبات وحدها واحدة (4)
وذكر (ج) هي منه (5).

وذكر (د) وذكر جمع الجلوس في وسطها - فهم خطباء وأئمة
سنة (6).

(ثمان الشهر) أي شهر ذي الحجة يسمى يوم لترويه (أخرج) وبه
تعدى الخط فبه، أي وخرج أيها الحجاج أسبانياً اليوم ثامن من ذي
الحجة (المعنى) أي أسب فخصي بها لظهور والعصر والمغرب والعشاء
والصبح.

ابن حبيب وادرك الشمس يوم لترويه فخطب ثمان سبعا، ثم
خرج إلى منى وأنت مدني، وقد خرجت قمر ديك فلا حرج، نقله في
التوضيح (7).

مالك من أسبنة لخرج يوم الترويه إلى منى فخصي بها لظهور
والعصر والمغرب والعشاء والصبح.

(2) اندر نسيم (ج/2 ص 150)
(4) ينظر مختصر حسن (ص 78)

(1) الدر الثمين (ج/2 ص 90).

(3) الأجر والإكثار (ج/3 ص 26)

(5) من باب الجليل (ج/3 ص 126) - بصرفه -

(6) الشرح الكبير (ج/1 ص 445) ويسر فيه - وفي وسعها -

(7) التوضيح (ج/3 ص 11) وفيه: "فكانت يدان قرأتها"

«**د** في التهذيب» وكره مالك أن يدع لميت مع لباس يمسو بدة عرقه^(١)

ثم قال **وسم** ير لى **مركب** يسمى **ليه** عرقه **دم** وكره مالك التقدم إلى **مى** قبل **يوم** لرويه أو **مى** عرقه قبل **يوم** عرقه^(٢) (بعرفت) **ح** **مقدم** (تاسعاً) **ي** **هي** **اليوم** **للسبع** من **ذي** **الحجة** (بروكتا) **متدا** مؤخر **أي** **بول** **معشر** **حجاج** **كائن** **بعرفت** **هي** **اليوم** **للسبع** **مالك** **بصلى** **الصبح** **سمى** **ويدفع** **منه** **بى** **عرقه** **ابن** **المواز** **بعد** **صواع** **للمسمر** **ولا** **أس** **بالصعب** **ومن** **به** **علقة** **أن** **يعده** **قبل** **ذلك** **بعله** (ق)^(٣)

بمسح **في** **دهنك** **بى** **عرقه** **أن** **تحوّز** **بأنف** **دنه** **ومن** **المأرمين** **انظر** (ج) و (ح) و (ج)^(٤)

مسند **بمسح** **للإمام** **وغيره** **الزول** **بسمرة** **وهو** **موصح** **بعرقه** **ببصر** **للإمام** **خاء** **أوقبة** **كضمة** **عليه** **بصلاة** **والسلام**^(٥) **واغتسل** **بذل** **بوقوف** **بعرفة** **من** **غير** **تلك** **القرب** **لروال** **وهو** **أحر** **عسالات** **الحج** **اثلاث** **أولها** **للإحرام** **وثانيها** **بمحو** **مكة** **وقد** **بقدم** **وثالثها** **بعد**

دل **مالك** **ويتنك** **بى** **عسل** **الإحرام** **وأما** **عسل** **مكة** **بعرفة** **فلا** **يتنك** **فيه** **ولا** **يعيب** **رأسه** **بى** **الماء** **بقده** (ق)^(٦)

للإمام **بعلمهم** **بى** **حظبه** **يوم** **المايع** **جميع** **هذه** **الحدود** **واحصراً** **أي** **وحصول** **بذل** **بجامع** **بمرء** **(المخطئين)** **بعد** **الروال** **ومن** **الظهر**

ابن **المواز** **لحظة** **الذي** **من** **خص** **لحج** **بعرقه** **قبل** **لطلب** **بحدس** **بى** **وسطها** **هي** **تعليم** **لباس** **مد** **بقي** **من** **مسكهم** **من** **صلاتهم** **بعرفة**

(١) التهذيب (ج ١/ ص ١٣٩)

(٢) الناج والأكليل (ج ٣/ ص ١٢٧)

(٣) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٢٧)

(٤) الناج والأكليل (ج ٩/ ص ٥٠)

(٥) التهذيب (ج ١/ ص ١٣٩)

(٦) كفاية الطالب الرباني (ج ١/ ص ١٣٨)

(٧) مسح والأكليل (ج ٣/ ص ١٢٧)

وقوله: «بالمسعر الحرام» والبيع منه، ورعى الحصة، والحاصل: «بعد»
«بإضافة» نقله (ق) (١).

وقال (د) والراجع أن هاتين الحقتين (٢)

(واجمعه) بعد المراع من الحقتين استناد بجامع مرة أيضاً فكتبت
جمع عدم بإدخال وإقامة لكل صلاة

فيها: إذ زالت الشمس حطب الإمام بعرفه ثم جمع بين عصر وعصر
بدراس وإقامتين، وبزود المؤذن إن شاء في الحظيرة وبعد فراغها، ولا
يجب سقاة وإن وفق يوم الجمعة، نقله (ق) (٣)

«م» فته اجمع مع الإمام جمع في رحبه، فانه (خ) (٤) وعبد

وانصرأ) استند (ظهريث) أي انصر والعصر، فظهرت شراح فيه
جمع «واقصر» كما يرى.

ابن الحاجب: ويثم أهل عرفة (٥)

التوضيح: لأنهم حاضرون (٦)

وصاطة أن أهل كل مكان يسمون به ويقصرون فيه من أهل
عرفة يقصرون بحسب وردقة، وسم أهل «دع» فيها ويقصرون في عرفة
ومنى، ويثم أهل منى بها ويقصرون في عرفة ووردقة

(ثم) بعد خراع من نصلاة مع الاسم (الجبل) معمر، مقدم بقوله
(اصعد) أي «اصعد جبل عرفة

ابن الحاجب: ثم يقف بها بعد الحصة والنصلاة (٧)

الحج والذبيح (ج 3/ ص 27)

الحج الكبير (ج 1/ ص 443) - يقصر -

(٤) كتاب العقاب لروابي ج ١ ص ١٦٩

الحج والذبيح (ج 3/ ص 27)

(٥) جامع الأمهات ومعه «معه» بنو بني «و» به «فقال» لأن عبد السلام ج
ص 275

(٦) التوضيح (ج 3/ ص 19)

(٧) جامع الأمهات ومعه «معه» بنو بني «و» به «فقال» لأن عبد السلام ج 1/ ص 275

وقد عليه الصلاة والسلام «عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة»^(١)

ابن الجلاب: «ولا فضيلة لموضع منها على غيره»^(٢).
وعال بن حبيب عند الهصب وسبح لحبل وحث يقف لإمام أفضل، نقله بهرام قنطرة

وعال (ج)^(٣) وار) للمظنة والأفضل محل وعوفه عليه الصلاة والسلام كما في الصحيح، وهو عند انصهرت الكبار انهم وشه في أسفل جبل الرحمة! وهو وسط عرفة^(٤).

(راكباً) أي: اصعد في حال كونك راكباً.

ابن الحاجب: «ولرب أفصر، ثم أفهم، ولا يحسن لا لئلا»^(٥)

(على) أي: وفي حادثة تكون كذا على (وضوء).

ابن الحاجب: «وقوله طامراً متوصلاً أفصر»^(٦).

«استهدى» ومن وقف بعرفة على غير وضوء أو جأ من احتلام فقد أساء ولا شيء عليه، ووقوفه طامراً أحب إلي وأفضل^(٧)

(ثم كن) ملتباً (مواظماً) أي مديماً (عسى لدعا) لئسك ولا يوبت (مهلاً).

ابن شعبان ويكثر من ذكر «لا إله إلا الله وحده لا شريك له به الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»، نقله في «الموضح»^(٨)

(١) جزء من حديث انفرد به ابن ماجة عن الكتب التسعة (برقم 2: 30)

(٢) التصريح لابن الجلاب (ج 1/ ص 34)

(٣) مواهب الجليل (ج 3/ ص 97 وما بعدها)

(٤) شرح الرقابي، مرج 1/ ج 2/ ص 268

(٥) جامع الأمهات ومعها القصص: «رحب للوشرقي» و«اب العبد لابن عبد السلام» (ج 1/ ص 275)

(٦) جامع الأمهات ومعها القصص: «واجب للوشرقي» و«ابن الطالب لاس عبد السلام» (ج 1/ ص 275)

(٧) استهدى (ج 1/ ص 542)

(٨) توضيح (ج 3/ ص 12)

وكس (ستهلاً) أي مضرعاً ومتدلاً و(مصباً على النبي) (مستقبلاً)

رَبِّهِ

استحب مالك أن يهف راحةً على النبي فأحب إلي أن يدعو قائماً.
قد ابن حبيب: فإذا دعوت وسألت فاستط يدك، وإذا رمست
وتعمرت وتصرعت فحولهما، ولا تزل كذلك مسكس القعدة بالخشوع
ووضع الرأس وكثرة التذكر والتفكير والتحميد والتسبح والتعظيم
والعلاة على النبي ﷺ، والدعاء بصوت لا يوبك، والاستمرار إلى غروب
شمس، يدفع الأذى وتدفع معه، ثقته (ق) (١) وسحوة في التوضيح (٢)

[بيان صفة الحج]

[الدفع من عرفة بعد العروب، ثم جمع العشاءين قصراً
بالمزدلفة، مع حظ الترحال بها، الحرص على الدعاء
بالمشعر مع الإسراع بطن محسراً]

- 261 - فتهيئة بعد عروبها تففف وأنصر لئلا تلمة وتنصرف
262 - في المأزق لعميم نكس واقصر بها واجمع عشق الحفر
263 - وحطط ريث بها وأخي لئلا نكس وصل صبحك وغلس وحلنتك
264 - قبف وادغ بالحنن للإسماع وأشرع في بطن وادي السبر
(تهيئة) أي ساعه فيه (بعد غروبها) أي لشمس (تقف) أي تقف
في الحاج عرفة وجوباً تهيئة بعد غروبها.

وبعد أن الوقوف بها هذ انقصر من أركان الحج، فمن حرج من عرفة
قبل العروب ولم يعد إليها حتى طبع الحجر يوم النحر فقد فاته الحج،
فيحتمل منه بفعل العمرة، ويجب عليه انقضاء في قابل ومهدي، ومن ابوقرف
بها بهراً فواجب يسجد بالدم كما تقدم.

(وانقصر) نكسر الفاء أي وسر أيها الحاج بعد غروب الشمس ومضي
حره من الليل مع الإمام من عرفة (المزدلفة) بالنصرف بدور أي إليها

(١) التاج والإكمال (ج 3 ص 127).

(٢) التوضيح (ج 3 ص 2).

(وتصرف، أي ونصر يدب) (من) ^(١) أي يس (المأزمين) يصح المصن
وكسر الراء وبالهمزة، قال (ج) وهما حبلان بين عرفة ومردلة ^(٢)
وقال الحزولي وهما حبلان يقول بهما الحجاج العلمين، يله عنه
(ج) ^٣ وكذا قال (ش) ^(٤) وصحب «مدرج الراعب»
ابن الحجاج ويستحب المرور بين العلمين.

(العلمين) يد من «المأزمين» (نكب) أي حسب الانصراف إلى
مردلة من غير ما بين الحبلين المذكورين، قاله (ش) ^(٥)
وقال ابن عبد الصديق «العلمين» مفعول مقدم «نكب»، أي حسب
الانصراف والمرور بهما وهما ساريتان عظيمتان بينا في حد النحل والعامه
تعتقد أن المرور بينهما من واحات صحح، وأن من لم يمر بهما فلا حج
له، فأمر النظم رحمه الله بتركهما ^(٦)

(وقصر) العشاء سبباً (بها) أي هي مردلة (واجمع) استنبأ جمع
تأخير بهما (عش لمغرب) ولكن صلاة أذان وإقامة

ابن بونس قال لله سبحانه وتعالى ﴿فَكَذَّبَ أَفْصَحُ مِنْ عَمَّرَتْ
فَأَدَّكَرَ اللَّهُ عِندَ الْمَشْرِقِ الْحَرَوِيَّ﴾ [البقره: ٨٨] وفي ﴿وَمَنْ تَعَطَّى شَحِيرَ اللَّهِ﴾
إلى قوله ﴿الْعَبِيدِ﴾ [صح ٦٢، ٦٦] أو جمع سور، الله ﷻ من اسمعرب
والعشاء مردلة وصلّى بها الصبح، وجمع بين يصلانين بمردلة سه
مؤكدته، وإن صلى بمعرب عرفة في وقتي وعشاء في وقتها فقد ترك الشئ
وأحرأه، نقه (ق) ^(٧).

وقال (ج): جمع الصلاتين بمردلة سنة ^(٨)

2 كنية الطالب دباي ح ١ ص 540

(4) الدرر النسيح ج 2/ ص 152

(١) في بعض نسخ منظومة «في»

(3) مواهب الجليل (ج ٦/ ص 127)

(5) البر الثمين (ج 2/ ص 53)

(6) ! ساد المرديد (ج 2/ ص 594) وهو من كلام الإمام الهشوكري، ومن كلامه أيضاً بعد.

«وأعرب شيخنا أبو عبد الله مبداه الفاسي في شرحه «العلمين» بقال من «المأزمين» صيق

قسم»

(7) الشج والإكيد (ج 1/ ص 128)

(8) مواهب الجليل (ج 3/ ص 28)

(واحفظ) أي: أنزل وحبأ (بها) أي: مردعة

وبقدم أن السروول بها سفد ر حط لرحول وإن سم نخط بالسفل من
الراجحات التي تجبر بدم فراجعها هناك.

(وبت) استسأ بها

«لكافي» ١٤، استيقض الإمام و ساس غروب شمس يعرفه، دفع بهم
الإمام إلى المردعة؛ وهي حشعر الحرام؛ وهي جمع كعب، سد سم
للموضع، وسب السد بهم به حتى يصحوا، ومن لم ست بها فعمه دم،
ومن أمام به كثر سله فلا شيء عليه، ونميت بها ليلة البحر منه مؤكدة
عند مالك وأصحابه، ورحص لصدعة أن بحرحو من ليل^(١)، سهي تصدیم
ونأخير، لاله (ق)^(٢)

وقال (ح) - البيت به إلى اصبح سه^(٣).

(وأحي) بدباً (ليثك) بالعبادة لأنها ليلة العيد الأكبر.

قال ابن الموار يستحب بيته المردعة كثره الصلاة ولذا ذكر وكان ابن
عمر^(٤) يصل التهجيد، فقه بي «اشوحيح»^(٥)

ررى أبو أمة: «من أحي ليلة العيد سم يمت فقه يوم تمرت القلوب»
فقه (ق)^(٦)، ونظر (ح)^(٧) و(ز)^(٨).

(١) الكافي (ص 143 و 44) - بتصرف

(٢) التاج والإكليل (ج 3/ ص 28) وعنده انتهى بضميم وأخيره هي من كلام المروان

(٣) مواهب الجليل (ج 3/ ص 128) - بتصرف

(٤) في بعض النسخ المعجمة في التحقيق «أبو عمر»

(٥) التوضيح (ج 3/ ص 21).

(٦) مواهب الجليل (ج 2/ ص 229) قال أصحاب في مواهب الجليل «اضلة بنو بني

لأذكر، رواه ابن ساج في مدحه، وخصص في مسكه بسط «من أحي ليلة العيد أحي

سنة فقه يوم ثوب الثوب»، وسقط الذي ذكره المصنف ذكره الدميري أيضاً في شرح

البلدج؛ يكنى قال الدميري إثرة رواه الدارقطني في عمه قال (المحموط وفقه على

محمول، ورواه ابن ماجه عن أبي أمة مرفوعاً بحسب فقه انتهى

فقه المرد به ابن ماجه عن الكتب التسعة برقم 782) وفيه بقاء وهو مدلس وقد عمده

ولم يصرح بالتحديث

(٨) شرح مردقاني (مج 1/ ح 2/ ص 74)

(وصف) بها (صحة) أو الوقت، (وعلى) بعد لصح بدناً (رحلتك) أي ارتحالت، أي وارتحل بعد الصبح من مردلعه وثب العلى، أي ختلاط الضوء مع الظلمة

وقف بعد دث بد بالمشعر لحرام (وإدع) لفتك وللمسعين (بالمشعر) الحرام (للإسفار) منعق كاجحور، بـ «ف» و «دع» على مسين لتأخر.

والمشعر اسم نساء التي بالمردلعه ويطلق على جمعها وور في شرح العمدة لابن عسكرو هو المسجد الذي بالمردلعه، دله (ح) فافظه^(١).

وقال (ع) هو جبل بمردقة^(٢)

وقال (ز) هو بين جبل لمردلعه وفرج^(٣)

(الكافي) إذ أصبحوا بمردلعه صبو الصبح مجلسين بها، ووقفوا عند المشعر الحرام قبلًا للمذكر والدعاء، ثم نهضوا إلى منى قبل طلوع الشمس في الإسفار الأعلى، وليس الله أن يصفوا حد^(٤)، بقية (ق)^(٥).

قال (خ) ما طلع على ثاب فاعل بدت وأزاحة نغذ الصبح مجلساً، وأوفقه بالمشعر، ويكثر ويدعو للإسفار، واشتغال به، ولا زخوف بعده، ولا قبل الصبح^(٦).

(وأسرعن) بدأ (لحي بطو) (واد النار) وسمى بصر محشر بكسر السين - وهو واد بين مردلعه ومنى والطريق في وسطه، قله (ع)^(٧).

وقال هي «التوضيح» ويسرع في واد محشر الراكب بدائه ونامشي هي مشبه، وهو قدر فيه الحجر، وذلك بلغة قبل - لأنه موضع برول العذاب على أصحاب لهيل^(٨).

(١) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٣٤)

(٢) كفاية الطالب الرباني (ج ١/ ص ١٤١)

(٣) شرح بررغاني (ص ٢٧٩/ ج ٢/ ص ٢٧٩)

(٤) الكافي (ص ١٤٤)

(٥) الحج والإكس (ج ٣/ ص ١٣٤)

(٦) مختصر حليل (ص ٦٩).

(٧) كفاية الطالب الرباني (ج ١/ ص ١٤٢).

(٨) التوضيح (ج ٣/ ص ٢٢)

وقال (ح) ^(١) وعوا، أي الإسراع بعد، وقيل معقوب المعنى، لأن الله تعالى أمر به لعذاب على أهل لعين الذين أوتوا بهدم أنكبه
وهو (ق) قال ابن يونس وصحل في دفع من المشعر من الذكر
ولسكية مثل بحث في اندفع من عرفه، وتهرول في بطن محسر ^(٢)

[بيان صفة الحج]

[التوجه بعد المزدلفة إلى رمي العقبة الكبرى،
ثم النحر، ثم الحلق، ثم التوجه إلى البيت لصواف الإفاضة،
ثم الرجوع إلى منى والمبيت بها ثلاثاً، مع رمي الجمار والحصر
على الدعاء، وزيادة الرابع لغير المتعجل، ثم حمد المولى
على تمام القصد]

- 265 - وَسَرَّ كَمَا تَكُونُ لَلْعَقَةِ
266 - مِنْ أَسْفَلِ تُسَاقٍ مِنْ مَرْدَلَةٍ
267 - أَرُفَّتْهُ وَأَخْبَقَ وَسَرَّ لَلَسِتِ
268 - وَأَزْحَجَ فَصَلَ الظُّهْرِ فِي مَنَى وَثِثِ
269 - ثَلَاثَ جُمَرَاتٍ بِسَبْعِ حَصِيَاثِ
270 - طَوِيلًا أَثَرَ الْأَوَّلِينَ أَخْرَأَ
271 - وَفَعَلَ كَمَا كَانَ ثَالِثَ النُّحْرِ وَرَدَ
- فَارَمَ لَدَيْهَا سَحَابَ شَمْعَةٍ
كَالْقُرُولِ وَاتَّحَرَ هَذِيأً إِنَّ بِعَرَفَةَ
نُطِفَ وَصَلَ مِثْلَ ذَلِكَ الثُّغْبِ
إِثْرُ رَوْحٍ عُنْدَهُ رَمَ لَا تُفِثِ
لِكُلِّ جُمُرَةٍ وَقِفْ لِلدُّعَاوَاتِ
عَقَّةً وَكُلَّ رَمَى كُنْزِ
إِنْ شِئْتَ دَابِعاً وَتَمَّ مَا قُصِدَ

(وسر كما تكون) على حالك استي أنت عليها من ركوب أو مشي
(العقبة) أي: إلى حمرة لعنه منى؛ وهي لأخيرة من الجمرات الثلاث؛
وهي التي تسمى مكة منهن (فارم) وجواً كما تقدم (لديها) أي: عندها أو
فيها، ويستحب أن ترميها حين وصولك لأنها تحية الحرم.

(ح) عاطفاً على ما كان فاعل يذبح وزميمة العقبة حين وصوله وإن
راكباً، والمشي في عرفه، وحل بها غير بساء وصيد، وكرة نصيب ^(٣)

(١) كناية الطالب الرباعي (ج ١/ ص 542)

(٢) الحج والإكس (ج 3/ ص 35)، ولا أنه فيه أقل من المور بهن «ابن يونس»

(٣) محض خليل (ص 79)

وسياتي بناظم

ثم باقي ما قد صنع بالحصنة الأولى بحل

(بحجار مسعة) متعلق بالرم، أي سبع حصيات و حده بعد واحد،
علا بحرئ أول من ذلك، وتكرر تدب مع كل حصاة

(من أسفل) متعلق بالرم أيضاً، أي درمها من أسفلها وأب واهف
سخر لواء ومن عن يمينه ومكة عن يسارك سبع حصيات

قال في «التهذيب» ويرمي الله يوم الحار سبع حصيات، ويكرر مع
كل حصاة يرميها، وأحب إلي أن يرميها من أسفلها^(١)
ثم قال قد مالك في رماها فوقها أجراً، انتهى^(٢).

وإذا رماها من أسفلها فاستقبلها ومن عن يمينه وهو سخر لواء،
وكذلك كان ابن مسعود يفعل، ولا تفعل عندها بعد رمي، نقله (ج) عن
«النوادر» ونظره^(٣).

وحصاة (ساق) هي، أي الأحجار، ي تسقط بها (من مردلة) في
محل جر صفة لأحجار، وكذا قوله (كالهول) أي مثل الهول.

قال في «التهذيب» واستحب مالك أن تكون حصي الحجار أكثر من
حصي الحدف قبلاً، وبالحديث من حيث شاء ولا يرمي بحصي الحجار لأنه
قد رمي بها مرة، انتهى^(٤).

ومن ابن موسى قدر حصاة لحجار قدر نفوة وسحوه. قال مالك
ولأحدها حيث شاء. قال عنه ابن الموار ونصحه أحب إلي من كسرها،
وإن ألحق أن يكسرها حجراً فلا بأس. واستحب ابن القاسم أحدها من
مردلة، ولا بأس بأحدها من غيرها إذا حبس رمي به، نقله (ق)^(٥).

(١) التهذيب (ج/١ ص 547)

(٢) التهذيب (ج/١ ص 548).

(٣) مواهب التحليل (ج/٣ ص 135) وفيه: «ولا يفعله بعد القسبر لأن مسعود إلا أني
جح عود الضمير على المحاطب وهو النجاس أو طاب العالم وأزيد ذلك بعدم ذكر
حذره أولاً بعد عده بعد الرمي» في كتاب النوادر والزيادات (ج/٢ ص 402)

(٤) التهذيب (ج/١ ص 547)

(٥) النجاشي والإكليل (ج/٣ ص 136).

واجر) أو ربح بعد رمي حجرة العقبة (هدياً) بمضى وحجراً وقيل
هدياً إن كان هجلاً.

ابن يونس: إذا رمى حجرة العقبة بحجر هدياً إن كان معه بم حذو
قوله تعالى ﴿وَلَا تَخِيفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (النمر، ١٧١، بطله (ق))^٢

وقال (ح) قال مالك: متى كلها منحر إلا ما حلف بالعقبة، وأقصى
ذلك عند الحرمه الأولى، منه ستة عشر عن «الموازية» وكذا ابن عرفة
وعبرهما^٣

وقال (ع) ولا ينظر الإمام في ذلك؛ إذ ليس هناك صلاة عند

(إن) شرط في منحر الهدى بمضى (معرفة) معنق بقوله (أو فقهه) أي
إما منحر هديك بمضى، أو وقتته أنت وستعرفه ولا ينحره بمكة بعد
أن تدخل به من الحل؛ إذ لا بد أن يجمع في كل هدي بين الحرم والحرم
قال (خ): والشحر بمضى إن كان في حـج ووقف به هو أو نائبه كهُو
نائبه وإلا فمكة، وخراً أن أخرج لحج

ثم قال: والمندوب بمكة المروءة وكثره منحر عـه ولا يصححه

ثم قال: وسير الجميع رغبة ولا يصححه^٤

رواحق) بعد الحجر (الحج مد)، وإما الحرم نفسه فواجب كما قدم

قال في «التهديب» قال مالك: وحلاق يوم لسحر بمضى أحب إلي
وأفضل، وإن حلق بمكة في أيام تشريق وبعدها، أو حلق في الحل في
أيام منى فلا شيء عليه، وإن أحر لحلاق حتى يرجع إلى بلده فلا أو
نفساً حلق أو قصر وهدى، ومن قصر أو عقص أو لم فعنه حلاق

ثم قال: ويهرأ لأمرع لموسى على رأسه عند الحلاق، ومن جمع
رأسه بالثورة عند الحلاق حرة^٥

وقال في «الرسالة»: حلاق أقصى في حج، ومدة، والتقصير

(2) مواهب جليل (ج ١ ص 206).

(4) مختصر خليل ص ٤٨٥.

(١) الفاج والإكبل (ج ١ ص ١36).

(3) كفاية الطالب المني (ج ١ ص 544).

(5) التهديب (ج ١ ص 55).

(6) التهديب (ج ١ ص 552).

مجرى، وليقتصر من جميع شعره، ومنه امرأة، وتصغير^(١)
 وقال (ح) ولتصير مجرى، وهو سنة المرأة، تأخذ قدر الأنثى،
 والرجل من ثوب أضله، انتهى^(٢).

فالحديث يعمل بمنى يوم النحر ثلاثة على الترتيب: وهي فتح فحلقت،
 (وسر) بعد الحلق (مليت) الشريفة (فقطف) به سبعا طواف الإفاضة،
 وهو آخر أركان الحج الأربعة التي لا تنحصر بالدم
 «الكافي» يوم حلق يوم أسحر انصرف إلى مكة لطواف الإفاضة،
 فطواف بالست سبعا من غير رمي، ولا يسعى بين الصفا والمروة إلا كان قد
 سعى مع طواف الدحول^(٣)، نقله (ق)^(٤).

قال ابن هلال في «مسالكه» ويسمى ألا يؤخر طواف الإفاضة بعد
 الحلق لا يضر ما يقضي حوائجه أي لا يضرها وقال سنن: ويستحب
 بلحاح أن يصوف بالإفاضة في ثوبي إحرامه، نقله (ح)^(٥).

(وصل) إذا فرغت من حوائث حلف المدم ركعتين كما تقدم
 قال في «التبيين» وصلة الصواف كنه واحدة، وهي أن يبدأ بعد
 سلامه بالحجر ليحمل البيت عن يساره، ثم يصوف حرج الحجر من الحجر
 إلى أن يحجر سعة أحواف،

ثم قال: فإذا أتته صلى عند مقام ركعتين^(٦)

وقوله (مثل ذلك النعت) أي لوصف المتقدم في قوله

«... واستسلم الحجر الأسود كبير وأثم»
 سبعة أشواط به وقد يسر
 إلى قوله

خلف الحفام ركعتين أو قل

(١) الرمان مع حرر المقامه (ص 79 د) وفيه: اجزى بدل اجزى

(٢) مختصر حسن (ص 79)

(٣) الكافي (ص 145) - تنصرف من السواق -

(٤) التاج والإكبر (ج 3/ ص 139)

(٥) مواهب الجليل (ج 3/ ص 139)

(٦) التبيين ومنه تحصيل ثلج اليقين (ص 80)

راجع سطوف، وصلاة ركعتين بعده، غير أنك لا ترمي في هذا الطواف ولا تسعى بعده، كما تقدم لأن

«الكافي» (١) رد، خرج من طواف الإفاضة بعد حرج من حجه وتم به، وحل له كل شيء حرم عليه من لابس وطيب وانصبت وغير ذلك، ولم يرمي من سكه غير ارمي وانصبت رمي وودع البيت^(٢)، بقية (ق)^(٣) وسيأتي بساطهم: «إلى الإفاضة يبقى الامتناع»

(وارجع) من مكة بعد لإفاضة يوم سحر إلى رمي (فصل الظاهر في منى)

قال (ح) استحب مالك أنه إذا فرغ من طواف الإفاضة أنه يرجع إلى منى ولا يتصل بطواف ولا بطوافين^(٤)

ثم قال فإن ابن رشد لا حيز أن يرجع إلى منى غصبي بها يظهر إن كان أخص من صدر سهار أو اسعرب إن كان أخص في حره^(٥) (ويت) بها وجوباً.

«الكافي» إذا طواف لإفاضة عد إلى منى فيبيت بها لبلي منى كلها^(٦)، بقية (ق)^(٧).

وقال في «التوضيح» ولا يجوز البيت دون جمره لعنة؛ لأنه ليس من منى^(٨).

وقال في «مختصره» وعدد التيمم ستم فوق التيمم ثلاثاً، وإن ترك جُلَّ ليلة منى، أو لَيْسَ بِذِي تَحْجَلٍ، انتهى^(٩) وتقدم هذا

(بئر) أي بعد تحقق (روال غله) يوم السحر وهو ثلثه (أرم) وبه تعدى طرف قبله، أي وأرم وجوباً بعد زول ناسي يوم السحر (لا قلت) بضم الاء مصدر أدت، أي لا يخرج ارمي عن وقته المذكور (ثلاث) معمّل أرم

(١) الكافي (ص ١٤٥) - تصرف من العواقب

(٢) النسخ والإكثير (ج ٣/ ص ٣٩).

(٣) مواهب الجليل ج ٣/ ص ٣٩

(٤) ت ح و لإكثير (ج ٣/ ص ١٤١)

(٥) مختصر حبل (ص ٧٩).

(٦) مواهب الجليل (ج ٣/ ص ١٦٩)

(٧) الكافي (ص ١٤٥) - تصرف من النوازل

(٨) التوضيح (ج ٣/ ص ٢٧)

(جمرات) ستكون معكم للزور (يسبح) متعق بزم (حصيات) واحدة بعد واحدة، فلا يجرى أهل من ذلك مثل حصي نحرف، كما يقدم هذا كذا (لكل جمره) نعت لـ «سبح حصيات»

قال في «التهديب»^(١) و لأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر يوم في كل يوم منها الثلاث الجمرات بعد الزور ماشياً، كل جمره يرميها سبع حصيات ومن رمى قبل الزور أحد رمي بعد الزور، ويرمي الأحمرين جميعاً من فوقها والعقنة من أسفلها^(٢).

(وقف) بدأ (ل) أحل (الدعوات) وقوفاً (طويلاً) قدر إسراع سورة البقرة (أو) متعق عقب، أي بعد رمي لجمرتين (الأوليين) وهم الأوس والثانية دون الثالثة، وقدم في رمي وجوهاً الحمراء التي يلي مسجد من ثم لوسطى إلح (أخر) أي آخر (عقنة) أي جمره العقنة فيها يقف عند الأحمرين للدعاء ولا يرفع يديه

ابن المواز يبدأ لأولى التي تلي مسجد من، وقد رماها تقدم أمامها فوقف وأطال الوقوف للدعاء، ثم يرمي لوسطى ويصرف منها إلى الشمال في نطس المسيل فيقف أمامها من يلى يسارها ووجهه إلى البيت فيفعل كما فعل في الأولى، ثم يرمي جمره العقنة ويصرف ولا يقف عندها، وكان ابن الثاقم وسالم يقف عند الجمرتين قدر ما يقرأ المرحل السريع سورة البقرة، بقه (ق)^(٢)، ويحرم لأبن الحاجب^(٣)

(وكل رمي كبراً) أي. ويكون ندماً عند كل رمي

قال في «التهديب» ويكبر مع كل حصاة تكسرة، وإن سم يكبر أحراه الرمي، قيل نه: فإن سبح مع كل حصاة؟ قال: السنة لتكبير، سوى^(٤) سبجه. للرمي في يوم النحر وفي الأيام الثلاثة بعده شروط صحه

(١) التهديب (ج ١/ ص 553)

(٢) التاج والكيل (ج ١/ ص 147)

(٣) يعطى جميع الأصوات ومنه «المصد الواجب لغيره» والنبه الخطيب لأبن عبد السلام (ج ١/ ص 279)

(٤) التهديب (ج ١/ ص 554)

وشروط كمال بنتها (ح) حيث قد وصفتها بنحجر كحصى الحذف، ورمي
 من منحنى عسى الحمرة وبها أصاب غيرها، **بأذهب بقوة لا ذوتها**، وإن
 طارت غيرها بها لا طير ومغربي، وفي خرء ف وقف باستاء تردد،
 وسرورها، وأعد ما خصر مغر العنينة وما قد ف يؤها فعد، ونسب
 شاة^(١)

ثم قال رمى بعقة أول يوم صروع الشمس، **وإذا أثر الروا من**
لظهر، وروحه أثر الأويش من إشراع سورة، بقرة وتناثرة في الثا^(٢)
 وقد ابن الحاحب ولم يرمي وقت أداء ونصب رموات فأداء جمرة
 لعنة يوم اسحر من صروع الحجر إلى الغروب، **والبيل قصاء لا أداء على**
لمشهو، علو رمي من الحجر أعاد، وكذا مساء ونصب، وأفضله من
طير الشمس في الروا، وأداء غيرها من الروا إلى الغروب، وفي من
لغول، وأفضله عقب روى، والقضاء في لجميع، إلى خر الرابع، وإلا
دث، ولا قصاء للرابع^(٣)

(و فعل) أي الحاح (كدك) أي مشرف فعت في ثاني اسحر (ثالث)
 متعلق بـ«فعل»، أي في ثالث يوم (المحر) مأ نرمي فيه جمرات الثلاث
 بعد لزوال، وقبل صلاة الظهر على الصفة المستعملة

قال مالك سحاح التعجيل في يومين بعد أن يرمي اليوم الثاني من أيام
 شريق، وهو ثالث يوم الحجر محمد يرمي بإحدى وعشرين حصاة، كل
 جمره بسبع حصيات قصير جميع رمة تسع وأربعين حصاة، وسقط عنه
 في ليوم ثا، وذلك ما سمعنا الشمس، فإذا عذب وهو بمن أقام
 حتى يرمي من الغد، فإن جهل أسماء وعليه الهدى، بقله (ق)^(٤)
 (وزد إن شئت) عدم التعجيل في يومين (رابعاً) أي ربع يوم اسحر

(١) مختصر حبل (ص ٨٥)

(٢) مختصر حبل (ص ٨٥).

(٣) جمع لأهات ومعها (المصدر الرابع لمؤشري) والتهيب الثالث لأبي عبد السلام (ج ١)

ص ٢٨٥

(٤) نسخ ولا أكمل (ج ٣ ص ١٤٢).

بأن ترمي فيه الجمرات بعد اثلاث بعد الزوال وفي صلاة الظهر على لغة
استعمارية

التلقيح حملة من يرميه اسحاح سعول حصاه منها سبع يوم اسحر^(١)
قال مالك إذا رجع الناس من منى ربوا بأبطح مكة فصلوا به الظهر
والعصر والمغرب والحشاء، ثم يدخلون مكة بعد العشاء أول الليل
ويستحب مالك من يفتدي به ألا يسح السراويل بالأبطح. «الذخيرة» الأبطح
حيث المقبرة بأعلى مكة تحت عقبة كذا وهو من المحصب، والمحصب ما
بين الجليل إلى المقبرة، وسمي محصباً لكثرة الحصباء فيه من ليل
ومرور الأبطح سنة الرابع عشر مستحب عند الجمهور وليس بسك، بقه
(ق)^(٢)

وأما العمرة وطواف الودع فبها كرها الساطم فهو به.

وسنة العمرة فاعملها كما حجج
إلى أن قال

.. فإن عزمنا على الخروج طم كعب علمنا
نوتهم أي فرع وكمل هما (ما) أي ترتيب سبع يدي (قصد) بيانه
على الوجه المطلوب.

ولقد أجاد لناظم في بيان أحكام الحج وصالحاته، لأنه كان عداه هو
المقصود أولاً وحده ونصحه في ضرب الحج وهو ذاهب، فلما رجع لفاس
صم له ما قبله وما بعده، قاله (ش)^(٣)

ولما فرع الناظم من الكلام على أبعاد الحج وترتيبه على لوجه
المطلوب، فخرج في محظوراته وهي كعب قبل ابن شماس الملبس،
والتطيب، وترجيل الشعر، والتنظيف، والجماع، ومقدمته، وإتلاف
لصيد

(١) التلقيح ومعه تحصيل ثلج البهين - بصرف يسير - (ص 90)

(٢) شذج والإكبل (ج 3/ص 48)

(٣) مختصر الدر الثمين (ص 244)

وقال

[محظورات الإحرام]

[إتلاف الصيد؛ وفيه الجراء والناس، والطيب،
وترجيل الشعر، والتنظف بإزالة لوسخ؛ وفيها القدية]

- 272- ومنع الإحرام صيد البر
273- وعقرب من الحدا كب عقور
274- ومنع المحيط بالخصر ولو
275- والشتر بوجه أو الرأس بما
276- تمنع لأشئ لبس قفاز كذا
277- ومنع لطيب ودهن وصرر
278- وثقدي لغير شخص ما ذكر
وفي نخله الحزاء لا كالقار
وحب مع الغراب إذا جاوز
يسخ أو عقد كحائم حكو
يعد مائراً ولكن إنصب
سخر بوجه لا بشر أخذ
ثملي وثق وسمح ظفر شعر
من المحيط بها وإن عذر
(ومنع لأحرام) سحر أو عمرة بمرحل والمرأ (صيد) أي اصطاد
حيوان (البر) دون البحر.

قال في «الثلثين» وبمحرم على المحرم وعلى الحلال في المحرم
الاصطياد وإتلاف صيد البر كنه، ما أكل لحمه ولا يؤكل منه لا يبيد
بالصرر^(١)

وقال ابن الحاجب وبمحرم بكل من لا يحرام له سحر أو عمرة أو المحرم
صدا البر كله مأكولاً أو غير مأكول، صائداً أو غيره، ممنوك أو من حاء،
لرحاً أو يصف^(٢)

«التوضيح» وحيوان بقره «صيد البر» من صيد البر كنه حلال،
وطير السماء حرام كغيره^(٣)

١. النصيب ومنه يحصل ليج اليمين ص ٨٣، ومنه «وبمحرم على المحرم في الحن وبمحرم
وعلى الحلال في المحرم الاصطياد»

(٢) جامع الأمهات ومنه القصص الموجب بل بشرطه واتباع الضالين بين عبد السلام (ج ١/
ص ٢٩٣)

٣. التوضيح (ج ٣/ ص ١٩٧)

تسميه علم من قرربا أن الصيد من كلامه مصدر بمعنى الاصطياد على حذف مصروف كمن مر، ويحتمل أنه سم للحيوان أسوي، وهو على حذف مصروف فيه، أي قتل صيد البر، يريد المعرض به بطرد أو حرج أو رمي أو فرغ أو غير ذلك، والاحتمالان ذكرهما (ش) فانظره⁽¹⁾.
(في قتله) أي صيد البر حرم مطلق (الحزاء) متداً مؤحراً، أي الحراء واجبه بسبب قتله.

«الكافي» ما قتل لمحرّم من بصد عليه حراؤه⁽²⁾. - منه (ق)⁽³⁾
وهو (ح) «وأجره» نفسه وإن بمخضصة وحول وشباب وتكرّر، إلى آخر كلامه⁽⁴⁾.

وقد في الرسالة: ومن أصاب صيداً فعليه جرّة مثل ما قتل من استعم بحكم به أو عدل من ثمهاء المسميين ومجمله من أن وقع به معرفة وإلا فمكة وبدخل به من لحد، وإن أن محذر ذلك أو كساره طعام مساكين لا ينظر إلى ثبوت بصد طعاماً فيصدق به، أو حذف ذلك صيداً أن يصوم على كل مذ بوء، ولكن المذ بوءاً كمالاً.

وقد في التهذيب: ومن يحكم عليه في حراء بطعم في الموضع الذي أصاب به بصد، ثم لا يصوم في غير ذلك المكان.

في مالك: يحكم عليه بالسدية وبطعم بمصر⁽⁵⁾ إنك من فعل ذلك وإن اس التماس يريد أن فعل لم يحره، وأما الصيام في الحراء أو إنسك فحبت شاء من البلاد⁽⁶⁾.

(لا) يمح لإحرام (كالغار) أي النار وبحره

قال في الدخمة: «ولحقنا بما عار ابن عرس وما يقرص الله من النوايا»⁽⁷⁾، منه في «التوضيح»⁽⁸⁾.

- (1) اندر التمهيد ج 2/ ص 57 .
(2) الكافي (ص 56) .
(3) التاج والإكمال (ج 1/ ص 19) .
(4) مختصر خليل (ص 84) .
(5) الرسالة مع مرر سمائه (ص 82) .
(6) التهذيب (ج 1/ ص 628) .
(7) الذخيرة (ج 3/ ص 148) .
(8) التوضيح (ج 3/ ص 99) يصرف من يصرفه التوضيح

(و) لا كما عقرب

قال في «التوضيح»: ويحقق بالعقرب الرثيل^(١)

قال (ر): وهي دية صغيرة سوداء وربما قتلت من لدغته^(٢).

وفي «التلخيص» يجوز قتل الرسول^(٣) وفي «التفريع» يصمم له^(٤)، قاله (ق)^(٥)

(مع الحداء) ومع (كلب عقور) وهو الذي يحض ويؤدي من غير سبب من به، منه ابن مروق

ابن الحاجب: وهو الأسد والسر ونحوهما مما يعلو^(٦)

«التفريع» ومنحصره قبل السباع انسانية المستدثة بانصره، ولا جزاء عنه فيه. ودنث كالأسد والذئب والسر والفهد^(٧)

قال ابن عبد السلام: أشبه ما قال بعضهم أنهم اتفقوا على دخول السباع تحت حظ لكتب العقور، وحسنوا في كتب، أي لإسي، ومشهور عدم دخوله، انظر (ع)^(٨)

وقال (ح) في «مسك» ولا تقتل صغار السباع على المشهور، - يكره - لكنه إن فعل فلا حرء على المشهور^(٩)، انظر (ح)^(١٠)

(و) مع (حية) وإنما لموحد، لا لأسألت ودخل في الحية لأفهي، انظر (ر)^(١١)

١- «شرح» - 3 ص 49، «م» - «لام صاحب السحرة»، ونصه «الرياح بالعقرب الرسول»
٢- «سلا» (ج 1/ ص 48)

٣- شرح الزمخشري (مج 1 ج 2/ ص 3)

٤- «الحسن» معه تحصيل تلج البقي (ص 84) - بنصرف -

٥- «المنهج» لأن حلاله (ج 1/ ص 129) 53 الدج، لاكتس ج 3/ ص 190

٦- «حده» لا «باب» ومعه «معد» هو حبه لموسريسي^١ و«ثب» العات لا «بر» عند السلا^٢ (ج 1 ص 191)

٧- «التلخيص» ومعه «تخصر» شح النقي (ص 84)

٨- «كتاب الطالب الرباني» (ج 1/ ص 350)

٩- «تأنيذ الحج» بلشبح حلال (ص 148) «بس» فيه ما بين العاصيتين

١٠- «مواهب» مجلد (ج 3/ ص 190)

١١- «شرح الزمخشري» (مج 1 ج 2/ ص 312) - بنصرف -

(مع الحرام) الأسود أو الأبيض وهو ما خالفه سواده بيضاء ، وهو
(١) (٢)

(إذ) أي يحرم للمحرم ومن في الحرم قتل هذه سنة ود الحرام
لأنها (محرم) يؤدي

في صحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال: «خمس فواسق يقتل في
الحل والحرم. العرب والحدأة والمقرب والغارة والكلب المقور»^(٣).
ولم يسم «خمس فواسق» بالإضافة من غير توضيح، بقده في «التوضيح»
في ص ٢١^(٤)

(ومنع) لإحرام الحج أو عمرة للرجل فقط (المحيط) بأحد الميمنة
منه فاعل من أحاط بالشيء إذا أدار به، منه (ش) وانظره^(٥).

عمر على حد مضاف، أي من المحيط بالعصو) كليل أو الرجل
أول المحيط بجميع المدن.

الكافي^(٦) لا يمس للمحرم قميصاً ولا محيطاً ولا عمدة ولا
سرويل ولا حذاء ولا بأس أن يأتزر كفاً به أو يرتدي، بقده (ق)
في ص ٢٦^(٧)

وقد (ح) وخار حُفَّ قُضِعَ أُنْعِمَ من كعبٍ لقمم يعل أو غُلْفُه
وحش، انتهى^(٨)

ويضمن قوله «المحيط» «المحيط وغيره»، ولم يقل (ولو) كسب
[حاشته ما سب (سج) على صورة المحيط كسرع حديد، من العرب
سبه سحاً، أو لد الصق على صورته، أو جلد حيوان سلح بلا شق (أو)
بسبب (عقد) أي ربط أو سحيل يعود فيها التحليل واعتمد والتردد
كالحصاة.

(١) شرح الزوايدي (مج ١، ج ٢ ص ٣١٢)

(٢) البخاري، الجزء والصيد (برقم ١٨٢٩). مسلم، الحج (برقم ١٩٧)

(٣) التوضيح ج ٣ ص ٩٨، (٤) الدر المنثور (ج ٢ ص ١٥٧)

(٥) الكافي (ص ١٩٣) - بتصرف من المؤلف -

(٦) التاج والإكليل (ج ٣ ص ٤٣) (٧) مختصر خليل (ص ٨)

ان عرقه ولما قسوا لمسد والمسوح على سورة المحيط لمسوح
كغيره، نقله (ق) ^(١) و (ح) ^(٢).

ودلت (كخاتم) مثل للمحيط فالحضر - بكسر الهمزة وفتحها وهذا في
حق الرجل. وأم امرأة فيجوز لها لبس الخاتم، قاله في التوضيح ^(٣)
وغيره، بطر (ح) ^(٤).

ويجوز بها أيضاً لبس المحيط لساير أعضائها م عدا لوجهه ولكتفين
كما يأتي.

ثم ضم اسم بقوله (حكوا) أي. ذكر علماء ذلك.

(و) منع الإحرام بمرحل أيضاً (الستر بفتح السين، يدهو مصدر،
للوجه أو الرأس بما) أي ما شيء لذي (بعد) عرقها أو لعه (ساتراً) كان
محيطاً ثم لا، كعمامة أو قدسوة وحرقه وعصاه وحب وغير ذلك
قال في التلخيص الإحرام يمنع الإحرام لبس المحيط كله وبغصة رأسه
ووجهه ^(٥).

وفى في التهذيب: وب غط المحرم رأسه أو وجهه نسباً أو حياء،
وب برعه مكناه فلا شيء عليه، وب تركه حتى استمع به اقتدى ^(٦)
قوله: فما بعد ساتراً، نحوه في المختصر: فالوجه والرأس يحذفان
ساتراً أي. لا يحرم سترهما بكن ما بعد ستر مطلقاً، وسائر بدن إسم
يحرم بنوع خاص وهو المحيط، قاله (د) ^(٧).

وقال القلشاني وأم م لا بعد ساتراً مثل أن يتوسد بوسادة، أو
بمظل تحت المحمل وهو ساتراً، أو يجعل يده على وجهه، أو ستر وجهه
بيده من الشمس، فجائز إذ لا بعد ذلك ساتراً عرفاً ^(٨).

١ - ساج ولاكتيل (ج ٣) ص ١١١ وما بعدها، وفيه لا يشهد بدن كغيره

(٢) مواهب الحبيب (ج ٣) ص ٥٣، وهو أيضاً فيه لا يشهد بدن كغيره

(٣) توضيح (ج ٣) ص ٧٨

(٤) مواهب الحبيب (ج ١) ص ١٣٤ وغيره، قاله في التوضيح وغيره هي من كلام الحنابلة

(٥) التلخيص ومعه تحصيل ثبج السقيين (ص ٨٢) - ينصرف -

(٦) الشرح الكبير (ج ١) ص ٤٥٥

٧ - تهذيب (ج ١) ص ٥٩٩

(٨) شرح الرسالة القلشاني - مخطوط - (ص ٣٤٢)

وقد - ابن الحاحب ويحو - وسده، وسترة بيده من شمس وغيرها،
وحمله عنه ولا بد منه من حُرجه وحر به «عمره» فإن حمل لغيره أو
لجارية معدية، بل أشهب إلا أن يكون عشه رده، تنهى^(١)

ويأتي للظم: «وَجَزَّ الاستقلال بالمرتفع» البيت

ثم ما تقدم من مع من المحيط وستر الوحة ورأس إنسان هو في حق
الرجل كما تقدم، وأما المرأة فيجوز لها عرس ستره من بقية (نكر)
(نمما) حرف خصر (تمنع) نساء لسمعول (الأنثى) المحرمة بحج أو عمره
ولو أمة أو صغيرة ويسعد بولها (لبس) محيط بيدها حو (قفار) - بر
ما - شيء يعمل بيدين بحشي يقطع نساء امرأة لرد، وحصه يسكر
لحالات فيه، ولا لغيره مما رده يستر يد بها محبها أو مربوط كدك، قد
لتتاني⁽²⁾.

وكذا سر أصع من أصبعها، فإن أدخلت يدها في ثوبها فلا شيء
عليها.

«ألس» - تضم للام - مصدر ماضيه «السر» - كسر لاء - ومضاه
«بلس» - بفتحها - انظر (ز)⁽³⁾ الخروشي⁽⁴⁾

(كذا) حر مقدم (ستر لوجه) يفتح الس من مبدأ مؤخر، أي سر الوجه
مثل لبس قفار في اسمع (لا) جمع له سر الوجه (ب) أجل وستر عر أعين
سار، بل يجب أن غدت أو طبت أنه بحشي منه الفه أو ينظر به بقصد
رده، ينظر (س)⁽⁵⁾

(أخذ) أي فعل صفة لاسر: فهو تتمم تأمل

١ - جامع لأخبار ومعه القصد الواجب بوشريسي، والتنبيه «المطلب» لابن عبد السلام (ج ١/ ص 286)

(٢) شرح أنماط على مختصر حليل ثم يطبع بعد، يشغل عليه الدكتور أحمد بن عبد الكريم
حبيب صاحب مركز بعبويه، وقد أفادني بحرف العبادات منه لأوتر منه نص من الثاني في
هذا النسخة فجزه الله خيراً

(٣) شرح البرقي، مج ١/ ج 2/ ص 290

(٤) شرح الحرشي على مختصر حليل ج ١/ ص 232

(٥) شرح البرقاني (مج ١/ ج 2/ ص 291)

«الكافي» المرأة المحرمة تلبس ما شاءت غير الفخاريس و سرفع
و لثياب، ولا تعطي وجهها، وإحرامها في وجهها وكفها، ولا بأس أن
يسدل ثوبها على وجهها مستر، ولا ترفع من تحت ذقنها، ولا تشد على
رأسها بإبرة ولا غيره^(١)، ثقبه (ق)^(٢)

وإن (ح) حرم بالإحرام على المرأة أن تسير قفيرة، وسر وجهها إلا
تسير بلا غزير ولا رنط ولا هندية^(٣)

وإن في التهذيب: «و حائر للمحرمة لباس الحر و الحور و العصب^(٤)
و حتى و السر و...»^(٥)

(ومنع) الإحرام بحج أو عمره سرخس و امرأة (لطيب) على حذف مضاف
والصفة، أي: استعمال الطيب المؤث وهو ما يلتصق بالبدن عند مسه
وقد في «التوضيح» هو ما يظهر ريحه وأثره، انتهى^(٦)

«ذلك كمسك وكافور وورس وورقرا و عسر وعود،

من شاس لسوع لثني من محظورات التحج راحمة تطيب، وتجب
البدنة باستعمال لطيب مؤث أو مسه كالورس و المسك و البخور، ولو
بطلب رائحة الطيب لم يح استعماله ابن عرفة في هذا الخبر، منه (ق)^(٧)

وإن ابن الحاجب ويكره شم لريحان وورد و الياسمين وشبهه من
غير المؤث ولا فده، ومن حصب بحماء أو وسمة قتلى^(٨)

(١) الكافي (ص 153) - تنصرف من المواقف -

(٢) الحج والإكس (ج 3/ص 153) مع حذف يسير

(٣) مختصر خليل (ص 81) وفيه: «... بلا غزير ورنط...»

(٤) العصب: برد يصنع منه ثم يسحق، يظهر المصباح منه (ج 1/ص 426)

(٥) تهذيب (ج 1/ص 598)

(٦) التوضيح (ج 3/ص 80)، هو تعريفه ب«طيب المؤث»

(٧) الحج والإكس (ج 3/ص 172)

(٨) الحج لأبيه، ومنه لا يجب بد شرعي، وأما الفطام لأم عبد السلام (ج 1،

ص 288) و«الوسمة» مسك من شجر الكبريت يذوق ويحيط بالحناء من يوسامه وهي

بحسب ما ذهب لتحسن الشعر، انتهى من «البيه الطائفة» ومنه في «التوضيح» (ج 3/ص 82)

وفي حبة دار البيضاء (ص 205) «أو وشمة» وهو خيط

«التوضيح»^(١) والمذكر ما يظهر ريحه ويصحى أثره^(٢)

عائ (ر)^٢ و(د) واللفظ له؛ وكذا يكره شم مؤنثه بلا عس وهو من يظهر بوب وأثره، ي تعبقه بما منه تعبقاً شديداً كمنك وزعفران وكافور^(٣)

وقال (ق) لا فدية في مجرد شم مؤنثه [بخ] فاطره^(٤).

(و) مع الإحرام لهما (دهن) أي استعماله

ابن شماس السبع ثالث في محظورات الحج والعمرة ترحيل الشعر وريحانة مدح، وهو يوجب الفدية فيها ب دهن وأسنه مؤنث اعتدى. ابن شماس وكذا بر دهن الأصعب، نقبه (ق)^(٥) فاطره

نرجيل - ما - هو لتسريح بالدهن، إنما حرم لما فيه من الريبة، والله في «التوضيح»^(٦)

وبن ابن الحاجب ويحرم ترحيل الرأس والحية بالدهن بعد الإحرام لا عبده بخلاف أكله، ولأصعب وغيره سواء، فإن دهنه مذيبة أو وجسه علة يعير طيب ولا فدية وإلا فالفدية^(٧)، نظر «الموضح»^(٨) و(رح)^(٩) و(ق)^(١٠) بعد أطل هـ.

(و) مع إحرام لهما (ضرب) على خلاف مصاب، ي رفع صبر (أقبل) وذلك صدق سنله وطرحه، فإنه (ش)^(١١)

بن المدونة في التمهيد ولقمتين حصة من طعام وفي الكثير الفدية، ربه (ي)^(١٢)

وفيها لا بطرح المحرم عن نفسه بعمل ابن الحاجب؛ في دل

(١) التوضيح (ج ٣ ص ٢٨٤)

(٢) شرح الورداني (مج ١، ج ٢ ص ٢٩٦)

(٣) الشرح الكبير، ج ١ ص ٤٣٩

(٤) الشرح الكبير، ج ٣ ص ١٦٨

(٥) الحج والإكليل (ج ١ ص ١٥٩)

(٦) التوضيح، ج ٣ ص ٨٣

(٧) جامع الأميات ومعه الفقه للرجح بنو بريس، وأسنه خطاب ابن عبد السلام، (ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٥)

(٨) التوضيح، ج ٣ ص ٨٣ وما بعده.

(٩) مؤلف الخليل، ج ٣ ص ١٧٢

(١٠) الشرح الكبير، ج ٣ ص ٦٩ وما بعده.

(١١) الدرر المنثور، ج ٢ ص ١١٥٨

(١٢) الحج والإكليل (ج ٣ ص ٧٥)

قعدة أو فملات حصة وكذلك طرحه^(١)، شبه (في)^(٢) ونطره
وقال في «التلخيص» وللمحرم حنك رأسه وجنده، ويربى فيما لا يراه
من جسده حيفة فقتل لدواب^(٣)

وقال ابن الحاجب: وجائز أن يبدل ثوباً أو يبيعه بخلاف غسله حيفة
قتل دوابه، إلا في جناية فيعسله بالماء وحده^(٤).

(و) مع الإحرام أيضاً (إلقاً) أي: ثمة (وسخ)

بن عبد السلام: لا خلاف في مذهب في وجوب الغيبة بدراة
النوسخ، وفيه في «التوضيح»^(٥)

وقال ابن الحاجب وفي إزالة النوسخ غيبة، وفي مجرد الحميم
بولاب، وفي عسر رأسه سدر أو حطمي لمدته، بخلاف عسر يديه
سخرص ونحوه^(٦)

«التوضيح» تصوره طهر، وأخطم برأ الحصري، وأخرص
لأشده، تنهى^(٧)

ومنع لإحرام أيضاً قيم (ظفر).

ون في «التهذيب» ولا سعي محرم أن يعمم أصابعه، فرب فعل نائب
جاءلاً قدي. ورب قيم له تأمره فعبه نفسه، ورب كان مكروهاً أو نائماً
والغيبه على يتأهل به ذلك من حلال أو حرم، ورب قيم ظفراً واحداً لإمالة
ذي قدي. ورب لم يقط به عنه أدى أطعم شيئاً من طعام، ورب تكسر ظفره
فلتحمه ولا شيء عليه انتهى^(٨)

(١) جامع لأحكام رتبة «الفصد» الوجب بوشريسي» وأنتبه فقال لابن عبد السلام (ج ١
ص 291) ينصرف من بمواق لأنه هو الوسط في تلك

(٢) شرح والإكس (ج 3/ ص 78).

(٣) التلخيص رتبة تحصيل الحج النجس (ص 83)

(٤) جامع لأحكام رتبة «الفصد» بوشريسي» وأنتبه الطالب لابن عبد السلام (ج 1
ص 291)

(٥) التوضيح (ج 7/ ص 86)

(٦) جامع لأحكام رتبة «الفصد» الوجب بوشريسي» وأنتبه فقال لابن عبد السلام (ج ١
ص 290)

(٧) التهذيب (ج 1/ ص 607)

(٨) التوضيح (ج 3/ ص 87)

وواصله أن في بظهر بوحده تفصيلاً، وأن ما زاد عليه فهي بضم
القضية مطلقاً، ينظر «التوضيح»^(١) و«ن»^(٢)

في «أشبح» بمعنى «لا يسغي» لا يجوز، قاله بهرام.

ومع لإحرام بضم بة شعر وإن قرء بفتح أو حلق أو فصل

قال في «التهذيب» إن ماله من سبع شعره أو شعرات بسيرة قطع
شيئاً من طعام كان جاهلاً أو سبياً، فإن شق ما لماط به عنه أدى إلى
ولم يجد منه شيء دور ما لم لا أدى أكثر من حصة هي شيء من الأشياء
وقال في فمكه أو فملاط حصة من طعام، و بضمه ملء يد واحدة.

ولا شيء عليه فيما وضع عند وصوله من بحيث أو رأسه أو أنه إذا
منحصر، أو ما حلق لإكاف^١ و سرح في الركوب من ساقه، وهذا حميف
لا بد من من به، انتهى^(٤)، ونحوه لابن الحاجب^(٥)

قال في «التوضيح» أنى بضم لا وشعر ب جمع نموت لسم ليس
عسى القنة، لأنه لمصره في^(٦)

(ويقتدي) المحرم وحوه بصيام ثلاثة أيام، أو طعام سه مساكن مسين
سكن مسكير، أو سمس بشاة مسحر حيث شاء من لماره كما في
«الرسالة»^(٧)

(لما أجل (فعل بضم ما) أي الذي (ذكر) أي ذكره السامع من
المصوغات (من المحيط) أي من قوله «وسع السحيط» بضم صو (لها -
تكسر اللام أي إلى ما

١ - التوضيح ج 3 ص 188

٢ - شرح الزرقاني (مج 1 ج 2 ص 1903)

٣ - الألف البردعة وهو الحس الذي يوضع على العود يركب عليه، المعجم الوسيط
(ج 2 ص 21)

٤ - التهذيب ج 1 ص 608

٥ - جامع الأمهات ومج 1 ص 291 «نحوه الطائفة لابن عبد السلام ج 1
ص 291

٦ - التوضيح ج 3 ص 190

٧ - الرسالة مع غرر المقالة (ص 80)

وأب من قبل صيداً فعليه جراًؤه كما بعدم هذا إذا فعله محار من (نوب
عذر) هي فعله بمرض أو حر أو برد مثلاً، وإثم للمحار دون المعدور
بين أصحاب ثم حدث تحت الصلبة شئ أو خف فبعض اتصافه من
حر أو برد أو داء كاليوم، فإن برعه مكانه فلا عدة ولا إثم على ذي عذر
من مرض أو حر أو برد وعلمه بقلته^(١)

(ج) وتحدث إن ظن الإباحة، أو تعدد موجهات بمؤثر، أو نوى
الشكر، أو هذه شؤب على الشراويل^(٢).

قال في «الموضح» ربما ارتكب بعض العوام شيئاً من المحرم،
وقال إن أفتدي متوهماً أنه ساعدته يتحصن من الإثم، وذلك خطأ صراح
رجهر فيج، وذلك بمنزلة من يقول شرب الخمر والتحد يظهرني، انتهى
بظنه^(٣)

[ما يفسد الحج والعمرة]

[الجماع، ومقدماته مع الإترال]

279 - ومنع النسب وأفسد الجماع إلى الإباحة يتنقى الإنساع

280 - في الضيعة ثم باقي ما فذمعا بالجمرة الأولى يحل فاسمها

281 - وجب الاستظلال بالمُرْتَفِع لا بي المحاميل وشُقْدَفِ قع

(ومنع) لإحرام بحج أو عدة (النساء) على حذف مصد، أي قرب

بماء برطء ومقدماته، ولو علمت إسلامه من مي ومدي، أو بعد نكاح

«الرسالة»: ويحسب في حجة وعمرته النساء^(٤)

(وأفسد الجماع) الحج والعمرة وهو سهو أو مكرهاً في آدمي وغيره

قال في «التلخيص» وأفسد للحج الوطء في المرح كان معه برل أم لا،

(١) جامع لأئمة و بعد «المقصود» الواجب «وشرعي» وأضيقه «مذهب» لأن هذا السلام (ج) ١
من ٢٠٢

(٢) مختصر حبيل (ص ٨٢)

(٣) التوضيح (ج ٣ ص ٩٧).

(٤) الرسالة مع فروع الشكاه (ص ١٨٥)

وكل من من استمتع بقلعة أو حنّ أو استدامه نظر أو هكر، ما لم يكن
أحد المحرمين، فإن كان بعد ارمي وقتل الطواف فعليه العمرة والهدي على
الظاهر من المذهب^(١)، انتهى

«الكافي»^(٢)، جامع لمعتمر قبل إتمام الطواف والسعي بعد أوفى
عمرته^(٣)، نقله عنه (ق)^(٤).

وأما ما وقع بعد تمام السعي وقتل الحلاق فعليه الهدي وعمرته نامة
قال (ح) «ووجب إتمام التمسك وإلا فهو عديم» وإن أحرم ولم يقع
قضاؤه إلا في ذبيحة، وعورية القضاء وإن طوفاً، وقضاء نقصاء، وسحر هدي
في القضاء، وأحد وإن تكرّر لساء، بخلاف صيد وذبيحة^(٥)

(إلى الإفاضة) متعلق بقوله (يبقى الامتناع) المذكور (في الصيد)
ويستمر إلى طواف الإفاضة أيضاً، وقد حذف طواف الإفاضة حل به جميع،
وهو هو التحلل الأكبر وقد مر تشبيهه على هذا كله حيث ذكر النظم طواف
الإفاضة فراجع هذا.

(ثم باقي ما) أي، السعي (قد منعاً) على المحرم من اللبس والطيب
والدهن ورواة الشعث (بالجمرة الأولى) متعلق بقوله (بحل) أي يحرمه
برمي جمرة الأولى يوم العيد؛ وهي حمرة العمة أو سحروا رقت أداها،
وهو التحلل الأصغر، وقد مر التمسك عليه فراجع هذا، وهذا كله
بالسبة إلى الحج

وأما بالسبة إلى العمرة فيبقى السمع في الجميع إلى الحلاق
قال في «التملقين» «وسمح تحللان، تحلل أصغر، وهو رمي جمرة
العقبة يسمى يوم السحر، وهذا التحلل يبيح لبس المحيط وبطلة الأذى
وغير ذلك، ما عدا قتل الصيد، والساء، ويكره لتطيب؛ ولا شيء به
وتحليل الأكبر، وهو طواف الإفاضة يسح معه الصيد، والساء، وجميع

(١) انتهى ومعه يحصل نيج نصيبي (ص ٨٨) وفيه «رسمه يحج في الوطء في العرج»
(٢) الكافي (ص ٦٥).

(٣) الحج والأكبر (ج ٣/ص ٨٤).

(٤) مختصر حبل (ص ٨٣).

محظورات الإحرام،^(١) انتهى، وبحوزه لابن الحاجب^(٢).

ثم نعمة الست بقوته (مسمعا) أي اسمع مني يود الطلب ما ذكرت
وبست لئلا، فألغى بدل من يود التوكيد لجمعها، وأبى «معاً» لإطلاق
بقاها.

ثم ذكر لناظم مفهوم قوله ليس «ليس بعد سائر» بقوته

[هل يجوز الاستظلال أثناء الإحرام؟ وبم يجوز؟]

(رجاز) للمحرم سج و صبره (لاستظلال) شيء (المرتفع) عن
رأسه لأنه لا يعد سائراً كالباء والخباء والشجر.

ابن الحاجب - ويجوز الاستظلال بالباء والأحبة^(٣)

قال في «التوضيح»: قال في «الاستكدار» جعفر أن للمحرم أن
يدخل تحت الباء وأن ينزل تحت الشجر.

ثم قد - وحكى غيره نص حوار الاستظلال بالتمسك وقوله وهو
سار، انتهى^(٤).

وقال في «التمهيد» لابن عبد البر «جمعوا أن محرم أن يدخل الباء
والتمسك وإن نزل تحت الشجرة أن يرمى عليها ثوباً، نصه (ج) نصراً^(٥)

(لا) يجوز له الاستظلال بأعواد مثلاً يرميها حال كونه (في المحامل)
جمع محمل - نصح لميم الأولى وكرر ثانية كـ «المجلس» كد صبطه
الجهوري^(٦)، وهو مركب يركب عليه عسي ليعبر، كذا في «غريب ابن
الحاجب»

(١) التقيين ومعه ثمنين تلج اليقين (ص 88)

(٢) جامع لأحكام ومعه انقصه الواجب لغويشريسي «لابس الطاب لابن عبد السلام» (ج ١/
ص 280)

(٣) جامع لأحكام ومعه «انقصه» بوجوب لغويشريسي «لابس الطاب لابن عبد السلام» (ج ١/
ص 286)

(٤) التوضيح (ج 3/ ص 74)

(٥) مواهب انجيل بهامشه التاج و لإكبين (ج 3/ ص 156)

(٦) الصحاح (مادة «حمل» ج 2/ ص 1259)

وقال في القاموس^١، المحمل شقة على المعر يحمل فيهما الحديان^٢
وقال في «الفتح الرباني» شقة - بلصم والكسر - إحدى شقتي
المحمل^٣.

(و) لا في (شقوق) هو نوع من المحمل و هو واحد معروف عند أهل
المشرق، عنه ابن عبد الصادق^٤

وما ذكره بطلم بحوه في «المختصر»^٥، وعطه بالعطف على فاعل
جار وتظلل بياء وخياء ومجارة لا عيب^٦.

قد اس فرحون في شرح ثوب ابن الحاجب «وهي الاستطال شيء
على المحمل وهو فيه رأود قولان» حترز بقوله «أعو»^٧ ما هو كان
المحمل مفساً كالمجدة، فإنه حينئذ كالبيد وأحبة فبحر له ذلك، انتهى
وه وجه ولكن حذر كلام أهل البيت خلافة، قاله (ح) في نظره^٨

ثم حرص الحلال على حفظ ما ذكر فقال (مع) في حذفه أيها
الحلب ما ذكرت ويئت لك فهو تميم ليسب
ثم شرع في حكم العمرة وصفها فقال:

[بيان حكم العمرة وصفها]

282- وسبب العمرة فاعملها كما حج وفي التميم نداء أحرم

283- وإثر سعيك احلق وقصراً تجعل بها واسطوف كنزاً

(وسبب العمرة) مره في العمرة

قد في «الرسالة»^٩ والعمرة سنة مؤكدة مرة في العمر^{١٠}

وقال في «المواد»^{١١} قد مالك سنة واحدة كالزمر لا ينبغي تركها،
نهي^{١٢}

١. القاموس المحيط (مادة حمل ج 2/ص 1306) وفيه اشتباه بين شقتين

(2) الفتح الرباني على ما دخل فيه الرقابي (معج / ج 2/ص 393)

(3) إرشاد المريدين (ج 2/ص 610)

(4) مختصر حبل (ص 8)

(5) مواهب الحبل (ج 6/ص 56)

(6) رسالة مع حر نفعه (ص 82)

(7) الموكد والرياء (ج 2/ص 12)

وهي كمن من الزمر، وحكمه بعد العرة الأولى الاستحياء؛ ويستحب في كل سنة مرة، وكذا تكرر في عدم الواحد على المشهور، ودعاها في «المندوبة»، انظر (ج) ^(١)

وحاصله أن العرة في الشروع طواف وتسمي بإحرام.

(قاله) أي فمر في عهده (كما) يفعل في (حج) أحد منه أي أرى ثلاثاً الإحرام والصوف والسعي، وثبت برمل في طوافه سواء كتب من أهل الأدي أو لا، كما في (ج) ^(٢)

وقال في «الرسالة» والعرة يفعل بها كما ذكرنا ولا سعي في الحج - إلى تمام السعي به النصف - مبرور، ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته ^(٣).

(وفي التعميم ندباً) معمولاً لقوله (أحرماً) أي أحرم من العرة ندباً أي استحبات في التعميم وهو ليس بأحد من هذه أصنافه

إن عرفة مية ب العدة ^(٤) في تحججه، من يحرم صاف أحل ولو بخطوة، ويجعله التعميم قصر، فله في ^(٥)

وقال (ج) وإن حجه من غيره

قد (ج) ومن قصص حجه به من غيرها بالشمس من، وهو موضع بين مكة والمصائف، ينظر ^(٦)

وقال في «التوضيح» قاعده كل إحرام لا ينافيه عن الجمع بين أحل ويحرم لعملة على اتصال، لسلام، فثبت لا يجوز بمكاني لا يحرم عهده من مكة، لأنه لو أحرم بها سعى وهي يفضي في الحرم - ألا يحتسب في إحرامه حل وحرم، بخلاف الحج، فإنه يخرج إلى عرفة وهي حل، انتهى ^(٧)

(2) كتاب العباد لرباني (ج 1/ ص 548)

(١) مرقب الجليل (ج 2/ ص 548)

(3) الرسالة مع غرر المقائ (ص 179)، ما بين العارضين من كلام (ج 1/ ص 548).

(5) مختصر حبل (ص 75) وليس في الربا

(٤) لتاج، لاكتيل (ج 3/ ص 29).

(6) مرقب الجليل (ج 3/ ص 30)

(7) التوضيح (ج 2/ ص 5) - بنصرف

وصفة الإحرام بها وما بعده من استحياب، غسل والسطف، وما تلبسه
وما يحرم من اللبس، والتطيب، والصيد، وعيادها بالجماع وما لمي معصه
إذا وقع من المضاء أركانها، واتسبه، والطواف، ورمى، وأركوع بعد
انطواف والسعي، كالحج سواء بسواء؛ كما أفاد المصنف هذا كله بقوله
الواقعه كما حج.

قال (ع). والعمرة تجزى في كل زمن إلا للحاج، فإنه لا يعتصر حتى
تغرب شمس من آخر أيام صي، ولو كان تعجل في اليوم الثاني من أيام
صي، انتهى^(١)، وشبهه عن ابن عمر.

وقال (ح): وَصَحُّ لِبَعُظَرَةٍ أَيْدَاً إِلَّا لِمَخْرَمٍ حَجَّ فَيَتَحَدَّثُهُ، وَكَرِهَ
بَعْدَهُمْ وَقَالَ غُرُوبُ الشَّرِيعِ^(٢)

روى في سعيك متعلق بقوله (أحلق) أي وأحلق أيها المصنف وحوماً
رأسك ثراً أي بعد سحبت بين لصف والمروة للعمرة (وقصراً) أله بدل
من نون التوكيد الحقيقية ولو هو بمعنى «أو»، أي وقصير وقدم الحلاق
لأنه أفضل في الحج والعمرة كما تقدم
إذا حلفت أو قصرت (لحل) أي سحرج (مها) أي من عمرتك
ينماصها.

واعلم أن العمرة كم قال مالك تسمى بالطواف والحي، وأن سحلاق
فمن وحياتها التي بجر مادم، ولا تحل له في حقيقتها، انظر (ع)^(٣)
(وش)^(٤).

[بيان ما ينبغي للحاج بعد أداء المناسك]

- 283- وأمر سفيك أخلف وأضوا ليجل منها والطواف كثر
284- ما ذمت في مكة وأزع الحرمه لعائب البيت وذي الخصمة

(١) كعدة لطالب الزباني (ج ١/ ص 564)

(٢) محضر حسن (ص 74) وكسبه أصبح اسقطه من بعض نسخ، انتهى بشوته في
المختصر^٥

(٣) كعدة لطالب الزباني (ج ١/ ص 548) لأنه جاء في تأمل السلاق فمن شروط الكماله

(٤) الدور الثمين (ج 2/ ص 164) - بالجمع -

285 - ولأزم الصَّنف فإن عرمتا على الخروج طُف كما خُلف (والطواف) معمول مقدم بقوة (كثراً) أي وكثيراً من الطواف (ما دمت) مقيماً (في مكة)

قال في «مختصر الواضحة» فإذا دعت من لسعي من الصفا والمروة ورجع إلى المسجد لحرام وقف بسيت وأكثر في الطرف، ما دمت مقيماً مكة، ومن الصلاة في المسجد لحرام، المريضة والناقة.

وقال ابن الحاج في «مناكحه» وتكثر من طواف في الليل والنهار ولا رمل، ولا سعي بين الصفا والمروة، وتصلّي كل أسبوع ركعتين حلت نصفه، فإنه يستحب كثرة الطواف مع كثرة استكراهه بقبه (ح) فانظره^(١)، وانظر «المدخل»^(٢).

وقال في «الرسالة». ولتضر بالركوع لأهل مكة أحب إلي من الصواف، والطواف للمريء أحب إلي من الركوع، لقلة وجود ذلك لهم، انتهى^(٣).

ابن حبيب يستحب الإكثار من شرب ماء زمزم والنوضوء به ما أقام مكة. قال ابن عباس: وليصل إذا شرب «اللهم بي أسألك علماً نافعاً ونفعاً من كل داء»، وهو لما شرب له، بقبه (ق)^(٤).

قال الحافظ السخاوي حديث. «الاستسجاء لمن كان به بطل لا أصل له، بظر (ح)»^(٥).

(وارع) أي. حفظ (الحرمة) أي حرمة مكة اشريعة (د) تعظم (حسب البيت) المعظم انكاثي به نتجبت لرفث ونسوق والعصب، وكبره فعل الطاعة.

(ورّد في الخدمة) أي: في خدمة الله تعالى بامتثال أوامره وحبشابه

مؤيد

(١) مرآة العجيب (ج 3/ ص 125)

(٢) المدخل لأبي الحاج (ج 4/ ص 213) - ينصرف -

(٣) هذا النص ليس في الرسالة مع غرد المقالة (ص 262) - جملة من المراضى والنسب

الواجب والبرغائب

(٤) مرآة العجيب (ج 6/ ص 124)

(٥) نتائج الإكمال (ج 3/ ص 125)

ولأمر) سباً (الصف) أي الصلاة في الجماعة وغير ذلك من أفعال البر، وهذا وإن كان مضموناً في كل مكان وربما في هذا المكان أكد به تقرير أن المعصية تعدل بالمال والمكان باعتبار الأثم والأرب عليها، وأن الصلوة أعظم من ذلك يصح فيكثر ثوابها، قانه (ش)^(١)

(فإن عرفناه أنه كالمدي بعدد يلقى أي بطعت (على الخروج) من مكة الشريفة و (طف) سباً طواف، بودع (كم) أي كاطواف لذي (علمنا) فيما تقدم من ابتداء يسبين الحجر وجعل التست عن السار إلى آخر ما مر فراجع

الكافي^(٢) لا تصرف أحد إلى سنة، حتى بودع سباً بالطواف سباً، فإن ذلك سنة ونسب، لا يسقط إلا عن الحائض وحده، وهو عند ذلك مسح، ويعني أن يكون وداعه لميب متصلاً بهوصه بعد كل عمل بعمله، فإن اشعل بعد الوداع فاع أو اشترى أو عار مريضاً أو نحو ذلك؛ عدد لودع حتى يكون صدوره وبهوصه بعد ركوعه بصواب الودع متصلاً به، ويستحب أن يخرج من ركعتي طوافه أن يلف بين الركنين جانباً فيحمد الله ويشكره على ما من عليه وسجده في بدعه فيه موضع ركعة^(٣)، نقله (ق) ونظره^(٤)

وقال (خ) عاطماً على نائب فعل سد وطوف الوداع إن خرج لكسجينة لا كالشعير، وإن صغيراً ونأدى للإفصة وأغمره، ولا يرجع لمهتري، ويصل ركعة منس يوم لا شغل حفت، ورجع به إن لم يحف فوات أضحية^(٥)

ومن ما سكه إذا خرج من مكة فسحرح من ثنية كدى - مؤن مقصور هكذا صسطه الجمهور، واسيه عبارة عن الطريق، الصيق من الجليل^(٦)، نقله (ق) ونظره^(٧).

(٢) الكافي (ج ١ ص ١٤٧) - بتصرف من الموق -

(٤) مختصر خليل (ج ١ ص ٨٠)

(١) الدر المنثور (ج ٢ ص ١٥٤)

(٣) الحج والإكليل (ج ٣ ص ٤٨)

(٥) مناسك الحج للشيخ حنبل (ص ٦٢).

(٦) الحج والإكليل (ج ٣ ص ٢٢).

[بيان صفة زيارة قبر المصطفى ﷺ وصاحبه]

- 2866 - وسر لقبر المصطفى بأدب ونية تجب لكل محلي
 2867 - سألهم عليه ثم رذل الضيق ثم إلى عمر ثلث النوبيق
 2868 - وأعلم بأن هذا المقام يستحق فيه لأهلا فلا عمل من طلب
 2869 - وسأل شماعه وحكما حسا وحصل لأونة إذ كنت أسمى
 (وسر) بعد مراع من عسرتك أسسنا (القبر المصطفى) في سحر
 عن جميع لحق (أبأدب) عظيم (ونية) أي قصد

قال في «الملاحل» فود خرج من مكة فتمكر بيته وعريته وكنته
 برده أبي ربه مسجده ولصلاة فيه، وما يعنى بذلك كنه ولا شرك
 معه عبره من الرجوع إلى مقصده وقصده شيء من حوائجه وما أسسه ذلك،
 لأنه عليه الصلاة والسلام متبوع لا تابع، فهو رأس المطلوب والمقصود
 لأعظم فود وصل إلى أسديه المشرفة عبر ساكنها أفضل صلاة والسلام
 يستحب له أن سول بالمعسر، وهو موضع خارج بمدينة، حتى يتأهب
 لدخول على النبي ﷺ يظهر وليس أحسن منه ويحيط به ويحدد أسسه، ثم
 يدخل وهو ماش على رجل وغيره وأنه واستحبه ولا حرج ولا ضضر

وقد ورد أن وفد عبد العيس لما أن سموا على النبي ﷺ نادوا إليه
 كنههم إلا سيدهم، فؤده غسل وليس أحسن ثيابه ثم جاء فسلم على النبي
 فقال النبي ﷺ: أهيك حصتان يحبهما لله ورسوله، الحلم والأناة^(١)

وقال في «الشفاء» وزيارة قبره ﷺ مشقة من مشن المسلمين جميع
 عليه، وقصده مرعب شها^(٢).

وروي عن ابن عمر عن هذا النبي ﷺ من دار قري وجبت له
 شماعي^(٣)

(١) المدخل (ج ٤/ ص 225)، ونحوه عند مسلم (الإيجل رقم 26).

(٢) الشفاء (ج 2/ ص 14) - طبعة دار ابن رجب -

(٣) أسبغني في الشعب (٤١٥٠) ثم فخره موسى بن هارون وقد أثار عليه هذا الحديث،
 عن عبد الله بن عبد الله بن وهب عن عبد الله بن وهب عن أبي حكيم عن بعضه بالوضع
 وبعضها بالصعب، وأورده السيوطي في اللآلئ (ج 2/ ص 20).

وعن أنس بن مالك قال: قال أبي عليه السلام «من زار قبري في المدينة محسباً كان في جواربي وكنث له شقيقاً يوم القيامة»^(١)

وفي حديث آخر «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي»^(٢)،
وتحقيقه أيضاً صاحب «المدخل»^(٣) فانظرهما.

(تعجب) بسبب ما مفعول، أي إن فعلك ذلك تعجب (لكن مطلب) -
مفتح الميم واللام - أي طلب ودعاء لأنه عليه السلام هو الشيع المفتح لدي لا
ترد شفيعته، ولا يخيب من بعده، ولا من يرك بساحته، ولا من سئل
و سئل به، إذ أنه عليه السلام قصب دائرة لكرام وعروس الممكة.

قال ابن أبي فديك: سمعت بعض من أدركت يقول بعد ما أن من
وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وآله فتلا هذه الآية «إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ يَكُونُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ»
[الأحرار 36] ثم قال صني الله عليك يا محمد من بقولها سبعين مرة نداء
مذك صني الله عليك يا قلا، ولم تفسد به حاجة، ذكره في «الشفاء»^(٤)
وتحقيقه صاحب «المدخل»^(٥).

وبأنني قريباً من كلام الناطم هو علم بأن د لمقدم يستجاب فيه الدعاء
البيت.

ورد دحت مسجداً عليه السلام فصر ركعتين ثم (سلم عليه) عليه السلام وأثنى عليه
بما يحضره.

قال مالك، يقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، ثم
يقول «صلى الله عليك وعسى أزوجك ودريتك واهلك كما باركت على

(١) رواه البيهقي في الشعب (٤٥٧ ر ٤١٥٨) من طريق سليمان بن يزيد الكوفي عن أنس بن
وسيمان ضعيف.

(٢) الدارقطني في النسب (ج ٢/ص ٢٧٨) البيهقي في الشعب (٣١٥١) من طريق دارقطني عن أبي
برزة عن رجل عن أن حاطب عن حاطب به مرفوعاً، وهاون ضعيف وسبقه فيهم، ٤٤٤
ضعيف، وله طرق أخرى كلها ضعيفة.

(٣) الشفا (ج ٢/ص ٩١) - حلف دار ابن رجب -

(٤) المدخل (ج ١/ص ٢٥٤)

(٥) الشفا (ج ٢/ص ٩١) - طبعه دار ابن رجب -

(٦) المدخل (ج ١/ص ٢٥٥) وفيه «وقال ابن أبي زيد سمعت» بدل «قال ابن أبي فديك»

براهيم وعيسى بن مريم في عالمين إنك حبيب مجيد، فقد بعثته الربانية،
رايت الأمان، وعدت ربك، وحادثت في سبيله، وبصحت بعدده، صابراً
محتسباً حتى أنك استقيت، صني الله عليك أفضل الصلاة وأتمها وأطيبها
واركها، بقية (ش) ^(١)

(ثم زد) عن يمينك نحو درع (د) أبي بكر (الصدق) رضي الله عنه
وسم عنه كذلك بأن يقول «السلام عليك يا أبا بكر الصديق» ورحمة الله
بعدي وبركته، صفى رسول الله، وثابه في العبد، جراك الله عن أمه رسول
الله من حراً

(ثم) رد عن يمينك نحو درع أيضاً (د) أبي عمر) ابن المحض رضي الله
عنه، سم عنه كذلك بأن يقول «السلام عليك يا أبا حمض الخادوق
ورحمة الله وبركته، جراك الله عن أمه رسول الله من حراً

قال في «الشفا» قال مالك في رواية ابن وهب إذا سمع على نبي
وودعي يصف ورحمته يس بقدر لا إلى القبة، ويدعو ويسب، ولا يحسن
سريته.

وقال قانع: كان ابن عمر يسلم على أنس رآته مائة مرة أو أكثر يحيى،
في سريته يقول «السلام على النبي» «السلام على أبي بكر الصديق» على
أبي حمض، ثم ينصرف.

وقال ابن حبيب ويقول إذا دخل مسجد الرسول «السلام على
السلام على رسول الله»، «السلام على من ربه وصلى الله وملائكته على
محمد، اللهم غفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وحسن، واحمضي
من الشيطان الرجيم»

ثم قصد إلى الروضة وهو من بين قبر ولحمه فركب فيها ركعتين قبل
الركعة بالسر تحمد الله فيها وتساله ما خرجت إليه رالعون عليه، وإن كانت
ركعتك في غير الروضة أجزأك وفي الروضة أفضل، وقد ورد في «ما بين
قبري ومبري روضة من رياض الجنة، ومبري على نزع الجنة» ^(٢).

(١) الدر الثمين (ج ٢/ ص ١٦٥).

(٢) القسم الأول من الحادي عشر من البحار، فضل الصلاة في مكة والمدينة (١١٩٦) =

ثم تنفك يده من موضع موقر^(١) فتصلي عنه عليه، وتشي عليه من يحضرك، ويستلم على أبي بكر وعمر وتدعو لهم، وأكثر من الصلاة في مسجد النبي عليه بالليل والنهار، ولا تدع أن تأتي مسجد قباء وقبور أشهداء.

قال محمد وإد حرج جعل آخر عهد الوقوف بالقرى وكذلك من خرج مسافراً انتهى. وعنه صاحب «المدخل»^(٢) ونظرهما^(٣).

وفى في «المدخل» أيضاً ويصح إلى الأدب الكلي في ريدته عليه صلاة والسلام وقد كان عماؤا رحمة الله عليهم إن برأى لشعر نفسه بأنه واقع من يده عنه لصلاة والسلام كما هو في حياته، إذ لا فرق بين موته وحياته؛ عني في مشاهدته لأمت ومعرفة بأحوالهم وسائرهم وعرائضهم وحوالهم وذلك عنده جني لا حياء به، انتهى، فنظر تمامه فيه^(٤) وقد حرم لله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء؛ كما في الحديث^(٥).

قال سيدي أبو عبد الله من يحيى الشبي في «مسكه» وقد حيلف أنصف في تكثير من قال تعبر بده عند موته، أشي به عظمه، وسنه در تدل.

من ظن أن رسول الله غير
الحق من غش بلا شك ولا كذب
طول المقام بلخذ فهو ملغوب
والوجه كالأذر تحت الوجي مقرون
انتهى

= مصنفه الحج (١٣٩) كلامه بلفظ لا بين بيتي وميري هـ ونقسم الذي أخرجه لإمام أحمد (ج ٤ ص ٣٣٥) والطبرسي في الكبير (٥٧٧) وسيفه في المعنى (ج ١ ص ٢٤٧) ولفظ حاي (رقم ١٩٦) ومصنف (رقم ١٣٩) «وممن من غش حوصي»

(١) المدخل (ج ١ ص ٢٥٥)

(٢) مدخل (ج ٢ ص ٥٥)

(٣) المدخل (ج ١ ص ٢٥٣)

(٤) جزء من حديث أخرجه أبو داود، الصلاة (رقم ٥٤٦) وابن ماجه، صلاة الصلاة (رقم ١٨٥) السني، السنن (رقم ١٣٣٦) الحاكم، مجموعته (رقم ١٥٢٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه، ورواه الذهبي

وصح أن الأسباب أحياء هي فسورهم يصنعون، ولأحداث هي ذلك كشبه
جميعها لإمام الجيهني في جزء، وستدل بها على دوم حياة الأنبياء حياة
محصورة أعنى وأنهم من حياة الشهداء بمصوص عليهم في القرآن، قاله
ابن حجر الهيثمي في شرح الهمزية^(١) وانظر.

وعلم أن فسور الشريعة ليس عليها علامة سوى ارتفاع الأرض، ثم ست
عليها فة صغيرة كقنات مصحات في هذا الزمان ليست بمثلثة ولا مربعة ولا
محمية، مضمومة بأسيان من أسمن ومن فوق، ومن سوي لها عدد طقة في أعلاها
يخرج منها النور، ثم على الفة المذكورة فة أخرى عظم منها يكفي إلى التحمس
أقرب، وعليها ستور كستور الكعبة، ثم على هذه الفة شامخة تعلو بمصومعة
أو تقرب منها، وهي مربعة على أركان أربعة وفيها أربعة أبواب تطل تمام الكلام
على مد في شرح الأدل الحيرات^(٢) لسيد المهدي القاسي^(٣)

(قلت) أي أصبت وأدركت (التوفيق) دعاء من الشيخ كمل به الست،
و توفيق حلل القدرة لداعية، أي بداعه، وفي إمام الحرمين حلل الطدعة،
قوله في «جمع الجوامع»^(٤).

(واعلم) أي بحق ولا يشك (بأن ذا المقام) الشريف، والمقدم موضح
بشاء قده في «مختصر الصحاح»^(٥)

وفان في «المشارك» هو حيث يصوم سمر^(٦) وفي الزسدي هو
موضع القدمين، انتهى^(٧)

هذه العذاب عقابية، فهو هنا اسم مكان لا اسم مصدر.

(يستجاب فيه الدعاء) والإجابة والاستجابة بمعنى، قاله في «مختصر
الصحاح»^(٨)

^(١) مطالب المسراب بجلاء دلائل الحبر محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف
القاسي القصري، طبعة دار لرشاد (ص 151 وما بعدها)

^(٢) جمع الجوامع (ص 125) طبعة دار الكتب العلمية

^(٣) مختار الصحاح لمراري (مادة: حق و م، ص 263)

^(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج 2/ ص 194).

^(٥) تاج العروس للربيعي (باب الميم، فصل القاف، مادة: اف و م)

^(٦) مختار الصحاح لمراري (مادة: حج و ب، ص 63)

وقال في «المشارك» ذكر أصحاب المعاصي عن بعض عمهات أمه أن الاستحابة لا تكون إلا على المرأة والأجسه تكون على المراد وبحلوى المراد، انتهى^(١)

قال في «المدخل» لم تكلم عن ريقه ﷺ فمن توسل به ﷺ ويستعذ به وطب حوائجه منه فلا يرد ولا يحجب لما شهد به المعية والآثار^(٢)

ثم قال وتوسل به عبادة الصلاة والسلام هو محل حظ جبال الأنوار، وأعمال الدروس والخطاب، لأن بركة شهادته عبادة الصلاة والسلام وعظمها عند ربه لا تعاضدها سب، إذ أنها أعظم من الجميع وليست من رده^(٣)

ثم قال ومن اعتد خلاف هذا فهو المحذور، لم تسمع قوله تعالى ﴿وَأَتُوا نَحْنَهُمْ إِذْ ظَنَعُوا أَنْفُسَهُمْ جَكَتْ وَكَفَّ تَسْتَعْمُرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ الرُّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ قَوْبًا رَجِيًّا﴾ [النساء 64] فمن جاءه ووقف بابه وتوسل به وجد الله توباً رحيمًا، لأن الله عز وجل مره عن خلف الميعاد، وقد وعد الله سيده بسورة لمن جاءه ووقف بابه وسأله واستعصر ربه، فهذا لا يشك فيه ولا يرتاب إلا جحد للدين معاند به ورسوله ﷺ، يعود بالله من المحرم^(٤)

(ذ) يسب ذلك (لا تمل) - يضح الميم - أي لا يسأم من طلب يضح لطفه والبال - مصدر طلب، أي دعاء ودفع فيه ليهلك ولو نديك ولعن شئت متوسلاً به ﷺ في جاية ذلك.

قال في «المدخل» وقد لا يحتاج الزائر في طلب حوائجه ومعصره دونه أن يذكره بلسانه، بل يحضر ذلك بقلبه وهو حاصر بين يديه ﷺ، لأنه عبادة الصلاة والسلام أعلم منه بحوائجه ومصلحته، وأرحم به منه نفسه، وأشفق عليه من نفسه، وقد قال عليه الصلاة والسلام إنما مثلي ومثلكم كمثل القرائن يقص في النار وأنا أحد بحجزكم عنها^(٥)، أو كما قال.

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج ١/ ص ١٦٣ و ١٦٤).

(٢) المدخل (ج ١/ ص ٢٥٣).

(٣) المدخل (ج ١/ ص ٢٥٣ و ٢٥٤).

(٤) المدخل (ج ١/ ص ٢٥٤).

(٥) البخاري في عدة موضع بها كتاب الأنبياء برقم ٦٤٢٦ (٧٤٨٣) ومجموع المفيد (برقم ٢٢٨٤ و ٢٢٨٥).

وهذا حق عليه الصلاة والسلام في كل وقت وأوان، أعني في
الترسل به، وطلب الخروج بجأه عند ربه عز وجل، ومن لم يقدر به
ريارته ^(١) بجسه لم يسهل كل وقت نفسه، وليحضر قلبه أنه حاضر بين يديه
سشداه به من من به عليه

لأنهم لا تحرم شعاعته ولا عبيته في الدنيا والآخرة، وأدعى بخصيت
في رمرة المتبعين له بإحسان إلى يوم تدين بجأه عندك، لأن جأه عندك
عظيم، انتهى فانظر تمام الكلام فيه ^(١).

(وسل) أي: واطلب فيه (شفاعة) به ^(٢)؛

وهو لغة الوسيلة واطلب وعرفاً سؤال الخير بغيره، وله ^(٣)
معاني كثيرة، منها: الشفاعة العظمى في فصل القضاء، وشفاعة في
إدخال قوم الجنة بغير حساب، وشفاعة بمن استحق النار ألا يدخلها،
والشفاعة في رفع درجات ناس في الجنة، لى عبر هذا مع من في الجنة
(و) من فيه أيضاً (حتماً حسناً) ^(٤) لحنم، حسنى، أي: الموب
عنى قول لا إله إلا الله محمد رسول الله ^(٥) خير ^(٦) من كان آخر كلامه لا
إله إلا الله دخل الجنة ^(٧).

قال (لش) و«حسناً» منصوب على مبتدأ الحافض كما تقدم ^(٨)

(ووصل) بعد الصراع من ريارته ^(٩) (الأوية) أي: الرجوع لوصلك، (إذ)
أي: لأنك (نلت) أو وصلت (المنى) أي: المطمئن والمراد وهو الحج
والريارته، جمع فيه: وهي ما يتمتع الإنسان

والأصل في تعجيل الأوية قوله ^(١٠) «السفر قطعة من العذاب يمنع
أحدكم ثومه وطعامه وشرابه، فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهته فليعجل إلى
أعلمه» ^(١١).

(١) المدخل (ج ١/ ص 256 و 257 و 258)

(٢) ترجم به البخاري - فقط - أو باب من أبواب كتاب الجنازة (برقم 1237) مسند،
الجنازة (برقم 3116).

(٣) الدر الثمين (ج 2/ ص 166)

(٤) البخاري، العمرة (برقم 1804) مسند الإمامة (برقم 1927)

قال في «المدخل» أم المجاورة فسعي أن يترك في هذا الرماد، لأن أعمال الحجر عن القيام يادب أنمجاورة معه عليه لصلاه والسلام، إذ الحبيب عظيم ولا يحلو الإنسان من انهموات والكسل لدي يظراً عليه في العلب إلا من عصم الله، ولأن مالكاً رحمه الله مثل أما أحب إليك المجاورة أو لقول؟ فأجاب بأن قال الشئة ارجح ثم لمعور، انتهى^(١)

ولا شك أن بيع الشئة أولى وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول إذ فرغ من حجته: يا أهل اليمن بمكم، ويا أهل العراق عراقيكم، ويا أهل الشامكم، ويا أهل مصر مصركم^(٢)

وقد قدمت حكيمة بعضهم أنه جاور بمكة أربعين سنة لم يزل في الحرم ولم يضطجع، فمسل هذا تسحب له المجاورة أو يؤمر به، واسموصع موضع ربح لا موضع حسرة، فمحرم نفسه بقلة الأدب التي تصدر منه وقلة الاحترام ثم أصاب رضي الله عنه بجلب تلك الروح في بصره، فه^(٣)

[بيان صفة الدخول على الأهل بعد لأوبة من المناسك]

290 - وادخل ضُحَى واضْحَبْ هدية السرور إلى لأقارب ومن بك سدد (وادخل) ندأ (ضحى) لأنه أسع في السرور وكره بيلاً في حودي روحة.

وفي الحديث انتهى عن أن يطرق لإنسان أهله بيلاً كي يستحد المعبة وتمتظ الشعنة^(٤)

ومعنى تستحد تستعمل الحديد في إزالة اشعر، والمُعبة - مصم الميم - التي غاب عنها زوجها، انظر (ر)^(٥).

(واصحب) ندأ (هدية السرور) أي المرح (إلى الأقارب) جمع قريب

(1) المدخل (ج 4 ص 225) - تصدق -

(2) المدخل (ج 4 ص 225)

(3) المدخل (ج 4 ص 226)

(4) البخاري، الكح (برقم 5245) مسند الإمامة (برقم 1928)

(5) شرح الرندي (مج 1 ج 2 ص 47، فصل أحكام صلاة الممر

(و) إلى (من) أي سدي (بك) متحقق بقوله (يلور) من الحشم
و لأصحابه، إن لم تكن حديث في ذلك كلمة

وبهذه المسألة حتم الشيخ خليل «مأسكه»^(١) . قوله (ش)^(٢)

وقال في «مختصره» وتُدب بَعَجِيلُ لأبيه والدُّخُونُ ضُخْيُ^(٣)

قال الشيخ زروق في شرح «الإرشاد» ويستحب أن يأتي بهديه إن طار
سفره، بعد حاله، وأن يبدأ بمسجد عند دخوله، ولا يمتنع به عند
خروجه، بقوله (ح)^(٤).

وانظر ما معنى قوله: فلا يمتنع به عند خروجه.

ولما أنهى الناظم رحمه الله الكلام على ما أراد من فقه مالك شرح في
طريقه الحنيد وختم بها نظمه تعاملاً، لأن يكون السمي في تصفية القلب
وتطهيره خاتمة العمل، فقال

عند (كتاب) أي باب ذكر (مادئ) أي ما يحب الابتداء به في علم
(التصوف) أي: المصفي للقلوب.

(١) مأسك، جمع شبح حشر (ص 288)

(٢) الدر الثمين (ج 2/ص 66).

(٣) مختصر خليل (ص 44) - فصل في أحكام صلاة السفر.

(٤) مرآة الخليل (ج 2/ص 181) - فصل أحكام صلاة السفر.

«عمدة الطالبين لفهم الفاظ المرشد المعين»

للمعلم

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي الأذوي

— كتاب التصوف وهوادي التعريف —

من قول الباظم رحمه الله .

391 - وسورة من كل دسب يحترق
تجب مؤزراً مطلقاً وهي الندم
إلى قول الباظم رحمه الله .

393 - ذَا الْقَمَرِ لَقَدْ لَاقَى بِالْغَايَةِ

394 - أَيْبَانَهُ أَرْبَعَةَ مَشْرِعَاتٍ

315 - سَمِيعَةٌ بِالْمُرْشِدِ الْمُجِيبِ

316 - وَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ عَلَى النَّوَامِ

317 - قَدْ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ

وقسي الذي تَكَسَّرَتْ كَلَامُهُ

مع ثلاثمائة عَدَاةٍ مُرْسَلَةٍ

على القُرْآنِ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ

من رُبِّهَا سَحَابٌ سَائِدِي الْأَمَامِ

صَلَّى وَمُنَّمٍ عَلَى الْهَادِي الْكَرِيمِ

كتاب التصوف وهوادي التعرف

هذا (كتاب) أي باب ذكر (مبادئ) أي ما يجب الاستدعاء به لي علم (التصوف)، أي المصفي للقلوب، مبادئ كل علم ما تجب بداية به فيه، قاله في شرح نظم ابن زكري.

وقال (ش) ومبادئ جمع مبدأ، وهو ما يتوقف عليه المقصود بوجه

ما.

ولا شك أن ما ذكره في هذا الكتاب، أي الباب من مسائل التصوف من لثريته، والتقوى، وعض المصبر، وما ذكره بعده، هو معنى لمبادئ، لأنه يتوقف عليه غيره مما هو أدق منه مما هو مقصود بالذات

والتصوف: علم تعرف به كيفية نصفه الصطن من كدرات النفس، أي - عيوبها وصفاتها المدمومة من اعل و الخسد وبحوها.

وهو فرض عن على كل مكلف، وبه يصل العبد إلى الإخلاص الذي هو روح العادة.

وبحصيله بمعنى الاتصال بشمرته، يكون بالشيخ المعروف بعمريد عيوب منه وحبائيا حطوطها، انتهى^(١)

والى هذا كله أشار الشيخ أبو العباس أحمد بن زكري التلمساني في أرجوزته المسماة «محصل المقاصد»^(٢) بقوله:

صَلِّمْ بِدَمْعِيَةِ الْبَوَاطِنِ مِنْ كَدَرَاتِ النَّفْسِ فِي الْمَوَاطِنِ
بِهِ وَصُولُ الْقَبْلِ إِلَى الْإِخْلَاصِ رُوحُ الْمَبَادِءِ بِالِاخْتِصَاصِ

(١) الدر الثمين (ج ٢/ ص ١٦٨ و ١٦٩) - تصريف واختصار -

(٢) «محصل المقاصد» مما به تمير العقائد للإمام أبي العباس أحمد بن زكري التلمساني المتوفى سنة (٨٩٩ هـ وقيل ٩٠٠ هـ) في منظومة في علم الكلام يزيد على ٩٥٠ بيتاً قيل رد فيها على الإمام السنوسي المتوفى سنة (٨٩٩ هـ) خصوصاً في ما يتعلق بالخلاف الحاصل في صحة إيمان المقلد في التوحيد، ومسائل أخرى

وَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْمُكَلِّبِ تَخْصِيصُهُ يَكُونُ بِالْمُفْرَوِّفِ
انتهى .

(و) كتاب ذكر (هوادي)، أي ما يهدي ويرشد إلى (التعرف)، أي .
معرفة الله تعالى التي هي غداة المطالب وبها به الآمال والمآرب
و«هواد» جمع هاد؛ وهو اسم فاعل من هدى؛ بمعنى يتن وأرشد،
قاله (ش)^(١).

وقد في «مختصر الصحاح» الهدى الرشاد، والدلالة تذكر وتؤنس،
يقال «هداه» الله لهديين يهديه «هدى»، وقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾
[سجدة 26] قال أبو عمرو بن العلاء: معناه أوزم بين لهم . و«هديته»
الطريق والبيت «هدية» . عرفه، هذه لغة أهل الصحار، وغيرهم يقولون،
هديته إلى الطريق وإلى امدار⁽²⁾، انتهى فانظر تمامه فيه .

والتعرف هو التعمل من المعرفة، والتعمل في كلام العرب يرد
للمعاني؛ منها مواصلة العمل في مهنة، ومنه هذا؛ لأن الله تعالى يعرف
بعضه من صفة من صاده شيئاً شيئاً بالتجلي له بأفعاله أو بصفاته كما وقع
لآدم عليه الصلاة والسلام؛ على ما قد ابن عطاء الله⁽³⁾ : إن آدم عبد
السلام تعرف إليه الحق سبحانه بالإيجاد؛ فاداه آدم؛ «يا قدير»، ثم تعرف
إليه بحكمه بما بهاء عن أكل لشجرة؛ فاداه «يا حكيم»، انظر شرح نظم
ابن زكري .

وقد (ش) . التعرف مصدر تعرف، طيب المعرفة، ولعل انفراد
المعرفة، عبر بالتعرف بلجمع وقد وصف بمسائل التي ذكرها في هذا
لكتاب بوصفين؛

أحدهما: كونها يتوقف عليها المقصود ولذلك سماها «مادي»

والثاني كونها ترشد للمعرفة، فمصدوق المتعاطفين في الترجمة شيء .

(1) اندر الشين (ج 2/ ص 170)

(2) مختصر الصحاح (مادة: هادي ص 325)

(3) أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله نسكندري، صاحب بحكم، توفي رحمه
له سنة 709 هـ الدهاج المذهب (ص 131)

واحد، لأن الصادق عبر لهوادي كما يعطيه لعصف، والله تعالى أعلم،
(١) انتهى

وفتح الناظم رحمه الله مسائل هذا الباب بالنبوة؛ لأنها مفتاح
السعادة، ولأنها كما قيل أول مدرج لسالكين وأول مقدم لمن كان طريق
الله من الصالحين، ههنا:

[الثوبة : حكمها وتعريفها]

291- وثوبة من كل نسب يجترم تحب قوفاً مطلقاً وفي النظم
(وثوبة) يأتي من كلامه ههنا.

(من كل نسب يجترم) بسبب للمفعول صفة لادب، أي يدب؛
كبيراً كان الدب أو صغيراً، معلوماً أو مجهولاً، كان حقاً لله أو لأدي أو
لهما، (تجرب) على كل مكنت مؤمناً كان أو كافراً (قوفاً)، أي بلا تحيز،
فمن أحرها عصى، فيجب عليه توثيقان

(مطلقاً) تأكيد للعموم مستعاد من لفظ «كل» كما تقدم، ويحتمل
رجوعه بصوريته، ولا احتمالان ذكرهما (ش) فاصطه².

دل على وجوبها الكتب وأسسها وإحطاع؛

وقال تعالى ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ أَلْمُتُوبُونَ﴾ [التوبة 31].

وقال تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات 1].

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [الاحزاب 8].

لآية

وقال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة 222] لآية

وقال في «الرسالة». «الثوبة من صفة من كل ذنب⁽³⁾».

وظاهر قول الناظم. «من كل ذنب» ومن قوله «بعضها» أن الثوبة تحب

جميع من أذنبها، وهو ظاهر كلام أبي محمد⁽⁴⁾.

1 الدر الثمين (ج 2/ ص 170) . ينصرف .

(3) الرسالة مع غرر المعاني (ص 268)

2 الدر الثمين (ج 2/ ص 71).

14 بعد من أبي زيد في الرسالة . وقد أضافه لفظ العموم «كل» في كلامه المتقدم

هذا، وقيل إن مصغائر لا يصغر إلى توبة، وهو ظاهر قوته في العقائد. «وعمر بهم الصغائر ما جرت الكائثر»^(١)، الكائثر قيل هي ما ورد عليها وعيد كالقتل والزن والسرقة.

وعن ابن عباس «هي إلى السبعمائنه أقرب»^(٢)، وقد ذكر منها في «جمع الخوامع» نحو سبع وثلاثين فاضره^(٣)
وقال في «الحكم» «لا صغيراً إذا قابلك عدله، ولا كبيرة إذا واجهك فضله»^(٤).

واعلم أن للتوبة وثنتين:

ما لم يُغزَرَ الإنسان لقوته تعالى ﴿وَلَيْسَ اسْتِئْذَانُ لِدَلِيلٍ يُقَمُّونَ﴾
النكيات [النساء: 18] الآية.

وما لم تطلع الشمس من مغربها، قد تعالى. ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدٍ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا شَيْئًا﴾ [الأدم: 58]؛ قال أهل التفسير: سرده به طرغ لشمس من مغربها.

وتوبة الكافر تقبل قصماً لقوته تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَفَكُوا﴾ [الأنعام: 38]، وقد عبه لصلاة وإسلام «الإسلام بجب - أي: يقطع - ما قبله»^(٥).

وأما توبة المؤمن بحاصي معين تقل قصماً، وتل: ضأ، مع الاتفاق على قبولها شرعاً؛ لقوله تعالى ﴿وَقُلْ الْبُكَ هَلْ التَّوْبَةُ عَنْ عَاوِي﴾ [الشورى: 23]، انظر شروح «الرسالة».

(١) الرسالة مع ضرر الخطاة (ص 78).

(٢) ورد هذا الأثر عن ابن عباس في كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ لأبي القاسم عبد الله بن يحيى اللالكسي (4185هـ) رقم (1919)؛ وفيه م. الأثر «إلا أنه لا كبيرة مع الاستعارة ولا صغيرة مع ضرورة» (ج 6/ ص 111).

(٣) جمع الخوامع شرح محلي (ج 1 ص 153) وفي بعض النسخ: كتاب السنة الكلام في الأخير، مسألة لا يقل مجنون - -.

(٤) الحكم لأن عبه الله السكندري بشرح الشيخ أحمد رزوي (899هـ) المكنى بالعصري - (ص 77).

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده (99، 204)، وهو في صحيح الجامع (2765).

والتوبة لغة الرجوع، يقال قاب وآب وآب وآب
 وشرعاً (هي) - أي توبه - (الندم) على المعصية من حيث إنها

معصية، فالندم على شرب الخمر لإصراره بالبدن ليس بتوبة، قاله
 المحلي^(١)

وقد (ر) حقيقة لندم تحزن وتوجع على الفعل وتسمي كونه لم
 يقع^(٢)

وهذا أبو المعالي، حقيقة لندم الندم على المعصية لرعيه حتى أنه
 تعالى، هي الحديث «الندم توبة»^(٣) على هذا من ترك السيئات من غير
 دم ولا يكون قائماً^(٤)، لأن المحدود يحسن ويعدم بالندم حده، انظر شرح
 القسائي، وشرح إجماع مختصر خليل.

[شروط التوبة]

292 - بشرط الإقلاع ونفي الإصرار ولينال منكاهاً استثنائاً

(بشرط الإقلاع) أي، لكف عن المعصية في الحال، أو) بشرط ب
 (نفي) أي عدم (الإصرار) أي العود إليها أبداً

(ولينال أي سداك انتائب وجواً (ممكناً) تداركه بأن يرد المطانم
 والحقوق إلى أهلها، ويطلب منهم الحلال فيما لا يضر على رده عن الحال
 والعرض وغير ذلك، ويقضي ما في دمه من حقوق الله تعالى من الصلوات
 والصيام والزكاة وكفارات الأيمان بالله وغير ذلك

قال في «جمع الجوامع» وعرض، أي على نفسك - التوبة
 ومحاسنها وهي الندم، وتتحقق بالإقلاع، وعزم ألا يعود، وتدارك ممكن

(١) المحلي على جمع الجوامع (ج ٢/ ص 435)

(٢) المواكع الدرسي (ج ١/ ص 76)

(٣) السرد في ما رواه عن مكتب السنه، الرهد (4252)، وأحمد بن أحمد (3968)، والطبري في

أوسد (5864)، وابن حبان في صحيحه من حديث أنس (614) و (613)، وحسنه في التمهيد

من حديث ابن مسعود عند شرح حديث (ج ٦/ ص 46)، وهو في صحيح الشريفة

الزهري (٤٦ 3)

(٤) شرح القسائي على الرسالة مخطوط - (ص 35)

التدارك، ويصح؛ ولو بعد مضيها، عن ذنب ولو كان صغيراً مع الإصرار على ذنب آخر ولو كبيراً عند الجمهور^(١).

وقال المحلي: فإن لم يمكن تدارك الحق؛ كأن لم تكن مستحبه موحوداً سقط هذا الشرط كما يسقط في توبه معصيه لا ينشأ عنها حق لأدمي، وكذا يسقط شرط الإقلاع في توبه معصيه بعد انصراف منها كشرط الأحمر^(٢).

وقال (ر) وإذا لم يرد المظالم مع الإمكان فصحح الإمام مع الجمهور توبته، وقيل: إنها لا تصح إلا بردها إلى أهلها، فمن عجز بعد صاحبها أو عينه أو موته تصدق بها عنه، وإن أمكنه، ولا فعلية بكثير حسنة والنصرع إلى الله لعله أن يرضى عنه خصمه، انتهى مظهره^(٣)، وانظر القلاشاني^(٤).

(ذا) أي ويضاف في حال كونه صاحب (استغفار) مد.

روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «من لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجاً، ومن كل هم فرجاً، وورقه من خبز لا يحسب» رواه أبو داود^(٥)، والبيهقي، والبيهقي وابن ماجه، وعط السبائي «من تكرر من الاستغفار... انتهى من السلاح»^(٦)، بقده في (الجواهر الحسان)^(٧).

وخرج البخاري عن شد بن أوس عن النبي ﷺ قال: «سيد الاستغفار أن تقول: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بعصيتك علي».

(١) جمع الجوامع يشرح المحلي (ج ٢/ ص 434 و 435).

(٢) المحلي على جمع الجوامع (ج ٢/ ص 435).

(٣) الفوائد الدواني (ج ١/ ص 76).

(٤) شرح القلاشاني على الرسالة - مخطوط - (ص 35).

(٥) أبو داود (٥٨٨)، البيهقي (٥٢١٧) بن ماجه (3819)، وورد لعط السبائي المشار إليه في

ضعيف الجامع الصغير (5471)، وهو في المستدرک أيضاً (1677) وقال الحاكم -

الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في المستدرک: «الحكم بن عيسى في

حياته».

(٦) كتاب «السلاح» سمع عنه النعالي في تيسيره عند ذكره لبعض الأحاديث والحكم عليه.

(٧) الجواهر الحسان في تفسير القرآن لأبي زيد عبد الرحمن محمد بن محمود الثعالبی (ج 5

ص 489) عند قوله تعالى: «فقل استغفروا ربكم إنه كان غفراً» [سورة

وأبوء بك بدني، فأغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» فإن رضى ثلها من ستمار موقفاً بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة، ومن دني من الليل وهو موقوف بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة^(١).

ورود من قال: «سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ألا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك» في مجلسٍ لدُكر ذنبت كسلّاتع بطبع عليها، ومن دني في مجلسٍ لغوٍ كث كذرة له» أخرج السائي^(٢).

و لأحاديث في هذا الباب كثيرة فله القلشاني دبطره^(٣)، وانظر آخر أدكار النووي^(٤).

ويأتي قول الناظم: (ويكثر الذكر بصغوره).

ولا استعمار ليس من شروط صحة التوبة بل من شروط كمالها، وانظر شرح الرسالة^(٥).

[معنى التقوى]

293 - وحاصل التقوى اجتنابٌ وامتنانٌ في ظاهرٍ وباطنٍ، يُقال

294 - فجاءب لأقساماً حقاً أربعة وهي للسالك سُبُل المصممة

(وحاصل اسم فاعل من حصل، وأصل حصل ثبت، ربي رجح،

وحصلت الأمر حقيقته وثبته، فله هي «المشوق» فبطره^(٦)

(لتقوى) مصدق له ما قبله، فالإصافه على معنى اللام، أو من إضافة

صفة لموصوف، تأمل.

وتقوى مصدر مأخوذ من الوقاية، فناء بدل من وإو، ومعناه الحرف

والترام طاعة لله وترك معاصيه؛ فهي جميع كل غير، فله ابن جري^(٦)

(١) نجاري في كتاب الدعوات (6323).

(٢) حديث السائي هو السر الكبير (10257)، المرجع والمرجع (2345) وقال «روا»

الذي في راجعهم رجالهم حال الصحيح والحاكم وفي صحيح عن شرط مسلم

(3) شرح القشيري على الرسالة - مخطوط - (ص 36) وما يمدد

(4) الأدكار مسوي - كتاب الاستعداد - (ص 327) وما بعدها

(5) مسدق الأنوار (ج 1/ ص 203)

(6) التوسيل بعلوم الشريعة لأن جري (ج 1/ ص 50) المقدمة الثانية في تفسير معاني البعث

أي: والحصصه الحاصله، أي، الثابتة أو الحاصلة لتقوى المأمور به
في غير ما آية هي (اجتناب)، أي ترك للمنبهات في ظاهر وباطن
(وامثال)، أي فعل للمأمورات (هي ظاهر و) في (باطن)

فلا جتنب و لا مثال هي لظاهر ظاهرا، وفي انماظر بر جعد نسبة
مروي فعل الطاعة واجتناب المعصية، قاله الماشرحان^(١). ويصهر أيضاً فله
من كل داء كما يأتي لماظم

(هذا) متعلق بقوله (تعال) أي نوصل وبدرج تقوى ما ذكر من
لأحساب والامثال، (قد) نسب كون لتقوى ما ذكر (جاءت)، أي صدرت
(الأقسام)، أي أقسامها (حقاً)، أي بلا شك (أربعة)، اجتنباً و مثلاً في
ظاهر ههنا فسمان، وجتناباً و مثلاً في باطن ههنا قسم آخران

قال في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل: درجات التقوى خمس

أول يتقي العبد الكفر، وذلك مقام الإسلام

وأن يتقي المعاصي، وذلك مقام التوبة.

وأن يتقي الشبهات، وذلك مقام الورع

وأن يتقي المباح، وذلك مقام الزهد.

وأن يتقي حضور غير الله على قلبه، وهو مقام السرقة، انتهى
وامطوره^(٢).

(وهي) أي التقوى (بالمالك) أي الذي يسلط طريق الدين أو طريق
لأخره أو طريق المحصورية وهو المراد عند المعروف، قاله أبو علي البوسي.

(سب) أي طريق (المتنعة) الأخروية والدسوة، - فصل يضم لمن
وسكون لبداء. جمع سبيل: وهو لطريق، والله در لفائل

من اتقى الله فذاك الذي سمي إليه المشجر الزايع
قال في امسهاج العابدین: إعدم أولاً أن التقوى كسر عزيز، فمش

(١) يعصده بهما - عبارة في الدر المنيس (ج ٢/ ص ١٠٧٤، راس عبد الصادق الطوبسي في ردهاء
المریدین (ج ٢/ ص ٦١٦).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (ج ١ ص ٩٨) عند قوله تعالى (هدى سبيل) (البقرة ٢

ظهرت به حكم بجد فيه من جوهر شريف، وعلو عيسى، وحبر كثير، وورق كريم، وهور كبير، وغسم جسيم، ومدث عظيم، فكان حير الدنيا والأخرة جمع فجمع تحت هذه الحصيلة الواحدة التي هي القوى. وتأمل في القرآن من ذكره، كم علق بها من خير، وكم وعد عليها من ثواب، وكم أضاف إليها من سعادة، وأنا أهد لك من جبلتها

أولها: الملاحاة والشاء؛ قال تعالى ﴿وَلَا تَقْصِرُوا وَتَتَّبِعُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: 86]

والثاني: انحصار الحراسة من الأعداء؛ قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْصِرُوا وَتَتَّبِعُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: 120].

والثالث: التماسد والصبر؛ قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: 128] وقال ﴿وَأَنَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سجدة: 19].

والرابع: السجدة من سماتك والدورق من لجال؛ قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْسِبُ﴾ [الطلاق: 2، 3]

والخامس: إصلاح العمل؛ قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [مائدة: 70، 71]

والسادس: غصون لدروب؛ قال الله تعالى ﴿وَيَسِّرْ لَكَ ذُنُوبَكَ﴾ [الأحراب: 71]

والسابع: محبة الله؛ قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [النوبة: 4]

والثامن: القبول؛ قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: 27]

والتاسع: الإكرام والإعزاز؛ قال الله تعالى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 3].

والعاشر: البشارة عند الموت؛ قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: 63، 64]

والحادي عشر: التبعة من السادة؛ قال الله تعالى ﴿وَيَتَّبِعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: 177]

والثاني عشر: «احبود في الحجة» قال الله تعالى ﴿أُحِبُّكَ يَا مُنْقِذِي﴾ (١)

عمران [133]

بهذا كله خير ومعهده في اندارين تحت مدار تقوى، فلا تنس نصيبك
أبها الرجل منها (٢).

وقال في «شرح جامع مختصر خليل» (٣) قال العلماء: «إن الله تعالى كرر
في القرآن من هذا قبل آيت تقرب من هائي أية، ودلت مما يقضي بعضهم
شأنها، فيشمر من به همه عالیه وعقل راحح عن ساق حده وساعده
لحصيلها ويمنع عليها كن عمره فيعوز (٤).

فد سيد روقي كان بعض الناس بوصفي ويقول التقوى عرو
والعدم كنز، وترك الشر حرز، صدق رحمه الله وعمره

تعبه: السائل إلى الله تعالى، أي السائر إليه؛ هو لمريد ويقابله
المجذوب وهو المرد، وهذا الثاني أعلى، فانه (ش) (٥)

فالمجذوب طریت له الطريق كمر طویت له لى مكة، والسائر
كسائر إليها عسى أكون نمطياً، بظن «الحكم» وشرح الشيخ ابن عباد (٦)
عليها يتضح لك الفرق بينهما، فقد ذكر فيهما مراراً

ثم شرح الشاطب رحمه الله في معنى التقوى مستدفاً بجنتاب النواهي
اهتماماً به لأنه أشد على النفس من امثال الأوامر، لأن امثال الأوامر يعفده
حل الناس، ولا يحتشم النواهي إلا الصديقون، فقال:

(١) النص بطوره من كتاب «مهاج المدين» للإمام العربي بمرجه المسمى «سراج الطالبيين»
بشيخ دحلان لكثيري، طبعه دار الفكر - (ج ١ من ص 330 إلى ص 333)

(٢) لم ألق على كتاب باسم «شرح جامع مختصر خليل»، والذي وقع عنه هو «الجامع»
للشيخ خليل، دراسة ومطابق النكته الفاضل أحمد بن عبد الكريم نجيب، وطبع في مجله
قصر الندى - المحركه التي يصورها مركز نجيبويه بمخطوطات وخدمة التراث - البند
الثالث - نسخة الأولى - بيع لأول 430 هـ ثم طبع في كسب مستقل بالنداء نفسه
(ويع أن كسب هذا: حبرني المذكور بحسب - المذكور بها حفظه الله وسفاه أن يسبح
عبد السلام بن أحمد جوسس الدامي - 112 هـ) شرح عنه رحمه بوجد وهو
يمتد بسعة منه

(٣) الدر المنبع ج 2/ ص 79.

(٤) شرح ابن عباد على «الحكم» (ج 1/ ص 30) و(ج 2/ ص 193).

[من معاني التقوى: ترك النواهي]

295- سَمُّهُ غَيْبَةٌ عَنِ الْمَحَارِمِ يَكْفُ سَمْعُهُ عَنِ الْمَنَائِمِ

296- كَمَنْجَبَةٍ تَمِيمَةٍ زَوْرٍ كَذِبٍ لَسَانُهُ أُخْرَى مِثْلُكَ مَا جُئِلَتْ

[حفظ العين]

(يغض) المكلف أو سلك المتقدم، أي، يكسر رجوباً (عينه عن) النظر إلى جميع (المحارم)، أي، المحرمات كما نظر للأجنبية والأمرد على وجه التردد

والأصل هي عص لبصر نوبه تعالى: ﴿قُلْ يَتُوبُونَ بَعْضُوا مِنْ أَنْصَرِيهِ﴾ [البور 30].

دل في الرسالة⁽¹⁾ ومن لرائض عص انصهر عن المحارم، وليس في النظرة الأولى معبر لعدم حرج، ولا في النظر إلى امتجاة ولا في النظر إلى الشبه لعدم من شهادة عليها وشبهه، وق: رخص في ذلك للحط⁽²⁾

وقال ابن عطية: والبصر هو الباب الأكبر إلى القلب، وأعم طرق الحواس إليه وبحسب ذلك كثر لسقوط من جهته روجب بتجديده⁽²⁾

وقال شيخ رروق في (النصيحة): والمحارم النظرية كثيرة:

منها: النظر للمرأة والصبي بشهوة نفس.

ومنها: النظر في كتاب الرجل معبر إدمه

ومنها: التطلع إلى ما ستر عنك من حاجة أو غيره

ومنها: إجمه لنظر فيما أبى لك من دخوله من بيت ونحوه معبر إدم.

ومنها: التطلع إلى عورة أحد؛ ومنها الصعدان، لا أن أمرهم حقيق

ومنها: نظر لرجل إلى عورة نفسه من عمر ضروره، وفي تحريمه

وكراهيه قولان ذكرهما بن القطان في أحكام النظر، وقيل: إن دعله سلى بالمرأ ونحوه، وقد جرت فصيح.

(1) الرسالة مع عز المقاد (ص 262)

2 تفسير بغير الوجير لا ين عطف، عند تفسير نوبه تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَنْصَرِيهِ﴾

أبصارهم [البور 30]، (ج 4/ ص 177)

ومنها النظر إلى الجبره بعين التحصيم و الرضى بأحوالهم و تبتعهم
انصبر تعظيماً لهم .

ومنها: اسطر يعين الاحقر لأحد من احمق، وكيف تحقر يعين من لا تقطع بأهلك خير منه⁽¹⁾

ثم قال وأحكام النظر كثيرة لابن الصطبان⁽²⁾ عليها بألف بحر الحمزة عشر كراسة فيطبعه من أراد استيعاد أحكامه⁽³⁾.

[كف السم]

(نكف) أي يحفظ ويصون وجوباً (سمعه عن) سماع (المائم) جمع مائم وهو محل الإثم، فيه (م) "4"، أي سماع ما يآثم سماعه.

قال في «الرسالة»: ولا يحل لك أن تعتمد سماع الباطل كله⁵.

قال القلشاسي، والبطل صد الحق، ومن ذلك: سماع الأخيار
الموصوغة بفتح هاء، وأما ما وضع لمقصود صحيح كـ «مقامات الحريري»
فسماعها عبر محرم

وقال في (النصيحة) «مكر ما لا يحور حلقه لا يحور سماعه؛ فقد
قرب عنه الصلاة والسلام» المستمع شريك القتائل»⁽⁶⁾

(1) الصبيحة الكافية لمن حصه الله ماله عليه بشيخ أحمد دروي كيب بنون بيليو غراب + (ص 20)

(2) مع كتابه داسطر في أحكام النظر لأبي الحسن علي بن محمد المعروف باسم العطار الغفاري (ت286هـ)

(3) التمهيد الكافور لشيخ برزوق (ص 21)

(4) إعراب مرمود النعيسى - صحجهو ، بهاء من مختصر المر السمي في طبعة حجرية -
مصورة خاصة - (216)

(5) الرسالة مع غرر المباله (ص 268).

(6) «المستمع شريك سائق» سجد في حديقته لأبيه الإمام الشافعي (ح 10 / ص 123) ، رعاها بنو عبد الرحمان السلمي في أدب بصحة بصيف المريض من رسم لاله (ص 158) ، وميه ابن عبد البر في شهيد (ح 23 / ص 23) إلى غيبة بن أبي سعيد ، وقال بعده ، (وهذا مأخوذ من قلوب كعبه في زهير ، ونه أهدم) .

وقد في السماع لدغية (لأنه أحد المعنيين^(١))

ونال «من تسمع حديث قوم يغفر ذنوبهم صب في أذنيه الألف يوم القامة»^(٢)

ونال مولانا جلت قدره ﴿مَشَى عِبَادُكَ الْأَرْضَ فَتَسْمَعُونَ نَقْلَ قَبَائِلِهِمْ﴾ [النور: 17، 18].

ونال جل جلاله: ﴿حُدِّثُوا الْمَعَاشِرَ بِالْعَرَبِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199].

ونال في وصف عباده المحلصين ﴿وَيَوْمَ اشْرَوْا بِالنَّارِ مَرْدُوكًا﴾ [الفرقان: 72] ﴿وَيَوْمَ حَاطَّتْهُمْ لُجُجُهُمْ أَلْوَامًا مَلَكًا﴾ [المؤمنون: 63] ﴿وَيَوْمَ مَجَعُوا اللَّعْنَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [آية: الفرقان: 72].

وقد ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: 3]
ولي المعنى لعص الشعراء^(٣)

حَزَمَ مِنَ الطَّرْقِ أَوْسَطَهَا وَغَدَّ عَنِ الْجَانِبِ الْمُشْتَبِهَ
وَسَمِعَتْ صُرٌّ عَنْ سَمَاعٍ لَقِيخٍ كَضَوْنِ اللِّسَانِ عَنْ اللُّطِيِّ بِهِ
فَبُذِّتْ عِنْدَ سَمَاعِ الْقَبِيخِ شَرِيكَ لِقَائِلِهِ بَانْتِخِبَ

[الدغية]

(كغيبة) - بكسر الهمزة المعجمة - مثال ما لا يحل سماعه ولا الطلق به كما يأتي، وهي أن يقول الإنسان في الآخر في غيبته ما يكره أن يسمعه ولو كان حقا كان ذلك في نفسه أو ماله أو ولده أو فوهه أو فعله ودره أو دانه أو ثوبه أو كل ما يتعلق به حتى قولك به وسع لكم أو طويل أيدى، كان ذلك بصريحا أو بعريضا أو بالإشارة أو بالمرس

وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع^(٤)

(١) أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر ومطه ابن رسول الله ﷺ عن العنه وعن لاسماع

بن العبيد، قال العراقي في معجم: وهو ضيع (ج 2/ ص 86)
(٢) جزء من حديث أخرجه المحمدي (6530)، وأبو داود (4370)، الترمذي (1673) وأحمد

(2103)

(٣) إلى ما ينتهي كلام شيخ زروق في التصحيح الكافي (ص 19، 20)

أم الكتب فقله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ تَمَتُّكُمْ يَتَّبِعُ﴾ [الاحزاب 12].
 وأما السنة فتقوله ﷺ: «أَتَذَرُونَ مَا الْعَبَةِ؟» قالوا: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَغْنِمُ
 عَنْ» «ذَكَرْتُ أَحَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» فيه: «أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ هِيَ أَحْيَى مَا أَتَوَلَّى؟ قَالَ
 «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اخْتَبَنَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ يَهْتَهُ» رواه مسلم⁽¹⁾
 واهتم لإجماع على تحريمها.

والمستمع لها كفائلها، لأن المستمع شريك المائل، وهل هي من
 الصغار أو من الكبار؟ فوالا حكاها لشيخ زروق⁽²⁾، انظر التحقيق
 المباني⁽³⁾.

وقال في «الصبيحة» وفي الحديث أنها «أشد من ثلاثين رنية في
 الإسلام»⁽⁴⁾.

(1) مسلم، البر والصلة والآداب (برقم 2389).

(2) شرح زروق على الرسالة (ج 2/ ص 345)، سب العيون بأنها من صغار السبكي،
 وكونها من الكبار للفرطية.

(3) كتاب «تحقيق عيني» تحرير معاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، هو واحد من ستة
 شروح ألفها الإمام أبو الحسن عيني بن محمد ثلاث مرات - ابن خلف من جليل
 السوفي الشافعي - حصري المالكي المقروى رحمه الله سنة 930 هـ وهي 1 - «إعانة
 لأما» 2 - «تحقيق المباني» 3 - «اصباح الأفكار والمعاني» 4 - «تلخيص
 السمع» 5 - «المبصر الحامي» 6 - «كفاية الطالب الرباني» 7 - «كتاب مسجعة بالشرح
 رساله ابن أبي زيد القيرواني» 8 - «تبكي في بيان لابتهاج (ج 1 ص 389) 9 - «سهر هذه
 الشروح التحقيق» ووضح عليه العيون فاعتنى به الناس واشتهر بينهم كثير
 قبله. ويبلغ إلى المصوم التي أنى بها لأدوري هذا الإمام السوفي يصعد بي تحقيق
 مباني على الإمام ز. وقد كثير

وحسب صحتي لم يحقق من كتاب التحقيق مباني، لا بوم (الأحرة، والجعد،
 «نكراء»، «الشركة»، «العراض»، «المساقفة»، «المدرعة» في كلية الشريعة والدراسات
 الإسلامية بالجامعة الإسلامية الخاصة، من طرف طالب عبد السلام محمد أثير
 كيلاني، وعليه نرفقه به 2010م، وهي أول رسالة تسجل بهذه الكلية
 أم كتاب «كفاية الطالب الرباني» لرساله ابن أبي زيد القيرواني» فهو مطبوع بدار الفكر
 وتداول.

(4) بعد الحديث «إن مدغم بصبه الرجل من الرب أعظم عند الله من الحظية من ثلاثين رية
 برسه الرجل»، وإن أرى الرب عم من الرجل حسنة - بخر في الحسن لابن أبي حاتم
 (2474)، وصحيح الترمذي والترمذي (1865).

وفي الكتاب التعرّيز فيها وتشبيهها بأكل لحم الميت.

ثم قال: وتباح^(١) في ترويه والشهادة تعدلاً وتجريحاً، وفي المشاورة
بحديراً وتحريراً، وفي الاستفتاء، وانحصارات، والتظلم، وهي حق
المجاهر بالدع وانكائه فما جهر به وحيث أباحت فالتعريض أحسن
ثم قال: وفي غيبه السلام «من ألقى جلياب الحياة عن وجهه فلا
غيبه فيه»^(٢)

فهؤلاء باح غيبتهم، إلا أن ذكرهم شتعال بعيوبهم، فينبق لمؤمن
ذلك فإنه نقص وإن لم يكن حراماً، وقد قال عليه الصلاة والسلام «طوبى
لمن شغلته عيوبهم عن عيوب الناس»^(٣)، انتهى بظنه^(٤)
واظن (ش) هي «كبره»^(٥).

[النميمة]

وكذا (نميمة) وهي نقل أثر رجل الكلام عن استكلم به إلى غيره على وجه
إساءة بينهما

وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع؛

أب الكتاب فقوله تعالى: ﴿تَايَلَيْتُ إِلَى تَوَلَّى لَوَلِيَّهِ زُفًّ عِيً﴾ [١٨].
وقال ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [بهره ١١].

وأما لسنة فقوله ﷺ «لا يدخل الجنة نمام» وفي رواية «فقت» متعم
عليه^(٦)

(١) وقد جمعها الإمام سيوطي في هذه الآيات

المقدح يمش بعيبه في سعة

وسحار سلف ومستمع ومن

(٢) ق العراقي في المعنى: رواه بن عدي وأبو الشيخ في كتاب ثواب الاعمال من حديث

أنس بن مالك ضعيف (ج ٢/ص ١٩٢)

(٣) جمه من حديث أخرجه البيهقي في شعب الإيعاد (٥١٦٧)، والشهاب البقاعي في المسند

(٥٦٩)، وهو في صحيح الجامع الصغير (٥٣٠٦)، وأورده ابن حجر في تاريخ المرم

١٩٠٠، وقال أخرجه البراء بن مسعود حسن

(٤) الصفحة الكافية بشيخ رروق (ص ١٠، ١١)

(٥) البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٩)

(٦) الدر الثمين (ج ٢/ص ٨١)

والعتات وسمام بمعنى واحد^(١)

وروي **الهمازون والمازون والمشاعون** بالنميمة الساغون للبراة
العت يحشرهم الله في وجوه الكلاب، روي أبو الشيخ ابن حبان^(٢)، إلى غير
ذلك من الأحاديث

وأما الإجماع فقال الحافظ المنذري: أجمعت الأمة على تحريم
النميمة، وهي من أعظم أساليب عند الله عز وجل^(٣).

وقال الشيخ رروق^(٤) لا خلاف أنها من الكسائر وصاحبها مفسوت عند الله
وعند الناس وأعظم النميمة السعاية: وهي الإدلاء بأحوال الناس لنظمه قال بعض
الأئمة وقد بحث عن فاعله فلم يوجد إلا ولد رمي، انظر «تحقيق المياني»

[الزور]

ركشادة (زور) وهي محرمة ثم هي الصحيحين، أن رسول الله ﷺ
قال: «هل أتيتكم بأكبر الكبائر؟» ثلاثاً، ثلثاً: «بني يا رسول الله قال
«الإشراك بالله وعقوق الوالدين» - وكان متكئاً فجلس - فقال «ألا وقول
الزور وشهادة الزور» فما زال يكررها حتى قل: «ليته سكت»^(٥)

وهي روية لهما «ألا أتيتكم بأكبر الكسائر؟ قول الزور، أو قال شهادة
الزور»

وفي أبي داود وغيره مرهراً «عدلت شهادة الزور الإشراك ثلاث مرات،
ثم قرأ: ﴿فَجَسِبُوا لِئَلَّا تُكْفَرَ مِنْهُ لَأَلَا تَنْتَهَى﴾ [الحج ٦٥]»^(٦)

(١) فإن حافظ معتدي في الترعيب والترهيب «الفتاوى والسمام بمعنى واحد، وقيل السم
الذي يكرر مع جماعة يحدثون حديثاً فيسمع عندهم ويقال الذي يسمع عندهم وهم لا
يعلمون ثم يسم» (ج ٣ ص ٦٩٢)

(٢) ورد بهذا اللفظ في الترغيب والترهيب ٤٣٣٦، وروى «ابن حبان في كتاب الترمذ
معضلاً، ينظر ضيعه الترغيب والترهيب (١٥٧٧).

(٣) الترغيب والترهيب (ج ٣ ص ٣٩٤) (٤) شرح رروق على الرسالة (ج ٢ ص ٣٤٥)

(٥) البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (٨٧)

(٦) أبو داود (٣٥٩٩)، وأبو حمزة (٢٣٠٠)، أبو داود (٢٣٧٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٥٢١)
وقال أحمد الحبيب لما يترى باسمه ضيعه ينظر ضعف الترغيب والترهيب (١٣٨٢)

ونعتقد الإجماع على تحريمها، نقله (ع) (1).

[الكذب]

رك (كذب) وهو لإحد ر عن الشيء على غير ما هو عليه، ولصدق منه، وإنشك في الحديث كالكذب، وفيه من ماله، من تحدث بغير ما سمع فهو كذاب، فلا ينبغي أن يحدث إلا بما علم قطعاً أو ما سمعه أو نقل إليه نقلاً متواتراً.

والكذب محرم بالكتاب والسنة والإجماع؛

«ما الكتاب ففوه تعالى ﴿لَقَدْ عَلَّمَ عَلَى الْكَلْبِ﴾ [آل عمران 61]، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [اسراء 36]، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة 19]

وأما من السنة ففي «صحيح» البخاري من كتب لأدب عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال «يَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثُ إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا أَؤْتِمَرَ خَانَ» (2).

وفيه أيضاً عن سمرة بن جندب قال قال النبي ﷺ «رَأَيْتُ لِلْمُتَلَيِّعِ وَجْهَيْنِ أَتَيْنِي قَالَا لِي الَّذِي رَأَيْتَ بِشَقِّ شِدْقِهِ فَكَذَّابٌ يَكْذِبُ بِالْكَذِبَةِ تُخْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَسْلُغَ الْأَفَاقَ، فَيُضْغَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (3).

وقال (ع) وفي «الصحيحين» قال رسول الله ﷺ «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَبِيحًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْمَجُورِ وَإِنَّ الْمَجُورَ يَهْدِي إِلَى الشَّرِّ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَلِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا» (4) إلى غير ذلك من الأحاديث

والإجماع على تحريم الكذب في الجملة

(1) كفاية الطالب الرياني (ج 2/ ص 34).

(2) البخاري، الإيمان (رقم 33)، وفي الأدب (6095).

(3) البخاري، الأدب (رقم 6096).

(4) البخاري، الأدب (رقم 6094) مسلم، البر والصلة والآداب (رقم 2607).

« قد نسم ابن وضد أنكذب على خمسة أقسام، انتهى في نظره^(١)
 وقد ذكر القلشائي لأقسام لخمسة في نظره في شرحه على «الرسالة»
 وقال في «الرساله» ولا يحل لك أن تتعمد سماع باطل كنه، ولا أن
 تتلدد بكلام امرأة لا تحل لك، ولا سماع شيء من لملاهي والعناء^(٢).
 (لسانه) مبتدأ على حذف مضاعف دل عليه «يكف»، و(أخرى) حصره منعق
 بالمصناف المصنف وائساء سببه، أي يكف لسه، أي يكف لمكف أو
 السالك المتقدم سانه (ب) سبب (تركه ما) أي الذي (جلب) باليه للمفعول،
 أي حبه الماظم وذكره وأتى به من قوله «كعبه بيمه رور كذب»
 أخرى؛ أي أحق وأوجب وأكد من وجوب كف سمعه عن
 والأخرية ظاهرة

قال في «الرسالة» ومن المروءات صود للسان عن الكذب ونزور
 ولعشاء وانعيه والميمه والباطل كنه، قد ارسول ﷺ «من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(٣) وقال: «من حسن إسلام
 المرء تركه ما لا يعنيه»^{(٤) (٥)}.

وقال أبو زيد الوغليسي: من أجوارح شي يجب حفظها اللسان
 وهو من أصعب ما على العبد وأكثره فساداً، وروى أن «جورح تصح
 تشكي بلسان ويقرب» «اتق الله يا فيت إن ستفص استقصا وإن
 اعوججت اعوججها»

وقال بعض الصالحين: سبي سمع إن أطلقه كلسي، فمن أراد لله به
 خيراً أعاده على حفظ لسانه^(٦).

وقال القلشائي: روى مسلم عن أبي موسى: «حدثنا رسول الله ﷺ
 المسلمين أفضل؟» «من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٧).

(١) كتابه الطالب الرباني (ج ٢/ ص ٤١٢) من فيه ذكر لمحدث المستشهد به هنا

(٢) الرسالة مع شرح المقالة رقم (٢٦٨) (٣) حديث البخاري (٦١٣٥)، مسهم (٤٨)

(٤) حديث الرمزي (٢٣٦) ابن ماجه (٣٠٦٦)، صحيح الترغيب والترهيب (٢٨٨١) وقد

حسن غيره.

(٥) الرسالة مع شرح المقالة (ص ٢٦٢ و ٢٦٣)، (٦) الوعبيه (ص ٥٧)

(٧) حديث البخاري (١١)، مسهم (٤٠)

وروي البخاري «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا يَتَن لُحْيَتِهِ وَمَا يَتَن رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ»⁽¹⁾

وروي: «إِنَّ الْعَبْدَ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا يَلْقَى لَهَا بِأَلَّا يُرْمَحَ بِهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يَلْقَى لَهَا بِأَلَّا نَهْوِي بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»⁽²⁾.

وروي الترمذي عنه عليه الصلاة والسلام «لَا تَكْثُرُوا الْكَلَامَ لِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ لِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى قَسْوَةٌ لِلْقُلُوبِ، وَإِنْ أَبْعَدَ النَّاسَ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي»⁽³⁾.

وعنه عليه الصلاة والسلام «كُلُّ كَلَامٍ إِسْرَآءٍ إِلَى آدَمَ عَصِي لَا لَهُ إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مَكْرٍ أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى»⁽⁴⁾.

وروي أنه اجتمع قس من مائة وأكثم من صيفي مقدس أحدهما صاحبه كم وجدت في إس آدم من العيوب؟ فقال له هي أكثر من أن تحصى والذي أحصيه منها ثمانية آلاف عيب، ووجدت خصمه أن يعملها ستر العيوب كلها قال ما هي؟ ور: حفظ اللسان

وقال ابن مسعود: ما شيء أحق بطول لسحن من اللسان

وقيل: اللسان مثل السبع إن لم توثقه عند عيبك

وروي عنه عليه الصلاة والسلام: «الصمت حكمة وقليل فاعله»⁽⁵⁾.
و عليك بالصمت فإنك تغلب الشيطان»⁽⁶⁾

(1) حديث البخاري (6474)، شعب لإبراهيم (4569)

(2) حديث الموطأ (5)، البخاري (6478) الترمذي (2319)، ابن ماجه (3969)

(3) الترمذي (241)، وقال: هذا حديث حسن عريض وفريد من لفظه أخرجه مالك في الموطأ (8)

(4) الترمذي (242) وقال: هذا حديث حسن عريض ابن ماجه (3974) ينظر صحيحه للبرهيب والبرهيب (1720)

(5) ابن السجستاني في كشف معاني (ج2/ص32) قال في التفسير: أخرجه البيهقي في الشعب عن أس بن مرقع بسند ضعيف، وصحح أنه موقوف من قول يمام بن حكيم وعبد البيهقي عن أس بن مرقع: «الصمت حكمة» ثلاثاً عن ابن الصنيع ورواه ثابت عن أس بن لقمان قال ذلك: «لقد أخرجه ابن حبان في رصده بعقلاء بسند صحيح

(6) مجمع الرواة (7113) يلاحظ: «عيبك بالصمت» لا من خير، فإنه مردة للشيطان»

وقال عيسى عليه السلام «طوبى لمن كان كلامه ذكراً، وسكوتُه تمكراً، ونظره عبراً»
وأشبهوا

الحليم ريثُ والسكوتُ سلامةٌ فإذا بطقتُ فلا تكن مكثراً
ما أن نذفتُ على سُكوتي مرةً ولقد سمعتُ على الكلام مراراً
297 - يَحْمِظُ بظنه من الحرام يترك ما شبه به اهتمام
[حفظ البطل]

(يحفظ) وحب (بطنه) وسائر جسده (من) استعما (الحرام) المحص
أكلاً وشرباً وألساً وركوباً وغير ذلك.

قد في «الرسالة»^(١) وأمر الله سبحانه بأكل الطيب وهو الحلال، ولا
يحرب أن تأكل إلا طيباً ولا تلبس إلا طيباً ولا تركب إلا طيباً ولا تسكن
إلا طيباً، وتستعمل سائر ما تنعم به طيباً^(٢).

ثم قال: وحرم الله سبحانه أكل المال بالباطل، ومن لاطل اعصب
والتعدي، إلى آخر كلامه^(٣).

قال في «الجواهر الحسان» قد روى مسلم والترمذي عن أبي هريرة
قد في رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ
الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنْ أَنْطَقَيْتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا
إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ» [المومنون 51] وَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُلُوا مِنْ حَلَالٍ مِنْ حَلَالِكُمْ»
[البقرة 172]. ثُمَّ ذَكَرَ الزُّحْلَ يُطْبِلُ الشَّعْرَ أَشْعَثَ أَغْبَرُ يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى
السَّمَاءِ. يَا رَيْثُ، وَمَطْعَمَةٌ حَرَامٌ وَمَشْرَبٌ حَرَامٌ وَقَلْبُ حَرَامٌ وَغَيْرُ
بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَحَابُّ لِدَلِكِ»^(٤)^(٥)

= عند. ٤٨. وقد روى الطبراني، رحمه إبراهيم بن هشام بن يحيى بن عيسى بن وهب بن
حيان، وضعه أبو حاتم، وأبو زرعة

(١) الرسالة مع غور المقالة (ص 264) (2) الرسالة مع غور المقالة (ص 264)

(3) حديث مسلم (١٥١٥)، الترمذي (2790).

(4) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي، عند تفسيره قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا
مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ» الآيات [المومنون 51 - 60] (ح 2/
ص 152)

وقال (ع) : قال ابن عباس : « لا يقبل الله صلاة من في بطنه حرام »^(١) . وعنه أيضاً : « من أكل لقمة حراماً لم يقبل الله منه عمله أربعين صباحاً »^(٢) .^(٣)

وقال (ش) : قال رحمه الله : « إن لله ملكاً على بيت المقدس ينادي كل يوم إلا من أكل حراماً لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً »^(٤) . وقال أبو حامد : الصرف ذفلة ، والعدل فريضة .

وقال : « من أكل الحلال أربعين يوماً نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة على لسانه »^(٥) . وهي رواية أخرى « زهد الله في الدنيا »^(٦) . وقال : « من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وبى ثمنه درهم حرام لم يقبل الله صلاته ما دام عليه »^(٧) .

وقال : « كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به »^(٨) .^(٩) وقال في « الصبيحة »^(١٠) : وجاء في حديث : « من أكل الحلال أطاع الله أحب أم كره »^(١١) . ويقدر : « لوفيق خير الصاء ولا فبق »^(١٢) .

(١) قال في جامع علوم والحكم : روى أبو يحيى القات عن مجاهد عن ابن عباس : « لا يقبل الله صلاة من في بطنه حرام » (ج ١ ص 261) تحقيق لأربوط .
(٢) انظر في المجموعه في الأحاديث الموضوعة بشرط كافي (١٠٠) قال ابن أبي عمير : « وروى ابن طاهر وهو كذا » . وسمعه العراقي لأبي منصور الدمشقي عن مسند العبد عن ابن حبان عن مسند ابن مسعود : وقال : « هو منك » (ج 3 ص 17) .
(٣) كفاية الطالب الرباني (ج 2 ص 418) .
(٤) قال العراقي في المعنى : « ثم أقف له على أصل (ج 3 ص 17) » .
(٥) رواه أبو سعيد في الحفصه ج 5 ص 189 ، قال العراقي في المعنى : حديث منك (ج 3 ص 6) .

(٦) ذكره القرطبي في إحياء ولم يعلق عليه العراقي (ج 3 ص 116) .
(٧) رواه أحمد عن ابن عمر وضمنه العراقي في المعنى (ج 3 ص 7) . والسهلي في شعب الإيمان (5707) ورواه قال شيخنا : « تفرد به تقي الدين عريضة وهو مسند صحيح » بضم غميمه الترمذي وقرهه (1073) .

(٨) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي (614) وقال حديث حسن عريب .

(٩) هنا انتهى الفصل عن نثر الثمن (ج 2 ص 84) و 85 .

(١٠) ذكره بهار في السراج الكبير ومعه من أحد الحكماء (ج 2 ص 184) .

(١١) انصحه (ص 27) .

وقال بعض العقراء، كل ما شئت قمته بعمل، وأصحت من شئت فإنك عني دينه

فجمع على المؤمن طلب الحلال، ومعرفة أحكام البيع والإجارة والهدية والصدقة، وتمييز الشبهة^(١)

وقال أبو زيد اللوغليسي الحلال له بركة عظيمة، وسور رصف للغلب، وهو أصل من أصول اندلس وعماده^(٢)

وقال المدشاني، واخترت في تعريف الحلال فقيل، هو ما سمع عرف أنه حرام، وعين، ما عرف أصده، والأول وهو بالدس لاسيما في هذا الزمان قال بعض الأئمة، وعندي في هذا الزمان من أحد قدر الضرورة بنفسه وعاله من غير سرك ولا زيادة على ما يحتاج إليه لم يأكل حراماً ولا شبهة وقد قال القاسم بن محمد لو كنت لدي حراماً لم كنت من العيش، ألا ترى أنه يحل أكل الميتة ومثل الغير بالمصطر فما حلت لك ظهرك بالإباحة، هذا ما لا يكاد يخالف فيه انتهى وقريب منه في التحقيق المباني فنظرهما.

وقال الشيخ زروق في شرحه اللوغليسية، وفي لحن «طلب الحلال فريضته»^(٣). وقد أجمع الصوفية على وجوده، وقالوا لو لم يكن موجوداً لم يكن الأرباب لأنه لا قوت لهم سواء، وقد عدم بحلال فأصوله عشرة تجاره بصدق، وأجرة بصدق، وأعشاب لأرض غير المملوكة، وصيد البحر، وصيد البر في غير الحرم والإحرام، وأقسام العنائم، وأحماصها، ود قسم بالعدن، وأصدقه النساء، والمواريث ما لم يعلم حرمتها، والسؤال عند الحاجة من وجه طيب

ثم قال ولا ينبغي للمتدين أن يلتفت لما يقوله الدس من حرمة أموالهم وما لعدم علمهم بالسوء وتبائعهم بغير وجه يباح في بعض الأحوال

(1) النصيحة الزكائية لزروق (ص 23)

(2) اللوغليسية (ص 61) طبعه بجيزية

(3) الديلمي في مسند الفردوس (3727)، الطبراني في الأوسط (86، 4)، مجمع البحري

(5027) من حديث أبي رواد الهشمي، إسناده حسن

الناذرة، والأصل في كل مسلم حمية ما بيده حتى يتحقق خلافه، أو بطلان بعلامته، ومثل هذا الاعتقاد الذي نهى عنه يؤدي إلى أمور شبيحة لا تطول ذكرها، والكلام في هذا الباب صويل عريض، ومن أعطاه الله نوراً عيظه لأمر، والنور من ورعه الله، وإنما يورعه إذا عزم صده في طلب النور، وبالله التوفيق.

[ترك الشبهات]

(يرك ما) أي الذي (شبهه) من الأمور، أي أشكل

والأصل في ترك الشبهات ما في «الصحاحين» من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: «إنَّ الحلالَ بيِّنٌ وإنَّ الحرامَ بيِّنٌ وبينهما مشبهاتٌ لا يعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتقى الشبهات استرا بدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكلِّ ملك حمى، ألا وإنَّ حمى الله معارضة، ألا وإنَّ في الجسد مضمة إذا مسحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»^(١)

يعني أن الله بين الحلال والحرام سبيد أنواعه الشرعية، فلا يشبهه أحدهما بالآخر؛ لكن بينهما ما يختص التمسك بين حله وحرمة بالعلماء يورعه من أصل الحل والتحريم وهي المشابهة؛ وهو ما اختلف فيه بالحرمة والحلية

وهي: ما ترقف العلماء فيه كخبر الماء.

وقيل: ما لم يرد فيه نص من شرع بتحريم ولا تحليل

ومعنى «استرا لدينه»، احاط لنفسه وطلب البر.

ومعنى «ومن وقع» أي من هوى على نفسه حتى وقع في الشبهات وعقد ذلك وقع في الحرام، لأن الشيطان يستدح الإنسان.

و«يوشك» - يكسر - يشك ليس إلا - أي يسرع أن يقع فيه، فإذا وقع

(١) البخاري (2031)، مسلم (1594)

فيه فإنه يخاف عليه من سطوة صاحب الحمى شبيه أصل الشهة به لا يسرع إلى أخذ الحرام، ومن ترك أخذها أمر عليه من مخرج في الحرام و«الحمى» المواضع المحتجزة، انتهى من التحقيق المباني، (باهتمام) أي بمصداق، فمن ترك محرماً أو مسدداً سبياً لا منشار أثب على تركه، ومن تركه ولم يحضر سانه فلا ثواب له، قاله (ش)^(١)، وقد تقدم قبل في كتاب الطهارة قراجعته.

وقال القائل ولا يثبت ترك العصا (لا لقصد لمث الدبر فهو متعلق بـ«يترك» فله «يحفظ» و«يكف» و«يعص» على مس التنازع ساء على جواره بأكثر من عدلين.

قال (ح) ونسارح أكثر من ثلاثة عوامل بناء أبو حيان وابن هشام، وذكر الدماميني في «شرح التسهيل» عن بعضهم إثباته، والصنف رحمه الله تعالى - يعني حليلاً - يستعمله^(٢).

[حفظ الفرج]

298 - بحفظ فرجه ونسقي الشهيد في المنطق والسقي لمموج يريد (يحفظ) وجوباً (فرجه) من الرنا وسحره

فان في «الرسالة» ولا يشر بفرجه أو بشيء من جسده ما لا يحل لك، قال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُوهُمْ حَظُّونَ﴾ إلى قوله ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاعِلُونَ﴾ [المومنون 5-7]

ثم قال، وحرم، أي لله سبحانه - أن يضرب النساء في دم خبضهن أو دم مسهن، وحرم من أساء ما تقدم ذكره إياه^(٣)

وقال في «الخواهر الحسن»^(٤) وقوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُوهُمْ﴾ إلى قوله ﴿الْفَاعِلُونَ﴾ يقتضي تحريم الرب ولا تمتصه ومواقعة الهائم وكل ذلك في قوله ﴿وَرَدَّ ذَلِكَ﴾، ويريد وراء هذه الحب الذي حد والعادي، نظام^(٥)

(1) ليد شمس (ج 2/ ص 87).

(2) مرعب السجين (ج 1/ ص 119)

(3) الرسالة مع خرد المقالة (ص 264).

(4) الجواهر بحساب في تفسير القرآن، عبد مفسره عربه يعنى «والذين هم يفرجونهم حافظون» [المومنون 5]، (ج 4/ ص 142).

وقال في «شرح الأنوار»: الزن محرم وهو من الكائنات لعظم عهده،
ولست جاء فيه لوعيد شديد

وذكر الشيخ زروق في «النصيحة»⁽¹⁾: أن المحارم المرحية أربعة الدواط
وهو أعظمها، وأرب، والوطء فيما دون المرح، والاستمراء، وعصرها⁽²⁾
ويذكر أن لله تعالى يقول في بعض الكتب المأثورة «أما الله لا إله إلا
ن رب مكة» اعني لحاج وهو بعد حين وأفقر انري ولو بعد حين، ذكره
في «النصيحة» أيضاً⁽³⁾.

وقال في «شرح الأنوار» في القمط في سورة المور⁽⁴⁾ عن حليقة أن
السي ﷺ قال «يا معشر الناس اتقوا الرنا فإن فيه سب خصال، ثلاثاً في
الدنيا وثلاثاً في الآخرة، أما التي في الدنيا يذهب الحياء ويورث الفقر
وينقص العمر، وأما التي في الآخرة فيوجب السخط وسوء الحساب والخلود
في النار»⁽⁵⁾

وعن النبي ﷺ «إذا كان ليلة النصف من شعبان اطلع الله على أمي
فيغفر لكل مؤمن لا يشرك بالله شيئاً إلا خمسة: ساحر أو كاهن أو عاق
لوالديه أو مدمن خمر أو مصر على الزنا»⁽⁶⁾.

وقال في «النصيحة» ويعين على حفظ المرح كثرة هراءة سورة الفتح،
واندوام على قول «سبحان الممدك لقدوس»، وكثرة قراءة «ار لسماء
والطارق»⁽⁷⁾

او يتقي أي يحاف وجود (الشهيد) على كل شيء، أي المظلم

(1) النصيحة الكافية لزروق (ص 21)

(2) النصيحة الكافية لزروق (ص 21).

(3) الجامع لأحكام القرآن (مجلد 6/ ج 11/ ص 125).

(4) الموضوعات لأس مجوري ج 3/ 106 باب ذم الزن، وقد حكم على كل طريقه بأنه واجب
(5) لا يصح بها البيهقي في سبب لإيمان (589) وقال أحمد، إمام ضعيف، مسند
علي الحنسي مروي، وأبو عبد الرحمن الكومني مجهول، الآية في التخليد إنما وردت في
الكفارة

51 قريب من معناه لا لمظنه عند البيهقي وروى عنه مرسل جيد ينظر المعجم المراجح عند مطي

(705هـ) (ص 187)

(6) النصيحة الكافية لزروق (ص 22)

عالم وهو الله (في البطش) معلق باليتي، أي في حال إرادته سدوه وعمله بيده شيئاً ممنوعاً.

بطش لغة هو التبول والأخذ الشديد، قوله في «المشارك»^(١)

ثم قال قوله: بطشتها بدم، أي عمتها واكتسبتها^(٢)

(و) في (السمي) أي: المشي بقدميه (له) شيء (ممنوع) شرعاً (يريد) أي: يقصده

قوله (ش) «الممنوع» يتنازع به «البطش» و«السعي»، وحملته «يريد» صفة له «ممنوع»^(٣).

وقوله في «الرسالة» وتكف يده عما لا يحل لك من مال أو حسد أو دم، ولا تسع تقدمك فيما لا يحل لك^(٤).

وقال في «التصحية» والمحارم البطشية الصرب باليدى والرحلين، والصن، والسوق، وتناول ما لا يحل انظر فيه ولا ساء له، وكتب ما لا يحل كتبه، وعانة الظلمه، والمشي لأخوانهم، والسعي في كل المحرمات، والمرار من لرحف، وليس ما لا يحل كمال الذهب والعصاة والمحلل بهما، وغير ذلك^(٥).

[لا يجوز الإقدام على أمر حتى يُعلم حكم الشرع فيه]

299 - ويرى الأمور حتى يعلم ما الله فيها به قد حكم

(ووقوف) أي وحوماً (الأمور) التي فعلها، بمعنى لا يفعلها (حتى) أي: إلى أن (يعلم) أنه كالمدي بعده لإحلاق نهايه (ما) أي: الحكم الذي (الله) تعالى (فيه) به، متمسك بقوله: (قد حكم).

وتقديره: حتى يعلم ما، أي الحكم الذي الله تعالى قد حكم به

(١) منار لأموار (ج ١/ ص ٨٨)

(٢) نفسه (ج ١/ ص ٨٨)

(٣) الدر الثمين (ج ٢/ ص ١٨٨) وفيه أيضاً نص «الرسالة» الذي بعده

(٤) الرسالة مع غرر المفاتيح (ص ٢٦٣)

(٥) التصحية الكاملة لدروقي (ص ٢٧)

لهن أي في تلك الأمور، كما سطر في الأدلة، أو في كتب العلم إلى أهل الدلت، أو بالمرور لأهل العلم، وحسنه يقرر أو يترك. وما ذكره الناظم حكى الشهاب القرامى لإجماع على وجوبه، قوله (ش) فاسطره^(١).

قال تعالى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُ مَالًا يَسِيْرَ لَكَ يَوْمَ حُسْرٍ﴾ [البقرة 36] الآية.

وقال الشيخ زروق: قال العلماء رضي الله عنهم، لا يجوز لأحد أن يصد على من حتى يعلم حكم الله فيه، ولا يلزم تتبع العروق لدرجة، بل القواعد لأصنية والأصول المهمة وما وراء ذلك إن سئل معين ولا فلا، قال تعالى: ﴿فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء ٦] - ومنه [٤٣]، وقال عليه الصلاة والسلام: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٢) يعني علم حاله وسئل مالك رحمه الله عن العلم لقاء حسن ولكن أعرف به يرمع من صياحك إلى صلتك وإلمه، انتهى بتقديم وتأخير بعضه^(٣).

[وَحُوبُ تَطْهِيرِ الْقَلْبِ مِنْ أَمْرَاضِهِ كَالرِّيَاءِ وَالْحَسَدِ وَالْمَحَبِ]

300- يُطَهَّرُ الْقَلْبُ مِنَ الرِّيَاءِ وَالْحَسَدِ فَخُبْ وَتَحَلَّ تَدِ (يطهر) أي. يظف ويصق وحباً (القلب) أي قلبه (من الرياء) وهو بأحد من الرؤية.

قال الشيخ زروق: وهو العمل لأجل الناس وما يرجع إليهم من أمور الدنيا. ودون هي «النصيحة»^(٤) وأصله الطمع ودوؤه انورع، انتهى^(٥) قال رسول الله ﷺ: «الرياء الشرك الأصغر»^(٦)

(١) الدر الثمين (ج 2/ ص 89)، وحكاية لإجماع التي بسببها لأدوري هي إلى القرامى إسماء حكاه القرامى من العراقي في الإحياء والشافعي في الرسالة، ينظر كتاب الصروق: العرق الثالث وسبعين (ج 2/ ص 238)

(٢) حديث أخرجه به من ساجد عن الكتب تسعة (224) قال النووي هذا الحديث ضعيف سنداً صحيح معنى ينظر صحيح الترغيب والترهيب (72)، وصحيح الجامع الصغير (3913)

(٣) ينظر الطرف الأول من كلام زروق في قواعد التصوف (ص 62) بقاعدة (81)

(٤) النصيحة الكافة لزروق (ص 26)

(٥) جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (23635) والبيهقي في شعب (2، 64)، والطبراني في الكبير (4301) عنهم ينظر: «إن شئتم أن تكونوا من أشرككم الشُّرَكَاءَ الأصغر»، قدس رسول الله ﷺ وما الشُّرَكَاءُ الأصغر؟ قال: «رِيَاءٌ» ينظر صحيح الترغيب والترهيب (32)

وقد علبه السلاء فيما به عنه عن ربه إنه تعالى يقول «أنا أقضي لأعداء من الشرك فمن عمل عملاً أشرك فيه غيري تركته وشريكه»^(١)، انظر كتاب «التسهيل لعلوم التنزيل»^(٢)

وقال في «تنبيه العافلين» روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «لَمَّا رَأَى أَرْبَعَ عِلَامَاتٍ أَنْ يَكْسَلَ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، وَأَنْ يَشْتَطَّ إِذَا كَانَ فِي النَّاسِ، وَأَنْ يَرِيدَ فِي الْعَمَلِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ، وَأَنْ يَمُصَّ عَمَلَهُ إِذَا دَمَ بِهِ

وَقَدْ فِي «الرسالة» وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من الله وجهه الكريم، ومن أورد حديث غير الله تعالى لم يهمل عمله، ولربما الشرك الأصغر»^(٣).

المشعبي. قال الله تعالى ﴿رَمَّا أُمِرُوا أَنْ يَنْصَرُوا إِلَهُهُمُ الْإِلَهِ الَّذِي﴾^(٤)
[البقرة ٥] وقال عليه الصلاة والسلام «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٥)
الحديث

ولربما أن يريد بعمله غير الله إذ هو صمد الإخلاص، والإخلاص مفرد الحق بالعبادة.

وقال الشيخ زروق قال الفضل رضي الله عنه العمل لأجل الله
رباً، وترك العمل لأجل الناس شركاً، وإخلاص أن يعبد الله منهم^(٦)
وهي الحكم «كما لا يحب العمل المشترك لا يحب القلب
المشترك، العمل المشترك لا يقبله والقلب المشترك لا يقبل عليه»^(٧)
وفها أيضاً «لأعمال صور قائمة وأرواحها وجود سر لإخلاص
ليها»^(٧)

(١) مسلم (2985)، ابن ماجه (4202)، صحيح ابن خزيمة (938)

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (ج 4/ص 405) عند تفسيره سورة بقره

(٣) الرسالة مع غرر المفالة (ص 268)

(٤) أخرجه مالك بن النعمان برواية محمد بن الحسن الشاذلي (983)، والبخاري (١)، ومسلم (ج 1/907)

(٥) قواعد التصوف لزياد (ص 113) القاعدة (178)

(٦) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 96)

(٧) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 28)

وقد الفيلسوف الفعلى العقل الذي يريد اسجدة أن يحاوان نفسه ،
يحاهد موه حتى لا يلاحظ المصنوقين بأعمال البر يوجد ، وإد كد أصل
يعمل لآه فلا يصره ه يعرض من لحواظر المذمومة من حب للمدح ويحو
رث ، وأنشدوا ،

سوء الرزيء يشف عف نخشة فبدأ اكتسبت به عزائك غبار
انتهى .

وبأنى لدنم : يصدق شاهد في المعاملة

[حقيقة الحسد]

و(حسد) وهو كرهية النعمة عند الغير ومحنة رواها عنه ، قال رسول
الله ﷺ «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»^(١)

وقال بعض العلماء الحسد أول معصية عصي الله بها في السماء
: لأرض . أم في السماء فحسد إبليس لأدم ، وأم في لأرض فقتل ناس
أخيه قاتل بسب لحسد ، بقوله في كتاب «السهيل» فظفره^(٢) .

ومن أدات الحسد أن الحاسد لا يزال في عذبة الحزن والغم وحسب

صبر

ومن ثم قيل : لا راحة لحسود ،

وقد قيل الحاسد أحس وأحسر صفقة من أهل الدب ، لأن أهل الدسا
شعب قلوبهم بها أعطوا من الحاسد شغل قلبه بما لم يعط من

وقد قيل لأعرابي وقد سمع مائة وعشرين سنة ما أطول عمر لك؟ قال
بركب الحسد فعشت ، بضر «النصيحة العلوية» يعني بن براهيم لحبيبي
الشامي

ويقال الحاسد لا يمان في المجلس ، لا مدح ودلاء ، ولا من الملائكة
لا معه وعصاء ، ولا من خلق إلا حرم وحرقاً ، ولا عند السرع ، لا شدة
ومولاً ، ولا في الموقف ، لا فصحة وكلاً ، ولا في السد لا حواء

^١ نو درود (١٤٩٦) ، ابن ماجه (١٢٠) ، صحيح تجميع الصغير وزيادته (٢١٩٧)

^٢ السهيل لغوم سريال (ج ٤/ ص ٤٤١) عند تفسيره بسورة بعلق

وحترافاً ، انظر تنبيه العافس . سأل الله تعالى أن يظهر قلوب من كل داء
سني وآله

وفي «صحيح» البخاري عنه عليه السلام : «لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا
وَكُونُوا عِنَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»^(١).

[حقيقة العجب]

ومن (ضخيب) وهو ادعاء المحاسن قولاً وفعلًا وحلاً وإن لم يشرح
ذلك للغير ، وهو من شر معاصي الله ، فقد قيل : بما يعجب بنفسه من
جهل قدره .

وفي الخبر : «لولا أن الذنوب خير من العجب ما خلق الله من مؤمن
ودنّب أبداً»^(٢).

وقال الشيخ أبو مدين^(٣) رضي الله عنه : انكسار انمعاصي خير من
صوبة المطمع

وفي «الحكم» : «معصية أورت ذلاً وانقاراً خير من طاعة أورت عراً
واستكباراً» انتهى^(٤).

وقال عليه السلام : «ثلاث مهلكات : شح مطع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء
بنفسه»^(٥).

والخلاص من العجب مرئية من الله في كل شيء ، وقد فتى وعبرك
في كل شيء ، إذ لو كان شيء مثلك تدفع عن نفسك ما لا تريده من

(١) البخاري (6076) ، مسلم (2559)

(٢) قال في كبر العمد (7672) : روى أبو الشيخ عن كتب الجهي وأورده بحافظ ابن كثير
في جامع المسانيد والنسب عند ذكر كتيب الجهي رقم الحديث (9100)

(٣) شعيب بن حسين أبو مدين لغوث السلماني أحد الأبياء العافيين ، له أسنن الوحيد
ورقة المريد ، توفي رحمه الله سنة 589هـ [طبقات الأولياء لأسنن المقرئ ص 437] ، وجمع
كرامات الأولياء بلهني (ج 2/ ص 302)

(٤) الحكم بشرح الشيخ زرق (ص 8 د) وفيه : «واحتدأه» بدله «تدبره» بالقاء

(٥) الطبراني في الأوسط (5452) ، مجمع البحري (141) ، والبيهقي في الشعب من حديث
أسن (743) قال العراقي في المغني : سنده ضعيف .

الصوريات كالسؤر ؟ ولا يمكن ذلك ، فدل أن ما بك من نعمه غص الله
ليس لك منه شيء ، فانه اشبح زروق .
وهال أبو العباس الجرائري^(١) .

ولتب تسعم من فخب وبن بطر
ومنت نلت اللي قد نلت من فخب
ب للعبه سوى ذل ومنكبة
وفيها هلك يصر غر متخيل
لعل نيل قول مثله لم نيل
والعر لئه ثم العر للرس

[وجوب تطهير النفس من كل عيب]

(و) من (كل عام) بالذات المهمه ، أي عيوب ومرص : كالكبر ،
والعجل ، والجحد ، والحي ، والغضب لعير الله تعالى ، والعش ، وسمعه ،
والجمل ، والإعراض عن الحق استكباراً ، وحوص هيم لا يعي ، والطمع ،
وحوف الفخر ، وسخط المقدور ، والبطر ، وتعظيم الأعباء لعبهم ،
والإسراء بالفقراء بغيرهم ، والفخر ، والحيلاء ، والتنافس في السب ،
والمباهات ، والثرين للمخلوقين ، والمداهنة ، وحب المدح بما لم يفعل ،
والاشتغال بعيوب الناس عن عيوبه ، وسبب الحمة ، والحمة ، والرعة
والرهة بغير الله تعالى ، وكلها حرام إجماعاً .

قال الإمام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه معرفة حدودها وأسباب
وعلاجها فرض عين .

وقال غيره : إن رزق الإنسان قلباً سميماً من هذه الأمراض المحرمة
كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها ، هاله (ش)^(٢) .

ثم قال : من أراد استقصاء صفاتها وأسبابها لتطهير القلب منها وم
ورد في دمه فعليه أربع اشلاث من كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي وهو
«ربع المهلكات» ، فإنه يحد من ذلك ما يشفي القلب ويرد العيب^(٣)

(١) المسحح السديد في شرح كفاية المريء للسوسي (ص 499 ، وهم الأبيات 321 و 322 و 323)

(٢) السر الثمن (ج 2/ ص 89) وهو كلام الغزالي أيضاً

(٣) السر الثمن (ج 2/ ص 93)

[مصدر العيوب التي تصيب النفس]

301 - واعلم بأن أصل ذي الآفات خُبث الرئاسة وطرخ الآت (واعلم) أي تحقق ولا يشك أيها لمريد (بأن أصل) هو (في) به (الآفات) أي العيوب ولأمر من النبي يحب تطهير قلبه منها كالربء والحسد وغيره مما تقدم هو (حب الرئاسة) هي كُذِبَ اندي قيل فيه إنه آخر ما ينزع من قلوب الصديقين.

وتراسة التمدد، قاله الزموري عني (الشفاء)

وقد في المختصر الصحيح: يقال رأس فلان مقوم؛ يرأسهم رئاسة؛ وهو رئيسُهُمْ⁽¹⁾.

وقال أبو العباس الجرائري⁽²⁾:

ذم الرئاسة لا تنلِكَ مسالكها أن الولائية مالنذوي لبذي وجل
ويرحم الله من قد حمل كل نعمة وليس تأبه والعهور كنه نعمة
والنفس تهواه.

وقد لشيخ ابن عباد في شرح «الحكم» * لا شيء أضر على العرب من الشهرة وبتشر انصيب، لأن ذلك من أعظم حظوظه السي هو «أمر» بتركها، ومجاهدة النفس بها، وقد تسمح نفس الحريه بترك ما سوى هـ من الحظوظ ومحبته الجاه، ويشر لأشهار منهن بالعبودية لبي هو مصائب بها.

قال إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه ما صدق الله من أحب الشهرة وقال بشر رضي الله عنه ما أعرف رجلاً أحب أن يعرف إلا دهن دينه وقنصحه

وقال أيضاً لا يجد حلاوه إلا حرة رجل يحب أن يعرفه الناس⁽³⁾

ثم قد الشخ ابن عباد الويذر تحفته بوصف الحمول يتحقق له مقدم

(1) مختار الصحيح (مقدمة) ج 1، ص 33.

(2) المسجع السديد في شرح كفاية المراد السوسني (ص 509، بيت 328).

(3) شرح ابن عباد على الحكم (ج 1، ص 13).

الإخلاص حتى يتخلص من رؤية إخلاصه، وبهذا يتبين لك فلاس جميع الناس إلا من رحم الله تعالى، وإن الإخلاص في غلبه الصعوبة على النفس وأنه أعز الأشياء في الوجود.

فمن لسهل بن عبد الله رضي الله عنه: أي شيء أشد على النفس؟
الإخلاص؛ لأنه ليس لها فيه نصيب.

وقال يوسف بن الحسين رضي الله عنه: أعز شيء في الدنيا للإخلاص؛ وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي؟ فكأنه نشت فيه على نور آخر⁽¹⁾.

ثم قال في موضع آخر: «قل الشيخ أبو العباس رضي الله عنه من أحب ظهور فهو عبد مظهر، ومن أحب الخفاء فهو عبد الخفاء، ومن عادا لله سرًا عليه أظهره أو أجهاه».

(وطرح) بالرفع معطوف على «حب»، أي سجد (الآثي) أي المنسجل وهو الموت وما بعده من أمور الآخرة.

قال في «الحكم»: «الفكرة سراج القلب، فإذا ذهبت فلا إضاءة له»⁽²⁾.

وقال في «الرسالة»: «تذكره في مر لئه مفتاح العبادة واستن» - أي على نفسك - بذكر الموت والتفكير فيما بعده⁽³⁾.

قال السيوطي: «كفى بالموت واعظاً»⁽⁴⁾.

ومن يقول: «أكثرنا من ذكر هادم اللذات؛ فإنه يمحض الذنوب ويزهد في الدنيا»⁽⁵⁾.

فان في «الإحياء» وعلى كل حال هي ذكر لموت ثواب وفصل، حتى نال المنعمك في الدنيا يستفيد بذكر الموت التحافي عن الدنيا، إذ

(1) شرح ابن عباد عن الحكم (ج 1/ ص 3).

(2) الحكم بشرح نشيخ رزوق (ص 240).

(3) الرسالة مع غرر المدلة (ص 269).

(4) البيهقي في الشعب بد ضعيف (10072)، ضعيف جامع الصغير (4185)، قال العراقي

في المعنى وهو مشهور من قول الفضيل بن عياض، (ج 4 ص 532).

(5) السائي (1823)، إرمودي (2307) وحسنه، وأخرج طرفة الله ابن ماجه (4258).

يتنقص عنه بعمه وتكدر عليه صغور لدته وكل ما يكسر على الإنسان البدنات
ولشبهوات فهو من أسباب الحماة، انظر «العموم الفاخرة»^(١)

قال تعالى: ﴿أَقْسَمَ شَرِّكَ أَكَلَهُ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ الآية [الزمر 21].

وقال ابن مسعود، فسأله رسول الله كيف اشرح لصدرك؟ قال
«إذا دخل القلب السور اشرح وانفتح»، فلما يرسول الله وما علامة ذلك؟
قال «الإجابة إني دار الخلود، والتجاني عن دار الغرور، والساهب بصوت
قل رسول لقوت»^(٢)، بعده هي «الجواهر الحسن»^(٣)

وقال في «الحكم» «لو أشرق نور البقيين لرايت الآخرة أثرب من أن
ترحل إليها، ولرايت محاسن الدنيا قد ظهرت كسمة القاء عليها»، انتهى^(٤)
وقد درست في المصنف والاعتناظ به لأحد، وصفت فيه الأشعار،
وصرفت فيه لأشعار، وعملت بسبب الفكر فيه أعمال، انظر «العلوم
الفاخرة»^(٥).

ثم استدلل الساطع رحمه الله على ما ذكر في البيت فله بقوله

[رأس الخطايا وكيفية علاجه]

302 - رأس الخطايا هو حب العاجلة ليس التو الآتي لا اضطرار له
(رأس الخطايا) أي: الدنوب كلها، هو حب العاجلة، أي: الدنوب
وشهراتها

(١) كتاب «العموم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة» للإمام عبد الرحمن بن محمد بن محبوب
الثعالبي صاحب «الجواهر الحسن» في تفسير القرآن، طبع قديم بالمطبع الحميدي
سنة 1317 هـ (ص 3)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (34315)

(٣) الجواهر الحسن في تفسير القرآن للثعالبي، عند تفسيره بقوله تعالى ﴿أَقْسَمَ شَرِّكَ أَكَلَهُ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر 21].

(٤) الحكم شرح الشيخ زروق (ص 148) ومعنى انكسره من الكسوف وهو التعبير بما يمرض
على الدنوب من عوارض نقص والتعبير بالانقلاب كضعف القوة مثلاً

(٥) ومن أمثال من ألف في هذا الموضوع القرطبي في «المرة الفاخرة» والقرطبي في
«الندوة»، وعند الحق الأيسلي في «العاقبة»، رححاسبي وغيرهم، ولقد اعتمدتهم جميعاً
التماسي في «العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة»

وفي الحديث «حب الدنيا رأس كل خبيثة»^(١)، قاله (ش) (٢)

وفي شرح «الجرائرية»^(٣) والشارحان^(٤)، وهذا وهب ابن منبه رضي الله عنه صاحب رجل بعص الرهات سبعة أيام لستبمد منه شيء هو جده مشعولاً عنه بذكر الله تعالى وتفكر لا يفكر، ثم التفت في يوم السابع فقال يا هذ قد عصمت ما تريد حب الدنيا رأس كل خبيثة، والرهات في الدنيا رأس كل حمر واسوفيق صبح كل مرء قد وكيف أعرف ذلك؟ قال كان جدي رجلاً من الحكماء قد شبه لبيب بسبعة أشياء: شهبه بالماء يدرج به ولا يروي ويصير ولا يسمع، ويظل لعمام يعم ويحسد، وبالسرقة يضر ولا يسمع، وبسحاب أنصيف يضر ولا يسمع، وبزهره يربيع بهر بنظرته ثم يصير فتراه هشيمًا، وبأحلام النائم يرى اسرور في ماضه وقد استيقظ لم يجد في يده شيء إلا الحسرة، وبجسل المشبوب باسم الرعاف بهر ويقتل، فندرب هذه لأحرف السبعة سبعين سنة ثم ردت فيها حرف واحد، فنسبها باسمون التي بهت من أجامها ونثرث من أعرض عنها، عرايب جدي في حوم قلب لي يا سي أبت نبي وأب منك، فعب فأبي شيء يكون انرهذ في ليدنا؟ قال بالبين، وليقين بالصبر، والصبر بالسر، والعمر بالفكر ثم قام ابرهه وقال حذره ولا إلى خلفي: لا فتجداً بمعني دونه، فكل ذلك في حمر نعهد به عنه لشيخ ابن عباد في شرح «الحكم»^(٥) ولله ذو العاش.

(١) البيهقي في الشعب (١٥٥٠١) من حديث الحسن رضي الله عنه مرسلاً

(٢) الدر المنثور (ج ٢/ ص ١٩٣)

(٣) الجرائرية أو كذا به بجريدة منظومة في تعقيدات لأدب عبد أماله ٣٥٥ حب للإمام حماد بن عبد الله الرومي الجوري المصوفي سنة ٨٨٤ هـ قام بتروجه الإمام محمد بن يوسف بنسوسي المصوفي سنة ٨٩٥ هـ في كتاب بهاء به صبح السديد في شرح كفاية البرية؛ فظهر باسمه شرح النسوسي على الجرم بريدة حقه مصطفى مر. وفيه وضع مدار الهدى الجرائر وهو كتاب مهيد جد عسى هذه كتب النسوسي: كيف لا وقد أضيف إليه علم الإمام الرواوي، وحرم الله بجمع (بظن النفل ص ٥٥٩)

(٤) ميارة في بحر الثمين ج ٢/ ص ١٩٤، ولكن به قصه غير هذه، راس عبد الصادق في رشد المرادين (ج ٢/ ص ٦٥٩)

(٥) شرح ابن عباد على الحكم (ج ٢/ ص ١٦٧)

إِنَّ لِّلَّهِ عِنَادًا فَهَـٰذَا طَلُّوا الدُّنْيَا وَخَافُوا الدُّنْيَا
نَظَرُوا فِيهَا فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّهَا بَيْتٌ لِّحَيٍّ وَطَنًا
جَعَلُوهَا نُحَّةً وَاتَّخَذُوا صَالِحَ الْأَعْمَالِ فِيهَا سُنَّةً

انتهى

وقد قيل: كما لا تنظر أنصار الجهاد إلى نور الشمس كما لا
تنظر قلوب محبي الدنيا إلى نور الحكمة.

وعن الحنيد رضي الله عنه: لا يصغروا بنفوس حمل الآخرة، لا إذا
نجدت عن حب الدنيا.

ومن كلام إدريس صوات لله وسلامه عليه: حب الدنيا والآخرة لا
يجتمعان في قلب أبداً.

ومن ثم قال بعض العارفين: إذا سكنت الدنيا أعتبت بالآخرة، لا
بآخرة.

وقد قيل: من تخير الدنيا على الآخرة ناله لذيء والآخرة
وقد قيل: من نوى حب الدنيا دلقب به ينفعه لم يعط كسره أسقى
لا ينفعه لشرب ولا طعام، بل محبه الدنيا تمت ألقب

وعن المصيب: من نوى شر كنه في بيت واحد وجعل مفتاحه في
حب الدنيا، وجعل انجيز كنه في بيت واحد وجعل مفتاحه في الدنيا،
انظر «النصيحة العلوية»^(١)

وقال أبو العتاهية:

هني الدَّارُ دَارُ لَأَيِّ وَاسْقَلَى وَدَارُ السَّمَاءِ وَدَارُ الْجَنَّةِ
وَلَوْ نَلَّيْنَاهَا بِحَدَامِ بَرْمَا لَمَثَّ وَلَمْ تَقْضِ بِهَا الْوَطَرُ
أَبَا نَسِ يُؤْمَلُ طُولُ الْبَقَا وَطَوَّلَ الْخُنُودَ عَلَيْهِ صَرَرُ
إِذَا مَ كَبُرَتْ وَبَانَ الشَّيْءَا فَلاَ خَيْرَ فِي الْعَيْشِ بَعْدَ الْكِبَرِ

قال في «النصيحة العلوية»: قال الإمام الغزالي: جمع لأخبار
انواردة في مدح بعض الأدب ودم حب لا يمكن إحصاؤه، فإن لأدب

(١) النصيحة العلوية بلخمي - مخطوط جامعة أم القرى - (ص ٥)

وفيها أيضاً: «ما توقفت مطلب أنت طالبه بربك، ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك»^(١).

وفيها أيضاً: «مَنْ أَطْلَقَ لِسَانَهُ بِالطَّلِبِ قَاهِمٌ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُعْطِيَكَ»^(٢).
وفيها أيضاً: «مَنْ اسْتَغْرَبَ أَنْ يَقْنَعَهُ اللَّهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ وَأَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ وَحْدِهِ عَقْلَهُ فَقَدْ اسْتَعْجَرَ قُدْرَةَ إِلَهِيَّةٍ (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا)»^(٣).
بني غير هذا فاضطره؛ واضطر شرحه للشيخ ابن عباد: فإنه كما قيل ديون عدم لتعريف يكفي المرید من غيره.

[صحة الشيخ المربي والآداب المتعلقة بها]

303 - يصحح شيخاً عارف المسالك يقينه في طريقه المَهَالِك (يصحح) اسسك (شيخاً عارف المسالك) أي: الطريقة الموصدة إلى الله تعالى، جمع مسلك وهو محل استسوك (يقينه) أي: بحفضه ويدفع عنه (في طريقه) التي سير فيها إليه تعالى (المهالك) معصية شذوذاً «يقينه» أي: يقينه فيها موصع الهلاك، فالمهالك جمع مهلك اسم مكان أو اسم مصدر بمعنى الهلاك.

قال الشيخ ابن عباد أثناء شرحه لقول صاحب «الحكم»: «لولا مبادئ الفهم ما تحقق سير السائرين» ما يصح: «ولا بد لكل مرید في هذه الطريق من صحة شيخ محقق مرشد قد فرغ من تأريث نفسه ونخلص من هوائه، فيسبغ نفسه إليه، ويلبسم طاعته ولا يقبض يده في كل ما يشر به عنه من غير ارتياء ولا تأويل ولا تردد، بعد ما لو لم يكن له شيخ فالشيطان شحبه»

وقال أبو علي الثقفي رضي الله عنه: «لو أن رجلاً جمع المعلوم كلها، وصحب طوائف الناس، لا يسع مبع الرجاء إلا بأسرياصه من شيخ أو إمام أو مؤيد مصلح، ومن لم يأخذ أدبه من أمر به وماه يربيه عبوب أعماله ورغوبات نفسه لا يجوز الاقتداء به في تصحيح العدمالات»

(١) الحكم شرح الشيخ زروق (ص 48).

(٢) الحكم شرح الشيخ زروق (ص 120 و 12).

(٣) الحكم شرح الشيخ زروق (ص 193).

وقال سيدي أبو مدين رضي الله عنه من لم يأخذ الأدب من المتأدبين أفسد من يتبعه.

ثم قال أبو مدين رضي الله عنه الشيخ من شهدت له ذاتك بتفهم وسرك بانتعظيم، الشيخ من هلك بأخلاقه وأدب بطرقه وأسر بطبقت بشرافه، الشيخ من جمعك في حضوره وحضرت في معيه

وقال المؤلف رحمه الله تعالى في «لطائف الصوف» ليس شيخك من سمعت منه؛ إنما شيخك الذي سرت منك إشارته وليس شيخك من دعاك إلى الله؛ إنما شيخك من رفع يده وبينه للحجاب. وليس شيخك من واجهك مقاله؛ إنما شيخك الذي بهض بك حبه، شيخك هو الذي أخرجك من سجن الهوى ودخل بك على المولى، شيخك هو الذي ما زاد يحلو مرة فبكت حتى تجب فيه أنوار ربك، بهض بك إلى الله تعالى فهضت إليه، وسار بك حتى وصلك إليه، ولا زاد محادياً بك حتى أفسدك بين يديه فرج بك في نور محضرة وقد هانت وريث، اهـ⁽¹⁾

وقد سطر الشيخ ابن عباد رحمه الله هذا بقول صف بوصف العبد إلى موب نفس ولحروح عنها، وكيفية السلوك إلى حصره ملك الملوك، والاستغال من الأحوال الرديئة إلى الأحوال المرصية حتى يتحقق الحمد معبوده لله عز وجل، وذكر أنه لا بد لسالك طريق الله تعالى من الاستعانة بالله على أمر نفسه، ثم الاشتغال بمراعاة حدود الشريعة والطريقة في ظاهره وباطنه، والقيام بأدائها، وهو المعمر عنه بالاستقامة، وهو أعلى مراتب التقوى المشارة له بقوله العظم رحمه الله «فوحصل تقوى ليس».

وذكر صفات شيوخ سدير يكون لافتداء بهم، رادب المريدين معهم، وعلامه وصور المريدين إلى استعراق قلبه في صابغة حصرة المالك، فانظره وقد أطلق في سطر ذلك

وقال الشيخ السنوسي رحمه الله في شرح «صغرى صغرله» وقد رأيت

⁽¹⁾ شرح ابن عباد على الحكم (ج 2/ ص 184) وما بعدها

لنحضر أئمة التصوف أن من بعد شيوخ الرمية فليكثر من صلاة على النبي ﷺ، فإنه يصل به إلى مقصوده^(١)

وقال الشيخ زروق رحمه الله قال شيخ أبو العباس الحصري رحمه الله وعديت رسوم الذكر وكثرة الصلاة على رسول الله ﷺ فإنها سبب ومفتاح وسبوك إلى الله تبارك وتعالى، إذا لم يلق الطالب شيئاً مرشداً، نقله^(٢) عنه الشيخ أبو زيد الفاسي رحمه الله في «حاشية دلائل الخيرات» وأصرها^(٣)

304 - يُدْكَرُ اللَّلهُ إِذَا رَأَى وَتُوصَّلُ الْعَبْدُ إِلَى مَوْلَا

(بذكره) شيخه الذي صحبه وهو يصم الياء (الله) تعالى (إذا رآه)، أي، رأى شيخه، وقد قبل بولي من إذا رأته ذكرت الله، لأنه لا تمنع رؤيته منه إلا على مذكر بالله سابق بدلالة الحال والمقال إلى عظيم رضاء، انظر شرح (س)^(٤) لقول أبي العباس الحزائري

قِيلَ لِمَ الْخَمَاءُ الْعَمَلِينَ مَهْ وَأَسْنُكَ طَرِيقَهُمْ وَإِنْ جَهَنَّتْ سِلْ

وقال في «الجواهر الحسان» عند قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [نحو 67] ما يصح وشرح المراد عن أبي عباس قال قيل يا رسول الله أي حسان خير؟ قال من ذكركم بالله رؤيته، وزادكم في علمكم منقطع، وذكركم بالله علمه^(٥) اهـ

فمن مثل هؤلاء تصلح الأخوة الحقيقية، والله المستعان^(٦)

وه، في «الحكم» لا تصحب من لا ينهضك حاله، ولا يدلك على الله مقاله، ربما كنت مسيئاً فأراك الإحسان منك صحبتك إلى من هو أسوأ حالاً منك^(٧)

(١) شرح السوسني على شعرب الصوري (ص 5) حبه مكفه مصطفى الحبي 373 هـ 1996 م

(٢) قواعد التصوف لزروق (ص 78) القاعده (116)

(٣) حاشية الفاسي على دلائل الخيرات (ص 35).

(٤) المسجع الجديد في شرح كتابه السري لسرمي (ص 462، رقم الس 307)

(٥) معب الإبحار (9000) وضعه، مسد أبي يعنى الموصلي (2437)

(٦) لجواهر حسان في تفسير نهر الله تعالى، عند تفسيره بقوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ بمقتضى بعض هؤلاء «لَا الْمُتَّقِينَ» (نحو 67) [5 / 88]

(٧) بحكم شرح نسج زروق (ص 69، 70) وفيه «ربما كنت مسيئاً» بزيادة «لو و»

وقال في «السوير» أكثر ما بعبك على الطدعة رؤية المطيعين، وشهد ما يحدث في الدروب رؤية المذنبين، كما قال عليه الصلاة والسلام «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل»^(١)
ونذ قال الشاعر

عَنِ الْخَيْرِ لَا تَسْلُ وَتَسْلُ عَنْ قَرِيْبِهِ فَكُنْ قَرِيْبًا بِالْمُقَارِبِ بِقُرْبِي
والنفس من شأنها التشبه والمحاكاة والترين بصنات من قاربها، فصحة الدافلين معية لها على وجود الحيلة^(٢).

(ويوصل) الشيخ (العبد)، أي السالك الذي صحبه، أوقع النظم بظاهر مكان المصمر لورد، إذ أضمه ويوصله؛ على نمط نفسه (إلى المعرفة) (مولاه)، أي سيده الأعظم وبصره وهو له صحبه

من شيخ ابن عباد. لوصول إلى الله تعالى سبي يشير إليه هل هذا الطريقة هو لوصول إلى العلم الحقيقي بالله وهذا هو عديه السالكين ومسهي سير السالكين، وأما لوصول المصموم من ادوات فهو متعاض عنه^(٣)

وقال في «الحكم» «وصولك إلى الله وصولك إلى العلم به، وإلا جعل ربنا أن يتصل به شيء أو يتصل بشيء»^(٤)

وقد جيسوس القاصي في شرحه بهذا حكمه - معنى لوصول إلى الله تعالى لوصول إلى العلم الحقيقي بالله تعالى من يخلق الله تعالى في قلب العبد علم ضروريا به؛ بحيث يقوم به ذلك العلم مقام النظر بالبصر ولا يحتاج معه إلى دليل ولا براهين وهو المعبر عنه بالمشاهدة وبالتحصيل والتبصر الرحماني والعرش العباسي، لوصول إلى الله عبارة عن ارتقي من مقام الين واليهود إلى مقام الشهود والعباد، وهذا نظره

١ - مسد لإمام أحمد (٨٤١٦)، الترمذي (٢٣٧٨)، وقد هذا حديث حسن غريب، أبو داود (٤٨٣٣)، شعب الإيمان بيوهني (٨٩٩٠)، ومصدر الحكم (٧٣٢٠) وقد حديث أبي المحيى صحيح إلا شاء الله تعالى وسم بخرجه

٢ - السوير في إسقاط لتدبير لابس عطاء الله السكندري، - طبع بمصر سنة ١٣٠٠ هـ غير مرميه، تأليف من ٧٧ مشقة - (١٦١)

٣ - شرح من عباد على الحكم (ج ٢/ ص ٥٩)،

٤ - الحكم شرح شيخ دوق (ص ٢٠٤ و ٢٠٥) وفيه تقديم وتأخير ١ - يصل بي - أو يتصل به شيء

وقال الشيخ ابن عباد: قد سيدي أبو العباس المرسي رضي الله عنه
ماذا أصبح بكميلاء؟ والله لقد صحبت أقواماً ما يمر أحدهم على الشجرة
لباسه فيشير إليها فتثمر رمان للوقت، فمن صحبت هؤلاء لرحل ماذا يصنع
بكميلاء؟

وقال أبو العباس رضي الله عنه: والله ما سار الأولياء والأئمة من
هذه إلى فاف، لا حتى يدموا واحداً مثلاً فودا هو كذب بعيتهم، أي منهم
وقال أيضاً رضي الله عنه: لولي إذا أراد غي،
وقد أيضاً رضي الله عنه: وليه ما سني ومن روح إلا أن نظر إليه
نظرة بعد أعينه

وقال فيه شيخه أبو الحسن رضي الله عنه: أبو العباس هو لرحل
لكاس، والله إنه ليأبى لدوي برون على ساقه فلا يسي عنه سماء إلا
ووصله إلى الله. اهـ^(١)

تتمة: قال الشيخ ابن عباد أيضاً: ذاب المريدي مع الشيخ واشتغ مع
المريد كثيرة مذكورة في كتب أئمة الصوفية رضي الله عنهم، ومن أبلغ ذلك
وأوضحه ما ذكره الإمام أبو القاسم القشيري، قال رضي الله عنه: فشرط
المريد ألا يتنصر بغير إلا بدو شيخه، وهو حالف شيخه في نفس سر أو
جهر فيسرى عنه^(٢) من سر ما بحه سريعاً، ومحالعه الشيوخ بعد شترونة
مهم أشد مما يكبدونه في انجهر وأكثر، لأن هذا مما يلحق بالحياة، ومن
حالف شيخه لا يشم رائحة الصدق، فلو برر منه شيء من ذلك فعليه بسرعة
الاعتذار والإفصاح عما حصل منه من المحالمة والحيلة لهدية شيخه إلى
ما فيه كفارة حرمه وينتوم في العرامة ما يحكم به عليه، فإذا رجع المريدي
إلى شيخه بالصدق وحب على شيخه حراً تفصيره بهمة، فإن المريدين
عيال على سرهم فربما عندهم أن يصدوا من قوه^(٣) أحولهم ما يكون
جبراً لتفصيرهم. اهـ

(١) شرح ابن عباد على الحكم (ج. ١، ص 42).

(٢) في النسخة المطبوعة من شرح ابن عباد على الحكم: «أعلاه بدل «عنه» (ج 2/ ص 88).

٣. في النسخة المطبوعة من شرح ابن عباد على الحكم: «ليتموا من يومه بدل «يصدوا» من
قوة (ج 2/ ص 88).

وقد اشبح لعارف محي الدين أبو العباس ابوبن رحمته الله وريث
ان تحقر فعلاً يحضر لك لا أر سلقه بلشيخ مدعه كان أو معصية على أي
موج بر لك ولو حنك عميك ألف مرة في الساعة احتللت إليه ألف ساعة
يعلمك الدواء لذي ترعجه به و محمد عن بهمة

فـ وبعد رأيت تلميذاً من أصحاب شيخ الامم نوح لعرفه أبي
محمد عبد العزيز بن أبي بكر القرشي المهدوي رحمه الله وكنت حاك
عنده فدخل عليه وفي يده باقلات فقال يا سيدي اني و جاب عنه
الباقلات فما أصنع بها؟ فقال له اتركها حتى تعطر عنها فقلت له يا
سيدي حتى لباقلات نعلم بها؟ فقال يا ولدي لو خدمني في لحظة من
خطراته سم يصح أبداً^(٦٦)

وصف (صق) عن الشيخ علي الأجهوري شروط شيخ واذاب التمرق
شراً وبظماً؛ وبظره^(٦٧).

ثم قال وكان اشبح علي الموصفي رحمه الله يقول كن صاب علم
لا يبالغ في معظم شيخه؛ وكثرة الحياء من بظره في العيبة والحضور، فقد
عدم كمال النصح به^(٦٨)

305- يحاسب النفس على الأنفس ويرزق الحياتر بالقسطاس
(يحاسب) لسالك (النفس) أي . نفس (على الأنفس) جمع نفس شبح
هذه معلوم وهو جزء من الهواء يخرج من باطن يدر في أقل جزء من لومان
قال في «الحكم» «لا من نفس تبديه إلا وله قدر يمشيه»^(٦٩)، وبظره
شروحه

وقال في «الجواهر الحسان»^{٧٠} روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال «من
حاسب نفسه في الدنيا هون الله عليه حسابه يوم القيامة»^(٧١)

(٦٦) شرح ابن عباد على الحكم (ج 2/ ص 188)

(٦٧) إرشاد المريدين لابن عبد الصادق الطريفي (ج 2/ ص 661)

(٦٨) المنصور نفسه إرشاد المريدين (ج 2/ ص 66)

(٦٩) الحكم يشرح الشيخ رواف (ص 46)

(٧٠) ذكره الشيخ في نفسه ج 3/ ص 968، وبه أبو طاهر السمي في انبيوت سري

السفلي نفسه «من حاسب نفسه اسحيا به من حادوا» (ج 3/ ص 884)

ق. عمر الدين من عهد السلام في «اختصاره لرعاية المحاسبي» أجمع لعلماء على وجوب محاسبته النفس فيما سلف من لأعمال وفيما يستقبل منها. و «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت» والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمان» (١) (٢).

وذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في بعض تواليده. من أردت السوية فسعي بك ألا تحو من التفكير في طول عمرك. فتفكر ما صنعت في بهرك، فإن وجدت طاعة وشكر الله تعالى عليها، وإن وجدت معصية فوبخ نفسك على ذلك واستغفر الله وتب إليه. فإنه لا مجلس مع الله أتبع من مجلس يوبخ فيه نفسك، ولا يوبخها وأنت صاحب فرح، بل يوبخها وأنت مجد صدق مظهر بالعبادة حزين لقلب منكسر ذليل، فإن فعلت ذلك بذلت أنه بالحزن فرحاً، وبالذل عزاً، وبالعظمة نوراً، وبالحجاب كشفاً.

عن الشيخ مكين الدين الأسمر رضي الله عنه - وكان من السبعة الأعلام - قال كنت في ابتداء أمري أخط وأتقوت من ذلك، وكنت أعدد كلامي بأسهارة، فإذا جاء مساء حسبت نفسي فأحد كلامي قبلها، وحدث فيه من خير حمدت الله وشكرته، وما وجدت فيه من غير ذلك كنت إلى الله واستغفرته، إلى أن صار بدلاً رضي الله عنه.

وذكر في «الجواهر الحسان» قال الغزالي يجب على كل مسلم لدار إلى محاسبته نفسه كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «احسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوها قبل أن تورثوها»، وإنما حسبه لنفسه أن شرب من كل معصية قبل الموت توبة بصوحاً، ويثارت ما فرط فيه من تقصير في فرض الله عز وجل، ويورد أنما ظلم حبة حبة، ويستحق كل من تضرع له بلسانه ويده وسوء ضمه نفسه ويظلم قلوبهم، حتى يموت ولم ينو عمه فريضة ولا مظنة، فهذا يدخل لجهنم حسداً؛ إن شاء الله أهـ

(١) حديث الرمزي (2459)، ابن ماجه (4260)، المستدرک (191) وذكر هذا حديث صحيح على شرح البخاري لم يخرجاه وقال يدمي في تحقيقه إلا والله يعني ليس على شرط البخاري كما قال الحاكم أبو بكر وهو

(2) هـ انتهى من الجواهر الحسان في تفسير القرآن في تفسيره تعالى «وما فيها لإنسان إنك كاذب إلى ربك كذبا صلابه» [الأنبياء 6] ح ١/ ص 568

من البحر «الإحياء»، ونقل القرطبي في «تذكرته» هذه الألفاظ بعينها، ثم
ينظره⁽¹⁾، وانظر «العلوم الماخرة»⁽²⁾

وقال (ش) وقد أطلال الإمام العراقي في «الإحياء» الكلام على ذلك
في نحو ثلاثين⁽³⁾ ورقة في كتاب المراقبة والمجاهدة وذكر أنه لربع الثالث
من الكتاب المذكور، فعسك به إن أردت مقتضاه ذلك⁽⁴⁾
ويأتي بهظم: «ليجاهد النفس لرب العالمين».

(بيرن) «سالك (الحاظر) وهو ما يحضر في قلبه من فعل أو ترك
(بالقسطاس)، أي: بالميزان الشرعي».

وقال في «جمع الحوامع» وقد حصر لك أمر قومه بالشرع فإن كان
مأموراً فبادره - أي: إلى عمله -، فربه من الرحمة، فإن خشيت وقوعه لا
يقعه على صفة مهيبة فلا عليك، واحتياج استعصار لا يستعذر لا يوجب
ترك الاستعصار، ومن ثم قال السهروردي⁽⁵⁾ «عمل وإن حمت العجب
مستعصراً، وإن كان مهياً فإياك فربه من لشيطان وإن مدت وتستعصر، وحديث
النفس لم تتكلم أو تعمل والهم معفوران»⁽⁶⁾.

قال الحلال المحلي قال رحمه الله «إن الله يجاور عن أمتي عما حدثت به
أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به» روى الشيخان⁽⁷⁾ وقد رحمه الله «ومن هم
بسيئة ولم يعملها لم تكتب»، أي: عليه، روى مسلم⁽⁸⁾ وهي رواية له
«كتبها لله عنده حسنة كاملة» راد في أخرى «إنما تركها من جوازي»، أي
من أحتي - وهو يفتح الحميم رشده الرأى -⁽⁹⁾

- (1) الجوهر الحجاب في تفسير القرآن، محمد تفسيره لقوله تعالى (يوم تبدع خلقاً لا
يخفى عليكم حافيه) [البقرة 8]. الآيات
- (2) العلوم الماخرة في النظر في أمور الآخرة للشعبي (ص 4 وما بعدها).
- (3) إحياء علوم الدين (ج 4) من ص 466 إلى ص 494
- (4) الدر الثمين (ج 2) ص 197.
- (5) يحيى بن الحسين السهروردي الشافعي أبو يعقوب، له التلويحات في الحكمة والشفاعات
- (6) في أصول بقعه، توفي رحمه الله سنة 587 هـ في سنة لأعيان (ج 2 ص 345)
- (7) جمع مجموع شرح المحمدي (ج 2) ص 432، 433
- (8) حديث السجدي (3269)، مسلم (127) 8 مسلم (ج 206)
- (9) المحمدي على جمع حوامع (ج 2) ص 433 و 434

ثم قال في اجمع الجوامع: «وإن شككت، - أي في الخطأ -
أما أمر أم سبهى فأمنت، ومن ثم قال لحويي، في الموضوع: بشك أي غسل
ثالثة أو ربعة لا يغسل^(١)، اه وانظره

هائنة ما يقع في لمس من المحصية وغيرها خمس مرات
الهاجس؛ وهو ما يلقى فيها ثم الخطأ؛ وهو حرمانه بها ثم حديث
النفس؛ وهو ترددها من فعل أو برد ثم الهم؛ وهو ترجيح قصد العمل
ثم الحرم؛ وهو قوة القصد والحرم، وهو مؤاخذته دون ما قبله، ينظر
صق^(٢)

وقال الشيخ أبو العباس ابن زكري

مراتب الذنوب لدى المفسر	خمس فمنها عارض الهجوس
محاضر ثم حديث النفس	والهم غيرة العزم دون ليس
للعزم في مذاهب المحققين	مؤاخذته ورأي الأكثرين
ما قبله غير مؤاخذ به	فالانفاق ذاك في مطلقه

ولصوفية رضي الله عنهم في تمييز الحواظر كلام ينظر في كتبهم.

[أوجب الحرص على أداء الفرائض والنوافل]

306 ويحفظ المفروض رأس المال والسفل برحمة به يسأل

(ويحفظ) المكف أو السالك المتقدم وحوماً (المفروض)، أي كل ما
فرصه الله سبحانه عليه عملاً أو قولاً أو اعتماداً، بأن يأتي به على أكمل
وجوه، (رأس المال) «الرأس» بدل من «مفروض»، فانه المصروف

وفي «الصحیح» عنه عليه السلام أنه قال: «محبراً عن موسى تاركاً وتعالى» «ما
تقرب إلي صدي بشي» أحب إلي مما افترصته عليه^(٣)

وفي «الحكم»: «لأن علامة اتباع الهوى المسارعة إلى نوافل لحيرات،
والتكاسل عن القيام بالواجبات»^(٤)

١ - اجمع الجوامع بشرح المحلي ج ٢/ ص ٤٣٦

(٢) إرشاد المريد لابن عبد الصمد بقرائني ج ٢/ ص ٦٦٥ - باختصار -

(٣) حرة من حديث أخرجه البخاري، ٦٥٠٢ (٤) الحكم بشرح الشيخ دروي ص ١٩٠

قال شارحها: قال بعض العلماء: من كانت الأعضاء أهم إليه من أداء
الفرض فهو محدوع

وقال أبو محمد بن أبي الورد رضي الله عنه هلاك الناس هي
حريص^١ أشعان ساقية وتصبيغ فريضة وعمل الجوارح بلا مراعاة الطلب
عليه، وإنما حرموا الوصول لتضييعهم الأصول

وقال الخواص رضي الله عنه: يقطع الحلف عن الله بخصمين^٢
حداهم أنهم قسموا أموالهم وضيعوا أفرانهم، والثنية عمدوا أعمالاً
بغيرهم ولم يأخذوا أنفسهم بالصاق فيها والصح لها، وأبى الله أن يقبل من
فاس عملاً، لا يأنصدق وإصابة الحق.

وبالشرح أبو طالب المكي رضي الله عنه: فقص شيء يجب معرفته
بمنه ووقوفه على حده وإحكامه بحاله التي أفهم فيها، وتدووه بالعمل بما
أقرض عنه بعد احتشائه ما بهي عنه؛ تعلم سيره في جميع ذلك، وورع
بحره عن الهوى في ذلك، ولا يشغل بطلب فصل حتى يفرغ من فرض.
لأن الفصل لا يصح إلا بعد حور السلامة، كما يخص نوح بتاجر إلا بعد
حصول رأس المال، فمن تعددت عنه سلامة كان من الفصل أبعاد ولي
الاعتبار أقرب. اهـ فأنظره⁽²⁾

(والفصل) مفعول مقدم بـ «يؤا» (ربحه) بدل من «العمل» أو بيان له،
(به) أي بمفروض (يؤال)، أي يتبع والتقدير ويؤالي فصل الذي هو
ربحه بالمفروض، فتدبر

وفي «صحيح البخاري» وما زال عبدي يتقرب إلي بالسواغر حتى
أحبته فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي
يمسك بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني أعطيت وإن استعدني
لأعديه⁽³⁾، والمراد أن الله يؤتي محبوبه في جميع أحواله، فحركاته

^١ في النسخة المطبوعة من شرح ابن حبان عن الحكم، «خرفين» بدل «حريص» (ج 2/ص 49)

^٢ شرح الحكم لأبو عبد (ج 2/ص 149 و 50)
٢ البخاري (6502)

معلوماً ثم عذر أهله في حب لغيره غير الذكر، فإنه سم يحسن له حد يسهي إليه ولم يعذر أحداً في تركه إلا مغسولاً على عقبه، وأمره بذكره في الأحوال كلها، فها هو من قال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 41] باللسان واليد، وفي النبر وسحر، والسفر والحضر، والمعنى وحضر، والصحة والسقم، وسر وعلاية وعن كل حال دون مجاهد رضي الله عنه: الذكر الكثير ألا ساء أحد

وروي عن رسول الله ﷺ: **أكثرُوا ذكر الله تعالى حتى يقولوا** محزون⁽¹⁾

فيسعي بعد أن يسكثر منه في كل حاله ويستعدو به جميع أوقانه ولا يحفل به⁽²⁾ (صفر) أي مع حضور (الله) أي حضوره، وفي «مختصر العيون» **يصفو بصغر الذكر، وصفوه كل شيء** خاصة⁽³⁾

وبه أيضاً: **ولب لرجل عقله**.

وب (ش) والصفو بخاص، وبسب لقلب، فهو من صفوة نصبه في الموصوف، وهذا إذا كانت ساء فيه سائله، وأب بكميت بمصاحبة فلا، انتهى⁽⁴⁾.

وب القشيري في «رسالته» **لذكر ركن قوي في صرب لحق سبحانه، وهو المصطفى في هذا الطريق، ولا يصل أحد إلى الله سبحانه إلا بدوام الذكر ثم يذكر على صربين ذكر لسان وذكر قلب فذكر لسان به يصل القلب إلى سادة الذكر باللسان ولتأثير بذكر القلب، فإذا كان القلب ذكر بلسانه فهو لكمل في وصفه سمعت أبا علي الدقاق يقول**

حديث مسند الإمام أحمد (11674)، صحيح ابن حبان (817) سمعت (بشار الشيباني

(523)، ضعيف الجامع (108)

(2) هنا انتهى كلام ابن عباد في شرح الحكم (ج 1، ص 44)،

(3) سمع مختصر العيون بمحمد بن نجيب بن عبد الله الإسفندي الرندي (379هـ) -

ألف عليه

(4) البر القميين (ج 2، ص 20) مع تقديم راجح

لذكر مشهود الأولية، فمن وفق بذكر فقد وفق لمشهور، ومن سلب لذكر فقد عرّب. والذكر بالقسم مستديم في عموم الحالات، بقده في «الجواهر المحسن» فأنظره^(١)

وهي «الحكم» لا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله فيه، لأن غفلتك عن وجود ذكره أشد من غفلتك في وجود ذكره، فعسى أن يرفعك من ذكر يقطعة إلى ذكر مع وجود حضوره ومن ذكر مع وجود حضوره إلى ذكر مع وجود غيبه عما سوى المذكور، وما ذلك على الله بعزيز.
وفي «الرسالة» قال عمر «وأفضل من ذكر الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه»^(٢).

وفي شرح (س) على «الجزائرية» ما نصه. وفي الحديث «من أطاع الله فقد ذكره وإن نلت صلاته وصيامه وتلاوته بلقرآن، ومن عصاه فقد نسيه وإن كثرت صلاته وصيامه وتلاوته للقرآن»^(٣)، أو كلام يفرب منه^(٤)

(والعون) وهو خلق المدة (في) أي على (جميع ذل) أي م ذكر كائن (مبه) أي ملكه وحالقه وهو أنه سبحانه لا يعيره، إذ الأمور كلها سده تعالى فكل بهمة ما أو يسائر المخلوقات إيحاداً وإمداداً، ديباً ودياً، حدهراً ووطاً، مما هي منه وحده لا شريك له لا إله غيره ولا حصر، لا حيرة، والله در الفائن

إذا لم يعثك الله قسماً ثريده فلنفس لمخلوق إليه سبيل وإن هو لم يؤشرك في كل مسلك ضللت ولو أن السماك قليل
هذان البيتان يقدح أو بل هذا لتفصيل^(٥).

(١) الجواهر المحسن في تفسير القرآن للنعالي (ج ١٤ ص 297)، عند تفسيره بقوله تعالى (اتل ما أوحي إليك من الكتاب وأتم الصلاة إلى الصلاة، سهى عن الفحشاء والمنكر) [العنكبوت 45] وأنظر الرسالة لقشيرية (ص 22)

(٢) الرسالة مع غرر العقائد (ص 278)

(٣) أخرجه الطبري في الكبير (413)

(٤) قوله «أو كلام يفرح منه» قلت من هو عليه في الصحيح الجديد في شرح كفاية حربه (ص 471)

(٥) عند شرحه لقول الناطم رحمه الله: هي أبيات للامي تفيده

[ضرورة محاهدة النفس وتحليلها بخصال الخير]

308- يجاهدُ النفسَ لِربِّ العالمينَ وَتَحْلِي بِمَقَامَاتِ الْبَاقِينَ
(بجاهد) المكيف أو السالك لمنقدم، أي يقاتل، فالبجاهد في اللغة
هو تعب ولعشقة، تقوى، لغز، جهاد فلا نفسه في كد ما أنعم الله به،
به ابن عمر عن «المقدمات» وانظره

(النفس) أي نفسه لأمانة عن الشهوات المحرمات وجوباً لمصلحة في
الاحتساب كد يجاهد من يقصد عيبه؛ بل اعظم، لأنه تقصد به الهلاك
الأسدي مستدراجها من معصية إلى أخرى حتى توقعه فيما يؤدي إلى
ذات

قال في «جميع الحوامع» وإن لم تطعك لأمانة فجاهد، نظر
المحلّي^(١).

وحقيقة مجاهدة النفس دوام محاربتها فيها نهوة وتشبيه من الحفظ
الطهارة نجسه والخاصة الحفية من الشهوات والإرادات ودواعيها ومآلها
رحيلها إلا ما لا بد من حقوقها طلباً للاستقامة واستقاء وثبات على
المقدمة قاله (س) صدق قول أبي العباس الجزائري^(٢).

جاهدُ بعدُ عسى بالله تشبُّهاً لِمُؤَدِّهِ إِنَّ جَاهِدَاتِ بَيْنَ رَجُلٍ
لنظره.

وقد سئل بعض المتصلا من السالكين عن كيفية الوصول فقال ترك
نفسك وقد وصلت، قاله في «بهجة النفوس».

وقد قيل، لا يكسر الرؤوس لا اتع شهوات النفوس
وقد قيل، من رضي الحوامع بالشهوات غرس في نفسه شجرة
الدمام

وقد قيل، كل محدٍ وافق هواك مخطئ، أي: بنية به وكل مخطئ
خائب هواك فهي مخطئة

(1) جميع الحوامع شرح المحامي (ج 2/ ص 434)
(2) المنهج السديد في شرح كفاية المرید للسبكي (ص 539، المثل 315)

وقد قيل: راحة النفس في صرغها عن الشهوات.

وهي الريورة: ب د اود حذر وأندر يومك كل لشهوات هي قلوب أهل الشهوات هي محبوبة.

وقد قيل: الإنسان محالفة هوى النفس وردها عن الشهوات. هي الهوى بمعنى الألباس ويدخل الأفكار ويحسن الشيخ ويحسن على محامه البصيح ويرب القدم ويحسن النظم.

وقد قيل: جاهل هو ك فبه أكبر أعدائك.

وقد قيل: إذا خالفت النفس هواها صار دأؤها دأها كما قال بعضهم

إذا أنت لم تغض الهوى قدك الهوى إلى كل ما فيه ضحك مقال
انظر «النصيحة العلوية»
وقال لشاعر

إذا ما دعتك الشمس يوماً لشهوة
فخائف هواها ما انتطفت مائماً
وكان عليك بالخلاف طريق
هواك عدو والخلاف صديق
ولم در صاحب «البردة» حيث قال

فلا نرم بالخاصي كثر شهوتها
وخالف النفس والشيطان واغصهما
ولا نطغ منهما حصماً ولا حكماً
وقال الشاعر:

النفس راضية إذا رغبته
وقال الشيخ أبو العباس بن زكري:

وأصل كل حالة مدمومة
ترك الرضى عنها سبيل النجح
هو الرضى عن نفسك المدمومة
جلاف ما تهوى طريق المشح

وفي «الحكم» أصل كل معصية وعصاة وشهوة الرضى عن النفس،
وأصل كل طاعة ويقظة وعمة عدم الرضى منك عنها ولأن تصحب جاهلاً لا
يرضى عن نفسه خير من أن تصحب عالماً برضى عن نفسه، فأني عدم لعالم

يرضى عن نفسه، وأي جهل لجهل لا يرضى عن نفسه»^(١)
 وفيها بقاء إذا التمس عليك أمران فانظر أثقلهما على النفس فاتبعه،
 فإنه لا يثقل عليها إلا ما كان حقاً»^(٢).

وقال الشيخ أبو العباس بن عبد الله الجرائري^(٣)

واغضم بأر غيوب النفس مُهلكة أفلتت ميلها للمعجز والكسلي
 وحائلاً كَلَّتْ في النفس واحدة لأن عللتها أزلت على العجلي
 وقد ألف الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه جزءاً صغيراً
 الجرم عظيم الفائدة في غيوب النفس وكيفية مداواتها فيستظر فيه المريد.

وكذلك ألف قبله أبو عبد الله الحارثي المحاسبي كتاباً سماه بـ
 الصالح جمع فيه معانيب وحذره وعيوبه وشروبه حممه شافية، وقد
 أنس الإمام العراقي على مؤلفه بما هو أهله، انظر شرح «الحكم»^(٤)، وينظر
 ما بقي من الكلام على مجاهدة النفس في كتب الصوفية

اللهم منكأ نفسك ولا تسلطها علينا ولا تكلك إلى غيرك صفة عس
 حياء نيت ويعجز ويحدهم رضي الله عنهم.

(ل) حل شدة مرصاة (وب أي عاتك وحائس ابعدين وهو الله

سبحانه.

من تعسى ﴿إِنَّ الْقُلُوبَ لَا مِرَّةً بِالسُّوءِ، لَا تَارِجَةً رِيًّا﴾ [بـ صف ٤٦٣]
 وقال تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ حَادَّ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَسَى الْإِسْمَ الَّذِي أَنفَعَهُ فَإِنَّ بَيْتَهُ فِي النَّارِ﴾

الدرجات ٤٠، ٤١.

وقال تعالى ﴿وَلَا تَسْرَحُوا فِيْنَا لَهْدَتَهُمْ﴾ [المكيد ٦٩].

وقال أبو سليمان الداراني يس الجهاد في هذه الآية قتال العدو فقط؛
 بل هو نصر لدين، وإبراد على المظلمين، وقمع لظالمين، وأعظمه الأمر

(١) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ٥٦ إلى ص ٥٨)

(٢) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ٨٨).

(٣) مصحح البديع في شرح نهاية المريد لسموسي ص ٤٧٣، أرقام الأبيات ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤

(٤) شرح ابن عباد على الحكم (ج ٣ ص ٣٤)

بالمعروف واليهي عن المكر، ومنه مجاهدته لنفوس في طاعه الله عز وجل وهو الجهاد الأكبر، فانه الحسن وعيونه، وفيه حديث عن لبي كتيبة "رجع من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر" ^(١) بقده في «الجواهر الحسان» ^(٢)

فقول الساطم «رب» متعلق بـ «يجاهد» أو به وبالأفعد قبله على امور مجور يسارع بأكثر من عامين وهو اسم قائمة، ويأتي قول الساطم «يصدق شاهده في المعاملة»

و(العالمين) اسم جمع لعالم، وليس بجمع له، لأن العالم عام، والعالمين خاص بمن يعقل، انظر «المرادي» ^(٣) و«التصريح» ^(٤)
و(يتحلى) السالك، أي يزين ويصف (بمقامات) أي درجات (اليقين) التسع الآتية.

قال في التوير: «ولا يصح واحدة من هذه المقامات إلا بسقاط التدبير مع الله والاختيار، فأنظره» ^(٥)

وليقير إرالة انشك ونقه سب رأي معروف عليه، قال ابن عطية: قوله تعالى «وَلَا أُجْرَهُمْ يَوْمُونَ» [البقرة 3]؛ معناه: يعملون عبدا متعك في صولسهم، واسيقين أعلى درجات العلم وهو الذي لا يمكن أن يدخله شك بوجهه ^(٦)، بقده عنه الزموري عى «الشفا» فأنظره.

ثم بين الناظم المقامات بقوله:

(١) قال العرقي في المعنى: أخرجه البيهقي في الرهد من حديث جابر وكان هذا إسناد ضعيف (ج 2/ ص 1)، فجمع الجامع الصغير (4080).

(2) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعاني، ص ١١١، نقله تعالى (والذين جاهدوا في لهديتهم صبت) [العنكبوت 69] (ج 4/ ص 304)

(3) توضيح بمقاصد والمسالك بشرح الفية ابن عاتك الحسن بن مقسم المرادي (749هـ، ج 1/ ص 69).

(4) شرح بتصريح عى التوضيح لحاند بن عبد الله الج حاري الأزهرى الوقاد (905هـ) (ج 1/ ص 8)

(5) التوير في إسقاط التدبير لابن عطية الله اسكندري، طبع بمصر سنة 1300هـ - (ص 7)

(6) تفسير المحرر الوجيز لأب عطية، ص ١١١، نقله بقوله تعالى «وَلَا أُجْرَهُمْ يَوْمُونَ» [البقرة 4] (ج 1/ ص 86)

[مقدمات اليقين التسعة]

309- خوف رَجَا شُكْرًا وَضَبْرَ تَوْبَةٍ رُفِدَتْ وَكُلُّ رَصَامٍ حَبْنَةٍ

[1 - الخوف]

(خوف) ما يجرد بدن من مقدمات، ويصعح الرفع على حدف المصدأ، أي وهي خوف، أي من عذاب الله وعقابه فالحوف عبارة عن تألم القلب واحترقه بسبب توقع تكرره في مستقبل قاله الفزالي⁽¹⁾، يقفه هي التحقيق المباني «ينظر».

وفي حديث عن النبي ﷺ: «أعلمكم بالله أشدكم له خشية»⁽²⁾.
وقال ﷺ: «رأس الحكمة مخافة الله»⁽³⁾.

روى ابن لجوزي في «المنتخب» يقول تعالى «لا أجمع على عدي خوفين ولا أسيئ، فمن حامني في الدنيا أمتته في الآخرة، ومن امتني في الدنيا خوفته في الآخرة»⁽⁴⁾.
انظر «الجواهر الحسان»⁽⁵⁾ و«العلوم الفاخرة»⁽⁶⁾.

(1) إحياء علوم الدين (ج 4/ ص 190)

(2) قال الريلي في تحريج احاديث انكشاف (ج 3/ ص 52) «قيل غريب وذكره الشامي هكذا» وأوردته الشامي في تفسيره الجواهر الحسان عند قوله تعالى «لما يخشى الله من عباده العلماء» [نظر: 28] (ج 4/ ص 388)

(3) قال العراقي في المعنى عن حمل الأصغر رواه أبو بكر بن لال العقدة في مكارم الأجلان، والسهني في الشعب رصعه من حديث ابن مسعود، ورواه في دلائل نبوه من حديث عقه بن عامر، ولا يصح الاحتجاج به (ج 4/ ص 198)

(4) قال العراقي في المعنى أخرجه ابن حبان في صحيحه، وأبيه في الشعب من حديث أبي هريرة، ورواه ابن سعد في المزهة، وابن أبي الدنيا من رواية الحسن مرسلًا (ج 4/ ص 98)

(5) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشامي، عند تفسيره قوله تعالى: «لو إذا من الإنسان ضربه ما ربه عيب إليه» [الزمر: 8] (ج 5/ ص 83).

(6) العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة للشامي (ص 15)

واعلم أن الخوف على ثلاث درجات
 الأولى أن يكون ضعفاً يحطر على القلب ولا يؤثر في الناطق ولا في
 الظاهر ، فوجود هذا كعدم
 الثانية ، أن يكون قوياً فيؤتظ ونجد من العصة وحمله على الاستقامة
 الثالثة أن يشتد حتى يسع لغيره والياس ، وهذا لا يحور ، وخير
 الأمور أوسطها
 والياس في الخوف على ثلاثة مقامات :
 فخوف العدة من الدوب ،
 وخوف الخاصة من سوء انجاسته ،
 وخوف خاصة الخاصة من السوء ، فإن انجاسته مسة عليها ، قاله في
 كتاب «التسهيل»^(١) «انظر» .

[2 - الرجاء]

و (رجاء) أي ' رجاء رحمه الله وثوبه فالرجاء عبارة عن تعلق قلب
 بمطموح يحصل في المستقبل مع الأحد في عمل يحصل له ، فتخرج
 الأمية .

فهي «الحكم» «الرجاء ما قارنه عمل ، وإلا فهو أمية»^(٢)
 وفيها أيضاً ' «إذا أردت أن يفتح لك باب الرجاء فاشهد ما منه إليك ،
 وإذا أردت أن يفتح لك باب الحزن فاشهد ما منك إليه»^(٣)
 وفي كتاب «التسهيل» : والرجاء ثلاث درجات :
 الأولى ' رجاء رحمة الله مع التسبب فيها بفعل طاعته وترك معصيه ،
 فهذا هو الرجاء لمحمود .

والثانية الرجاء مع التمريط والمعصية ، فهذا عرور

(١) تسهيل لمعجم السير (ج ٢/ ص ١٦٩) ع تفسير قوله تعالى «وإذا دعوا غولاً ولطموا»
 [لأعراف ، 56]

(٢) الحكم بشرح الشيخ رروق (ص ٥٣) .

(٣) الحكم بشرح الشيخ رروق (ص 57)

والثالثة: أن يقوى الرجاء حتى يبلغ الأمن، فهذا حرام

والناس في الرجاء على ثلاثة مقامات:

فمقدم العامة: رجاء ثواب الله.

ومقام الخاصة: رجاء رضوان الله.

ومقام خاصة أخصه: رجاء لقاء الله حياً فيه وشوقاً إليه^(١)

وقد (ح) وفي «الصحاحين»^(٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً يقوله

الله تعالى: «أنا عند كل عدي بي» وفي رواية «لأن حمان» (فليظن بي ما شاء) وفي رواية «إن ظن خيراً فله وإن شراً فله»^(٣)،^(٤)

وقد دل الشيخ دروق. وفي الحس. «حصلتان ليس فوقهما شيء من

الحير حسن الظن بالله، وحسن الظن بعباد الله وحصلتان ليس فوقهما شيء من الشر سوء الظن بالله، وسوء الظن بعباد الله»^(٥)

وقد دل الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله في «الحكم» «إن لم تحسن

ظنك به لأجل جميل وصفه حسن ظنك به لوجود معامته معك، فهل عودك إلا إحساناً؟ وهل أسدى إليك إلا مبتأياً؟»^(٦)

وقد دل الشيخ ابن عباد: وحسن الظن يطلب من العبد في أمر دينه وفي

أمر آخرته؛

وإن دناه فإن يكون وانها بالله تعالى في إيصال المنفع والمرافق إليه

من غير كد ولا سعي فيها، أو سعي حميف مأدوم فيه وماجور عليه.

وبحديث لا يفوته ذلك شيئاً من يهل ولا فرض، فيوجب له ذلك مكواً

وراحة في قلبه وبدنه، فلا يستغروا طلب ولا يعجزه سبب

١- السهل لعموم التبريل (ج 2/ ص 69) ع تفسير قوله تعالى «واذعوا غوق وطمأ»

[الأمرأى 56]

(2) حبيب البخاري (7405)، مسلم (2675)

(3) صحيح ابن حبان (632 و 639)

(4) مواهب الجليل (ج 2/ ص 239) فصل في الجائر

(5) الصبيحة الكافية لردوف (ص 88)

(6) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 63 و 64)

وأما أمر آخرته فأن يكون قوي الرجاء في قبول أعماله وتصحيحه.
رتوفه أجوره عليها في دار الثواب والجزاء، فوجب له ذلك لمصدره
لامتنثال الأمر، والكثير من أعمال سير بوجود خلاوة واعباط ولبدنه
ويشاط.

وقد قال يحيى بن محمد رضي الله عنه 'وثق امرجاء رجاء امجد ربه
وأصدق الظن حسن الظن بالله تعالى' (١).

ثم قال ابن عباد: 'ومن أعظم موضع حسن لظن بالله بعدى حارة
انصب رقد جاء في النحر 'لا يمتون أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله
تعالى' (٢) (٣).

وعبادة (ح) وفي 'صحيح' مسلم من حديث جابر قال سمعت رسول
الله ﷺ يقول وفانه بثلاث يقول 'لا يمتون أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله
تعالى' (٤)، وكذا رواه أبو داود (٥).

ثم قال ابن عباد: الأحبار والآثر في الرجاء وحسن ظن بالله وسعه
رحمته أكثر من أن تحصى، ومضالعبي مما يزيد المرشد قوة في هذا المقام،
فمن أراد الشيء في ذلك فعليه بمطالعته كتاب الرجاء من 'أقوت القلوب'
وكتاب 'الإحياء' (٦) اهـ.

وقد ذكر أحد حديث امرجاء صاحب كتاب 'العلوم المفاحرة' ونظر في
فيه (٧).

وحاصل كلام الناظم أن السالك مأمور بأن يتحلى بالحواف والرجاء،
فيحاف عذاب الله وعقابه، ويرجو رحمته وثوابه، فيكون في دوام صحته
بين الحواف والرجاء، فيجعل الرجاء لنفسه فائداً للمحير، والحواف سائقاً لها

(١) شرح ابن عباد على الحكم (ج ١/ ص ٣٨)

(٢) حديث مسلم (٢٨٧٧)، ابن ماجه (٤١٦٧)

(٣) شرح ابن عباد على الحكم (ج ١/ ص ٣٨)

(٤) حديث مسلم (٢٨٧٧)، وفي رواية أبي داود 'لا يمتون' (٣١)

(٥) مؤلف الجليل (ج ٢/ ص ٢٥٩)

(٦) شرح الحكم لابن عباد (ج ١/ ص ٣٨)

(٧) العلوم المفاحرة في النظر في أمور الآخرة للشهابي (ص ١٧ وما بعدها)

ومسأ من رتكاب كل سوء وصير، فإذ تهوون القائد حثيث مسأون، وإن تهوون المائق جذبها انقائد.

فقد قيل: المؤمن له وجهتان يرجو بإحدهما ويخاف بالأخرى، يرجو قبول عمه ويخاف ألا يعفو عنه الله.

وقد نزل: كن بالله عارفاً ومه خائفاً وإليه راجياً، انظر «التبصيرة العلوية».

[3- الشكر]

(شكر) لله سبحانه على نعمه وكبر بالقلب واللسان ومجوارح، كما يأتي.

واعلم أن نعم بني توحب الشكر عذب لا تحصي، ولكه تحصر في ثلاثة أنعم: نعم دنيوية كالعافية والصل، ونعم دنيية كالعلم ونشوى، ونعم أخروية وهي حر وه بالثوب كثير على نعم قليل هي لعمير النصير، انظر كتاب «التسهيل»⁽¹⁾.

ومن كلامهم: السعة إذا شكرت قرب وإذا كفرت قرب
قرب في «منهاج العابدين» قرب قرب. «إن لدعم أواند كأوبد الوحش
فقبوه بالشكر»⁽²⁾.

وقد بي «الحكم» «من لم يشكر النعم فقد تعرض لروالها ومن شكرها فقد قبلها بمقالها»⁽³⁾.

وقد شارحها قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبر 83]
وقد تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَصِفُ مَا يَصِفُ حَقَّ يَصِفُ أَمَّا يُبَيِّنُ﴾ [سجدة 11] أي إذا
عبرو ما بهم من الصاعة وهي شكر النعم غير الله تعالى ما منه إليهم من
الإحسان والكرم

(1) التسهيل لعلوم التنزيل (ج 1/ ص 86) عند تفسير سورة الفاتحة

(2) لم ألق على عهد الحديث، لا في منهاج العابدين للإمام العربي ينظر شارحه المسمى

فصائح نصائبي، بمشيخ دحلان الكندي (ج 2/ ص 433)

(3) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 86)

ثم قال - والشكر على ثلاثة أوجه شكر القلب، وشكر اللسان،
وشكر سائر الجوارح؛

فشكر القلب أن يعلم النعم كلها من الله تعالى؛ قال عمر وجن - ﴿وَمَا
بِكُمْ مِّنْ قَسَمٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحج 53]

وشكر اللسان الشاء على الله تعالى وكثرة الحمد والمدح له، ويحدث
فيه الحديث بالنعم وإظهارها، قال تعالى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الصحي
11]. وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: تذكروا النعم فإن ذكرها
شكر.

ومن شكر اللسان أجمع شكر الوسائط بالثناء عليهم والدعاء لهم، وفي
حديث التعمان بن بشير رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من لم
يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله»⁽¹⁾.

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «أشكر
الناس لله أشكرهم للناس»⁽²⁾

وقال في نهضة القوم: قال النبي ﷺ: «من قال كلما أصبح
وأمسى: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم كلما أصبحت بي
من نعمة أو أمست بي من نعمة فمك وحده لا شريك لك لك الحمد ولك
الشكر، فقد أدى شكر جميع نعم الله»⁽³⁾

ثم قال شارح «الحكم»: وشكر سائر الجوارح أن يعمل بها العمل
الصالح، قال تعالى: ﴿تَقْلُوبُواْ لَّأَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُشْكِرُونَ﴾ [سأ 13]

وروي عن النبي ﷺ أنه قام حتى تنفحت قدماه، فقيل له: يا رسول
الله تفعل هذا وقد خسر لك الله ما تقدم من فضلك وما تأخر؟، فقال «أفلا
أكون عبداً شكوراً»⁽⁴⁾

(1) حديث مسند الإمام أحمد (8449)، شعب الإيمان للسيهقي (8698)، صحيح الرعب
والترهيب (976)

(2) حديث مسند الإمام أحمد (21946)، شعب الإيمان للسيهقي (8697)، صحيح الجامع
الصغير (1008)

(3) حديث مسند أبي داود (5071)، صحيح ابن حبان (860)، شعب الإيمان (4069)

(4) حديث البخاري (1130)، مسلم (2819)

وسأله رجل أبو حازم رضي الله عنه: ما شكر العينيين؟ قال: إذا رأيت
بهما خيراً أعلتته، وإذا رأيت بهما شراً سرتته. قال فما شكر الأذنين؟ قال:
إذا سمعت بهما خيراً وعسى وإذا سمعت بهما شراً ذهنته. قال فما شكر
اليدين؟ قال: لا تأخذ بهما ما ليس لك، ولا تمنع حقاً لله فيهما. قال فما شكر
شكر البطن؟ قال: أن يكون أسعفه صبراً وأعلاه عدماً. قال فما شكر
الفرج؟ قال: كما قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُوهُمْ كَمَا كُنُوا فِي الْآخِرَةِ﴾. قال فما شكر الرجلين؟
قال: إذا رأيت شيئاً غبطته استعملتهما في عمده، وإذا رأيت شيئاً مقته كففتهما
عن عمله. رأيت شاكر الله تعالى.

فأم من شكر بسانه ولم يشكر بجميع أعضائه فمثله كمثر: رجل به كساء
فأخذ به نظره ولم يلبسه، فدم تنعه ذلك من الحر والبرد والشمس والمطر
وأجمع عبارات لشكر فوس من قال الشكر معرفة بالجدد وذكر
بالسوء وعمل بالأركان.

والقدر ثلاث من شكر النعم ما قد به الحيد رضي الله عنه: الشكر، ولا
يعصى الله بنعمه، انتهى فانظره⁽¹⁾

رمي «الحكم» «من لم يعرف قدر النعم بوجدانها عرفها بوجود
نقدانها»⁽²⁾

وفيها أيضاً: «حرف من وجود إحسانه إليهم ودوام إساءته معه أن
يكون ذلك اسديراً لث⁽³⁾» ﴿سَنَدِّجُهُمْ فِي حَيْثُ لَا يَحْكُمُونَ﴾ [العن 182]

وفيها أيضاً: «من لم يقبل على الله بملاطفة الإحسان بيد إليه سلاسل
الامتحان»⁽⁴⁾، انتهى فانظره

وقد قيل في حقها: كل سطر من مظهرها لو يباع بثلثي مائة لا يشرى
بألف دينار⁽⁵⁾

(1) هنا انتهى كلام ابن عباد في شرحه على الحكم بطوله (ج 1 ص 54)

(2) الحكم شرح الشيخ زروق (ص 194).

(3) الحكم شرح الشيخ زروق (ص 186)

(4) هذه عبارة أبي في حق الحكم العطانية وهي كذلك، ويعني بمطالعتها خصوصاً شرح

[4 - الصبر]

(وصبر) وهو حبس لقلب على حكم الرب، فيه الشيخ رزوق^(١)

وقد في كتاب «التسهيل» والصبر على أربعة وجه

على السوء وهو مع النفس من التسخط والهيج والجرج.

وصبر على النعم وهو تقصدها بشكر وعدم الضيق وعدم استكر بها

وصبر على الطاعات بالمحافظة والدوام عليها.

وصبر على المعاصي بكف النفس عنها^(٢).

وقد (س) في شرح «الجزائرية» وأما الصبر فهو مقام عظيم يحتاج

إليه كل المقدمات، ودواء مر، وشره كريهة مباركة تجلب بها كل منفعة وتدفع بها جميع المضرات^(٣).

وهان في «التسهيل» وذكر الصبر في القرآن في أكثر من سبعين موضعاً،

وذلك لعظمة موقعه في الدين، قد عجز العلماء كل الحسبات لها أجر محصور

من عشرة أمثاله إلى سبع مائة ضعف لا الصبر فيه لا يحصر أجره لقوله تعالى

﴿لَا تَوَيْتُ الْغَيْبُ أَخْرَجْتُ الْغَيْبُ﴾ [الرعد ١١]^(٤)

وقال (س) قال علي رضي الله عنه الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس

من البدن.

وفي الخبر أن النبي ﷺ سئل عن الإيمان فقال: «الصبر والسماحة»^(٥)

وقيل: أوحى الله تعالى إلى دود عبده السلام: تخلق بأخلاقى وإن من

أخلاقى أنا الصبور.

وقيل: تجرع الصبر من قتلك قبلت شهيداً وإن أحبك أحيأك عزيزاً.

(١) لتبليغه الكاف لروى (ص ٩٠)

(٢) التسهيل علوم التنزيل (ج ١/ ص ١٦٢).

(٣) التسهيل السديد في شرح كفاية المريد للسبكي (ص ٥٤٢)

(٤) التسهيل علوم التنزيل (ج ١ ص ١٦٢) عند تفسيره لقوله تعالى «استعصم بالصبر» [بقره ١٥٣]

(٥) حديث مسند الإمام أحمد (١٩٤٣٥)، شعب الإيمان (٧٦٥١)، صحيح الجامع الصغير (٢٧٩٥)

وفي بعض الأحبار **لقد عاصرهم حساء لله يوم القيامة**.
 وقال ابن عيينة في معنى قوله تعالى ﴿وَجَعَلَتْ مِنْهُمْ أَتَمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِ
 لَّهَا صَبْرًا﴾ [السجدة، 24]، قال: **بما أخذوا برأس الأمر جعلهم رؤساء**
 وقال ابن كثير: **سمعت لأستاذ أبا عبد الله يقول: عاصروا عاصروا بعز
 الدارين لأنهم قالوا من الله معه، قال: لله تعالى ﴿وَيَنْتَهِزُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة،
 173]**⁽¹⁾

وقال الشيخ ابن عباد: وفي وصية رسول الله ﷺ لابن عباس رضي
 عنه عباد: **«إن استطعت أن تعمل لله بالوصي في البقي فافعل، وإن لم
 تستطع فاصبر، فإن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، واعلم أن لصبر مع
 الصبر والفرج مع لكرب والبسر مع العسر»**⁽²⁾
 وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لرجل: **«صبرت مصي أمر
 الله وكنت مأجوراً، وإن حزعت مصي أمر الله وكنت مأزوراً»**.
 وقال علي رضي الله عنه: **«بصبر مظنة لا تكف أو سيف لا يسوء»**
 وقال ابن عباس رضي الله عنه: **«أفضل نعمة لصبر عند شدة»**
 وفي بعض الأحبار: **«انظر الفرج بأنصير عبدة»**.

وقد قال الشاعر:

لئن أنشورت إذا أنشدت نسائلكها فالصبر يفتح منها كل ما ارتجى
 لا تيسر وإن طال ثبطاً له إذا استعنت بصبر أن ترى فرجاً
 أحنن إلي الصبر أن يحظى بحاجته وتذم الفزع للأبواب أن يسلحها
 فمن جعل الصبر معتمده في توازنه، وأعد من أعظم عده ووسائله؛
 فهو مصيب في رأيه صحيح في سعيه، ومن خزع من المصائب واضطرب
 عند وقوع الشرائب؛ كان هاملاً فيما يريد ضراً، وتكب وزراً، ويقتونه
 أحراراً، وتاهت به حرجاً، كما قيل:

(1) هنا انتهى كلام السيوطي في المسحج بسند صحيح (542)
 (2) جزء من حديث أخرجه الحاكم في المستدرک (6303)، وابن أبي شيبة في الحديث بإسناد
 من ابن عباس غير هذا، واليه في شعب الإيمان (9528)

وَإِذَا تُصِيبُكَ مُصِيبَةٌ قَاضِيَةٌ لَهَا عَظُمَتْ مُصِيبَةٌ مُبْتَلَى لَا تُضَيِّرُ
وَكَمَا قِيلَ أَيْضًا

وَعُوضْتُ أَخْرَأَ مِنْ عَقِيدٍ فَلَا يَكُنْ نَقِيدُكَ لَا يَأْتِي وَأَجْرُكَ يَنْهَبُ⁽¹⁾

[5 - التوبة]

والتوبة) وقد تقدم قول الساطع «وهي الدم بشرط الإفلاع» البيت

وقال الشيخ أبو العباس ابن زكري

حَقِيقَةُ التَّوْبَةِ شَرْعاً الدَّمُ لَا زِمَةَ الْإِتْلَاعَ لَمْ أَلْمَزْ
وَمَيَّ عَلَى الصَّوْرِ بِإِلَازِاعٍ وَبِوَعُوفٍ مِثْلَهُ الْمُخْبُوبُ
وَأَنَّهَا مِنْ أَرْبَعٍ لَا زِمَةَ لَصُفْهَا أَوْ عَفْلَةً لِيَقْمَةَ
بِقُبْحِ عِضْيَانِ الْإِلَهِ فَذُ خُكْمٍ يَقْضِي بِذَا مَنْ لَهْ فِيهِ الْعَهْمُ
تَصَحَّحَ فِي الْمَرَضِ بِالْإِجْمَاعِ بِنَرْكِ لَوْ تَيْسَّرَ الْقَطْبُوبُ
مَنْ كَفَرَ أَوْ دُثِّبَ كَلَامًا مَنْ يَدْعُ وَالْمُتَرْقِي حَالَةً مُنْصَرِّضَةً

إلى آخر كلامه فانظره، وهذا حسن

وقل في كتاب «لتسهيل» ومراتب التوبة سبع: فتوبة الكفار من الكفر، وتوبة المحلصين من الذنوب الكبائر، وتوبة العذوب من الصغار، وتوبة العائدين من لغزات، وتوبة السالكين من علل القلوب والآفات، وتوبة أهل الورع من الشهوات، وتوبة أهل المشاهدة من الغفلات⁽²⁾

وقد في «العلوم الفخرة» قد صاحب «التذكرة» وقد روي مرفوعاً في صفة التائب من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن أنس بن مالك قال وهو في جماعته من أصحابه «أندرون من التائب؟» قالوا اللهم لا، قال «إذا تاب العبد ولم يرض حصصاء، فليس بتائب، ومن تاب ولم يغير لباسه فليس بتائب، ومن تاب ولم يغير مجلسه فليس بتائب، ومن تاب ولم يغير نفقته

(1) هنا انتهى كلام ابن عباد في شرح الحكم (ج 1 ص 27)

(2) التسهيل لعلوم التنزيل (ج 1 ص 122) عند تفسيره بتوبة تعالى «ويؤي إلى الله جميعاً» بها المؤمنون» [البقرة: 31]

وزينه فليس بتائب، ومن تاب ولم يغير لرائه ولسانه ورساقته وردائه فليس بتائب، ومن تاب ولم يوسع خلقه فليس بتائب، ومن تاب ولم يوسع قلبه وكفه فليس بتائب».

ثم قال السيوطي رحمه الله «إذا تاب على هذه الخصال فهو تائب حقاً»^(١)، انتهى^(٢).

ثم أطل بجلب تصيير هذه الخصال فبطره.

وقال في «التسهيل» والسواغت على اتقوه سعة: حوب العفاب، ورجاء التواب، والحجل من العفاب، ومحبة الحبيب، ومراعاة الرقيب القريب، وتعظيم المقام، وشكر الإيعام^(٣).

[6 - الزهد]

و(زهد) في الدنيا، قال في «مختصر الصحاح» لزهد ضد الرعة^(٤) وقال ابن حجر الهيتمي هو أحد ما يحتاج إليه من المال وترك ما لا يحتاج إليه منه.

وقال الشهاب في شرح الشفاء الزهد معه ترك الدنيا ولذاتها رغبة فيما عند الله، وهو ثلاثة أقسام ترك المحرام؛ وهو زهد العوام وترك فحش الحلال؛ وهو زهد الحواصص وترك ما يشغل عن الله؛ وهو زهد العارفين، انتهى فاطره.

وتقدم قول الناظم «رأس الخطايا هو حب العاجلة»

وقال الشيخ زروق في البحر «ليس الزهد بحريم الحلال ولا بصاعة المحرم، إنما لزهد أن يكون لك في يد الله أوتق منك بك في يدك»^(٥).

(١) لم أنف عليه بهذا اللفظ

(٢) العوام للعاجلة في النظر في أمور الآخرة فتعالي (ص 44)

(٣) السهل لعلوم الشريعة (ج 3/ ص 122) عبد الحميد لغوه يعني «وتوبوا إلى الله جميعاً أيها

المؤمنون» [النور 31]

(٤) مختار الصحاح (مئة، 38 ص 38)

(٥) الرمزي (2347) وقال: هذا حديث غريب لا يعرفه إلا من هذه الوجه

وسئل الشيخ أبو محمد عبد القادر رضي الله عنه عن الدنيا فقال أخرجها من قلبك واجعلها في يدك فإنها لا تعرك^(١)

وقال الشيخ كسوس في شرح «الحكم» وفي الحديث عنه عليه السلام «من أراد أن يؤثبه الله عسماً بنير تعلم وعدي بنير هناية فسيره في الدنيا»^(٢) وروى ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «من زهد في الدنيا أدخل الله الحكمة في قلبه فأنتطق بها لسانه، وعرفه داء الدنيا ودواءها وأخرجته منها سالماً إلى دار السلام»^(٣)

وقال في «الحكم» «ما قل عمل يبرز من قلب راهد، ولا كثر عمل يبرز من قلب راض»^(٤)

وقال الشيخ ابن عباد وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال ركعتان من زاهد عالم خير من عبادة بمسكين المحتشدن إلى آخر الدهر أبداً سرمداً

وقال بعض الصحابة رضي الله عنهم لصدايق التابعين أنتم أكثر عملاً واجتهاداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم كانوا خيراً منكم، قبل وهم ذلك؟ قال: كانوا أزهدهم في الدين ومن بعض الصحابة تتبعوا الأعمال كلها فلم ير في أمر الآخرة أبداً من لزهده في الدين

وقال أبو سليمان الدقائي رضي الله عنه سألت معروف الكرخي رضي الله عنه عن انطاعين لله يعني بأي شيء فسروا على طاعة؟ فقال بإخراج الدنيا من قلوبهم وهو كذا شيء من قلوبهم ما صحت لهم سجدة

وقال الشيخ أبو عبد الله القرشي رضي الله عنه شك بعض الناس

(١) قواعد التصوف لزروق (ص ١٢) القاعدة (٢٣)

(٢) حديث قال المعروف: لم يجد له أصلاً (ج ٤/ص ٢٧٢)

(٣) حديث قال الحارثي: سمعته من حديث أبي هريرة، ورواه ابن أبي الدنيا في كتابه «الدين» من حديث صفوان بن مسلم مرسلاً (ج ٤، ص ٢٦٩) وقريب من الفاظه في شعب الإيمان بسفيان (١٠٠٤٩) وقال: هذا مرسل وقد روي بإسناد حذو ضعيف

(٤) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ٧٠)

يرجو من الله تعالى أن يعجز عن فعل الشر ولا يجد خلاوة في نفسه، فمن
 لأن عباده من الناس وهي ما لا بد من أن يكون فيه في بيته وهو
 نكس ولا يؤثر دونه ولا فساداً.

وإن أبو محمد سهل روى أنه سمع علي الرازي ثواب العبداء والعباد
 ثم قسم على المؤمنين ثواب أعمالهم ولا يوتي بمكة أحد أفضل من دي
 رهم عالم ورع.

[7 - التوكل]

و(توكل) على الله سبحانه في جميع أموره، قال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى
 اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ (المعلاق 13)، أي. كفيه ووفيه وما صبره.

قال في «التسهيل» : التوكل هو الاعتماد على الله في تحصين المصالح
 أو حفظها بعد حصولها، وفي دفع المضرات أو زوالها بعد وقوعها، وهو من
 أعلى المقامات بوجهين

أحدهما: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّكِلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران 159)
 والآخر: الصمد الذي في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾
 (المعلاق 13).

وقد يكون راجعاً لقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة 23)
 فجعله شرطاً في الإيمان، ولظاهر قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة 23)
 [3] أن الأمر محمود على الوجوب.

وعلم أن الناس في التوكل على ثلاث مراتب:
 الأولى: أن يعتمد العبد على ربه كاعتماد الإنسان على وكفه انعماء
 عبده الذي لا يشك في نصيحتته له وقيامه بمصلحته.
 والثانية: أن يكون العبد مع ربه كالصعل مع أمه لأنه لا يعرف سرورها
 ولا ينجأ إلا منها.

والثالثة: أن يكون العبد مع ربه كالغيب بين يدي العدل قد أسلم له
 نفسه بالكلية

() في بعض كلام من عباد في شرحه على الحكم (ج، 1، ص 42 و 43)

فصاحب لدرجة الأولى عنده حظ من النظر لنفسه بحلاف صاحب الثانية، وصاحب لثانية له حظ من لاخير بحلاف صاحب لثالثة، وهذه لدرجات منه على السوحد الحالص الذي تكلمت عليه في قوله ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَائِزِينَ﴾ [البقرة 163]، فهي تقوى بقوته، وبضعف بضعفه⁽¹⁾.

وقل في «الحكم» - «ومن علم أن الأمور بيد الله اجمع بالتوكل عليه»⁽²⁾.

أي من علم أن أمر الدي والأخرة والنفس والملوك في قبضة الله يقبله كيف شاء، وإن ما شاء الله كان وإن لم يشأ العبد، وما لم يشأ لم يكن وإن شاء، لعبد لم يسعه الاعتماد إلا على مولاه، ولا السوجه لا له بالتوكل عليه فمما به تتولاه من أمر سلوكه أو غيره، انظر شرح الشيخ كسوس عليها.

ثم قال في كتاب «التسهيل» فإن قيل هل يشترط في التوكل برا الأسباب أم لا؟

الجواب أن لأسباب على ثلاثة أقسام

أحدها: سبب معوم قطعاً فد أجراء الله، فهذا لا يحور تركه؛ كالأكس لرفع الجوع واللباس لرفع البرد.

والثاني: سبب مطعون كالتجربة وطب المعاش وشبه ذلك، فهذا لا يقدح فيه في التوكل، فإن التوكل من أعمال القلب لا من أعماد السم، ولا يحور تركه لمن قوي على ذلك

والثالث: سبب موهوم بعيد فهذا يقدح فعله في التوكل، انتهى⁽³⁾

فالتوكل قيام بحق الحقيقة، ولأسباب هام بحق انشريعة.

قال في «التوير» اعلم أنه لا سبب في التوكل على الله في أمر الرزق رجوع السبب⁽⁴⁾

(1) التسهيل معوم السبل ج 1/ ص 279 وما بعدها) عند مسير: تقوى تعالى ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَائِزِينَ﴾ [البقرة 163] - ص 159

(2) الحكم شرح السبح رزق ص 245) وفيه «اجمع عنه بالتوكل»

(3) التسهيل لعلوم الشرع ج 1/ ص 280

(4) توير في إسقاط التدبير لابن عطاء الله السكندري، طبع بعصر سنة 1300 هـ - (ص 52)

ثم قال: ولا يكره الأسباب إلا جاهل أو عيب عن الله غاف، ولم يبعثنا أن رسول الله ﷺ بما دعا الناس إلى الله أمرهم بالخروج عن الأسباب، ولكن أقرهم على ما يرضاه الله منها ودعاهم إلى وجود الهدى والبرآن والمنة محشودين بإثبات الأسباب، ولقد أحسن من قال:

أَلَمْ نَرِ أَنْ اللَّهَ قَالَهُ لِمَرَّتِمَ فَهَزُّ إِلَيْكَ الْحَذَّ نَسَاقُطِ الرُّطْبِ
وَلَوْ شَاءَ أَذَى الْحَذَّ مِنْ غَيْرِ هَزْمَا لَلْبُهَا وَلَكِنْ كُلُّ شَيْءٍ لَهُ سَبَبٌ
وأشار إلى قوله سبحانه: ﴿وَهَبْنِي لَكَ يَمِينُ الْجَاهِلُونَ سَوْفَ عَذَابِي رُبًّا حَيْثُ﴾
[مزمع، 24].

وظهر صلوات الله وسلامه عليه بين درعين يوم أحد، وأكل ﷺ اثناء بالرطب وقال: «هذا يدفع ضرر هذا»⁽¹⁾، وذلك كثير⁽²⁾.

ثم قال: والقول المفضل في ذلك أن لا بد لك من الأسباب وجوداً، ولا بد لك من العينة عنها شهوداً، فأثبتها من حيث أنها محكمته، ولا تستد
أنها لعلك بأحدثه⁽³⁾.

وقال في «جميع الجوامع»: ورحح قوم التوكل وخرروا الأكساب
رثانها الاختلاف باختلاف الناس وهو المحذور. ومن تم قيل: إرادة التجريد
مع دعية الأسباب شهوة حصة، وسلوك الأسباب مع داعية التجريد انحطاط
عن اندروء العلية، وقد يأتي الشيطان باطراح جاذب الله تعالى في صورة
الأسباب، وبالكسر أو التماهي في صورة التوكل، والموفق يبحث عن
مذنب ويعلم أنه لا يكون إلا ما يريد⁽⁴⁾.

وقال في «الحكم»: «إرادتك الأسباب مع إقامة الله إياك في التجريد
انحطاط عن الهمة العبية»⁽⁵⁾.

(1) أصله في البخاري (5440) كتاب الأطعمة

(2) الشوبر في إسقاط التدبير لأبي عطاء الله السكسري، طبع بمصر سنة 1300 هـ (ص 52)

(53)

(3) الشوبر في إسقاط التدبير لأبي عطاء الله السكسري، طبع بمصر سنة 1300 هـ (ص 54)

(54)

(4) جميع الجوامع يشرح المعنوي (ج 2/ ص 437 و 438)

(5) الحكم يشرح الشيخ زريق (ص 19)

ثم قال: «من علامة إقامة الحق لك في الشيء إدامته، يثبت فيه مع حصول التافع»^(١).

[8 - الرضا]

«(رضي) بقضاء الله سبحانه، وهو سرور النفس بفعل الله، وهو صادر عن المحبة، وكل ما يعمل المحبوب محبوباً، لأنه في كمال التسهيل»⁽²⁾.

رقب أبو العباس الحزائري⁽³⁾.

وتترضي وتضرب منها اثنتان تن رضي الإله وإلا يثبت لم تكل وقد قيل: من سعادته بعد رضاه بقضاء الله، ومن سم يرضى بالقضاء نفس بحقيقة دواء.

وقد قيل: لربيعه العبودية متى يكون بعد راضاً عن الله؟ قلت: إذا سرت المصيبة كما تسره النعمة.

وذكر أن موسى عليه السلام قال: إلهي دلني على عمل إذا عظمه رضى عني فيه، لا يطيق ذلك؛ فحز ساجد منصرفاً فأوحى الله إليه: يا ابن عمران إن رضائي في رضا بقضائي، انظر «المصيبة العلوية».

وقد قال أهل العلم: فر من رضي العبد عني لله خير من أمثال الحال من الأحمال، فلهذا كان «ورود الغائقة أعياد المريدين» كما في «الحكم»⁽⁴⁾، وفي الخبر: «إذا أحب الله عبداً ابتلاه فإن صبر اجتاه وإن رضي اصطفا»⁽⁵⁾.

(١) الحكم بشرح الشيخ ورزق (ص 80).

(2) النسيب بعموم التشبه (ج ١، ص 163) عند تفسير قوله تعالى ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: 156].

(3) المسحج بسديد في شرح كذبه سميد بسبسي (ص 538) قم نيت 336.

(4) الحكم بشرح الشيخ ورزق (ص 176) وفيه «المقاب» بالجمع.

(5) قال العراقي: ذكره صاحب العروة من حديث «عليه» ولم يخرج له فيه في مسنده وبطراي بسند قريب منه. وقد أراد الله بعد حير ابتلاه، وإذا ابتلاه اقتضاه - وفي رواية: «فإذا ابتلاه» - لا يترك له عملاً ولا ولداً بسند ضعيف.

وبعيد منه أخرجه ابن أبي السبب في كتاب العروة والكمات من حديث أبي سعيد الخمرى بإسنادين (ج 4/ص 162).



وذكر مسلم رحمه الله من حديث صهيب رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله له خير وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن إن أصابته شدة شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر وكان خيراً له»⁽¹⁾.

وذكر البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ يقول: «ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا سقم، ولا حزن حتى ألهم بهمه، لا كفر به من سيئاته»⁽²⁾.

وذكر من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يصيبه أذى، مرض فما سواه، إلا حظ الله به سيئاته كما تحط الشجرة أوراقها»⁽³⁾.

وذكر البخاري ومسلم أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يشاك بشوكة فما فوقها إلا كتبت له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة»⁽⁴⁾.

وذكر البخاري أيضاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من برد الله به خيراً ذهب منه»⁽⁵⁾.

وفي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل المريض إذا برأ وصح من مرضه كمثل الردة تقع من السماء في صفتها ولونها»⁽⁶⁾.

وروي عن عيسى عليه السلام أنه قال: «لا يكون عالم من لم يفرح بدخول المقاصب والأمر على جسده وماله بما يرجو بدلت من كراهة خطيئته».

(1) حديث مسلم (2999)، صحيح ابن حبان (2896).

(2) حديث البخاري (5641)، مسلم (2573) ويطبق له.

(3) حديث البخاري (5647)، مسلم (2571).

(4) حديث مسلم (2572)، ترمذي (25403)، مصنف ابن أبي شيبة (1.08.6).

(5) حديث الموطأ (7)، البخاري (5645).

(6) من الرمدي (2086)، شعب لإيمان ر (978) وفي مسند الوليد بن محمد المقرئ وقد صححه البيهقي.

وفي الخبر يقول الله تعالى لملائكته «اكتبوا بعبدني صالح ما كان يعمل في صحته، فإنه في وناقي إن أطلقته أبدته لحماً خيراً من لحمه ودماً خيراً من دمه وإن توفيته توفيته إلى رحمتي»^(١)

وهي الحديث الصحيح من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً»^(٢). نقله الشيخ ابن عباد في «شرح الحكم»^(٣)، ونظره فيه أحاديث أخرى وحكايات الصالحين تحمل المعنى على العسر والرضى

وقال الشيخ زروق وفي بعض الآثار عن الله تعالى: «أنا الله لا إله إلا أنا محمد عبدي ورسولي من سم يرص يقصائي ولم يرص على ثلاثي ولم يشكر نعمائي فليتحذلها سوائي».

وقال عليه الصلاة والسلام «دفع صعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً»^(٤)

وقال ابن عطاء رضي الله عنه «من رضي بالله رباً استسلم له، ومن رضي بالإسلام عمل به، ومن رضي بمحمد رسولاً اتبعه»^(٥)

وقال في «الحكم» «يخفف ألم البلاء عنيك علمك بأنه سبحانه هو المبتلي لك، والذي واجهتك منه الأقدار هو الذي عودك حسن الاختيار من ظن انفكاك لطفه عن قدره فذلك لتصور نظره»^(٦).

وقال الشيخ زروق قال عبد الواحد بن يزيد رضي الله عنه لرب رب الأعمام ومسراح العبد وجه الدين، انتهى^(٧)

(١) قال العراقي أخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عمر بنت مروان الطبراني من طرق عبد الله بن عمرو (١٤٤٣٧ و ١٤٤٣٨) ومن طريق عبد الله بن مسعود (٢٣١٧)

(٢) حديث البخاري (٢٩٩٦)، لمسلم (١٩٦٧٩)، وسبع لإمام (٩٤٥٩)

(٣) شرح ابن عباد على الحكم (ج ١/ ص ٨٦)

(٤) حديث مسلم (٣٤)، الترمذي (٢٦٢٣)، المسند (١٧٧٨)، صحيح ابن حبان (١٦٩٤)

(٥) قاله بن عطاء في التوير في سقاط التدبير (ص ١٦) بكه الشعة بدون تأييد

(٦) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ١٢٣ و ١٢٤)

(٧) نظر نصرة العاقل وندرة العاقل بمحمد بن الطيب بن مسعود المصيري (ص ١٦٢)

ومراتب الرضى لا يحصر وللعامل إشارة، انتهى
ويأتي للناظم: «يرضى بما عذر الإله له».

[9 - المحبة]

و(محبة) لله سبحانه ورسوله ﷺ، فالمحبة مقام شريف، ومحبة الله
ومحبة نبيه هي أمثال الأمر والطاعة والانقياد للشرع الذي هو الطريق
المستقيم، ولا شك أن محبة الإنسان لله ولسيه توجب له المن إلى الطاعة
وذلك حصل الله يوتيئه من يشاء.

وال في كتاب «التسهيل»، علم أن محبة العبد لله على درجتين.

إحلاهما: المحبة العامة التي لا يخلو عنها مؤمن؛ وهي واجبة.

والأخرى: المحبة الخاصة التي يفردها الله تعالى الربوب والأولياء
والأصدقاء، وهي أعلى المقامات وعانة المطبوعات، فإن سائر مقامات
الصالحين كالخوف والرجاء والتوكل وغير ذلك هي مسية على حطوط
النفوس، ألا ترى الحائف؟ إنما يحاف على نفسه، وأن الراجي إنما يرجو
منه نفسه، بخلاف المحبة؛ فإنها من أجل المحبوب، فليست على
المعاوضات.

وعلم أن سبب محبة لله معرفته، تنقوى المحبة على قدر قوة
المعرفة، وتضعف على قدر ضعف المعرفة، فإن الموجب للمحبة أحد
أمرين أو كلاهما إذا أحصياً، ولا شك أنهما جنمعا في حق الله تعالى على
عبية الكمال؛ فالموجب الأول الحسن والجمال والآخر الإحسان
والإجمال.

فأما الجمال فهو محبوب بالطبع، فإن الإنسان بالضرورة يحب كل ما
يسبح حس، والجمال مثل جمال الله تعالى في حكمته السبعة، وصنائه
السديعة، وصفه الجميلة بساطعة، لأمر أني تروق المصون، وسبح
سبب، وإني يدر؛ جماله تعالى بالبصائر لا بالابصار.

وأما الإحسان فقد حببت القلوب على حب من احسن إليها، وإحسان
لله على عباده منواتر وإعظامه عليهم باطن وظاهر، ﴿وَيَإِىُّ نَعْتُ وَأَيْمَتُ اللَّهِ لَا
تُشْوَهِا﴾ [ي. هـ 34]، ويكفيك أنه يحسن للمطعم والمأوى، والمؤمن

والكافر، وكل إحسان يستلزم إلى غيره فهو في الحقيقة منه واحد، وهو المستحق للمحبة وحده

واعلم أن محبة الله إذا تمكنت من لسان طهرت آثاره على الجوارح، من لحن في طعائنه، واشتد لخدمته، وانحصر على مرضاه، والندد بمبجئاته، والرعب بقصائنه، والشوق إلى لقائه، والأمن بذكره، والاستيحاء من غيره، والفرار من الناس، والانصراف في العبادات، وحروج القلب من لخبث، ومحبة كل ما يحبه الله، ويثابره على كل ما سواه

قال الحارث المحاسبي: المحبة صفت^(١) لى المحبوب تكليفتك^(٢) إيثارك^(٣) على نفسك ثم موافقه سرّاً وجهرّاً ثم علمك بتقصيرك في حبه^(٤)

وقال في «الشفاء» قال سفيان: المحبة تدع السي على الصلاة والسلام، كأنه استبى قوته تعالى ﴿قُلْ يٰٓكُفَرُؤُا۟ تَتَّبِعُونَ اللّٰهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّٰهُ﴾ الآية [آل عمران: 3] ^(٥).

وقال قبل هذا: من سهل من عبد الله علامة حب الله حب مران، وعلامة حب الله وحب القرآن حب السي عليه السلام، وعلامة حب السي عليه السلام حب السنة، وعلامة حب سنة حب الاحرة، وعلامة حب الاحرة حب بعض سيد، وعلامة حب بعض سيد حب الاحرة ^(٦)

ومشده قبل هذا لمصهم

تنصي الإله وأنت تظهر حنة هذا لعمري في القربى بدع
سؤ كان حبك صادقاً لأطمننة إن الفصحى بمن يحب مطمع
نهى فأنظره^(٧) وقد أجد وأطرب في ذلك رضى لله عنه بما يعم
بالقوة عليه.

(١) ورد في كتاب تنهين لغووم النرين (ج 3/ ص 66) «سليمك» بدل «ميتك»

(٢) «تنهين لغووم النرين» ج ١، ص 165 و 166 عند تفسيره لغووم تعالى ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ [المرآة: 65]

(٣) تنهين (ج 2/ ص 31) طبعه دار ابن رجب

(٤) تنهين (ج 2/ ص 30).

(٥) تنهين (ج 2/ ص 10 و 11).

و قال في «الحكم»^(١) : ومن أحبه لم يؤثر عليه شيء^(٢)

ثم قال : ليس المحب الذي يرجو من محبوبه عوضاً، أو يطلب
عرضاً، فإن المحب من يذل لك، ليس المحب من تذل له^(٣)

ثم قال : «إلهي صميت عين لا تراك عليها قريباً رقيباً، وخسرت صفقة
عبد ثم لم تجعل له من حيث نصيباً»^(٣)

(١) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ١٦٦)،
٢، الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ٢٢٦)
(٣) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص ٢٧٣)

[وجوب الصدق في المعاملة مع الرضا بالقدر]

310 - يَصْدُقُ شَاجِدُهُ فِي الْمَعَامَلَةِ بِرِضَى بِمَا قُدِّرَ إِلَيْهِ
(بصدق) المكتف أو السالك وحيث فهو معطوف على «بصل» بحرف
الاعتطف

(شاهده) أي حاصره والمطعم على سره وجهه وهو الله سبحانه
(في المعاملة) أي في جميع الطاعات بحيث لا يفعل فعلاً غير وجه
الله تعالى.

قال في «الرسالة»: وفرض على كل مؤمن أن يريد بكن قوله وعمل امر
أمر وجه الله التكريم ومن أراد بذلك غير الله لم يعمل عمه⁽¹⁾
وتقدم قول الناظم: «يظهر القلب من الرياء».
وقال في «الحكم»: «مطلب لعارفين لصدق في العبودية والقيام
بحقوق الربوبية»⁽²⁾

وقال (س) في شرح «العزائرية» الإجماع على وجوب الإخلاص
وأن كل عمل خلاص منه فهو مردود على صاحبه غير مقبول منه، وحقيقته
الإخلاص بواجب أفراد بحق تعالى في اطاعة بالقصد ويصح أن يقال
هو تصفية العمل عن ملاحظة الحق

وفي لخصر عنه عليه السلام عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل قال
«الإخلاص سر من سري استودعته قلب من أحبته من عبادي»⁽³⁾

(1) الرسالة مع غرر المعاني (ص 268)

(2) لحكم بشرح الشيخ زروق (ص 104) وفيه «مطلب العارفين من الله الصدق» إلخ

(3) قال ابن العربي في المعنى عن حمل الأسفار «رويت في جزء من مصنفات العروبي
مبطلًا يقول كل واحد من رآته «سألت فلان عن الإخلاص فقال»، وهو من رواه
أحمد بن عطاء الهذلي عن عبد الواحد بن زيد عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن جبريل عن الله تعالى، وأحمد بن عطاء وعبد الواحد كلاهما من رواه عن ابن عباس»

قال ذو النون المصري: للإخلاص لا يتم إلا بالصدق فيه والصر
 عليه، والصدق لا يتم إلا بالإخلاص فيه والمداومة عليه.

وقال أبو يعقوب منى شهدى: في إخلاصهم الإخلاص أحسن
 إخلاصهم إلى إخلاص.

وقال رؤفم: الإخلاص هو الذي لا يريد صاحبه عيباً في
 الدارس.

وعن إسماعيل بن خالد عن مكحول قال: ما أخص عند أربعين
 يوماً إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه.

وعن عمر الداراني قال: سمعت يوسف بن الحسين يقول: أعر شيء
 في الدنيا الإخلاص وكم جتهدت في إسقاط الرياء عن قلبي فكأنه يسب فيه
 على نون آخر، انتهى فأنظره (١).

وقال في كتاب «النسهيل» راعم أن لأعمال على ثلاثة أنواع:
 مأمورات، ومهيئات، ومباحات.

فأما المأمورات، والإخلاص فيها عبارة عن حيوص نسبة بوجه الله
 بحث لا يشوبها به أخرى، فإن كنت كذلك فحس حالص مقبول، وإن
 كنت إليه لغير وجه لله من طلب منفعة دنيوية أو مسح أو غير ذلك فالعمل
 رياء محض مردود، وإن كنت نسبة مشتركة ففي ذلك تمصيل فيه نظر
 واحتساب.

وأما المنهيات، فإن تركها دون نسبة حرج عن عهدها، ولم يكن له أجر
 في تركها، وإن تركها نسبة وجه الله حصل له الخروج عن عهدها مع الأجر
 وأما المباحات، كالذكر والموم وسجدة وشبه ذلك، فإن فعلها لغير
 نسبة سم يكن به فيها أجر، وإن فعلها نسبة وجه الله فيه أجر، فإن كل مباح
 يمكن أن يصير حرية إذا قصد به وجه الله، مثل أن يقصد بالأكل بقوة على
 العادة، ويقصد بالجمع الفقير عن الحرم (٢).

(١) روى أبو القاسم المشير في إرشاله من حديث علي بن أبي طالب بسند صحيح (ج ١/ ١٤)
 ص ٢٩٥.

(٢) هذا معنى كلام سوسني في المنهج السليم في شرح كتابه الجديد (ص ٥٤٤، ٥٤٥).

(٢) التسهيل للموم البقرين (ج ٤، ص ٤١٦) عند تفسيره سجدة البيت.

وقال في «المدخل» - وكتب بعض اصحابنا إلى أخيه أخصى إليه في أعمالك بكهيت قليل لعمل، انتهى وقد أظال وأحاد في هذا المعنى رضي الله عنه بما يعنى بالوقوف عليه بنظره^(١).

وقال في «الأنوار الالامعات» في الكلام على «دليل الخيرات» ومن القوت في كتاب الإخلاص ومن أراد بأعماله ما عبد الله عز وجل من ثوب الأجرة مما تشبهه نفوس وتلد به عيون وامضاء شهواتها ومعداة لداتها في تعيم لئام مع انجور لحسد ولاكل واشرب وبحو هذا ما وصفه الله تبارك وتعالى وندب إليه؛ لم يقدح ذلك في إخلاصه، ولم يعر صحة يقبه من قبل أن لله عز وجل شوق إليه ورغب فيه، وكان ذلك مرهبا له، إلا أن هذا مقص في مقام المحققين، وعيب عندهم كعيب من عمل لعاجل حصه من ديار، وهو شرك في خلاص الموحدين الذين أحلصوا بالعورية وأعتقوا من أسر الهوى بالحربة فلم يسترهم سوى الوحدانية^(٢).

وقال في «الحكم» فمن عبده شيء يرجوه منه أو ليدفع بظاعته ورود العقوبة مما قام بحق أوصافه^(٣).

ثم قال أربعا دخل الرياء عليك حيث لا يتظر الخلق إليك^(٤).

وقال الشيخ ابن عباد رضي الله عنه ولا يسم من الرياء الحي والحصى إلا انما هو لموحدون؛ لأن الله تعالى طهرهم من دقائق لشرك، وعيب من طهرهم رؤية الحق بما أشرك على قلوبهم من أنوار ليقيس ولعرفه، فلم يرجوا منهم حصون مفعلة، ولم يحاور من قبهم وجوه مضرة، فأعمال هؤلاء حالصة وإن عصوا بين أظهر الناس وبمراى منهم، ومن لم يحط بهذا وشاهد الحلل ويرقع منهم حصون المصانع ودفع المضار فهو وراء عمله وإن عبد الله تعالى في قبة جبل بحيث لا يراه أحد ولا يسمع به، وقد تقدم قول يوسف بن الحسين الرازي رضي الله عنه أعر شيء في الدين الإخلاص؛ إلح^(٥).

(١) المدخل (ج ١/ ص ١٤).

(٢) أنوار الالامعات في الكلام على دلائل الخيرات - بصرف - (ص ٢٢، و ١٢٣).

(٣) الحكم بشرح شيخ ذروق (ص ١١٥).

(٤) الحكم بشرح شيخ ذروق (ص ١٦٤).

(٥) شرح ابن عباد على الحكم ج ٢/ ص ٢٥.

و(يرضى) المكلف أو مسالك وجوباً (بما) أي الذي (قصد الإله) سبحانه (له) أو عليه من محبوب أو مكروه.

وإن في «الجواهر الحسان» قال سري السقطي: «دا كنت لا مرضى عن الله فكيف تطلب منه أن يرضى عنك»^(١).

وقال (س) في شرح «الخرافية»: أم الرضى حقيقة ترك الاعتراض بطلان وانصدار عسى لرب المولى ملك الملوك ومدير أمور العوالم كلها بلا واسطة في كل ما يصدر عنه تبارك وتعالى من فعل أو ترك لا ثم النقص أم لم يلائمها، بمعنى ذلك أو صرعه، وأن لا تتوجه بعد الحقير في جميع ذلك سبطاً وصاهر إلى جهة المولى العظيم، لا بما يجب له من لتعظيم وتوغير وإشياء بحملى الأوصاف وكمال العبد والبره عن ترتيب حق عليه عموم وإن حضرة ربوبيته لا يظرفه عظم ولا تجوير.

ثم قال: «إن المحاسبي» الرضى هو سكون القلب بحسب محاري الأحكام.

وقال الجليل: الرضى رفع الاختيار

وقال ابن عطاء الله: الرضى نظر القلب إلى عدم احسان الله تعالى بعدد وهو ترك السخط.

وقال ربيع: الرضى استئصال لأحكام بالفرح

وقال الثوري: الرضى سرور تغلب بهر العصاة.

وعن أحمد بن أبي الحواري يقول: سمعت أبا سليمان يقول: أرجو أن أكون عرفت طرقات الرضى من أنه أخشى الله أكنى بذلك راضاً وقيل: إن عنة العلامات ليلة إلى الصبح يقول: إن بعدني فأنا لك محب وإن ترحمتني فأنا لك عبد.

وقال أبو عثمان: منذ أربعين سنة ما أنامني الله تعالى في حال فكرته وما نقلني إلى غيره فسخطه.

(١) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للنعاشي، عند تفسيره لقوله تعالى: «يرضى الله عنهم» الآية [البينة 8]، (ج ٩/ ص 614).

من الشراعي في «الفروق» أعلم أن السجدة بنفسها حراء، جساء
والرصي بالعصاة وحب إجماعاً بخلاف المقصي، ثم نُصِّبُ رصي به عب
سجدة الفرق بين الرصي والجمعي، «انقذروا المقذور من كلام الشراعي
فانظروا»^(١)

وتعذر قول الناظم: «رصي».

(١) عند انقضاء كلام السجدة في المصباح المبيد في شرح كفاية من يد (ص ٤٦٩) و
حذف ليحصل فقرته

[نتيجة التحلي بما ذكر من مقامات اليقين]

311. يصير عندك صارفاً به حراً وغيره خلاصاً من الله
(يصير) الباء (عندك) أي عند انصافه بالأوصاف المذكورة
(صارفاً به)، أي: بوجه تعالى. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا بَيْنَهُ يَوْمَ مَكَّةَ وَقَدْ لَدَّهُمْ خَيْرٌ مِمَّا يَشْتَرُونَ﴾ [التكوير: 69] والله در الفاضل

لا تخسر المجد ثمرًا أنت أكله
ولم تترك

بما من يريد منازل الأبدال
لا تطمع فيها فليست من أهلها
من غير غضب منه بالأغنياء
إن لم تراضهم على الأخوال
وقال آخر

نريدون إذ ذك المصالح رحيصة
ولا بد ذوق الشهد من بحر التحلي
وقال رحمه الله: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات» رواه
الشيخان (1)

وفي الحكم: «كيف يشرق قلب صور الأكوان منطبعة في مرآتها؟،
أم كيف يرحل إلى الله وهو مكمل بشهواته؟، أم كيف يطمع أن يدخل
حضرة الله وهو لم يتطهر من جنات غلاته؟، أم كيف يرجو أن يصح فائق
الأسرار وهو لم يتجرب من هفواته؟» (2).

وقال في «لأنوار الالامات»: معرفة الله هو أعلى المطالب وأسمى
الموهب، والمعنى بها ما يقع في قلوب الخواص من تحلي الحق سبحانه
لعلوب خواصه، وما يحقق أسرارهم من أحاديثه، وذلك لما أوصى عليهم
مباح من أنوار الشهود، وأطعمهم عليه من مكنون الوجود، فاحصوا بي

(1) حديث البخاري (5487) وفيه: «خرجت ثاراً بالشهوات، وحجب الجنة بالمكاره»
ص 2822.

(2) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 31 إلى 33).

بحر الأنوار مدبث، وعرفوا بي بحر المعاني والأسرار وقد قبل في قوله تعالى ﴿قَالَ عَافَ مَبْنًى رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن 45]. إن إحداهما حبة معجزة وهي حبة المعارف؛ وهي التي من دخلها وتحققها فلا يشتاق إلى المراجعة معلومة، ويصوب بهنسة إلى قصورها وحورها وأم بالنسبة إلى ما يحسن هباتك من القرب والتعرف فشتان ما بين لجائتين، لأن ما يفتح على قلوب العارفين في هذه الحبة ندياً إنما هو مظهر ما أعد الله لهم هداً، وإنما أكرموا بتحصن المعجزة هـ تأييداً وترويحاً لهم⁽¹⁾

وقال في «الجواهر الحسان» ومن أكثر التمكن في عجائب صنع الله تعالى حصلت له المعرفة بالله سبحانه.

قال العزالي في «الإحياء» وبحر المعرفة لا ساحل له، والإحاطة بكنه جلال الله محال، وكلما كثرت المعرفة بالله تعالى وأعماله وأسرار مملكته وقويت كثر المعيم في الآخرة وعظم، كما أنه كلما كثر انبساط حسن كثر الروح وحسن.

وقال أيضاً في كتاب الشرح عجائب الهند «من الإحياء» ويكون سعة ملك العبد في الجنة بحسب معرفته بالله وبحسب ما يتجلى له من عظمته الله سبحانه وصفاته وأفعاله⁽²⁾

وقال في «الحكم» «من عرف الحق شهده في كل شيء، ومن نسي غاب عن كل شيء، ومن أحبه لم يؤثر عليه شيئاً»⁽³⁾، انتهى فافهمها.

وبصير عند ذلك أيضاً (حر) يخدم قلبه من محبة غيره، إذ هو تعالى قلبه بمحبة غيره لكان رقاً لذلك المعنى وهي معنى قوله «(وغيره) أي غير الله تعالى، فانواو لدحان، و«غيره» مبتدأ خبره (خلا) أي حر (من قلبه) أي: السالك.

قال في «الحكم» «أنت حر مما أنت فيه آيس وعبد لما أنت له طامع»⁽⁴⁾

(1) الأنوار الالامعات - يعترف - (ص 124)

(2) هـ انتهى بحر الجواهر الحسان في نسب المراتب للتعالي، عند تفسيره بقوله تعالى «مسيحان الله حين تمسود وحير تصبحون» [الروم ١٧]، (ج 4 ص 3٠٥)

(3) الحكم بشرح الشيخ رزوق (ص 67)، (4) الحكم بشرح الشيخ رزوق (ص 85)

ثم قال: «أما أحببت شيئاً، لا كنت له عبداً، وهو لا يحب أن تكون
بغيره عبداً»⁽¹⁾

وقال في «التنوير» ومن حرره - وبه وأكمل نعمته - من رقى الطمع
وأعز به بوحود الورع، فقد أحل عليه منه وأكمل عليه نعمته⁽²⁾
وقال في «الحكم» «ما سبقت أعصان دل إلا على بسر طمع»⁽³⁾
وقد قيل:

المسدد حر ما فنع والحر عبداً ما طمع⁽⁴⁾

وقد قيل: سلامه هي الدين برك لطمع في المحلوتين.
وقد قال سيدي أبو العباس الرسي رضي الله عنه والله ما رأيت امرئ
لا في روح الهمة عن الخلق،

وقد قيل: لقعة سيف لا يسر ومضة لا تكبر، - أي لا تسقط
وقد قيل: من طمع دل ومن قع عر ومن سع اسراح من أهل رماه
راستصال على أفراده.

وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه من صي بالقعدة ل عنه
الخصوع

وقد قيل: من لم يحصن نفسه بالقعدة قد عليه الإخوان والجماعة.
وقد قال الإمام الغزالي رحمه الله من لا يؤثر عن النفس على شهوة
الطن فهو ضعيف العقل ناقص الإيمان.

وحاء رجل إلى لسي ~~بشيء~~ قال يا رسول الله أوصني وأوجر، فقد:

- (1) الحكم بشرح الشيخ ذروق (ص 202)
(2) التنوير في إسقاط التدبير لأبي عطاء الله الإسكندري - طبع بمصر سنة 1300هـ - (ص 62)
ويشبه ما جعله بين العارضتين. وأيضاً فيه «أجرى عليه» بدل: «أحل عليه»
(3) الحكم بشرح الشيخ رروق (ص 84)
(4) وبه

شيء، بشيئ سوى الطمع

«ما فنع ولا طمع مما»
شرح الحكم لأبي عبد (ج 1/ ص 53)

عليك باليأس مما في أيدي الناس وبياتك والطمع فإنه فقر حاصر^(١)

وفي الزبور: انصاع غني وإن كان جاعا.

وقد قيل: في تفسير قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْغُوا الْفَضْلَ﴾

[المصدر: 3، 14]: التبعيم: الفقهه، والجحيم: الطمع

وقد قيل: فساد الدين وهلاكه لضعف، وملاكه اسود

وقال أبو بكر لوراق رضي الله عنه لو قيل لطمع من أكل؟ قال

شك في المقدور ولو قيل له ما حرمتك؟ قال اكتسابك ولو قيل له ما عدت؟ قال الحرام.

وقال إبراهيم بن أدهم رضي الله تعالى عنه كثرة الحرص والطمع

ترحب الغم والجوع، وقه الحرص والطمع يورث الصدق والبور

وقال بعضهم سوا الأطمع الكاذب ما استعبد الأحرار بكن شيء لا

خطر له.

نظر «النصيحة العلوية»^(٢) و(س)^(٣) وشروح «الحكم»

وقال في «التوير» وبهذه وجود بورع من نفس أكابر ما تفقه

سواء، ويظهر من لطمع في لحق، فلو تظهر الطمع ليهم بسعة أحرار من
منه إلا اليأس منهم ووقع الهمة عنهم^(٤).

ثم قال وسمعت شيخنا أبا العباس رضي الله عنه يقول صاحب

الطمع لا يشبع أبدا، ألا ترى أن حروفه كلها مجوفة، الطء والمسموعين،
ينتهي فاقصر^(٥).

(١) حديث جاكم في مسندك (7928) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه،
وهو في النسخ

(2) النسخة نعتية بحدي - مخطوط جامعة أم القرى (ص 7 و 8)

(3) المنهج السديد في شرح قصيدة المرحوم السوسني (ص 14) شرح الحكم لاس عاد (ج 1/
ص 53)

(4) التوير في إسقاط التدبير لآب عطاء الله السكندري، - طبع بمصر سنة 1300 هـ -
(ص 64)

(5) التوير في إسقاط التدبير لآب عطاء الله السكندري، - طبع بمصر سنة 1300 هـ -
(ص 64).

وقال أبو العباس الجزائري (1).

دع الخطامع واقنع أن صاحبها
قد قبل أخرفه بدت مضمومة
فلا يشع أبداً.

من الشمع في ذل وفي محلي
كجوف دي طمع في الشئ والمثل

وفي الخبر: «القناعة مال لا ينفد» (2).

وقبه أيضاً: «ليس الغنى من كثرة العروض ولكن الغنى غنى
النفس» (3).

(1) المسحح بسند في شرح كعبة المريد، دسوقي (ص 145) ورقم البيت 129 و 130
وهو في مجمع الزوائد، رواه الطبراني في الأوسط وله حديث في صحيح البخاري، وهو
مشروك (17869) سلسلة الأحاديث الضعيفة (3907) وقال موصوع
(3) البحاري (6446)، مسلم (105).

[من نتائج التحلي بمقامات البقين أيضاً]

312- فحسب الإله واصطفاؤه لحضرة القدوس واحتماله

(ق) إذ، انصف احد بما ذكره، وصار عذراً له، حرّاً من رقب عبده؛
لأمر صه عنه عداً منه لإقباله عليه بكنيته (حيه) لعه في «أحبه» (الإله) ذكر
سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله
التي يمشي بها، واتحدده ودد من سألته أعطاه، وان استعاد به أعدده، كما أن
في «جمع الجوامع» وشرحه⁽¹⁾ فانظرهما، وهو مأخوذ من حديث البخاري⁽²⁾
وتقدم معاه

(واصطفاؤه) تعالى، أي اختاره (ب) دحور (حضرة القدوس) وهي
دائرة ولانته ومحل التحقق بمعرفته.

وإن في «الحكم» يصف حضرة القدس «محل المصافحة والمواجهة
والمجالسة والمحادثة والمشاهدة والمطابقة»⁽³⁾

وقال شارحها ومعاني هذه الألفاظ الستة التي ذكرها لمعرف لا
تعرف إلا بالذوق وكذلك التفرقة بين معانيها⁽⁴⁾.

و هو شيخ أبو العباس بن زكري

شهوداً أو صافك بالشحفت	ووصف غالقك بالشمفت
به تكون داخلأ هي حضرة	وواجلاً إليه ذا من مئنة
إن كمل العرفان في الخصول	فهو مزايا القول في الوصول
والقرب منة شهود الفند	لقرب مولاه المظيم المخذ
فهل طريفة الولاية	بسرلة يوضفها العباية

(1) جمع الجوامع شرح المحلى (ج 2/ ص 432).

(2) البخاري (6502)

(3) الحكم شرح الشيخ ردوق (ص 249)

(4) شرح ابن عباد على الحكم (ج 2/ ص 202)

بضاعة المُنْقُول مُرْجاةً لني خيال الشهود ويكشف يُهْتَدَى
إلى آخر كلامه فأنظره، وهو حسن وقد قال من هذا -
إِنْ لَبِغْتَ لِقُفُوسِ الْأَسْبِقَانَةِ فَعَلَّكَ لَلْعَبْدِ هِيَ الْكَرَامَةُ
بِهَ تَكُونُ عِلَّةً مُهْلِكَةً مِنْ خُضْرَةِ اللَّهِ تُرَى مُفَرِّدَةً
بُصْلَمَهَا إِذَا عَلَى الْحَقَائِقِ وَهُمْ غَابِضٌ مِنَ الدَّقَائِقِ
بَحَلَبٍ بِمَا بِهِ جَمَالُهَا يَخْضَلُ لَهَا مِنْ أَجَلِهِ كَمَالُهَا
وقال في «الحكم» «متى جعلت في الظاهر ممثلاً لأمره، ورقت في
الباطن الاستسلام لقهره، فقد أعظم المنة عليك»⁽¹⁾
وقال قبل هذا: «متى رقت الطححة والغنى به عنها فاعلم أنه قد أسخ
عليك نعمه ظاهرة وباطنة»⁽²⁾. ثم «حير ما تطلبه منه ما هو طالبه منك»⁽³⁾
و«القدوس» من أسمائه تعالى ومعناه الظاهر عما لا يليق به .
وقال في كتاب «التسهيل» مشق من القموس وهو سره عن صفات
محلوفين وعن كل مص وعيب⁽⁴⁾ .
(واجتبه) أي . احتاره فهو يؤكد لفظي لفوه «اصضاء»

(1) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 126)

(2) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 99)

(3) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 100)

4- تسهيل معلوم التسهيل (ج 4/ ص 210) عند تفسيره لفوه تعالى «القدوس» [بحسب 23]

[حائمة]

ولما أنهى اساطم رحمه الله ورضي عنه الكلام على ما أورد من «عقد الأشعري» ، «لقد مالت» و«طريقة الجيد» قال

313 - ذا القدر نظماً لا يفي بالقاية وفي الذي ذكرته كفاية
هـ (ذا القدر) الذي ذكرته من ذلك هي حال كونه (نظماً) أي مصوماً
منقلاً مشملاً عسى من مهماته لدينه .

هـ ذاه مبداً وخيره (لا يفي بالقاية) أي بعاهه ما يجب منه على
المكلف ، بل الواجب عليه أكثر ما ذكر بكر نسعه يؤدي إلى التطوير
المورث لملل ، بل أي اترك رأساً ، ولذلك قيل خبر الكلام ما بل ودل .
وفي «المشارك» أصل الودع : التمام ، يقال : فنى بعهدته وأرفى ودهء ،
ورفى لشيء تم^(١) .

(و) اكن (في) لقدر (الذي ذكرته) من ذلك ، اوقع الدغم اظاهر موقع
المصمر ، وانما سبب للاحتصار أن يقول «وعيه» (كفاية) لمن عسى به
وحصله خطأ ونهماً

واعلم أن العدم لا يدل إلا بالصر والعناء التامة ، ولا يدل براحة
لحسنه فقد قبل . علم أن أعطيته كنت أعطاك بعصه ، وإن أعطيه بعصت
سم يعصت شيئاً

وأشبهوا في سأل المدونة

فالت مسائل سجنوي بقارنها
لن يذره العلم بطائ ولا تحلل
وقال بعضهم

حليلي لا تكسل وتهمل الدرس
ولا تنرك الشكرار فيما خففتة
ولا تعط طوعاً هي بطائها النفس
فمن ترك الشكرار لا بد أن ينس

وسم يرون العلماء بوصف طلبة العلم بالمواظبة عليه واندوام من غير
إكثار معل .

وقد قال بعض السلف : حذ العلم مع الأيام واللحاي ولا تكادده ، فمن
رام أحده جملة ذهب منه جملة .
وقال الشاعر

عليك نأونسط الأمور فإنها نجاة فلا تركب ذلولا ولا صعبا
وقال ابن رشد : أوصى من يستعان به على صلب العلم تقوى الله فإنه
ول ﴿رَأَوْفُوا اللَّهَ لِعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة 182] وقال ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آتِقِيَ الْبَرِّينَ
سَكْرَتَهُ﴾ [الأعراف: 146] ، الآية

وقال بعضهم في هذا المعنى :
تكونت إلى وجمع سوء حظي فأزددني إلى ترك التفاضي
يقال لي نبي إن العلم نور ونور الله لا يؤتة عاصي
لي غير هذا مما أفرد به نصف

ووجد في نسخة الوفاء ما يعمل به كقوله ، أي وفي هذا القدر
ما يعمل به كفايه ، فهي وإن صحت أوصى لإفادتها أن المراد من العلم
العمل به

ور في «الحكم» «العلم إذا قارنته الخشية طلت وإلا فعليك»⁽¹⁾

وقال قبله «خير عدم ما كانت الخشية معه»⁽²⁾

وقال قبل هذا «العلم النافع الذي يتوسط في الصدور شعاعه ويكشف
عن القلب فناعه»⁽³⁾ .

ونظر شرح الشيخ ابن عباد⁽⁴⁾ عليه بعد أجاد وظال في ذلك بما يعلم
بالوقوف عليه ، وانظر «التنوير»⁽⁵⁾

(1) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 218) .

(2) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 218) .

(3) الحكم بشرح الشيخ زروق (ص 217) .

(4) شرح ابن عباد على الحكم (ج 2/ ص 168 وما بعدها) .

(5) التنوير في أسرار التدبير لاس عطاء الله سكريري . طبع بمصر سنة 1300 هـ -
ص 60 .

ثم أشار لناظم رحمه الله ورخصي عنه إلى عدد نبات هذا النظم محذرة أن يراد بها ما ليس منها أو يقص منها شيء بقوله

314 - أرباعاً أربعة عشر تصل مع ثلاثمائة عدد الرُّسُل

(أرباعه) جمع بيت، والمراد به ما مجموع أشطرين بناء على أن مثل هذا الرجز لا يقل فيه مشطور، أي: أبيات هذا النظم (أربعة عشر) بيتاً تسكن عنه لصبر ورثته مع ما مله نسب الركب كالكلمة الواحدة

فهذه أبياته استداً وحبره (تصل)، أي: أبيات هذا النظم تصل في العدد أربعة عشر بيتاً (مع ثلاثمائة) بيت وديك على (عدد) أي: عدد (الرس) عليهم الصلاة والسلام، فهم ثلاثمائة وأربعة عشر، وقيل ثلاثة عشر، وقيل خمسة عشر.

قال بعضهم وهذا العدد به سر عظيم، وهذا عدد الرس وأهل بدر فان السلفي في «مفاتيحه» وأول الأنبياء آدم عليه السلام، وآخرهم محمد عليه الصلاة والسلام، وقد روي بيان عددهم في بعض الأحاديث، ولأولى ألا يقتصر على عدد في اتسميه فقد قال تعالى ﴿يَنْهَضُهُمْ قُرْصَبًا عَثَلًا إِنَّهُمْ عَنْ آلِهِمْ بِغِيْثٍ مُّقْتَصِرِينَ﴾ [غافر 78]، ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم^(١)

وقال في «الإنشاد في علوم القرآن» ما نصه في القرآن من أسماء الأنبياء والمرسلين خمسة وعشرون، هم مشاهيرهم^(٢) ثم أضاف رضي الله عنه يسردهم والتعريف بهم فأنظره.

وقال في «مطالع المسرات» وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً والرس ثلاثمائة وثلاثة عشر، وهي رتبة «وخمسة عشر» أخرجه أحمد في «مسنده» وابن حبان في «صحيحه» والطبراني في «الأوسط» والحاكم في «المستدرک» والأحوري في «الأربعين حديثاً لمسند» وابن مردويه في «تفسيره» والطيالسي والزار في «مستديهما» وأبو نعيم في

(١) انفقته أنسبه في ورقتين ضمن الموسوعة المتحفة من المتون السرخية لمد رله طبعه دار الرشاد لبعده - (ص 34)

(٢) لإنشاد في علوم القرآن، النوع التاسع والستون ج 4 ص 58

«الحلية» رواه من طريق إبراهيم بن يحيى العسائي، وعبره من طريق أبي إدريس الجولياني وغيره^(١).

ومن (ش) عن لمضي أبي الفضل عياض أنه يستخرج عدد الرسل عليهم الصلاة والسلام من سم سيد محمد ﷺ^(٢) وبصه أيضاً (صق) عن بعضهم فانظر^(٣).
ثم قال: «الظم رحمه الله ورعي عنه».

318. سُنِّيَّةُ بِالْمُرْشِدِ الْمَعِينِ عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عُلُومِ السِّبْرِ (سميته) أي: هذا الظم ليعرفه من بين توليهي من أراد أن ينسب له حكماً من الأحكام أو يطلبه فيه إذا نسب إليه.

«بالمُرشد» أي: المهدي فهو سم قدس من أرشده إلى هداية إلى الطريق، فكأنه شبه هداية بظم بشخص يرشد الناس أي: يهديهم إلى طريق الحق من توقع في المهالك الدنيوية والأخروية

(المعين) صفة للمُرشد، أي: الذي يعين (على) فهم وعدم (الضروري)، أي: الذي يضطر ويحتاج به كل مكلف في حجة كونه كاش (من علوم) جمع علم (الدين) و... ينبغي، بمعنى الحراء والحكم، لطاعة والتوحيد والعادة، انظر «المشارك»^(٤).

قال الله العظيم: ﴿إِنَّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ لَاسْتَكْرَارٌ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وتقدم لناظم: «وإدب في ثلاث».

من رسول الله ﷺ «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(٥)؛
ولحديث في «الموطأ» و«المصحيحين»
عن بعض أئمة العلماء وهو غنية في دينه، ويدل على أن من لم يفقهه في الدين لم يرد الله به خيراً

(١) مطالع السراة جلاء دلائل الحجة انت لمحمد مهدي بن أحمد بن علي بن يوسف العباسي القصري، طبع بمصر سنة 1279هـ، عدد صفحاته 386، ندوة فهارس - (ص 220)

(٢) الدرر السنية (ج 2/ص 208) قلت، وفيه نظر

(٣) رسالة المريدك لأبي عبد الصادق بن أبياسي (ج 2/ص 691)

(٤) مشارق الأنوار (ج 1/ص 265)

(٥) حديث البحاري (71)، مستم (1037) موطأ و21 أبي مصعب الزهري (1878)

والدين الإسلام لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آله عمران]

[19]

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما «لني الإسلام على خمس»⁽¹⁾؛ الحديث. ولعله في الدين هو اسمه لهذه الخمس.

وقال مالك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [اسم: 269] هي الصفة في دين الله، قاله أبو العباس الفلستاني في شرح الرسالة فيظفر.

«قال (ش):» غالب من صيغ المزيلين ذكر تسمية الكتاب في أوله⁽²⁾

316- وأسأل الشفع به على الدوام من رتبنا بجاه سيد الأئمة

(وأسأل) أي اطلب، وفي نسخة (أسأل) وهو الملائم لقوله لا من رتبنا «ومفعول «أسأل» قوله: (الشفع به) أي بهذا المصمم، أي يرفع به من قرأه أو كتبه أو حسنه أو سمى في شيء منه (على الدوام) ولا استمرار (من رتبنا) متعلق بـ «أسأل»، أي، حالف ومالكنا لا من غيره في حقه كونه مرسلاً في نيل ذلك (بجاه) أي: بقدر.

قال في «مطالع المسرات» الباء في هذا نحوه بضمه أبداً للاستعانة⁽³⁾.

والجاه هو القدر والمزلة والحرمة.

(سيد) أي: أفصل (الأئمة) أي: الخلفاء

قال ﷺ: «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم»⁽⁴⁾

(1) حديث البخاري (8)، مسلم (16).

(2) الدر الثمين (ج 2/ ص 207)

(3) مطالع المسرات بجاهه دليل بحار رب محمد المهدي من أحمد بن علي بن يوسف الفاسي القنصري، - طبع بمصر سنة 279هـ، عدد صفحاته 386، بدون فهرس - (ص 20).

(4) في العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج 1/ ص 76، رقم الحديث 22)

لا أصل له، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الجديدة، ربما لا شك فيه أن جاهه ﷺ ومقامه عند الله عظيم، فقد وصف الله تعالى موسى عليه السلام =

قال بعض العلماء: انظر في هؤلاء الأئمة الذين نفع لهم سألهم وعكف الحلو على بصايعهم؛ صدق الله وكفى لإخلاص الموحب لمرء لقرب الاختصاص، انتهى.

فترى لأحوال رتبة على أن لله قد نفع من هذا السوار؛ لا تنصع كثير من الحق بكتابه ووضع القول عليه.

هـ سيدة لجعل العظم وقيل الحميم وقيل غير ذلك

يقال: ساد قومه يسودهم سيادة وسوداً فهو سيد.

ولا اختلاف أنه ﷺ أكرم البشر، وسيد ولد آدم، وأفضل الناس مرتبة عند الله تعالى، وأعلام درجة، وأقربهم رضى، والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة جداً، انظر «الشفا» (1).

3.7 - قد انتهى والحمد لله العظيم صلى وسلم على الهادي الكريم

(قد انتهى) أي ثم وكفى هذا السطم (والحمد لله) ولا آجراً،

أي لوصف بجميل على وجه التعظيم وتبجح ثابت لله (العظيم) أي الذي عظم قدره وارتفع لانصافه بصفة الكمون دون تصدده

وأعداد اساطم رحمه الله حمد الله يحصل حبه عمله به، لأن الله

تعالى أمر به عند اختتام الأفعال ونقص الأمور، قال تعالى ﴿وَقُلِّصْ يَسْمُ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: 175].

ثم أتى بعده بصلوة والسلام على النبي ﷺ رحمة فوق عمله فصار

(صلى) لله (وسلم) وسجدة حبرية لفظاً دعائيه معني، أي اللهم صل

وسلم، أي رد إيماناً ودرجات وتثريفاً (على) سيدنا محمد (الهادي) أي

الذي كان هادياً، أي مرشداً لعباده الله بدعائهم، أنه رتبعهم طريق

بجانهم، وقد قال تعالى ﴿وَأَنْتَ لَهْدَى إِلَى مَرْبِّكَ مُسْتَجِيبٌ﴾ [المورى 92]

الكريم) أي لجمع لأنواع لشرف وأصناف لكمال الملائكة به، قال

= بمراده: ﴿وَكُنْ عِنْدَ اللَّهِ رَاجِيَةً﴾، ومن المعروف أن نبينا محمداً ﷺ فضل من مرسى عليه

سلام، فهو بلا شبهة أوجه منه عند ربه سبحانه وتعالى.

(الشفا ج 1/ ص 179)

اللَّهُ سبحانه . ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كَرِّمِ﴾ [الكوثر 9] . وقال ﷺ «أنا أكرم ولد آدم»⁽¹⁾

وهو إلهادي و«الكريم» اسمان له ﷺ .

(1) الباقى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «إدع دعوت الله عز وجل فأجعل لي دعائك الصلاة على النبي ﷺ ؛ فإن الصلاة عليه مقولة ، والله سبحانه أكرم من أن يقبل بعضاً ويرد بعضاً»⁽²⁾

ونار مني «الشما» وفي الحديث «الدعاء بين الصلاتين حتى لا يرد»⁽³⁾ . انتهى⁽⁴⁾ . ونظره ؛ وانظر «مطالع المسرات»⁽⁵⁾

والله أعلم . وهو حسبي ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وصلّى الله على سيدنا محمد عدد ذكروه المذكور وعمل عم ذكره العارفون ، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن أتباعهم لهم بخصالهم يوم الدين . وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

قد انتهى هذا تنقيح دعوى الرب لمجده ، وحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

لأنهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن لا يحشع ، ودعاء

(1) جزء من حديث أخرجه الترمذي (3610) وهو هذا حديث حسن قريب قلت هو صحيح بنظر «أكرم» ، ينظر ضعيف «تجارب» صغير (1709) ، وصحيح بنظر «سيد» وهو جزء من حديث عند مسلم (2278)

(2) لم ألق عليه

(3) ذكره الميوطي في «مناهل الصفا» بحريج أحاديث الشما ولم يذكر من أخرجه وعراه الحاوي في «معون البصير» (ص 223) إلى شافعي عن من في الشما ، قال لم ألق على بحريجه .

(4) الشفا (ج 2/ ص 68)

(5) مطالع المسرات بجلاء دلائل الحشرات بمحمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف النابسي القصري . طبع بمصر سنة 1279 هـ ، عدد صفحاته 186 ، بدون فهرس - (32) و (بعده) بعد أن كان في فصل الصلاة على رسول الله ﷺ أثناء الصلاة وطلب للحجرات من الله تعالى ، وأتى بأحاديث كثيرة في الموضوع

لا يسمع، وليس لا يسمع، ويعود بك من شر هؤلاء الأربع
 ثم اعتذر لذي الأسباب من التقصير لواقع في هذا التقييم، وأقول ما
 دل بعض العلماء وأشدّه بعض الحكماء

بعضاً حملاً عن خطأ فإني أقول كما قد قال من كان شاكب
 بعض الرضى عن كل عيب كبيبة ولكن عيب الشخط ثلثي المناوب
 قد رسول الله ﷺ «من طلب عشرة أحبه ليهتكه طلب الله عشرته
 ليهتكه»⁽¹⁾
 وأشدو

لا تلتصق من مساوي لئاس ما سئروا يهتك الله بشراً عن مساويك
 وأذكر محاسب ما عيبتهم إذا فُكروا ولا يعب أحدا منهم بما فيك
 وسميته «عمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين»
 وأدب لمن وجد فيه صحيحاً أو خطأ أن يصححه من الأخطاء بمنقول
 من مثلاً في ذلك لا يرأه ويبدله عمده

فكم من عائب قولاً صحيحاً وأقش من الشهم السقيم
 سأه تعاس أن يجعله حصلاً لوجه الكريم، وقادراً إلى جناب
 انعم، مع جميع لأدرب والأشبح وأهل الرد الصميم، ويضع به العبد
 لنفع لدم لعميم، بحاه نبيا لمصطفى العظيم، عليه أفضل الصلاة وأرقي
 التسليم.

وكان الفراغ من تنقيده أو بل رجب الفرد من عام ثلاثة ومائتين وألف /
 [1203هـ] من هجرة سيد المرسلين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
 حاتم حسين، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين وأمة أجمعين، والحمد
 لله رب العالمين

(1) ثم أتلف عليه بهذا النمط، وإنما ورد بمطو. مرة من تتبع عوده أحبه القسم شيخ الله
 عورته، ومن تتبع الله عورته يفضله ولو في حوز رغبة جزء من حديث أخرجه الترمذي
 (2032)، وهو في صحيح الترمذي والقريب (2339)

فهرس المحتويات

مقدمة	5
المبحث الأول. ترجمة ابن عسشر	7
المبحث الثاني شروح لمرشد المعين	12
المبحث الثالث. ترجمه لأدوري الشارح	6
المبحث الرابع لمصح لمصع في التحقيق	17
المقدمة	21

كتاب العقيدة

مصادر الشارح، ورموزه في هذا الكتاب	21
فصل سبة انعاده العلميه إلى صاحبها	22
من هم أوبياء الله؟	23
شرح مقدمة اساطم	26
بيان موضوع منظومه	35
مقدمة لكتاب الاعتقاد معينه لقارئها على المراد	40
أقسام الحكم العقلي	40
أول ما يجب على المكلف	44
شروط التكليف وعلامات اليقوع	47
كتاب أم انواعه وما انطوت عليه من لعقائد	50
الصفات الواجبه لله تعالى	51
الصفات انسبع الواحه في حق الله تعالى	54
الصفات المستحيله في حق الله تعالى	57
الصفات المستحيله في حق الله تعالى	58
صفات الحائرة في حق الله تعالى	60

61	البراهين العقلية على وجود الله تعالى
65	ذكر لبراهين على صحتي القدم والبقاء
66	برهان وجوب البقاء له تعالى
67	ذكر ابراهيم على محاضره بلحوادث
67	برهان وجوب النفي بمطابق له تعالى
68	ذكر البراهين على وجوب الوحدة له تعالى
69	ذكر برهان على تصدقه تعالى بالقدره والإرادة والعلم والحية
71	ذكر برهان على تصدقه تعالى بالسمع والبصر والكلام
73	ذكر برهان كونه فعل للممكنات أو تركها - ثرأ في حقه تعالى
74	الإيمان بالرسول وما يتضمن بهم الصلوة والسلام
74	ذكر ما يجب في حق إرسال الكرام
76	ذكر ما يستحيل في حق الرسل الكرام
77	ذكر ما يجوز في حق إرسال الكرام
78	ذكر الأدلة على ما يجب ويستحيل ويحور في حق إرسال الكرام
78	وجه دلالة المعجزة على صديق الرسل
81	ذكر الأمانة على التبع والأمانة في حق إرسال الكرام
82	دليل جرد انصاف الرسل لكرام بالأعوص الشريعة
83	سبب شمال كسمة لشهادة على كل المعاني بمقدمه
85	سبب معنى الإسلام
88	سبب معنى الإيمان
94	سبب معنى الإحسان
97	مقدمة من علم لأصول معينة في فروعها على اوصول
97	معنى لتحكم الشرعي
100	أنسام الحكم الشرعي
103	أنسام الفرض والمندوب

كتاب الطهارة

108	فقه المياه
-----	------------

فرائض الوضوء ..	3
سنن الوضوء ..	120
فصائل الوضوء ..	123
حكم الريادة على ما رُفِّعتْه اشرع في العسل و يمسح ..	29
حكم العذر عن الوضوء ..	110
حكم من سبي شيئاً في الوضوء ..	132
بوافض الوضوء ..	139
معنى الاستبراء وكيفية ..	140
معنى الاستجمار وكيفية ..	41

كتاب الغسل

ما يتم به كمال الدلك ..	45
سنن الغسل ..	147
محدودات الغسل ..	149
كمية الغسل ..	152
الأسباب الموحية للغسل ..	153
ما يمنع منه الحدث الأكبر ..	155
السنن في الصهارة لكبرى ..	157

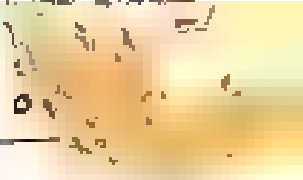
كتاب التيمم

فرائض التيمم ..	161
أحوال التيمميين باعتبار الوقت ..	164
سنن التيمم ..	165
مندوبات التيمم ..	166
نوافض التيمم ..	167

كتاب الصلاة

ما تتوقف عليه الصلاة ..	174
-------------------------	-----

179	فرائض الصلاة
184	شروط صحة الصلاة
186	نفيه اشروط بانذكر وانعدرة إلا في طهارة لحدث
189	عورة المرأة في الصلاة
190	شروط وجوب الصلاة
192	مس الصلاة المؤكدة، أي التي يسجد بها سجود السهو
195	المس عبر المؤكدة، أي التي لا يتركب عنى سببها سجود سهو
199	منة لأذان
200	العصر في الصلاة
203	سدوبات لصلاة
211	مكروهات لصلاة
215	أقسام انصلوات باعتبار حكمها
216	صلات الجبارة
216	فرض صلاة الجنابة
220	من الصلوات المؤكدة صلاة انوتر
221	من الصلوات المؤكدة صلاة انكسوف
222	من الصلوات المؤكدة: صلاة العبدین
222	من الصلوات المؤكدة: صلاة لاستسقاء
223	رعية لصجر
225	النوافل النعدونة والمؤكدة
226	من النوافل المؤكدة تحية المسجد
226	من النوافل المؤكدة صلاة النصحى
227	من النوافل المؤكدة، صلاة لسراویح
228	من النوافل المؤكدة: الشفع لندی قس النوتر
230	باب السهو
235	مطلات الصلاة
239	الحكم في المسي



244	صلاة الجمعة
250	سبب صلاة الجمعة
251	مذنبات صلاة الجمعة
252	حكم صلاة الجمعة
254	شروط لإمام
259	ما تكره في الإمام مصنفاً
261	ثلاث حالات تكره الصلاة في المسجد بسبب
263	منى تكره إمامة الراثب؟
265	من تحوز امامته؟
266	من لا يتبع المأموم الإمام
268	الأحكام المتعلقة بالمسيروق
272	ما يبطل عني المقتدي صلاته

كتاب الزكاة

277	شروط وجوب الزكاة
279	شروط الحصول في العين وشروط الحب الفرك
280	شروط الطيب في الثمر والزبيب
282	المقدار الواجب إخرجه في شمار وانحبوب
284	المقدار الواجب إخرجه في العين الذهب والمصبة
284	زكاة عروض التجارة والدين
284	شروط زكاة عرض الاحتكار
286	زكاة المعجم
288	1- الإبل
288	2- زكاة البقر
293	3 زكاة المعنم
294	زكاة المال الذي
295	حكم الوقف، وهو ما بين العرضي
296

296	هل من ركة في العسل وعاكهة و يحضر؟
298	بيان بالأصاف التي تصم إلى بعصها العسل في لركة
300	مصرف لركة
304	ركة لفطر

كتاب الصيام

311	حكم لصام
314	ما يثبت دخول شهر رمضان
315	فرائض الصيام
320	شروط وجوب الصوم
322	مكرهات الصوم
327	بنة الصوم
328	ما يندب للصائم
330	حكم من أفطر في رمضان
335	حكم من أفطر في صيام لافه
335	كفارة الإفطار
336	لأفضل في الكفارة إذا وجت الإفطار

كتاب الحج

342	حكم الحج وذكر أركبه
345	للوحيات المنجرة بالدم
355	بيان صفة الحج
	الاعتسار و لتصف للإحرام براح ، وصفه ثوب لإحرام ، صلاة ركعتين ،
355	واسبه لمصاحة كالكشي أو لنبيه
361	بيان صفة الحج
	تجسد التنبية ، الاعتسار له حول مكة سدي طوى ، والسوقف عن لليه
361	بمجرد الوصول إلى بيوت مكة
364	بيان صفة الحج

- دحور البست، واستلام الحجر، والصواف، وصلاة ركعتي الصواف حلف
 المقام، والدعاء لدى الملتزم 364
- بيان صفة الحج 371
- الحجوج إلى الصفا، واسعي سفا، واسحب في بطن ليل، والاحتهد
 في اندعاء أثناء السعي 371
- بيان صفة الحج 374
- ذكر شروط الصواف، ثم تجديد السلب والاسمرار عليها إلى عروب
 شمس يوم عرفة، ثم حضور خطبة لسابع، ثم الحجوج إلى صي يوم
 الثامر والمبيت بها، ثم الذهاب إلى عرفة يوم التاسع، والاعتدال
 لسوقه، ثم حضور خطبة عرفة، ثم الجمع والمصر لتظهرين به، ثم
 صعود لجس، واسموصه على ادعاء ولذكر والصلاة على المسحور
 إلى ما بعد لغروب لتجمع بين الواجب والركن 374
- بيان صفة الحج 381
- اندفع من عرفة بعد العروب، ثم جمع العشاء قصيرا بالمردلفة، مع خط
 الرحان بها، المحرض على ادعاء بالمشعر مع الإمراع بطن محضر 381
- بيان صفة الحج 385
- اتوجه بعد لمردلفة إلى رمي العقبة الكبرى، ثم الحجر، ثم الحلق، ثم
 التوجه إلى البيت صواف الإفاضة، ثم الرجوع إلى صي والمبيت بها
 ثلاثا، مع رمي الحمار والمحرض على ادعاء، وريدة الرابع لغير
 المتعجل، ثم حمد المولى على تمام بقصد 385
- محضرات الإحرام 393
- إملاف الصبده وفيه الحزاء، ولياس، والطيب، وترجيل لشعر، والتطف
 بزاة الوسخ وفيه الهدية 393
- ما يقصد الحج والعمرة 403
- انجماع، ومقدماته مع الإنزال 403
- هل يحوز الاستقلال أثناء الإحرام؟ ويم يجوز؟ 405
- بيان حكم العمرة وصفتي 406

- بيان ما ينبغي للحاج بعد أداء المناسك 408
 بيان صفة رياره من المصطفى ﷺ وصاحبه 411
 بيان صفة الدخول على أهل بعد الأوبة من المناسك 418

كتاب التصوف وهوادي التعرف

- التوبة: حكمها وتعريفها 425
 شروط لتوبة 427
 معنى التقوى 429
 من معاني التقوى: ترك النواهي 433
 حفظ العين 433
 كعب السمع 434
 نعية 435
 لمحة 437
 الرور 438
 الكذب 439
 حفظ البطن 442
 ترك الشهوات 445
 حفظ المرح 446
 لا يجوز الإقدام على أمر حتى يعلم حكمه لشرع فيه 448
 وجوب تعبير القلب من أمراضه كالرياء والحسد والعجب 449
 حقيقة الحسد 451
 حقيقة العجب 452
 وجوب تطهير النفس من كل عيب 453
 مصدر العيوب التي تصيب النفس 454
 رأس الخطايا وكيفية علاجه 456
 صحة الشيخ العربي والآداب المتبعة بها 460
 وجوب الحرص على أداء المراتب والوفاء 468



- 470 ضرورة الإكثار من الذكر
- 473 ضرورة مجاهدة النفس وتحديثها بحصال الخير

مقامات اليقين التسعة

- 477 1- الخوف
- 478 2- ارجاء
- 481 3- الشكر
- 484 4- الصبر
- 486 5- التوبة
- 487 6- الرهد
- 489 7- التوكل
- 492 8- الرضا
- 495 9- المحبة
- 498 رحوب الصدق في معاملته مع الرضا والمدر
- 503 سبحة النبي بعد ذكر من مقامات اليقين
- 508 من نتائج التحلي بمقامات اليقين أيضاً
- 510 حانجه







ISBN 978-614-414-713-2



9 786144 147132